جودت عبد الكريم يوسف

الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين

(9 ـ 10 م)



ديوان المطبوعات الجامعية

رقم النشر: 4 · 07 · 3102

الاهداء

أهدي هذا الكتاب الى أمي وأبي
وإلى زوجتي العزيزة.



مقدمة

لاحظت أثناء قيامي بالبحث السابق ــ العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ــ اهتمام المؤرخين: أوائلهم ومحدثيهم بالتاريخ السياسي لبلاد المغرب الأوسط، واهمالهم كل الاهمال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد، وكأنهم غفلوا أو تغافلوا عن أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها الفعال في التاريخ السياسي، الذي يؤثر بدوره سلبا أو ايجابا على الحياتين الاقتصادية والاجتماعية.

ولئن بدأت تظهر حديثا الى الوجود بعض الأبحاث والدراسات الجادة في هذا المجال، هنا وهناك، خاصة في المشرق الاسلامي، الاّ أن المغرب الأوسط ظلّ يعاني من نقص وفقر في مثل هذه الدراسات، حتى أنك لا تجد ولو بحثا واحدًا مخصّصًا لها.

وأمام هذا النقص الهائل والفراغ الشاسع في المكتبة الاسلامية العربية فقد أخذت على عاتقي مهمة الشروع في وضع اللبنة الأولى لبناء صرح الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، وهكذا فإن هذا البحث الذي أضعه

بين يدي القارىء الكريم يعتبر الأول من نوعه، ورائدًا بين اقرانه، وباكورة هذا النوع من الدراسات.

وإذا كان لهذا البحث شرف الريادة، إلاّ أنني لا أدعي له الكمال، ففيه نقائص بارزة للعيان واضحة، تعود في مجملها الى ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، والى قلة الخبرة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يظهر التركيز والاهتمام بتاهرت أكثر من سواها، بل أن هناك مدنًا ومناطق قد أهملت تمامًا لأن المصادر لم تسعفني في الليلة الظلماء، كما كنت أملأ الفراغ الناجم عن أزمة المصادر أحيانًا بالاستعانة بمعلومات تتعلق بالجيران نظرًا لأن بلاد المغرب الاسلامي تمثل وحدة واحدة.

وأنبه القارىء الكريم الى أن هذا البحث يعتبر دراسة وصفية لأوضاع اقتصادية واجتماعية، وهو في هذا يختلف عن الدراسات الفلسفية التحليلية.

إلاّ أن هذه النقائص لا تقلل من أهمية هذا البحث، ويكفيه شرفًا أنه فاز بصفة الريادة في باب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة، وأنه قد نبه الباحثين الى ضرورة مساهمتهم في سد الفراغ الذي تعاني منه المكتبة العربية الاسلامية في هذا المجال.

واللّه وليّ التوفيق

تمهيد

الاطار الجغرافي:

تشمل بلاد المغرب الأوسط منطقة جغرافية، اختلف المؤرخون والرحالة في ضبط حدودها، خاصة الشرقية منها، فقد كان نهر الملوية يمثل الحد الطبيعي الغربي الذي يفصلها عن بلاد المغرب الأقصى، في حين يشير ابن خلدون الى حدودها الشرقية، فيذكر تارة أنها تبدأ من بونة باتجاه الجنوب الى الاربس فالأوراس فتبسة، ويذكر تارة أخرى أن المغرب الأوسط يجاوره من جهة المشرق بلاد صنهاجة من الجزائر ومتيجة والمدية وما يليها الى بجاية وهو يعني بهذا أن نهر الشلف هو الحد الشرقي لبلاد المغرب الأوسط مثلما ذهب اليه بعض المؤرخين. ويرى آخرون أن الحد الشرقي عبارة عن خط وهمي يبدأ من بجاية باتجاه الجنوب. وقد كان لهذا الاضطراب أثر واضح في سير هذا البحث. خاصة وأن الحدود في تلك العهود لم تكن أسلاكا شائكة مثلما هي عليه اليوم، بل هي حدود وهمية يحدد معالمها نفوذ الدولة.

الاطار السياسي:

فتحت بلاد المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة ذراعيها لاحتضان الاسلام والمسلمين لعوامل مختلفة. وما المقاومة التي واجهت المسلمين الاّ أحداث قام بها الروم أنفسهم، وفي بعض الأحيان كان هؤلاء يستغيثون بالبربر فيغيثونهم وفقا لنظامهم القبلي القائم على نجدة المستغيث، أو قام بها روم أسلموا على أموالهم، أعني أنهم اعتنقوا الاسلام وظلوا يخفون حقدهم عليه، أو قام بها أمراء بربر حلفاء للروم فقدوا امتيازاتهم بظهور المسلمين في بلادهم، أو بربر تلقنوا الاسلام على يد دعاة خوارج. وفي جميع هذه الحالات، كانت الأمور تتدهور، بوقوع البربر تحت سيطرة نظامهم القبلي واغراقهم فيه.

وعلى آية حال، فإن البربر الذين لم يسبق لهم أن كانوا في ظل نظام دولة خاصة بهم، قد اعتنقوا الاسلام وساروا جنبًا الى جنب مع المسلمين الفاتحين، يأخذون عنهم النظم الحضارية الاسلامية، ثم شرعوا في الاشتراك معهم في تسيير

شؤون البلاد، فتقلدوا المناصب العالية. وفي مرحلة متقدمة راحوا يؤسسون دولاً مغربية برؤوس مشرقية مثل الدولة الرستمية والادريسية، لأنهم لم يتحرّروا كلية من سيطرة نظامهم القبلي فظلوا أسرى له، وأخيرا ظهرت الى الوجود الدولة الزيرية التي تعتبر أو دولة مغربية بقيادة محلية.

وهكذا فإن البربر الذين كانوا بالأمس يرزحون تحت نير الاستعمار الروماني، و لم تنفع محاولاتهم المتكررة في جعل شمس الحرية تشرق على ربوعهم، قد بدأوا يستنشقون نسيم الحرية في ظل الاسلام، ثم أصبحوا شركاء للمسلمين الفاتحين في نشر الاسلام وراء حدود بلادهم في الأندلس وصقلية وايطاليا وفرنسا وغيرها، وقد ظل البربر يحفظون للاسلام والمسلمين هذا الفضل أعني نقلهم من مستعمرين ــ بفتح الميم ــ الى أسياد في بلادهم ثم الى فاتحين لبلاد غيرهم ــ فامتزجوا بالعرب، وأصبحوا بدين الله اخوانا، فراحوا يقدمون أرواحهم فداء وتضحية في سبيل دينهم الجديد.

ومهما يكن من أمر، فإن بلاد المغرب الأوسط كانت مزركشة حتى نهاية القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي، فقد ذكر التنسي بخصوص ادريس الثاني أن «امتدت جنوده الى شلف وضايق بني الأغلب ملوك افريقية»[1] وهذا يعني أن هذا النهر المذكور يمثل الحدود الغربية لدولة الاغالبة، الاّ أن اليعقوبي الذي عاصر هذه الدولة يذكر في كتاب البلدان بخصوص مدينة أوربة أنها «آخر مدن الزاب مما يلي المغرب في آخر عمل بني الأغلب ولم يتجاوزها المسودة»[2] وكانت مدن ميلة وسطيف تدخل ضمن اطار دولة الأغالبة، ومن أمرائها على عهد أبي عبد الله الشيعي موسى بن عياش على ميلة وعلي بن عسلوجة على سطيف يتبعون القيروان

وأما بلاد كتامة، فقد بدت في الواقع وكأنها خارج نفوذ الدول، ويظهر هذا في حديث وفد حجاج كتامة الى أبي عبد الله الشيعي، فحين سألهم هذا: كيف طاعتكم للسلطان ــ الأغلبي ــ وحكمه عليكم ؟ قالوا: ما له علينا من طاعة ولا حكم أكثر من أنا نقول أنه سلطان، وحين سألهم: فإلى من يرجع

(1) انظر اسماعيل العربي: دولة الادارسة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983م، ص 119.
(2) اليعقوبي: كتاب البلدان، نشر. م.ج. جوية. ط 2، مطبعة بريل. ليدن 1892، ص 12.

أمركم؟ قالوا: كل رجل منا في نفسه عزيز ولنا أكابر منا في كل قبيلة.

وفي تلمسان كانت إمارة بني يفرن بزعامة أبي قرة حتى سنة 170 هـ فانتقلت الامارة الى محمد بن خزر المغراوي الى سنة 173هـ حيث قضى عليها ادريس الأول، وفي سنة 199هـ خرج ادريس الثاني لتثبيت حكم الادارسة عليها، ثم قسمت الى امارات على بني محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب.

ومن هذه الامارات(1) امارة: تلمسان، وامارة سوق ابراهيم، والخضراء، وتنس، ومدينة العلويين، ونمالته، وتمطلاس، ومدكرة ـــ مليانة ـــ ومتيجة، وهاز، وسوق حمزة، وغيرها، وأن وجود بني سليمان هؤلاء على رأس البربر لدليل قاطع على التلاحم العضوي بين العرب والبربر وذوبانهم معا في بوتقة الاسلام.

كما كانت هناك امارات أخرى في بلاد المغرب الأوسط مثل إمارة بني مسرة بمدينة أوزكي في نواحي سعيدة، وإمارة بني مسالة من هوارة، وإمارة إبراهيم بن محمد بن محمد البربري المعتزلي في مدينة تلي تاهرت تدعى ايزرج، وإمارة بني برزال في ناحية قصر البخاري.

وكانت الدولة الرستمية(2) في تاهرت، وهي أول دولة اسلامية محلية تظهر في بلاد المغرب الأوسط، أسسها الامام عبد الرحمن بن رستم سنة 160 هـ أو 162هـ. ثم خلفه ابنه الامام عبد الوهاب الذي جعل الحكم وراثيًا، فتعاقب الرستميون على كرسي الحكم حتى قدم الفاطمون بقيادة أبي عبد الله الشيعي فوضعوا حدًا لهذه الدولة سنة 296هـ/909م.

---

(1) حول هذه الامارات انظر: لقبال موسى: زناته والاشراف الحسينيون في مجال تلمسان والمغرب الأوسط. مجلة الاصالة. عدد 26، اسماعيل العربي: المرجع السابق. صفحة 137 ـــ 146.

(2) حول الدولة الرستمية انظر: ابن الصغير: أخبار الائمة الرستميين. تحقيق: محمد ناصر وابراهيم بحاز. الجزائر. بدون تاريخ. ابراهيم بحاز: الدولة الرستمية؟ مطبعة لافوميك. الجزائر. رشيد بوروبية وآخرون: الجزائر في التاريخ. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984م. ج3. ص 76 ـــ 129.

وبسقوط دولة الرستميين، انفتح الباب على مصراعيه أمام الجيوش الفاطمية(1) لبسط سيطرتها ونفوذها على كامل تراب المغرب الأوسط، بل وراحوا يهدّدون بلاد المغرب الأقصى. وبذلك أصبحت بلاد المغرب الأوسط جزءا من الدولة الفاطمية، تخضع لقوانينها ونظمها، وتأتمر بأوامر الخليفة الفاطمي، وكان أوّلهم أبو عبد الله الشيعي، خلفه أبو عبيد الله المهدي سنة 298هـ/911م ثم اعقبه أبو القاسم محمد القائم بأمر الله سنة 322هـ/934م وجاء بعده اسماعيل المنصور سنة 334هـ/946م وخلفه المعز لدين الله سنة 341هـ/953م واستمر في الحكم الى سنة 361هـ/972م حيث رحل الى مصر.

وقبل أن يرحل الفاطميون الى مصر، كان المعز لدين الله قد عقد على بلاد المغرب لبلكين بن زيري الصنهاجي وبذلك تأسست الدولة الزيرية(2) سنة 361هـ/972م، وعلى رأسها بلكين. وفي سنة 374هـ/984م خلفه ابنه المنصور، وظل على كرسي الحكم الى أن وافته منيته سنة 386هـ/996م؛ فخلفه ابنه ادريس بن المنصور الى سنة 406هـ/1016م، وبذلك يحتضر القرن الرابع الهجري فتنتهي فترة هذا البحث.

---

(1) عن الدولة الفاطمية انظر: القاضي النعمان: رسالة افتتاح الدعوة. تحقيق: وداد القاضي. دار الثقافة. بيروت. ط 1، 1970م. الداعي ادريس عماد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. تحقيق: محمد اليعلاوي. دار الغرب الاسلامي. بيروت، ط 1، 1985م أبو عبد الله محمد الصنهاجي: أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم. تحقيق: جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.

(2) عن الدولة الزيرية انظر: ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني بيروت. 1983م، ج11، صـ317 ـــ 334. ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، ط 3، 1983، ج1، ص 228 وما يليها.

الفصل الأول
الـزراعـــة

نظام الأرض:

ميز العرب في حركة فتح بلاد المغرب بين الروم وبين البربر، فاعتبروا أنفسهم في حرب مع الروم وحلفائهم دون البربر، وتتضح هذه النظرة في أنه: «لما سمعت الروم والأفارقة بخروج عبد الله بن سعد ووصوله الى افريقية خرجوا اليه ومعهم جرجير في جمع كثير من الروم[1]. ولم يذكر خروج البربر معهم، كما يذكر ابن خلدون بخصوص عقبة بن نافع أنه «فرّ منه الروم والفرنجة فقاتلهم وفتح حصونهم مثل لميس وباغاية». ويضيف الرقيق القيرواني انهم حين — في أذنة — بلغهم أمره لجأوا الى حصنهم وهرب أغلبهم الى الجبال والوعر... وكان بينهم حرب ما رأوا قط ممن حاربوه مثلها» ويضيف الدباغ أنه «ذهب عز الروم من الزاب وذلوا فكره عقبة المقام عليهم وقد تحصنوا فرحل منها يريد المغرب حتى نزل تاهرت» وفي هذه المدينة «لما بلغ الروم خبره استعانوا بالبربر فأعانوهم ونصروهم» الأ أن هؤلاء لم يكن لهم «بقتالهم من طاقة فولوا هاربين فقتلهم قتلا ذريعًا، وفرّ جميع الروم عن المدينة وقتلوا حيث أدركوا»[2].

ويتضح مما تقدم أن حروب المسلمين كانت موجهة ضد الروم ومن معهم من الأفارقة، وأن كان ابن خلدون يفيد أن عقبة «لقيه ملوك البربر بالزاب وتاهرت»[3]، وبالنظر الى حروب كسيلة والكاهنة، فإن الذين تصدوا للعرب

---

(1) الدباغ: معالم الايمان في أهل القيروان، تحقيق ابراهيم شبوح، مصر 1968، ج 1، ص 35.

(2) الرقيق القيرواني: تاريخ افريقية والمغرب، تحقيق المنجي الكعبي، تونس 1968، ص 43 — 44 ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1959، ج 4، ص 399، الدباغ: المصدر السابق، ج 1، ص 49 — 50، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي ط 2 سنة 1387هـ/1967م بيروت، ج 4، ص 105.

(3) ابن خلدون: المصدرالسابق، ج 6، ص 217.

من البربر هم ملوك وأمراء في ظل سيادة الروم، وتحت رايتهم، وبالتالي فهم حلفاؤهم، الى جانب محافظتهم على مصالحهم الشخصية وحماية مراكزهم.

ويبدو أن هناك بعض السكان قد جنحوا الى الصلح، فصالحهم المسلمون، فيذكر ابن خلدون أن حسان بن النعمان «قد صالح من القى بيده من البربر على الخراج»، وحين خرج موسى بن نصير الى طنجة غازيا، هرب البربر أمامه خوفا فتبعهم وقتلهم قتلا فاحشًا « فلما رأى البربر ما حلّ بهم استأمنوا وادوا الطاعة فقبل عنهم وولّي عليهم واليًا»[1]

في نفس الوقت فإن ابن الأثير يذكر أنه « دخل كثير من البربر في الاسلام» وفي عهد ابن المهاجر «أسلم بقية البربر على يده»[2].

وهكذا يمكن أن نميز مواقف البربر وبالتالي أراضيهم على النحو التالي:
ــ حارب بعضهم المسلمين، فانتصر هؤلاء عليهم، فكان مصيرهم القتل والتشريد والخنوع، ويمكن أن نلحق بهم من أهل الحرب، تلك الجماعات التي أصابها الهلع حين رأت معاقل الروم تتهاوى أمام جيوش العرب المسلمين، فحقنت دماءها مستسلمة، وهؤلاء جميعًا تعتبر أراضيهم فتحت عنوة.

ــ صالح بعضهم المسلمين: هؤلاء ممن وقف على الحياد، ذلك لأنه لا يعنيهم أن حكم البلاد عرب أو روم، خاصة وأنهم عاجزون عن اخراج هؤلاء وأولئك، فصالحوا المسلمين، فتعتبر أرضهم فتحت صلحًا.

---

(1) نفس المصدر: ص 219.
(2) الرقيق القيرواني: المصدر السابق. ص 69. وذكر محمد بن عميرة أن بعض القبائل خرجت اليه تطلب الصلح فصالحهم بشرط أن يتركوا معه رهائن من خيارهم، محمد بن عميرة: دور زناتة في الحركات المذهبية في المغرب الاسلامي، رسالة جامعية، الجزائر 1977، 1978، اشراف لقبال موسى، ص 33.
(3) ابن الأثير: المصدر السابق ج 3، ص 466، الرقيق القيرواني: المصدر السابق ص 97. وكانت الدوافع يتعلق بعضها بسياسة الروم المالية المجحفة، عنها انظر: محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية، ط 2، 1961، ص 163، ومنها يتعلق بسياسة الولاة، فإن حسان بن النعمان رفع البربر من مستجدين الى أصحاب رسالة اذ «أخرجهم مع العرب يفتحون افريقية ويقتلون الروم ومن كفر من البربر فمن ذلك صارت الخطط بافريقية للبربر فكان يقسم الأراضي والفيء بينهم.» الدباغ. المصدر السابق، ج 1، ص 67.

— دخل بعضهم في الاسلام: رغبة فيه أو في الهروب من ظلم الروم أو من دفع الجزية أو حماية أموالهم وممتلكاتهم.[1].

وعلى آية حال، وكيفما كان أمر فتح بلاد المغرب، فإن العرب المسلمين قد أبقوا أراضي البربر على حالها في أيديهم، وأجروا عليها حكم الأرض المفتوحة صلحًا، مثلما كان الشأن بالنسبة الى أراضي القبط في مصر، فقد أبقاها المسلمون في أيديهم بالرغم من فتحهم مصر عنوة.[2]، وهذا لأن العرب اعتبروا أنفسهم في حرب مع الروم وليس مع المصريين.

ويزداد الأمر وضوحًا فيما ذكره القاضي عياض: « قال أحمد بن نصر: انما منزلة افريقية كالميتة يأكل منها المضطر حاجته، يشير الى أن أرضها لم تخمس»[3]، كما أشار الرقيق القيرواني الى أن عمر بن عبيد الله المرادي» أراد أن يخمس البربر وزعم انهم فيء للمسلمين وذلك مالم يرتكبه عامل قبله»[4] وأن عدم تخميسها يدل على أنها لم تجر عليها احكام أرض العنوة.

أرض العنوة:

للامام حق الخيار بين قسمتها أو ابقائها في أيدي أصحابها مقابل دفع الخراج ويذكر البلاذري أن أرض العنوة «أن قسمها الامام بين من غلب عليها فهي أرض عشر وأهلها رقيق، وان لم يقسمها الامام وردها للمسلمين عامة

(1) أشار صاحب «كتاب الاستبصار» أن الروم في تقيوس «أسلموا على أموالهم».
(2) سيدة اسماعيل كاشف : مصر في عصر الولاة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 35 — 36، البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق رضوان محمد رضوان، ط 1، المطبعة المصرية بالأزهر 1932، ص 214 — 215، ويذكر قول القاسم بن سلام أن «المغرب كله عنوة» انظر نفس المصدر، ص 217. ويذكر السلاوي عن أبي القاسم القابسي، اختلاف الناس في فتح المغرب فمنهم قال: عنوة، ومنهم قال: صلحا، ومنهم قال: مختلطة، السلاوي، الاستقصاء لاخبار دول المغرب الأقصى 1305هـ ج 1، ص 80.
(3) القاضي عياض: تراجم. ص 411.
(4) الرقيق القيرواني: تاريخ افريقية والمغرب. ص 109. الابن الأثير: الكامل. ج 5 ص 191. ابن خلدون: العبر، ج 4، ص 405.

كما فعل عمر بالسواد فعلى رقاب أهلها الجزية وعلى الأرض الخراج «وسئل علي بن أبي طالب عن الأرض تفتح عنوة فقال: «توقف ردءًا للمسلمين لمن في ذلك اليوم ولمن يأتي من بعدهم أن رأى ذلك الامام وأن رأى قسمتها قسمها»[1]

ويبدو أن ولاة المغرب قد قسموا بعض أراضي العنوة مثلما يظهر في عبارة الدباغ السالفة الذكر والخاصة بما فعله حسان بن النعمان حيث كان «يقسم الفيء والأراضي بينهم» ومثلما يظهر في عبارة الرقيق القيرواني المتعلقة بعمر بن عبيد الله المرادي المذكورة اعلاه لكن الولاة ما كانوا يستطيعون قسمة أراضي العنوة لنفس الأسباب التي حالت دون اقدام عمر بن الخطاب على هذا الفعل، وبناء عليه، كان على أصحاب الأرض الجزية وعليها الخراج، لأن ملكية رقبتها انتقلت للمسلمين، والى الأبد، فيذكر الامام مالك أنه ليس لأحد «أن يشتري منهم أصل الأرض لأنهم وارضهم للمسلمين»، ويضيف القاضي عياض الى ما ذكره علي بن أبي طالب سالفا أن «الأرض وما فيها لله ولرسوله والامام في ذلك بعد الرسول «[1]»، وحتى إذا أسلم أهلها فإن الخراج يبقى ولا يسقط بالاسلام، ويضيف أن من أسلم منهم «وضعت عنه الجزية ولم يوضع عنه الخراج لأن الخراج عن الأرض، وان باعوها فصارت للمسلمين بقي الخراج على حاله».

ـ أراضي الصلح:

يتوقف حكم أراضي الصلح على ما جاء في كتاب الصلح، فقد يتم الاتفاق على دفع مبلغ مالي، ومواد عينية، أو على دفع خراج أو وظيفة يوظفونها عليهم ويؤدونها في كل عام على رؤوسهم وأرضهم. وقد يتم التنازل بموجب صلح عن ملكية رقبة الأرض، فيكون لهم حق الانتفاع بها مقابل الخراج، ولا يسقط

---

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام. دار المعارف ـ القاهرة، 1983 هـ /1963م ج 1، ص 386.
البلاذري: المصدر السابق. ص 247.
(2) القاضي عياض: نفس المكان، سحنون: المدونة، ج 4. ص 273.

عنها بالاسلام، أو يقضي الصلح باحتفاظهم بملكية أراضيهم مقابل دفع الخراج، فيسقط بالاسلام»[1].

أي أن الخراج كان يدفع على أراض فتحت صلحا أو عنوة، فذكر ابن خلدون أن حسان بن النعمان «صالح من ألقى بيده من البربر على الخراج وكتب الخراج على عجم افريقية ومن أقام معهم على النصرانية من البربر والبرانس»[2]. وقد ظلت جباية الخراج مستمرة، فإن ابن الصغير يذكر أن الامام عبد الرحمن بن رستم كان «ينظر الى ما اجتمع من مال الجزية وخراج الأرضين وما أشبه ذلك»[3]، وكما أن الفاطميين جعلوا له ديوانا خاصًا، فإن أبا عبيد الله المهدي عين «على ديوان الخراج أبا القاسم بن القديم» وكذلك في العهد الزيري، فإن أبا الفتح المنصور الزيري أمر بولاية «محمد بن القاهر بن خلف الخراج مع سلامة بن عيسى فجلسا معًا في ديوان خراج المنصورية»[4].

أراض أسلم عليها أهلها طوعاً:

فهذه الأراضي تبقى على حالها ملكا لأصحابها، وعليها العشر أو نصفه، زكاة لا خراجًا، وقد جبى المسلمون هذه الصدقة فكان حنش بن عبد الله الصنعاني «أول من ولي عشور افريقية في الاسلام ومات بافريقية سنة 100هـ»[5]واستمر جمعها، فإن ابن الصغير يذكر بخصوص الامام عبد الرحمن بن رستم أن «أهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أواني الطعام فيقبضون اعشارهم في هلال كل...من أهل الشاة والبعير يقبضون ما يجب على أهل

(1) محمد محمد عبد الجواد: ملكية الأراضي في الاسلام. صالح بن أبي السرح بطريق افريقية على ألفي ألف ونصف ألف دينار. وجاء في كتاب الصلح الذي كتبه عبد العزيز بن موسى بن نصير لتدمير بن عبدوش سنة 94هـ أنه على كل واحد منهم «دينارًا كل سنة وأربعة أمداد قمح وأربعة أمداد شعير وأربعة اقساط خل وقسطي عسل وقسطي زيت وعلى العبد نصف ذلك» أنظر «الضبي بن يحي: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ــ مدريد 1984م ص 227.

(2) ابن خلدون: العبر ج 6، ص 219.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستميين في: Cahier Tunisie N°91-92 1975 p 237.

(4) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار المغرب. مطبعة المناهل ــ بيروت 1947 ــ 1950، ج 1 ص 245.

(5) الضبي: المصدر السابق، ص 265 ثم انظر حول هذه الأراضي: عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الأسلام ــ دار الفكر العربي ــ دون تاريخ، ص 56.

الصدقات لا يظلمون ولايظلَمون». ويبدو أن ابن الصغير كان يميّز بين الصدقات والعشور، فإنه يذكر بخصوص الامام افلح لم أن الشراة لم تكن «تطعن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره».

أنواع الأراضي:

1 ـ الأراضي السلطانية:

كان الولاة قد استولوا على أراضي الروم وحلفائهم الذين قتلوا في المعارك أو فروا هاربين؛ وكان لهم نصيب من أراضي العنوة التي تم تقسيمها، يضاف اليها أراضٍ مات أصحابها ولم يتركوا وارثين[1]، ومن هذه الأراضي جميعا كانت في بلاد المغرب الأوسط.

وحين اقتطع الرستميون بعض البلاد عن نظر ولاة القيروان، ثم اقتطع العلويون مثلهم، فإن ملكية هذه الأراضي انتقلت اليهم. ثم انتقلت ملكية هؤلاء جميعًا الى الفاطميين فالزيريين، بل يبدو أنها ازدادت اتساعًا في عهد الفاطميين بسبب سقوط عدد من القتلى في الحروب التي خاضوها، فألحقت أراضيهم بالأراضي السلطانية.

2 ـ أراضي الخراج:

وهي الأراضي التي سبقت الاشارة اليها ويبدو أنها كانت تشكل المساحة الكبرى من الأراضي الزراعية، خاصة وأن الولاة عمدوا الى عدم اسقاط الخراج باسلام اهلها، ويفيد الأصطخري أن «خراج الأرضين فعلى ثلاثة أصناف: على المساحة والمقاسمة والقوانين التي هي مقاطعات معروفة لا تزيد ولا تنقص زرع

---

(1) مات أبو حفص القلاس سنة 313هـ ولم يخلف وارثًا فخلفه أبو عبيد الله المهدي. انظر: ابن عذاري: المصدر السابق ج 1، ص 190.

أو لم يزرع، وأما المساحة والمقاسمة فإن زرع أخذ خراجه وأن لم يزرع لم يؤخذ».(1)

3 ــ أراضي العشر:

وهي الأراضي التي أسلم أهلها طواعية، وأراضي العنوة التي قسمت على المحاربين، كما سلف ــ ثم الأراضي التي تم أحياؤها فيما بعد.

4 ــ أراضي الاقطاع:

وهي أراض يقطعها الامام لاحد المسلمين ليقوم باستغلالها والانتفاع منها، وقد عرف الرستميون هذا النوع من الأراضي، فإن الامام عبد الوهاب اقطع جماعة من نفوسة وهم الخارجون عليه في جبل نفوسة، فذكر الوسياني أنه «اقطع لهم أرضًا كثيرة»(2) فيكون الرستميون قد فعلوا الفعل نفسه في نواحي تاهرت وفي الأراضي الموات المحيطة بها. ومثلهم فعل الفاطميون، فهم قد اقطعوا الكتاميين والصقالبة اقطاعات عديدة، فيذكر ابن خلدون أن عبيد الله المهدي «قسم الأموال والجواري في رجال كتامة وأقطعهم الأعمال»(3). وجاء في «سيرة جوذر» اشارة الى مشاجرات «بسبب قسمة السواقي التي اقطعهم اياها» ويذكر جوذر أنه كان له «ضيعة واحدة من اقطاع المهدي بالله «بل أن القائم بالله الفاطمي يذكّر الكتاميين أن الله «أورثكم أرضهم وديارهم»(4).

وعلى آية حال، فكان يشترط في هذا الاقطاع، أن يقوم المقطع بتعميرها واستغلالها، ولا يلحق ضررًا بمسلم من جرائه؛ والا تكون أرض خراج،

---

(1) الأصطخري: المسالك والممالك. تحقيق. محمد جابر عبد العال الحسني ــ القاهرة 1381هـ الموافق ل 1961م. ص 157. وعن الخراج في الاسلام انظر: قدامة بن جعفر: كتاب الخراج وصنعة الكتابة. بريل 1889م ــ المكتبة المثنى ــ بغداد. يحي بن آدم القرشي: كتاب الخراج. تحقيق أحمد محمد شاكر ــ لاهور. 1395هـ. دانيل دانيت: الجزية والخراج. ترجمة فوزي فهيم جاد الله. بيروت 1960. أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم: كتاب الخراج ــ القاهرة 1302هـ.

(2) T.Lewicki: Un document ibâdite inédit sur l'émigration des Nafusa du Gabal.F.O. t.1-2 1959 p.178.

(3) ابن خلدون: العبر، ج 4 ص 76، ابن أبي الضياف: اتحاف، ص 155.

(4) الجوذري: سيرة جوذر. ص 54، 99. دار الفكر العربي ــ مصر 1374هـ/1954م.

ومن ذلك ان القاضي النعمان يخاطب الخليفة المعز الفاطمي «لا تقطعن لأحد من أهلك ولا من حشمك ضيعة ولا تأذن لهم في اتخاذها إذا كان يضر فيها بمن يليه من الناس»(1).

وكان الاقطاع على أنواع(2): فمنه اقطاع تمليك وقد تكون ملكية دائمة مدى الحياة أو لفترة محدودة، ومنه اقطاع استغلال، ولم يشر المؤرخون الى اقطاع بدل الرواتب والعطاء.

5 ــ أراضي الملك:

تظهر الملكية الفردية في بلاد المغرب الأوسط، انتقلت الى صاحبها بالارث أو بالشراء أو بالاقطاع أو بإحياء موات وغير ذلك، وهو حر التصرف فيها حرية شاملة، فكان محمد بن جرني في تاهرت ممن يملكون الأراضي الشاسعة، وأشار ابن الصغير الى «تنافس الناس في البنيان حتى ابتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة» وهذا رجل يقول لأبي عبيد الله المهدي في سجلماسة: «هذا البستان كان لأبي وجدي يتوارثونه عن أجدادنا فلما كان هذا الوقت أغصبنا عليه اليسع بن مدرار».

كما تظهر الملكية القبلية، فتكون الأرض ملكا للقبيلة جمعاء، لكن المؤرخين لا يشيرون أن كانت الأرض مجزأة على أفراد القبيلة أو أن ملكيتها مشتركة يتعاونون على خدمتها، كل بحسب طاقته.

فذكر محمد بن يوسف الوراق أن موضع تاهرت كان «ملكا لقوم مستضعفين من مراسة وصنهاجة» وكانت قبائل زناتة المنتشرة بين تاهرت وتلمسان «هم أصحاب هذه الفحوص» ويذكر اليعقوبي ان من «مدينة أوزكا

---

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 1، ص 367. قال عمر بن الخطاب لبلال وقد اعطاه الرسول ﷺ أرض العقيق.» أن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحجز عن الناس وانما اقطعك لتعمل فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي. الورجلاني: الدليل، ج 3 ص 79.

(2) عن الاقطاع انظر: عبد العزيز الدوري: نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية. مجلة المجمع العلمي العراقي 1970.

لمن سار مغربا الى أرض لزناتة» ويفيد البكري أن من «شلف بني واطيل الى بني واريفن لمطغرة على نهر شلف» ويصف اليعقوبي أهل حصن ابن كرام بأنهم «جماعية» ويذكر ابن خلدون أن لواته ينزلون بسيط تكرارات ـــ نواحي بجاية ـــ «يعتمرونها فدنا لمزارعهم ومسارح لأنعامهم» أما البكري فيشير الى أنه يقرب من المسيلة هوارة وبنو برزال «ولهم كانت أرض المسيلة» وكان في قسنطينة «تشارك في الحرث والادخار» كما كان بنو رمان يملكون معظم الأراضي المجاورة لمدينة بسكرة»[1].

6 ـــ أراضي الوقف:

وهي أرض أوقفها أصحابها المسلمون لأغراض دينية، ولا تكشف المصادر التي بين أيدينا عنها شيئا يذكر، الا أن ابن عذاري يذكر «حوانيت الاحباس» وان محمدًا بن عمران النفطي جمع أموال الاحباس في عهد أبي عبد الله الشيعي، وفعل مثله محمد بن عمر المروزي، كما يذكر القاضي عياض متولي الاحباس في سوسة[2]، وهذا يعني وجود أراضي وقف في بلاد المغرب الأوسط.

7 ـــ الأرض الموات:

هي أرض قابلة للاصلاح الزراعي، معطلة لعلة ما مثل عدم توفر المياه، أو الأيدي العاملة أو لأنها أجمات، ويعتبرها الامام مالك بأنها الأرض التي ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عمارة.

وبينما يصف محمد بن يوسف الوارق موضع تاهرت بأنه «غيضة أشبة» فإن ابن الصغير يشير الى أن المسلمين «شرعوا في أحياء الموات»[3] مما يوحي

---

(1) أنظر الشماخي: كتاب السير، القاهرة 1301هـ، ص 205، ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرستميين، ص 336، البكري: المغرب في ذكر افريقية والمغرب، مطبعة الحكومة، الجزائر 1857م، ص 68، اليعقوبي: وصف افريقية الشمالية، الجزائر 1380هـ، 1960م ص 16 الادريسي: صفة المغرب، مطبعة بريل، ليدن؛ 1968، ص 88، 95. دائرة المعارف الاسلامية مادة «بسكرة» ج 1. ص 367.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 261. الدباغ: معالم ج 2، ص 292. القاضي عياض: ترتيب المدارك ج 3. ص 376.

(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة، ص 324، جاءت في الأصل على صورة «الأموات»، وحول هذا الموضوع انظر: محمود المظفر: إحياء الأرض الموات، المطبعة العالمية بالقاهرة 1382هـ/1972م. الورجلاني: الدليل، ج 3 ص 70.

بأن الاحياء وقع في مختلف نواحي البلاد، وفي كل قرية أو مدينة، استحدثت، كما أن التطور العمراني والتزايد السكاني قضيا بالتوسع في أحياء الموات، كذلك انتقال بعض القبائل الظاعنة الى حالة الاستقرار يؤدي الى نفس العملية. فإن موضع أشير كان أرضا خالية ليس فيها أحد مع كثرة عيونه وسعة فضائه، فحمى زيري بن مناد تلك الناحية «وزرّع الناس فيها»(1).

8 ـــ الأرض المشاعة:

هي الأرض التي ليست ملكا لأحد وبالتالي يمكن لأي انسان يسبق اليها أن يتولى استغلالها والاستفادة منها، وهي تشمل جميع الفيافي والقفار، والمسارح والمحتطب وغيرها، فقد روى الدرجيني أن رجلاً قدم الى ابن عبيد الله محمد بن بكر فقال: يا محمد أيثبت الحاكم الخصومة في الأرض المشاعة التي لم يتعين لها ربّ ؟ قال: لا قال: فإن هؤلاء القوم حين دخلت هذه البلاد قالوا لي: ما بين فلانة الى فلانة مشاعة لبني ورتيزلن فجعلوا يعمرون هذه الأرض، كما أن حسين بن رشيق رفع شكوى الى المعز الفاطمي وذكر «أن هذه المسارح مشتركة لكافة أهل المنازل التي تجاورها»(2).

وبما أن أرض بلاد المغرب الأوسط شاسعة، وبأن أرض العامر قلما تزيد عن مسير نصف نهار من القرية أو المدينة، فإن هذا يعني أن أكثر البلاد هي أرض مشاعة، وهذا ما جعلها في معظمها جرداء.

النظام الزراعي:

لئن وقع تطور وتقدم في حياة المدن بالمغرب الأوسط حتى عرفت أحداها ب«عراق المغرب» وعرفت أخرى ب«المدينة العظمى» ـــ هما تاهرت وتلمسان على التوالي ـــ فإن حياة القرية والمناطق الزراعية لم يصبها مثل هذا التطور، فظلت تستعمل نفس الأدوات والأساليب الزراعية المعروفة في ذلك الوقت بل والموروثة.

---

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، بيروت 1957، ج 1، ص 264.
(2) انظر. الدرجيني: طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق ابراهيم طلاي، مطبعة البعث، قسنطينة 1394هـ/1974م. ج 2، ص 381، الجوذري: سيرة الأستاذ جوذر دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد، مصر 1374هـ/1954م. ص 96.

وقد كان الفلاحون يقيمون في أراضيهم، في حين كان البعض الآخر يقيم في القرية أو المدينة، ومنها يخرج للعمل في ضيعته، وقد يترك كبار الملاك أراضيهم ليقيموا في المدينة، ومن هؤلاء محمد بن حماد بتاهرت، فذكر ابن الصغير أنه حين أخرج منها توجه الى بساتينه وقصوره خارج المدينة ومثله بكر بن الواحد ومحمد بن عرفه.

وكان بعضهم ينتقل حسب ظروف الزراعة ومواسمها ومن هؤلاء تلك القبائل التي كانت تقوم بأعمال فلاحية الى جانب ظعنها، ففي هذه الحالة تضطر أن تترك بعض أفرادها لحماية مزروعاتها الى حين عودتها من ظعنها، ومنها تلك القبائل المنتشرة بين تاهرت وتلمسان والتي وصفها الادريسي بأنها: «قوم رحالة ظواعن ينتجعون من مكان الى مكان غيره لكنهم متحضرون»[1]. ويذكر ابن خلدون بخصوص قبيلة مرنجيصة انهم «أهل شاة وبقر وخيام يظعنون في نواحيها وينتحلون الفلح في معاشهم»[2].

ويبدو أن الفلاحين لم يصل بهم الأمر الى تشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم وتجمع كلمتهم، ولكنهم ارتبطوا برباط معنوي يبرز الى الوجود بوضوح عندما يتعرّض أحدهم لمشكلة ما، فحين قبض والي قصر الافريقي في عهد المعز الفاطمي على رجل من أصحاب القبالات، خاف على نفسه «تحزب البربر وتناصرهم عليه وانه خائف على نفسه»[3].

ويظهر أن بعض كبار التجار في المدن قد استثمروا أموالهم في المجالات الزراعية لأنها تشمل موردًا مضمونًا، أو انهم غادروا العمل الفلاحي الى الميدان التجاري، فكان المطلبي تاجرًا من القيروان، رافق عبيد الله المهدي الى سجلماسة تاجرًا، فكتب المهدي الى أبي عبد الله الشيعي يوصيه بالمطلبي «ورفع العشر والخراج وجميع المؤن عن ضياعه»[4].

---

(1) الادريسي: صفة المغرب، ص 88.
(2) ابن خلدون: العبر ج 4 ص 49.
(3) الجوذري: سيرة الأستاذ جوذر ص 93 — 94.
(4) سيرة الحاجب جعفر وخروج المهدي. مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية سنة 1936م؛ ج 4، ج2، ص 123.

وقد كان كبار الملاك يعتمدون على وكلاء لتسيير شؤون ضياعهم ومزارعهم، وقد نصّ ابن الصغير صراحة، فذكر بخصوص الامام يعقوب أنه «أتى وكيله بغلاته»، ومن خلال اقامة محمد بن حماد ــ السالف الذكر ــ في تاهرت، يفهم أنه كان يعتمد على وكلاء في أعمال الفلاحة»[1].

ويتلخص دور الوكلاء في تنظيم العمل اليومي والاشراف عليه وتهيئة البذور والأدوات واستخدام عمال زرّاعين اضافيين بالأجرة عند الضرورة، وهم يراقبون منشآت الرى، ويزودون الأكرة بالبذور والمساعدات المالية، وكان الوكيل يتعهد بتقديم وجبات الطعام للأكرة والاجراء[2]، الا أن المصادر لا توضح طبيعة عمل الأجير. ان كانت يومية أو موسمية، مثل الحصادين، أو انهم يقومون بجميع مراحل الأعمال الفلاحية من حرث وبذر وحصد ودرس وغير ذلك.

ولا تشير المصادر الى تنظيم الاكرة والأجراء، وإذا كانوا وصلوا مرحلة متقدمة في المشرق الاسلامي، فذكر الجاحظ «مشايخ الاكرة» فلا تذكر المصادر شيئا من هذا القبيل بخصوص بلاد المغرب.

وقد كان كبار الملاك يفضلون الاعتماد على العبيد، فذكر صاحب «تحفة الألباب» أن «سائر السودان ينتفع بهم في الخدمة والعمل»، وبالفعل، فإن القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت، اتخذت العبيد، وأضاف ابن الصغير أن الامام أبا اليقظان خرج «يوما الى منزله الذي كان اختطه بتسلونت يتفقد في سايعته وعبيده»، وان اقتران ذكر العبيد بالسايعة والمنزل ــ البستان ــ يعني انهم كانوا

---

(1) وفي القيروان، فإن القاضي ابن طالب عاد يوما الى داره فوجد اجمالا محملة بالقمح «على باب داره جاء بها وكيله من أحد منازله. الدباغ: معالم، ج 2، ص 164، وحين طلب منه شيخ زيتا «كتب له رقعة لوكيله»، نفس المصدر ص 166.

(2) أتى أحمد بن عبد الله ــ توفي سنة 554هـ بالأندلس ــ «يومًا ضيعة له فوجد وكيله بها في حصاده وزوجه في الدار قد أعدت لغذاء الخدمة ما يقوم بهم من خبز فطير وجفنة بشراب اللبن وبصل كثير» القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 438، كما أن رباحًا بن يزيد في القيروان» كان عنده اجراء حصادون فعمل لهم الغذاء وكسر لهم الخبز» الدباغ: معالم ج 1، ص 255. ويتكلم سجلماسي أن اليسع بن مدرار غصبنا بستاننا «ونحن نعمل فيه بأجره» انظر: سيرة الحاجب جعفر ص 120.

يعملون في خدمة الأرض، ويعتمد عدد العبيد على مدى اتساع الملكية، فقد يعتمد مالك على عبد واحد»[1]، وقد يعتمد على أكثر من عبد، فقد ذكر أطفيش بخصوص يبيب بن زلغين أنه مر يوما على حي رعاته حتى نزل مقابل خيمة أحدهم فنادت احدى النساء. أدخلي الضيف ــ يبيب ــ صاحب الحي لا يريد أن يبيت الضيف بلا عشاء وهم لا يعرفونه...، وفيهم من يعرف الشيخ يبيب ــ فإذا هم عبيده، فقال للتي أدخلته «أنت حرة وزوجك حر» وهذا يتفق وما ذكره الدباغ بخصوص أبي عبد الله محمد بن مسروق، فقد كان «يمر بالقرية من قرى أبيه فيخرج اليه اهلها ومن فيها فيقولون نحن عبيدك وكل ما لنا في هذه القرية هو لك»[2]. وقد كانت مثل هذه القرى منتشرة حول تاهرت من مدن المغرب الأوسط، وهي التي اطلق عليها ابن الصغير «المداشر».

ويظهر أن بلاد المغرب الأوسط قد عرفت الدهقان، فإن ابن حوقل يذكر بخصوص وهران ان «في حاضرتها دهقنة وحذقًا» ويعرف الحموي الدهقان أنه «صاحب الضياع» أي أنه مثلما يعتبره لويس لومبار «ملاك كبير» ويكون هؤلاء الدهاقون قد حافظوا على اقطاعياتهم وأراضيهم الشاسعة عن طريق الصلح مع المسلمين أو الدخول في الاسلام»[3] وإذا كان الدهاقون في المشرق الاسلامي قد تحولوا الى مجرد جباة للضرائب في قراهم، فإن نظراءهم في المغرب الأوسط قد حافظوا على وضعهم حتى لفتوا نظر ابن حوقل في وهران.

---

(1) الغرناطي: تحفة الالباب، نشر فراند. المجلة الأسيوية، 1925، باريس، ص 43، ابن الصغير: تاريخ الائمة الرستميين ص 338، 356، وحين مرض العبد قام القاضي سحنون بالعمل نيابة عنه، فشوهد وعلى كتفه المحراث وبين يديه الزوج فقال لنا: ان الغلام حمّ البارحة «وراه يحي بن عمر «يتولى حرث ارضه «انظر القاضي عياض: تراجم ص 97 الدباغ: معالم ج 2 ص 234.

(2) أطفيش: تفقيه الغامر، ص 77. وعن يبيب: الشماخي: كتاب السير، القاهرة 1301هـ ص 205، ثم انظر بخصوص م ذكره الدباغ: معالم الايمان، ج 1 ص 329.

(3) ابن حوقل: كتاب صورة الأرض. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ص 79، الادريسي: صفة المغرب، ص 84، الحموي: معجم البلدان، بيروت 1957، ج 4 ص 114 موريس لومبار: الاسلام في مجده الأول، ترجمة وتعليق اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، الجزائر ص 183. وعن الدهقان انظر عبد العزيز الدوري: نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية، م ج 20 س 1970، ص 11، دائرة المعارف الاسلامية، مادة دهقان؛ ج 9 ص 340 بقلم Longworth Dames.

طرق الزراعة:

كانت المناوبة في الزراعة معروفة في ذلك الوقت، فيزرع نصف الأراضي عامًا ويترك نصفها بورًا، حيث يزرع في العام القادم، ويترك النصف الأول بورًا، ولكن ربما كانت هذه الطريقة مقتصرة على أصحاب الملكيات الكبيرة. وكان الفلاحون يستعينون بأدوات عديدة من أجل انجاز أعمالهم الفلاحية ومنها المحراث الخشبي البسيط والذي يجره زوج من البقر في الغالب، واستعلموا الكرك ــ الرفش ــ والمسحاة والمجرفة أو الجاروف، وإذا كانت الأرض واسعة استعملت الجواريف الكبيرة تجرها البقر، واستعمل المنجل للحصاد والنورج للدرس والمذراة للتذرية»(1).

وكانوا يعملون على تسوية الأرض بنقل التربة من المكان المرتفع الى المكان المنخفض ويتم التأكد منه، بجريان الماء وباستعمال آلة الأسطرلاب، وبعد الانتهاء من عملية التسوية، يتم تقسيمها الى قطع، وكانوا يعطون التسميد أهمية كبيرة، وتشير كتب الفلاحة التي كانت معروفة في تلك الفترة انهم صنفوا الأسمدة وعرفوا خواص كل صنف، والمزروعات التي تلائمها. كما ميزوا التربة وأنواعها وخواص كل نوع وملاءمته لمزروعات معينة. وعرفوا طرق الزراعة المختلفة بالبذور أو بالفسائل أو الشتائل أو بالترقيد أو غيرها، وكانت زراعة منظمة، ففي زراعة الرمان مثلا، يؤخذ وتد ويضرب في الأرض ثم يسحب ويزرع مكانه وتد الرمان، وبين كل وتد وآخر ستة أذرع، وعند الانتهاء من الزراعة يجري الماء اليها، ويمكن الاستفادة من أرضه ومن هذا الماء في زراعة بعض الخضر.(2)

وكانوا يعرفون تقليم الأشجار وخاصة الكروم، فيرى ماغون القرطاجي ــ وكان كتابه دستورًا للمزارعين في بلاد المغرب ــ ان تقليم الكروم يقع في الربيع قبل ايناع الفروع حيث انها ما دامت مملوءة بالعصارة يسهل تقليمها ويتسنى اتقان ذلك، ولا تبدي معارضة عند مرور المنجل عليها أو المقص.

(1) ابن عذاري البيان ج 1 ص 101 Imammudin: Some Aspects of the Socio économic and cultural History of Muslim Spain.Leiden. Brill, 1965. P.74.

(2) من الكتب الفلاحية، انظر ابن بصال: كتاب الفلاحة، أبي الخير الاندلسي: كتاب في الفلاحة، ابن العوام أبو زكريا: كتاب الفلاحة الأندلسية، وترجمة له باللغة الفرنسية

J.J.Clément Mullet: le Livre de l'Agriculture d'Ibn el Awam Paris 1864.

ولم تكن عند الفلاحين وسيلة لمكافحة الجراد والأوبئة التي تصيب مزرعاتهم والتي كانت تؤدي الى القحط والمجاعة العامة مثلما وقع سنة 260هـ/873م. وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط موجات من الجراد، فيشير ابن عذاري الى أن الجراد كثر في سنة 232هـ/846م كذلك فقد «عمّ الجراد بلاد المغرب كلّها» في سنة 361هـ/971م و377هـ/987م ومن المرجح أن المغاربة قاموا بقتل الجراد قبل أن يتعلّم الطيران مثلما كان يفعل أهل الأندلس، وإذا كانت كتب الفلاحة تشير الى بعض الأدوية التي يمكن استعمالها فليس هناك اشارات في كتب المؤرخين الى استعمالها. وربما لأنها لا تكون ذات جدوى أمام الموجات، ومن المرجح أيضًا انهم لم يستعملوا علاجًا للأمراض التي تصيب حيواناتهم وإن ذكر ماغون القرطاجي علاجًا يفيد ضد مرض السعال، الذي يصيب الخيول، وهو يتألف من الصبر والناردين والفلفل الأبيض والعسل والزيت القديم وزيت الورد مطبوخة في ماء العسل»[1]

ويبدو أن الفلاحين كانوا يحمون مزروعاتهم من خطر الحيوانات بإحاطة الضيعة بأعواد أثبتوها في حفر ووصلوا ما بينها بالحبال، لترد عنها الوحش، في حين كان يلجأ البعض الآخر الى احاطتها بخندق، ويظهر هذا في مسألة وجهت الى يحيى بن عمر حول «الذي يحفر حفرا حول أرضه يحرز زرعه»[2] الا أن هذه الوسائل لم تكن كافية فكانوا يعمدون الى الناطور.

فكان الناطور يتولى حراسة المزرعات، غالبًا من بداية الربيع الى نهاية جمع المحصول مقابل أجرة محددة أو نسبة معينة من المحصول، ويظهر أن أصحاب الأراضي، كانوا يفضلون دفع نسبة الى الناطور الأمر الذي يدفع بهذا الأخير الى بذل المزيد من الجهد والحذر في مهمته، ويفيد هـ. ر.ادريس، أن نواطير الحقول أو الزيتون ليلا ونهارًا كانوا يتقاضون مدين الى ثلاثة أمداد عن كل قفيز

---

(1) أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ط 1، 1960، ص 56.
(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية. مدريد 1965، ص 127، الدرجيني: طبقات، ج 1، ص 85.

يتم جنيه، ويتقاضى حراس السهول والحبوب والزيتون ليلاً ونهارًا ثمنين من الشعير، من كل زوج أو عن كل مئة شجرة زيتون»(1).

وكان الفلاحون يقومون بالزراعة الشتوية المعروفة. وكذلك بالزراعة الصيفية، فإن اليعقوبي يشير الى أن الفلاحين يزرعون السمسم(2)، على وادي الشلف وهو محصول صيفي، وكذلك فمن المرجح انهم عرفوا زراعة الحياض مادامو يستفيدون من مياه الأودية في أعمال الري، ثم أن اعتمادهم هذا على مياه الأودية يوحي بأنهم كانوا يستفيدون من الأرض مرتين، فيزرعون أولا معتمدين على مياه الأمطار، وبعد جني المحصول يقومون بزراعة ثانية خاصة زراعة الخضر.

وكان الفلاحون الذين لا يملكون أرضًا يفلحونها يلجأون الى الملاك واصحاب الضيعات من أجل القيام بالمزارعة، وهي تعني أن يتولى المزارع الحرث والبذر وجني المحصول وجميع الأعمال المرافقة لعملية الانتاج مقابل حصة من المحصول يتم الاتفاق عليها، وتعتمد على نوع التربة والزراعة وطريقة الري، ومدى توفر الايدي العاملة، ونسبة مشاركته في لوازم الفلاحة، وقد تكون على المناصفة أو الثلث أو الربع أو الخمس وغير ذلك.

فإن الدرجيني يذكر أن الاباضية في تقيوس؛ كانوا يدفعون نصف غلتهم للسلطان أو الخراج على نصفهم، والأرجح انهم أكرة في أرض سلطانية، فقد كان السلطان الزيري قد استولى على أرض بالمنستير وابقى أصحابها يقومون بزراعتها لحسابه مناصفة، ويورد هـ. ر.ادريس فتوى للقابسي مزارعة على النصف(3)، ومن هذا يمكن القول أن الاكرة في بلاد المغرب الأوسط قد اشتغلوا مزارعة مناصفة.

---

(1) H.R. Idris: la Berbérie Orientale sous les Zirides T.2, P.624 (1)

(2) اليعقوبي: وصف، ص 16.

(3) الدرجيني: طبقات. ج 2، ص 52. ثم انظر: H.R: Idris: La Berbérie Orientale T.2. P.605.

ويرى القاضي عياض أن «لا بأس بالمزارعة بالربع والنصف على ما اتفق عليه من عمل واخراج بذر ودواب» وكان أبو محمد الأصيلي توفي سنة 392هـ بقرطبة» يعمل بالمزارعة على الثلث والربع»[1]، وهذا يفيد في أن أهل بلاد المغرب الأوسط قد ساروا على نفس النظام. ويظهر أن الاكار ـ المزارع ـ كان يأخذ الخمس إذا كان لا يقدم سوى جهده وعرقه في عملية الانتاج، في حين يتكفل صاحب الأرض بالبذور والآلات والحيوان، وفي هذه الحالة يدعى الأكار «خماسًا»، وفي حالة أخرى فإن المالك يقدم الأرض والبذور فقط، فأشار الدرجيني الى صاحب أرض «دفع لجنان جنته في ابان الزراعة زريعة على أن يزرعها»[2]، وإذا كان على الاكار العمل والبقر فله ربع الانتاج وقد أجاز ابن أبي زيد هذا الاتفاق. وقد يقدم صاحب الأرض أرضه فقط وعلى الأكار كل ما يلزم فلاحتها فتكون المزارعة مناصفة، كما قد يقدم أرضه بورًا مقابل مبلغ مالي يدفعه الاكار، وقد تتم المزارعة دون اتفاق معتمدين على الثقة المتبادلة واطمئنان الأكار الى أن المالك لم يبخسه حقه، ويرفض الربيع بن حبيب هذا النوع من المزارعة في حين يرى بعض الفقهاء مثل جابر بن زيد أن الحالة الأفضل تتمثل في أن يقدم صاحب الأرض أجرة ثابتة للأكار بغض النظر على المحصول، بحيث تمكنه هذه الأجرة من الانفاق على عائلته، والاّ ماذا سيكون مصير الأكار لو أن كارثة طبيعية أفسدت المحصول ؟

ازدهار الزراعة:

كانت بلاد المغرب الأوسط مزدهرة في المجال الزراعي، فانتشرت البساتين والمزارع، ويظهر هذا من خلال اشارات الرحالة المسلمين، ومن خلال الاشارة الى رخص الأسعار حتى أن ابن أبي زرع يذكر أنه في سنة 380هـ «كان الزرع لا يوجد من يشتريه لكثرته وكان الحراثون يتركونه...ولا يحصدونه»[3]. وقد لعبت عدة عوامل وتضافرت حتى وصلت الى هذا المستوى.

---

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 646، القاضي النعمان: كتاب الاقتصار، ص 89 ـ 90.

(2) الدرجيني: المصدر السابق، ج 2، ص 404، ثم انظر Muhammed Abdul-jabbar: Agriculture and Irrigation Labourers .Islamic Culture. N°1 Vol. :XLVII. 1973 P.20.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 63.

فإن ابن عبدون يذكر أن «الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله والصلاح جله وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال وبها تملك المدائن والرجال وبطالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام» ويضيف أن الحرث للسلطان «انفع ولأحوالهم ارفع وللناس أمتع وأشبع ولبلاده اطيب وأرخى»، وفي نظره «أن الزراعة هي ركن مالية الدولة ومنها تدفع معظم الضرائب»[1]، وكذلك فإن اخوان الصفا يضعون الفلاحة في الصدارة فيقولون «أما التي بالقصد الأول فثلاثة: الحراثة والحياكة والبناء»[2] ومن هنا كان اهتمام أولي الأمر بالزراعة.

كذلك فإن التطور العمراني وتزايد السكان في المدن وما يتبع هذا من اشتغال بالمجالات الاقتصادية الأخرى، قد أوجد مستهلكين جددًا، ولم يعد الفلاحون ينتجون للاستهلاك المحلي مثلما هو الشأن في المجتمعات القبلية، بل أصبحوا يتوسعون في الانتاج لسد حاجيات المدن، وان انفتاح باب التصدير هذا الى المدن قد اسهم في الازدهار»[3].

وقد ساعدت طبيعة بلاد المغرب الأوسط نفسها على هذا الازدهار فهي معروفة الى الآن بخصوبة تربتها وتنوعها بحيث تناسب مختلف أنواع المزروعات، أضف الى هذا وقوعها في المنطقة المعتدلة الدافئة وان امطارها هي أمطار حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن العوامل المساعدة أيضًا التطور الحاصل في المجال الفلاحي فقد كان على الفلاحين أن يحدثوا ابتكارات وتدابير ووسائل جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على الانتاج الفلاحي، فعملوا دراسة للتربة واستعملوا أدوات جديدة لتسويتها، وعملوا على زيادة خصوبتها وحسنوا نظام الري، وكانوا على سبيل المثال — يزرعون كل شجرة مع صنفها ثم يراعون أن يكون الشجر الكبير مع الكبير

(1) أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 239 — 195.
(2) رسائل أخوان الصفاء. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1376هـ/1957م، ج 1، ص 284.
(3) موريس لومبار: الاسلام في مجده الأول ص 240، الحبيب الجنحاني المغرب الاسلامي الدار التونسية للنشر، تونس 1398هـ/1978م، ص 36.

والصغير مع الصغير، وكذلك كانت صفوفا منتظمة، وكانوا يقلمون الأشجار الى غير ذلك(1).

وقد أسهمت سياسة الدولة في احداث تطور وازدهار الزراعة، الا أنه الى جانب هذه العوامل، كانت هناك عوامل أخرى مثبطة وتعد من العراقيل التي تقف أمام تقدم الزراعة:

ــ الأزمات الطبيعية: وتتمثل في القحط والبرد والثلج والرياح والجراد والوباء والفيضانات وغيرها، فذكر اليعقوبي بخصوص تاهرت انه «لم يجدب زرع ذلك البلد قط الا أن يصيبه ريح أو برد»(2).

وهي كما يصفها البكرى «شديدة البرد كثيرة الغيوم والثلج»، ويذكر الدباغ أن «الحرث في الأراضي التي تأتي اليها الوديان فغير مأمون فإذا جاء زرعها في عام طيبا تبقى أعوامًا لا يجيء فيها الزرع طيبًا في الأعم الأغلب فيفتقر الحارث فيها وقد خسر دنانير كثيرة بسبب الحرث فيها مرارًا»(3)

ــ عدم الاستقرار وتواتر الفتن: فحينما تدور رحى الحرب لا تجد الأرض من يزرعها فتبور، وربما يلجأ أحد الخصمين الى اهلاك زرع خصمه انتقامًا، فحينما اشتد النزاع بين الامام أبي حاتم وعمه يعقوب «فرغ من أيدي الناس الحرث والنسل»

---

(1) حول هذه المواضيع يمكن الرجوع الى كتب الفلاحة السابقة الذكر، ثم انظر:
Imammuddin: Some aspects...p.73, 81-82.

(2) اليعقوبي: وصف، ص 16.

(3) البكري: المغرب ص 67. الدباغ: ج 1 ص 232. وقال بعض الشعراء «من البحر السريع»

مـــا أخشن البرد وريحانـــه   وأطـــرف الشمس بـــتيهرت
تبـدو مـن الـغيم إذا مـا بـدت   كأنمـاتـنشر مـــن تحت
فنحـــن في بحر بـــلا لجة   تجري بنـــا الـــريح على السمت
نفـــرح بـالشمس إذا مـا بـدت   كفرحـــة الذمـــي بـــالسبت

انظر البكرى: المكان السابق ابن عذارى البيان، ج 1 ص 25. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار نشر وتعليق سعد زغلول عبد الحميد. كلية الآداب. مطبعة جامعة الأسكندرية في 1958ك ، ص 178، وكانت جبال الأوراس يقع عليها الثلج. وكانت تلمسان «باردة المشتى لكثرة ثلجها» وكان فحص عجيسة قرب مدينة الغدير «شديدة البرد والثلج» وقد أهلكت الريح مائة وخمسين شجرة من ضيعة القاضي سحنون في ولاية افريقية. انظر القاضي عياض: تراجم، ص 126، الدباغ:

وقد اشار ابن حوقل الى أن تاهرت تغيرت «عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء بتواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت»(1). وقد تقبل هذه الفكرة منه بخصوص سنة أو سنوات لكنها لا تقبل كحكم مطلق.

ويمكن للدولة نفسها أن تشكل عقبة أمام الانتاج الزراعي، إذا اشتطت وبالغت في فرض الضرائب، دون أن تقوم بدورها في مساعدة الفلاحين كاصلاح الطرق والقنوات وحفظ الأمن وتقديم القروض الى غير ذلك، فذكر ابن خلدون في «المقدمة»: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها انقبضت ايديهم عن السعي في ذلك» «وأضاف ابن أبي الضياف: «أن غالب أهل الفلاحة لا رزق لهم منها ورأس مالهم فيها آلات علاجها كالدواب ونحوها، فإذا وقع الجدب وطولبوا بمغرمها اضطروا الى بيع الدواب والآلات فتبقى المزارع لرعي السوائم ومبيت الوحوش»(2).

وقد تجعل الدولة أرضًا خضراء، جرداء قاحلة بتهجير أهلها لاعتبارات سياسية، مثلما وقع لمدينة هاز التي كانت في عهد اليعقوبي قاعدة امارة علوية، تغلب عليها الحسن بن سليمان، فتغيرت حالتها فوصفها ابن حوقل بأنها «قرية كانت قديمة عظيمة فخربت وهي في وقتنا هذا مفازة... وهو بلد يغلب عليه الرمل»(3).

.../...

معالم ج 2، ص 99 ونزل برد عظيم الواحدة منه تزن رطلا وأكثر قتل الطير والوحش والبهائم وكثيرًا من الناس وكسر الأشجار وأفسد الثمار سنة 339هـ، وفي سنة 342هـ، نزل برد كثير لم يعهد مثله كثرة قتل المواشي وأفسد الثمار وجاءت السيول عظيمة بجميع بلاد المغرب وفيها أيضًا كانت ريح شديدة هدمت المباني، انظر: السلاوي: الاستقصاء، ج 1 ص 176.

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 361، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 93.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 286، ابن أبي الضياف: اتحاف، ص 132.

(3) اليعقوبي، وصف ص 12. ابن حوقل: المصدر السابق. ص 885 ــ 86.

سياسة الدولة الزراعية:

يرى ابن خلدون «ان الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة والسبب في ذلك أن الدولة أن كانت على سنن الدين فليست تقتضي الا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع ويضيف أنه: «إذا قلت الوزائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتماد ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم»[1].

وبالفعل، فإن الرستميين لم يفرضوا ضرائب على الناس الا ما أمر الله به وأوجبه، وربما كانت الأهداف السياسية تتحكم الى حد بعيد بالسياسة المالية، فإذا لم يكن للدولة مطامح سياسة وتوسع، لم تعد بحاجة الى تكديس الأموال الحاصلة من الضرائب المتنوعة.

ويضيف ابن الصغير أن الرستميين اقتصرت جباياتهم على الصدقة والخراج والجزية، فكان أهل الصدقة ــ وهم المشرفون على جبايتها ــ يخرجون في أواني الطعام فيقبضون أعشارهم ــ لا يظلمون ولا يظلمون كما يفيد انهم كانوا يجبونها حبا، وهي مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للفلاحين، ويبدو أن الامام عبد الرحمن بن رستم قد ساهم في بعض المشاريع التي تخدم الزراعة، فذكر ابن الصغير أنه كان إذا فضل مال بعد دفع الرواتب «صرفه في مصالح المسلمين» فيكون قد ساعد الناس حتى تمكنوا من الشروع «في العمارة والبناء واحياء الموات وغرس البساتين واجراء الأنهر واتخاذ الأرحية والمستغلات»[2].

ويكون الائمة بعده قد ساروا على هداه، لأن الشراة كانوا يراقبون تصرفات الامام، فذكر ابن الصغير بخصوص الامام افلح أنه «لم يكن الشراة تطعن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في اعشاره»[3].

---

(1) ابن خلدون: نفس المصدر ص 279.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة، ص 327، 324، وجاء في الأصل «الرحاء». ذكر ابن عذارى ان عبد الله بن ابراهيم بن الأغلب «احدث بافريقية وجوها من الظلم شنيعة منها انه قطع العشر حبا وجعله ثمانية دنانير للقفيز أصاب أو لم يصب من الظلم شنيعة منها انه قطع العشر حبا وجعله ثمانية دنانير للقفيز أصاب أو لم يصب» وأضاف بخصوص ابراهيم بن أحمد الأغلبي انه أراد أن يرضي العامة ويستميل قلوب الخاصة لهذا «أخذ العشر طعاما»، ابن عذاري: البيان ج 1 ص 131.
(3) ابن الصغير، المصدر السابق، ص 333.

وقد ساعدت فترة الهدوء التي عاشها السكان طيلة حكم الائمة الرستميين تقريبًا على اتساع الميدان الزراعي.

وقد خدمت التجارة والصناعة الزراعة، لأن الفلاحين بدأوا لا ينتجون للاستهلاك المحلي فحسب، بل وللتصدير أيضًا، كما أن فتح أبواب تاهرت أمام الناس على اختلاف مذاهبهم وبلادهم وأجناسهم أثر قدمًا في ازدهار الزراعة، وهكذا ظهرت تاهرت في عهد اليعقوبي «جليلة المقدار عظيمة الأمر»[1]، وهذا نفس ما يمكن أن يقال بخصوص الامارات العلوية.

ويختلف الأمر بالنسبة للفاطميين، فقد كانوا يرمون الى أهداف بعيدة وتنتظرهم مسؤوليات جسيمة[2]، فكانوا يدركون والحالة هذه أن الضرائب الشرعية لا يمكن أن تكفي لاعداد قوة جبارة تحقق تلك الأهداف، أو تفي بمتطلبات الجيش خاصة وان السكان ينتجون ما يسد حاجة البلاد أو يزيد قليلا بغرض التجارة، كما أن الشرع قد حدد أوجه انفاق الزكاة، وكانوا في نفس الوقت يدركون امكانية بلاد المغرب الاقتصادية لو أحسن استغلالها، بسبب خصوبة تربتها وقوتها البشرية، فانتهجوا سياسة في المجال الاقتصادي تختلف عن سابقيهم.

فهم قد أوجدوا ضرائب جديدة، واعطوا الضرائب الشرعية مثل الغنيمة تفسيرا خاصًا بهم مستندين الى قواعد شرعية، واعتمدوا الحزم والصرامة أساسًا في سياستهم المالية.

---

(1) اليعقوبي: وصف، ص 13، المقدسي: احسن التقاسيم، ص 228.

(2) دخل الشاعر سعدون الورجيني على عبيد الله المهدي فأنشده أبياتًا منها. ومن البحر الكامل»

هذا أمير المؤمنين تضعضعت لقدومه أركان كل أمير
هذا الامام الفاطمي ومن به أمنت مغاربها من المحذور
والشرق ليس لشامه وعراقه من مهرب من جيشه المنصور
حتى يفوز من الخلافة بالمنى ويفاز منه بعدله المنشور

القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 255، وانظر القصيدة كاملة في: محمد اليعلاوي: الأدب بافريقية في العهد الفاطمي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1986م، ص 36 ــ 37، ثم انظر قصيدة للخليفة القائم الفاطمي في نفس المرجع، ص 98 ــ 99 ومنها:

فقد أزمعت خيلي اليكم سريعة تجوب بلاد الله ذات المراحل
الى أرض مصر والعراق، وبعدها فبغداد همّي من جميع المنازل
فإن بها جورا شديدا وفتنة وفيها أناس كالسوام المواحل
يعادوننا ظلما ويهوون قتلنا وكم جرعونا من مرارة ثاكل
فسيرى على اسم الله خيلي، وشمّرى الى بابل حتى تحلي ببابل

الاّ أن استعمال هذا الأسلوب لا ينم عن ظلم بقدر ما ينم عن رغبة المنصور في ضبط الأمور والجد في العمل، وحين تدعو الضرورة فإن الفاطميين يعتمدون اسلوبًا مخالفًا، فإن المعز الفاطمي ينصح صافي ــ والي قصر الافريقي ــ «ان يستعمل مع السكان اللطف والمداراة، وصحة العزم»، واستعمله مع أهل كتامة، فبعث المعز خفيفًا الصقلي الى شيوخ كتامة: «يا إخواننا قد رأينا أن ننفذ رجالا الى بلدان كتامة يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم ويحفظونها عليهم في بلادهم فإذا احتجنا اليها انفذنا خلفها فاستعنا بها على ما نحن في سبيله»[1].

ومن أجل ضبط الموارد المالية، فقد أقام الفاطميون دواوين متعددة متخصصة، فجعلوا ديوانًا للخراج وديوانا للضياع وآخر للمظالم وآخر للمحاسبة وفوق هذا كله، كان الفاطميون يبثون عيونهم على ولاتهم وعمالهم لئلا يظلموا الرعية، فإن القاضي النعمان يذكر للخليفة المعز الفاطمي: «ولا تدع مع ذلك تفقد أعمالهم وبعثه العيون عليهم من أهل الأمانة والصدق فإن ذلك يزيدهم جدّا في العمارة ورفقًا في الرعية وكفا عن الظلم وتحفظًا من الأعوان»[2].

وقد توخى الفاطميون العدل، ويبدو أنهم كانوا لا يتسامحون في أمر فرضوه ولا يؤجلون فإن المعز الفاطمي كتب الى جوذر: «أمرنا أصحاب الدواوين الا يقبلوا من العمال الا اتصال مال كل سنة عند انقضائها فمن عجز عن الوفاء في أول سنة كان عنه في التي تليها أعجز وتلافي النظر في الأول أحق من النظر في أدبار الأمور»[3]. وبلغ من حزم الفاطميين أنهم لم يتنازلوا عن مغرم من المغارم بأية حال من الأحوال، فلم يفتح «السلطان قط فيها بابا من التخفيف لولد من أولاده ولقائد من قوّاده» وبالفعل حين امتحن أبو جعفر أحمد بن زيادة بمغارم السلطان الحادثة على أهل الضياع انكشف واكب عليه الغرم والاقلال وتكاملت عليه مع ذلك المغارم فلجأ بنفسه الى محمد بن أحمد البغدادي

---

(1) الجوذري: نفس المصدر، ص 94، ابن أبي الضياف: اتحاف، ص 161، كان أبو عبد الله الشيعي قد ترك الأموال في أيديهم تطيبًا لخاطرهم، القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص 127.
(2) القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 1، ص 361، ولي أبو القاسم بن القديم ديوان الخراج في عهد عبيد الله المهدي وولي خليل بن اسحق ديوان المحاسبة، ابن عذاري: المصدر السابق، ج 1، ص 215، النعمان: افتتاح: ص 278.
(3) الجوذري: سيرة جوذر ص 96. في هذا حث الفلاحين على العمل ويحصل الفاطميين مال مضمون.

متوسلا به الى عبيد الله المهدي، فلم ينفع هذا التوسل في اعفائه من المغرم، لكنه افاده في حصوله على صلة من الخليفة أخذها فدفعها لصاحب ديوان المغارم.

ويبدو أن الفاطميين كانوا يتركون بعض أموال الخراج بأيدي الفلاحين شريطة أن يحضروها متى طولبوا بها لصرفها في سنين القحط والأزمات وتسمى هذه المبالغ «بقايا» أو «فضل» فيذكر ابن عذاري انه في سنة 305هـ أخذ اهل الضياع بأعمال افريقية بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقسيط، فمن المرجح أن هذا المغرم كان بقايا مرت عليها فترة طويلة، وان الفلاحين لم يحتفظوا بها فارتأوها مغرمًا، بل يبدو أن الفاطميين أمام ظروف معينة يضطرون الى اسقاط الخراج، فذكر الدباغ ان المنصور الفاطمي «لم يزل على الحالة الحسنة من العدل والعفو والحلم واسقط الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم»[1].

وإذا كان نظام التقبيل قد عرف بأنه نظام مجحف بحق الفلاحين، فإنه كان على صورة أخرى في عهد الفاطميين، فإنهم قد طبقوا هذا النظام على بعض مناطق المغرب، فكان جعفر بن علي متقبل المسيلة في عهد المعز الفاطمي، و لم يقم جعفر هذا بظلم الناس وابتزاز أموالهم لجمع مبلغ الضمان، بل أنه حين أحس بعجزه عن جمع المال، ارسل كتابًا الى الخليفة الفاطمي «يصف دخل البلد، وانه ينصرف وتافه يسير بالاضافة الى ما أعطي فيه من الزيادة». ويضيف أن البلد لا يفي بما ذكر ولكنه يبذل مجهوده ويستفرغ وسعه وطاقته[2]. وهو بهذه الرسالة يطلب تخفيض مبلغ التقبيل، فجاءه الرد «والله الذي لا اله الا هو لقد بذل لنا فيه جماعة من الأولياء، والعبيد سبعين ألف دينار في السنة وأقل وأكثر فرفضنا اقوالهم و لم نغير نعمتنا عنده ظنًا منا بأنه يفي بدون ذلك فلو علمنا

(1) الدباغ: معالم، ج 1 ص 26، ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 182.
جاء في خطبة المنصور الفاطمي: «فقد ترك الأمير اعزه الله ما يجب عليكم في هذه السنة الآتية وهي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، من العشر، والصدقات وجميع اللوازم وفعل ذلك بجميع الناس مسلمهم وذميّهم رفقًا بهم وعونًا لهم على عمارة ارضهم وبواديهم فليبلغ الشاهد الغائب وليرجع كل بدوي منكم الى باديته بلا مرزئة عليه ولا كلفة ثم أنه لا يؤخذ منكم في اقبال السنين الا العشر والصدقات...قرأ الخطبة جعفر بن علي في يوم الجمعة 14 محرم 335هـ بجامع القيروان. انظر: محمد اليعلاوي: الأدب بافريقية في العهد الفاطمي ص 154 ــ 155.
(2) الجوذري: سيرة جوذر، ص 141.

ان مقدار دخل البلد على ما ذكر جعفر ـــ في كتابه ـــ ثم سألناه عنه وحاسبناه عليه، فلا جعل الله لنا رزقًا غيره»(1). فلو كان بامكان المتقبل ابتزاز أموال الناس ما احتاج جعفر الى رفع الكتاب الى الخليفة وعليه فإن بذل المتقبل جهده وطاقته تعني قدرته على حث الفلاحين وتشجيعهم على العمل الفلاحي، وقدرته على استغلال الأرض، وعلى هاتين الركيزتين يعتمد توفير مال الضمان.

وقد كان حزم الفاطميين هذا وتشدّدهم في جباية الأموال مدعاة لالحاق النقيصة والطعن في نظامهم المالي ووصفهم بالظلم، ووصية المعز الى بلكين حين عزم على الرحيل الى مصر توحي بهذا الوصف، ومما جاء فيها «لا ترفع الجباية عن أهل البادية»(2). وقد دحض ابن أبي الضياف هذا الاتهام وكشف سر سياسة الفاطميين وخاصة موقفهم من أهل البادية فذكر أن تلك الوصية كانت لأن «أهل البوادي لولا الجباية ما عمروا أرضًا ولا سعوا في تكسب لما في طباعهم من الدعة وأرزاقهم في ظل رماحهم وليلجئهم بذلك الى الأبنية من القرى والمدن وهو انما أوصاه بعدم المسامحة في الجباية التي هي الأموال لا بالظلم والأخذ الوبيل»(3).

وعليه بات من المرجح أن الفاطميين كانوا حريصين على فرض حياة الاستقرار على القبائل الظاعنة للاستفادة من طاقتها البشرية في اصلاح الأرض واستغلالها، وحريصين على حثّ الفلاحين على زيادة انتاجهم، وبالتالي زيادة دخل الدولة وربما في اطار هذا الباب تم احياء مدن وبناء أخرى جديدة في العهد الفاطمي.

---

(1) نفس المصدر، ص 130.

(2) ابن أبي دينار: المؤنس في اخبار افريقية وتونس. تحقيق وتعليق محمد شمام، تونس 1967 ص 75.
ابن أبي الضياف: اتحاف.ص 166. وعن وصف سياستهم المالية بالظلم انظر: مرمول: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية. مجلة الاصالة، نوفمبر 1977 وردت الوصية عند الدرجيني بصورة أخرى «قال له: اشفني في أولاد المجوس زناتة ومزاته، واعلم اني قد تركت لك بافريقية مائة الف منزل فمتى هممت بمحاربة عدو فاجعل على كل منزل فارسًا واحدًا...»
انظر: الدرجيني: طبقات المشائخ بالمغرب. ج 1. ص 138.

(3) ابن أبي الضياف: اتحاف ص 166.

وقد وضع القاضي النعمان دستورًا جبائيًا للفاطميين جاء فيه «تعاهد أهل الخراج وانظر كل ما يصلحهم فإن في صلاحهم صلاح من سواهم...فليكن نظرك في عمارة ارضهم وصلاح معاشهم أشد من نظرك في زجاء ــ جباية ــ خراجهم فإن الزجاء لا يكون الا بالعمارة» وأضاف «فإن شكوا اليك ثقل خراجهم أو علة دخلت عليهم من انقطاع شرب أو فساد أرض غلب عليها غرق أو عطش أو آفة مجحفة خففت عنهم...وأمر بالمعونة على اصلاح ما كان من أمورهم فيما لا يقوون عليه»(1). ومن المرجح أن الفاطميين لم يكونوا في غفلة عما ذكره القاضي النعمان بقوله: «أن عمران البلاد انفع من عمران الخزائن لأن مادة عمران الخزائن انما تكون من عمران البلاد».

ويبدو أن الزيريين قد ساروا على هذه السياسة الفاطمية، «فإن بلكين الزيري قد قبل الالتزام بوصية المعز الفاطمي له، وهي التي كان رفضها جعفر بن علي، وقد استلم أبو الحسن ابن البوني سنة 379هـ أمور افريقية «فكان أهل الحاضرة معه في أمن وعافية وأهل البادية في عذاب وغرامة»(2). ولا تؤخذ هذه العبارة على ظاهرها لأن ما يتعلق منها بأهل البادية يخضع لوصية المعز الفاطمي وينبني عليها.

كما أن المنصور الزيري ترك «البقايا للرعايا»(1). سنة 382هـ وهو ما فعله من قبل المنصور الفاطمي، وقد كان لهذه السياسة نتائجها وثمارها فاشتهرت بلاد المغرب الأوسط ببساتينها وحقولها وزراعتها المختلفة ناهيك عن الأموال التي تكدست في خزائن الدولة والتي ظهر منها محملا مع الفاطميين الى مصر، وهذه السياسة هي التي مكنت المنصور الزيري أن يرسل هدية الى مصر سنة 374هـ وقيمتها ألف ألف دينار.

---

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 1 ص 362.

(2) ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 245.

(2) نفس المصدر. ج1، ص 246، «أما السلاطين الجورة فهم الذين تغلبوا على الناس لا يراعون شرعًا ولا يدعون اليه ولا يعملون به وعطلوا الزكاة والصدقات والعشور والخراجات...كاولاد بلكين بن زيري انظر. الورجلاني: الدليل والبرهان. المطبعة البارونية 1306هـ القاهرة، ج 3 ص 46 ــ 47 ويعتبر هذا حكم الاباضية.

الحاصلات الزراعية:

اشتهرت بلاد المغرب الأوسط بحاصلاتها الزراعية المتنوعة والوفيرة حتى أن ابن حوقل أشار الى أن ما حادى أرض افريقية الى آخر اعمال «طنجة فبلاد مسكونة ومدن متصلة الرساتيق والمزارع والضياع والمياه» وأشار ابن خرداذبة في وصفه المناطق الممتدة بين تاهرت وتلمسان الى أنها «عمران كلها»(1).

وحقًا فقد كانت بلاد المغرب الأوسط وفيرة الانتاج الزراعي، فإن ابن الصغير يشير الى «بساتين قد غرست» في تاهرت وذكر منزل محمد بن حماد الذي «جمع الأشجار والأنهر والمزارع» وأشار ابن حوقل ــ وهو الذي وصف أهلها بالفقر ــ الى أشجار وبساتين تاهرت ثم أردف قائلاً: انهم يكثر عندهم «ضروب الغلات» وهذا يتفق وما ذكره العزيزي من أن تاهرت «بها البساتين الكثيرة المؤنقة والفواكه الحسنة والسفرجل الذي ليس له نظير طعما وشمًا» وبناء على ما ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» فإن هذه «البساتين كثيرة، فيها جميع الثمار» وقد عبر المقدسي عن اعجابه ببساتين تاهرت في عبارة أدبية فذكر أنها «التفت بها الأشجار وغابت في البساتين(2).

ويظهر أن تلمسان لم تقل شهرة زراعية عن تاهرت فوصفها ابن حوقل بأن «غلاتها عظيمة ومزارعها كثيرة» كما أشار البكري الى أشجارها وفواكهها وذكر الادريسي بشأنها أنها «وما جاورها من المزارع كلها سقي وغلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها جمة وخيراتها شاملة» ويصفها صاحب كتاب «الاستبصار» من جهته أنها «كثيرة الخصب رخيصة الأسعار كثيرة الخيرات والنعم» والى الجنوب منها قلعة ابن الجاهل وهي «كثيرة الثمار».

وكانت وهران كذلك، فوصفها ابن حوقل انها على «واد عليه بساتين وأجنة كثيرة فيها من جميع الفواكه» وأشار البكري الى أنها «ذات مياه سايحة

---

(1) ابن حوقل: صورة، ص 83، ابن خرداذبة: المسالك، بغداد 1989، ص 88 ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ليدن 1302هـ/1885م ص 80.

(2) الاصطخري: المسالك والممالك، القاهرة، 1981هـ/1961، ص 39، القلقشندي: صبح الأعشى ج 5، ص 111، البكري: المغرب، ص 67، المقدسي: أحسن التقاسم، ص 228، ابن حوقل، صورة الأرض، ص 86.

وأرحاء ماء وبساتين» ويكاد الرحالة يجمعون على أن وهران «كثيرة البساتين والثمار»[1].

ويشير الرحالة الى فواكه وبساتين افكان ــ فكّان ــ فيذكر ابن حوقل أن لها فواكه، ويضيف المقدسي أنها «ذات بساتين» وقد أعجب الادريسي بفواكهها فذكر أن لها «فواكه كثيرة» ويفهم من البكرى أن بعض بساتينها كانت منتشرة على نهرها فذكر أن بقبليها نهرًا «عليه الارحاء والبساتين من كلا ضفتيه».

وذكر ابن حوقل تنس، فأشار الى أن «بها فواكه حسنة» وصفها الادريسي أن «بها من الفواكه كل طريفة» وأضاف أن «بها فواكه وخصب ولها اقليم واعمال ومزارع» وكانت مدينة الخضراء التي يرى صاحب كتاب الاستبصار «انها سميت الخضراء، لكثرة بساتينها» «لها ناحية خصبة ولها فواكه» فكانت في عهد اليعقوبي «يتصل بها مدن كثيرة وحصون وقرى ومزارع»[2].

وكانت مستغانم ذات بساتين، فقال فيها القلقشندي أنها «زكية الزرع والضرع» وكان حصن هنين اكثر الحصون «بساتين وضروب ثمر» وكانت قلعة هوارة ــ غربي مستغانم ــ في جبل خصيب فيه بساتين وثمار وأشجار ومزارع» وكانت مدينة جراوة أبي العيش تحيط بها «بسايط عريضة للزرع والضرع» وكانت مدينة وجدة قد «أحدقت بها البساتين وهي كثيرة الأشجار والفواكه، طيبة الغذاء، جيدة الهواء، وعبّر صاحب «كتاب الاستبصار» عن وفرة خيراتها بأنها «كثيرة البساتين والجنات والمزروعات».

وكانت ترنانا لها بساتين كثيرة، وذكر ابن حوقل بشأنها أن لها «فواكه واسعة عظيمة» وللمدينة حصن تاونت «له بساتين وشجر كثيرة يحمل من زبيب تينه الى ما يليه من النواحي «وكانت تاتانلوت ذات أجنة وفواكه وكانت عين

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88 ــ 79، مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص 134، 176. الادريسي: صفة، ص 80 ــ 94.
(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88 ــ 78، المقدسي: المصدر السابق، ص 229، اليعقوبي: وصف، ص 13، البكري: المغرب، ص 61، 75، 79، الادريسي: المصدر السابق، ص 82 و83، 84.

الصفصاف «بها فواكه كثيرة وزروع ونعم دارّة» فكانت المزارع منتشرة على ضفاف نهر سطفسيف خاصة في موضع يسمى المهماز(1).

وكانة تاجنة «لها فواكه» ويبدو أنها أخذت اسمها لتشبيهها بالجنة في وفرة خيراتها وتنوعها، ويصف اليعقوبي مدينة يلل بأنها «لها مزارع وقرى وعمارات وزرع وأشجار» وكانت مدينة شلف ذات «نهر وشجر ومزارع» ومثلها كانت معسكر كما كانت مدينة العلويين «ذات أجنة» وعلى نهر لها عليه «فواكه عظيمة» وهو نهر سي بن دمر عليه بساتين كثيرة ويصفها الادريسي بأن بها «جنات فواكه فاضلة وخيراتها شاملة» وكذلك كانت الغزة على نهر شلف «كثيرة البساتين ولها مزارع» وكانت دارست ــ مرحلتان شرق تاهرت ــ «زراعتها كثيرة ومواشيها عامة»(2). ولمدينة بني واريفن كروم وجنات ــ وكان لمازونة أنهار ومزارع وبساتين، بل كانت بناء على وصف الادريسي لها: من «أحسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وخصبا» وكان جبل توجان ذا بساتين؛ وكذلك ابن مجبر كثيرة الزروع، وقرية ابن ماما لها واد عذب عليه مزارع وغلات، ويصف ابن حوقل برشك بأن بها «فواكه حسنة غزيرة» «ولهم من الزرع والحنطة والشعير ما يزيد عن حاجتهم» ومثلها كانت شرشال(3)

ويصف اليعقوبي متيجة بأنه «بلد زرع وعمارة» وقد أشار المقدسي الى كثرة بساتينه وتقوم فيه مدينة قزرونة وهي على نهر عليه «البساتين ولها مزارع ومسارح» ويصف الادريسي قرية مرسى الدجاج بأن لها ارضًا «ممتدة وزراعات متصلة واصابة اهلها في زرعهم واسعة وحنطتهم مباركة وسائر الفواكه واللحوم بها كثيرة» وكانت مليانة كريمة المزارع ولها نهر يسقى أكثر مزارعها وحدائقها

(1) ابن حوقل: صورة، ص 88، البكرى: المصدر السابق، ص 142.80.69. الادريسي: المصدر السابق، ص 83،80، ابن عذاري: البيان، ج 1 ص 196، مؤلف مجهول: المصدر السابق: ص 178.177.

(2) اليعقوبي: المصدر السابق، ص 14، ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89.86، المقدسي: المكان السابق، البكرى: المغرب، ص 148.71، الادريسي: المصدر السابق، ص 87.83.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 101، 77، 86. الادريسي: وصف، ص 87 وهو ينقل حرفيا عن ابن حوقل.

وجناتها، ولها بساتين فيها جميع الفواكه ومزارع واسعة. وكان سوق كرام في عهد اليعقوبي «بلد زرع» وكذلك كان في عهد ابن حوقل، ومثله كان حصن مصادف بن جرتيل، فقد وصفه اليعقوبي بأنه «بلد زرع وحواش» وأضاف ابن حوقل انه «قرية كبيرة كثيرة الزرع».(1).

وكانت هازبلد عمارة وزرع وضرع، وان وصفها ابن حوقل بعد ذلك بأنها خربت ـــ كما سلف ـــ وكانت ريغة «ذات فواكه واجنة ومزارع، ولها أرض متسعة وحروث ممتدة، وفواكه وبساتين» وكذلك كانت المسيلة «عامرة في بسيط من الأرض ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج اليه» وكان ابن حوقل قد وصفها في عهده انها ذات «كروم واجنة كثيرة تزيد عن حاجتهم» ويؤكد البكرى هذا الوصف، فيذكر «حولها بساتين كثيرة» وكانت أشير «كبيرة البساتين والزروع...وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة».

ويصف البكري قلعة ابي طويل بأن فواكهها كثيرة وأضاف انها كثيرة الى حد الرخص؛ كما أن الادريسي أشار الى أنها «بلاد زرع وخصب» وانها من أعم البلاد فواكه وخصبا(2).

وكانت مدينة الغدير ـــ غديرورا ـــ في فحص لعجيسة «كثيرة الزرع» وهي مدينة حسنة «ولأهلها مزارع وأرضون مباركة والحرث بها قائم الذات»، ويصف اليعقوبي ميلة بأنها «بلد عامر كثير الأشجار والثمار» وكان حصن تأكلات ـــ قصور حسان ـــ به فواكه ولحوم كثيرة، رخيصة وبساتين وجنات، كما كانت سطيف كثيرة المياه «والشجر المثمر بضروب من الفواكه».

وكذلك كانت بجاية لها بواد ومزارع وسائر الفواكه بها، وكانت تادلس بها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد مثله،

(1) اليعقوبي: صفة، ص 12، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 89.86.77. البكرى، المغرب ص 65، الادريسي: وصف. ص 89.84. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 171.132.
(2) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 85، البكرى: المصدر السابق. ص 59؛ الادريسي: المصدر السابق، ص 91.86.85. مؤلف مجهول: المصدر السابق. ص 172.

وكانت جبال الرحمن «كثيرة الثمار والأنهار وفيها مزارع كثيرة» وكذلك كانت مقرة «فيها مزارع» ونقاوس فيها «اجنة عظيمة وبها جميع الفواكه» وكانت طبنة «كبيرة البساتين والزروع وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة» وكذلك كانت تبسة على نهر «كثير الفواكه والأشجار» ويشير ابن حوقل الى ما في بونة من «خصب ورخص وفواكه وبساتين»(1).

وقد وصف أبو الفداء مدينة طبنة ــ ربما نقلا عن العزيزي ــ انها «كثيرة المياه والبساتين والأهل والزروع» كما يصف بسكرة ــ نقلا عن أبي سعيد ــ ب«انها ذات نخيل وزروع كثيرة»(2).

ومما تجدر ملاحظته أن ما ذكر آنفًا هو عبارة عن اشارات عابرة الى وفرة الخيرات في بلاد المغرب الأوسط، وهذه المدن التي ذكرناها هي صورة عن غيرها من القرى والمدن في البلاد، وقد كانت هذه البساتين والمزارع تحتوي على المحاصيل التالية ومن أهمها:

ــ القمح والشعير: تقوم زراعتها بشكل واسع لأنها المادة الغذائية الرئيسية، فمنهما كان خبزهم ومن جهة ثانية فإن هذين النباتين لا يحتاجان الى امطار غزيرة ولا يتطلبان أعمال الري وهذا ما ييسر أمر زراعتهما في كل مكان، كذلك فهما بالامكان تخزينهما.

وإذا كان الرحالة قد أهملوا ذكر زراعتهما في بلاد المغرب الأوسط، فذلك ضمن اهمالهم الحياة الاقتصادية بصفة عامة، ولأن زراعتهما تعتبر أمرًا مفروغًا منه بدافع ضرورة العيش، وعلى أية حال، فقد أشار ابن حوقل الى بونة فذكر أن «القمح بها والشعير في أكثر أوقاتها كما لا قدر له» ثم أشار الى رخص الأسعار في مرسى الدجاج الذي ذكر الادريسي بخصوص أهله أن «حنطتهم مباركة» وأضاف بخصوص برشك أن لأهلها من «الحنطة والشعير ما يزيد عن حاجتهم» وان أهل وهران «غلاتهم من القمح والشعير» وكانت طبنة «كثيرة البساتين والحنطة والشعير وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة»، وحين يذكر ابن حوقل

---

(1) اليعقوبي: المصدر السابق، ص 11، ابن حوقل، المصدر السابق، ص 77، 85، الادريسي: المصدر السابق، ص 92، 93. مؤلف مجهول: المصدر السابق؛ ص 167. أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 141، باريس، دار الطباعة السلطانية، 1840م.
(2) أبو الفداء: المصدر السابق، ص 139.

مسيلة يشير الى أن من غلات اهلها الحنطة والشعير، واكتفى عند ذكر تاهرت ان اهلها يكثر عندهم «ضروب الغلات»، وكانت نمروادان ــ مرحلة من تيجس ــ «بلد قمح وشعير» كما كانت دكمة ــ من أرض كتامة ــ غلاتها «من القمح والشعير وافرة»[1].

وأفاد الادريسي في الكشف عن حقول القمح والشعير، فذكر أن بجاية «لها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيران» وكان سكان جزائر بني مزغنة «زراعتهم الحنطة والشعير» وكان أهل قصر الفلوس «غلاتهم من القمح والشعير» وقلعة بني حماد «حنطتها رخيصة» دليل على وفرتها، وكانت تنس «بها الحنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب موجودة» ولأهل شرشال «من زراعة الحنطة والشعير ما يزيد عن الحاجة»، وكانت قرية ابن ماما «اصابتها في الحنطة كثيرة» وكذلك فحص زيدور الممتد بين تلمسان وارشكول، فقد كان صالحا «لحرث القمح وهو مبارك مشهور بالبركة»[2].

وقد عبر الادريسي عن وفرة القمح والشعير في مناطق السهول المرتفعة حين ذكر قسنطينة، وان حنطتها تخزن في المطامير مائة عام، وأنه يوجد مطمورتان وثلاثة وأربع في كل دار، ومثله فعل القلقشندي بخصوص مستغانم، وأشار الدرجيني من جهته الى القمح في تاهرت حين ذكر سفر أبي مرداس الى تاهرت فكان «إذا قدم تاهرت فحصد الناس زرعهم ولقط اللقاطون السنابل التي تبقى بعد اللقاطين ورعي المواشي تعقبهم أبو مرداس فيلقط ما يقوم بقوت عام»[3].

ويبدو أن زراعة الحنطة كانت واسعة حقًا بسبب استعمالاتها المتعددة مثل تحضير الخبز، وبعض أنواع الطعام والحلويات، وقد ساعدت قابليتها للتخزين على أداء هذا الغرض، فإذا كان القمح يمكث في مطامير قسنطينة مائة سنة ــ كما سلف ــ فإنه يمكث ست سنوات في مطامير مستغانم، ذكر الادريسي أن الحنطة تختزن في قلعة بني حماد «فيبقى العام والعامين لا يدخلها الفساد ولا يعتريها التغيير»[4]. وربما لهذه الأهمية أشار ابن عبدون الى أن الحنطة

(1) نفس المصدر، ص 77، 78، 85، 86، 88.
(1) الادريسي: صفة، ص 83، 86، 87، 89، 90، ابن حوقل: صورة، ص 78، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 134.
(3) الدرجيني: طبقات، ج 2، ص 293. الادريسي: صفة المغرب؛ ص 95 ــ 95.
(4) الادريسي: المصدر السابق، ص 91.

«تذهب النفوس والأموال وبها تملك المدائن والرجال وببطالتها تفسد الأحوال وينحل كل نظام».

ويرى الدمشقي أن الحنطة تختلف عن بعضها البعض ، وان الصالح للخزن منه «ما كان اسمر لونا وأصلب جسما أو ما كان عديًا أو في مواضع جبلية وما كان منه غير معضوب ــ مكسر ــ وقد كمل سمنه واحكم جفافه وأقام في بيدره» ويرى ضرورة توفر بعض الشروط في المخزن، فيكون «ناشفًا وحيطانه وأرضه ناشفة من البلل والنداوة فإن كانت أرضه مبلطة فهو أفضل » ويبدو أن بعض المطامر كانت تتسع المطمورة منها الى مائتي قفيز. ويرى ــ الدمشقي ــ ضرورة جعل السنانير ومصائد الفئران ووضع أدوية لقتلها مثل الخريق الأسود، والزرنيخ والمرتك.[1].

وفي أحيان أخرى يلجأ الناس الى تخزين الدقيق في خوابي تكون في ناحية من نواحي المنزل.[2]

وقد كانت هذه الوسائل من مطامير وخوابي وجوالق معروفة في بلاد المغرب الأوسط، فقد عثر جورج مارسي G.Marçais على عدد لا بأس به من المطامير في مدينة تاهرت[3] وذكر ابن الصغير الأهراء حين أشار الى الامام عبد الرحمن بن رستم إذ أنه «أمر بإحصاء ما في الأهراء من الطعام».

ويبدو أن سكان بلاد المغرب الأوسط كانوا كغيرهم من سكان بلاد المغرب يعرفون أكل القمح فريكا، ويظهر هذا من عبارة للزركشي، «أكل القمح فريكا»[4].

وكانت عملية الحصول على القمح الصافي تمر بعدة مراحل، فيحصد الزرع ويلقى أغمارًا على الأرض، ثم تجمع هذه الأغمار وتحمل على الحيوانات

---

(1) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة. تحقيق البشري الشوربجي، مطبعة الغد ــ الأسكندرية. 1397هـ/1977م. ص 49، الدباغ: معالم، ج 2 ص 344.

(2) تاريخ الدولتين. تونس، 1289هـ/1872م. ص 45. الدرجيني: طبقات ج 2. ص 414. ابن عذاري: البيان ج 1 ص 125.

(3) الخشني: قضاة قرطبة، ص 74.

(4) بورويبة رشيد: الفن الرستمي بتاهرت وصدراتة، مجلة الاصالة، ع 41، الجزائر 1977، ص 184.
Bourouiba Rachid: «Tihert à l'époque rostémide.» Algerie-Actualité. N° 495 de 1975.
G.Marcais et A.Dessus-Lamar: Tihert, Tagdemt. R.A.1946.

كالجمال الى البيادر أو الأندر، حيث تقوم الدواب كالبقر بدرسه، فذكر الزركشي أن القمح «إذا حصد جمعت الأغمار» وذكر الدرجيني بخصوص رجل يدعى ابا صالح انه «كان في أيام الحصاد يحمل الزرع الى الأندر على ناقة له»، وكان أبو عبد الله الشيعي عند دخوله أرض كتامة قد «مرّ في الطريق بأندر والبقر فيه تدرس الزرع».

ــ البقول: ذكر الادريسي مسيلة وأشار الى أن «لاهلها بقولا» على أن هذه المزروعات كانت تعم أرجاء المغرب الأوسط، وذكر ابن بصال من البقول التي كانت معروفة: اللفت والجزر والفجل والثوم والبصل والكرات والكرنب والقرنبيط والاسبناخ والسلق والخس وغيرها، ويذكر ابن فضل الله العمري هذه الخضار نفسها ثم يضيف اليها مثل الباذنجان والبقلة والملوخيا والخيار والقثاء واللوبيا والهيلون والصعتر وغيرها، وقد أشار القاضي عياض الى وجود الخرشف في الأندلس مما يرجح وجوده في بلاد المغرب الأوسط أيضًا، وقد ذكر الادريسي البصل في بني واريفن وذكر القاضي عياض القرعة والبسباس وهذا الأخير هو الرازيانج عند أهل المغرب والأندلس، وذكر ابن خلدون من جهته الفول والكرنب والخس واللفت والقثاء والفقوس وغيرها عند اشارته الى حصار المرينيين لمدينة تلمسان، ويبدو أن الرحالة كانوا يكتفون عند ذكرها بذكر الجنان أو المزرعة أو البستان هروبًا من تعدادها(1).

القطاني: لم يرد لها ذكر في كتب الرحالة بخصوص بلاد المغرب الأوسط، لكن هذا لا ينفي وجودها، فقد ذكر الحموي أن باجة «بها حمص وفول» ويشير ابن حوقل الى وفرة القطاني في مدينة البصرة ــ بصرة المغرب ــ ويذكر ابن بصال من القطاني: الحمص والفول واللوبيا والعدس والجلبان والسمسم ــ

---

(1) الادريسي: صفة، ص 84، 86. ابن بصال: كتاب الفلاحة. ص 1411 ــ 161. وكان يستخرج من بذور اللفت والجزر زيتا للمصابيح، انظر: ناصر خسرو: سفر نامة، ص 105، القاضي عياض: ترتيب ج 3، ص 501، ابن فضل الله العمري: وصف افريقية والأندلس. نشر: حسن حسني عبد الوهاب. مطبعة النهضة ــ تونس، بدون تاريخ. ص 5.

الجلجلان ـــ وغيرها. ويمكن ترجيح اهتمام السكان بزراعتها لأنها تجفف فتخزن لتستعمل في باقي فصول السنة(1).

ـــ اللوز: أشار القاضي النعمان الى «جنان لوز على طريق الأربس شقبنارية» كما أشار الرحالة الى وجوده في تونس، وهذا يعني وجوده أيضًا في بلاد المغرب الأوسط، وكان من النوع السهل الكسر وهو ما يعرف باللوز الفريك، وتأتي أهمية اللوز في انتاج بعض الحلويات خاصة.(2)

ـــ الجوز: كان جبل تلمسان «شجره الجوز» وكانت مستغانم «بها شجر الجوز على كثرة» وكذلك كانت سطيف «بها الجوز الكثيرة ومنها ما يحمل الى سائر البلاد» ويصف الادريسي جوزها بأنه «بالغ الطيب حسن ويباع بها رخيصًا» واشتهرت نقاوس بالجوز حتى لفت نظر المقدسي بكثرته وهو الذي اغفل ذكر المزروعات، ويشير البكري الى أشجار مدينة تبسة «ولا سيما الجوز فإن المثل يضرب بجلالته هناك وبكيره وبطيبه»، كما أشار بورويبة رشيد الى وجود الجوز في بجاية وجيجل ومن المرجح وجوده في مناطق أخرى من بلاد المغرب الأوسط.(3).

ـــ البطيخ : وردت اشارات تفيد في الكشف عن وجوده في ولاية افريقية والمغرب الأقصى والأندلس، وعليه فقد كان موجودًا أيضًا في هذه البلاد ـــ المغرب الأوسط ـــ وكانت منه ستة أنواع، ويعرف هنا بالدلاع(4).

---

(1) الحموي: معجم، ج 2، ص 25، ابن حوقل: صورة، ص 81، ابن بصال، المصدر السابق ص 109 ـــ 114.
(2) القاضي النعمان: افتتاح، ص 204، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 121، الحموي. المصدر السابق ج 2،ص 433. وعن زراعة اللوز. انظر: ابن بصال: المصدر السابق. ص 71.
(3) القلقشندي: صبح الأعشى. ج 5. ص 111، 150، المقدسي: احسن التقاسم، ص 230 البكري: الغرب، ص 76، 145. الادريسي: صفة، ص 98.
(4) ذكر ابن الآبار ادريس الأول «مات مسموما في بطيخة» انظر الحلة السيراء ج 1 ص 53. ابن فضل الله العمري: المصدر السابق. ص 5. كان أفضل الأنواع الستة هو الفلسطيني ثم السندي، انظر Imammuddin: Some Aspect...P.85.

ـــ الرمان: كان الرمان يوجد في سجلماسة وفي نكور حسبما أشار الى هذا المقدسي والبكري، وهذا يعني وجوده في المغرب الأوسط، وبالفعل فإن مدينة تلمسان تشتهر برمانها(1).

ـــ الاجاص: يفيد ابن البيطار أن الاجاص كان يسمى «عيون البقر في بلاد المغرب والأندلس، وهذا على الأقل يدل على زراعته في بلاد المغرب الأوسط.(2).

ـــ الكمثرى: أشار البكرى الى زراعته في نكور، وذكره ابن أبي زرع ضمن فواكه فاس، ويبدو أن الناس كانوا يجففونه أو يجيدون تخزينه فإنه يشير الى أنهم يأكلونه صيفا وشتاء.

ـــ البرقوق: ورد ذكره عند ابن أبي زرع وعند ابن بصال وهذا يدل على زراعته في بلاد المغرب عامة ويرى بعض المؤرخين ان هذه التسمية تعود الى أصل يوناني «بركوكا» وفي اللاتينية» بريكوك Praecox» ومنها انتقلت الى اللغة الأرامية «برقوقيا» فإلى اللغة العربية «برقوق».

ـــ المشمش: ذكر القلقشندي أن مدينة مستغانم «مشمشها يقارب في الحسن مشمش دمشق» كما ذكر ابن البيطار أن البرقوق «يقال على المشمش ببلاد المغرب، والأندلس»(1).

---

(1) ابن خلدون أبو زكريا: كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد. نشر وتحقيق الفريد بل ـــ 1903. الجزائر، ص 10، المقدسي: احسن التقاسيم؛ ص 231.

H.R. Idris: La Berbérie Orientale T.2.P.630

وعن غرسه: ابن بصال: كتاب الفلاحة. ص 61. وعن طريقة تصبيره: أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 57.

(2) عن الخوخ: البكرى: المغرب، ص 76.62. وعن الاجاص: ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 144 ويذكر ابن فضل الله العمري الاجاص وعين البقر كلا على حدة كفاكهتين مختلفتين. وعن زراعتهما انظر: وصف افريقية والأندلس، ص 67، 69.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 23. ابن بصال: المصدر السابق، ص 68. سجريد هونكة: شمس العرب تسطع على الغرب، ص 470. القلقشندي؛ صبح الأعشى ج 5، ص 150. ابن البيطار؛ المصدر السابق ج 1، ص 89. وعبّر الشاعر ابن رشيق القيرواني عن اعجابه بالمشمش في قصيدة: انظر: بوروبة رشيد؛ الدولة الحمادية، ص 172.

ـ السفرجل: أشتهرت بلاد المغرب الأوسط بالسفرجل، فأشاد به الرحالة وبجودته، فذكر ابن حوقل أن مدينة تنس بها من «السفرجل المعنق مالا أزال احكيه لحسنه ونعومته وحلاوته وطيب رائحته» ويوافقه الادريسي في هذا الوصف، فيذكر أن سفرجلها «الطيب المعنق ما يفوت الوصف في صفته وكبره وحسنه» كما ذكر ابن حوقل ان المسيلة «لهم من السفرجل المعنق ما يحمل الى القيروان واصله من تنس» وأضاف أن مدينة برشك فيها «سفرجل معنق كالقرع الصغار وهو طريف» ومثلها كانت شرشال، فذكر الادريسي أنه كان فيها «سفرجل كبير الجرم ذو اعناق كأعنق القرع الصغار وهو من الطرائف غريب في ذاته» ويبدو أن تاهرت فاقت سواها في سفرجلها، فذكر البكرى أن «سفرجلها يفوق سفرجل الآفاق حسنا وطعما ومشمًا» وكانت مدينة الخضراء «بها السفرجل المعنق الفراسي» ومثلها كان جبل زلدوي فيه «السفرجل الذي لا يجود مثله في بلد». وان ذكر هذه المواضع لا يعني الحصر ويبدو ان الاهتمام بالسفرجل وغيره من الفواكه يعود الى أكله طازجًا والى استعماله في صنع المعاجين والرُّب.(1)

التفاح: عرفت بلاد المغرب الأوسط زراعة التفاح، فاشتهرت جيجل بإنتاجه منه، وكان جبل زلدوى «فيه مع جميع الفواكه من التفاح الجليل»، وكان من أنواعه: الأطرابلسي وهو جليل حسن الطعم ويفيد ابن أبي زرع أنه تفاح أصفر، كما ذكر أنواعًا أخرى منها الطلحي والكلخي، ووصف الشاعر ابن رشيق التفاح في قصيدة يدل على أنه تفاح مشوب بالحمرة (من بحر الرجز).

تفاحـــــة شاميـــــة — مـن كـف ظبـي أكحـــل
مـا خلـقت مـذ خلـقت — تـــلك لـــغير القبـــل(2)
كـــــــأنما حمرتها — حمرة خـــد خجـــل

(1) ابن حوقل: صورة، ص 78. 85. 89، الادريسي: صفة، ص 83. 84.89. البكرى: المغرب، ص 67، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 178.166.ابن بصال: المصدر السابق ص 63، مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية. ج 1961.10.9، ص 255.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 166، ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 23، بورويبة رشيد: الدولة الحمادية، ص 173 ـ 174. وعن زراعته انظر. ابن بصال: كتاب الفلاحة.ص 64.

ـــ حب الملوك: يشير ابن البيطار الى ان المغاربة وأهل الأندلس يطلقون عليه «القراصيا» يوافقه في هذه التسمية ابن فضل الله العمري، الا أن أهل بلاد المشرق يطلقون عليه الجرز ـــ فإن ابن حوقل حين ذكر قسنطينة أشار الى أن «بها جميع الفواكه كاللوز والجرز والكروم»، وعلى آية حال فإن وجوده في قسنطينة يعني وجوده في جميع أنحاء المغرب الأوسط.

ـــ التين: شجرة مباركة ذكر ابن حوقل وجودها في مرسى الدجاج فقال: أن به «التين خاصة العظيم الجسيم ما يحمل منه الى البلاد النائية عنه» وكانت بجاية كذلك، فذكر الادريسي أن «التين وسائر الفواكه بها ما يكفي لكثير من البلاد» وكذلك كان سوق ابراهيم «به شجر التين كثير جدًا ويعمل بها من التين شرائح على مثال الطوب وبذلك تسمى» وكانت مدينة تاجنة بها «تين عظيم» واشتهر حصن تاونت ـــ على ساحل ترنانا ـــ بالتين، فكان «يحمل من زبيب تينه» ويصف هـ.ر.ادريس نوعًا من التين يدعى «خريمي» يصفه بأنه ذو قشرة رقيقة مملوءة بالعسل وبذوره قليلة». ويظهر أن اتساع زراعة التين تعود الى حلاوته وقابليته للتجفيف كما يظهر أن بعض الناس كانوا يتسرعون في قطفه فيلجأون الى انضاجه قبل أوانه بدهنه بالزيت»(2).

ـــ الزيتون: شجرة مباركة نزل ذكرها في كتاب الله تعالى «ويعتبر من الأشجار الضرورية لتعدد فوائده، فإن الحب يصبر ويستعمل طعامًا، ويدخل زيته في استعمالات عديدة، في تحضير الطعام، أو يؤكل بالخبز، ويستعمل للاضاءة وعلاجًا فقال ﷺ ائتدموا بالزيت وادهنوا به فإنه شجرة مباركة».

وقد أشار ابن الصغير الى وجود الزيت في تاهرت فذكر أن الامام عبد الرحمن بن رستم اشترى زيتًا ووزعه على الفقراء، وقد ذكر المقدسي من قرى

---

(1) ابن البيطار: الجامع. ج 2، ص 5، ابن حوقل: صورة. ص 91، وعن زراعته انظر: ابن بصال: المصدر السابق، ص 68.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77، 89، الادريسي: صفة، ص 89، 90، 83، البكري: المغرب، ص 80، يحي بن عمر: أحكام السوق، ص 109. ومازالت هذه الطريقة متبعة عندنا حاليا في فلسطين.

H.R.Idris: La Berbérie Oriental...T.2. P. 630.

تاهرت «الزيتونة» التي تكون حملت هذا الاسم من غيابها وسط أشجار الزيتون، وكذلك كان في نواحي تلمسان في جبل مديونة «وادي الزيتون» وكانت مقرة «زيتها اطيب الزيوت» ويذكر البكري أن بسكرة «كثيرة النخيل والزيتون» وكانت جبال كتامة قد اشتهرت بزراعته، ويبدو أن كل تجمع سكاني كان يبادر الى غرس الزيتون(1).

كان الزيتون يعامل بطريقة بدائية بعضها مازال متبعًا حتى الآن، فكانت الحبوب تهرس بواسطة عجلة يديرها حيوان، ثم يمر الزيتون المهروس الى المعصرة، وتقوم الطريقة الثانية على غلي الزيتون ثم عجنه، ويترك في أحواض فيطفو الزيت، ومردود هذه الطريقة اقل الا أن زيتها أجود.

وكان الزيت يحفظ في قلال أو زقاق من جلود الأغنام، ويورد هـ.ر. ادريس عن الشماخي ذكره «بطة زيت» يعتقد انها مصنوعة من الجلد؛ وأفاد الدرجيني أن الزيت كان يحفظ في الخوابي، فذكر رجلا يدعى أبا زكريا أراد أن يعطي امرأة زيتا فأخذ إناء ليملأ لها زيتًا ففض خاتم خابية من خوابيه»(2).

التمر: وقد اهتم سكان بلاد المغرب الأوسط بزراعته، فهو طعام يبقى أيام السنة، وتظهر قيمته حين تنعدم الخضر والفواكه، كما أنه زاد المسافر، وتعتبر مدينة بسكرة من أشهر مواطن زراعته فوصفها المقدسي بأنها «بلدان النخيل» ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أن «أكثر ثمارها الجنس المعروف بالكسبا، وهو المعروف ببلاد المشرق بمدينة الرسول ﷺ وغيرها بالسماني، وببسكرة

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 56، ابن القطان، نظم الجمان ص 231. البكرى، المصدر السابق؛ ص 144، 52 ابن الصغير، تاريخ الائمة، ص 327، الدباغ، معالم ج 2 ص 171.

(2) الدرجيني: طبقات، ج 1 ص 164. ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 14. وكان عيسى بن مسكين جالسًا على دكان في المعصرة وخادم له يرد الزيتون والدابة تطحن «القاضي عياض: تراجم ض 251.

H.R.Idris. La Berbérie Oriental...t.2 P.628-629

وقال تعالى في الزيتون «شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور. سورة النور. الآية 35.

أيضًا من التمر يعرف بالليارى وهو أبيض أملس، وكان صاحب القيروان يأمر عماله بالمنع من بيعه وبعث ما هناك منه اليه لطيبه وحسنه»[1].

وقد عرفت تاهرت نفسها زراعة النخيل فذكر ابن الصغير ان منزل محمد بن حماد «قد جمع الأشجار والأنهر والمزارع والنخل» وكانت ورقلة ــ ورجلان ــ كذلك مدينة النخيل فقد ملأ أبو صالح جنون بيت الشيخ أبي نوح عند فراره من المعز الفاطمي «الى السقف تمرًا» وكانت المسيلة «كثيرة النخيل والبساتين» ويبدو أن الجهات الغربية من البلاد اشتهرت بالتمر أيضًا «فإن زيري بن عطية حمل هدية الى المنصور بن أبي عامر «الف حمل من التمر الجيد» كما اشتهرت مدينة طبنة بزراعة النخيل[2].

ــ العنب: كانت زراعة الكروم في بلاد المغرب الأوسط واسعة الانتشار، فكانت في ترفانة ــ ترنانا ــ «كروم جسيمة» وذكر ابن حوقل أن بني واريفن «لها كروم» ووصفها الادريسي بأنها «كثيرة ومعظمها على نهر شلف» كما انتشرت زراعتها في الخضراء وشرشال وبرشك وقلعة هوارة، وأضاف العبدري بخصوص تلمسان أن «الدائر بالبلد كله مغروس بالكروم وأنواع الأشجار» وانتشرت في جيجل فكانت «كثيرة العنب» وقد عبّر البكرى عن دهشته لكثرة العنب في الغدير وفي جبل زلدوي بالاشارة الى رخصه فيهما، ويأتي

(1) مؤلف مجهول: «كتاب الاستبصار» ص 173 المقدسي: احسن التقاسيم. ص 230. الحموى، معجم. ج 2، ص 182، وعن الآية انظر: سورة مريم 25 ــ 26. وصاحب القيروان وان هو عبيد الله المهدي.

(2) ذكر الحموي نوعًا من التمر يدعى القسب وربما هو نفسه الكسبا المذكور، ويعرف ابن البيطار القسب: اسم لنوع من التمر يكون بالعراق جليلا على هيئة التمر المسمى بالمغرب المقلقل لونه احمر الى البياض ابن البيطار: الجامع ج 4. ص 21، الدرجيني: طبقات ج 1 ص 144. موريس لومبار: الاسلام في مجده الأول. ص 246. السلاوي: الاستقصاء ج 1. ص 193. مؤلف مجهول: المصدر السابق ص 172. وكان في سجلماسة «ستة عشر صنفًا من التمر ما بين عجوة ودقل». الحموي: معجم ج 5 ص 41.

هذا الاقبال على زراعته الى أكله طازجا والى تجفيفه زبيبًا والى صنع الخمر وصنع «عقيد العنب» وهذا يستعمل علاجًا لبعض الأمراض».[1].

ـــ نبات الحديقة: ذكر ابن فضل الله العمري بعض الرياحين المنتشرة في افريقية ومنها «الآس والورد والياسمين والنرجس والنيلوفر الأصفر والترنجان والمنثور والسوسن والبنفسج والزعفران والنمام، وكان في حديقة الخليفة الفاطمي في القاهرة شجرة البلسان «ويقال ان آباء هذا الخليفة أتوا ببذرتها من المغرب وزرعوها في الحديقة» وهي مثل شجرة الآس. وكانت شعراء جبل مليانة «كلها رياحين» وقد وصف ابن رشيق في أبيات له شقائق النعمان، كما وصف ابن حمديس الصقلي النيلوفر[2]. ومما زاد في اتساع زراعتها انها كانت تزرع أيضًا في أصص متنقلة.

ـــ الغابات: كانت الغابات عنصرًا أساسيًا في بناء كل قرية أو مدينة، لذا فقد كانت منتشرة في جميع الجهات، فكانت في سفح جبل أرشيلاس «وهو بجوفها ولهذا الجبل شعراء غامضة» وكان بقرب مدينة جراوة جبل ممالو وأسفله «شعاري أشبه لا تسلك» وكانت منطقة تاهرت عند بنائها «غيضة اشبه» ويذكر موريس لومبار ان بلاد القبائل حاليًا كانت تصدر الخشب «دليل على سعة انتشار غاباتها».

وكانت الغابات تشتمل على مختلف أنواع الأشجار البرية مثل السرو والصنوبر والساج والبلوط والسنديان والأرز والعرعار ـــ العرعر ـــ والزان والطرفاء والطخش. اضافة الى بعض النباتات مثل الكلخ.

---

(1) ابن حوقل: صورة، ص 86، الادريسي، صفة، ص 80، 84، العبدري، رحلة العبدري. الرباط، 1968، ص 10، الجوذري، سيرة جوذر، ص 108، أشار ابن الصغير الى أن الناس في تاهرت «اتخذوا المسكر أسواقًا» الا ان الامام ابا حاتم كسر الخوابي بكل دار.
(2) ابن فضل الله العمري: وصف، ص 5، ناصر خسرو، سفرنامة، ص 99 مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص 171، وعن ابيات ابن رشيق وابن حمديس انظر، بورويبة رشيد، الدولة الحمادية ص 174. 180.

ويرجع الاهتمام بالغابات الى الطلب المتزايد على الأخشاب التي تدخل في صناعات عديدة والحطب وصنع الفحم وقودًا(1).

ـ **النباتات الطبية**: كانت تنمو في بلاد المغرب الأوسط نباتات تستعمل للأغراض الطبية ومنها.

ـ **شرس**: يدعى شوكة مغيلة، يفيد في ادرار البول وتفتيت الحصى وتسكين آلام الأسنان.

ـ **طيان**: وهو الياسمين البري ويسمى بالبربرية أيزيزو.

ـ **بهار**: هو الأقحوان الأصفر ويعرف بالبربرية املال ويشفى من الأورام الصلبة.

ـ **آمليلس**: اسم بربري لشجر معروف ببلاد المغرب الاسلامي كافة يقوي الكبد والطحال.

ـ **تانقيت**: اسم بربري بافريقية وماوالاها لنوع من النبات الشوكي وينفع في علاج بعض الأمراض.

ـ **تاكوت**: اسم للفربيون بالبربرية بالمغرب الأوسط، وهم يطلقون هذا الاسم على حب الأثل وهو ينفع في علاج وجع عرق النساء وعضة الكلب والقولنج وغيرها.

ـ **سطرونيون**: وهو النبات المعروف عند البربر في المغرب الأقصى والأوسط بالتاغيفيت وباللوزن وتاغيفشت.

ـ **صفيرا**: يطلق اهل المغرب الأوسط هذا الاسم على الشجر المسمى بالبربرية آمليلس.

ـ **خالاون مالس**: يعرفه البربر بالوحيد، ويستعمل في قتل الحيوانات المفترسة كالسباع.

---

(1) البكري: المغرب، ص 68، 79، 142، ويذكر ابن الفقيه انه «يقال للشجر الشعراء».
انظر: ابن عذاري: البيان ج 1، ص 196، موريس لومبار: الاسلام، ص 101، ذكر الدمشقي انه كان مكتوب على باب قرطاجنة «الحطب، القمح، الحطب» كدليل على أهمية الحطب، انظر الدمشقي أبو الفضل: الاشارة الى محاسن التجارة، ص 52.

ـــ **الذرارح**: وهو بالبربرية أزغلال وينفع في علاج عضة الكلب.

ذافنوبداس: وهو بالبربرية أدرار يهيج القيء ويدر الطمث ويستعمل مسهلا.

ـــ **سبع الكتان**: يسمى في جميع بلاد المغرب الأوسط بالكشوت.

ـــ **جوز مائل**: وهي شجرة المرقد عند عامة المغرب والأندلس، ويستعمل مخدرا ويسكر ويغشى.(1).

ـــ **عكنة**: هي اللعبة بالبربرية وتنبت في الجبال خاصة.

ـــ **عنب الثعلب**: ويعرف في بلاد المغرب عامة بحب اللهو ويستعمل في علاج الصداع والتهاب المعدة.

ـــ **عروق الصباغين**: وهي العروق الصفر وهي بقلة الخطاطيف أيضا.

ـــ **بوقشروم**: اسم بربري ببجاية وما والاها.

ـــ **سندريطس**: يعرف عند اهل المغرب الأوسط والأقصى بعشبة كل بلاء وهو يدمل الجروح.

ـــ **بان**: ينفع في علاج البرش والنمش الكائن في الوجه. وفي الجرب والحكة.

ـــ **حب الزلم**: حب مفرطح اكبر من الحمص قليلا، ويصدر الى الأندلس. ويسمى فلفل السودان ويطلق عليه ايضًا حب العزيز.

ـــ **الفربيون**: وهو التاكوت بالبربرية يستعمل كحلا للعين.

ـــ **طباق**: وهي بالبربرية الترهلان، وترهلا أيضًا، يضمد به الكسر وينفع في علاج الكبد.

ـــ **جوذر**: شجرة صغيرة مشوكة، ثمره أغبر مدور ويؤكل ببلاد البربر عامة كثيرًا.

ـــ **شيطرج**: وهو العصاب بالبربرية ينبت كثيرًا على القبور والحيطان العتيقة والمواضع التي لم تحرث.

---

(1) ابن البيطار: الجامع ج 1، ص 6، 134، 159، 176، ج 2 ص 46، 122، 123، 124، ج 3، ص 4، 13، 60، 85، 114، 121.

ـ **شيح**: نبات دقيق الثمرة، طعمه مرّ، يقتل الديدان وخاصة دود البطن.

ـ **سرغنت**: أو سرغند أو اسرغنت وهو اسم بربري للنبات المعروف ببخور البربر.

ـ **عاقر قرحا**: يكثر في منطقة قسنطينة وهو بالبربرية تاغندست، ويسكن وجع الأسنان.

ـ **حب الاثل**: يوقع اهل المغرب الأوسط اسم تاكوت والفربيون على حب الأثل المعروف بالفارسية كازمازك، وهو ينفع لامراض الكبد ووجع الأسنان ويستعمل في الدباغة.

ـ **سفندوليون**: وهو الكلخ وبالبربرية تافيفرا وينفع لأوجاع الكبد والبرقان والصرع والبواسير.

ـ **آاطريلال**: اسم بربري ومعناه رجل الطائر. وأول ما ظهرت منفعة هذا الدواء واشتهرت في المغرب الأوسط في قبيلة من البربر تعرف ببني أبي شعيب من بني وجهان من أعمال بجاية، وكان الناس يقصدونهم لمداواة هذا المرض، وكانوا يضنون بها ويخفونها عن الناس ولا يعملون بها الا خلفا عن سلف.

ـ **جوز الريح**: يجلب من صحاري بلاد البربر وهو جيد للمعدة.

ـ **تاسمت**: وهو الحماض بالبربرية ويفيد في علاج الأورام وقرحة المعدة والغثيان.

ـ **مورقا**: ينبت كثيرًا ببلاد البربر وهم يسمونه اسمامن.

ـ **حرشف**: يسمى الكنكر واقران، يدر البول ويفيد في علاج الربو والسعال.

ـ **ارجقنة**: معروف عند الصباغين بالارجيقن، يجلب اليهم من المغرب من احواز بجاية واطيبه عندهم ما كان من سطيف.

ـ **تامساروت**: اسم بربري في بجاية للنبات المسمى بالمو ويسميه بعض البربر كمون الجبل.(1)

(1) ابن البيطار: الجامع، ج 1 ص 4، 11، 12، 20، 127، 134، 159، 177، 178، ج 2، ص 4، 18، 32، 116، ج 3 ص8، 9، 17، 39، 74، 75، 96، 97، 115، 119، 129، 130، 135، 168، 169.

الفوليون: يزعم اهل قلعة بني حماد انه ينفع شرب درهمين منه لعام كامل، فلا يصيب شاربها بشيء من الم تلك العقارب، وهو ببلد القلعة كثير»[1].

ويضيف الادريسي مجموعة من النباتات الطبية في جبل مسيون شمال بجاية منها شجر «الحضض والسقولو فندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير، والراوند والقسطون والا فستين وغير ذلك من الحشائش»[2].

المحاصيل الدخيلة على بلاد المغرب الأوسط:

ـ **القطن**: نبات أصله من الهند، ثم انتقلت زراعته الى بلاد المغرب، وقد لفتت مزارع القطن في طبنة والمسيلة نظر ابن حوقل، ويذكر البكرى بخصوص أهل المسيلة أنهم «يجود عندهم القطن» وأن مستغانم يبذر في أرضها القطن فيجود»[3].

ـ **قصب السكر**: نقل العرب زراعته لاستخراج السكر وتكريره من الهند، ثم انتقلت الى بلاد المغرب والأندلس، وقد أشار الرحالة الى وجوده في ولاية افريقية وخاصة قابس وفي الأندلس، فتكون بلاد المغرب الأوسط قد أخذت زراعته أيضًا[4].

ـ **الحمضيات**: انتقلت زراعتها من الهند الى العراق بعد سنة 300هـ، ثم الى أنحاء الدولة الاسلامية، وقد شوهد البرتقال سنة 970م في صقلية وجنوب المغرب، ووصل الأندلس نهاية القرن العاشر الميلادي، ويظهر من تأخر انتقاله، أن زراعته لم تكن واسعة الانتشار في تلك الفترة[5].

---

(1) الادريسي: صفة، ص 86.

(2) انفس المصدر، ص 90.

(3) البكرى: المغرب، ص 59، 69، ابن حوقل: صورة، ص 35، الادريسي: المصدر السابق، ص 86، 93، موريس لومبار: الاسلام، ص 270، الدمشقي: الاشارة، ص 44، وعن القطن انظر: ابن البيطار: الجامع، ج 4، ص 24.

(4) البكرى: المصدر السابق، ص 17، موريس لومبار: المرجع السابق، ص 246، و.ل.ديورانت: قصة الحضارة، ج 13، ص 107. Imammddin: Some aspects...P.88.

H.R.Idris. La Berbērie Oriontale...1.2 P.630.

(5) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 247. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 69. ول.ديورانت. المرجع السابق، ج 13، ص 107.

ـ الرز: (الأرز): يشير موريس لومبار الى أن زراعته قد انتقلت من الهند الى بلاد العراق، ومن هناك انتقلت الى غيرها، ويؤكد أمام الدين أنه زرع في منتصف القرن العاشر الميلادي على ضفاف أنهار الأندلس، مما يرجح زراعته على ضفاف نهر الشلف[1] بكميات قليلة.

ـ الموز: يرى بعض المؤرخين أن لفظ بنان «أطلق على هذه الفاكهة لوجود شبه بينها وبين أصبع اليد، فهي تسمية عربية، ويرى البعض أنها لفظ غاني، وإذا صح هذا فإن التجار الى بلاد السودان قد أحضروا هذه الفاكهة من غانا، أما لفظ «موز» فهو هندي انتقل عن طريق العرب الذين جلبوها من الهند.

وقد قال الشاعر ابن رشيق قصيدة في الموز وبما أنه من سكان المحمدية وعاش في القرن الرابع الهجري، فربما عرفت مدينته هذه الفاكهة[2].

ـ الرمان: يرى ول ديورانت ان الرمان دخل الأندلس عن طريق المسلمين من آسية، وإذا كانت الأندلس لم تسبق لها معرفة به حتى مجيء المسلمين، فهل كانت بلاد المغرب كذلك ؟ ربما، الاّ أن أبا النصر عادل يرى أن الرمان انتقل الى ولاية افريقية عن طريق الفنيقيين[3].

ـ الزعفران: يذكر ارشيبالد أن زراعة الزعفران انتقلت من المشرق الاسلامي الى بلاد المغرب، ويبدو أن هذا قبل القرن الرابع الهجري أو أوائله، فإن ابن حوقل يذكر مجانة ويشير الى أنها «كثيرة الزعفران» وكانت أبة موصوفة بكثرة الفواكه والزعفران، وكانت سبيبة «يوجد في أرضها الزعفران» وتأتي أهميته لاستعماله في الصباغة وعلاج بعض الأمراض وتحضير بعض الأطعمة.[1].

---

(1) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 242، ابن فضل الله العمري: وصف، ص 4.
Imamuddin: Some aspects...P.83.

(2) سيجريد هونكه: شمس العرب تسطع على الغرب، ص 470.

(3) و.ل.ديورانت قصة الحضارة، ج 13، ص 294. أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 57، وقد أشار المقدسي والبكري الى كثرة الرمان في سجلماسة، انظر أحسن التقاسيم، ص 231.

(4) أرشيبالد: القوى البحرية والتجارية في البحر الأبيض المتوسط، القاهرة، بدون تاريخ، ص 254، ابن حوقل: صورة، ص 84، ابن البيطار، الجامع ج 2، ص 161 ـ 162. مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ، ص 80، ابن الاخوة: معالم القربة في أخبار الحسبة، ص 124. الدمشقي: الاشارة ص 39، الحموى: معجم، ج 1 ص 99، البكرى: المغرب، ص 146.

النباتات الصناعية:

ذكرنا اعلاه بعض هذه النباتات مثل القطن وقصب السكر وغيرهما، ويمكن اضافة النباتات التالية لها:

ـ **الكتان**: كانت زراعة الكتان واسعة في بلاد المغرب الأوسط، فذكر ابن حوقل ان مدينة بونة «يزرع بها الكتان» وان أهل طبنة «يزرعون الكتان» وكانت قزرونة في متيجة «أكثر تلك النواحي كتانا ومنها يحمل» كما ذكر الادريسي زراعة الكتان في مقرة، فكان «أهلها يزرعون الكتان وهو عندهم كثير». وقد كان الكتان يستعمل في صناعة الملابس وفي العلاج وخاصة القروح.(1)

ـ **النيلة**: يذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن سكان مدينة الغدير «عندهم النيلة المشهورة»(2)، وهي تستعمل في تحضير الأصبغة.

ـ **الحلفاء**: كان أبو مخلد يزيد بن كيداد قد أمر لفك حصاره في الأوراس بخمسمائة ثور، وأن يشد بكل قرني ثور منها حزمة حلفاء «كما أورد الدرجيني اشارة الى وجود الحلفاء، ويظهر انهم كانوا يصنعون منها حبالا وحصرا، وان البعض كان متخصصا في تصنيع الحلفاء، فكان عروس المؤذن ـ في القيروان ـ من المتزهدين يطحن بيده ويعمل الحلفاء ويتعيش من ذلك»(3). ويستعمل علاجًا لبعض الأمراض.

السمسم: ذكر اليعقوبي زراعته على وادي الشلف، وهذا دليل على زراعته في نواح أخرى من البلاد.

---

(1) ابن حوقل: صورة، ص 85، القلقشندي: صبح الأعشى، ج 5، ص 106، نقلا عن العزيزي البكري، المصدر السابق، ص 65، الادريسي، صفة، ص 93، الدمشقي، المصدر السابق ص 44 ابن البيطار، الجامع، ج 1 ص 90 ـ 91، ج 4 ـ ص 51.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 167.

(3) الدرجيني: طبقات، ج1 ص 99. 143، ابن عذاري، البيان، ج 1، ص 183.

وكان يستخرج منه زيتًا، وقد ذكر ابن البيطار استعماله في علاج الأمراض(1)

ـ **الحناء**: ذكر الادريسي أن لبني واريفن سوان يزرعون عليها الحناء وكان الناس يستعملونه في تخضيب اللحية والأطراف وشعر الرأس.

ـ **الشهدانج**: أشار الادريسي الى زراعته على سواني بني واريفن ويرى بعض المؤرخين أنه من اصل صيني أو من أصل فارسي، وهو نبات مماثل للقنب، وكانت تستعمل خيوطه في تحضير خيط قوي ومتين، ويستعمل في صناعة أثواب رقيقة وورق جيد.(2)

الـــري:

يرى جولفن Golvin أن الف سنة تقريبًا لا تكفي لتغيير مناخ منطقة ما، وعليه يمكن القول أن امطار ذلك العصر هي الى حد بعيد أمطار هذا الوقت والجدير بالملاحظة ان امطار السماء متذبذبة فقد تهطل غزيرة في أعوام، وتبخل السماء بمطرها في أخرى، فيكون القحط والجفاف، وقد كانت الحياة الاقتصادية تتأرجح وفق تأرجح الأمطار، فذكر ابن أبي زرع في سنة 381هـ «مطر الناس مطرًا عظيمًا عامًا وأكلأت الأرض وحطت الأسعار وحيي الناس وانتعشت البهائم والدواب»(3).

ومن السنوات التي هطلت الأمطار فيها غزيرة سنة 315هـ، فحين خرج أبو القاسم الفاطمي الى سوق ابراهيم «أقام في مناخ واحد شهرًا كاملاً عليه المطر كل يوم بالغدو والآصال» وذكر ابن أبي زرع في سنة 342هـ «جاءت السيول عظيمة بجميع المغرب»(4).

وإذا كان التذبذب يحدث من سنة الى أخرى، فقد يحدث في نفس السنة، فتهطل الأمطار غزيرة في أيام ثم تتوقف في أيام أخرى، قد تطول أو تقصر، وتؤثر

---

(1) اليعقوبي، ص 16. ابن البيطار، الجامع ج 3، ص 30.
(2) عن الحناء والشهدانج. انظر الادريسي، صفة، ص 84.
Imamuddin: Some aspects...P.88.
(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 73.
(4) نفس المصــدر ص 62.

على نمو النبات، فكان الفلاحون والحالة هذه لا يعتمدون كل الاعتماد على أمطار السماء، بل اعتمدوا أيضًا على مياه الأنهار والوديان والأعين والآبار.

الأنهـــار:

ــ **نهر شلف:** وصفه اليعقوبي بأنه «عليه قرى وعمارة يفيض كما يفيض نيل مصر» وذكر ابن خلدون بشأنه أنه «يمر في وادي شلف بني واطيل النهر الأعظم منبعثه من بلد راشد في بلاد الصحراء ويدخل الى التل...ثم يمر مغربًا ويجتمع فيه سائر أودية المغرب الأوسط مثل مينا وغيره. الى أن يصب في البحر الرومي ما بين كلميتوا ومستغانم» وتقوم عليه عدة مدن أهمها، شلف، ومدينة بني واريفن حيث لهم «كروم كثيرة ومعظمها على نهر شلف» ومدينة سوق ابراهيم[1].

ــ **نهر تافنة:** وصفه صاحب «كتاب الاستبصار» بأنه «نهر كبير تدخل فيه السفن» ويعرفه البكرى أنه النهر الذي يصل الى مدينة ارشقول ــ وارشكول ــ وهناك ينصب في البحر[2] «وقد رأيت شخصيا هذا النهر في فصل الربيع فكانت مياهه ضحلة.

ــ **واد الصومام:** فقد ذكر الادريسي بخصوص بجاية أنها «على بعد ميل منها نهر يأتيها من جهة المغرب من نحو جبال جرجرة وهو نهر عظيم يجاز، عند فم البحر بالمراكب». ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أنه «عليه كثير من جناتهم»[3].

ويصف المقدسي تاهرت أنها «أحدق بها الأنهار» وبناء على ما ذكره ابن عذاري فإنها تقع بين ثلاثة أنهار، وأضاف البكرى أنها «على نهر يأتيها من جهة القبلة يسمى مينة في قبليها ونهر آخر يجري من عيون تجتمع تسمى تاتش وهو في شرقيها» وأفاد ابن الصغير أنه «من تسلونت مخرج عيون نهر مينة الجارى من قبلة تاهرت» ثم ذكر نهرًا يقال له «نهر أبي سعيد» وآخر يعرف «بالنهر الصغير»

---

(1) اليعقوبي، وصف، ص 16، ابن خلدون، العبر، ج 6، ص 203، ابن حوقل: صورة ص 89، البكرى: المغرب، ص 69، الادريسي: صفة، ص 84.
(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 134، البكرى، المصدر السابق ص 77.
(3) الادريسي:المصدر السابق، ص 91، مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 130.

وثالثا يقال له «نهر اسلان» ثم أشار الى أن الناس في تاهرت أجروا الأنهار» وربما كانت هذه الأنهار جميعًا شأن نهر تاتش الذي ذكر البكرى بخصوصه أن منه «شرب أهلها وبساتينها»(1).

ويذكر ابن حوقل أن مليانة لها أرحية على نهرها، وذكر الادريسي: «لها نهر يسقي أكثر مزارعها» ويضيف «لاقليمها حظ من سقي نهر شلف» الذي ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» بشأنه «يشق تلك الفحوص نهر شلف وهو نهر كبير مشهور»(2).

ويشير ابن حوقل الى «أنهار تطرد» في ريغة وكانت مدينة ادنة «بلد كثير الأنهار والعيون» وكان مرسى الزيتونة «كثير الثمار والأنهار» ويشير البكرى الى أن هاز على نهر شتوى. وكانت المسيلة على نهر فيه ماء كثير مستنبط على وجه الأرض وليس بالعميق «وهو نهر سهر» منبعثه من عيون داخل مدينة أغديرورو وهناك نهر جوزة البكرى بين المسيلة وأشير، وكان أهل مدينة سوق حمزة «شربهم من نهر واعين» كما كان فحص متيجة «تشقه الانهار» ومدينة قزرونة نفسها «على نهر كبير»(2).

وكانت تلمسان «لها أنهار جارية» وذكر ابن حوقل أن «زرعها سقي» ويأتيها نهر من جبلها المسمى بالصخرتين، ونهر سطفسيف الذي يصب في نهر تافنة. وكان يقربها قلعة «غزيرة المياه والأنهار» وربما هو وادي صفصاف الذي يمر على بعد 4 كلم غربي تلمسان وهو «يسقي هناك مزارع»(3).

---

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 228، البكرى: المغرب، ص 66، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 178، ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 348، 332، 336. ابن عذارى: البيان، ج 1، ص 196.
(2) ابن حوقل: صورة، ص 89، الادريسي: صفة، ص 85، البكرى: المغرب، ص 61. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 171.
(3) ابن حوقل: صورة الأرض ص 89، المقدسي، احسن التقاسيم، ص 228. البكرى، المغرب، ص 59، 65، 83، 86، 143، 144.
(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86، 88، مؤلف كجهول، المصدر السابق، ص 176، 177، البكرى، المغرب، ص 76، 77.

وكانت أسلن «لها نهر يصب في البحر من شرقيها يسقى منه بساتينهم وثمارهم «وكانت وهران» لها ما ء سائح وانهار وارحاء كثيرة وعيون» وأهل تنس شربهم من نهر «وربما هو نهر تناتين الذي ذكره البكرى. وكانت الخضراء مدينة على نهر» يصفه البكرى أنه« نهر خرّار عليه الأرحاء وإذا حمل دخل المدينة» ويصفه الادريسي أنه «صغير عليه عمارات متصلة» وكان غربي فكان مجمع الأودية، وادى سيرة ووادى سي ووادي هنت، وتحت قلعة هوارة «نهر سيرات وهو النهر الذي يسقى به فحص سيرات.. ليس منه شيء الا يناله ماء هذا النهر»(1).

وكانت المعسكر «لها أنهار» ويلل «ذات أنهار» وكانت مدينة «العلويون» على نهر يأتيها من القبلة ولها عليه فواكه عظيمة وكانت بايلوت على نهر «تسقى منه مزارع» وكان قصر ابن سنان الازداجي حوله بساتين كثيرة على نهر كدّال وكانت ترنانة لها «أنهار مطردة» وندرومة لها «نهر ماء يسيل وهو نهر كثير الثمار».(2) الى غير ذلك من الأنهار.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الأنهار هي أقرب الى الأودية والسيول، فهي معظمها تكاد تكون جافة صيفًا، فاعتبر ابن حوقل أن ارشكول «على واد يعرف بتافنا» وكانت تاهرت السفلى «على واد عظيم ذات أعين» واعتبر ابن خلدون مينا واديا، بل كان شلف نفسه واديا(3). وكانت وهران ماؤها خارجها جار عليها في واد»، «عليه بساتين وجنات وبها فواكه» وكان لتلمسان واد يمر شرقيها وما جاورها من المزارع كلها سقي. وكانت افكان «على واديها أعمال عريضة أو جنة ومزارع» وكانت ابن ماما لها «ماء في واد عذب كثير الماء يزرع عليه

---

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89، المقدسي، المصدر السابق ص 229. البكرى، المصدر السابق، ص 79، 61، 75، 70. الحموى، معجم ج 3، ص 447، الادريسي، صفة ص 84، مؤلف مجهول، المصدر السابق، ص 134، 171.

(2) ابن حوقل، المصدر السابق، ص 86، 88، 89، المقدسي المكان السابق، البكرى: المصدر السابق. ص 71، 80، الادريسي، المصدر السابق، ص 80، 82، 83.

(3) ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 247. ابن حوقل: صورة الأرض، ص 79، المقدسي: أحسن التقاسيم ص 229.

وعلى المطر[1] وعبارة ابن حوقل هذه توضح أن الزراعة في بلاد المغرب الأوسط نوعان: زراعة بعلية، وزراعة مروية.

وكانت العيون منتشرة في أنحاء البلاد، وهي يمكن أن تستعمل في الزراعة، كما أنها تزود الوديان بالمياه خاصة صيفًا، ومنها تلك التي ذكرها المقدسي، حيث أشار الى أن تاهرت «تنبعث حولها الأعين» وأضاف الادريسي: لها «مياه متدفقة ومياه جارية تدخل أكثر ديارهم ويتصرفون بها» وكانت تلمسان «لها ماء مجلوب من عمل الأوائل من عيون تسمى بوريط بينها وبين المدينة ستة أميال» وبخصوص أشير كان «داخل المدينة عينان لا يبلغ لهما غور ولا يدرك لهما قعر من بناء الأول» وهما عين سليمان وعين تالا نتورغ، وكانت عين مسعود شرقي المدينة، وقد لفتت عيونها نظر ابن حوقل حيث ذكر: لها «عيون تطرد» وكانت جزائر بني مزغناى «لها عيون على البحر طيبة وشربهم منه» وفي قزرونة «عيون سائحة» وكانت تنس «شرب أهلها من عين» كما كانت مستغانم «ذات عيون» وكانت في ريغة «عيون مطردة» وكانت هاز «بها مياه عيون» وكانت مدينة قارية ـــ قرب تنس ـــ «ذات أعين كثيرة» وكانت قلعة مغيلة دلول «بها عين ماء تسمى كردى» وكانت مدينة الرمانة «تنفجر تحتها عيون ثرة طيبة تسيل الى مدينة المسيلة» كما كانت ميلة «في جبال عيون وكذلك يلل بها عيون ومياه كثيرة»[2] وغيرها.

وكانت الآبار من المصادر الهامة للري، وهي أما آبار ارتوازية أو آبار تعتمد على مياه الامطار تسيح اليها من الطرق ومن على سطوح المنازل، وقد جاء في «المدونة «بئر الدار» «وبئر الأرض»[3]. ويبدو أن الأول للشرب والثاني للري، كما جاء ذكر بئر الماشية وكان بعض هذه الآبار قرب المنازل وبعضها الآخر في البراري.

---

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86، ثم انظر، ص 88، 89، المقدسي، المصدر السابق. ص 2229. الادريسي: صفة. ص 84.82. الحموي: معجم. ج 1. ص 363.

(3) الادريسي: المصدر السابق، ص 83، 87، 93، يعتمد الادريسي كثيرا على ابن حوقل دون أن يصرح بذلك. ابن حوقل، المصدر السابق.ص 78، 88، 89. المقدسي، المصدر السابق، ص 228، اليعقوبي: وصف، ص 15، 16، البكري: المغرب. ص 143.69.66.65.61.

(4) القاضي سحنون، المدونة ج 4، ص 290. وعن أهمية الآبار في الري: Imamuddin: Some aspects...P.75-76

ويشير محمد البشير شنيتي الى أن بعض الآبار بلغ عمقها في العهد الروماني 59م، وقطرها 3م، انظر: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني، ص 109.

وتكاد لا تخلو دار من بئر، ومن هذه الآبار: ان سوق حمزة كانت «بها آبار عذبة» وكانت أرشكول «بها آبار عذبة لا تغور تقوم بأهلها وبمواشيهم» وكانت شرشال «بها مياه جارية وآبار معينة عذبة» وكانت برشك لها «آبار معين» وكذلك جزائر بني مزغنة وغيرها.

وكانت تواجه السكان في مسألة الآبار تسرب مياهها الى باطن الأرض فكانوا يلجأون الى حفرها في الصخور أو يبطنونها بخشب العرعار وغيره.(1)

وكان استغلال مياه هذه الموارد يتطلب تدخل الانسان، فإن مستوى انسياب الماء في النهر أو الوادي اقل من مستوى سطح الأرض، فلجأ الفلاحون الى وسائل مختلفة للتغلب على هذه المشكلة.

ذكر البكري وجود «آثار قناطر قايمة» في أنف القناطر بين شرشال وجزائر بني مزغنة، ونشر بورويبة رشيد صورة لآثار قنطرة على واد في قلعة بني حماد، وهذا دليل على أن الناس كانوا يعرفون بناء القناطر في ذلك الوقت، وبالفعل فإن صاحب «كتاب الاستبصار» أشار الى استعمالها في أعمال الري، فذكر أن مدينة قصر الفلوس كان «فيها ماء مجلوب على قناطر بأغرب ما يكون من البناء القديم». وقد اشار ابن الصغير الى قنطرتين في تاهرت هما قنطرة الدمتس، وقنطرة سليس. فكانت هذه القناطر تمكن من رفع مستوى جريان الماء.

ويظهر أن بعض القناطر كانت ملكيتها عامة، فكان أمر صيانتها ورعايتها من مسؤولية الدولة، فحين هدم سيل عظيم القنطرة في القيروان «أمر صاحب افريقية باصلاحها» ويظهر أن المحتسب كان المسؤول المباشر على عملية الاصلاح، وكانت بعض القناطر ملكيتها خاصة، فأشار الدرجيني الى «امرأة كانت تنقل التراب على رأسها لاصلاح الجسور»(2).

(1) البكرى: المصدر السابق، ص 72، 65، 77، 81. ابن حوقل، المصدر السابق، ص 78، 84، الادريسي، صفة، ص 87، 89.
(2) البكرى: المغرب، ص 82، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 133، ابن الصغير: تاريخ الائمة، ص 346، ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 113، الدرجيني: طبقات، ج 1 ص، 65، بورويبة رشيد: الدولة الحمادية، ص 275.

ـــ بناء السدود.(1) نظرا لضحالة الماء في أنهار المغرب الأوسط خاصة بعد انقضاء فصل الشتاء كان بناء السدود ضروريًا، وقد أشار الدباغ الى سد في تونس، فذكر بخصوص ماجل هذه المدينة أن «الماء الذي يجلب اليه من الوديان بالسد الذي يعمل حتى يصل الماء اليه» وهذا يرجح بناؤه في بلاد المغرب الأوسط أيضًا.

ـــ المواجل (المواجن) والبرك:(2). كان لمدينة ارشكول «مواجن كثيرة للمراكب واهلها والمحتاجين اليها في سقي سوائمهم» وكان نهر سطفسيف «يصب في بركة عظيمة منقورة في حجر صلد من عمل الأولين، كما أشار بورويبة رشيد الى اكتشاف عدد من المباني المائية وأهمها بناء يحتوي على ثلاثة أحواض رئيسية مستطيلة الشكل مبنية بالحجر والملاط وملبسة بطلاء سميك بتاهرت.

ـــ حفر السواقي(3): كان المزارعون يحفرون السواقي والقنوات لنقل المياه الى مسافات أبعد، ويبدو أن الأنهر التي أشار اليها ابن الصغير في منزل ـــ بستان ـــ محمد بن حماد هي عبارة عن سواق. وقد ذكر أحد شعراء تاهرت الساقية في قصيدة جاء فيها.

سقا الله تيهرت المنا وسويقة بساحتها غيثا يطيب به المحل

ويبدو أن ملكية هذه السواقي كانت عامة، فإن الجوذري يشير لى مشاجرات وقعت بين رجال أولياء الخليفة عبيد الله المهدي الكتاميين «بسبب قسمة السواقي» وقد أشرنا الى أن تلمسان قد جلب اليها الأوائل ماء من عيون تسمى لوريط، ولا شك أن هذا كان بالسواقي.

---

(1) الدباغ: معالم، ج 2، ص 149، عرفت بلاد المغرب الأوسط العديد من السدود ابان العهد الروماني عنها انظر: محمد البشير شنيتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني، ص 108، ويشير الى أن اطلال بعضها مازالت ماثلة للعيان وان بعضها الآخر مازال مستعملا بصفة جزئية الى الآن.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 79، مؤلف مجهول: المصدر السابق ص 117. بورويبة رشيد: الفن الرستمي، ص 184. البكري: المصدر السابق، ص 77. جاءت الكلمة الادريسي وابن عذاري «مواجل» انظر الادريسي: صفة، ص 132. ابن عذاري: البيان، ج 1 ص 132. وعند المقدسي «مواجين» وعند لقبال موسى «مآجل» دور كتامة ص 327.

(3) ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 198، الجوذري: سيرة جوذر. ص 37. البكري: المصدر السابق. ص 76.

وسائل الري:

ــ الدالية: يعرفها القاضي النعمان بأنها «السانية ذات الرحى، التي تدور عليها الدلاء الصغار والكيزان» وقد كان سوق كرام «له مزارع وسوان» وكانت بنو واريفن «لها كروم وسوان كثيرة» وكذلك مدينة الخضراء «لها فواكه وسوان» ويبدو أن ملكيتها كانت خاصة[1].

ــ الناعورة: ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» ان نهر بجاية «صنعت عليه نواعير تسقى من أنهر» مما يرجح وجودها أيضًا على نهر شلف وتافنا.

والناعورة عجلة أو دولاب مثبت على قضيب يرتكز على قائمتين ويدار بواسطة الحيوانات أو تيار النهر أحيانًا، وتحمل الناعورة كيزانا لرفع الماء، عددها للناعورة الكاملة ثمانون كوزا، يسع كل منها خمسة عشر رطلاً، ــ الرطل يساوي 7,65 لترًا ــ ويمكن أن تروي الناعورة 350 ــ 400 جريبا من غلات الشتاء أو 80 جريبا من غلات الصيف[2].

ــ **الدولاب**: عجلة اصغر من الناعورة، تعمل بحيوان واحد. ويمكن أن تروي سبعين جريبا من الغلات الشتوية أو ثلاثين جريبًا من غلات الصيف. وقد ذكر البكرى أن الماء في المهدية «يرفع من الصهريج الى القصر بالدواليب وكذلك يستقي من الآبار ويصب في محبس يجري منه الماء في تلك القناة»[3].

ــ **الشادوف**: دلو لطيف مثل دلو الدالية يحتاج الى أربعة عمال لتشغيله، ويمكن به سقي أربعة أجربة في اليوم[4].

ــ **الدلو**: كان الماء يرفع من البئر بواسطة دلو من الجلد يربط بحبل، ثم يدلى في البئر فإذا امتلأ رفع، وقد يقوم بهذه العملية الانسان أو الحيوان وفي

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 372، القاضي النعمان: دعائم الاسلام، ج 1، ص 265 ابن حوقل: صورة، ص 89. وتختلف الدالية بحسب طول زرنوقها وحجم دولابها فمنها طول زرنوقها 24 ذراعًا. ومنها ذراعًا وأخرى 7 ــ 9 أذرع، ويمكن أن تروى 80 ــ 130 جريبا من الشتوى أو 53 ــ 60 جريبا، انظر، عبد العزيز الدوري: تاريخ، ص 62 ــ 63.

(2) البكرى: المغرب، ص 44، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 130، عبد العزيز الدوري: المرجع السابق، ص 62.

وانظرابياتًا في وصف الناعورة للأمير تميم بن المعز لدين الله الفاطمي في : ديوانه. تحقيق: محمد حسن الأعظمي دار الثقافة، بيروت 1971، ص 245، 294 424.

(3) البكرى: المغرب، ص 30، عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 62.

(4) عبد العزيز الدوري: المرجع السابق. ص 63. أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة ص 98.

هذه الحالة يستعان بالبكرة، وقد اطلق القاضي النعمان على هذه الطريقة «النواضح» وعرّفها بأنها «الابل التي تسقي بالدلاء من الانهار» وقد ذكر البكرى أن لأهل مدّان «زرع يسير يسقونه بالنضح» وذكر الدرجيني رجلاً أورد ابله الى بئر فجعل الحاضرون يسقون «حتى انقطع الرشاء وسقط الدلو في البئر فهمّ أحد عبيده بالنزول الى البئر»(1).

ـ **الجرة**: كان الرجل يضع «على كتفيه عصا يتدلى من طرفيها حبلان في كل منهما جرة لرى الحدائق والبساتين» وقد نشر بورويبة رشيد صورة جرة عثر عليها في آثار قلعة بني حماد(2).

ـ **الخطّارة**: ذكر الخشني وجودها في الاندلس، فأشار الى رجل كان «في جنان له يستقي الماء بخطارة ويسقي بقل الجنان».(3) وكانت تدار بواسطة الانسان أو الحيوان أو بتيار الماء.

وحتى لا تقوم مشاجرات بين المزارعين في عملية الري، تكون الحكومة قد قننت عملية الري، فذكر ابن الخطيب طريقة كانت متبعة في سجلماسة وتتلخص في توزيع مياه النهر في «خلجان بقدر موزون وصرف الى كل ناحية قدرها من مائه». ويصف الحموى طريقة كانت متبعة في توزر، فكان النهر ينقسم على ستة جداول تتشعب منها سواق لا تحصى تجري في قنوات مبنية بالصخر على قسمة عدل لا تزيد ساقية عن أخرى، فكل منها سعة شبرين في ارتفاع فتر، وكان يعمد صاحب الدور الى قادوس في أسفله ثقبة بقدر وتر قوس النداف، فيملأه ماء ويعلقه ويسقى الحائط أو البستان من تلك الجداول. حتى يفنى ماء القادوس ثم يملأ ثانية وهكذا، وقد كان سقي اليوم كاملا، مائة واثنين

(1) الدرجيني: طبقات ج 2، ص 309، القاضي، النعمان: المصدر السابق، ج 1، ص 266.
البكرى: المصدر السابق، ص 11، وقد كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط. انظر ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد، ص 33.
(2) أبو النصر عادل: المكان السابق ، بورويبة رشيد: الدولة الحمادية، ص 281.
(3) الخشني: قضاة قرطبة، ص 76.

وتسعين قادوسًا.(1). ويبدو أنه كان يشرف على هذه العملية عمّال يعرفون بالقياسين(2).

تربية الحيوان:

جاء في كتاب الله جلّ شأنه «والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون»(3). وبالفعل فقد كانت لها منافع عديدة، فكانت جلودها تستعمل في صناعة القرب، وتوضع تحت المطحنة وغير ذلك، ويستفاد من حليبها ولبنها ويصنعون منه الجبن ويستخرجون الزبدة، وكان يستفاد من صوفها وشعرها وأوبارها في صناعة الملابس والخيام والأغطية. واستعملت الحيوانات للحمل والنقل والركوب وفي الأعمال الزراعية. والحروب وكانت تعتبر مالاً فمنها المهر ومنها الدية.

ويلخص أبو الفضل الدمشقي أسس نجاح تربية الحيوان في توفر «الأمن الشامل وقلة الاعداء وكثرة الناصر وتفقد المالك لها ومراعاة مصالحها في كل وقت ووجود الأعوان الخبيرين بسياستها وادخار ما ترفق به من علوفاتها في صميم الشتاء وما يصلح رعاتها به من المؤن والكسوة»(4). وقد كانت هذه العوامل متوفرة في بلاد المغرب الأوسط. فأمطارها وزراعتها ومناخها تساعد على تربيتها، كما أن السلم الذي عاشته البلاد خاصة في القرن الثالث ساعد على ذلك.

وعلى أية حال، فقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» ان بلاد المغرب الأوسط «كثيرة الغنم والماشية طيبة المراعي»، وذكر ابن حوقل ان لأهلها «الخيل النفيسة من البراذين والبغال الفره والابل والغنم وما لديهم من ماشية البقر وجميع الحيوان الرخيص». ووصف تاهرت على وجه الخصوص أنها «أحد معادن الدواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية» وقد كان فيها ابن زلغين يملك ثلاثين الفًا من الابل وثلاثمائة الف من الغنم واثنى عشر ألفًا من الحمير، وكان أهل

---

(1) ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي، ص 39. الحموي: معجم، ج 2 ص 428.

(2) Muhammed abduljabbar: Agriculture...P.25.

(3) سورة النحل: الآية 5. ثم انظر: الآية 66 — 80. سورة طه:54.53، سورة يس 73.72.71. سورة غافر: 80.79. سورة النازعات:32.30. وقال ﷺ: «ما بعث الله نبيًا الا ورعى الغنم، قالوا: وانت يارسول الله ؟ قال: نعم، كنت ارعاها على قراريط لأهل مكة» رواه البخاري.

(4) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة. ص 58.

المسيلة «تكثر عنهم المواشي من الدواب والأنعام والبقر» وطبنة «وافرة الماشية من البقر والغنم وسائر الكراع والنعم» وكان الأوراس فيه «المراعي الكثيرة»(1). وكانت بونة من «تجارتها الغنم والصوف والماشية من الدواب وسائر الكراع...واكثر سوائمهم البقر ولهم اقليم واسع وبادية وحوزة بها نتاج كثير وقل من تفوته الخيل السائمة للنتاج»، وكانت بجاية «وجميع ما ينضاف اليها تصلح فيها السوائم والدواب» وكانت جزائر بني مزغنة «أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم» وكانت قزرونة «لها مزارع ومسارح» وفحص عجيسة ــ قرب الغدير ــ «كثيرة الزرع والضرع» وكان اهل قصر الفلوس «المواشي عندهم كثيرة» وكان أهل هاز «أصحاب عمارة وزرع وضرع» وكان في جبال عبد الرحمن ــ قرب مرسى الزيتونة ــ «مراع مريعة» وكانت دارست ــ شرق تاهرت ــ «زراعتها كثيرة ومواشيها عامة» ولأهل شرشال «مواش وأغنام كثيرة...واكثر اموالهم الماشية» ومثلها مدينة برشك . و كانت مدينة بني واريفن «واسعة المسارح كثيرة الكلأ» وكانت ارشكول «واسعة في الماشية والأموال السائمة»(2).

وكانت مستغانم «زكية الزرع والضرع» بل أنها مشتقة من «مشتى غنم» وكانت تلمسان «لحومها شحيمة سمينة» وكذلك جراوة أبي العيش «حواليها بسائط عريضة للزرع والضرع» وأهل واسلن «اكثر أموالهم الماشية ولهم منها الكثير والغزير»(3) الى غير ذلك، ويمكن القول مما تقدم أن اهم الحيوانات في المغرب الأوسط هي:

الخيل: يرى موريس لومبار ان الفرس البربري كان اصله من نوميديا أو بصفة أدق ينتمي الى التلال المرتفعة الشمالية، وهو حيوان صغير نوعًا ما لكنه قوي البنية شديد المراس. ويصف القاضي النعمان خيول أبي عبد الله الشيعي

---

(1) ابن حوقل: صورة. ص 84.85.86.95. البكري: المغرب. ص 59. الادريسي صفة. ص 87. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 179. الشماخي: كتاب السير. ص 205. اطفيش محمد بن يوسف: تفقيه الغامر. ص 77.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 77.78.79.87. البكري: المغرب. ص 61.65.83. اليعقوبي: وصف، ص 12. الادريسي: وصفة. ص 89.91.92.87. القلقشندي: صبح الأعشى. ج 5. ص 150.

(3) ابن حوقل: صورة. ص 79. الادريسي: صفة. ص 80. البكرى: المغرب، ص 87، 88 ــ 142.

ــ وهي تنتمي الى المغرب الأوسط ــ انها «لم ير الناس مثلها فيما رأوه جودة وعتقًا وفراهة وصلاحا ليس فيها ساقط ولا منها ضعيف» وكان المسلمون بقيادة عقبة بن نافع غنموا من أهل باغاية «خيلا لم يروا في مغازيهم أصلب ولا أسرع منها من نتاج خيل أوراس»(1).

وكان منها أنواع اهمها: البربري والزناتي، وفي تلمسان كانت الخيل الراشدية لها فضل على سائر الخيل «ويبدو انهم (المغاربة) كانوا يطلقون على خيولهم أسماء يختارونها، فكان لتميم بن معد بن المعز الفاطمي فرس يدعى «السرور»(2)، كما يبدو أن خيول البربر قد أصابها التهجين فقد اختلطت بخيول عربية، فيكون قد ظهر نوع ثالث يحمل مزايا الجنسين.

ــ **البغال**: أشار ابن حوقل الى وجود البغال في بلاد المغرب الأوسط ويبدو أنها كانت تمتاز عن غيرها، مما حدا بابن الفقيه أن يشير الى «البغال البربرية» وأشار ابن الصغير أن أبا العباس ــ صهر الامام افلح ــ أتى الى القاضي على «بغلة له شهباء هملاجة» وانتقل أبو عبد الله الشيعي من ميلة الى أيكجان على «بغلة بلقاء» وكانت البغال تفضل أحيانًا الخيول في شدة قوتها وتحملها فكانت لهذا الغرض تشارك في الأعمال الحربية(3).

ــ **الأغنام**: تقدمت الاشارة الى الأغنام في تاهرت، وكان لشرشال «اغنام كثيرة» وكذلك المسيلة وكانت تدلس «بها الغنم والبقر موجودة كثيرًا وتباع جملتها بالأثمان اليسيرة ويخرج من أرضها الى كثير من الآفاق.» وكانت الأغنام منها ذنبه قصير وهو من أصل قسنطيني، ومنها لها الية مثل أغنام وجدة.(4).

---

(1) البكرى: المصدر السابق، ص 45. القاضي النعمان: افتاح الدعوة. ص 218. موريس لومبار: الاسلام. ص 250. ويذكر ول.ديورانت: أن الحصان كان اسمى من أن يستعمل في حمل الاثقال. ويذكر قول اعرابي في الحصان: «لا تسمه حصاني بل سمه ولدي فهو في عدوه أسرع من الريح ومن طرفة العين» ول.ديورانت: قصة الحضارة ج 13. ص 109.

(2) ابن الآبار: الحلة. ج 1، ص 293. الحموى: معجم. ج 2، ص (3) القاضي النعمان: المصدر السابق. ص 75. ابن الصغير: تاريخ الائمة ص 335. ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان. ص 252.

(4) الادريسي: صفة. ص 90. البكرى: المغرب ص 87 ــ 88.

H.R.Idris: la Berbérie...T.2. P.631.

ــ **البقر**: أشار ابن الصغير الى أن الامام يعقوب بن أفلح كانت له بقرات، وأشار الادريسي الى «رخص السمن والزبد والبقر والغنم» في وهران والى كثرة الابقار في المسيلة والى وجودها في جزائر بني مزغنة[1]، وغيرها.

ــ **الابل**: يرى ابن خلدون أن «الابل من مكاسب اهل النجعة» لذا فهي تتوفر في الصحراء وفي المناطق القريبة منها بصفة خاصة، وقد عبّر ابن حوقل عن وفرة الابل في بلاد المغرب حين أشار الى أنهم ــ المغاربة ــ عندهم من الجمال الكثير في براريهم وسكان صحاريهم التي لا تدانيها في الكثرة ابل العرب. وأشار ابن الصغير الى وجود الابل في تاهرت.

ويبدو أن الابل قد انتقلت من المشرق الى بلاد المغرب في القرن الثاني الميلادي ثم تقدّمت طرق التلقيح وتحسين النوع، فظهر نوعان: يمتاز الأول بقدرته على حمل الاثقال وقوته، فهو لذلك بطيء السير، ويمتاز الثاني بالرشاقة والخفة فهو سريع العدو وتعرف هذه الابل «بالمهارى» فحين هزم ابا خزر الامام أبو القاسم الفاطمي توغل في الصحاري على المهاري «وكانت هدية زيري بن عطية الى المنصور بن أبي عامر تشتمل على خمسين جملاً مهريًا[2].

النحل: اهتم سكان المغرب الأوسط بتربية النحل، فذكر ابن حوقل أن بربر جزائر بني مزغناي «لهم من العسل ما يجهز عنهم» وأضاف أن أهل تاهرت «يكثر عندهم العسل» وكانت برشك «لها بادية يشتارون العسل من الشجر والأجباح لكثرة النحل بالبلد» وكانت شرشال النحل عندهم كثير والعسل بها ممكن وكذلك كانت وهران وغيرها.

وقد كان العسل يدخل في صناعة الحلويات، وفي علاج بعض الأمراض، وكذلك كانوا يصنعون منه النبيذ، فذكر ابن حوقل ان التجار في مرسى الخرز

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة، ص 361. ابن حوقل، صورة، ص 78. الادريسي: المصدر السابق. ص 89.

(2) السلاوي الاستقصاء، ج 1. ص 193، ابن حماد. اخبار ملوك بني عبيد. ص 12 ابن حوقل: المصدر السابق. ص 327. ابن خلدون: العبر. ج 6. ص 175. وعن دخول الجمل انظر: محمد بن عميرة: دور زناتة. ص 13 ــ 14

E. Demougeot: Le Chameau et l'Afrique du Nord Normaine. A.E.S.C. Mars-Avrol. 1960 P.210.

ينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم.[1]

ـــ **الطيور**: ربما حمل مرسى الدجاج هذا الاسم لشهرته بتربية هذا الطير، وإذا كان أبو القاسم الفاطمي حينما أقام شهرًا في سوق ابراهيم سنة 315هـ كان «يقتات كل يوم ببيضة أو نحوها» فإن هذا يعني وجود هذا الطير هناك، ويبدو أن تربيته كانت في كل منزل، خاصة الأسر الفقيرة، فكان أبو عثمان سعيد الغساني ـــ عاصر أبا عبيد الله الشيعي ـــ «إذا باضت دجاجة في داره فرحوا لذلك لأنهم يشترون بها بقلاً» وكان البيض مثلما هو الآن يؤكل مسلوقًا، فإن الدرجيني يذكر أن نفاثًا «قشر البيضة» ويدخل في اعداد بعض الأطعمة مثل «مجبنة بالبيض»[2].

وكانوا يربون الحمام، فذكر أبو سعيد القلال «كان عندي زوج حمام فأخرجوا فراخًا» وورد ذكر الحمام في قصيدة للشاعر عبد الكريم النهشلي المتوفى سنة 405هـ في المسيلة يصف نهرًا في روضة«من البحر المتقارب».

علتها الحمام بتغريدها   كما سجع النوح في مأتم

وكان الحمام يستعمل طعامًا ويدرب على حمل الرسائل مسافات بعيدة، ويستعمل روثه سمادًا، وكان القاضي النعمان يرى أن صيد الحمام مكروه»[3].

وكانت هناك طيور أخرى مثل الأوز وطير الكراكي والبزاة ويشتهر مرسى الدجاج بطير السماني وكان بالقرب من جيجل «فج الزرزور» وقد مارس الناس

---

(1) ابن حوقل: المصدر السابق ص 78.77. الادريسي: المصدر السابق ص 89.87.84. ابن البيطار: كتاب الجامع، ج 3، ص 121 ـــ 122. وقال تعالى «يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس أن في ذلك لآية لقوم يتفكرون» سورة النحل. 68.67.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ في المغرب ص 200. الدباغ: معالم ج 2، ص 310. الدرجيني: طبقات. ج 1. 79. ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 192. وعن النفاثية انظر: معمر علي يحيى الاباضية بين الفرق الاسلامية. القاهرة 1947، ص 266.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3، ص 380. نفسه: تراجم ص 161. بورويبة رشيد: الدولة الحمادية. ص 169. وعن استعمال روث الحمام سمادًا انظر. ابن بصال: كتاب الفلاحة ص 49. 51.

صيد هذه الطيور مستعملين كلاب الصيد والحراب والسهام، اضافة الى صيد البط البري.[1].

ـ **صيد البحر**: كان صيد السمك ممتدًا على طول الساحل، وكان التجار يذهبون الى الصيادين فيشترون صيدهم ثم يبيعونه في المدن، وبلغ من مهارة الصيادين انهم كانوا يلبون رغبة التاجر في النوع الذي يريده.

وقد أشار هـ.ر.ادريس ـ نقلا عن القابسي ـ الى وجود وكبر حجم السمك في جيجل، وذكر ابن حوقل ان مرسى الخرز «فيه من صيود السمك مالم أر ببلد مثله سمنا»[2].

ومن أنواع الأسماك، العبانق والاكتوبري والأشبارس والمنكوس والبقونس ومنها أيضا الشلاح. وسمك البورى، وسمك التوني يهاجر من المحيط الأطلسي الى البحر الأبيض المتوسط فيصاد في افريل.

وكان نهر المسيلة فيه سمك صغير فيه طرق حمر حسنة، ولم ير في بلاد الأرض المعمورة سمك على صفته واهل المسيلة يفتخرون به. ويكون مقدار هذا السمك من شبر الى ما دونه «وربما أصطيد منه الشيء الكثير فاحتمل الى قلعة بني حماد»[3].

وكانوا يصطادون المرجان في مرسى الخرز وتنس، فذكر ابن حوقل أن «مرسى الخرز قرية لكنها نبيلة لمكان المرجان وحضور من يحضرها من التجار ولا أعرف في شيء من البحار له نظيرًا في الجودة»، وكانوا يصطادون جراد

---

(1) القلقشندي: صبح الأعشى. ج 4. ص 113. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 131 الادريسي: صفة. ص 68. القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص 102.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 77.
H.R.Idris: La Berbérie Oriontal...T.2.P.632-633.

(3) الادريسي: المصدر السابق، ص 86. Imamuddin: Some aspects...p.95.

وقد ذكر ابن البيطار نقلا عن أطباء المغرب الأوسط ــ أنه ينفع في علاج الجذام وتفتيت الحصى في الكلى والمثانة»(1).

ــ الكلاب: كانت الكلاب ضرورية للحراسة، فتحرس القطعان والمنازل والبساتين، وقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» شيخًا وزوجته متجهين الى حماد ــ صاحب القلعة ــ «يرافقهما كلبهما» وذكر القاضي النعمان «كلبًا معلمًا(2)».

نظام الرعـي:

كان يتولى صاحب الحيوانات مهمة الخروج بها الى المراعي، وقد يمكث هناك بعض النهار أو النهار كله، مصطحبًا، عصاه وزاده، ثم يعود الى المنزل عند الغروب.(3).

وفي أحيان أخرى كان صاحب الحيوانات يكلف اجيرا راعيًا، وقد يمكث بها طول النهار ثم يعود في آخره أو يمكث فترة طويلة، وكان بإمكانه أن يصطحب معه حيواناته الخاصة، فقد أرسل رجل من لمطة أبا عبد الله محمد بن بكر ــ من الطبقة التاسعة ــ «في غنم له بجبال بني مصعب سائمة فخرج، فكان الغنم تحت يده وله فيها غنم قد جمعها فيها».

في حين يذكر الدرجيني ــ نقلاً عن الوسياني ــ ان صاحب غنم قدم على راعيها «فسأله عن حال الغنم فقال: هي صالحة الحال، وان وهب الله لها العافية الى قابل فستكمل مائة»(4). وكأن مالكها لم يرها منذ فترة طويلة.

ويبدو أن صاحب المواشي كان يمارس نفوذًا أوسع على الراعي، فيمكنه أن يكلفه بأعمال خارجة عن إطار الرعي، وعلى الراعي السمع والطاعة لئلا

---

(1) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 79.وعن طريقة صيده انظر: الادريسي: المصدر السابق، ص 85. ابن البيطار: كتاب الجامع. ج 1. ص 161.
(2) اليماني: سيرة الحاجب جعفر. ص 116 ــ القاضي النعمان: كتاب الاقتصار، ص 102. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 169.
(3) القاضي عياض، تراجم، ص 337.
(4) الدرجيني: طبقات، ج 2، ص 390. 401.

يعرض نفسه الى الطرد، فقد طلب رجل من راعي مواشيه أن يقطع خشبة من شجرة، وحين همّ الراعي بالرفض. قال له: «عليك أن تسمع ما امرتك به فتعمله، فقال له: نعم»(1).

ويمكن أن تكون المراعي خاصة، فيرسل مالك الأرض حيواناته لترعى في أرضه، وقد تكون عامة مشاعة، فجاء في سيرة جوذر: «ان هذه المسارح مشتركة لكافة اهل المنازل، التي تجاورها» وقد يخرج كل راع بمواشيه اليها على حدة، وهناك تجتمع الرعاة أو يخرجون معًا، الا أن الغالب على طريقة البربر هي التربية الجماعية، فتعهد القبيلة أو مجموعة من السكان الى راع مسؤول يساعده عدد من الرعاة وهم على معرفة ودراية عامة بالمراعي وهذا النظام يسمى «المشتى» وكان على أصحاب الأغنام أن يسموها للتمييز بينها ومعرفتها. ويمكن أن نتخيل الراعي وقد اجتمع حوله الرعاة فيغني لهم.(2)

وكان الراعي عادة رجلاً شابًا، وفي بعض الأحيان كان الصبيان يستغلون في رعي الأغنام. فأشار القاضي الى صبي يرعى غنمًا، وأشار في موضع آخر الى أجرة غلام راع فذكر أن صاحب الغنم «أجرى له دينارين في كل سنة.(3)

نظام المقاييس:

استعمل المغاربة مقاييس مختلفة لقياس المسافات القصيرة والطويلة وقياس المساحات، ويبدو أنها كانت تتفق ونظائرها في المشرق الاسلامي، وكان منها:

ـــ القامة: أورد البكري اشارة تدل على أن المغاربة استعملوا القامة كوحدة قياس، فذكر بخصوص بئر أن «عمقها ثلاثون قامة»(4). وأضاف بخصوص عمود أن ارتفاعه في الهواء أربع وعشرون قامة» ويظهر أنهم كانوا يستعملونها لقياس المسافات العمودية ارتفاعا أو عمقًا بما يشبه القامة، وهذه القامة المستعملة في القياس هي قامة رجل معتدل الطول، يرى هـ.ر.ادريس انها تساوي 1,65م ـــ 1,70 م.

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 503. وفي الأصل، فقال له: بلى.
(2) الجوذري: سيرة جوذر، ص 96. موريس لومبار: الاسلام، ص 122. 252.
(3) القاضي عياض: تراجم، ص 214.
(4) البكرى: المغرب. ص 31، 146. نجاة ولدت السويسي: التجارة. ص 88.
H.R.Idris: La Berbérie Oriontal...T.2.P.651.

الخطوة: واستعمل المغاربة الخطوة لقياس المسافات القصيرة نسبيا، وهي عادة خطوة رجل معتدل القامة، ويرى هـ. ر. ادريس أنها تساوي 1,45م.[1]

الباع: هو قدر مد اليدين على استقامتهما على الجانبين.

الذراع: وهذه الوحدة هي ذراع رجل معتدل، ويرى هـ. ر. ادريس أن الذراع يساوي 48 سم أو 24 أصبعا حسبما ذكره المقدسي، وهو يختلف عن الذراع الرشاشي، الذي ورد ذكره عند الادريسي والمقرّي، ويرى هـ. ر. ادريس أنه يساوي 72 سم.[2].

الشبر: أفاد البكري بخصوص استعمال المغاربة الشبر في عمليات القياس، فذكران «باب الزويلة — المهدية — طوله ثلاثون شبرا» وأن ارشقول «سعة سورها ثمانية أشبار» أما الادريسي فذكره في اشارته الى سمك المسيلة فذكر أن «مقدار هذا السمك من شبر الى ما دونه» وقد حدده هـ. ر. ادريس بـ 24 سم أي نصف ذراع.[3]

الفتر: لم تكن هذه الوحدة مجهولة عند المغاربة، فقد أشار الحموي الى وجودها في ذكره سواقي توزر، فذكر أن «كل ساقية سعة شبرين في فتر»[4] — كما سلف — وهو يمثل المسافة بين رأس الابهام والسبابة في اقصى انفراج لهما.

القبضة: حدد هـ. ر. ادريس طول القبضة بـ 8 سم.[5]

الأصبع: وهو يمثل «ست حبات شعير مصفوفة بطول بعضها البعض»[6]. وقد حدد هـ. ر. ادريس هذه المسافة بـ 2 سم.

---

(1) ولدت السويس نجاة. المكان السابق.

- H. R. IDRIS: op. cit. T.2 p. 652.

(2) البكري: المغرب. ص، 147. ابن الفقيه: المسالك والممالك. ص، 79. المقدسي. أحسن التقاسيم. ص، 65. ويذكر الريس ضياء الدين اذرعًا أخرى لا يوجد ما يدل على استعمالها في بلاد المغرب مثل. ذراع الملك. الذراع السوداء. الذراع السلطاني. الذراع الميزانية.
انظر— الريس: الخراج. ص، 287، 289، 293.

(3) البكري: المصدر السابق، ص، 86.

(4) الحموي: معجم البلدان، ج2، ص، 429. الادريسي: صفة ص، 16.

(5) ولدت السويس: المكان السابق — H. R. Idris: Loc. cit.

(6) المقدسي: المصدر السابق، ص، 66 — Ibid: Loc, cit.

وهذه وحدات قياس مرتبطة باطراف الجسم تستعمل لقياس المسافات القصيرة وهناك وحدات قياس أخرى تستعمل لقياس المسافات الطويلة منها:

البريد: ذكر القاضي النعمان هذه الوحدة مع تحديدها في عبارته أن «البريد إثنا عشر ميلا» ويرى الحموى أن هذا البريد هو المستعمل في البادية، اذ أن هناك بريد آخر يساوي عشرين ميلا.[1].

الفرسخ: تستعمل هذه الوحدة لقياس مسافات الطرق على وجه الخصوص، ويرى المقدسي أن «الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع»[2]. وبما أن الذراع 48 سم فإن الفرسخ = 12.000 × 48 = 576.000 سم = 5,760 كلم إلا أن الحموى لا يرى «خلافا في أن الفرسخ ثلاثة أميال».

الميل: استعمل الميل أيضا كوحدة قياس، وقد ذكر ابن الصغير حين اشار الى وادي هوارة فذكر أن «بينه وبين المدينة نحو عشرة أميال أو أكثر»[3]. وذكره الرحالة في مواضع أخرى مختلفة فذكر الادريسي — على سبيل المثال — أن مدينة تنس تبعد عن البحر مسافة ميلين، وأن بركة عنابة ثلاثة أميال في مثلها.

ويذكر المقدسي أن «الميل ثلث فرسخ»[4]. كما يذكر القاضي النعمان. «الميل ثلاثة آلاف ذراع»[5]. أما الحموى فيذكر أن الميل «ثلاثة آلاف ذراع بذراع الملك»[6]. وبما أن ذراع الملك 57,77 سم حسبما ذكره الريس ضياء الدين فإن الميل = 1,733 كلم، في حين جعله هـ. ر. ادريس 1453 مترا، ويبدو أن الميل في بلاد المغرب هو ما ذكره القاضي النعمان، وعليه يساوي 3000 × 48 سم = 144 000 سم = 1,440 كلم.

(1) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج1، ص، 277. الحموي: المصدر السابق ج1، ص، 34 — 35.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم. ص، 65. ابن خلدون: المقدمة ص، 45، الحموى: معجم، ج 1، ص، 35. يذكر الادريسي أن المسافة بين مصر وبغداد 570 فرسخا وهي 1710 أميال. انظر: صفة ص، 163. وكان الفرسخ عند الرحالة اليهود يعادل 21 ألف قدم. انظر: رحلة بنيامين التطيلي. ترجمة عزرا حداد. بغداد. 1945 ص، 52 الحاشية.
(3) ابن الصغير: سيرة الأئمة، ص، 331.
(4) المقدسي: احسن التقاسيم، ص، 66.
(5) القاضي النعمان: دعائم ج1، ص، 277.
(6) الحموى: معجم، ج1، ص، 36.

المرحلة: يبدو أن استعمال هذه الوحدة كان أكثر شيوعا، فإن نظرة الى كتب الرحالة توضح أنهم كانوا اذا ذكروا المسافة بين مدينة وأخرى استعملوا المرحلة الا ما ندر.

وقد كانت المرحلة معروفة في تاهرت، فإن ابن الصغير في اشارته الى حصن تنابغيلت يذكر أنه «على مرحلتين من تاهرت»، وقد حدّدها ــ المرحلة ــ المقدسي، ــ فقال «لقد جعلنا المراحل ستة فراسخ وسبعة» منبها الى أنها قد تزيد، وقد تنقص، وبما أن الفرسخ غير محدد بدقة بدوره، فإنه من الصعب تحديد المرحلة واذا اعتبرنا الفرسخ = 5544 مترا، فإن المرحلة في هذه الحالة تكون 33 كلم أو 38 كلم ويحدّدها جولفن Golvin فيجعلها 30 كلم، وربما كان سبب هذا الاختلاف أنها تعتبر مسيرة يوم مشيا على الأقدام[1]. وبطبيعة الحال فإن المسافة التي يقطعها الراجل تعتمد على طبيعة الطريق من سهولة ووعورة.

المجرى: يستعمل الادريسي[2] في كتابه وحدة تدعى «المجرى» وذلك في قياس المسافات البحرية، فيذكر بخصوص وهران والمرية أن «سعة البحر بينهما مجريان» وهو يحدّد طول المجرى فيذكر أن من مدينة وهران «الى مدينة تنس مجريان وهي من الأميال 204 أميال» أي أن المجرى يساوي 102 ميلا، واذا أعتبرنا الميل حسبما ذكره هـ. ر. ادريس 1453م فإن المجرى يساوي 148,206 كلم.

كما استعمل المغاربة وحدات لقياس المساحة وكان منها:

الزوج: أورد المالكي ذكر هذه الوحدة، فذكر بخصوص الأمير عبد الله ابن ابراهيم بن الأغلب أنه «جعل على كل زوج تحرث ثمانية دنانير» ويعرف هـ. ر. ادريس الزوج بأنه مساحة الأرض التي يحرثها حيوانان في فصل في الأراضي السهلية لكنه لم يحدد هذه المساحة[3].

---

(1) ابن الصغير: سيرة الأئمة، ص، 347، المقدسي: المصدر السابق، ص، 106.
وذكر الريس «القصر» وتساوي 16 فرسخا، وذكر «الغلوة» وتساوي 400 ذراع، ولكن لا ندري اذا استعملت في بلاد المغرب، ثم عن المرحلة انظر: Golvin: Le Maghreb central.. p. 84.

(2) الادريسي: نزهة المشتاق، ص، 84، 88.

(3) المالكي: رياض النفوس. ج1، ص، 238. ويعرف ابن فضل الله العمري «الزوج» أنه حرث أربع بقرات لأن الزوج بشعبتين والشعبة برأسين من البقر. انظر: ابن فضل الله العمري: وصف افريقة والأندلس، ص، 19.

القفيز: وهو يختلف عن القفيز ــ المكيال ــ إذ هو وحدة قياس مساحة، وكان مستعملا في بلاد المغرب، فذكره ابن عذاري حين تعرض للأمير عبد الله السالف الذكر ــ فذكر أنه «قطع العشر حبًا، وجعله ثمانية دنانير للقفيز أصاب أم لم يصب»[1]. وواضح أنه يقصد بعبارته هذه قفيز مساحة، ويظهر أن هذا يسا وي عشر الجريب، وتوجد اختلافات بشأن تحديد الجريب، فذكر ضياء الدين الريس أنه يساوي 314,86م^2 أو 875,686م^2 أو 1200م^2[2]، ومنه فإن القفيز يساوي 31,5م^2 أو 87,56م^2 أو 120^2. ويبدو أن المغاربة لم يستعملوا لفظة «الفدّان» فإن أبا الفضل العمري يذكر أن الشعبة رأسان من البقر وهي المسماة في بلد دمشق بالفدان»[3].

(1) ابن عذاري: البيان. حوادث سنة 197هـ.

(2) H.R.Idrisa La Berbérie...T.2. P.281.288.

(3) ابن فضل الله العمري: وصف افريقية والأندلس. ص 19.

الفصل الثاني
الصناعـــة

تصنيف المهن والصنائع:

تتباين الصنائع وتختلف، فمنها مايعطي صاحبها الشرف والرئاسة ومنها ما تبقيه في طبقة العامة، أما النوع الأول، فيرى أبو الفضل الدمشقي انها تتمثل في السيف والقلم فالأول يكسب الرئاسة للملوك والأمراء، والحجاب والقواد ووجوه العشائر ورؤساء القبائل، والثاني يكسبها للوزراء والكتاب والقضاة والخطباء ومن يجرى مجراهم،[1] وكل صناعة غير هاتين الصناعتين فليس يذكر صاحبها بعزّ.

الا أن الصنائع يمكن أن تصنف ويفاضل بينها لاعتبارات أخرى متعددة، وقد يفضل بعضها البعض الآخر بسبب نوع المادة المستعملة مثل الصياغة وصناعة العطور، ومنها بسبب الأدوات التي تتم صناعتها مثل آلات الرصد، والاسطرلاب، «وبسبب الحاجة الضرورية الداعية الى اتخاذها كالحياكة والحراثة والبناء أو بسبب انتفاع عدد أكبر منها مثل الحمامين والكناسين، وأخرى بسبب طبيعة الصناعة نفسها[2].

ومهما كان الأمر فإن الصنائع تختلف من مجتمع الى آخر، باختلاف درجة التطور، فإن صنائع المجتمع البدوي تختلف عنها في المجتمع الحضري، فهي تتركز في المجتمع الأول حول توفير الطعام، والملبس والخيام وبعض الأدوات التي تستعمل في توفير الأمن للناس، وبالجملة فهي ترتكز حول ما هو ضروري وهي في العادة قليلة، أي أن المجال الصناعي في المجتمع البدوي ضيق، وهذا ما دعا

(1) ابو الفضل الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة، ويعرف «أخوان الصفاء» الصناع بأنهم «الذين يعملون بابدانهم وأدواتهم في مصنوعاتهم الصور والأصباغ والنقوش والأشكال وعرضهم طلب العوض عن مصنوعاتهم. «رسائل اخوان الصفاء ــ دار بيروت للطباعة والنشر. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت 1376هـ/1957. ج 1 ص 285.
(2) رسائل اخوان الصفاء. ج 1. ص 287.

ابن خلدون أن يذكر أن العمران البدوي «لا يحتاج من الصنائع الا البسيط خاصة المستعمل في الضروريات: من نجار أو حداد أو خياط أو حائك[1]. ونحو ذلك ويضيف أن «الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط، فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها الى استعمال الصنائع خرجت من القوة الى الفعل»[2].

ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمع الحضري، حيث يستبحر العمران، ويكثر السكان، ويزداد تطلعهم الى ما وراء الضروري، أعني الى الكماليات، وكلما تقدم في حياة الرفاهية والترف اتسعت نظراته وتطلعاته اليها، بل أن الأمر يتعداها الى التفنن فيها، وكلما تقدم أيضًا اتسعت دائرة نشاطه الصناعي، وفي هذا الشأن يذكر ابن خلدون: «إذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعو اليه عوائد الترف وأحواله من جزار ودباغ وخراز وصائغ وأمثال ذلك[3]» وإذا زاد العمران اتساعًا ظهرت صناعات أخرى مثل: «الدهان والصفار والحمامي والطباخ والشماع والهراس ومعلم الغناء والرقص وقرع الطبول على التوقيع»[4]. وهو يربط بين اتساع العمران واتساع ميدان الصناعة فيذكر أنه: «إذا عظم عمران المدينة وكثر ساكنها، كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ، وكثر الصناع الى أن تبلغ غايتها من ذلك...فإذا تراجع عمرانها وخف ساكنها قلت الصنائع لأجل ذلك»[5].

وهكذا يمكن القول أن الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، لم تكن على وتيرة واحدة ومستوى واحد، نظرًا لتعدد مستويات نواحيه، فهناك نواح يسودها المجتمع البدوي، وهنا تظهر الصناعات التي تتلاءم وطبيعة المجتمع، بل أن هؤلاء لا يقوون على تصنيع المواد الخام التي بحوزتهم كلية كالمنتوجات الحيوانية، فيضطرون الى تصديرها خامًا أو نصف مصنعة الى أسواق المدن،

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 401.
(2) نفس المصدر ص 400.
(3) نفس المصدر ص 401.
(4) نفس المكان.
(5) نفس المصدر ص 359.

ومن المرجح أن قبائل مزاتة وسدراتة التي أشار ابن الصغير الى أنها كانت ترد تاهرت، كانت تحصل على ما تحتاج اليه من أسواق المدينة مقابل ما تقدمه لتلك الأسواق.

وكانت هناك مراكز صناعية في القرى المنتشرة عبر أنحاء بلاد المغرب الأوسط، وهي أكثر تقدمًا من صناعة المجتمع البدوي لأنها تدخل فيها الفلاحة ومنتوجاتها اضافة الى الصناعة الحيوانية، إلا أن المراكز الصناعية الكبيرة هي في مدنه العديدة مثل مدينة تاهرت «قصبة الاقليم» ومدينة تلمسان «المدينة العظمى»، حسبما وصفها اليعقوبي، وغيرهما، ثم مدينة مسيلة، وأشير وجزائر بني مزغنة وغيرها من مدن القرن الرابع الهجري.

ففي مثل هذه المدن قامت صناعات ذلك العصر من أسماها الى أوضعها شأنها في ذلك شأن غيرها من المدن الاسلامية.

والجدير بالذكر في هذا الميدان، أن مجتمع المغرب الأوسط تطور في هذه الفترة، دل على ذلك ظهور مدن جديدة، وإحياء مدن أخرى وهذا يعني أن الصناعة في تلك النواحي قد شهدت بدورها تطورًا واتساعًا، وانتقلت من صناعة بدوية أو قروية الى صناعة المدينة.

تقسيم العمل:

أن حاجات الانسان عديدة، ويرى أبو الفضل الدمشقي أن هذه الحاجات تحتاج الى أنواع متعددة من الصناعات حتى يتم الحصول عليها، وأن قصر عمر الانسان لا يمكنه من تعلم جميع الصناعات، ذلك لأنها مبنية على بعضها البعض، فالبناء يحتاج الى النجار وهذا يحتاج الى الحداد، وهذا يحتاج الى أصحاب المعادن، وهكذا إحتاج الناس الى الاجتماع معًا واتخاذ المدن، وتخصص كل منهم في حرفة ما[1] ومبدأ التخصص هذا يؤدي الى اتقان الصنعة والتفنن فيها بل وزيادة الانتاج، وأن كان من زاوية أخرى يؤدي الى جهل الصانع بصناعات أخرى، والدور الايجابي للتخصص دعا الصناع الى تضييق حدوده، حتى أن الصانع منهم لم يختص بتصنيع المادة فحسب بل كان يتخصص في صناعة اداة أو سلعة واحدة من مصنوعات تلك المادة، فنجد في كتب التراجم على سبيل المثال

(1) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجار، ص 20 ــ 21.

«القلانسي»[1] وهو مختص بصناعة القلانس من بين الملابس العديدة التي يتخذها الانسان.

تنظيم العمل:

جرت العادة في مجال الصناعة أن يتخذ الصانع حانوتًا يديره بنفسه أو تساعده عائلته أو شركاء له، وقد يعمل الصانع أحيانًا في بيته، وكذلك قد يعمل بمفرده أو يعمل معه جماعة من المتدربين والصبيان «إذ أن هناك بعض الصنائع التي تحتاج الى عدد من المشتغلين وفي أغلب الأحيان فإن الصناع في حانوت واحد يفضلون مبدأ الاشتراك على أن يكون أحدهم أجيرًا عند صانع آخر كذلك قد يعمل بعض الصناع لحسابهم الخاص فيبيعون انتاجهم، وهناك بعضهم لحساب الآخرين مقابل أجرة يومية محددة أو حسب وحدة الانتاج كأن ينجز عددا معينا من الوحدات بغض النظر عن الزمن مقابل أجر معلوم، وقد يشتغل الصانع بأدواته ومواده الخام الخاصة، ولكن بعضهم الآخر يشتغل بأدوات ومواد مستأجريهم[2].

فيذكر القاضي عياض قول أبي ميسرة 377هـ/984م في القيروان: «رمتني والدتي عند رجل من الرهادنة ومعه صبيان فكان يدفع اليهم سلع الناس يبيعونها ولا يعطيه هو شيئًا فسئل بعض جيرانه عن سبب ذلك فقال: لأنك تستقصي، وهؤلاء يبيعون ذلك منه من تحت يده[3]» وكان أبو عثمان السرتي ـــ في القيروان : «يخدم المرمة بالأجرة كل يوم سبت ويقتات بما يأخذه في تلك الأيام، فجاءته يومًا امرأة وطلبته في شهادة على غريم لها، والطين الى انصاف ساقيه، فقال لها:

---

(1) القاضي: عياض: تراجم أغلبية ص 195. وانظر: Goitein: The main industries P.169.

(2) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 99 ـــ 100 يبدو أن أجرة غزل رطل من الكتان كانت درهما. انظر الدباغ معالم ج 2 ص 342. وانظر:

Imamuddin: Some aspects of the...P.103.

ويذكر هـ.ر.ادريس عن عمال المناجم أنهم كانوا يتقاضون أجرة مقابل عمل محدد أو كمية من المعدن عن استخراج كمية معينة أو أن يصبحوا شركاء في المنجم انظر:

H.R. Idris: La Berbérie oriental...T.2.P.639.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3 ص 361.

«أنا أجير»[1] ومثله فعل سعيد بن عباد ـــ ت 251هـ/865م بالقيروان، فقد جاءته امرأة تطلب شهادته فوجدته منهمكًا في عجن الطين فاقل لها «أنا مستأجر كما ترين وأنت مضطرة، فقال له صاحب البناء، اذهب معها وأنت في حل»[2]، ويكشف القاضي عياض عن نظام العمل الذي كان متبعا في ذلك الوقت، فقد يتقيد العامل بالزمن أو بالوحدات ـــ كما سلف ـــ فيذكر قول البهلول بن راشد «كنت عند معلمي أخيط فيمر علي سافر بن سليمان الواعظ بالجامع والقراء يقرأون عليه، فأقف اليه واستحلي ذلك ثم حاسبت نفسي، وقلت أنا مستأجر، فصرت آخذ من معلمي طريحة معلومة فإذا فرغت منها مضيت الى مجلسه»[3].

وكان صاحب المحل يسمى «المعلم» وهو يتمتع بكامل الحقوق واليه تعود كافة الأرباح، ويكون الى جانبه «التابع أو الأجير» وثالث في المحل هو «الصبي» وهو يأخذ أجرة نظير تعلمه الحرفة، وفي العادة فإن بعض الصبيان هم أبناء المعلم نفسه، وبهذا فإن الحرفة تنتقل اليهم وتكون وراثية.

وعلى كل، فقد يدفع الصبي أجرة، ويبدو أن نزاعًا كان يقع بين الصبي والمعلم حول هذا الموضوع، مما دعا القاضي النعمان أن يقول لا بأس بأخذ الأجر على تعليم الصنائع التي تحل»[4].

ويظهر أنه كان الى جانب الحوانيت الصغيرة التي يملكها صانع واحد، مصانع كثيرة تشتمل على عدد كبير من الصناع، وهي التي أشار اليها ابن حوقل في عبارته: «ولغير المياسير فنادق وخانات يسكنها أهل المهن وأرباب الصنائع بالدكاكين المعمورة والحجر المسكونة والحوانيت المشحونة بالصناع كالقلانسيين في سوقهم»[5].

---

(1) الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 119. هل كان العامل هذا يكتفي بعمل يوم السبت فقط فيعيش أسبوعه بأجرة هذا اليوم، وهكذا في كل أسبوع ؟
(2) القاضي عياض: المصدر السابق ج 3 ص 125. نفسه: تراجم أغلبية ص 198.
(3) نفسه: ترتيب المدارك ج 1 ص 336، تراجم أغلبية ص 35.
(4) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار ص 90. يشار الى الحرف بالأصناف وأصحاب المهن وأهل الصنائع وللحرفة عرف خاص بها مقبول لدى القاضي: انظر عبد العزيز الدوري: تاريخ ص 92.
(5) ابن حوقل، صورة الأرض ص 362.

كما يبدو أن الصناع بصفة عامة، كانوا ينضوون تحت نفوذ رجل منهم يدينون له بالأحترام، فيذكر ابن عبدون أنه كان على القاضي أن يجعل في كل صناعة رجلا من أهلها فقيها عالما خيرا يصلح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم[1] وهو ما يمكن أن يطلق عليه لقب «العريف» وهو في العادة ممن له خبرة واسعة في مجال هذه الصناعة.

كما يظهر أن الفارق بين الصانع والتاجر لم يكن واضح المعالم لأن الصانع الذي كان يقوم بصناعة السلع استجابة للطلب، كان في وسعه كذلك أن يبيع الفائض منها لديه ويتضح هذا فيما رواه الدرجيني بخصوص تاجر أهدى قميصا لشيخ اباضي في العهد الزيري، وحين رفض الشيخ استلام القميص، قال له التاجر: أدفع لي رأس مالي وأترك لك قيمة الخياطة فاني خيطته بيدي[2] وكان الصانع يحمل نفس اللقب الذي يحمله تاجر تلك السلعة، فان الأمير عبد الرحمن بن الحكم قال ذات مرة: «علي بالحصّارين كلهم، تجارهم وعمال الأيدي»[3].

ويظهر أن للصناع قدرة حس فائقة، يميزون بها بين صناعات بعضهم البعض، التي يصعب على عامة الناس التمييز بينها، وربما بعلامة فيها أو بدرجة اتقانها أو نوع المادة الخام المستعملة، فحين قدم الحصارون على الأمير السالف الذكر «قدم الى نفسه وجوههم فقال لهم: عمل الشيرات والقفاف متشابه أو يعرف بعضهم عمل بعض ؟ فقالوا: «بل يعرف بعضنا أعمال بعض ونعرف أعمال أهل الكور من أعمالنا»[4].

وقد كان أصحاب المهن يرتدون أزياء خاصة بصناعتهم، ولكل مهنة زي خاص بها وكأنهم بها يعرفون، فيذكر القاضي عياض «زي جمّال»[5] وقال القاضي سحنون لغلام أحب تلقى العلم: «أحب أن أرى عليك زي أهل العلم»

---

(1) ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة ص 214 يذكر عبد العزيز الدوري: أنه كان لكل، حرفة رئيسها من أعضائها تعينه الحكومة وهو شيخ الصنف، يليه الأساتذة وهم المتقدمون في الحرفة ثم الصناع ثم المبتدئون، أنظر الدوري: المكان السابق.
(2) الدرجيني، طبقات، ج1 ص 161.
(3) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس ص 91.
(4) القاضي عياض: تراجم أغلبية ص 236.

فقال الغلام: «فما أتيت الموعد الآخر الا وقد حلق رأسي وكسبت ثياب العلماء»[1] وكان محمد بن رزين ــ ت 255هـ / 869م في سوسة قد «خرج في عيد بثياب مهنته»[2].

ازدهار الصناعة:

خضعت الصناعة في بلاد المغرب الأوسط الى عدة عوامل أثرت فيها وأدت الى ازدهارها ومنها:

ــ **النظرة الاسلامية:** فقد حض الله الناس على ممارسة الصناعة ومختلف المهن من خلال الحض على العمل، فقال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»[3] وقال: «فاقرأوا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله»[4] وفي هذه الآية دليل على تعدد المهن.

وكان الرسول محمد ﷺ ــ يحض بدوره على العمل فقال: «من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفورًا له يوم القيامة» وقال: «ان الله يحب العبد المؤمن المحترف» وقد حض الله تعالى ورسوله على اتقان العمل، فقال تعالى: «ولتسألن عما كنتم تعملون»[5]. وقال: «أنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً»[6] وقال ﷺ ــ ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه».

---

(1) نفس المصدر، ص 209.
(2) نفسه: ترتيب المدارك ج 3. ص 93.
(3) سورة التوبة: الآية 104.
(4) سورة المزمل: الآية 20.
(5) سورة النحل: الآية 93.
(6) سورة الكهف: الآية 30.
وكان في الرسل قدوة كان سيدنا داوود خواصا وسيدنا ادريس خياطًا وسيدنا زكريا نجارًا والنبي موسى أجيرًا، أنظر زيدان عبد الباقي العمل والعمال والمهن في الاسلام، مطبعة السعادة القاهرة 1398هـ/1978م وكان الصحابة يحضون على العمل فإن عمر بن الخطاب يقول «اني لأرى الرجل فيعجبني فأقول: اله حرفة ؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني، وكانت عائشة ــ رضي الله عنها ــ تقول: المغزل في يد المرأة أحسن من الرمح بيد المجاهد في سبيل الله، وكان على بن أبي طالب «يسقي بالدلاء على تمرات» وكان سعد بن أبي وقاص صانع نبال، وسلمان الفارسي حلاقا وبلال بن رباح خادمًا.

— اتساع العمران:

وقد اشرنا سابقا الى اتساع العمران في بلاد المغرب الأوسط بدليل ظهور مدن جديدة، فإذا كانت تلمسان «المدينة العظمى» — كما سلف — فإن تاهرت كانت تقارب دمشق وقرطبة حسبما وصفها المقدسي، وذكر ابن خلدون بشأنها أنها «تمدنت واتسعت خطتها»[1] هذا الى جانب المدن التي نشأت في القرن الرابع الهجري، وإن اتساع العمران هذا يعني ازدياد الطلب على السلع على اختلافها، وهذا ينعكس ايجابيًا على ازدهار الصناعة خاصة إذا توفرت القوة الشرائية.

— توفر المواد الخام:

نظرًا لأن بلاد المغرب الأوسط اشتهرت بالانتاج النباتي والحيواني، فقد قامت صناعة واسعة في هذين المجالين أعتمدت عليهما، كما توفرت فيها بعض المعادن، التي سمحت بقيام صناعة معدنية فقد كان الحديد في مجانة وبونة وبجاية وكان في مجانة أيضًا الفضة والرصاص والأثمد، وكان النحاس واللازورد بجبل كتامة، وكان الجص في متوسة — 12 ميلاً عن بجاية — وكان الزئبق في جبل أرزيو، كما توفر الأثمد في حصن تاونت على ساحل ترنانا، وكان «يجلب الى بجاية من أقاليمها الزفت البالغ الجودة والقطران»[2] هذا بالاضافة الى الملح، فذكر البكرى أن بقرب بسكرة، جبل ملح يقطع فيه الملح كالصخر الجليل، ومنه كان عبيد الله المهدي وبنوه يستعملون في أطعمتهم. الى جانب ملاحات البحر، وكانت القوافل الى بلاد السودان كفيلة بتأمين مادة الذهب.

ومع وجود هذه المعادن الا أن الرحالة لا يشيرون الى كمية الانتاج، وهل كانت كافية لسد الحاجة المحلية ؟ ان ذكرهم لها يدل على أنها كانت ذات اعتبار[3]، وهي أن لم تكن تسمح بقيام صناعة تغزو الأسواق الخارجية الا أنها كانت كافية لقيام صناعة تسد الطلب المحلي.

(1) ابن خلدون: العبر، ج 6. ص 247.
(2) الادريسي: صفة 90. بورويبة الدولة الحمادية، ص 136.
(3) يصف لويس لومبارد البلاد بفقرها في المعادن بسبب فقر الأرض بها وضياع كمية كبيرة منها بسبب تأخر الوسائل المستعملة والطرق المتبعة في تنقيبها، لويس لومبارد: الاسلام في مجده الأول ص 260.

ـــ **نشاط الحركة التجارية:**

لقد سارت القوافل محملة بالسلع والبضائع في جميع الاتجاهات، كما سيأتي ذكره ـــ وهذا ينعكس بدوره على الصناعة، إذ أن تصريف السلع يعني صناعة سلع جديدة، في حين أن كسادها يعني توقف الحركة الصناعية واصابتها بالشلل.

ـــ **دور الدولة:**

لا يشير المؤرخون الى أن الرستميين فرضوا ضرائب فادحة أو غير شرعية على الصناع، كما أنهم نظموا الأسواق، وأفردوا لكل صنعة سوقًا، وأخرجوا بعض الصنائع ذات الأوساخ والروائح الكريهة من المدن وهذا التنظيم يسهل مهمة المحتسب في مراقبة الصناع، وهذا كله يؤدي الى تشجيع الصناعة.

وأما الضرائب المتنوعة التي فرضها الفاطميون ثم الزيريون، والتي تبدو فادحة فلم تكن في الحقيقة أكثر من اجراء يراد به تنظيم الحركة الاقتصادية عامة ودفع الناس الى الجد والاجتهاد في العمل، فإن المعز الفاطمي قد ركز في وصيته لخليفته على المغرب ـــ بلكين ـــ على عدم رفع الجباية عن البادية وأوصاه خيرًا بأهل الحاضرة(2).

ويبدو أنها نفس السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الزيريون فيما بعد، يدل على هذا ازدهار الأوضاع في عهدهم من صناعة وتجارة وكثرة الأموال حتى كانوا يصنعون توابيت كبارهم من العود الهندي بمسمار الذهب(3).

وقد تضافرت هذه العوامل، فساعدت على قيام صناعة مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط، لكنه ازدهار نسبي إذا ما قورنت بغيرها من المراكز الصناعية الشهيرة في المشرق الاسلامي، وان كانت تنقصها الأرقام للدلالة على هذا الازدهار، وكانت هناك عوامل أخرى تقف حجر عثرة في عجلة الصناعة.

---

(1) ابن أبي دينار: المؤنس، ص 75.
(2) مرمول محمد الصالح: المرجع السابق، ص 174 ـــ 175.

العراقيـــل:

أ ــ المكانة الاجتماعية للصانع:

كان الصانع يعتبر من طبقة العامة، بل وينظر اليه بازدراء، حتى أن القاضي النعمان يقول: «لقد رأيت كثيرًا من أوباش الناس وعوامهم ومن هو أقرب شبها بالبهائم منه بالناس كالصناع» وهذا يدل على أن الصناعة لا يمارسها الاّ من أوصدت أبواب الرزق الأخرى في وجهه وإذا شارك الأغنياء فيها فلا يتم هذا بأبدانهم بل باستثمار أموالهم، وفي هذا يذكر أخوان الصفا في رسائلهم: «أن الغرض في كون الناس أكثرهم فقراء، وخوف الأغنياء من الفقر، هو الحث لهم على الاجتهاد في اتخاذ الصنائع والثبوت فيها والتجارات»[1]. وبالفعل، فإن القاضي النعمان يصف الصناع بأنهم في «فقر مدقع وحاجة شديدة»[2] وذكر أبو الفضل الدمشقي: انه قيل قديما «الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغنى»، وذلك أن الصانع بيده لا يكاد كسبه يقصر عن اقامة مالا بد له منه ولا يكاد كسبه يتسع لاقتناء ضيعة أو عقد نعمة وأيضًا فإنه مع ذلك إذا ميز الناس دخل في أدون طبقاتهم»[3].

وبالفعل فإن طبقة العامة وفيها شريحة الصناع ــ كانت تلهث وراء أبي حاتم الرستمي لتلتقط ما يلقي لها من الطعام واللباس. فقد حملته على الأكتاف ونادت به أمامًا لأنه كان يطعم ويكسو، ويذكر الخشني أن عليا بن منصور الصفار وهو مختص بالصناعات النحاسية، قد أضطره الفقر والاقلال ومحبة السؤدد الى أن تشرق»[4].

ب ــ التشابه الصناعي بين أنحاء بلاد المغرب الأوسط:

ان صناعة البلاد، بل صناعة المغرب الاسلامي عامة، كانت قائمة بشكل أساسي على الانتاج الفلاحي والحيواني ــ كما سلف ــ فهي تشمل معالجة

(1) رسائل اخوان الصفا: ج 1، ص 285.
(2) القاضي النعمان: كتاب الهمة، ص 44.
(3) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة ، ص 63.
(4) الخشني: قضاة قرطبة ص 283 ويذكر سحقان أن الحرفيين كانوا محترقين ويعدون في أسفل السلم الاجتماعي حتى في العهد البيزنطي وتدل عليه كلمة Tenuis أي الأسفل والحقير أنظر: سحقان: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي ص 58.

الحبوب بالطحن والعجن وما ينبني عليها من صناعات، وتشمل الصناعات النسيجية الصوفية في الأعم، والصناعات الجلدية، اضافة الى مشتقات الألبان، وهي أمور متوفرة بل تفيض عن الحاجة في كل شبر من البلاد، وهنا يقل الطلب والحالة هذه، مما ينعكس على الصناعة بالركود.

ج ــ المنافسة الخارجية:

فإن صناعة بلاد المغرب الأوسط تجد منافسة خارجية، فإذا أخذنا الصناعات النسيجية مثالاً، فأين نسيج البلاد هذه من نسيج مدن العراق كالموصل التي اشتهرت بصناعة الموصليني، وأين هي من وشي سابور والكوفة، الذي كان يحمله التجار المشارقة حتى الى القيروان وقرطبة، وما دام وصل هاتين الحاضرتين فمن المرجح أنه وصل مدن المغرب الأوسط نفسها، ويذكر ابن الفقيه مشاهير المراكز النسيجية: «الاكسية القزوينية والحلل الأندلسية والحرير الصيني والخز السوسي والكتان المصري والوشي الكوفي»[1]ويقول المصريون اعتدادًا بصناعتهم: «أن الصوف والكتان لنا ليس لأحد من أهل البلدان مثلها»[2]ويتضح من هذا أن المراكز الصناعية في بلاد المغرب الأوسط قد وجدت مراكز صناعية أخرى تفوقها، وهذا ينعكس على الصناعة المحلية، ويجعل منها صناعة في خدمة الطلب المحلي في أغلب الأحيان.

ولم تحل هذا العراقيل دون قيام صناعة هامة في البلاد، لفتت نظر الرحالة، فكانت تاهرت «بغداد المغرب» وكانت بجاية «بها من الصناعات كل غريبة ولطيفة» ووهران بها «صنائع كثيرة» وجزائر بني مزغنة «صناعتها نافقة» وطبنة «بها صنائع»[3] وغيرها.

التنظيم المهني:

كان الصانع أو الحرفي يتعامل مع الزملاء والتجار والناس والمحتسب بل والدولة، وكان في تعامله هذا عرضة لوقوع بعض المشاكل التي تتعارض ومصالحه

---

(1) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان ص 50.
(2) نفس المصدر ص 69.
(3) الادريسي صفة ص 84، 89، 90، 91.

الخاصة، وإذا كان الانسان يرتبط بقبيلته لتوفير الأمن والحماية له، فقد كان الصناع يشعرون بوجود رابط من نوع خاص يؤلف بين قلوبهم، ويدفعهم نحو بعضهم البعض، وربما كان شعور بالأخوة المهنية، أو بوحدة المصالح، وربما شعور الصانع بحاجته الى جماعة ينتمي اليها تساعده حين لا تنفع قرابة النسب أو الدم في توفير الأمن، الأمر الذي تولد عنه الانتساب الى الصنعة، فإن الجاحظ يقول: «الصناعة نسب»[1] وفي نفس الوقت يعتري الانتساب الى العائلة الضعف أو الزوال.

ومما سهل الاحساس بهذا الشعور وجودهم جنبًا الى جنب في سوق واحدة، وهذا لا يعني عدم وقوع نزاع وخلافات فيما بينهم بسبب التنافس مثلا، لكن هذا لا يتعارض وشعور الصانع بالانتماء الى نفس الجماعة والطائفة.

ولا تشير المصادر الى وجود تنظيم حرفي نقابي في بلاد المغرب الأوسط في القرن الثالث أو الرابع الهجريين، إلا أن ابن الصغير يذكر جماعة الصناع والحرفين كجماعة بارزة عند وفاة الامام أبي اليقظان فيقول «لما ملت أبو اليقظان قامت العوام واهل الحرف ومن لف لفهم فقدموا أبا حاتم» وفي هذه العبارة يتضح أن ابن الصغير قد فصل «أهل الحرف» حتى عن العامة، فهل هذا زيادة في ابراز استقلالهم وانتظامهم في إطار معين وخاص[2]؟

يبدو أن شعور الصانع بالانتماء الى جماعة زملاء الحرفة كان شعورًا عفويًا تلقائيًا دون أن يكون هناك تنظيم رسمي،وان كان الصناع يدينون بالطباعة والاحترام لأحد الزملاء لسبب من الأسباب مثل قدمه في المهنة، أو ضخامة مصنعة أو كبر سنه فكان هذا الشخص يمثل وجهًا فيهم.

ويظهر هذا الشعور الأخوي في افريقية الأغلبية، فقد كان أصحاب الحرف كالجزارين أو البقالين يخلون السوق لواحد منهم يبيع فيه وحده، يوما أو يومين ولا ينقص من السعر شيئا وانما صنعوا ذلك للرفق به إذا فني ما بيده

---

(1) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 90.
(2) عن نظام الحرف والطوائف انظر: سعفان حسن شحاتة: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. ص 56. عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الاسلام. مجلة كلية الاداب ــ بغداد 1959.

وأراد أن يتزوج»[1] وربما كان هذا الشعور الذي يتضح في هذه العبارة هو الشعور الذي جمع أهل الحرف «في عبارة ابن الصغير السالفة الذكر.

وحتى في قرطبة وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم لم يكن نظام الطوائف قد اختمر واتخذ صبغة نهائية، فإن ابن القوطية يذكر أن هذا الأمير حين دعا الحصارين وعمال الأيدي قدم الى نفسه وجوههم وكان الأحرى أن يدعو رؤساء طوائفهم أو نقاباتهم.

ويذكر سعفان أن التنظيم الطائفي قد بدأ يظهر عند العرب في المشرق الاسلامي ابتداء من القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي[2] في حين ان طالبي محمد يرى أن التنظيمات التي ظهرت في المشرق ولم تكن معروفة في افريقية في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي قد ظهرت في أواخر العهد الفاطمي أو الزيري[3] قد يدل هذا على أن التنظيم الحرفي لم يظهر في بلاد المغرب الأوسط الا في فترة متأخرة من القرن الرابع الهجري.

وبغض النظر عن الصفة التي كانت تحملها رئاسة الطائفة، فكان لكل طائفة شيخًا يدعى «شيخ المهنة» أو الحرفة وهو يشرف على تنظيم حرفته وعلى شؤون المنتمين اليها من جميع النواحي الفنية والأخلاقية والدينية والاقتصادية، أي أنه يشرف على كل من يعملون في الحرفة أو يريدون الانتماء اليها[4].

والنظام الطائفي يقوم على الالزام والاجبار. إذ لا يستطيع أحد أن يمتهن مهنة إلا بإذن من الطائفة ورئيسها، وكانت الطائفة تعاقب العمال أو الصناع المنحرفين، كما كانت تتولى تنظيم الانتاج ووضع مقاييس لجودة مصنوعاتهم[5].

الصناعات والمهن الرئيسية:

ـــ **صناعة النسيج**: تعتبر صناعة النسيج الصناعة الرئيسية في العصور الوسطى، بسبب حاجة الناس اليها على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم، وربما كان لكل

---

(1) يحي بن عمر: أحكام السوق، ص 117.
(2) عن الأصناف، انظر: عبد العزيز الدوري: المكان السابق، الشيخلي صباح: الأصناف في العصر العباسي.
(3) Talbi Muhammed: «les courtiers en vêtements en Ifriqya ou 1 Xe - Xe siècle. J.E.S.O. 2/1962 PP.160-164.
(4) سعفان: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي ص 56.
(5) لويس ممفورد: المدينة على مر العصور. ج 2 ص 492.

جهة انتاجها الخاص إلا أن الاحتكاك الواسع بين الشعوب في ظل الاسلام، قد مزج بين الأنماط والأزياء فأنتج زيًا يمكن اعتباره الزي الاسلامي وتأثر النسيج المغربي بالفارسي وبالأندلسي الى غير ذلك، حتى أصبح نسيج مختلف مناطق البحر الأبيض التوسط متشابها[1] فكان من نفس المادة الأولية، ومزينًا بصور أو بكتابات عربية، وذا ألوان متشابهة، ويحمل نفس الزركشة.

اشتهرت بلاد المغرب الأوسط في صناعة النسيج بسبب وفرة المادة الخام، خاصة الصوفية منها، وفي هذه الحالة تلعب المنافسة، دورا هامًا في الاتقان والتفنن، ولم يشر المؤرخون الى صناعة النسيج في العهد الرستمي والامارات العلوية، ولكن من المحتمل أنهم اهتموا بها لعلاقة الصناعة بالتجارة، كما يبدو أن الفاطميين اهتموا بها ويمكن أن تكون سياسة المعز الفاطمي في هذا الميدان ابان حكمه في مصر هي امتداد لسياسته في المغرب، إذ ذكر البراوي أن المعز الفاطمي قد انشأ دار الكسوة لتفصيل الثياب والبز وتوزيعها على الناس في المناسبات، وكان يكتب على هذه الملابس شعائر دينية محببة للناس، ويمكن أن يندرج هذا في إطار الدعاية والاشهار لهذه الصناعة.

وقد نجم عن الهدوء والأمن الذي ساد البلاد رخاء اقتصادي، وهذا يتطلب ثيابًا ونسيجًا مناسبًا لحياة القصور، فذكر ابن الصغير قائلاً: ما رأيت شرفة من القصرين الا عليها، ثوب أحمر وأصفر»[2]ومما زاد في أهمية هذا الأمر، أن المترفين هؤلاء لا يقتنون من هذه الملابس حاجتهم فحسب، بل يقتنونها مثلما يقتنون الأموال والجواهر، بل ويمكن أن تكون نوعًا من استثمار الأموال، فكأنهم بذلك قد حولوا أموالهم الى ملابس[3] إذ أن هذه الملابس تستعمل في مناسبات عديدة مكان النقود، فتمنح هدايا وتخلع على الأشخاص على سبيل المكافآت.

وليس من السهل حصر استعمالات النسيج، فمنها الملابس على شتى أنواعها، والخيام على اختلافها، والأثاث المنزلي كالفراش والوسائل والستائر

---

(1) Imammuddin Some aspects...P.108

(2) ابن الصغير: سيرة ص 336.

(3) لومبارد: الاسلام ص 268، البراوي: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين.

والعصائب والفوط ومنها البنود وغيرها، وقد أشار الحموي الى صناعة البسط في تبسة فذكر أن بها يعمل «بسط جليلة محكمة النسج يقيم البساط منها مدة طويلة»(1) كما ذكر القلقشندي بخصوص جبل الونشريس أن فيه تعمل البسط الفائقة(2).

وقد سبقت الاشارة الى أن الامام عبد الرحمن بن رستم اشترى «أكسية صوفًا وجبابًا وفراء»، ويذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه «تصنع بمدينة قلعة بني حماد أكسية ليس لها مثيل في الجودة والرقة الا الوجدية يساوي كساء عيد من عمل القلعة ثلاثين دينارًا»(3) ويصف المقدسي أهل الرساتيق من البربر بأنهم بأكسية، ويصفهم في مكان آخر من كتابه بأنهم ببرانس، سود يصفها البكري: بأنها «حصينة لا ينفذها الماء، وصنعوا الأردية ومنها المعصفرة والقلانس المصبغة والقمصان والغلالات والسراويل والمناديل وغيرها، وكان للملوك صنهاجة عمائم شرب مذهبة يغالون في أثمانها ويضيف صاحب «كتاب الأستبصار» أن تاهرت في سفح جبل يسمى قرقل الا أن ابن سيده يذكر أن القرقل ضرب من الثياب»(4) فهل أطلق هذا الاسم على الجبل لشهرته بهذه الثياب ؟ وكانت تصنع ملابس رائعة في قلعة بني حماد وبجاية مخصصة للطبقة العليا من المجتمع، وعمائم من الكتان الموشى بالذهب، كما كان يعمل من الصوف، «كل عجيب حسن بديع من الأزر التي تفوق القصب ويبلغ ثمن الأزار ثلاثين ديناراً وأربعين»(5).

ويبدو أن للدولة مصانعها الخاصة للنسيج على الأقل لكي يتسنى لها انتاج الطراز الخاص بها، فقد اتخذ الفاطميون الرايات بيضًا وسموا المبيضة وكتب الشيعي في بنوده: «سيهزم الجمع ويولون الدبر» «وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا» الى غير ذلك. كما أن المنصور الفاطمي أمر بأن يثبت

---

(1) الحموي: معجم البلدان ج 3 ص 363. عن أنواع الملابس، موريس لومبارد: المكان السابق.
(2) القلقشندي: صبح الأعشى ج 5 ص 174.
(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 170.
(4) ابن سيده: المخصص. ج 1 ص 72.
(5) القزويني: آثار البلاد ص 42 وعن العمائم الموشاة بالذهب أنظر
H.R.Idris: La Berbérie oriontal...T.2.P.636.

اسم جوذر في الطراز من أعمال العبيد الرقامين بالذهب فيما يلبسه الأئمة(1) تشريفا له، وربما اتخذ الفاطميون كذلك زيًا خاصًا بالجند، فإن العباسيين وبني أمية في الأندلس كانوا يلبسون جنودهم زيًا خاصًا فقد ذكروا في ترجمة الامام الزهري أنه لبس لباس الجند أيام هشام بن عبد الملك(2).

الصـــوف:

نجم عن شهرة بلاد المغرب الأوسط بالانتاج الحيواني شهرة في الصناعة الصوفية ويشيد عبد الرحمن بن خلدون بشهرة تلمسان ــ على سبيل المثال ــ في هذا المجال، فيذكر بخصوص أهلها، أن غالب تكسبهم بالفلاحة وحوك الصوف يتغاوون في عمل أثوابه الرقاق فتلقي الكساء والبرنوس عندهم من ثمان أواق والاحرام من خمس»(3) وهذه الشهرة أشار اليها الحموي في معجمه فذكر بخصوص تلمسان أنها «تتخذ النساء بها من الصوف أنواعًا من الكنابيش لا توجد في غيرها(4)» ويبدو أن سكان المغرب الأوسط كانوا فعلا يتباهون بصناعتهم الصوفية، فإن زيري بن عطية قد وجه الى المنصور بن أبي عامر هدية احمالا كثيرة «من ثياب الصوف الرقيقة»(5) ويذكر صاحب كتاب الاستبصار أن أهل وجدة «يصنعون من الصوف أكسية ليس لها نظير في الجودة مثل العبيدي يساوي الكساء الجيد منها خمسين دينارًا وأزيد»(6) كما أشار ابن الصغير بدوره الى وجود أكسية الصوف في تاهرت وهي لا شك من انتاج محلي.

أما البسط فقد كانت ضرورية تفرش بها المجالس، فيشير ابن بشكوال إلى مجلس «قد فرش ببسط الصوف مبطنات...ووسائد الصوف»(7).

---

(1) الجوذري: سيرة جوذر ص 52 وعن الشعارات المذكورة، ابن عذاري: البيان ج 1 ص 151. ويذكر ابن خلدون أن «من ابهة الملك والسلطان ومذاهب الدول أن ترسم اسماؤهم أو علامات تختص بهم في طراز أثوابهم أنظر: ابن خلدون: المقدمة ص 266.
(2) محمد الحجوي: النظام في الاسلام ص 48.
(3) عبد الرحمن بن خلدون: بغية الرواد ص 22.
(4) الحموي: معجم ج 2 ص 409.
(5) السلاوي: الاستبصار ص 193.
(6) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 177.
(7) ابن بشكوال: الصلة 37، كان ثوب الصوف في سجلماسة يبلغ أزيد من عشرين مثقالا، البكري: المغرب ص 147 ويرى الدمشقي أن نعومة الصوف دليل على جودته أنظر الدمشقي: الاشارة ص 47.

ويظهر أن العمل في الصوف كان مستقلا عن غيره من الأعمال، في اطار التخصص في الصناعة، ولهذا تذكر كتب التراجم من تخلى عن الانتسلب لقبيلته، وانتسب لصنعته، سواء أكان ناسجًا أو بائعًا، فحمل لقب «الصوّاف»(1).

وقد عرفت تاهرت صناعة الخز، وهو نسيج من صوف وحرير، ويبدو أن هذا النسيج كان قيما، فإن الجاحظ يذكر «خير الصناعة الخز» وكان ممن اشتهر في تاهرت بهذه الصناعة والد «أحمد بن فتح المعروف بابن الخزاز التيهرتي» فيتضح من لقبه أن والده كان مختصًا بصناعة الخز أو المتاجرة به، وكانت تصنع من الخز ملابس متنوعة مثل «قلنسوة خز» أو «جبة خز» وغير ذلك.

وهذا بالاضافة الى شهرة البلد في صناعة خيامهم وهي صناعة متوارثة، وكانت الخيمة من الصوف تدعى «الخباء» والمصنوعة من الشعر تدعى «الفسطاط» والمصنوعة من الوبر تدعى «البجاد» والمصنوعة من القطن تدعى «السرادق»، وهناك خيام تدعى الطراف مصنوعة من جلد خاص(2).

الكتان: كان يستعمل نسيج الكتان في صنع الثياب والأحذية وغيرها، فإن جعفر بن علي، كان مما استقبل به عند فراره الى الأندلس، «ثلاث قباء من كتان وأربعة وأربعون خباء من كتان(3) وكان أبو بكر بن هذيل ــ قتله أبو عبد الله الشيعي ــ يشتري الكتان فتغزله أمرأته وينسج منه أبدانًا» ويبدو أن صناعة النسيج الكتاني قد ارتقت فكان منه لباس العامة والخاصة. إذا انطبق ما ذكره ابن حوقل بخصوص اهل الأندلس على غيرهم، فقال: ويستعمل عندهم للعامة وللسلطان من الكتان ثياب لا يقصر عن الديبقي ما كان منها صفيقًا، وربما، كان هذا استعمل الكتان الناعم الورق.

---

(1) من هؤلاء في افريقية أبو حفص أحمد بن وزان الصواف انظر: الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 198 الخشني: قضاة قرطبة ص 206.

(2) الدوري: تاريخ. ص 106، وعن ابن الخزاز، المذكور أعلاه انظر: الباروني سليمان: الأزهار، ج 2. ص 77. الحموي. ج 2. ص 208.

(3) ابن حيان: المقتبس. طبعة بيروت. ص 40.

الحرير:

عرفت بلاد المغرب الأوسط، الأقمشة الحريرية وقد أشار أبو فضل الله العمري الى أن بتلمسان قماشًا يعرف بالتلمساني بعضه من الصوف الخالص والبعض الآخر من الصوف والحرير، ومما يرجع انتشار استعمال الملابس الحريرية الفتوى التي ذكرها القاضي النعمان فقال: «لا يصلح لرجل أن يلبس ثوبًا من حرير محض...ولا بأس بلباس الحرير للنساء ولا يحل لباس الحرير ولا حلي الذهب للرجل»[1]، كذلك فإن الأثرياء وأصحاب القصور كانوا يتباهون بأقتنائهم الملابس الحريرية باعتبارها سلعة رفيعة وثمينة، كما أن الحرير يمتاز بالقوة والخفة والجمال والرونق، واللمعان، فقامت صناعة حريرية في بلاد المغرب الأوسط لتلبية طلبات المترفين.

وكانت تصنع الملابس المختلفة من الحرير الخالص ـــ وأحيانًا أخرى يخلط بالصوف، أو يوشى بالقصب أو بخيوط الذهب، ومما زاد في اقبال الناس عليها ـــ المنتوجات الحريرية ـــ التفنن في صناعتها، بحيث كانت تلمع بالصمغ المجلوب من السودان، كما كانت تصبغ بألوان مختلفة كغيرها من الملابس، ويظهر أن بعض العاملين بالنسيج الحريري كانوا يغشونه أحيانًا فيصبغونه قبل تبييضه، أو يثقلونه بالنشا أو السمن أو الزيت[2].

القطن:

قام بعض صناع المغرب الأوسط بصناعة النسيج القطني بعد انجاز المراحل المختلفة من قطفه وتنقيته من بذوره ثم غزله وأخيرًا نسجه.

ويبدو أن هناك من تخصصوا في الصناعة القطنية حتى غلبت نسبتهم الى مهنتهم هذه على انتسابهم الى قبائلهم أو مدنهم، فمن المرجح أن مسيلة قد عرفت من حمل لقب «القطان» نظرًا لشهرتها بزراعة القطن.

ويذكر عبد المنعم ما جد أن البزهو نسيج قطني، وبناء على هذا، فإن تاهرت تكون قد عرفت المتخصصين في مثل هذا النسيج، وكان منهم أبو الفضل

---

(1) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار ص 100. وعن الصناعة الحريرية عامة انظر: موريس لومبارد: المرجع السابق 271 ـــ 276. Goitein: The main industries..P.173-177

(2) ابن الأخوة: معالم القربة ص 141.

أحمد بن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله التميمي البزاز التاهرتي(1) وأن وجود هذه الشخصية في تاهرت واتخاذها تجارة البز مهنة لها، ليكشف بوضوح عن وجود صناعة قطنية في تاهرت، ومنه فإن المشتغلين في هذا المجال، قد أنتجوا مختلف أنواع الملابس القطنية من جباب وقلانس وأردية وقمصان وسراويل وغيرها.

ويبدو أن بعض هؤلاء كانوا يقومون ببعض الألاعيب مثل خلط القطن القديم بالقطن الجديد، وعدم ندفه جيدًا من القشرة والحب المكسر، وكانوا يحفظون القطن في مواضع ندية فيزيد وزنه(2).

ويبدو أنه مادام سكان المغرب الأوسط قد عرفوا صناعة النسيج القطني، فإن الاهتمام يبقى قائما في أنهم عرفوا صناعة مختلف الأقمشة التي كانت معروفة في ذلك الوقت مثل الوشي، والخز والديباج والسقلاطون والسمور وبوقلمون وغيرها(4).

وقد نجم عن وفرة المادة الخام للنسيج، ومواد الصباغة تقدم كبير في صناعة المنسوجات، فتفننوا في صناعتها وفي تزويقها بالرسوم والخطوط والألوان المختلفة كغيرهم من صناع البلاد الاسلامية، ومما ساعد في تقدمها استعمال

الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 202. القاضي عياض: تراجم ص 260 عاش في القرن الثالث الهجري وعاصر القاضي سحنون في القيروان.

(2) الحموي: معجم ج 2 ص 257 وعن البز نسيج قطني انظر عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية ص 112.

(3) ابن الأخوة: المصدر السابق ص 142.

(4) يعرف عبد المنعم ماجد الوشي: قماش من الحرير الملون المثقل بالذهب والخز: نسيج ناعم من الحرير ومن وبر ذكر الارانب. والديباج، قماش لامع أو ملون يحبر تقليدا للحرير الصيني، والسقلاطون حرير موشى بالذهب والشرب: قماش شفاف تتخلله خيوط حريرية أو ذهبية، والسمور: قماش رقيق الوبر انظر: عبد المنعم ماجد: المرجع السابق. ص 112، 113، كانت مدن الأندلس المرية ومالقة ومرسية تختص بصناعة الوشي، فهل انتقلت هذه الصناعة مع الأندلسيين الى المغرب الأوسط ؟ انظر المقري: نفح الطيب. ج 1 ص 201.

التقنيات المعروفة آنذاك. مثل النول المنخفض والنول المرتفع والدواسة خاصة في صناعة السجاد[1].

الصباغـة:

تقوم على صناعة النسيج صناعات أخرى مثل صناعة الأصبغة، فإن استعمال مواد الصباغة سمح بانتاج اقمشة مختلفة الألوان، واعطتها جاذبية ففي ذكر ثماني سجاجيد من جهاز عروس في ذلك العهد دلالة واضحة على افتتان الناس بالأقمشة الملونة، فكان منها اثنتان بلون أبيض واثنتان بلون أزرق نيلي واثنتان بلون اخضر واثنتان بلون أحمر، ويظهر تعدد الألوان في جهاز عروس أخرى تزوجت في القاهرة سنة 541هـ/1146م فكانت الوان جهازها ست قطع بيضاء وثلاثا بلون أزرق غامق، وواحدة بلون أزرق محلى بخيوط ذهبية وأربعا بلون أحمر رماني وثلاثا بلون أزرق واثنتان بلون لؤلؤي واثنتان بلون بني رمادي واثنتان بلون أخضر وواحدة بلون زعفراني واربع لم يحدد لونها[2]

وأضاف غويتن Goitein فذكر قطعا بألوان مختلفة أخرى مثل اللون البنفسجي، والريحاني، والأزرق السماوي، والزمردي والرملي، والبني المحمر، والفضي والأبيض المائل للصفرة وغيرها[3] وعلى الأرجح فإن بلاد المغرب الأوسط قد عرفت هذه الألوان بسبب وحدة العالم الاسلامي، والاتصال المباشر بين المغرب الاسلامي والمشرق، واقامة المشارقة أنفسهم في هذه البلاد وقد أورد ابن الصغير في اشارة عابرة اللون الأحمر واللون الأصفر في قصور تاهرت.

وقد كانت الأصباغ نباتية في الغالب، مثل النيلة التي كانت تستعمل لكل أنواع الزرقة، وهذا النبات انتقل من الهند وما بين النهرين الى المناطق الحارة ذات الرطوبة ثم الى المغرب الاسلامي،[4] وكان الصبغ بالزعفران ـــ اللون

---

(1) لويس لومبارد: الاسلام. ص 273. وعن الصناعات النسيجية بصفة عامة انظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ــ بيروت ــ ط 14021هـ/1981م. ص 40 وما يليها.

(2) Goitein: The main industries...P.181-182,

(3) Loc.cit.

(4) لومبار: المكان السابق.

الأصفر ـــ كثير الاستعمال وخاصة لصبغ الثياب وتحسين مذاق الطعام، كما استعملوا الفوّة وهو نبات أحمر يستعمله الصباغون للحصول على اللون الوردي الفاتح الى اللون الرماني[1]، ويبدو أن أهمية هذا النبات قد ضعفت بسبب انتشار البقم والقرمز ـــ وهذا الأخير يستخرج من حشرة تعيش متطفلة على شجرة السنديان وتستعمل في الصباغ باللون الأحمر، وكان القرمز منافسًا للبقم، واستعملوا قشر الرمان لتكوين صبغة صفراء جميلة ثابتة اللون،[2] واستعملوا الحناء في الصباغة عوض الفوة فيخرج الحرير مشرقا إذا صبغ بها، فإذا أصابته الشمس تغير لونه بسرعة، وذكر القاضي سحنون في مدونته أنواعًا من الأصبغة في عبارته «أرأيت ان اشتريت ثوبًا فصبغته بعصفر أو بسواد أو بزعفران أو بورس أو بمشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ[3]» ويبدو أن استعمال صباغ الزعفران والورس كان خاصًا بالنساء، فإن القاضي النعمان يجعل بل يرى أن صبغ الثياب بها للرجال حرام[4].

ويرى بعض المؤرخين احتكار اليهود لصناعة الصباغة[5] وربما ترفع عنها المسلمون بوصفها «حرفة ممتهنة» ولكن يبدو أيضًا أن بعض المسلمين كانوا يعتبرون صباغ اليهود نجسًا، فالدرجيني يذكر أنه إذا مست امرأة صباغ اليهود فعليها غسل يديها وهذا ما يرجح أن بعض المسلمين احترفوا الصباغة.

وعلى كل فقد كان للصباغين سوق خاص بهم، حتى أن المقدسي يذكر أن أحد أبواب القيروان كان «باب الصباغين» كما يبدو أن العملية كانت تكلف غاليًا،

---

(1) ابن البيطار: الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ج 3 ص 169.
الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 107.
(2) الدوري: نفس المكان، وعن استعمال الحناء انظر: ابن الأخوة: معالم القربة ص 141.
والبقم نبات ورق شجره كورق اللوز وساقه أحمر. والفوه عروق طوال دقاق حمر يصبغ ويداوى بها.
(3) القاضي سحنون: المدونة الكبرى ج 4 ص 337 ويعرف ابن حوقل الورس: نبات أحمر في معنى الزعفران انظر ابن حوقل: صورة ص 43 والمشق: هو الطين الأحمر ويستعمل في الصباغة.
(4) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 1 ص 305. الأطروشي، كتاب الحسبة ص 31.
(5) ذكر القاضي عياض لقب «صباغ» انظر، تراجم أغلبية ص 106 وذكر صباغًا يحمل لقبًا منسوبًا الى الزعفران هو «أبو الحسن الزعفراني» انظر نفس المرجع 385. وعن الاختصاص بالاصبغة أنظر الدوري: تاريخ ص 107. وكذلك: Goitein: The main...P.182

ففي عملية صبغ 66 رطلا من حرير غير مبيض، كان الثمن ثلاثمائة دينار وقيمة التالف منها عشرون دينارًا، وثمن القرمز اللازم لصباغتها خمسة وثمانون دينارًا وأجور الصباغين عشرون، ومن هذه الأرقام يتبين أن العملية تكلف 129 دينارًا من مجموع 474 دينارًا كما يلاحظ أن ثمن مادة الصباغ تشكل أربعة أضعاف أجرة الصباغين تقريبًا[1].

الحياكة والخياطة:

يذكر ابن خلدون أن الأولى لغزل الصوف والكتان والقطن بالالتحام الشديد، فيتم منها قطع مقدرة فمنها الأكسية للاشتمال والثياب من القطن والكتان للباس، والثانية «لتقدير المنتوجات على اختلاف الأشكال والعوائد، تفصل بالمقراض قطعا مناسبة للأعضاء البدنية ثم تلحم تلك القطع بالخياطة المحكمة»[2] وهذه الصناعة مختصة بالعمران الحضري لحاجتهم الى الملابس التي كانوا يعنون بها حتى كان لكل مناسبة ملابس خاصة[3].

وقد أشار ابن القوطية الى عبارة سلف ذكرها الى أحد الخياطين في تاهرت، ومن البديهي أن الحاكة والخياطين كانوا في كل قرية ومدينة، واعتمادًا على تنظيم الأسواق، يمكن القول أن هؤلاء، كانت لهم أسواق خاصة بهم.

ويظهر أن نظرة الاحتقار الى هاتين الصنعتين كان مردها الى ضعف دخلهما. وفقر العاملين بهما، فإن شيخًا خاطب عمرو بن حفصون في تاهرت قائلاً: «يامنحوس تحارب الفقر بالابرة ؟»

---

(1) Goitein The main. P.171.

(2) Ibid: op.cit. P.183.

(2) ابن خلدون: المقدمة ص 314 (الفصل السابع والعشرون).

(3) كان للقاضي سحنون في القيروان: ساج كحلي وآخر أزرق ورداء، وقلنسوة ووشي، فإذا قعد للسماع لبس الرداء وقلنسوة الأغلبي وإذا شهد الجمعة لبس الساج وقلنسوة الحبرة وإذا حضر جنازة لبس الساج الأزرق والقلنسوة الزرقاء: انظر القاضي عياض: تراجم ص 96.

ويمكن أن نميز نوعين من الحياكة الخياطة، الأول: محلي تقوم به الزوجة أو الزوج في المنزل، ثم ينطلق بانتاجه الى السوق، فكان أبو بكر بن هذيل «عيشه من غزل امرأته، كان يشتري الكتان فتغزله وينسج منه ابدانًا، فما كان فيها من فضل تقوتا به واشترى برأس المال كتانًا(1)»، والنوع الثاني كان يتم في محلات خاصة، فقد أشار الدباغ الى وجود «سوق الغزل» في تلك الأيام، وكانت هنك دور الطراز التي كانت تنتج البسط والثياب والاعلام والفرش ويستخدم فيها الصاغة والحياكة، وهي مظهر من مظاهر السلطان.

ونظرًا لتعدد أنواع الملابس واختلاف أزيائها ومستواها، فمن المحتمل أن التخصص كان في الحياكة وفي الخياطة أيضًا، فكان منهم من يخيط للخاصة من حكام وأمراء وغيرهم، بينما كان آخرون يخيطون للعامة، وربما كان هؤلاء هم الذين يمارسون بعض الألاعيب والحيل على الناس، فإذا كان صناع القلانس يعملونها من قماش جديد حريري أو كتاني، فقد كان بعضهم يصنعها من قماش بال مع شيء من النشا والصمغ، ومنهم من ينسج وجه الشقة من الغزل الجيد ثم ينسج باقيها من غيره، أو كان بعضهم يتهاون في أمر القياسات المطلوبة منه، وهذه الألاعيب دعت ابن الأخوة وغيره أن يوصوا بأن يؤمر الخياط بجودة التفصيل، وأن تكون الخياطة دروزا لا شلاً، والابرة رفيعة والخيط على الخرم قصيرًا، وعليه قياس الثوب قبل تقطيعه، ولا يماطل الناس بخياطة امتعتهم، وقد تقع منازعات بين الحائك أو الخياط وصاحب السلعة، كأن تتلف سلعته أو تضييع ونحو ذلك فتطلب الأمر وجود أحكام تضع حدًا لهذا النزاع(2).

ويرتبط بالصناعة النسيجية مهنة القصارة، وكأن المحترف بهذه الصنعة يدعى «القصار»، ويبدو أن بعض القصارين كانوا يتلفون الملابس بكثرة دقها، أو بزيادة كمية الكبريت عليها، أو باستعمال أدوية بمقدار يفوق الحد المطلوب، لهذا كانت تقع أيضا بعض الخصومات، الأمر الذي كان يستدعي تدخل المحتسب.

---

(1) الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 266 القاضي عياض: المصدر السابق ص 394.
(2) ابن الأخوة: معالم القربة ص 130 — 140.
سحنون: المدونة الكبرى ج 4 ص 387.

الصناعات المعدنية:

أ ـــ الصناعات الحديدية:

تحتاج الصناعة المعدنية الى مواد خام ومادة الخشب وقد سهل على بلاد المغرب الأوسط الحصول على هاتين المادتين، مما يجعل قيام صناعة معدنية أمرًا واقعا، فقد ذكر اليعقوبي أن بمدينة مجانة «معادن الفضة والكحل والحديد والمرتك والرصاص» وذكر ابن حوقل أن مدينة بونة «بها معادن حديد كثيرة ويحمل منه الى الأقطار الغزير الكثير» وهو ما أكده المقدسي حيث أشار الى أن «بها معدن حديد» وفعل مثله العزيزي فأشار الى أن «بظاهرها معادن الحديد» وكان يوجد الحديد أيضًا في بجاية فذكر الادريسي أن «بها معادن الحديد الطيب»، وذكر البكري من جهته أن بقرب مدينة أرزيو جبلاً كبيرًا «وفي هذا الجبل معدن للحديد والزئبق»[1].

والحديد ضروري لكل دار بل لكل شخص وهذا نظرا لسعة استعماله فكانوا يصنعون منه الأسلحة، فذكر ابن عذاري أن أول ما بدأ أبو القاسم الشيعي «أن أمر عماله في سائر البلدان بعمل السلاح وجميع الآلات الحربية»[2]، وهي عديدة ومتنوعة، ومنها السيوف، ويبدو أنه لا يخلو بيت منها حتى أن بيت الامام عبد الرحمن بن رستم على بساطته وتواضعه لم يخل من السيف، وكانوا يتفننون في صناعتها فذكر ابن عذاري أن أهل كتامة «تقلدوا السيوف المحلاة» عند أول نصر لأبي عبد الله الشيعي سنة 292هـ/904م، ومن الأسلحة، الرماح، فقال الشاعر بكر بن حماد في أبي العيش (من البحر الكامل) سائل زواغة عن طعان سيوفه ورماحه في العارض المتهلل[3].

---

(1) أنظر اليعقوبي: صفة ص 10 ابن حوقل صورة ص 17 المقدسي، أحسن التقاسيم ص 226 القلقشندي صبح الأعشى ج 5 ص 106. الحموي معجم ج 2 ص 310. الادريسي: نزهة ص 90 البكري: المغرب ص 70.» وأن وجود هذه المعادن في ولاية افريقية في مجانة يجعل الحصول عليها ممكنًا.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 209.

(3) نفس المصدر ج 1 ص 200، وعن الأسلحة بصفة عامة أنظر الطرسوسي مرضي بن علي؛ تبصرة الألباب في كيفية النجاة في في الحروب: B.E.O.T.XII.1947-48 P.106-126 ويبدو أن انتاج السيوف كان غير كاف فتم استيراد السيوف الافرنجية واليمنية وغيرها أنظر: الجوذري: سيرة جوذر ص 47، وكان السيف البربري طويلاً ومستقيما وذا حدين مقبضه صغير مع طول الحد الفاصل بين المقبض والسيف، كما صنعوا السيف ذا الحد الواحد، أنظر أبو زكريا: سير. ص 74 ـــ 75 الحاشية.

وحين أقدم أبو عبد الله الشيعي على فتح سجلماسة «جالت الخيل جولة، وعاودت كرة بعد كرة عليهم طعنًا بالرماح وضربا بالسيوف ورشقا بالسهام،» يذكر المقري من آلات الحرب، التراس والرماح والسروج واللجم والدروع والمغافر ويمكن أن نضيف اليها الحراب والطبرزين[1] ويبدو أن مدينة الغدير أشتهرت بصناعة الدروع حتى غدا اسمها «غدير الدروع».

ويبدو أن الدولة كانت تشرف على صناعة الأسلحة، فحين مال الخير بن محمد بن خزر الزناتي إلى المنصور الفاطمي، طلب هذا الأخير من مدام الفتى أن يحفظ من وصل اليه من زناتة ولا يمنعهم من شراء السلاح «أي أن الزناتيين كان محظورًا عليهم شراء السلاح قبل أن يعلن الخير الطاعة للفاطميين.

كما صنعوا من الحديد بعض الأدوات المنزلية، فكانت بعض الأبواب تصنع من الحديد، فإن الامام أفلح «اتخذ بابًا من الحديد» ومن الأدوات تلك، السكين والخنجر والمقص والابرة، وكذلك الملاعق والكلاليب وأمواس الحلاقة[2]، والمواقد، والحذوات للخيول، والمسامير وبعض الأدوات اللازمة للفلاحة كالمحاريث والمساحي والفؤوس وغيرها وصنعوا السلاسل الحديدية، والأقفاص.

ويبدو أن هذه المهنة كان لها رجالها، فعرفت التخصص كغيرها فعندما حاصر أبو عبد الله الشيعي مدينة بلزمة كان فيهم رجل من أهل مجانة يصنع لهم المجانيق والعرادات وآلات الحروب[3] وكان المتخصص في هذه الصناعات يحمل لقب «الحداد» مثل ابراهيم بن أحمد بن فتح الحداد ــ تـ 379هـ ــ ومثل: أبو عثمان سعيد بن الحداد.

الصناعة الذهبية:

كان الحصول على الذهب الخام أمرًا متيسرًا، فكانت القوافل المتجهة الى بلاد السودان الغربي كفيلة بتوفيره، ويرى الجاحظ أن الذهب دامت دولته لأنه

(1) المقري: نفح: ج 1 ص 502 ابن الخطيب: أعمال الاعلام ج 3 ص 33 عطية: نظم الحكم ص 146.

(2) Goitein: The main industries...P.186.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 164 حين ألقي القبض على أبي يزيد مخلد بن كيداد «جعل في قفص من حديد «ابن عذاري: البيان ج 1 ص 220.

لا يدحضه خبث لكير ولا يفسده مر الدهور، وقيل انما صار الذهب ثمينًا لقلة تغيره وازدياد نضارته وحسنه إذا اعتق.

وقد كان للذهب استعمالات متعددة، فبالاضافة الى صناعته نقودًا دنانير، فقد كان تصنع منه الحلي للنساء من أقراط وأساور وعقود ودبابيس تزين الصدر وخواتم وخلاخيل. وصنعوا منه بعض الأواني مثل الأباريق والأقداح والأكواز[1].

وكان يستعمل الذهب في تحلية بعض المصنوعات الأخرى، فحلوا السروج واللجم بالذهب، فإن أبا القاسم ابن أبي يزيد بن كيداد «كان راكبا على دابة مسرجة بسرج محلى بالذهب وزينة عجيبة، وحمل المنصور الفاطمي بلكين بن زيري «على الخيل العتاق بالسروج واللجم المحلاة بالذهب والفضة» «كان يدخل الذهب في تحلية بعض المصنوعات الأخرى مثل الوشي والحصر، وكان المنصور هذا يوصي جوذر بأن يصنع له سيوفًا حلية كل منها بخمسين دينارًا بل أن بعض هذه الأدوات كان يصنع من الذهب الخالص، فإن المنصور نفسه يعطي جوذر ألف دينار ويطلب منه أن «أعمل لنا من هذه الألف دينار سرجًا مذهبًا خفيفة سفرية» وحين نزل القائد ابن حماد على المعز بن باديس فإن مما أجرى عليه، ثلاثين فرسًا بسروج الذهب»[2].

وعلى أية حال، فإن استعمال الذهب في الصناعة كان محدودًا لأنه مقتصر على الأثرياء من المجتمع، في حين أن عامة الناس لا يقوون على اقتناء المذهبات.

ـــ الصناعة الفضية:

لا يشير الرحالة الى وجود الفضة في بلاد المغرب الأوسط، لكن هذه المادة الخام كانت موجودة في مجانة ويشير ابن الفقيه الى وجود الفضة في درعه،

---

(1) كانت هذه الأواني ضمن جهاز أم العلو عند زواجها بعبد الله بن حماد، وعن بعض الأدوات المذكورة أنظر: القاضي عياض: تراجم ص 85 وانظر: Imammuddin: Some...P.112 وعن الذهب أنظر: الجاحظ: التبصر ص 14 أبو الفضل الدمشقي: الاشارة ص 24.

(2) ابن أبي دينار: المؤنس ص 33، وانظر ابن حماد: أخبار ص 29 الدرجيني: طبقات ج 1 ص 122.

وفي تدمير من بلاد الأندلس(1) وبهذا كانت بلاد المغرب الأوسط تحصل على هذه المادة لاستعمالها في الصناعة الفضية، وكانت الفضة تستعمل مثلما يستعمل الذهب، فاستعملت في سك النقود دراهم، وفي الحلي وفي تحلية بعض الأدوات، مثل السروج واللجم، فإن أهل كتامة «ركبوا بسروج الفضة» عند أول انتصار للشيعي، كما سلف سنة 292هـ/904م، ويذكر صاحب «الدوحة المشتبكة، من أواني الفضة «السكاكين والسروج واللجم والمهاميز والمزاهر والأمشاط»(1) وقد بعث المعز الى جوذر دواء في «بونية فضة».

ويرتبط بالصناعتين الذهبية والفضية عمل الصائغ، ومن المرجح أن الصياغة قد ازدهرت في بلاد المغرب الأوسط بسبب الترف والرفاهية التي شهدته، فكانت القصور ودور الأثرياء ونساؤهم بحاجة الى الصياغة لتأمين الأواني والحلي على وجه الخصوص.

وقد ظهر التخصص في هذه الصناعة، وكان كل من اتخذها حرفة له حمل لقب «صائغ» وقد كشف حسن بن رشيق القيرواني عن وجود هذه الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، فذكر أنه كان قد «علمه أبوه صنعته وهي الصياغة»(2) في مدينة المحمدية قبل رحيله الى القيروان.

ـــ الصناعة النحاسية:

يوجد النحاس في بلاد المغرب الأوسط، فذكر البكرى أن على «هذه المواضع كلها من جبال كتامة معادن النحاس» وقد استعملت هذه المادة في صناعة كثير من الأدوات، مثل الأدوات المنزلية فقد صنعوا المهارس وحسب قول ابن البيطار، فكانت تصنع من النحاس وذكر الدباغ أن هاشما أبا عمر

---

(1) ابن الفقيه: المسالك والممالك ص 80، 87.

(2) أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ص 110 عن أموال بني الأغلب المذكورة انظر: ابن الخطيب: أعمال الاعلام ج 3 ص 44.

(3) حسن بن رشيق القيرواني: أنموذج الزمان في شعراء القيروان. جمع وتحقيق: محمد العروسي المطوى وبشير البكوش. الدار التونسية للنشر ـــ تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب ـــ الجزائر. 1406هـ/1986. ص 439.

«كان عنده مهراس من نحاس من تركة أبيه»[1] وصنعوا الطناجر النحاسية.

ويبدو أن النحاسين كانوا يخلطون النحاس بالرصاص، وقد نبه ابن الأخوة الى أن الخلط يفقد الأناء متانته، فإذا صنع «ماون أو طاسة أو غير ذلك ثم وقع انكسر سريعًا» وصنعوا أواني خاصة بالخمر.

وكان المحتسبون لا يشجعون مثل هذه الصناعة، فإن يحيى بن عمر يوصي بأنه إذا لم يكن في هذه الأواني، منفعة الا الخمر، ولا تكسب لغيره، فغير أمرها وأكسرها وصيرها نحاسًا عليهم»[2] وكان النحاسون يصنعون الجرار النحاسية التي يحمل السقاؤون فيها المياه، وصنعوا الأجراس التي تعلق في رقاب الدواب، وهي ضرورية خاصة في المدن حيث تسير الدواب في شوارع وأزقة مكتظة بالسكان.

ويظهر أن الاختصاص شمل الجزئيات، فلم يكن عجيبًا أن يقال فلان نحاس، ولكن كان هناك من يلقب بالجلاجلي، وهو المختص في صناعة الجلاجل[3]، كما كان النحاس يستعمل في صنع بعض الشارات التي يحملها الموظفون، وفي أحيان أخرى كان النحاس يخلط بالقصدير لصنع الأواني البرونزية وكانت بعض المصنوعات النحاسية تطلى بماء الذهب، فقد حدث سكن الصائغ قال: «كنت أعمل السلاسل من نحاس وأطليها بماء الذهب الذي يجعل في اللجم[4].

ومن الأرجح أن النحاس كان هامًا، فقد استعمل في صناعة النقود فلوسًا، كما كان يقدم هدايا، فذكر القاضي عياض أن العكي كان يهادي ملك الروم، فوجه اليه الطاغية في سلاح وحديد ونحاس[5].

---

(1) الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 344. وعن وجود النحاس في جبال كتامة انظر: البكرى : المغرب ص 83.
(2) يحي بن عمر أحكام السوق ص 123. وعن خلط النحاس بالرصاص انظر ابن الأخوة: معالم القربة ص 147.
(3) Goitein: The main industries...P.185.
(4) المالكي: رياض النفوس ص 117. وعن الصناعات المعدنية بصفة عامة أنظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، ص 105 وما يليها.
(5) القاضي عياض: تراجم ص 38.

ويدخل في اطار الصناعات المعدنية العمل الذي تؤديه دار الضرب حيث تضم عددًا من العمال، يختص كل منهم بمهمة ما في عملية اخراج النقود الى حيز الوجود[1] ومما ساعد على نشاط وازدهار عملية السك وتنقية الذهب من الشوائب توفر مادة الزئبق في بلاد المغرب الأوسط.

وقد تعددت دور الضرب في بلاد المغرب الأوسط، فكان للرستميين دارهم أو دورهم، وكان لكل امارة علوية دار ضرب، بدليل وجود دينار مضروب في سوق ابراهيم في عهد أميرها أحمد بن عيسى[2] هذا بالاضافة الى دور الضرب التابعة للفاطميين بعد ذلك، والدور التي أقامها الثائرون على الفاطميين مثل أبي يزيد مخلد بن كيداد وأبي الفهم، ثم دور الضرب الزيرية.

ـــ الصناعة الرصاصية:

كان من اليسير الحصول على الرصاص من مدينة مجانة، وكان المشتغل بهذه الصناعة يدعى «الرصّاص» وكان يستخرج من الرصاص مادة أكسيد الرصاص اللازم لصناعة الزجاج، وفي الطب لتحضير مسحوق شعبي يستعمل للعين، وكان يستعمل الرصاص في صناعة العيارات، فإن ارطال الفاطميين كانت رصاصية حسبما ذكره المقدسي، وهو يضيف أن جامع القيروان كانت «مزاريبه رصاص»[3]. مما يدل على استعماله في صناعة بعض الأدوات.

الصيارفـــة:

يرتبط عمل هذه الفئة بالصناعة المعدنية، لأن الذهب والفضة هما مادة عملهم، وقد أدى تشابك الحركة التجارية وتطورها واتساع دائرتها الى تطور وازدهار العمل المصرفي، حتى أصبح الصّراف يمارس صلاحيات، هي أشبه بالصلاحيات التي تمارسها البنوك اليوم.

---

(1) عن كل ما يتعلق بدار الضرب أنظر أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة، مواضع متفرقة.

(2) محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي ص 294. الحاشية.

وانظر Lavoix: Catalogue de monnaies musulmane,..P.397.

(3) مزاريب ميازيب، المفرد مزراب: ميزاب ـــ مسيل الماء من على سطح الدار.

ونظرًا لأن العمل بالصرف كان بابًا واسعًا لأكل المال الحرام،[1] فقد اهتم فقهاء الاسلام والعلماء بهذا الموضوع، فوضعوا أصوله وأحكامه وتشريعاته وألفوا الكتب فيه، ظهر منها «كتاب الصرف» في القيروان وكان القاضي حريصًا على تفقه الصيارفة، فإن أبا العباس أسحق الصايغ ــ ت 305هـ في القيروان ــ يذكر أن القاضي أبا طالب ألقى على مسامعه «كتاب القراض ثم أكثر كتاب الصرف» كما سلف وأن هذا القاضي وجه جماعة الصيارفة الى أبي جعفر أحمد بن أبي سليمان الصواف ليسمعوا «كتاب الصرف» وأمرهم أن لا يصرفوا حتى يسمعوا هذا الكتاب[2].

ونظرا لتلك الحساسية ومجال الانزلاق في الربا، فقد حرص المسلمون ألا يشتغل منهم بالصرف الاّ من كان محل ثقة، فقيل للامام مالك «أيكره أن يعمل الرجل بالصرف ؟ قال: نعم الا أن يكون يتقي الله في ذلك[3]». ومن هذا ظهر صيارفة مسلمون في تاهرت، كأبي محمد الصيرفي في عهد الامام أبي بكر وهو مثال حي على وجود الصيارفة المسلمين في كافة أنحاء المغرب الأوسط.

ويبدو أن بعض الموالي كانوا صيارفة، إذ ظهروا في المهنة في القيروان مثل أبي الفضل يوسف بن مسرور مولي لخم ــ ت 325هـ بالقيروان ــ كما عمل أهل الذمة صيارفة، وقد كشف الجاحظ هذا الأمر في إحدى رسائله فقال بخصوص النصارى، ان مما أعظمهم «في قلوب العوام وحببهم الى الطغام أن منهم كتاب السلاطين وفراشي الملوك وأطباء الأشراف والعطارين والصيارفة[4]»

وذكر المقدسي بخصوص اليهود في بلاد الشام أن «اكثر الجهابذة والصباغين والصيارفة والدباغين بهذا الاقليم يهود[5]» ويبدو أن الحرية التي تمتعوا بها

---

(1) عن الصرف في الاسلام أنظر: سحنون: المدونة. القاضي النعمان: دعائم ج 2 ص 37. وما يليها الثميني: كتاب النيل ج 8 ص 604 وما يليها.

(2) الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 209آ القاضي عياض المصدر السابق ص 375.

(3) أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة ص 91.

(4) حبيب الزيات: الصيارفة في الاسلام ص 492 نقلا عن الجاحظ ثلاث رسائل.

(5) نفس المكان نقلا عن المقدسي، وكتب علي بن أبي طالب الى رفاعة «يأمره بطرد أهل الذمة من الصرف» القاضي النعمان دعائم ج 1 ص 36 وقيل للامام مالك «ان في أسواقنا صيارفة منهم أفنصرف منهم قال مالك: أكره ذلك ؟ انظر سحنون: المدونة الكبرى ج 4 ص 271.

في ديار الاسلام وازدهار التجارة وعدم ترددهم في أكل الربا قد ساعد على فسح المجال أمامهم لممارسة الصيرفة.

على أية حال، تطور عمل الصيارفة ولم يتوقف على تبديل العملة، بل أصبحوا محل ايداع للأموال، فيذكر ناصر خسرو أن «كل من معه مال يعطيه للصراف ويأخذ منه صكا ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصراف، فلا يستخدم المشتري شيئا غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة[1]. وقد كتب أحمد بن سحنون لرجل رقعة الى صيرفي بعشرين دينارًا ويبدو أن الصيرفي كان يحقق أرباحًا من وراء هذا الايداع، في حين أن سحب الناس أموالهم، كان يعرض الصيرفي الى الفشل في مهنته والى الفقر، فقد روى المبرد «انه افتقر رجل من الصيارفة بالحاح الناس في أخذ أموالهم التي كانت لديه وتعذر أمواله التي كانت له عند الناس[2]».

ويغلب على الظن أن صيارفة المغرب الأوسط قد لاقوا نجاحًا في مهنتهم، بسبب موقع بلاد المغرب الأوسط، وكونها ملتقى الطرق التجارية في الاتجاهات الأربعة.

الصناعة والمهن الغذائية:

تقوم هذه الصناعات على الانتاج النباتي والانتاج الحيواني، فكان القمح والشعير مادتين أساسيتين في غذاء السكان، ويقوم عليهما بعض الصناعات مثل الطحن والخبز، ومن هذا يمكن القول أن الأرحية والأفران كانت منتشرة في كل مكان.

الأرحيـــة:

يذكر ابن الصغير أن أهل تاهرت قد شرعوا منذ عهد الامام عبد الرحمن بن رستم في «اتخاذ الرحى» ويبدو أن الأرحية فيها كانت مجتمعة في موقع واحد،

---

(1) ناصر خسرو: سفرنامة ص 146، وانظر الجنحاني: المغرب الاسلامي ص 78.

(2) المبرد: الكامل: ج 1 ص 169. وعن بعض الأعيب الصيارفة أنظر: الأطروشي: الحسبة ص 24 ويظهر أنهم كانوا يجتمعون في مكان واحد، فكان في القيروان «باب الصرافين» : المقدسي: أحسن التقاسيم ص 225.

يؤدي اليها أحد أبواب المدينة حتى اطلق عليه «باب المطاحن»[1]ويذكر ابن حوقل أن مدينة تلمسان، «لها أنهار جارية وأرحية عليها».

وكانت وهران «ذات مياه سايحة وأرحاء ماء» وكانت الأرحاء على نهر نكور وفي مستغانم، فذكر البكري أنها ذات، «طواحين ماء» وهكذا كانت تتانلوت ذات «أرحية على واديها» وكانت الخضراء على نهر خرار عليه الأرحاء «وكانت أفكان، مدينة لها أرحية» وكانت مليانة «لها أرحية على نهرها» وفي متيجة ذكر المقدسي أن لسكانها «ماء جاريا عليه أرحية،» وكانت قزرونة على نهر كبير عليه الأرحية[2].

وإذا كان الرحالة قد أشاروا الى الأرحية الا أنهم لم يذكروا شيئًا عنها، مثل عددها على الأقل، فإن اليعقوبي يذكر بخصوص مدينة فاس أن لها ثلاثة آلاف رحى على نهرها، فمن المرجح والحالة هذه أن تكون مئات الأرحية قد نصبت على كل نهر من الأنهار السالفة الذكر.

ويفيد المقدسي أن الأرحية توضع على أفواه الأنهار، فإذا خرج الماء أدارها، وهذا ممكن إذا كان جريان الماء يساعد على ذلك، والا فإن الناس يرفعون منسوب المياه ثم يدعونها تتساقط كالشلالات، فتعمل قوة التساقط على إدارة العجلة، بل أن هناك بعض الأرحية التي كانت تدار بواسطة الحيوان[3].

والى جانب هذه الأرحية كانت أرحية أخرى متنقلة تدار باليد في المنازل، فإن احدى المتشيعات في بداية أمر أبي عبد الله الشيعي، كانت تساهم في اعداد الطعام للمتشيعين «حتى أن يديها كانتا تدميان من الطحن وعلاج الطعام لهم»[4] ومثل هذه الأرحية كانت ضرورية لأغلب المنازل، حيث لا تتوفر

(1) القلقشندي: صبح الأعشى ج 5 ص 111 نقلاً عن العزيزي، البكري: المغرب ص 66.
(2) عن الأرحية هذه أنظر: البكرى: المغرب ص 70، 90، 69، 75، 79، 66، 65، 60، ابن حوقل: صورة ص 88، 89، المقدسي: أحسن التقاسيم: ص 228 الادريسي: صفة ص 82، 84.
(3) يوصي ابن الأخوة ان على أصحابها أن يرحوها ولا يستعملوها في طحن أكثر من ربع ويبة يوميًا، ابن الاخوة: معالم القربة ص 89. المقدسي: أحسن التقاسيم ص 125.
(4) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 133. وفي القيروان كان عروس المؤذن ــ ت 307هـ «يطحن بيده» ابن عذاري: البيان ص 183 ج 1.

المطاحن العامة، وقد حاول الشاعر ابن حمديس أن يقدم وصفًا للرحى ومما قاله:
(من البحر الطويل):

وآخـــذة في دورة فلكيـــــة ترى القطب منها ثابتًا وهي تضطرب
إذا أطعمت حبًا من البر اطعمت وقامت بأمر البر فهو كما يجب
وتحسبها تلقي لنا رمـــل فضة إذا أدمن الالقاء فيها حصى[1] ذهب

ويبدو أن بعض المنازعات كانت تقع بين صاحب القمح وصاحب الرحى، حول الأجرة مثلاً والطحن عقب نقش حجر الرحى، أو مباشرة الطحن لأحد الناس قبل أن يتم طحن الأول نهائيًا، ويظهر أن صاحب الطاحون كان يتكفل أحيانًا بنقل القمح من منزل صاحبه الى الطاحون، وهذا ما دعا ابن الأخوة أن يوصي بأن من يتسلم قمح الناس يجب أن يكون «ثقة عفيفًا آمينًا» فإنه يدخل في بيوت الناس ويخاطب أولادهم وجواريهم ويحملها بأمانة إلى طاحون معلومة»[2].

الخبـــاز:

كان الحصول على الخبز يتم بطريقتين: أحداها في المنزل، والأخرى في الفرن، وكانت الأفران بنوعيها منتشرة في كل مكان، وفي كثير من البيوت كان يفضل الخبز طازجًا لكل وجبة، وهذا يعني أن على صاحب البيت أن يخزن الدقيق أو القمح في منزله، وكانت المرأة هي التي تتولى مهمة العجن ثم تحضير الخبز، فإن أبا صالح جنون جلس ذات يوم مرة مع امرأته وهي تعجن عجينًا، وأن الفئة التي يمكن إدراجها مع الصناع، هي التي تضم أولئك الرجال الذين اتخذوا من تحضير الخبز في أفرانهم للناس، سواء لأصحاب المنازل أو لبياع في الأسواق مهنة لهم.

وكان تحضير الخبزفي الفرن أو شراؤه من السوق يغلب على أهل المدينة لهذا فإن الخبازين يوجدون فيها ـــ وقلما يوجدون في البادية، فإن عمرو بن

(1) ابن حمديس، ديوان ابن حمديس ص 25.
(2) ابن الأخوة: المصدر السابق ص 90 وعن الحسبة على الطحانين أنظر لقبال موسى: الحسبة المذهبية 119. وانظر يحي بن عمر: أحكام السوق ص 112.

حفصون حين خرج من عند الخياط في تاهرت «أخذ خبزتين من الخباز وألقاها في كمه»[1]ويظهر أنه كان هناك من يتولى بيع الخبز ويفهم هذا من فتوى ليحيى بن عمر، تدور حول رجل اشترى خبزة ـــ فأكل منها لقمة فوجد فيها حجارة، فله الحق أن يرجع الى البائع فيردها له ويحصل على الثمن الذي اشتراها به ثم يرجع البائع الى صاحب الفرن[2].

وكان اعداد الخبز في المنزل بطريقة بدائية، فإن جبلة الصدفي تـ299هـ/912م في القيروان ـــ أخذ عجينة وذهب بها الى المستوقد وكان بقي فيه الرماد، فحفر فيه بعود وجعل القرصة فيه وغطاها بالرماد[3]، وأحيانًا أخرى يخبزون على الرضف ـــ وهي حصوات كبيرة ساخنة ـــ وهي طريقة تحفظ الخبز نظيفًا.

الغرابيلي: هناك فئة من الصناع اختصوا بصناعة أداة من الأدوات اللازمة لاعداد الخبز وهي الغربال، وكان الصانع هذا يحمل لقب «الغرابيلي»[4]، ونظرًا لعلاقة الغرابيل بالحبوب، فالأرجح وجودهم في كل قرية من بلاد المغرب الأوسط، بل وفي المدن، وليس هناك وصف لهذه الغرابيل، ومن المرجح أنهم صنعوها بخيوط جلدية.

الطبـــاخ: أدى تطور المدينة العمراني والتجاري في بلاد المغرب الأوسط الى ظهور فئة الطباخين، وهي تؤدي خدمة جليلة للغرباء، وغيرهم، إذ هكذا

---

(1) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الاندلس ص 110.
(2) يحي بن عمر: المصدر السابق، ص 111.
(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 249. وعن أسباب بعض المنازعات التي تقع بين الخباز والناس انظر ابن الأخوة: معالم، ص 91، وعن أساليب الغش عندهم انظر السقطي: أداب الحسبة. ومن المرجح أن نزاعا بين الفران وجيرانه كان يقع، وقد عالج قاضي قرطبة هذه المشكلة بأن يجعل صاحب الفرن أنبوبا في أعلى الفرن فيخرج الدخان من أعلاه وهذا في القرن الرابع الهجري انظر الخشني: قضاة قرطبة. ص 116 ـــ 117. وقد جاءته هذه الفكرة بتأثير من المشرق الاسلامي عليه فهل عرفت في تاهرت ؟
(4) كان منهم في افريقية الأغلبية أبو الغصن الغرابيلي ونفيس الغرابيلي السوسي.

يكون في الفندق مأواهم وفي السوق طعامهم، وحتى الموظفين كانوا يأخذون طعامهم من عند الطباخ[1].

تجفيف الفواكه: يظهر أن بعض العمال كانوا يقومون بتجفيف الفواكه فذكر البكرى أن حصن تاونت ــ على ساحل ترنانا ــ «يحمل من زبيب تينه» وكان يعمل في تاجنة «التين مثل شرائح على مثال الطوب» وهذا نفسه كان يعمل في المدن التي يتوفر فيها التين مثل مرسى الدجاج، ومادام الناس قد جففوا التين، فالأرجح أنهم جففوا بعض الفواكه الأخرى مثل المشمش، وممن قام بهذه العملية «النباذون»، وذلك لكي يواصلوا صنع النبيذ في غير موسم الفواكه.

والى جانب التجفيف، كانت الفواكه تستعمل في صنع المعاجين والربوب مثل معجون ورب السفرجل وغيره، فذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن جيجل «منها تحمل الفواكه والعنب والرب الى مدينة بجاية».

العطـــور:

عرفت بلاد المغرب الأوسط كغيرها من بلاد المغرب الاسلامي صناعة العطور، ويبدو أن هذه الصناعة قد عرفت التخصص، فحمل صاحبها لقب «العطار» بل يبدو أنه كان تخصص أضيق يعتمد على نوع واحد من الأزهار المستعملة مثل الريحان لذا كان هناك من حمل لقب ريحاني مثل أحمد بن «ريحاني»[3].

عصر الزيتون:

عرف الناس في ذلك الوقت استعمال المعاصر، وربما كانت بعضها حكرًا على أصحابها، الا أن معاصر أخرى كانت عامة، فقيل لصاحب زيت:

---

(1) وعن أساليب الغش عند الطباخين والحسبة عليهم أنظر ابن الأخوة: معالم. ص 108 ــ 109. ابن عبد الرؤوف: ثلاث رسائل أندلسية. ص 97 ــ 97.

(2) القاضي عياض، ترتيب المدارك ج 3 ص 380 وعن التين المجفف البكري: المغرب 80 وذكر المقدسي «الفواكه المقددة» أحسن التقاسيم ص 145.

(3) الجوذري: سيرة جوذر ص 117 وعن الأعيب العطارين أنظر، ابن الأخوة، معالم القربة ص 121 ــ 125.

«المعصرة التي عصرت فيها أيعصر فيها أهل القربة ؟ قال: نعم»[1] ويدخل في عصر الزيتون الدواب والقفاف، فقد كان عيسى بن مسكين في القيروان جالسًا على «دكان في المعصرة وخادم له يرد الزيتون والدابة تطحن» ربما أنها كانت تدير حجرًا يكسر الحب، ثم يوضع الزيتون في قفاف، ذكر القاضي عياض استعمالها وهي «قفاف المعاصر».

وكانت المعاصر كالمطاحن تدور بالماء أو بدواب الحمل، وأن نوع الزيت يدل على كيفية استخراجه منها: زيت الماء وهو أفضل الزيوت وزيت اليد وهو متوسط والزيت المغلي وهو الأدنى. ومن المرجح أنها كانت تخزن في جرار وأزيار وخوابي.

وكانت هناك زيوت أخرى تستخرج من بذور بعض النباتات مثل زيت بذور الفجل وزيت السمسم وزيت الخروع وزيت بذر الكتان، وكانت لها فوائد في صنع الصابون وفي الطب، وقد ذكر القاضي عياض أحد المختصين بصناعة الصابون وهو أبو حفص عمر بن أبي الحسين الصابوني.

صناعة الخمر:

ذكر ابن حوقل بخصوص العاملين في مرسى الخرز في صيد المرجان انهم «يكثرون الأكل والشرب والخلاعة ولهم بها مكاسب وافرة وينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم ويعمل من الصداع ما لا يعمله نبيذ الذرة وغيره من الأشربة» وقد عرفت تاهرت نفسها الخمر وشاربيه ففي خضم النزاع الذي وقع بين الامام أبي حاتم وعمه ظهر المسكر، فذكر ابن الصغير أن تاهرت «قدفسدت وفسد اهلها في تلك الحروب واتخذوا للمسكر أسواقًا» وكان النكارية يرون أنه «يجوز شرب الخمر على التقية» وحين قام بلكين بن زيري باقتفاء أثر محمد بن الخير «فاجأه في سرية تامة وهو يشرب مع رجاله»[2].

---

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك ج 3 ص 386.
(2) لقبال موسى: دور كتامة. ص 361. ابن حوقل: صورة الأرض. ص 77. وبخصوص ما ذكر ابن الصغير انظر: سيرة الائمة. ص 363. وعن موقف النكارية انظر: يحي معمر: الاباضية بين الفرق الاسلامية. ص 263. وعن النبيذ عند الاحناف انظر: عبد العزيز المجدوب الصراع المذهبي ص 71 — 73.

وكان الخمر يصنع حسبما ذكر ابن الأخوة من العنب والتمر والشعير والزبيب، ويضيف ابن حوقل اليها الذرة، ويضيف اليها ابن الآبار التين، وقال عريب بن سعيد أن الشراب كان يصنع في أفريل من الورود والبنفسج وفي ماي من التفاح والخشخاش وفي جويلية من التفاح والاجاص وفي أوت من الرمان والخشخاش[1].

صناعة الحصر:

ذكر ابن الصغير الحصر ضمن أثاث الامام عبد الرحمن بن رستم وكانت تصنع من الحلفاء أو القصب وأحيانًا تصنع من سعف النخيل، والحصير تكفي المصلي أن يقف عليها ويسجد على الأقل، فإذا كانت دون ذلك عرفت عندها بـ «الخمرة».

وقد تفنن الصناع في صنع الحصر وتأنقوا، فعبر المنصور عن اعجابه بأعمال العبيد الحصريين بقوله «أن أعمالهم رياض مونقة»[2] وكانوا يدخلون الخيوط الذهبية في صناعتها، ويرسمون ويكتبون، فكتبوا في عهد المعز الفاطمي «مما عمل على يد جوذر مولى أمير المؤمنين» وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط هذه الصناعة ومما شجع وساعد على ازدهارها وجود الحلفاء والنخيل في البلاد، كما أنها ضرورية لكل منزل.

الصناعة الطبية:

كانت بلاد المغرب الأوسط تشتهر ببعض النباتات التي تستعمل في علاج بعض الأمراض فذكر الادريسي أنه في أكناف جبل مسيون بشمال بجاية جملا من النباتات المنتفع به في صناعة الطب مثل شجر الحضض والسقولو فندوريون والبرباريس والقنطوريون الكبير والراوند والقسطون والأفسنتين وغير ذلك،

---

(1) انظر: Imammuddin: Some aspects...P.105-106. كان أبو عبد الله الشيعي يأمر «بقتل من خرج ليلاً أو شرب مسكرا أو حمله أو وجد عنده». ابن عذاري: البيان ج 1 ص 151. الا أن ابن بكر الجنلمي يقول: أن «هؤلاء الفواطم تسترضي أحدهم بقلة من نبيذه لقبال موسى: دور كتامة ص 376.

(2) الجوذري سيرة جوذر ص 52 وأنظر نفس المصدر ص 88 عن الحصير والخمرة أنظر القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 1 ص 178.

وكان أهل قلعة بني حماد يتحرزون ويتحصنون من عقارب كثيرة قاتلة بأن يشربوا «نبات الفوليون الحراني ويزعمون أنه ينفع شرب درهمين منه لعام كامل فلا يصيب شاربها شيء من ألم تلك العقارب»[1] وهناك بعض الأدوية التي تصنع من العقاقير التي يشتريها الناس من العطارين.

وقد أورد ابن البيطار عبارة على غاية الأهمية، فهو ينقل ما يتعلق بلحم جراد البحر مما «حكاه أطباء المغرب الأوسط خاصة»[2] وذكر ابن بشكوال من هؤلاء عبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرون الوهراني.

وهناك بعض المهن المرتبطة بالنبات، فكان بعض الناس من اتخذ جمع الحطب وبيعه فعرف بـ«الحطاب» ومنهم من أختص بعمل الفحم فعرف بـ«الفحام» ومنهم من اشتغل بالتبن فعرف بـ«التبان» وغير ذلك.

تصنيع المنتجات الحيوانية:

تعتبر تربية الحيوان ثروة هامة للبلاد، وقد قامت عليها بعض المهن، فكان من الناس من عمل حمالا مقابل أجرة، وهي مهنة وضيعة، فإن القاضي النعمان يجعل الحمالين شبه بهائم، كما يشير الى فقرهم المدقع، ومن الناس من كان عمله الأشراف على الأسطبل أو ما يسميه أبو زكريا «دار الدواب» وكان منهم من يتولى عملية الترويض، فكان عند الفاطميين «علوش الرائض» فمن المحتمل وجود مثله في اسطبلات الأئمة الرستميين وغيرهم.

الجزار:

يرى ابن الأخوة انه يستجيب أن يكون مسلما بالغا عاقلا وأن يستعمل سكينة حادة، [1]، ومع أنه كان يصعب الفصل بين الجزار والقصاب الا أنه

---

(1) الادريسي: صفة. ص 16، وعن صناعة الطب انظر. ابن خلدون: المقدمة. الفصل 29.

(2) ابن البيطار الجامع ج 1 ص 161. ثم انظر ابن بشكوال: كتاب الصلة ص 298 قدم الطبيب المذكور الأندلسي تاجرا سنة 429هـ ويذكر القاضي النعمان بعض المواد التي تستعمل علاجًا أنظر كتاب الاقتصار ص 98 ــ 99. ويظهر أن أهل الذمة كانت لهم اليد الطولى فألف اسحق بن سليمان الاسرائيلي طبيب عبيد الله المهدي، كتاب الحميات وكتاب الأغذية والأدوية، وكتاب البول ومنهم موسى بن العيزار طبيب المعز الفاطمي ومن مؤلفاته، كتاب المعزي في الطبخ، مقالة في السعال كتاب الأقر باذين أي الصيدلة أنظر: ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء ص 545.

وجد من حمل لقب «الجزار» كدليل على تخصصه مثل: أبو جعفر أحمد ابن ابراهيم بن الجزار، كما أن ابن الصغير أشار الى وجود القصابين في تاهرت فكان قوم من نفوسه يمشون في الأسواق، فإن رأوا قصابًا ينفخ في شاة عاقبوه» وقد كان هؤلاء يلبسون ملابس خاصة بمهنتهم، فإن أبا عبد الله الشيعي سير رجلا الى المهدي في سجنه في سجلماسة، في «زي قصاب يبيع اللحم[1]» وعلى كل، فمن المرجح أن الجزارين والقصابين في بلاد المغرب الأوسط قد كثر عددهم بسبب شهرتها في تربية المواشي.

وهناك عدد من المهن المتعلقة باللحم فكان بعض الناس من عمل في شواء اللحم وبيعه، وعرف هؤلاء في كتب الحسبة «بالشوائين» وهم يستعملون للشواء الطاجين والسفود والتنور، كما أنهم يشوون اللحم والدجاج والخراف، ويبدو أن بعضهم قد اختص بشواء الرؤوس فعرفوا «بالرواسين» وهناك من اختص بعمل النقانق، فعرفوا «بالنقانقيين»[2].

وهناك من اتخذ الالبان ومشتقاتها مادة لمهنته، فكان هناك على سبيل المثال لقب «اللبان» وكان بعض اللبانين يغشون حليبهم.

الدبـاغ:

يبدو أن هذه الصناعة كانت مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط لوفرة الماشية، وكان يستعمل في الدباغة قشور الرمان والقرظ والشب والسماق[3]،

---

(1) ابن الأثير: الكامل. ج 8. ص 41. كانوا إذا ذبحوا للناس أخذوا اجرة لهم، جلد الذبيحة وبعض اللحم وجلالها وغير ذلك، ويبدو أن بعض الناس كان يأكل من ذبائح أهل الذمة، فأصدر القاضي النعمان فتواه بأن «لا تؤكل ذبائح المشركين ولا ذبائح أهل الخلاف الا أن يسموا الله عليها ويحضر ذلك من يأكلها» انظر: كتاب الاقتصار. ص 105.

(2) عن الشواء والنقانق. انظر: مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ. ص 28 وما يليها.

(3) انظر: عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 113. وذكر ابن حوقل عن قابس «بها جلود تدبغ بالقرظ، انظر صورة الأرض. ص 72. ويعرف القرظ بورق السلم انظر: الجاحظ: التبصر. ص 34. وعن استعمال الشبّ: تاريخ التجارة. ص 43. وقد وجدت هذه المادة في قلعة بني حماد. انظر الدرجيني: طبقات ج 2 ص 471، وعن استعمال السماق. ابن البيطار: الجامع ج 3 ص 29.

وقد كانت هذه الصناعة حقيرة لما ينطلق بسببها من روائح كريهة وأوساخ وربما كانت خارج المدن.

وليس من السهل حصر المصنوعات الجلدية، فكان منها السروج وقد أجاد سكان بلاد المغرب الأوسط صناعتها فوقعت عين الناصر الأموي على فرس بسرج عدوي الصنعة لطيف دفتي المجلس، دليل على جودتها وتصديرها الى الأندلس، وعرف المختص بصناعتها ب«السراج»(1).

وصنعوا الأحذية، ويبدو أن الحذائين كانوا مجتمعين في مكان واحد، فذكر المقدسي «درب الحذائين» في القيروان.

ويرتبط بهذه الصناعة، صناعة أخرى هي الخرازة، وكان محترفها يحمل لقب «الخراز» ويبدو أنها كانت حرفة محتقرة، وكانوا يخضعون لمراقبة المحتسب.

وصنعوا من الجلد الطبول والدفوف، كما صنعوا الجعبة والخرج، والزق والقربة، وكان الجلد المدبوغ كبير الأهمية لصناعة الرق الصالح للكتابة، وقد أشار المقدسي الى أن المغاربة يستعملون الرق في كتاباتهم، ويرى Goitein أن الكتابة على الرق في بلاد المغرب الاسلامي استمرت الى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي.(2) وصنعوا كذلك البسط للاستعمال المنزلي.

الصناعة الخشبية:

كان من مصنوعاتهم الخشبية الموائد، ظهرت في بيت الامام عبد الرحمن بن رستم، والأسرة والكراسي، وقد وضع الخياط في تاهرت للشيخ «كرسيا» فقعد عليه وصنعوا الأبواب واقفالها والقباقيب، ويبدو أنها كانت تصنع للأثرياء من أخشاب مستوردة، فكانت في قصور بني زيري مصنوعة من أخشاب هندية

(1) انظر العرب : طبقات. 103. ابن حيان: المقتبس. ط بيروت. ص 170. الجاحظ. المصدر السابق. ص 30. 637.

(2) ويمكن أن نضيف الى الصناعة الجلدية الدرق للمطية عنها: الادريسي: صفة. ص 59. ابن الفقيه: المسالك. ص 81. وعن الدباغة والحرف الجلدية. انظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب. ص 251.231.

ضمت أجزاؤها الى بعضها البعض بمسامير ذهبية (1)وصنعوا المغارف والملاعق، والعود الذي يقطع عليه اللحم واللوح الذي يمد عليه الكعك وكانت تصنع من الخشب الصلب كالبلوط والبطم والزيتون والبقس والعناب. فصنعوا المهاريس التي تصلح حيث لا تصلح المهاريس النحاسية، كما صنعوا الصحون والكؤوس الخشبية والأقفاص، فحين كان المنصور الفاطمي يحارب يزيد مخلد بن كيداد عمل قفصًا «من الخشب» واستعملوا الخشب في صناعة الهوادج، فحين استقبل ابن أبي عامر جعفرا بن علي استقبله ببغال «محملة عدتها من العماريات والهوادج المتقنات»(2) واستعملوه في سقف منازلهم وفي صناعة مختلف الأسلحة، ويبدو أن المغرب الأوسط اشتهر بها فإن زيري بن عطية المغراوي أرسل هدية للأمويين عددًا كبيرًا من السهام والأقواس المصنوعة من شجر الزان.(3) واستعملوا الخشب في صناعة المراكب والسفن ومنها مراكب تاهرت التي ذكرها اليعقوبي.

وعلى أية حال، فقد عرفت الصناعة الخشبية عددًا من الصناع فكان منهم «النشار» وآخر «الخشاب»، وثالث «النجار» وربما هم الذين عناهم الدرجيني بقوله ثلاثة نجارين: احدهم يحسن قطع الخشب من الشعراء والثاني يشقها وينشرها والثالث يركب الألواح ويسمرها فيما يصلح من الأدوات»(4)، والجدير بالذكر أنهم كانوا يستفيدون من النشارة في استعمالها لتجفيف صفحات الكتابة، فقد وجدت بين صفحات مخطوطات عربية أندلسية، وكانت القطع الخشبية تسمر بالمسامير أو تدخل نهايتها في بعضها البعض، وقد ازدهرت الصناعات الخشبية في بلاد المغرب الأوسط على الأقل لوفرة الخشب فيها، فإن الادريسي يذكر بخصوص بجاية أن الخشب في أوديتها وجبالها كثير موجود».

(1) ارشيبالد: القوى البحرية. ص 331.

(2) ابن حيان: المقتبس. ط بيروت «ص 42. وعن الخشب الصلب. أنظر: مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ. ص 84.

(3) Golvin: Le Maghreb Central...P.177.

وعن الأسلحة المختلفة انظر: عطية: نظم الحكم ص 146 ـــ 147آ وعن المراكب التي يتألف منها الأسطول الفاطمي انظر: صابر محمد دياب: سياسة الدولة الاسلامية. ص 107 ـــ 110. وهناك المراكب الخيطية يركب فيها من ماسة الى بلاد الصين.

(4) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 398 وحول النجارة أنظر: ابن خلدون: المقدمة الفصل السادس والعشرون.

الصناعة الفخارية:

صنع سكان بلاد المغرب الأوسط كثيرًا من الأدوات الفخارية التي يحتاجونها للاستعمال المنزلي. فصنعوا القلال، وعرف محترف صناعتها «بالقلاّل» وصنعوا الجرة والزير والأباريق والكيزان، والكؤوس والأقداح والأطباق وصنعوا الكوانين لمواجهة برد الشتاء، وذكر ابن الصغير «السراج» وصنعوا القنديل وربما هو المصباح الذي ذكره الشماخي، وصنعوا القدور، وكانت الحاجة تدعو الناس الى صنع الخوابي لحفظ طعامهم، وقد أشار الخشني الى وجودها.

وقد عثر جورج مارسي على عدد من المطامير وكسر من الفخار ومن المرجح أنه كان لتاهرت وغيرها أفران لشي الفخار بدليل وجود قطع فخارية متلاصقة وعوجاء مصنوعة من طين أبيض وخوخي ومطلية بطلاء أبيض مزينة بزخرفة على شكل خطوط متوازية مستقيمة أو منحنية في تاهرت وكان بين هذه القطع قطعة من فم جرة، وقطعة من قلل وصحون وغطاء برادة وقطع من مصابيح[2].

ويمكن اعتبار الخزف المعماري ـــ القرميد والأجر ـــ الذي عثر عليه في قلعة بني حمّاد نموذجا لصناعة الخزف في بلاد المغرب الأوسط، فكانت مقاييس القرميد الكبير: 380م طولا والقاعدة 178م و 110 م والسمك 14م أما مقاييس القرميد الصغير فكانت 350م والقاعدة 165م 108م والسمك 15م.

---

(1) الدرجيني، طبقات ج 2 ص 398 وحول النجارة أنظر: ابن خلدون: المقدمة الفصل السادس والعشرون.

(2) بورويبة رشيد: الفن الرستمي، ص 184 ـــ 187 وأنظر:

G.Marçais: Tihert...R.A.1946. P.24-57.

(3) نفسه: الدولة الحمادية ص 67 وعن أشكال الاجر انظر نفس المرجع ص 277 ـــ 279.

ولمزيد من الاطلاع على الفخار الحمادي أنظر: بورويبة نفس المرجع ص 276 ـــ 308. وكذلك:

G.Marçais: Les poteries et faiences de bougie- constantine. 1918.

Ibid: Les poteries et faiences de la kalàa des beni-hammed 1918.

البنــــاء:

تعتبر مهنة البناء من أهم المهن الى جانب الحراثة والحياكة وكانت تتم بتضافر وجهود عدة مهنيين: الحجار والبناء، وصانع القرميد والطوب، والمهندس[1] وقد تزايدت هذه المهنة بسبب اتساع الحركة العمرانية وتطورها.

الصيــد:

يمكن التمييز بين نوعين من الصيد وهما: صيد البر وصيد البحر.

ـــ **صيد البر**: مارس بعض سكان المغرب الأوسط الصيد، وربما مارسها البعض من باب التسلية في حين مارسها البعض الآخر كوسيلة للعيش، ومن المرجح أن الأثرياء استعملوا البزاة، وربما استعملوا كلاب الصيد، ويبدو أنهم استعملوا المعراض ـــ وهو سهم مدبب الطرفين ـــ وأدوات أخرى.

صيد البحر: يذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن الصياد يخرج النقازة ويرسلها وقد ربط خيطًا في خرص وثيق في شفتها، فتسير في البحر ويتبعها بزورقه وشبكته فتدور عليها الذكور، فيطرح عليهم شبكته ويخرج ما قدر[2] له»، ويضيف موريس لومبارد أن الطريقة المستعملة في صيد السمك هي: الخطاف أو المذربة. ويشير الادريسي الى أن في جيجل «الحوت الكثير العدد المتناهي الطيب والقدر»[3].

وقد عرفوا تصبير السمك، ويفيد الحموي أن السمك كان يملح فيبقى سنين صحيح الجرم طيب الطعم، واستعملوا العسل في تصبيره فكان يحمل حوت درنه الى عبيد الله المهدي «في العسل فيحفظه ويصل طريًا»[4]. وربما ينقلونه

---

(1) انظر أخوان الصفاء: رسائل اخوان الصفاء. ج 1 ص 284 ذكر المقدسي المهندسين بقوله: «أهل المعرفة بالهندسة» وكان رجال قبيلة كومية «أصحاب أسواق يبيعون فيها اللبن والطين». «وعن البناء أنظر لومبارد: الاسلام ص 177.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 125.

(3) الادريسي: صفة ـــ ص 98.
وعن حوت بونة أنظر البكري: المغرب ص 55 وعن حوت تنس ابن حوقل: صورة 77.

(4) البكري: المصدر السابق ص 57. الحموي: معجم ج 2 ص 26، وانظر مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 125، الحموي: معجم ج 2 ص 434. ويضيف الحموي جنسا آخر من السمك كان معروفا في تونس هو النقونس أنظر الحموي: المكان السابق. وعن الأعيب صيادي السمك وغشهم أنظر: ابن الأخوة: معالم ص 11. وعن نقله مع ماء البحر في خوابي أنظر حسن حسني: ورقلت ج 3 ص 368.

الى المدن الداخلية في خوابي فخارية مملوءة بماء البحر، فقد نقل جوهر الصقلي السمك من المحيط الأطلسي بهذه الطريقة الى المعز الفاطمي.

وأصطادوا العنبر، وهو يستعمل في صناعة الروائح العطرية، حيث يخلط بمواد أخرى، ويذكر ابن البيطار من استعمالاته أنه مقو للقلب والدماغ نافع من الفالج والقوة وأمراض البلغم الغليظ وهو سيد الطيب، وأجوده الأشهب ثم الأزرق ثم الأصفر «وهو يفيد في معالجة أوجاع المعدة ورياح المعي والصداع.[1]

واصطادوا المرجان أو البسذ، ويذكر ابن حوقل وجوده في مرسى الخرز يعمل فيه «في أكثر الأوقات في اثارة المرجان الخمسون قاربا وما زاد على ذلك مما في القارب العشرون رجلا الى مازاد ونقص»[2] ويذكر المقدسي أن الصيادين يخرجون الى جمعه في قوارب ومعهم صلبان من خشب قد لفوا عليها شيئا من الكتان المحلول وربطوا في كل صليب حبلين يأخذهما رجلان فيرميان بالصليب ويدير النواتي القارب فيعلق بالقرن ثم يجذبونه فمنهم من يخرج عشرة آلاف الى عشرة دراهم ثم يجلى ويباع جزافًا رخيصًا ولا إشراق له قبل جليه ولا لون[3]، ويفيد ابن البيطار أن المرجان يستعمل في صناعة الكحل، ويزيد الأدوية التي توقف الدم قوة على وقفه، هذا بالاضافة الى استعماله في صناعة الحلي والتمائم.

---

(1) ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 134، وهو يعرف العنبر أنه ورث دابة بحرية وقيل هو شيء ينبت في قعر البحر فتأكله بعض دواب البحر فإذا امتلأت منه قذفته رجيعًا وهو في خلقته كالعظام من الخشب يطفو على الماء ومنه ما لونه مائل الى السواد أنظر نفس المكان. وأنظر عن العنبر: الغرناطي: تحفة الألباب ص 95، موريس لومبار: الاسلام ص 282.

(2) ابن حوقل: صورة 76 ــ 77. المقدسي، أحسن التقاسيم ص 239. البكري: المغرب ص 55 وعن المرجان: الدمشقي: الاشارة ص 35. ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 93 ــ 94 لومبارد. الاسلام ص 281.

(3) المقدسي: المكان السابق.

النخاسة:

احترف بعض رجال المغرب الأوسط العمل في النخاسة، ويبدو أن بعضهم كان يقوم بمهمة الجلاب، فقد وجد سوق النخاسين تباع فيه الأبقار والأغنام ونحوها، هذا بالاضافة الى النخاسين المختصين ببيع العبيد والجواري.

وكان هؤلاء النخاسون يعلمون العبيد والجواري مختلف الفنون والصنائع فيرتفع الثمن، فجاء «في المدونة» أن العبد يبتاعه الرجل وهو أعجمي أو الجارية فيدفع العبد الى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون صائغًا أو صباغًا أو نجارًا فيرتفع ثمنه[1].

ويورد آدم متز رسالة لابن عبدون في الرقيق، ومما جاء فيها: «فكم من سمراء كمدة بيعت بصفراء مذهبة وممسوح العجز بثقيل الروادف وبطين بمجدول الحشا وانجر الفم بطيب النكهة وكم من مرة جعلوا العين الزرقاء كحلاء، وحمروا الخدود المصفرة وسمنوا الوجوه المقعقعة وكبروا الفقاح الهزيلة وأعدموا الخدود شعر اللحى وأكسبوا الشعور الشقر حالك السواد وجعلوا الشعور السبطة ويضوا الوجه السمرة ودملجوا السيقان المعرقة ورطلوا الشعور الممرطة وأذهبوا آثار الوشم والجذري والنمش والحكة[2] ويضيف آدم ميتز أن ربع درهم حناء يزيد ثمن الجارية مئة درهم فضي».

وقد أقبل الناس على شراء الرقيق لاستعماله في ميادين شتى، خدم في البيوت، وهم يعملون في المجالات الأدبية، وفي الفلاحة والتجارة والصناعة وهم حرس وجنود وغير ذلك. وساعد الازدهار والرخاء الذي شهدته البلاد على اتساع حركة النخاسة، فيذكر ابن الصغير أن وفد البصرة حين زار تاهرت للمرة الثانية وجد «العبيد والخدام قد كثرت» واشترى الشراة للقاضي محكم الهواري «خادمًا صفرا»، فكان تدفق العبيد من بلاد السودان وأوروبا عبر الأندلس عاملاً مساعدًا لازدهار النخاسة، وازداد الاعتماد على العبيد في العهد الفاطمي، ويعود هذا الى ثقة الفاطميين بهم أكثر من غيرهم، وذلك

---

(1) سحنون: المدونة ج 4 ص 311 وأنظر الخنشي: تاريخ قضاة قرطبة ص 51. لومبارد: المرجع السابق ص 289 الحاشية.

لعدة اعتبارات فهم غرباء عن المغرب وليست لهم عصبية قوية حتى يخشوا عصبيتهم فنفسياتهم كعبيد تجعلهم دائمًا يطيعون أوامرهم ولو تسلموا أرق المناصب، ومن جهة أخرى فهم خصيان في الغالب ليس لهم أبناء حتى يحرصوا على جمع الثروة[1] ولا يخشى اعتداؤهم على نساء اسيادهم.

الحمامـــي:

كانت الحمامات منتشرة في مدن المغرب الأوسط، ففي مدينة تاهرت «حمامات كثيرة يسمى منها اثنا عشرة حمامًا»[2] وفي أفكان حمام وفي ميلة حمامات. وكذلك في تنس حمامات وفي المسيلة وغيرها.

وكان يعمل في الحمام رجل يدعى المتقبل أو الحمامي، وآخر هو الدلاك، وثالث هو الزبال مهمته الاشراف على نظافة الحمام، ويعمل فيه «الوقاد»، وهو المشرف على توفير الحطب وحفظ النار مشتعلة، وآخر يدعى «السقاء» وكان التزين والتطيب يستدعي وجود حلاق أو مزين، ويقابله في حمام النساء الماشطة التي كانت تقوم بتصفيف الشعر وصبغه بالحناء، الى جانب العناية بالحواجب وترقيقها، ووضع الكحل في العين وتصقيل الوجه،[3]. وكان في الحمام الحارس أو الناطور يتولى حفظ وحراسة ملابس وأمتعة المستحمين ويبدو أن عدد هؤلاء كان كبيرًا في الحمام الواحد، فقد بلغوا في حمام واحد في القاهرة سبعين عاملاً.[4].

هذا الى جانب عدد من الأعمال والمهن الأخرى التي يصعب حصرها، فكان منهم القصاصون الذين يجتمع الناس حولهم للاستماع الى حكاياتهم وقصصهم، والتكازون وهم محترفو التكازة وهي ادعاء معرفة الغيب بالنظر

---

(1) مرمول محمد الصالح، السياسة الداخلية 112.

(2) انظر ابن حوقل: صورة ص 86. البكري ص 68 نقلا عن ابن الوراق، ابن عذاري. البيان ج 1 ص 25.

(3) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية ص 108 عن الحسبة على الحمام، انظر الأطروشي: الحسبة ص 27. لقبال موسى: التيسير ص 111 عن وجود الحارس أنظر: تغري بردي النجوم الزاهر ج 1 ص 44.

(4) المقريزي: الخطط المقريزية ج 2 ص 131.

في العظام أو الدقيق أو الرمل أو الكف، والقوالون، ويبدو أنهم يتصدرون جماعة دارت بينهم كؤوس الخمر، والزفافون والرقاصون والطبالون(1).

وكان بعض الناس يعملون في الزفت والقطران(2)، إذ كانت بجاية يجلب اليها من أقليمها الزفت البالغ الجودة والقطران، وصنعوا الحبال، ذكرها ابن الصغير، ويبدو أنها كانت تصنع من الليف، واختص بعض الناس بالوراقة والكتابة.

وعمل بعض الناس في التنجيم فكان الامام أفلح نفسه منجمًا، فذكر أبو زكريا أنه «بلغ في حساب الغبار والنجامة مبلغًا عظيمًا». وكان المعز الفاطمي مغرمًا بالنجوم والنظر فيما يقتضيه الطالع(3).

هذه بعض الصنائع والمهن التي مارسها سكان بلاد المغرب الأوسط،وقد كانت صناعة مزدهرة كما أشرنا سابقًا، لكنها صناعة تعتمد على الأدوات اليدوية بصفة عامة، وهذه الصفة وأن كانت طابع ذلك العصر، الا أنها لا تعطى انتاجًا يغمر الأسواق. وعلى أية حال، فقد كانت صناعة هذه البلاد تماشى ومستوى صناعة تلك الفترة في غيرها من البلاد الاسلامية.

(1) عن هؤلاء: الأطروشي: المصدر السابق ص 15. لقبال موسى: التيسير ص 92.
(2) عن الزفت والقطران أنظر الادريسي: صفة ص 90. وكان يستعمل في طلي المراكب حتى سماها ابن هاني الأندلسي القاريات السود وعن فضل الورق: لومبارد: الاسلام 284. وعن صناعة الورق.
Imammuddin: Some aspect...P.107-108.
وكان الكتاب يقيمون عادة في الجامع أنظر ناصر خسرو سفرنامة ص 102.
(3) تغري بردي: النجوم الزاهر ج 4 ص 71.
وقال الشاعر أبو تمام مكذبًا التنجيم وداعيًا الى عدم الاعتماد عليه:
السيف أصدق أنباء من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب

الفصل الثالث
التجارة الداخلية

التجـــــارة:

يرى ابن خلدون أن الانسان مدني بطبعه، فهو دائمًا بحاجة الى الآخرين من أجل اقتناء ضرورياته على الأقل، فإذا كان فلاحًا، فهو بحاجة الى النجار والحداد وغيرها،(1) وهكذا فرضت الحاجة في كل فرد أن يقايض الفائض مما يملك بسلعة أخرى، وهو بحاجة اليها، فكان البيع والشراء.

ولم يتوقف أمر تبادل السلع على تلبية الحاجة، بل أن العملية أصبحت حرفة يمتهنها البعض بقصد الحصول على الربح، وهكذا فإن ابن خلدون يعرف التجارة بأنها «محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء وذلك القدر النامي يسمى ربحًا».

على أنه لا يفهم مما تقدم أن غاية التجارة هو الربح في حد ذاته واكتنازه، سواء كان هذا الربح سلعة أم نقودًا، بل أنها تمكين التاجر من اقتناء ما يعوزه من الخيرات، وهكذا فإن مسك انسان نقوده عن الدورة النقدية واختزنها فقد أساء الى المجتمع.

نمو التجارة:

تتطور التجارة الداخلية بناء على عدة عوامل لا بد من توفرها ومنها:

1 ـ عامل جغرافي: فإن اختلاف التضاريس الطبيعية والأحوال المناخية في البلاد اقتضى وجود اختلاف في الانتاج الزراعي والصناعي بين منطقة وأخرى ويبرز

---

(1) ابن خلدون: المقدمة: الكتاب الأول، الباب الأول، فصل في العمران البشري ص 41.

هذا الاختلاف بوضوح بين الشمال والجنوب، بل ومن ناحية الى أخرى، إذ اشتهرت كل ناحية بسلعة اكثر من غيرها، فهذه بالتمر وتلك بالفواكه، وأخرى بالحبوب، وغيرها بالمرجان والسمك، فأن هذا التباين عاملا في سيلان البضائع من الأماكن ذات الوفرة والانتاج الفائض، الى الأماكن التي تعاني نقصًا وحاجة اليها.

كما أن الظروف الطبيعية تتدخل في الحد من النشاط التجاري أو دفعه الى الأمام، كأن تشتمل البلاد على حواجز طبيعية، لا يتمكن التجار من اجتيازها كالجبال الوعرة والأنهار العريضة. بالنسبة لبلاد المغرب الأوسط فإن جبال كتامة وجبال الونشريس لم تكن سدّا منيعًا أمام التجار في البلاد، كما أن نهر شلف ــ أكبر نهر ــ لم يشكل عائقًا، لكن أحوال المناخ في فصل الشتاء كانت تحد من حرية الحركة، مما ينعكس على التجارة فقد أقام المنصور الفاطمي شهرًا في منطقة سوق ابراهيم، ولم يستطع أن يبرحها، بسبب الأمطار والأوحال.

2 ــ دور السلطة الحاكمة: مارس بعض الأئمة الرستميين التجارة، فكان الامام عبد الوهاب تاجرًا، ويبدو أن ابنه افلح كان قائمًا له بهذا الأمر، كما أن أبا اليقظان كان قد أخرج ابنه ــ أبا حاتم ــ مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل آتية من المشرق[1]، مما يدل على أن الرستميين ظلوا يمارسونها ربما الى انقضاء دولتهم.

كما مارس بعض الأمراء العلويين في بلاد المغرب الأوسط التجارة يدل على هذا ظهور أسواق خاصة بهم، تحمل أسماءهم مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم، سواء كان ذلك بممارسة شخصية أو بالاستعانة بوكلاء.

كما أن الفاطميين انفسهم قد مارسوا بدورهم، فإن المنصور الفاطمي يصرح بممارسته «التجارة في الحلال الطيب»[2]. بنفسه، وربما واصل بعضهم

(1) ابن الصغير: سير الائمة. ص 357. وردت في الأصل «ليجوروا» «والأصح «ليجيروا».
(2) الجوذري: سيرة الأستاذ جوذر. ص 62.
(3) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة. تحقيق: البشري الشوربجي. الأسكندرية 1397هـ/1977م. ص 61.

العمل التجاري باللجوء الى الوكلاء، وقد قيل: «إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا»(1).

ولم يكن عمل الحكام التجاري ليمر دون أن يوحي للرعية بأهمية التجارة، فكانوا قدوة للناس، ومن هنا يمكن القول، أنه كان هناك اقبال عليها مما يؤدي الى ازدهارها. كما أن للحكام دورًا في نمو التجارة يتجلى في محافظتهم على آداب التجارة ورعايتها، وكان الأمر هذا يتم باسناده الى محتسبين، فقد أشار ابن الصغير الى وجود صاحب الشرطة في عهد الامام عبد الوهاب، واليه كانت تسند مهمة رعاية الأسواق وحفظها. ــ كما سيأتي ــ قبل ظهور لقب (المحتسب) وكانت نفوسة تلي «انكار المنكر في الأسواق»(2). وكانت وظيفة المحتسب محل عناية الدولة الاسلامية في كل مكان، رستمية كانت أم فاطمية أم زيرية.

ويبدو أن اهتمام الرستميين بالتجارة قد فاق اهتمام سواهم وذلك باقتصارهم على الضرائب الشرعية التي حددها الاسلام، ولم يوح ابن الصغير الى أنهم فرضوا المكوس على التجارة، كما لم تشر المصادر الى أنهم جبوا ضريبة غير شرعية تثقل كاهل الناس، فهذه تؤدى الى ارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية وكساد الأسواق، في حين أن التخفيف منها يضاعف الانتاج ويرفع مستوى الرخاء فتنشط الحركة التجارية. ومثل الرستميين في ذلك مثل الأمراء العلويين، الا أن الفاطميين كانوا على عكسهم، فقد فرضوا المكوس وضرائب اضافية ــ كما سيأتي.

وهنا يذكر ابن خلدون بهذا الخصوص، «إن الاعتداء على أموال الناس يذهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، وفي هذه الحالة تنقبض ايديهم عن السعي»(3)، وإن الغاء المكوس عامل بعيد الأثر في تشجيع التجارة الداخلية على الخصوص لأنها ــ المكوس ــ تؤدي الى كساد السوق.

---

(1) أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي. الأسكندرية 1397هـ/1977م. ص 61.
(2) ابن الصغير: سيرة الأئمة. ص 337.
(3) ابن خلدون: المقدمة. ص 286.

3 ـ **عوامل اجتماعية**: هناك عوامل تتعلق بالمجتمع نفسه كان لها أثر على الحياة التجارية، فكان هناك تباين اجتماعي يحدده طريقة المعيشة، فهناك سكان المدن وسكان الريف، تختلف منتوجاتهم وحاجاتهم، فتخلق حركة سلعية من هؤلاء الى أولئك، فكان أهل الريف بحاجة الى السلع التي لا يقوون على انتاجها والتي يجدونها في المدينة، ونفس الأمر صحيح بالنسبة الى سكان المدينة فهم بحاجة الى سلع أهل الريف خاصة من المواد الغذائية. وبناء على هذه العلاقة فقد شكلت المدينة مركزًا، فكانت قطبًا يجتمع عليه أهل القبائل المحيطة بها لقضاء حاجاتهم، فكانت القبائل تحيط بتاهرت من جميع جهاتها، وكانت تلمسان «متوسطة قبائل المغرب». وربما كان لهذا السبب أن القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت اكتسبت الأموال،واتخذت العبيد والخيول.[1]

وفي مجتمع يتميز بالتباين تزداد التجارة حيوية لا تظهر في مجتمع متجانس الفئات، تشكل طبقة واحدة كالمجتمع الريفي، ذلك لأن لافراد مثل هذا المجتمع انتاجًا وحاجات متشابهة في أغلب الأحيان، ويبدو وكأن المجتمع الريفي قد اختص بالانتاج الغذائي في حين اختص مجتمع المدينة بالانتاج الحرفي.

وإذا كان عامل التخصص هذا يشكل عقبة أمام التجارة بين أبناء الريف أنفسهم، إلا أنه كان عاملاً مشجعًا للتجارة بين الريف والمدينة ـ كما سلف ـ وللتجارة بين أفراد مجتمع المدينة أنفسهم، ذلك أن مجتمع المدينة ينقسم الى فئات حرفية متباينة اختصت كل فئة بحرفة معينة، فكان أبناء كل حرفة بحاجة الى ما بيد غيرهم، وهي حاجة متعددة الجوانب.

4 ـ **تنظيم الأسواق**: ان تنظيم هذه الأسواق بحيث اختصت بمكان معين وبسلعة معينة ـ كما سيأتي ـ يعتبر في ذاته عامل ازدهار للتجارة الداخلية، فهو أمر ييسر للمرء الى عدم الوقوع ضحية التلاعب بالأسعار ذلك أن اجتماع التجار في نفس المكان يسهل على المحتسب أمر مراقبتهم، ويسهل للمرء الانتقال من تاجر الى آخر.

---

(1) ابن الصغير: المكان السابق.

5 ــ الخبرة التجارية: بالاضافة الى التجارة التي يمارسها سكان البلاد الاصليين، فإن تجارة المغرب الأوسط ازدادت نشاطًا وحيوية بمساهمة جماعات أجنبية، عرف عنها الاشتهار بالعمل التجاري والخبرة فيه.

فكانت تقطن تاهرت جماعات أندلسية وهم الذين وصفهم المقدسي بأنهم «يكثرون التجارات والتغرب»(1)، وكانت تقطن جماعات عراقية بصريون وكوفيون وبغداديون، وقد ذكر ابن الفقيه قول الناس في هؤلاء كناية عن اشتهارهم بالتجارة ان ابعدهم «نجعة في الكسب، بصري وحميري ومن دخل فرغانة القصوى والسوس الأقصى فلا بد أن يرى فيها بصريًا أو حميريًا»(2).

6 ــ عنصر الأمن: وهو عنصر هام في نمو التجارة، إذ يضمن للتاجر أمنه على ماله وحرية الحركة، وقد كان القرن الثالث الهجري قرن أمن بفضل سياسة امرائه من رستميين وعلويين، إذا استثنينا بعض الفتن التي عاشتها تاهرت(3) وحروب كتامة الى جانب الفاطميين ضد الأغالبة وغيرهم.

7 ــ وهناك عوامل مساعدة في نمو التجارة كوجود النقود دنانير ودراهم واجزائها، ومكاييل متنوعة ومقاييس مختلفة ووحدات واجزائها، وهذه تسهل عملية التبادل التجاري ــ كما سيأتي.

عراقيل أمام التجارة الداخلية:

هناك عوامل عامة وأخرى خاصة تقف حجر عثرة أمام سير التجارة الداخلية ومنها:

1 ــ ازدراء التوفير واعتبار الاقتصاد بخلاً، فكان الناس يسخرون بالتجار لانهم يجمعون ثرواتهم «من الحبات والقراريط والدوانيق وأرباع الدراهم وأنصافها»(1).

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص .

(2) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان. ص 51.

(3) وفي حروب أبي حاتم مع عمه يعقوب ساءت أحوال البلاد «فقد قطعت السبل وفرغ من أيدي الناس الحرث والنسل «وحين عقدوا معاهدة الصلح كان من بنودها ان (تأمن النساحلت. ابن الصغير: سوة. ص 361.

(4) الدوري عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 120. نقلا عن الجاحظ.

وربما لهذا السبب كان التجار في درجة أوطأ من الأشراف في السلم الاجتماعي.

2 ـــ **تجارة السلطة الحاكمة**: إذ أنها يمكن أن تكون عاملاً معرقلاً للتجارة أكثر منه منشطًا، وذلك أن الحاكم بحكم نفوذه وقدرته يمكنه مزاحمة غيره من التجار، ويمكنه فرض تقديم بيع سلعته على سلع غيره، بل أنه يحتكر السوق الى أن تنفق سلعته. وان لم يوجد ما يؤيد أن حكام المغرب الأوسط قد مارسوا مثل هذه الأمور الا أن وجود أسواق تحمل أسماء أصحابها مثل سوق ابن وردة في تاهرت يجعل ذلك أمرًا محتملاً.

وكذلك يمكن لحاكم بما أوتي من عظيم رؤوس الأموال[1]، أن يزاحم غيره من التجار الى درجة قد تؤدي ببعضهم الى الافلاس وكساد تجارة البعض الآخر، وقد نبّه ابن خلدون في مقدمته الى خطورة تدخل السلطان في موضع التجارة على نموها، فأفرد بذلك فصلاً عنوانه «في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة بالجباية»[2]، كما يذكر أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي ـــ عاش في القرن 6هـ ـــ نقلاً عن بعض الحكماء قولهم: «إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا» وأضاف أن معاملات ذوي الجاه العريض في تضمينهم أملاك الرعية وسلفهم على الغلات منع العامة من البيع والشراء لما يحتاجون الى بيعه وشرائه»[3].

3 ـــ **المكوس والضرائب**: وقد يعمل الحاكم على اعاقة نمو التجارة بطريق آخر يتمثل في فرض الضرائب المتنوعة والباهظة، ولئن لم تتوفر صورة تامة عن ضرائب الرستميين، والتي من المرجح انها لم تخرج عن حد الضرائب الشرعية، إلا إذا كانت هناك علاقة بين قيام أهل الحرف ـــ وهم تجار كذلك ـــ على

(1) كان الامام عبد الوهاب من كبار أصحاب رؤوس المال ويظهر في قوله: «لولا أنا ومحمد بن جرني وابن زلغين لخرب بيت المسلمين. أنا بالذهب ومحمد بن جرني بالحرث وابن زلغين بالأنعام» الشماخي: السير. ص 205.
(2) ابن خلدون: مقدمة، الفصل الأربعون.
(3) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة. ص 61.

الرستميين وبين الضرائب المفروضة، وينبه ابن خلدون الى «العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها، انقبضت ايديهم عن السعي»(1). ومن جهة ثانية فبما أن المكوس والضرائب تضاف الى الأسعار مما يؤدي الى ارتفاعها، فيقل الطلب على السلع.

4 ــ **الربـــا**: يعتبر تحريم الربا من العراقيل القليلة الاهمية التي تواجه التجارة.(2) إذ أن عنصري الانتاج في الاسلام هما: العمل ورأس المال ولا يعتبر هذا العنصر الأخير وحده من عناصر الانتاج، والربا ما هو الا دخل لا يقابل عملا، وهو اتجار بعنصر الزمن واستغلال لحاجة الفقير، ومن هنا كان تحريمه، ومع هذا التحريم، تثقل حركة رؤوس الأموال، وبالتالي يترك بصمات على العمل التجاري، وان كان تأثيرها بسيطًا ذلك أن الناس في المجتمعات الفقيرة غالبًا ما يلجأون الى الربا لسد حاجاتهم المعاشية الضرورية، وبذلك فحين يحل موعد تسديد الربا يجد المدين نفسه عاجزًا، فيتعرض لمضاعفة الربا فتزداد حالته المالية سوءًا على سوء.

ومع أن هذا هو أمر الربا الا أن الناس كان في نفوسهم ميل لتعاطيه، بدليل بحثهم في افريقية عن مخرج من تحريمه، وقد حاول ابن الأشج ذلك، كذلك حاول محمد بن ورستد استغلال هذا الموضوع في انجاح دعوته بين قبائل بني ماغوس وبني لماس الروافض ــ في المغرب الأقصى ــ فراح يضرب لهم على الأوتار التي تلاقي هوى في نفوسهم، فحلل لهم الربا «وزعم أن الربابيع من البيوع»(3) ــ وأن تطرقه الى موضوع الربا يدل على أنه كان ذا أهمية للناس.

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، فصل 43، ص 286.
(2) محمد شوقي الفنجري: الاسلام ومشكلة الفقر. مجلة العربي، الكويت. ع 69، ص 34 ــ 41 وعن الربا. انظر: الثميني: كتاب النيل. ج 8. ص 37. سحنون: المدونة. ج 4. ص 284.
(3) البكري: المغرب، ص 61. كان أهل الذمة يتعاملون بالربا لأنه حرام عليهم بين أنفسهم لكنه ليس حرامًا إذا كان مع غيرهم.

5 ــ **اختلاف النقود والمكاييل والأوزان**: فهناك اختلاف في بعض مكاييل وأوزان تاهرت عن تنس وبما أنه اختلاف محدود فإن تأثيره على التجارة يكون محدودًا أيضًا، وربما كان الاختلاف موجودًا في النقود بين دائرة الدولة الرستمية وبين الامارات العلوية وبين المناطق الخاضعة للنفوذ الأغلبي، أوانها خارج نفوذهم، بل أن النقود في البلد الواحد تكفي لأن تثير مشاكل في وجه التجارة بما يصيبها من تآكل وتلف، وبطريقة التعامل بها عدًا أو وزنًا.

6 ــ **مشاكل الطرق التجارية**: وهي مشاكل مثبطة للعمل للتجاري كتعرض التجار للكوارث في فصل الشتاء من أوحال وسيول، وكذلك اخطار الطريق، إذ مهما قيل عن انتشار الأمن فإن القضاء على قطاع الطرق مسألة صعبة، سواء أكانوا مجموعة افراد، أو قبيلة، وربما لهذا السبب كان أبو حاتم قد «أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل قد أقبلت من المشرق وفيها أموال لا تحصى قد خافوا من قبائل زناتة»[1].

كما انتشر قطاع الطرق في فترة الحروب التي شهدتها تاهرت بين الامام يعقوب بن أفلح وابن اخيه أبي حاتم، فأضاف ابن الصغير أنه «قد قطعت السبل...» الى أن دخل أبو حاتم تاهرت ثانية حيث «شرد السراق وقطاع الطرق، وأمنت السبل»[2].

كما أن الجماعة التي أرسلها أبو عبد الله الشيعي الى المهدي في سجلماسة قد اعترض طريقها قطاع طرق، فذكر القاضي النعمان أن افراد الجماعة خرجوا حتى إذا كانوا بالقرب من تاهرت اشتهر أمرهم وعرفوا ولم يمكنهم النفوذ فأنصرفوا» ولم تكن مواجهتهم هذا الموقف لاسباب سياسية أو مذهبية لأن الذين «قطع عليهم الطريق جماعة من زناتة» وهم الذين خرج أبو حاتم بجيشه لحماية القوافل منهم ــ كما سلف ــ. وكان الأمن غاية الناس عامة، فإن أبا عبد الله

---

(1) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص 357.
(2) نفس المصدر: ص 361. 363.

الشيعي راح يستغل هذه الرغبة فيحدهم بأن يعمل على أن «يسلك السفر والسيارة بلا خفير ولا سفير من لدن أرض مصر الى أقصى حجر بالمغرب»(1).

الربـــح:

أشرنا سابقا الى أن الربح هو الفرق بين سعر الشراء برخص وسعر البيع بالغلاء، وأضاف ابن خلدون «أن المكاسب انما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم» وحدد طرقًا يلجأ اليها التاجر لزيادة ربحه، فذكر أنه «أما أن يختزن السلعة ويتحين بها في حوالة الأسواق من الرخص الى الغلاء فيعظم ربحه واما بأن ينقلها الى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده التي اشتراها فيها فيعظم ربحه»(2). كما أن الربح القليل إذا تواصل اصبح كثيرًا بالاضافة الى عدم كنز المال بل جعله في حركة مستمرة فيأتي بحركته هذه بالربح. وقد كشف الجاحظ سر ثراء بعض الناس فذكر «قيل لبعض المياسير: بم كثر مالك ؟ قال: ما بعت بنسيئة قط ولا رددت ربحًا وإن قل، وما وصل إليّ درهم الا صرفته في غيرها»(3).

فيظهر أن الخلاف كان قائمًا حول نسبة الربح الى رأس المال، فيذكر القاضي النعمان أن تجار المشرق كانوا يأخذون ربحًا بنسبة 10/1 أو 5/1 من رأس المال، الا أن أبا جعفر بن محمد كره «أن يكون الربح محمولا على رأس المال، فرأى أن يكون محمولاً على المتاع»(4)، فيبيع التاجر الثوب مثلا بربح درهم أو درهمين، كما أن نجاة ولدت السويسي باشا تذكر أن القاضي سحنون كان «يقدر للسعر بمجموع ثمن التكاليف والربح بما يشبهه»(5)، لكن ابن خلدون يذكر أن «الربح بالنسبة الى أصل المال يسير» ومنه فإذا كثر رأس المال عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير، ويبدو أن ما ذكره العقباني كان أقرب الى الواقع، فذكر أن على صاحب السوق أن يجمع وجوه أهل السوق، وأن يحضر

---

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 235.
(2) ابن خلدون: مقدمة، ص 394.
(3) الجاحظ: التبصر بالتجارة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، بيروت 1966، ص 12.
(4) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 2 ص 47.
(5) باشا ولدت السويسي نجاة: التجارة في المغرب الاسلامي — تونس — 1976. ص 25.

غيرهم استظهارًا على صدقهم فيسألهم عن تكاليف الشراء وثمن البيع، فإن رأى شططا نالهم الى ما فيه خيرهم وخير العامة حتى يرضوا به ثم يتعاهدهم.

وهناك عوامل لها تأثير على الربح وهي المؤثرات التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار كالمكوس والمغارم وتكاليف النقل، لأنه إذا كان الغلاء قل الطلب وقل معه الربح، كما أن هناك علاقة بين العمران والربح، فيذكر ابن خلدون أنه «متى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعًا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة»، الا أن هذه المضاعفة يجب أن تقف عند حدّ معتدل والا رخصت اليد العاملة، فيقلل الصانع من الانفاق على السلع، فتكسد ويحدث التضخم فترخص الأسعار وتقل الأرباح، هذا بالاضافة الى عوامل أخرى تؤثر في الربح. وتتعلق بالتاجر نفسه كأمانته وخبرته.

الأســـــواق:

تقوم الأسواق حيث توجد تجمعات سكانية، فيخصص السكان مكانًا يجتمعون فيه للتبادل التجاري وللتزود بما يحتاجون، ولهذا كان لكل قبيلة أو قبائل متجاورة سوق محلية تجتمع فيه وقد توجد حول كل ماء يقيم حوله الضاربون وفي المحطات التي تقع على الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن بالاضافة الى الأسواق التي تقوم حولها المدن أو تقوم هي في المدن فيما بعد.

وان اشتهار بعض النواحي بسلعة معينة أو بعبارة أخرى، وجود فائض في الانتاج، يستدعي اقامة سوق لتصرف تلك السلعة، فيقصدها الناس من قريب أو من بعيد ممن له اهتمام وحاجة الى تلك السلعة.

وكان قيام هذه الأسواق وتطورها يستوجب توفر الأمن، فإن تجار الأندلس لم يتمكنوا من النزول الى تنس الا بعد ما عاهدتهم القبائل الضاربة هناك على حسن الجوار والرعاية والحماية، ومن أجل الغاية نفسها كانت القبيلة تقيم سوقها بين أرباض، حتى تكون في خفية عن عيون الغزاة، وقد تقوم السوق في حصن، فذكر الحموي أن بربر منطقة تنس كانوا يجتمعون الى البحرين

السالف ذكرهم «ويرغبونهم في الانتقال الى قلعة تنس ويسألونهم أن يتخذوها سوقًا ويجعلوها سكنى ووعدوهم بالعون وحسن المجاورة فأجابوهم الى ذلك»[1]، بسبب حصانته ومناعته ومن هذا حصن ايزمامة ـــ قرب هاز ـــ ذكر البكرى بخصوصه أنه «حصن له سوق» وحصن تامغيلت ـــ على مرحلتين شرق تاهرت ـــ وهو حصن «له ربض وسوق»[2].

وكانت الأسواق تقوم أحيانًا في نطاق دائرة أمير يكون قادراعلى توفير الأمن والحماية، هي غالبًا مقابل امتيازات له، وغالبا ما يحمل السوق اسم ذلك الأمير، ومن هذا. سوق حمزة وسوق ابراهيم وسوق يوسف، وسوق ماكس ـــ على وادي شلف ـــ وغيرها، وقد جرت العادة في مثل هذه الأسواق أن يكون لتجارة الأمير حق الأولوية، كما تقرر له أرباح على شكل اتاوات وعشر مقابل ما يوفره من الحماية والأمن.

وبسبب هذه الامتيازات، كانت القبيلة التي تقع السوق في حوزتها، تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأمن وحفظه، وتأمين سلامة التجار، وفي نفس الوقت، كان على القبائل الأخرى القريبة والتي تتعامل مع سوق هذه القبيلة أو تلك أن تحافظ على علاقة السلم وحسن الجوار لتأمين استمرار تجارتها، لأن غير هذا أي تعكير الجو يعني حرمانها من مزاولة نشاطها التجاري في تلك السوق، وربما تحت هذا، الغطاء انقادت قبائل صنهاجية وزناتية معا لأمراء أجانب عنها علويين ورستميين.

وبما أن هذه الأسواق تمثل المركز الاقتصادي للمدينة أو للمنطقة، فقد كان يتردد عليها مختلف الناس ممن له غاية تجارية أو ليس له، للكسب والشراء حتى كان غشيان السوق والأتجار فيه مترادفان، ومن هؤلاء الصناع والعمال والأحرار والعبيد والدلالون والحمالون وغيرهم.

---

(1) الحموي: معجم البلدان. ج 2. ص 48. كان البرج أو الحصن المنيع الذي يحمى من هجمات عدو ويستتب فيه الأمن ويصلح مقرًا للتجارة للبيع والشراء في هدوء، ولحل المنازعات، كان قلعة عسكرية وسوقًا تجارية ومحكمة قضائية والتفت المدينة حول السوق «وهذا في أوروبة».
(2) البكري: المغرب ص 143.

على أن وظيفة السوق لا تقتصر على العمل التجاري فحسب، بل لها وظائف أخرى اجتماعية وثقافية وتربوية وغيرها، فيذكر الادريسي أن سوق ريغة «يباع بها ويشترى ويقضى منها حوائج أخرى»، وهذه العبارة الأخيرة «يقضي منها حوائج أخرى» يمكن أن نجد لها تفسيرًا من خلال أمثلة وردت بخصوص أسواق أخرى في افريقية وغيرها تنطبق على عامة أسواق بلاد المغرب، بسبب التشابه الكامل بين مجتمع هذه البلاد وغيرها من بلاد المغرب الأوسط.

ومن هذا، فإن الخشني يذكر أن سليمان بن عمران طلب من غلامه أن يذهب الى صاحب سوق الجمال وأن يطلب منه أن يبعث له بأربعة جمال «حتى اطوف عليها رجالاً شهدوا عندي زورًا»[1]، ويقع الطواف هذا في الأسواق فإن الزركشي يذكر بخصوص جماعة أن «سيقت رؤوسهم الى تونس فطيف بها على أطراف الرماح في الأسواق في يوم الخميس» ثم أضاف... «ثم رفع رأسه الى تونس وطيف به على عصا في الأسواق والسفهاء يضحكون والنساء يولولن»[2]، ومن هذا نلاحظ أن السوق كانت ميدانا للتشهير.

كما أن المراكشي ينقل قول ابن عمار ــ ت 479هـ ــ 1086م ــ:

أصبحت في السوق ينادى على رأسي بأنواع من المال[3]

ومن هذا البيت يستدل أن السوق كانت ملجأً للفارين، وميدانًا للبحث عنهم، بغض النظر عن سبب الفرار، وهناك وظيفة أخرى نلحظها فيما ذكره ابن حيان فقد أشار الى مناداة وقعت بعد صلاة الجمعة على رأس ابن عمر المحتال الحاجب سنة 360هـ/970م والمنادي يهتف عليه. «أيها الناس رحمكم الله هذا أحمد بن عمر...اللص الفاسق المستهلك لاموال المسلمين...فأعرفوه واجتنبوه وتحفظوا منه» وأضاف أن المنادي جال «عليه يومين تباعا في السوق...الكبرى على أصحاب الصناعات وطبقات التجار»[4] محذرًا ومنبها، وهذه لا شك كانت سنة متبعة في جميع أسواق الديار الاسلامية.

---

(1) الخشني. قضاة قرطبة وعلماء افريقية. مدريد 1914م/238.
(2) الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تونس 1966. ص 48، 49.
(3) نفس المصدر، ص 123.
(4) ابن حيان: المقتبس من أنباء أهل الاندلس. ط بيروت. ص 19، 20.

ويظهر أن للسوق كذلك وظيفة ثقافية، فقد جرت مناظرة بين أبي عمران الفاسي وفقهاء القيروان حول مسألة الكفار: هل يعرفون الله تعالى أولا «وعظمت حتى كثر الجدال بها في الأسواق»[1] فهذا يعني أن الناس كانوا يتجادلون ويتناظرون كذلك في الأسواق، وفي هذا غاية ثقافية.

أما الدرجيني فيشير الى وظيفة أخرى للسوق فذكر صبيًا يتيمًا جاء أبا معروف بدران بن جواد كالمستغيث فقال له: ياعمي رأيت سيف أبي في يدي دلال في السوق ليبيعه وانما ناوله اياه بعل اختي وحقي في السيف باق، فاستحضر أبو معروف الدلال فقال له: اشهر نصيب الابنة دون نصيب أخيها»[2] ومن هذا يتبين أن للسوق وظيفة تتمثل في أنه ميدان لبيع كل سلعة كيفما كانت وسيلة الحصول عليها، فهناك تباع أيضًا اللقط والمسروقات وغيرها، كما وفي السوق أيضًا يمكن البحث عن مثل تلك اللقط والمسروقات والعثور عليها.

وبالجملة فإن السوق تؤدي وظائف متعددة خاصة الكبيرة منها ففيها تقع المنافرة والغدر، وظفر بالثأر، وتأديب سفيه واغاثة ضعيف، ووعظ وارشاد، وتنافس الشعراء وربما ترويج بنات، ودعوة الى مذهب والعثور على مفقود الى غير ذلك.[3].

ويمكن أن نتصور الباعة في الأسواق وهم يندفعون بأصواتهم العالية يصفون جودة سلعهم ويغرون المارة ويظهر هذا فيما ذكره القاضي عياض بخصوص أحمد بن مصرف الأزدي فكان هذا الأخير «إذا سمع الباعة يصيحون على سلعهم، ويصفونها بغاية الجودة يقول لمن معه: لا تقبلوا منهم فإن اكثر ما يقولون كذب»[4].

---

(1) قنون عبد الله: النبوغ المغربي. تطوان. المطبعة المهدية. بدون تاريخ. ص 392.
(2) الدرجيني: طبقات. ج 2. ص 326.
(3) سعيد الأفغاني: أسواق العرب في الجاهلية والاسلام. دار الفكر ــ بيروت. 1334هـ الموافق ل 1974م. ص 293.
(4) القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3، ص 432.

ويستطيع المتجول في السوق أن يلاحظ فنون التجارة وما يرتبط بها كالمساومة، فقد كانت هذه من عادات الأسواق، فكان واصل اللخمي ــ ت 252هـ في القيروان ــ يتجر في حانوت بما يوزن ويكال، فجاءته امرأة «فساومته في شيء»[1] ويلاحظ المتجول الدلالين والسماسرة وألاعيبهم وتجمع الناس حولهم.

ويبدو أن بعض الحوانيت كانت تظل مفتوحة الأبواب طول النهار، فذكر الخشني أن السوقي «قد أخرج في كمه من بيته خبزًا يتغداه في حانوته في داخل النهار»[2] وربما أقام مثله بعض التجار الذين يعرضون سلعهم في ساحات الأسواق.

وقد كانت للأسواق آداب عامة يلتزم بها أهل السوق والا تدخل المحتسب في الأمر، من ذلك: «أن من بدر الى موضع من السوق فهوله يومه الى العشي» أو كما نقل القاضي النعمان عن علي بن أبي طالب. «سوق المسلمين كمسجدهم الرجل احق بمكانه حتى يقوم منه أو تغيب الشمس»[3].

ومن الآداب كذلك النهي عن سوم الرجل على سوم أخيه إذا ركن البائع الى البيع وان لم يعقده، والا فلا بأس بالمساومة والمزايدة على السلع، كما لا يجوز «تلقي الركبان» ويقصد بهذه العبارة هو قدوم قافلة والتقاء بعض التجار بها خارج المدينة فيخبرون بكساد متاعهم ليشتروه منهم رخيصًا.

وعلى أهل السوق أن يحافظوا على نظافة أسواقهم، فلا يسمح لهم «بطرح الكناسة على جواز الطرق وتبديد قشور البطيخ أو رش الماء بحيث يخشى من التزلق والسقوط وكذا ارسال الماء من الميازيب المخرجة من الحائط الى الطرق الضيقة...وكذا ترك مياه المطر والأوحال في الطرق من غير كسح» وفي

(1) نفسه: تراجم. ص 166.
(2) الخشني: قضاة قرطبة وعلماء افريقية. ص 152.
(3) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام. ج 2 ص 16.

الطرقات الضيقة «فلا يجوز لأحد من السوقة الجلوس فيها ولا اخراج مصطبة دكانه»(1) وغير ذلك من الآداب المبثوثة في كتب الحسبة.

وكانت الأسواق موجودة في كل مدينة وقرية عظم قدرها أو صغر، وقد أشار المقدسي الى أسواق تاهرت فقال: بأن تاهرت بلد «رشيق الأسواق» وقال العزيزي فيها: «وهي ذات أسواق عامرة» وهو نفس الوصف الذي ذكره البكري نقلاً عن محمد بن يوسف الوراق، فذكر: «بتاهرت أسواق عامرة» ويبدو أن ابن عذاري تأثر به أو بغيره من سابقيه فذكر أنه كان لتيهرت الحديثة «أسواق كثيرة عامرة» أما ابن حوقل فقد عبّر عن أسواق تاهرت بقوله أن «التجار والتجارة بالمحدثة أكثر» كما وصفها الادريسي ـــ وربما متأثرًا بمن سبقه ـــ بأنه كان لها «تجارات وبضائع وأسواق عامرة»(2).

وهكذا كانت المدينة في بلاد المغرب الأوسط تشتمل على عدة أسواق، فمدينة تلمسان، لفتت أسواقها نظر محمد بن يوسف الوراق فنقل عنه البكري انها «قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق» ويصف الادريسي مدينة وهران فيذكر أن «بها سوقًا مقدرة وتجارات نافقة» ومثلها كانت مدينة تنس فذكر البكري انها كان بها «أسواق كثيرة» ونفس الأمر بالنسبة لجزائر بني مزغنة إذ كان فيها أسواق كثيرة»(3).

الا أن هناك بعض المدن كان يوجد بها سوق واحدة، فمدينة تاجنة «فيها سوق» وبنو واريفن «بها حوانيت» ومدينة الخضراء «فيها سوق» وسوقها يجتمع

(1) ابن الاخوة: معالم القربة في أحكام الحسبة، كمبرج، 1938م. ص 67، 79، 78.
(2) ابن الصغير: سيرة الائمة، ص 350، المقدسي، احسن التقاسيم؛ ص 228، القلقشندي، صبح الأعشى، ج 5، ص 111، البكري، المغرب، ص 68، ابن عذاري، البيان ج 1، ص 25، ابن حوقل، صورة، ص 86. الادريسي، نزهة، ص 87، وصف اليعقوبي تاهرت «عراق المغرب» ووصف الحجاري الأندلس «عراق المغرب» كما وصفها أبو علي الحسن بن الربيب انها «مقصد كل طرفة ومورد كل تحفة و...ان بادت التجارة فاليها تجلب وان كسدت بضاعة ففيها تنفق «المقري». نفح الطيب ج 3. ص 155. 156. فهل ينطبق هذا الوصف على تاهرت ؟.
(3) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 78. البكري: المغرب. ص 61، 76. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 133.

اليها اهل تلك الناحية» ومدينة «سوق ابراهيم» التي وصفها اليعقوبي بأنها «المدينة المشهورة» ومدينة أفكان ــ فكّان ــ «كانت سوقا قديمة من أسواق زناتة فمدّنها يعلى بن محمد بن صالح اليفرني، ومدينة الغزة «فيها سوق» ونفس الأمر بالنسبة لمدينة بني واطيل اذ «بها سوق عامرة» ومدينة أسلن «بها جامع وسوق» ومدينة ترنانا «لها سوق عامرة»(1).

كذلك مدينة المسيلة، فذكر البكري «للمدينة أسواق وحمامات»، أما سوق حمزة فإن اسمها يغني عن كل بيان. ومدينة اشير ذكر ابن حوقل أن «لها...أسواقًا» وكذلك مدينة مليانة فكان لها «سوق جامعة» وذكر البكري في اطار تاهرت «سوق ابن حبلة» وعلى الطريق بين اشير وسوق كرام تقع «قرية تسمى «سوق هوارة» وسوق كرام هذه تقع على نهر شلف، وكذلك دار ملول وهي «دار عامرة وأسواقها قائمة»(2). وكذلك حصن تامغيلت وسوق ماكسن السالف ذكرهما. وأما مدينة الغدير ففيها «جامع وأسواق عامرة» وكزناية ــ مرحلة عن مليانة على نهر شلف ــ «له سوق يوم الجمعة يقصدها بشر كثير «ومدينة جراوة لعزيروا» وهي سوق عبيدون بن سنان الازداجي «ومدينة ريغة «لها سوق صالح»(3).

ومن الملاحظ أن الرحالة كانوا يشيرون الى وجود سوق واحد أو عدة أسواق، وهم بهذا يعبرون عن اتساع البلد واهميته، لكن المدن لا تنال اهميتها بعدد سكانها، فقد تنال قرية اصغر من غيرها اهمية اكبر بسبب موقعها، كما أن ما ذكره الرحالة لا يعني الحصر، فلا بد من وجود سواق لم يرد لها ذكر في مؤلفاتهم.

(1) ابن حوقل: صورة الأرض. ص 89. البكرى: المصدر السابق، ص 69، 79، 80 الادريسي، نزهة، ص 80، 83.
(2) البكرى: المصدر السابق، ص 59، 69، 60. ابن حوقل، المصدر السابق، ص 89. وربما كانت دار ملول هي سوق عند الادريسي.
(3) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 89، ذكر الادريسي «لها سوق صالحة» فربما تدل عبارته هذه على تأثره بابن حوقل.

ويلاحظ من جهة ثانية أن بعض هذه الأسواق كان يعرف باسم اليوم الذي تدب فيه الحركة والنشاط ويؤمه الناس، ومن هنا ذكر الادريسي على الطريق الرابط بين بجاية وقلعة بني حماد «سوق الأحد»[1] ويشير المقدسي والقاضي عياض وجود «سوق الأحد» في القيروان، فمن المرجع أن له نظيرا في تاهرت وغيرها من كبريات المدن، كما يشير الادريسي الى وجود «سوق الاثنين»[2] على طريق بجاية القلعة ــ السالفة الذكر ــ ويضيف أن هذا السوق كان محروسًا فيه رجال يحرسونه مع سائر اهله» وكان أيضًا « سوق السبت».

ويبدو أن مثل هذه الأسواق كانت تعقد في يوم معلوم من الأسبوع، ويهجرها تجارها وزوارها في أيام الأسبوع الأخرى، فيفيد الحموي بخصوص أكر سيف ــ أجر سيف ــ أنها كان «لها سوق في كل يوم خميس يجتمع له من حولها من القرى»[3] ونفس الأمر يذكره الادريسي بخصوص قصر أبي موسى ــ في المغرب الأقصى ــ ففي شماله «سوق يقصد اليها في يوم كل خميس يجتمع اليه جميع قبائل بني مكناس» وربما كان هذا نفس الحال بالنسبة الى سوقي الخميس اللذين ذكرهما الادريسي، على طريق بجاية ــ القلعة في بلاد المغرب الأوسط، ونظرًا لوجود سوق الخميس «في القيروان ــ حسب المقدسي ــ والمقارنة بها فمن المرجع كذلك أن يكون موجودًا ــ سوق الخميس في تاهرت وغيرها.

وان العبارة التي وردت عند الادريسي بخصوص كزناية ــ السالفة الذكر ــ تفيد أنه كان «له سوق يوم الجمعة يقصدها بشر كثير» وربما لم يقتصر الأمر عليها وان أغفل المؤرخون والرحالة ذكرها، وليس من المحتمل أن يكون عدد أسواق يوم الجمعة قد تناقص في العهد الفاطمي، بناء على اشارة وردت عند المقدسي بخصوص مصر الفاطمية تفيد أنه كانت «تخلو اسواقهم أيام الجمعة»[4] فكأن هذه العبارة تعبر عن نظام فاطمي، من المستبعد أن يؤثر في عادة اجتماعية عند سكان بلاد المغرب وهي اقامة سوق يوم الجمعة.

(1) الادريسي: نزهة. ص 92.
(2) نفس المصدر: ص 93.
(3) الحموي: معجم. ج 1 ص 316.
(4) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 205.

ويبدو أن هذه الأسواق تتعلق بتجار معينين، يخصصون يومًا معلومًا لكل منطقة معلومة، فإذا أقاموا سوقهم في هذه المنطقة اليوم، اقاموه غدًا في منطقة أخرى وهكذا على مدار الأسبوع. وان لم يشر الرحالة الى هذه الفكرة، فذكر الادريسي سوق بني زندوي ــ زلدوي ــ على طريق قسنطينة ــ بجاية ــ «وهي سوق لها يوم في الجمعة وأهل تلك الناحية يقصدونها في ذلك اليوم» وحين تعرض الادريسي نفسه الى مدينة غزة» ذكر «فيها سوق مشهورة لها يوم معلوم» ونفس الأمر بالنسبة الى مازونة إذ لسوقها يوم معلوم، يجتمع اليها اصناف من البربر، وكذلك أشير «لها سوق يوم معروف يجلب اليها كل لطيفة ويباع به كل طريفة»[1]. وربما كانت هذه الأسواق تتوزع على جميع أيام الأسبوع، فكان هناك سوق السبت وسوق الثلاثاء وسوق الاربعاء الى جانب أسواق الأيام التي سبق ذكرها، وهذه الميزة تسمح للتجار بأن يواصلوا عملهم التجاري وتسمح للناس بحرية الحصول على ما يحتاجون في أي يوم، فعلى وادي درعه ــ في المغرب الأقصى ــ «سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة وربما كان في اليوم الواحد سوقان»[2]. وكذلك كان في غافق ــ في افريقية ــ «أسواق على أيام الجمعة» فإذا كان هذا في افريقية والمغرب الأقصى، فما يمنع وجوده في المغرب الأوسط ؟ وإذا كانت هذه أسواق اسبوعية اقصد يوما في الأسبوع ــ فكانت هناك أسواق أخرى دائمة، تقوم في كل يوم، فذكر الادريسي أن حصن تاكلات ــ على طريق بجاية ــ القلعة «به سوق دائمة»[3].

ويشير البكرى الى وجود سوق «يجتمع فيه البربر وقتًا ما في السنة يتسوقون» ــ وهو موضع مدينة سجلماسة ــ ، ومن المستبعد أن تحدد كلمة «وقتًا» بيوم أو بأسبوع، والأرجح أنها تدل على مدة أطول. ومما جعلنا نميل الى هذا الترجيح ربطه الكلمة «وقتًا» بالسنة، ثم ذكره كلمة يتسوقون، فإن ذكرها

(1) الادريسي: نزهة. ص 85.
(2) البكري: المغرب. ص 152.
(3) الادريسي: المصدر السابق. ص 92. حين فشل سحنون الصواف ــ في القيروان ــ في شراء دابة من موقف الدواب غدًا الى الموقف اليوم الثاني (أبو العرب: طبقات علماء افريقية وتونس. تونس 1968م ص 73.

يعني أنهم كانوا يردون السوق لشراء ما يلزمهم لعامهم في موسمهم ذلك، كأن يشتروا حبوبهم ونحوها، كما أن الانتاج الموسمي يتطلب سوقاً مرتبطة به، كذلك ما ذكره ابن عذاري بخصوص موضع أسيلا، حيث أشار الى أنه كانت «تقوم فيه سوق جامعة ثلاث مرات في السنة في رمضان وفي العواشر وفي عاشوراء»[1]، وقد فسرت «ولدت السويسي نجاة كلمة «العواشر» بأنها يوم عيد الأضحى، والأرجح أنها العشرة أيام التي تلي يوم العيد، وخلاصة القول أنه يصح أن نطلق على مثل هذه الأسواق «أسواق المناسبات والمواسم» أو هي «المعارض» في وقتنا الحاضر.

وكانت هذه الأسواق بصفة عامة تحمل أسماء بحسب ما تنسب اليه، فتحمل اسم صاحبها أو مؤسسها والقائم بأمرها مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم وسوق عبيدون بن سنان الازداجي وسوق ابن حيلة وسوق ابن مبلول وسوق كرام، وسوق يوسف وسوق ابن خلف ــ على طريق باغاية ــ المسيلة ــ وسوق ابن وردة.

وربما تنسب الأسواق الى القبيلة أو القوم مثل سوق هوارة ــ على طريق أشير سوق كرام ــ وسوق بني زندوي وفي عبارة ابن الصغير. «مسجد القرويين ورحبتهم تدل على نسبة الرحبة ــ السوق الى أهله من القرويين، ونفس الشأن بالنسبة للجماعات الأخرى كالكوفيين والبصريين، وربما كانت هناك أسوق أخرى تنسب الى قبائلها لم ترد عند الرحالة.

وقد أشرنا سابقا الى أنها قد تنسب الى اليوم الذي تقوم فيه ــ أو قد تنسب الى الجماعة الدينية التي تتعامل معها فتخصص بها فظهرت أسواق تحمل اسم «سوق المسلمين»[2]، وسوق اليهود»[3].

وقد تنسب ــ الأسواق ــ الى فئة اجتماعية معينة، فكان هناك «أسوق العسكر» كما قد تنسب الى المكان الذي تقوم فيه، فيقال «سوق دار الامارة»

(1) ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 232.
(2) القاضي النعمان: دعائم الاسلام. ج 2. ص 16.
(3) القاضي عياض: تراجم اغلبية. ص 359.

وقد تنسب الى السلعة التي تباع فيها وتعرف بها فيقال «سوق الجمال» و«سوق الصوافين» و«سوق الغزل» الى آخره.

وليس هناك دلائل ثابتة تتعلق بابتداء تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الأوسط، فإذا كان ابن الرقيق القيرواني قد ذكر أن يزيد بن حاتم قدم افريقية حيث «رتب القيروان في أسواقها، وأقام كل صناعة في مكانها»[1]، فهذا يعني أن بلاد المغرب الاسلامي لم تكن عرفت تنظيم الأسواق حتى ذلك الوقت، وبالتالي، فإن المسألة بالنسبة للمغرب الأوسط احد أمرين: اما أن تكون انتقلت عدوى هذا التنظيم الى باقي نواحي البلاد وهذا يحتاج الى سنوات لكي يظهر تأثيره في أسواق تاهرت، ومنه فربما كان ابتداء التنظيم مع حلول القرن الثالث الهجري، وأما أن يكون الرستميون والأمراء العلويون قد احدثوا في مناطق نفوذهم ما احدثه يزيد، باعتبار أن جميعهم مشارقة تأثروا بنفس الحضارة، ومنه فحين حل القرن الثالث الهجري، كانت الأسواق منظمة.

ويدخل في سياق هذا التنظيم موضوع التخصص. فكان كل سوق يختص بسلعة معينة ــ كما سلف ــ وهي مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للناس والتجار وللمحتسب كما سبق. كما يدخل في اطار التنظيم موضوع اخراج بعض الأسواق من داخل المدينة الى خارجها، كتلك الأسواق التي تنطلق منها أصوات مزعجة كأسواق الحدادين، أو تنطلق منها روائح كريهة كأسواق الدباغين. أو أوساخ وقاذورات مثل أسواق الحيوانات والتبن والحلفاء وما شابه ذلك.

وكان من بين الأسواق المتعددة في المدينة «سوق الرقيق» ولا يوجد وصف لمثل هذه السوق في بلاد المغرب الا أن آدم متز يشير الى وصف لها في مكان آخر فيذكر أنها «سوق مربعة فيها طرق متشعبة وفيها الحجر والغرف والحوانيت للرقيق، وكان بيع الرقيق الجيد في السوق العام بمثابة عقوبة تحط من قدره والأولى أن يباع في منزل خاص أو بواسطة تاجر كبير، وكان تجار الرقيق موضع تشنيع»[2].

(1) الرقيق القيرواني: تاريخ افريقية والمغرب. تونس 1968، ص 149. السلاوي: الاستقصاء.
(2) آدم متز: الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري. القاهرة 1940.ج1. ص284.

سوق أخرى هي سوق النخاسين، فذكر القاضي عياض أن ابن أبي طالب ــ قاض القيروان ــ أتى برجل «الى سوق النخاسين فاشترى له زوج بقر وقطعة غنم»[1]، كما ذكر نفسه «نخاسي البغال» مما يفيد أن النخاس متخصص بتجارة الحيوانات، ربما كان يعرف هذا السوق أيضًا باسم «موقف الدواب» الذي أورد ابن الصغير ذكره في تاهرت.

وذكر ابن الصغير كلمة «الرهادنة» فقال: «أن لي في الرهادنة دكانًا أبيع فيه واشتري»[2]، الا أن هناك عبارات وردت عند غيره تساعد على كشف اختصاص هذه السوق فيذكر المقدسي: «وأما الأشياء التي يختلف فيها أهل الأقاليم مثل...البزازين الكرابيسيين الرهادنة»[3]؛ وهو يقصد ان هذه الأسماء مترادفة أي أن الرهادنة هم البزازون، وقد أزال الزركشي كل شك حول أن الرهادنة سوق فذكر«...مجبي سوق الرهادنة كان قدره... إذ كان كل من اشترى شيئًا من أنواع الأمتعة واللباس يغرم»[4]. ومما يؤيد هذا القول ما ذكره القاضي عياض «حكى أن رجلا من الرهادنة بينما هو جالس في دكانه هرعت اليه امرأة فقالت له: «بع هذا المتاع وهو جبة وشي وطيلسان ونعل طائفي وقلنسوة»[5].

وعلى الجملة، فقد كانت الأسواق متعددة ومتنوعة مثل. أسواق الزياتين والدقاقين والصيارفة والصيادلة والحدادين والصياقلة والطرازين والسماكين والأبزاريين والقصابين والبقالين والفاكهانيين، والريحانيين والجزارين والخبازين والعطارين والأساكفة والدباغين والنجارين والخشابين والقطانين

---

(1) القاضي عياض: تراجم. ص 216. وانظر. ص 13.

(2) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص 354.

(3) المقدسي احسن التقاسيم. ص 30.

(4) الزركشي: تاريخ الدولتين. ص 116.

(5) القاضي عياض: ترتيب المدارك . ج 3. ص 202. ذكرها طالبي محمد في تراجم أغلبية «ان المرأة قالت له: بع هذا المتاع ؟. تراجم. ص 218. وحاول Gill ان يبرهن أن الرهادنة تجار يهود. انظر:
Moshe Gill: The Radhànitte-merchants...J.E.S.H.O. Vol.XVII.PP.299-723.

والحلاجين والحذائين وسوق الغزل وسوق الدجاج وسوق القناديل»[1]، وسوق القشاشين[2]، وسوق العزافين وغيرها.

التجـــار:

يعرف اخوان الصفاء هؤلاء التجار في أنهم «الذين يتبايعون بالأخذ والعطاء وغرضهم طلب الزيادة فيما يأخذونه على ما يعطونه»[3]، وكانت متاجرهم تتم في بداية الأمر بالمقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة، ثم استخدمت سلعة ثالثة تستعمل كوحدة للتعامل التجاري كالجمال عند العرب والبربر الا انها طريقة لا تسمح باجراء تبادل تجاري بسيط فاستعملت النقود كوحدة تقييم ، وقد حلت هذه الطريقة صعوبات عديدة أمام التبادل التجاري خاصة بفضل الأجزاء الصغيرة التي استعملت، وهذه الأساليب كانت متبعة في أرياف بلاد المغرب الأوسط ومدنه.

ويمكن أن نصنف التجار الى صنفين: تجار مستقرون وهم الذين يملكون حوانيت ثابتة يبيعون فيها سلعهم، أو يأخذون أماكنهم في السوق فيلزمونها الى المساء ليعودوا في غدهم، في نفس الوقت هناك تجار متجولون ويعتبرون الاباء الحقيقيين للتجار، فهم يتحدون مخاطر الطرق ويمضون عبر القرى والمداشر حاملين بضائعهم فوق رحالهم أو على ظهورهم، ثم ينشرونها في نهاية المطاف على حصائر ونحوها، ثم يلجأون الى المناداة ونشر الدعاية لها، وغالبا ما ينتهي الأمر بالمقايضة[2]. وإذا اغتنى هؤلاء التجار استعملوا الخيول وتطورت تجارتهم، فكان يطلق عليهم في الغالب «ذوو الأرجل المغبرة».

---

(1) كان يباع في هذا السوق «الأدوات المصنوعة من الذبل كالأوعية والأمشاط ومقابض السكاكين». أنظر: ناصر خسرو: رحلة ناصر خسرو. ترجمة يحي الخشاب ــ بيروت سنة 1970م. ص 103.

(2) تباع فيه الأشياء القديمة أو ما يدعى اليوم الخردة انظر. الزركشي: تاريخ الدولتين ص 177.

(3) اخوان الصفا: رسائل اخوان الصفا. بيروت 1376هـ/1957م. ج 1. ص 285.

(3) يبدو أن بعض التجار المتجولون بين المدينة والريف كانوا يهودًا، فإن أبا الحسن علي بن يوسف يذكر أن اليهود كانوا يعملون في المباره وهي نقل البضائع والسلع بين الريف والمدينة. انظر: أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. تحقيق حسين مؤنس ــ مدريد سنة 1960م. ص 118.

وكان هؤلاء التجار ــ المتجولون ــ يتعرضون الى مضاربات من كبار التجار، وهنا يتراجعون فيلجأون الى بيع البضائع ذوات القيم الضئيلة التي لا تلفت نظر كبار التجار، فهم غالبا من الأشخاص الذين لا يملكون أرضًا يقتاتون بخيراتها بل هم من ذوي الوجوه البائسة الذين اتخذوا التجارة موردًا، للحصول على لقمة عيشهم وحماية انفسهم من الفقر.

أما كبار التجار فهؤلاء سوقهم الدولة وكبار الموظفين والأغنياء، وسلعهم كل ما ندر وغلا، ولهذا فهم يحققون ارباحًا طائلة، وتجارتهم غالبا خارجية، الا أنها ــ تجارتهم ــ تعتمد على الأجواء السياسية، وعلى الجاه الذي يتمتع به التاجر مما يفسح أمامه مجالاً واسعًا، لكنها إذا اكفهرت واظلمت نزلت به الى الحضيض، كأن يتعرض الى مصادرة أمواله من طرف السلطة الحاكمة أو نكبة بسبب حرب ونحو ذلك، وقد مارس الفاطميون المصادرة.

ويختلف التجار عن بعضهم البعض في أخلاقهم، فإذا كان من صفات بعضهم «المماحكة والغش والخلابة وتعاهد الايمان الكاذبة على الأثمان ردًا وقبولاً فأجدر بذلك الخلق أن يكون في غاية المذلة ولذلك تجد أهل الرئاسة يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة»[1]، الا أن هناك من يتعالى على هذه الأخلاق لشرف نفسه وعظمة جاهه، فهؤلاء عادة ينالون احترام الناس كرجال الدين الذين مارسوا التجارة، فهؤلاء نظرًا لروحهم الدينية وتقواهم تجعلهم محل ثقة الناس واقبالهم عليهم لاطمئنانهم اليهم، فذكر الدرجيني أن أبا معروف بن جواد ــ من رجال الطبقة السادسة ــ كان تاجرًا جالسا في دكان وكان إذا وزن لاحد من الناس زاده من نفسه خروبة وإذا أراد أن يأخذ لنفسه من أحد نقص خروبه فلما حضرته الوفاة أوصى بعشرين دينارًا احتياطا من تباعة الميزان»[2].

.../...

وبعث عمر بن زيري «مع رجل من بني ياجرين حمل تمر الى أهل البوادي ليبيعه فيهم وفيها تميرات حوليات. فلما قدم بما أصاب بتلك الثمار من الصوف وغيرها...» وهذا تأكيد على استعمال المقايضة. انظر: أبو الربيع الوسياني: سير مشائخ المغرب. تحقيق وتعليق: اسماعيل العربي. ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر. 1985م. ص 32.

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص 396.

(2) الدرجيني: طبقات ج 2. ص 328. وجاء في النص» دكان دأبة ايما وزن«.

ذلك أن من شروط التجارة الاسلامية أن يكون التاجر تقيًا وصدوقًا، فقد قال ﷺ «ان التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى الله وبر وصدق»[1] وقال. «يا معشر التجار اياكم والكذب»[2].

يرى، ابن خلدون أن صفات التاجر الناجح أن يكون «جريئًا على الخصومة بصيرًا بالحسبان شديد للمماحكة مقدامًا على الحكم... لابد له من جاه يدرع به يوقع له الهيبة عند الباعة ويحمل الحكام على انصافه من معامليه[3]، ويضيف ابن الأخوة أن على التاجر تعلم النقد لئلا يعطي للناس زائفًا وهو لا يدري فيكون آثما.

أصناف التجار:

ــ **التاجر الخزان:** يشتري السلعة في موسمها، إذ هي في هذا الوقت تكون وفيرة، ويكثر العرض، ثم يحتفظ بها منتظرًا تغير الأسعار بندرة السلعة ووفرة الطالبين، فيستفيد من هذا التغير، ولكي يكون ناجحًا في عمله هذا عليه أن يكون عالمًا بأحوال البضائع وأماكن توفرها وأسعارها وكل ما يتعلق بها، فيبادر الى بيعها إذا تنبأ بانخفاض سعرها.

ــ **التاجر الركاض:** وهو التاجر الذي ينتقل من بلد الى بلد ومن مدينة الى مدينة بحثًا عن سلع للمتاجرة بها، كأن يسافر تاجر من جزائر بني مزغنة الى بسكرة لشراء التمر، على التاجر هذا أن يكون بصيرًا يقظًا، فقد تتعذر عليه العودة الى مكانه لأسباب طبيعية خارجة عن ارادته، فعليه أن يحتاط لنفسه فلا يشتري سلعًا بكامل مبلغه مثلاً، وعليه أن يكون عالمًا بأسعار السلع في مدينته والمدينة التي سافر اليها.

ــ **التاجر المجهز:** يتخذ هذا التاجر وكيلا له في مدينة أخرى ــ أو بلد آخر ــ يجهز اليه السلع، ثم يتولى الوكيل، ــ أو القابض ــ بيعها وشراء

---

(1) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهن في الاسلام. مطبعة السعادة. القاهرة سنة 398هـ 1978م. ص 67. رواه الترمذي.
(2) نفس المرجع: رواه الطبراني.
(3) ابن خلدون: المقدمة. ص 395.

سلع أخرى يقوم بتصديرها الى التاجر المجهز، ومن خلال عملها يلاحظ أنه لا بد أن يكون الوكيل أمينًا ومحل ثقة المجهز وذا خبرة بالفن التجاري(1).

والتاجر الكبير يعمد الى توفير المواد الأولية وإقامة صناعة ثم توزيع الانتاج، بالسلع البسيطة كالحبوب وغيرها، فإنه بحاجة الى عدد من العمال يساعدونه بالبيع والنقل وما الى ذلك. إذ من الصعب أن نتقبل شخصًا مثل ابن وردة ــ السالف الذكر ــ يحمل على عاتقه مسؤولية سوق بأكمله، والأقرب الى الواقع انه استعان بعمال لتسيير عمله التجاري على ما يرام.

وروي المالكي أن أسد بن الفرات انكر على أحد تلاميذه وجوده في حلقة الدرس فقال له: «انكرت تعطيلك لحانوتك الذي منه معاشك وتقوي به على طلب العلم، فصاحب الحانوت انما هو بالحرفاء فإذا جاءك حريفك اليوم ولم يجدك وغدًا فلم يجدك وبعد غد مثل ذلك استبدل بك غيرك فضررت بنفسك وبمن تعوله...»(2)، ومن هذا يتبين أن التجار كانوا يستعينون بمن يقوم مقامهم في حوانيتهم وكان هؤلاء عرضة للعزل والطرد إذا أظهروا تقاعسًا في عملهم، ويبدو أن أجرتهم كانت تكفي معيشة أسرهم.

ولا تقدم المصادر معلومات وافية تساعد على رسم صورة واضحة لما كان كبار التجار، الا أنه بالامكان أن نتصور وجود صراع بين كبار التجار وبين الاقطاعيين، وهو صراع على الامتيازات، لكنهم يقفون جنبًا الى جنب في مواجهة من هم دونهم، وكان هؤلا التجار يتمتعون بهيبة حتى أن صاحب الشرطة كان يخشى دخول سوق ابن وردة هيبة الأرجح أنها ــ الهيبة ــ نابعة

---

(1) عن هذه الأصناف الثلاثة أنظر. أبو الفضل الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة. ص 70 73، 75. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 124.

(2) المالكي : رياض النفوس. ج 1 ص 185. عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبي بافريقية صفحة 232 ــ 233. قال أبو ميسرة. ت. 337 هـ في القيروان ــ «رمتني والدتي عند رجل من الرهادنة ومعه صبيان فكان يدفع اليهم سلع الناس يبيعونها ولا يعطيه هو شيئًا فسأل بعض جيرانه عن سبب ذلك فقال: لأنك تستقصي وهؤلاء يبيعون ذلك منه ومن تحت يده. أنظر: القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3. ص 361.

من العلاقات الخاصة التي تربط كبار التجار برجال الدولة وأولي الأمر، وربما أنها نابعة كذلك من الأموال الطائلة التي يمتلكونها والتي يستطيعون بها تنفيذ ما يريدونه، وربما كذلك نابعة من الجماعات المرتبطة بهم مصلحيًا، كأولئك الذين يعتمدون في معيشتهم عليهم، فهؤلاء ينقادون لهم محافظة على مصدر رزقهم، ويظهرون بوضوح بين يدي محمد بن عرفة ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره وهم «أمم من الأمم» كناية عن وفرة عددهم، إذا اعتبرنا محمدًا بن عرفة من كبار التجار بناء على الرحلة التي قام بها الى ملك السودان.(1).

وإذا كان كبار التجار هؤلاء يرتبطون بالسلطة على اعتباران «السلطان سوق» فإنها في نفس الوقت علاقة مشوبة بالحذر، فإن السلطة ترى فيهم خطرًا عليها بجاههم وأموالهم وترى فيهم منافسين إذا كان السلطان يشارك في العمل التجاري، وربما كانت هذه الظاهرة وراء مقتل محمد بن عرفه على يد الامام أبي بكر، إذ بعدما أشار ابن الصغير الى جاهه ونفوذه أضاف أنه «شرقت بذلك الرستمية وغارت به وشرق بذلك من طاف بأبي بكر»(2)، كما أن التجار يرون في السلطة خطرًا عليهم، بما أوتيت من قوة وامكانيات مالية، فقد تصادر مال احدهم وقد تضارب آخر حتى تؤدي الى افلاسه؛ وقد تخضع السوق لتجارتها قبل تجارة الآخرين.

وربما لهذه العلاقة بالاضافة الى المصلحة التجارية كان كبار التجار يجرون وراء الامتيازات التي قد تحفظ لهم تجارتهم وأموالهم وهيبتهم، ويبدو أنهم كانوا يستغلون الظروف والمناسبات لتحقيقها كالحروب الداخلية إذ ربما كانت هذه المسألة وراء أقدام أبي محمد الصيرفي وابن الواسطي وغيرهما من وجوه تجار تاهرت الى العرب والجند في حربهم مع العجم ونفوسه والرستميين فيعرضون عليهم مساعدتهم المالية، فقالوا لهم. « لو بنيتم حصنًا تأمنون فيه ليلكم وتتحصنون فيه ان دهمكم شيء من عدوكم وهذه اموالنا في أيديكم»(3).

---

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة الرستميين. ص 340 ـــ 341.
(2) نفس المصدر: ص 347.
(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة الرستميين. ص 347.

على أنه لا يفهم مما تقدم أن كبار التجار هم في صراع دائم ودموي مع السلطة، بل أنهم على علاقة بها كعلاقتهم بالاقطاعيين، فهؤلاء جميعًا، السلطة وكبار التجار والاقطاعيون يشكلون حلقًا أمام صغار التجار وصغار الملاك وعامة الناس أصحاب العيون المحرومة والحاسدة.

ولم يظهر التجار منظمين في جمعيات في القرن الثالث واوائل القرن الرابع الهجري،/القرن التاسع والعاشر للميلاد(1)، ولم يكن لهم أمير أو سيد عليهم يكون له صلاحيات تحديد سعر مختلف عليه مثلا، لكن كان هناك وجوه تجار السوق، وهذا الأمر لا يعني وجود منظمة أو نقابة خاصة بالتجار.

وكان تجار كل سوق بحكم تعرضهم لنفس الظروف والمشاكل وبحكم تواجدهم اليومي معًا، واستعانة ببعضهم البعض ينشأ بينهم شعور خاص يربط بينهم، فاصبح التاجر منهم يحس أنه جزء من مجموعة يرتبط مصيره بمصيرها، كما أن الألفة نمّت هذا الشعور، فتولد بينهم تضامن تلقائي، وفي فتوى ليحيي بن عمر صاحب كتاب «احكام السوق» كان التجار إذا احسوا بعجز أحدهم وانحداره نحو الافلاس أو عجزه عن مشروع شخصي كالزواج، لجأوا الى غلق حوانيتهم والخروج من السوق، وتركه له وحده يومًا لكي تكون فائدته اعظم، وهذا على سبيل المساعدة.(2)، ومن باب هذه العلاقة الخاصة والتضامن كانوا يتخذون نفس الموقف لمواجهة كل طارىء.

السلـــع:

وهي اما من انتاج محلي واما مستوردة، وهذه الأخيرة غالبا ما تكون سلعًا كمالية تناسب أذواق الطبقة الثرية وتتماشى وحياة ترفهم ومنها البسط والجواهر والعبيد وغيرها من الأدوات التي توصلت اليها حضارة ذلك العصر.

---

(1) TALBI. Mohammed: les couryiers...P.187

ذكرت نجاة ولدت السويسي نقلا عن لويس ماسينيون قوله: ان تجمع الصناع في المدن الاسلامية ضمن مجموعات مهنية نقابية يرجع تاريخه الى القرن التاسع الميلادي.

(2) يحي بن عمر: أحكام السوق. ص 117.

أما المنتوجات المحلية فكانت تشكل عصب التجارة الداخلية، وهي تشمل سلعا حيوانية وأخرى نباتية وثالثة صناعية، فيذكر ابن الصغير ان في عهد الامام عبد الرحمن بن رستم «بيعت الشاة والبعير»(1)، وكانت تاهرت نفسها احدى معادن الدواب والماشية حسبما وصفها ابن حوقل، ويضيف الادريسي بخصوص تدلس ان «الغنم والبقر موجودة كثيرًا وتباع جملتها بالأثمان اليسيرة ويخرج من أرضها الى كثير من الآفاق»(2)، وتأتي أهمية المتاجرة بالحيوانات الى الحاجة اليها يوميًا للاستفادة من قوتها وصبرها في أعمال الحرث والحمل والركوب، والاستفادة من لحومها وأصوافها وجلودها وحليبها بل حتى الاستفادة من روثها سمادًا. فإن الادريسي يذكر ان الناس يجتمعون في سوق مازونة «بضروب الفواكه والألبان والسمن»(3).

وفي هذه العبارة يتضح أيضًا ان الفواكه من السلع التي يتاجرون بها، فيذكر صاحب «كتاب الاستبصار» انه تحمل من جيجل «الفواكه والعنب والرب الى مدينة بجاية»(4)، وأضاف البكرى بشأن حصن تاونت ــ على ساحل ترنانا ــ «يحمل من زبيب تينه الى ما يليه من النواحي»(5)، وهو نفس الأمر بالنسبة لمرسى الدجاج، فذكر ابن حوقل ان «بها من الأشجار والثمر والتين ما يحمل منه الى البلاد النائية» ويضيف ــ ابن حوقل ــ بشأن تاجنة فيها «تين عظيم يجهز عنها»(6).

وإذا لاقت سلعة التين المجفف اقبالا ونشاطًا في الحركة التجارية، فذلك لكونها تمتاز بقابليتها للتخزين لفترات طويلة، ويمكن أن يشاطرها هذه الأهمية الزبيب ــ العنب المجفف ــ وغيره من الفواكه القابلة للتجفيف، بل والفواكه والخضر الطازجة، التي يجب على مالكها أن يبيعها، والا تعرضت للتلف،

(1) نفس المصدر ص 327.
(2) الادريسي: نزهة. ص 90.
(3) الادريسي: نزهة. ص 100 ــ 101.
(4) مؤلف مجهول: «كتاب الاستبصار» ص 128.
(5) البكرى: المغرب. ص 80.
(6) ابن حوقل: صورة. ص 77، 89، وهذه العبارات السابقة تقوم دليلا على وجود تجارة داخلية من منطقة الى أخرى، أو من منطقة الانتاج الوافر الى المناطق المحرومة من تلك السلعة.

كذلك كانوا يتاجرون بالحبوب الجافة من قمح وشعير ونحوهما، ولا نغفل الزيت والزيتون وأهمية الزيت كبيرة من حيث استعماله للأكل ووقودًا لمصابيحهم يستضيئون بها.

وكانوا يتاجرون بالسلع المصنوعة المتنوعة، مثل لوازم البناء والأدولت المنزلية والأثاث المنزلي، واللوازم الشخصية كالملابس والأحذية ونحوهما، والأدوات اللازمة للصناعات والمهن، وأدوات الفلاحة والأسلحة بأنواعها وغير ذلك. فكانت قبيلة كومية «أصحاب أسواق» يبيعون فيها «اللبن والطوب»[4]، وكان الناس يقبلون على شراء الاسلحة، فإن المنصور الفاطمي يسمح للخير بن محمد بن خزر حين دخل في طاعته «من شراء السلاح» هذا بالاضافة الى الصناعات النسيجية كالصوفية التي اشتهرت بها مدينة تلمسان والخز الذي كان من تجاره أحمد بن فتح المعروف بأن الخزاز التيهرتي، والبز وكان أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن البزاز التاهرتي من مشاهير المتاجرين به.

الاحتكـــار:

يعرف الثميني ــ اباضي ــ المحتكر انه «مشتر لطعام البلد لا يجد اهله أحدًا غيره ويبيع لهم ويقول لا أبيعكم الا ما أريد وأما ماشتراه وحبسه وقد وجدوا غيره فليس بمحتك» ويضيف نقلا عما جاء في الأثر: «ان المحتكر هو الذي يلتقي الجلوبة من الطعام فيأخذ ذلك كله ثم يحتكر فيه ويحبسه ولا يبيعه ويتربص فيه الغلاء»[3]، ويلخص الشوربجي تعريف الاحتكار بأنه «حبس الشيء انتظارًا لغلائه».

وقد وردت أحاديث كثيرة للرسول ﷺ تنهي عن الاحتكار ومنها: ان رسول الله ﷺ قال: «لا يحتكر الا خاطيء» وقوله: «من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطيء وقد برئت منه ذمة الله»

---

(1) ابن حوقل: صورة. ص 77، 89، وهذه العبارات السابقة تقوم دليلا على وجود تجارة داخلية من منطقة الى أخرى، أو من منطقة الانتاج الوافر الى المناطق المحرومة من تلك السلعة.

(2) عبد الله علي علام: الدولة الموحدية ــ دار المعارف ــ مصر. ص 223.

(3) الثميني: كتاب النيل. ج 8. ص 181.

وقوله: «من احتكر طعامًا أربعين ليلة فقد برىء من الله تعالى وبرىء الله منه» وقال: «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون» وقال: «بئس العبد المحتكر أن سمع برخص ساءه وان سمع بغلاء فرح» وقال «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس» وقوله: «المحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب الله»(1).

وروي عن عمر بن الخطاب قوله: «لا حكرة في سوقنا» وكان يبيع السلع المحتكرة جبرًا عن محتكريها، بثمن مثل، وروي عنه انه منع بيع اللحوم أو أكلها يومين متتالين من كل أسبوع وذلك حين قلت اللحوم، ولم تعد تكفي جميع الناس في المدينة، وأن رأى من خرج عن هذا المنع أمران يضرب بالدرة.(2).

ويرى يحيي بن عمر أن يؤمر المحتكرون باخراج طعامهم واظهاره للناس ثم يبيعوا ما عندهم مما فضل عن قوت عيالهم ولا يسعر عليهم، حتى وأن بالغوا في أسعارهم، ولكنه يضيف أنه إذا «احتكر الطعام وكان ذلك مضرًا بالناس في السوق، أرى أن يباع عليهم ويكون لهم رأس مالهم والربح يتصدق به أدبا لهم وينهى عن ذلك»(3).

ويبدو أن هناك جدلا حول المواد التي يمنع احتكارها، فبينما يذكر القاضي عياض أن أبا عياش ــ ت 295هـ في القيروان ــ سئل عن التجارة في القمح وحكرته فأباح ذلك «في وقت كثرته ورخصه، ومنعه في وقت غلائه الا ما لا بد منه وقال هذا بخلاف الزيت يريد اباحته في كل وقت» في حين أن القاضي سحنون روي عن الامام مالك قوله: «الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف وكل ما أضر به ــ بالسوق ــ وقال:والعصفر والسمن والعسل وكل شيء يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب، فإن كان ذلك لا يضر بالسوق فلا بأس بذلك»(4)، وقد سبق قول رسول الله ﷺ «من احتكر على المسلمين. طعامه...» ويفهم منه أن الاحتكار يشمل كل ما يطعم، ومنهم من يرى أنه خاص بالبر والشعير، والأرجح أنه يشمل الضروري من الطعام.

---

(1) نفس المكان، الشوربجي: التسعير في الاسلام. ص 62. الفنجري: الاسلام ومشكلة الفقر. ص 38.
(2) الشوربجي: المرجع السابق. ص 45 ــ 46، 64 ــ 65.
(3) يحي بن عمر: احتكار السوق. ص 135.
(4) سحنون: المدونة. ج 4. ص 291. القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3 ص 268.

ويقوم مبدأ منع الاحتكار على الضرر وفق القاعدة الشرعية «لا ضرر ولا ضرار» ولهذا اتفقت المذاهب الاسلامية في منع الاحتكار، وقد اوضح الشميني موقف الاباضية من الاحتكار القائم على منعه، ولهذا فإن الرستميين وقد كانت دولتهم دينية، تكون قد التزمت بهذا الموقف فمنعوا الاحتكار، ولا محيد للأمراء العلويين عن منع الاحتكار وهم الذين ينسبون انفسهم الى الرسول ﷺ ولئن كانت المصادر لا تشير الى موقفهم الا أن الأرجح انهم التزموا بمنعه سواء أكان مذهبهم علويًا أو مالكيًا، كذلك فإن الفاطميين والشيعة قد وقفوا منه نفس الموقف، فذكر القاضي النعمان انهم «نهوا عن الحكرة إذا عز الطعام»(1) ونقل ما كتبه علي بن أبي طالب الى رفاعة: «إنه عن الحكرة فمن ركب النهي فأوجعه ثم عاقبه باظهار ما احتكر»(2)، وأشار ــ النعمان ــ الى أن حبّ الاحتكار موجود لدى كثير من التجار والصناع» وأن في كثير منهم شحًا قبيحًا وحرصًا شديدًا واحتكارًا للتربص للغلاء والتضييق على الناس والتحكم عليهم وفي ذلك مضرة عظيمة على الناس وعيب عن الولاة فامنعهم من ذلك»(3). وتأتي أهمية قوله هذا في أنه كان معايشًا ومعاصرًا لهم وفي أنه يمثل الموقف من الاحتكار، وكانت قوانين الفاطميين تسري على بلاد المغرب الأوسط.

وكان الفاطميون يمنعون الاحتكار بتدخلهم المباشر أو بواسطة المحتسب؛ وكثيرًا ما لجأت الحكومة الفاطمية الى طريقة ختم مخازن الغلال، فإذا حضر أربابها خيرتهم في أن تبقى غلاتهم تحت الختم الى أن تظهر الغلة الجديدة فتفسد، أو أن تفرج عنها بشرط أن تباع بالسعر المحدد والى اخراج ما في الأهراء لتفريقها على الطحانيين وارخاص سعرها ومنع احتكارها(4)، وان احتكار الفاطميين في المغرب تمر بسكرة اللياري لا يقوم دليلا على تأييدهم الاحتكار لأن هنك اصنافًا أخرى من التمر في بسكرة وفي غيرها، وأن عدم وجود احتكار في أسواق البلاد يفيد في رخص الأسعار وبالتالي في عيشة أطيب للسكان.

(1) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص 84. الشميني: المصدر السابق. ج 8. ص 175.
(2) نفسه: كتاب الدعائم. ج 2. ص 34.
(3) نفس المصدر: ج 1. ص 316.
(4) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر عصر الفاطميين. ط 2 . دار الفكر العربي بدون تاريخ. ص 278.

التسعير:

التسعير هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي أمرًا من أمور المسلمين أهل السوق الا يبيعوا امتعتهم الا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان الا لمصلحة.[1]»، وقد ذكر القاضي النعمان موقف الشيعة من التسعير فنقل قول جعفر بن محمد فيه قوله: «ما سعر أمير المؤمنين علي ــ بن أبي طالب ــ على أحد ولكن من نقص على بيع الناس قيل له: «بع ما يبيع الناس والا فارفع من السوق الا أن يكون طعامه أطيب»[2]، وذكر الأطروشي هذ الموقف فقال: واجمع علماء أهل البيت ان ليس للأمة أن يسعروا»[3]، كما أورد يحيي بن عمر قول الامام مالك في التسعير. «سئل عن صاحب السوق يسعر فيقول: اما بعتم بكذا واما خرجتم من السوق فقال مالك لا خير في هذا»

ويرجع موقف العلماء هذا في التسعير، مما وقع في عهد رسول الله ﷺ فقد غلا السعر، فجاء الناس اليه «فقالوا يارسول الله لو سعرت فقال: ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر وانى لأرجو أن ألقى الله عزّ وجلّ ولايطلبني احد بمظلمة ظلمتها اياه ــ ظلمته اياها ــ في دم ولا مال» وروى أبو هريرة عن أحمد وأبي داود فقال: «جاء رجل فقال يا رسول الله: سعّر، فقال: بل ادعوا الله ثم جاء آخر: يارسول الله سعّر، فقال: بل الله يخفض ويرفع»[4].

ولا يعني رفض رسول الله التسعير أن الحبل متروك للتجار على الغارب يبيعون بالسعر الذي أرادوه، بل أن الاسلام ــ حسبما يفهم من حديث رسول الله ــ يطلق الحرية للسوق في ظل القوانين الطبيعية، فإذا كثر الانتاج أو قل نتيجة ظروف طبيعية هي من مشيئة الله ولا دخل للبشر فيها، فلا يجوز التسعير، لأن مشيئة الله قدرت وفرة الانتاج، أي كثر العرض فترخص الأسعار أو قدرت قلة الانتاج أي قلة العرض فترفع الأسعار، وبمثل هذه الحالة لا يحق للانسان أن يتدخل في مشيئة الله، لكن الامر يختلف إذا تحكمت في العرض عوامل

(1) الشوريجي: التسعير في الاسلام. ص 23.
(2) القاضي النعمان: كتاب الدعائم. ج 2. ص 34، نفسه: كتاب الاقتصار. ص 84.
(3) الأطروشي: كتاب الحسبة. ص 14.
(4) الشوريجي: المرجع السابق. ص 18.

من صنع الناس، كقيام بعض التجار بالاحتكار أو بالتلاعب بالأسعار، وفي مثل هذا الحال يكون التسعير مباحًا[1].

وعلى أية حال، فإن المؤرخين لا يشيرون الى قيام الرستميين وغيرهم ممن حكم بلاد المغرب الأوسط بالتسعير، والأرجح أنهم وقفوا من هذه القضية موقف الشرع منها ــ كما سبق ــ ولم يكن المحتسب في الأسواق ليتغاضى عن هذا الأمر، مادام علماء المذاهب الاسلامية قد تناولوا هذا الموضوع، وقد طرقه يحيى بن عمر في كتابه «أحكام السوق». ولم يسعر الفاطميون حين ارتفعت الأسعار في حروب الخليفة المنصور ضد أبي يزيد مخلد بن كيداد، فارتفع سعر عليق الدابة وجرة الماء ــ كما سيأتي. وبما أن هؤلاء جميعًا كانوا يحاربون الاحتكار، فكانت الأسعار الشائعة مبنية على نسبة عرض السلع.

ويبدو أن بعض المواد كانت متوفرة دائمًا ــ الا في سنوات القحط ــ فكان سعرها معلومًا ولا مجال للتلاعب فيه، فقد ذكر يحيى بن عمر أن القاضي سحنون سئل عن الرجل الغريب يدخل السوق وهو جاهل بالسعر... فقال: ــ «سحنون» ــ: «بيع الزيت والقمح معروف ليس فيه خطر.»[2]

الأسعـــار:

يعتبر السعر المظهر العملي الملموس للقيمة في النظام الاقتصادي القائم على السوق أو التبادل النقدي، وهناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة، فقد تقاس وفقًا لفائدة الشيء واهميته، أو وفقًا للعمل المبذول من أجل انتاجه، أو وفقًا لحالة السوق واعني قانون العرض والطلب، كما أن الزمن اللازم لانتاج تلك السلعة يلعب دورًا في قياس القيمة، ولا نقلل من أهمية الرأي والانطباع الذي يحمله الناس عن تلك السلعة والنظرة اليها كنظرتهم الى الخمر ونحوه.

---

(1) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال. ص 52. ولمزيد من التفاصيل حول موضوع التسعير انظر. أحمد سعيد المجيلدي: كتاب التيسير في أحكام التسعير. تقديم وتحقيق موسى لقبال. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ــ الجزائر 1971م وانظر. البشير الشوربجي: التسعير في الاسلام.
(2) يحي بن عمر: أحكام السوق، ص 137.

ويفيد الدمشقي أبو الفضل في معرفة القيمة المتوسطة، فيبدو أن السبيل الى ذلك هو «أن تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة في أكثر الأوقات المستمرة والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقيس بعض ذلك ببعض»(1)، ثم ينبه الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأحوال التي هم عليها من خوف وأمن، ومن وفرة وكثرة، أو اختلال ونقص، وتستخرج بقريحتك لذلك الشيء قيمة متوسطة.

والأسعار بصفة عامة تخضع لعدة عوامل تؤثر عليها، ومنها سياسة الدولة الاقتصادية كاحتكار السلعة وتخزينها، ونظام الضمان والتقبيل، لأن هذا يمنع بيع الغلال في البيادر وخزنها ويحد من وفرتها، وإذا كان المؤرخون لا يذكرون شيئا من هذا في العهد الرستمي أو عهد الأمراء العلويين الا أن ابن الأثير ذكر ان المهدى ــ الفاطمي أمر عامل المحمدية ــ المسيلة ــ «أن يكثر من الطعام ويخزنه ويحتفظ به ففعل ذلك.»(2)

ويبدو أن بعض الناس كانوا يلجأون الى قطف ثمارهم قبل أوانها ليكسبوا غلاء السعر، ويظهر هذا في افريقية في فتوى وجهت الى يحيي بن عمر بخصوص بيع الفواكه قبل أن تطيب فقال: «ان كان كثيرًا من بلدهم فلا بأس به وان كان قليلاً فلينهوا عن قطعه، حرصًا لأنه يضر بالعامة، وذلك أنه يطلب في حينه فلا يكاد يوجد فيغلو»(3).

ويضيف ابن خلدون عاملاً آخر في قوله «ان المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجاته» وهكذا يحتمل أن تكون الأسعار في تاهرت وتلمسان وتنس والجزائر وسطيف وقسنطينة وغيرها من كبريات المدن أغلى من نواحي البلاد الأخرى لاكتظاظها بالسكان. ولا يغفل ابن خلدون دور المكوس في موضوع الغلاء فيذكر «ثم تزيدها ــ الأسعار ــ المكوس غلاء» وقد أشرنا

(1) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة. ص 29.
(2) ابن الأثير: الكامل. ج 8. ص 179. قال علي بن عيسى للخليفة المقتدر: ان سبب غلاء الأسعار انما هو ضمان حامد لأنه منع من بيع الغلال في البيادر وخزنها فأمر المقتدر بفتح مخازن الحنطة والشعير التي لحامد ولام المقتدر وغيرهما وبيع فيها فرخصت الأسعار. انظر نفس المصدر ج 8. ص 117.
(3) يحيي بن عمر: احكام السوق. ص 110. وجاء في النص «..فلا يوجد فيغلا».

سابقًا الى أن الرستميين لم يفرضوا المكوس عكس الفاطميين والزيريين، كما أنه ــ ابن خلدون ــ ينبه الى أن «التجار كلهم يحتسبون داخلاً على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتّى في مؤونة انفسهم، فيكون المكس لذلك داخلا في قيم المبيعات وأثمانها»(1). وهذا العامل له تأثير مباشر على السلع التي تنقل من منطقة الى أخرى.

كانت الحروب والأزمات والنكبات التي تحل بالبلاد تؤدي الى غلاء الأسعار مثلما حدث بسبب حروب المنصور الفاطمي مع أبي يزيد مخلد بن كيداد، كما أن الأسعار تكون قد ارتفعت نتيجة حروب الامام أبي حاتم وعمه يعقوب بن أفلح حيث «قطعت السبل وفرغ من أيدي الناس الحرث والنسل»(2).

وفي سنة 317هـ كان بالقيروان وأعمالها وباء عظيم وغلاء سعر، وفي سنة 395هـ كانت بافريقية شدة عظيمة انكشف فيها الستور وهلك فيها الفقير وذهب مال الغني وغلت الأسعار وعدمت الأقوات.

لكن هذه الأسعار يمكن أن تكون رخيصة إذا تدخلت عوامل أخرى في الموضوع، طبيعية وبشرية، أما الطبيعية فتتمثل في هطول الأمطار الكافية، ففي سنة 318هـ «نزلت الأمطار بالقيروان وصلحت الأحوال ورخصت الأسعار»(3)، واما البشرية فكأن تضع الدولة حدًا للاحتكار والتخزين، فحين عمل جوهر الصقلي على ترخيص الأسعار في مصر عمد الى العمل على وجود الأقوات ومنع احتكار الحبوب، ومنه يستنبط أن قانون العرض والطلب يتحكم في الأسعار، فإذا زاد العرض على الطلب كان الرخص وإذا عزت السلعة وندر وجودها أو خشي الناس اختفاءها وكان الطلب عليها كثيرًا كان الغلاء.(4)

وبصفة اجمالية، فهناك مؤثرات في الأسعار هبوطًا أو ارتفاعًا مثل وقوع أزمات اقتصادية أو عدمه، وقلة الانتاج أو وفرته، واقبال الناس أو ضعفه،

---

(1) ابن خلدون: مقدمة. ص 372.
(2) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص 361.
(3) ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 95. حوادث سنة 318هـ.
(4) سعفان محمد شحاته: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. ص 144.

كما أن كمية النقود المتداولة بين ايدي الناس ونسبتها الى الانتاج لها تأثير على الأسعار، فالتضخم المالي أي زيادة النقود المتداولة في حجمها عن حجم السلع الموجودة فعلا يجعل المستهلكين يجرون وراء السلع غير الكافية لهم، مع استعدادهم لدفع أسعار أزيد فيكون الغلاء، وهذه النقود تتوفر في المدينة لكنها عزيزة ونادرة في الأرياف. فهم على استعداد لتقديم كمية اكبر من السلع مقابل مبلغ زهيد من المال لوفرة السلع عندهم وقلة النقود التي هم في حاجة إليها للحصول على سلع المدينة الضرورية لهم وهكذا لنا أن نتصور رخص الأسعار في الريف بالقياس لما كان في المدينة وعلى كلا الحالتين، فمن الصعب الحكم على السعر بالرخص أو بالغلاء قبل معرفة دخل الأفراد من «الاجراء وأصحاب الحرف ورجال النخبة والعاملين في دواوين الدولة».(1)

والمصادر التي بين أيدينا لا تشفي غليل الدارس لموضوع الأسعار. فهي تذكر بعض الأسعار في سنوات الأزمات وهذه لا يعتمد عليها لمعرفة الأسعار في الظروف العادية، التي غفل المؤرخون والرحالة عن ذكرها. فكانوا إذا شدت انظارهم الى رخص الأسعار في بلد ما، قدموا عبارة موجزة عن الموضوع دون أن يكلفوا أنفسهم عناء وضع قائمة بأسعار أهم المواد على الأقل.

فذكر ابن حوقل أن بونة «فيها خصب ورخص موصوف» وهو في عبارته هذه يربط بين الخصب والرخص فى الأسعار وهو كثيرًا ما يكتفي بالاشارة الى خصب البلد كناية عن وفرة الانتاج، وما يتولد عنه من رخص الأسعار، كما ذكر ابن حوقل ــ أن مرسى الدجاج ــ بها من رخص الأسعار أيضًا في الفواكه والمآكل والمطاعم والقمح والشعير والألبان والمواشي ما يغرق غيرهم ممن يجاورهم» أما البكري فذكر من جهته أن سطيف «كثيرة الأسواق رخيصة الأسعار» وأضاف بخصوص مدينة الغدير انها «رخيصة الطعام واللحم وجميع الثمار» كما أن الادريسي وصف تلمسان «انها حسنة لرخص اسعارها ونفاق

(1) الحبيب الجنحاني: المغرب الاسلامي. الدار التونسية للنشر. 1398هـ 1978م. ص 71.

أشغالها ومرابح تجارها» كما وصف تدلس ان «بها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد بغيرها مثله»(1).

ويتضح تذبذب الأسعار بين الرخص والغلاء حسب الظروف والأحوال في أن الجمل كان يباع بحوالي تسعة دنانير، وعندما انتصر الشيعي أبو عبد الله على عساكر سطيف ومزاتة «بيعت الجمال يومئذ عشرين بعيرًا بدينار وبيع الجمل بخمس بصلات»، وهذا لوفرتها بسبب الغنائم التي حصلوا عليها، في حين يذكر الدرجيني ان الجمال بيعت في عهد المعز الفاطمي «بحسب عشرين دينارًا لكل جمل»(2). وذكر الجنحاني سعرًا آخر للجمل فجعله عشرة دنانير.

ويفيد البكري عن سعر العنب في مدينة الغدير فيذكر أن «قنطار عنب فيها بدرهم»(3) ونظرًا لأن زكاة الفطر صاع من الحنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب، فهذا يدل على أن قيم هذه الأصواع متساوية ومنه فإن ثمن قنطار الحنطة أو قنطار الشعير أو قنطار التمر يبلغ درهمًا واحدًا.

اما ابن حماد فيفيد بخصوص ثمن جرة الماء، ففي مجرى حديثه عن حرب المنصور الفاطمي ضد ابي يزيد مخلد بن كيداد أشار الى أنه قد «بلغت الجرة من الماء ثلاثة دراهم،» ويجعل ابن الأثير ثمن قربة الماء بنفس الليلة والمناسبة دينارًا، ويجعل عليق كل دابة دينارًا»(4)، لكن هذه الأسعار خاصة بظروف معينة وبأزمة معينة، فإن ابن الأثير نفسه ينبه الى أن هذه الأسعار كانت حين

(1) ابن حوقل: صورة. ص 77. البكري: المغرب. ص 60. 76. الادريسي: نزهة. صفحات. 80. 90.89.
(2) بورويبة رشيد: الدولة الحمادية. ص 147، القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 116. الدرجيني: طبقات ج 1. ص 151.
(3) البكري: المصدر السابق. ص 60.
(4) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد. ص 28. ابن الأثير: الكامل ج 8. ص 439.

«اشتد الأمر على أهل العسكر» لكنهما ـــ ابن حماد وابن الأثير ـــ لم يشيرا الى سعر القربة أو الجرة في الأحوال العادية لتتبين درجة الغلاء.

ولم يقدم المؤرخون والرحالة اضافات في هذا الموضوع تختص ببلاد المغرب الأوسط، لكن هناك بعض الأسعار تتعلق ببلاد افريقية، ونظرًا الى أن بلاد المغرب الأوسط كانت خاضعة لنفوذ بلاد افريقية في العهد الفاطمي والعهد الزيري فمن المرجح انها كانت نفس الأسعار في هذه البلاد ربما مع شيء من الاختلاف.

فقد ذكر المقدسي ان سعر اللحم في القيروان «خمسة أمناء بدرهم» وأن سعر التين خمسة أمناء بعشرة دراهم»[1]، وبلغ سعر القمح في 317هـ/929م/930م، وهي سنة شهدت أزمة اقتصادية «وغلاء سعر فبلغ قفيز قمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب»[2]، وهذا علما بأن مبلغ دينارين تكفي لنفقة شهرية تتناسب مع المستوى الأدنى للمعيشة. وذكر القاضي عياض أن رجلاً من البادية اهدى الى القاضي ابن طالب خبز سلت «فدفع اليه خمسة مثاقيل فقيل له: انما تساوي درهماً» ولا أظن سعره في بلاد المغرب الأوسط يختلف كثيرًا.

وكان ثمن ثورين صالحين للحرث مساويًا لواحد وأربعين دينارًا»[3]. 395هـ/1004م وهي سنة غلاء، وذكر لويكي أن فرسًا عتيقًا يملكه الشيخ أبو نوح الصغير ـــ من رجال القرن الرابع الهجري ـــ قيمته مائة وخمسون دينارًا»[4]، ويذكر هـ.ر.ادريس ان قنطار الصابون بيع في بداية الموسم بعشرة دنانير ونصف، وبيع في منتصفه بأحد عشر دينارًا الى احد عشر دينارًا ونصف،

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 225.
(2) ابن عذاري: البيان. ج 1 ص 174.
(3) الدباغ: معالم الايمان. ج 3. ص 140. 191. وذكر الخشني أن رجلا باع بغلاً بستة عشر دينار. انظر الخشني: قضاة قرطبة وعلماء افريقية. ص 238.
H.R.Idris: La Berbérie oriontale...T.2.P.657.
.(4) T.Lewicki: «Quelques extraits inédits...» F.O.1960/61.P.19

بينما كان يتراوح سعره في آخر الموسم بين ثلاثة عشر دينارًا واربعة عشر دينارًا»[1]، اما البكرى فيذكر «أربعين ربعًا قرطبية — زيتا — بمثقال واحد» في مدينة سفاقس التي اشتهرت بزراعة الزيتون. ويضيف هـ.ر.ادريس ان امرأة باعت بيتًا بمبلغ مالي قدره مائتي دينارًا بمعدل أربعة دنانير شهريًا، وإذا كان ابن حوقل يذكر أن سعر الملح في بلاد السودان الصادر اليها من بلاد الاسلام يتراوح بين مائتين الى ثلاثمائة دينارًا للحمل الواحد[2]، فهو لا يذكر سعره في بلاد المغرب الأوسط كملح بسكرة، وكان ثمن مقص الخياط يساوي نصف درهم، وابرته تساوي خروبة، وليس هناك ما يدل على سعر العبيد في بلاد المغرب الأوسط، ويبدو أن سعرهم كان متأرجحًا حسب نسبة العرض الى الطلب، وحسب نوعيته، فقد بيع غلام في افريقية بعشرة دنانير[3]، واشترى ابن طالب جارية نظيفة مؤدبة «بنحو ثمانين دينارًا»[4]، كما اشترى جارية قدمها لأبي القاسم المعروف بالمساجدى' بأربعين دينارًا.

ويبدو أن صداق امرأة من طبقة متوسطة كان مائتي دينارًا وهذا المبلغ يكفي لبناء منزل، فقد بنى ابن الحداد منزلاً بمئة دينار، أما ثمن الحجرة في القيروان فكان عشرين دينارًا، وهكذا فإن غلامًا يرعى الغنم يحتاج الى عشر سنوات ليتمكن من بناء حجرة، فإن أبي طالب القاضي يطلب من مولى غلام بعد أن اعتقه «ان تجري له على رعايته لغنمك اجرة فأجرى له دينارًا في كل سنة»[5].

السمســـار:

السمسار[6] هو ذلك الشخص الذي يلعب دور الوسيط بين البائعين والمشترين، وفي غالب الأحيان يقتصر عمله على عمل الدلال فيقوم باشهار

---

(1) عن الأسعار في العهد الزيري. انظر: هـ.ر.ادريس. المرجع السابق. 659.657.
(2) ابن حوقل: صورة. ص 98.
(3) الدباغ: معالم الايمان. ج 2. ص 165.
(4) القاضي عياض: تراجم. ص 219. وعن ثمن العبيد انظر: آدم: الحضارة الاسلامية ج 1 ص 279. 281. الاصطخري: المسالك ص 45.
(5) القاضي عياض: نفس المرجع. ص 21.
(6) اللفظ فارسي (سبسار) انتقل الى الارامية (سفسرا) ومنها الى العربية سمسار انظر: سجريد هونكة: شمس العرب تسطع على الغرب. ص 484.

البضائع للبيع معلنًا اثمانها ومشرفًا على عمليات المزايدة فيها فوظيفته اذن تتمثل في ربط الصلة بين الباعة تجار السوق والمشترين الذين قصدوا السوق لقضاء حاجاتهم، وهو ــ السمسار ــ يحاول أن يتدخل في كل معاملة تجري في السوق[1]، ويذكر طالبي محمد بأن السمسار يعرض خدماته لجميع الناس، أصحاب بضاعة وتجار ومختلف الزبائن، باعة ومشترين الذين يذهبون اليه وهو لا يملك مكتبًا ولا سجلاً ولا يعقد عقودًا ربما الا في الصفقات التجارية الكبيرة ــ مكتوبة، وليس عنده موظفون، ففي معظم الأحوال، ما هو الا مجرد دلال بسيط يعرض السلعة بالمزايدة، ولهذا يمكن تصوره بأنه دلال شعبي يشق طريقه في السوق بصعوبة وذراعاه محملتان بالبضائع.[2]

وقد أفاد ابن حوقل في الكشف عن وجوده ــ السمسار ــ في بلاد المغرب الأوسط فذكر بخصوص مرسى الخرز أنه كان «للتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سماسرة وقوف لبيع المرجان وشرائه» لكنه لا يقدم أية اضافات أخرى حوله وحول نظام عمله.

وذكر البكري بخصوص مدينة مليلة ــ في المغرب الأقصى ــ ان سكانها يقترعون على من يدخل عندهم من التجار، فمن اصابته قرعة الرجل منهم «كان تجره على يده ولم يصنع شيئًا الا تحت نظره واشرافه فيحميه ممن يريد ظلمه ويأخذ اجرة على ذلك ويأخذ منه الهدية[3] لنزوله عنده» وهو البكري ــ بهذا يشير الى السمسرة دون ذكرها، فإن عبارته «كان تجره على يده» تدل على قيام الرجل منهم بوظيفة السمسار، كما أن الحموي يشير الى التجار القاصدين بلاد السودان ــ وكان بينهم تجار من بلاد المغرب الأوسط ــ فيأخذون معهم «سماسرة لعقد المعاملات بينهم وبين أرباب التبر[4].

---

(1) باشا (ولدت السويسي) نجاة: التجارة في الغرب الاسلامي. ص 53.

(2) لمزيد من التفاصيل حول السمسار انظر: Talbi Mohammed: «Les Courtiers...» J.E.S.H.O 1962/2.

(3) يبدو أن الناس هناك تعارفوا على تسميتها هدية مع أنها اجرة، كما تشير الى أن السمسار لا يحمي من الظلم.

(4) ابن حوقل: صورة 76. البكرى: المغرب. ص 88. الحموي: معجم. ج 2. ص 361.

ويبدو أن لفظة (سمسار) لم تكن شائعة الاستعمال في أوساط الناس، حتى وان ذكرها ابن حوقل وغيره، فكان الرجل يقوم بما يقوم به السمسار دون أن يعرف بهذا الاسم ويتضح هذا فيما رواه الخشني فذكر رجلا قال: «أتيت ببغلي الى هذا الرجل» وسألته أن يبيعه لي فباعه بستة عشر مثقالا، فلما انتقدته أتاني بها وقال: ان البغل لم يكن يساوي الاّ عشرة مثاقيل»[1]، وواضح في هذا أنه يقصد السمسار بقوله «الرجل» وهو ما يظهر كذلك فيما رواه الدباغ، فذكر أنا أبا بكر بن هذيل ـ في القيروان ـ «دفع يومًا بدناً الى رجل من تلك الأبدان التي كانت تصنع زوجته فقال له: عسى أن تبيع لنا هذا البدن وتأتينا بالثمن قال: فمضيت به وعرضته فلوى ثمنا ليس بالكثير، فإذا بالرجل صنهاجي قال لي: تبيع لي هذا البدن ؟ قلت نعم، قال: كم ثمنه ؟ قلت له: كذا وكذا وزدت عليه في ثمنه فقال لي: قبلت»[2].

ولم يغفل القاضي النعمان أن يتعرض الى موضوع السمسرة فأشار الى أن الرسول ﷺ نهى أن يبيع الحاضر للبادى»[3] خاصة إذا حاول الحاضر ـ الحضري ـ فرض بيعه أو رأيه على البادى ـ البدوي ـ لكن الأمر يختلف ومباح إذا قام الحاضر بمعرفة مبلغ الثمن ثم يخبر البادى به ليقوم هو بنفسه في بيع متاعه أو بتكليف وكيل له، فإن المنهي عنه هو أن يبيع الحاضر للبادي وكان ابن عباس رضي الله عنه قد سئل عن معنى «لا يبيع الحاضر لبادي» فقال: «لا يكون له سمسارًا»[4]، ويبدو أن أهل البادية كانوا يقبلون على التعامل مع السماسرة لاقتناعهم بجهلهم بأمور السوق ومعرفتهم بخبرة السماسرة، ففي كل زمان أصبح دخول البدوي المدينة مرادفًا للحيرة والجهل والدهشة وخطأ التصرف[5].

---

(1) الخشني: قضاة قرطبة وعلماء افريقية. ص 238.
(2) الدباغ: معالم الايمان. ج 2. ص 266.
(3) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام. ج 2. 28.
(4) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والمهن في الاسلام. ص 55.
(5) يقال في افريقية لمن اتصف بهذه الصفات «بدوي في الربع» والربع هو السوق انظر باشا ولدت السوسي. نجاة: التجارة في المغرب. ص 55. ويقال الى الآن في المشرق «بدوي داخل مدينة».

وليس هناك ما يدل على أن السماسرة كانوا يتقاضون رواتب محددة، بل أن دخلهم كان ممّا يتقاضونه أجرة على عملهم من صاحب السلعة، الذي يكلف السمسار ببيع سلعته، ومن المشترى، سواء أكان تاجرًا أو مستهلكًا، هذا بالاضافة الى المبالغ الخفية التي يأخذونها من بيع السلعة بثمن أعلى من الثمن المتفق عليه مع صاحب السلعة أو المعلن عنه، مثلما فعل بائع البغل السابق الذكر، فقد باعه بستة عشر دينارًا لكنه لم يظهر الاّ عشرة دنانير، فكان ربحه ستة دنانير وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة الى العشرة دنانير، كما أن الرجَل الذي باع البدن ــ السالف الذكر ــ يعترف أنه زاد في ثمنه.

ويمكن أن نضيف الى ما ذكر من طرق ربح السمسار، قيامه بشراء السلع التي يراها رخيصة وهو العالم بأحوال السوق لنفسه ثم يقوم ببيعها محققًا بذلك ربحًا جديدًا، ومن هذا وذاك يجتمع دخل السمسار، ونظرًا لعدم وجود ضوابط لهذه الأعمال، فهي تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع فتثقل كاهل الناس، لذا كان النهي عن اللجوء الى السمسار، وبناء على أن هم السماسرة الربح حتى ولو لجأوا الى الكذب، فإن أبا الفضل الدمشقي ينبه الناس أنه «يجب أن لا يصدق لأحد من السماسرة قول ولا يقبل لهم نصح فإنها صناعة مبنية على الكذب»[1].

ويبدو أن السمسرة كانت مثار مشاجرات بين السماسرة والزبائن، فإذا نجح السمسار في بيع السلعة فإن مجال الخلاف يضيق، الاّ ما يمكن أن يقع حول أجرة السمسار، لكن هذه الأجرة ستكون مثار مشاجرة إذا فشل السمسار في البيع، فإذا أراد صاحب السلعة استرجاع سلعته من السمسار قبل بيعها ليقدمها لسمسار آخر فهل للسمسار في كلتا الحالتين أجرة ؟ ثم ما هو موقف صاحب السلعة إذا عاد اليه السمسار ليخبره أن سلعته قد ضاعت أو سرقت، أو إذا أحدث السمسار فيها غشًا فأيهما يتحمل تبعة الأمر ؟ يذكر طالبي محمد نقلاً عن الأبياني ــ أن الشرع يقف الى جانب السمسار إذا كان محترفًا وليس مجرد سمسار هاو، فلم يكن يتحمل أية مسؤولية عن الضياع أو السرقة أو الغش أو التلف ما لم يكن عن اهمال[2].

---

(1) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة. ص 64.

Talbi Mohammed: «Les courtiers...P.187».

وكان السمسار يحاول أن يفرض نفسه على دائرة التجارة كوسيط ضروري لكل عملية بيع، ويبدو أن القضاة والمحتسبين قد اعطوه حق بيع البضاعة بالسعر الذي يعتقد أنه أعلى ما يمكن الوصول اليه، دون ضرورة حصوله على موافقة مسبقة من صاحب السلعة(1).

ويبدو أن عملية الفصل والتميز بين الدلال والسمسار عملية صعبة، فإن بيكر Becker يعرف الدلال أنه «اللفظ الشائع الذي يطلق في اللغة العربية على السمسار»(2) كما أن أبا الفضل الدمشقي يتحدث عن السمسار ثم يذكر «الدلال» وكأنهما كلمتان مترادفتان(3). وبالفعل يرجح أنهما كذلك، الا أن لفظة «سمسار» اجنبية الأصل ــ كما مرّ ــ اما «دلال» فهي عربية، فقد جاء في تاج العروس في مادة سمسار أنه «الذي يسميه الناس الدلال فإنه يدل المشترى على السلع ويدل البائع على الأثمان».

ولا تقدم المصادر معلومات حول الدلال ووظيفته ــ الدلالة ــ ولا حول ألا عيبه ولا اجرته، ونحو ذلك، فإن السيف ــ السالف الذكر الذي كان بيد الدلال لم يجد من يسومه بقليل ولا كثير «فهل كان الدلال ينال أجرة في مثل هذه الحالة ؟ وما مبلغها ؟ يشير المقريزي الى أن الدلال كان يتقاضى نسبة 2% أجرة له، على أن يدفع نصف ما يربح ضريبة تعرف بنصف السمسرة.(4)

وإذا كان السمسار موجودًا في الشارع وأمام البيت وفي السوق وفي كل مكان، ويلجأ اليه من أراد بيع سلعة أو شراءها، فيذهبون للقائه حتى في منزله يسندون اليه تلك المهمة، فإن طريقة عمل الدلال كانت بالمناداة على السلعة واجراء المزايدات، وقد وقف على مرتفع وحوله الراغبون في الشراء ومتى رست

---

(1) Op.Cit: P.183.

وحول قضايا السمسرة والسماسرة انظر: أحمد بن يحيي الونشريسي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب. دار الغرب الاسلامي. بيروت. 1401هـ/1981م. الاجزاء.6.8.10. مواضع متفرقة.

(2) دائرة المعارف الاسلامية، مادة (دلال) بقلم بيكر Becker . 9. ص 257.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة، ص 64.

(4) المقريزي: خطط مصر. ج 1 ص 89.

المزايدة على أحد وقع عليه البيع، فإن ابن طالب قال للدلال بخصوص ملابسه: « ناد عليها وزد لي فيها فإذا وقف عليك فادفع عني حقها سلفًا وردها التي ففعل ذلك»(1).

ويمكن أن يكون هناك فارق بين السمسار والدلاّل يتمثل في أن الدلاّل مختص ببيع السلع القديمة حتى كان «يعرف بائع المزاد الذي يتجر بالسلع القديمة بالدلاّل»(2) فسيف الصبي وملابس ابن طالب وهي مستعملة أعطيت للدلاّل، في حين أن السمسار يمكن أن يتولى مهمة بيع جميع السلع حديثها وقديمها.

وكانت ألاعيب الدلاّل هي الأعيب السمسار، فكلاهما يزين السلعة في نظر المشتري وهما يعلمان أنها أقل قيمة مما يذكران ، فذكر أبو الفضل الدمشقي أن الدّلاّل تارة يصف البضاعة وجودتها وتارة يذكر قلّتها وندرتها وتارة يذكر أن نوع هذه البضاعة سيرتفع ثمنها وتارة يذكر أنها بضاعة مرغوبة «وربما واطأ قومًا يأتون اليه بحضرة الزبون يطلبونها ويدفعون اليه العربون ويقيدونه «وذلك حيلة على الراغبين في الشراء»(3).

المشرف على السوق:

لم يرد ذكر المحتسب بهذا الاسم في تاهرت الرستمية أو غيرها من مدن المغرب الأوسط ربما لأن الحسبة لم تكن منظمة فيها،(4) ولم تكن وظيفة مستقلة بحيث يختص بها موظف معين يحمل لقب «المحتسب» ويرجع الفضل لابن الصغير الذي كشف عن أن مهمة المحتسب كان يتولاها صاحب الشرطة في تاهرت في عهد الامام افلح، فأشار الى أن صاحب شرطة الامام افلح كان «إذا تخلّل للمدينة لافتقادها لم يجسر أن يدخل سوق ابن وردة ولا يتخلّله هيبة» كما سلف ـــ وهذه العبارة تدل على أن مسألة افتقاد السوق كانت منوطة بصاحب الشرطة ومن صلاحياته، وهي تنفي تخصص موظف بأمور السوق

---

(1) الدباغ: معالم الايمان. ج 2 ص 167.
(2) بيكر: الدلاّل. دائرة المعارف الاسلامية. ج 9. ص 258.
(3) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة. ص 64.
(4) لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـــ الجزائر. 1971. ص 33.

وحتى ذلك الوقت على الأقل، بل ينفي وجود المحتسب تحت أي لقب في تاهرت ما دام صاحب الشرطة قائمًا بالأمر.

ثم يضيف ابن الصغير أن نفوسة ــ في تاهرت كانت «تلي عقد تقديم القاضي وبيوت الأموال وانكار المنكر في الأسواق والاحتساب على الفساق.»[1]، وهو أن ذكر كلمة الاحتساب الا أنه لم يذكر كلمة «المحتسب» للدلالة على من كانت نفوسة تقدّمه للقيام بمهمة المحتسب. وإذا كانت كلمة «انكار» معطوفة على كلمة «عقد» فهذا يعني أن نفوسة نفسها كانت تلي مهمة الاشراف على الحسبة، أما إذا كانت معطوفة على كلمة «تقديم» فهذا يعني وجود مقدم» على وظيفة الحسبة بشكل عام، ويبدو أن العطف الأول أقرب الى الواقع، اذ أن ابن الصغير يذكر في موضع آخر أن الامام أبا اليقظان «أمر قومًا من نفوسة يمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر»[2].

وهذه العبارة الأخيرة وان كانت تساعد على ترجيح عدم استعمال كلمة «الحسبة» إلا أنها قد تعني بداية استقلال هذه الوظيفة عن نظر صاحب الشرطة[3] ــ اعني الاشراف على السوق ــ وابتداء اسنادها الى قوم نفوسيين، وسواء كان عملهم بشكل جماعي أو تحت امرة احدهم، فإن ابن الصغير لم يقرن العبارة بمصطلح محدد مثل «محتسب» أو «صاحب السوق» أو «المشرف على السوق» بل هو لم يذكر أيا منها بتاتًا مع أنه ذكر المهمة أو الوظيفة.

ويبدو أن سوق تاهرت بما لحقها من تطور واتساع قد بدأت تتطلب استقلال مسألة الاشراف عليها، فبعد ما كانت الأسواق تخضع لاشراف صاحب الشرطة ــ كما سلف ــ فقد بدأت تخضع لاشراف قوم من نفوسة، مع احتفاظ صاحب الشرطة بحق الاشراف على حفظ الامن والنظام والآداب العامة، فذكر ابن الصغير أن صاحبي الشرطة ــ زكار وابراهيم بن مسكين ــ حينما اتخذ الناس المسكر اسواقًا والغلمان اخدانًا قطعًا ذلك في أسرع من طرفة العين.

---

(1) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص 337.
(2) نفس المكان.
(3) حول الشرطة ونظامها انظر: محمد الشريف الرحموني: نظام الشرطة في الاسلام الى أواخر القرن الرابع الهجري. الدار العربية للكتاب. 1983م.

...وشردت السراق وقطاع الطريق وامنت السبل»[1]، ويبدو أن القاضي كان «يشارك صاحب الشرطة مهمة الحسبة، ويظهر هذا في حادثة وقعت لامرأة في عهد الامام أبي اليقظان، ذلك أن زكريا ابن الأمير وخدمه خطفوا ابنتها، فذهبت للقاضي محمد بن عبد الله شاكية، فقام بنفسه والى جانبه مولاه يبحثان عن الفتاة، وحين ظهر عجزهما في العثور عليها وعجزه في تطبيق الأحكام، قدم استقالته للامام[2]، ويظهر مما سبق ان مهام «المشرف» كان يتقاسمها صاحب الشرطة والقاضي فيختص الأول بالأمور التي قد تستدعى احيانًا اللجوء الى القوة والعنف، ويختص الثاني فيما عدا ذلك، وربما باستثناء الاشراف على السوق الذي يظهر انه عرف استقلالاً في عهد الامام أبي اليقظان، على أن الاستقلال لا يعني الفصل التام لأن القائم بأمور السوق راجع في مهمته الى صاحب الشرطة والقاضي بالضرورة.

وقد يساعد على ترجيح رجوع لقب «الحسبة» و«المحتسب» الى عصر متأخر أن يحيى بن عمر[3]، وضع كتابًا في افريقية اطلق عليه «أحكام السوق» وكان بإمكانه أن يطلق عليه اسما له علاقة بلفظ «الحسبة» كما أن الدرجيني ذكر بخصوص أبي المنيب محمد بن يانس ـــ من الطبقة الخامسة ـــ «كان دأبه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان يتفقد المزارع والجنات والطرقات محتسبًا ثواب الله فمتى وجد أحدا هم بإفساد شيء من ذلك بإدخال ضرر على أحد من المسلمين صرفه عن ذلك وحال بينه وبينه»[4]. فإن المصدر الذي تأثر به الدرجيني ذكر قيام أبي المنيب بوظيفة الحسبة دون أن يحمل لقب «المحتسب».

وعلى كل يمكن أن نتخيل المشرف على السوق وقد أحاط به أعوان وهم يحملون لوازمهم التي تساعدهم في أداء مهمتهم[5]، يطوفون في الأسواق

(1) نفس المصدر: ص 363.
(2) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص 351.
(3) عاش في افريقية في الفترة 213هـ ـــ 289هـ/928م ـــ 902م.
(4) الدرجيني: طبقات. ج 2. ص 297.
(5) لمزيد من التفاصيل حول المحتسب والحسبة انظر: لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي. يحي بن عمر: أحكام السوق. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية 1956م مدريد. نشر محمود علي مكي. الناصر الاطروشي: كتاب الحسبة نشر في: R.S.O.N°27-28.1952-1953.PP.11-32.

يختبرون مكاييل هذا وصنج ذاك، ويختبرون سلعة آخر وذلك محاربة للغش والتدليس والتلاعب والاحتكار. كما يمكن تخيلهم وقد وقفوا يفضون نزاعًا نشب بين تاجر أو صانع وشخص ما. بسبب غش في سلعة أو غش في النقود كأن تكون مبهرجة أو متآكلة أو بسبب نقص في الوزن أو بتلاعب السعر أو نحو ذلك، وقد ينشب بين تاجر وآخر أو صانع وآخر حول مكان في السوق فيتدخل المشرف لقطع ذلك الخلاف.

بل أن المشرف يمكن أن نتخيله وقد وقف أمام بناء متداع قد يعرض المارة للهلاك، فيأمر صاحبه، باصلاحه أو هدمه، أو وقف أمام تجار فيأمرهم بالنظافة أمام حوانيتهم، أو يقف أمام عوائق في طريق المارة كأن يبني تاجر مصطبة أمام حانوته تعرقل السير فيقف آمرًا التاجر بإزالتها الى غير ذلك من أمور السوق.

وقد اهتم الرستميون بأسواقهم من خلال مراقبتها ـــ كما سلف ـــ كما اهتم الفاطميون وغيرهم بها، فإن أبا عبد الله الشيعي نفسه كان محتسبًا، وقد ذكر في كتاب وجهه الى البلدان، ومما جاء فيه: «اني لم أزل بحمد الله ونعمته مذ قمت لله بواجب حقه ذابًا عن دينه طالبًا ثأر أوليائه آمر بالمعروف وأدعو اليه وانهى عن المنكر واحذر منه»(1)، وهذا القاضي النعمان يذكر أنه ينبغي للقاضي «أن يتفقد أسواق المسلمين ومكاييلهم وموازينهم يولي ذلك من يثق به»(2)، وهو ما كانت تفعله كل دولة اسلامية.

نظام النقـــود:

لجأ الناس الى تخصيص بعض السلع لتلعب دور الوسيط، لتسهيل التبادل بين الأفراد، فاستعمل المغاربة المواشي بأنواعها، فذكر الادريسي سكان جزائر بني مزغنة أن «أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم»(3) وهذا يتعلق بالبادية حيث تقل النقود المعدنية في أيديهم ولا ندري، فلعله كان بينهم من يتعامل بما

---

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 220.
(2) نفسه: كتاب الاقتصار. ص 168.
(3) استعمل اليونان والرومان الماشية، واستعمل الصينيون المحار والشاي والأرز، واستعمل العرب الجمال.

يشبه تعامل سكان مدينة البصرة في المغرب الأقصى فهؤلاء «كانوا يتبايعون في بدء امرها في جميع تجاراتهم بالكتان»(1).

وكان الشخص يقبل السلعة التي تلعب دور النقود ليس لذاتها بل باعتبارها سلعة يمكن استبدالها في المستقبل بالسلعة التي يريد الحصول عليها، لكن هذا الأسلوب لم يساعد على تسهيل التعامل بين الناس خاصة بعدما اتسعت الحياة الاقتصادية وتعقدت وظهر التخصص، ذلك أن هذه السلع اما أن تكون قابلة للتلف أو صعبة التجزئة، فكان لابد من البحث عن سلعة أخرى تنال اعتراف الناس وقبولها وسيلة للتعامل، ويشترط بها أن تتصف بتجانس وحداتها وقابليتها للتجزئة، وغير قابلة للتلف وسهلة الحمل وهي صفات تجتمع في المعادن.

فاتجه الناس الى اعدادها باوزان معلومة مقدرة تحت مسؤولية اصحابها الذين نقشوا عليها أسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة. وتولت الدولة الاشراف على هذه العلامات، فختمت القطعة بخاتم الدولة ليأمن الناس الغش والتزييف(2).

وقد وقع اختيار واجماع الناس على تفضيل الذهب والفضة على سواهما من المعادن لسرعة استجابتهما في السبك والطرق، والجمع والتجزئة، والتشكيل وفق الرغبة، مع حسن الرونق وعدم اطلاق الروائح والطعوم الكريهة، وقبولها العلامات التي تصونها وثبات السمات التي تحفظها من الغش، فطبعوهما وثمنوا بهما الأشياء كلها.(3).

ثم أقيمت دور الضرب لصك النقود، ولم يذكر المؤرخون مباشرة قيام الرستميين بانشاء دار السكة وان كان المرجح انهم فعلوا ذلك، فإن السكة من شارات الملك، ويظهر هذا فيما ذكره كولان G.Colin فقد أشار الى العثور

---

(1) الادريسي: نزهة المشتاق. ص 89.
(2) فهمي عبد الرحمن: النقود العربية. ص 14. وعن النقود العربية انظر. هشام البساط: «النقد العربي». المصارف العربية. مج 3 ع 30. حزيران. 1983. ص 23 — 46.
(3) أبو الفضل الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة. ص 22. وعن النقود بصفة عامة في المغرب الاسلامي انظر: صالح بن قربة: المسكوكات المغربية، من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة بني حماد. رسالة جامعية، الجزائر 1982 — 1983.

على فلوس برنزية مضروبة في تيهرت ووليلي، فذكر قطعة نقود على أحد وجهيها «ضرب هذا الفلس بتيهرت» وعلى الوجه الآخر: «مما أمر به راشد بن قادم» دون أن يورد تعريفا لراشد هذا ثم ذكر قطعة نقدية على أحد وجهيها: «ضرب هذا الفلس بوليلي» وعلى الوجه الآخر: «مما أمر به راشد بن قادم»(1)، وهو يحتمل أن يكون راشد بن قادم هذا من عمال العباسيين.

وباستقلال تاهرت عن جسم الخلافة العباسية لم يشر المؤرخون الى مصير دار الضرب تلك، هل تواصل العمل بها، وقد تضاربت الأقوال حول هذه الدار، فإن كان دوفيس R.Devisse ينفي وجود معلومات تفيد طرق الذهب في تاهرت(2)، فإن ابا اليقظان ـــ اباضي معاصر ـــ يذكر في قصيدة له بخصوص الرستميين.

وكم ضربوا ذهبا سكة رأينا لها قطعة كأثر(3)

ويشير الحبيب الجنحاني الى العثور على نقود رستمية دون أن يذكر تفاصيل بشأنها.

ان ابن الخطيب يشير الى «دنانير من المضروبة باسماء بني ادريس «وإن أي ثائر أو قائم على السلطة كان يضرب النقود فهذا أبو يزيد مخلد بن كيداد ضرب نقودًا باسمه، عثر على زير فيه ثمانمائة قطعة ذهبية منها بنواحي القيروان، وهذا أبو الفرج الثائر بكتامة على الحكم الفاطمي «ضرب السكة» وإذا كان في مدينة قالمة ـــ وهي أقل شهرة من تاهرت ـــ دار للضرب بها رجل يدعى ابراهيم بن البروج، فمن الأخرى أن يكون في تاهرت دار للضرب ومن المحتمل كذلك ان تكون دور للضرب في الامارات العلوية.

وبخضوع بلاد المغرب الأوسط للحكم الفاطمي، تكون النقود الفاطمية قد حلت محل النقود المحلية، وقد لا يكون بالضرورة أن تكون النقود الفاطمية

(1) G.S.Colin; Monnaies de la période Idrisite trouvés a volubilis. Hespéris.1936. T.XXII.P.119.

(2) D.R.S.R, et J.Deviss:Tegdaoust, 1Recherches sur Roudaghost. T.1 Paris. 1970.P.139

(3) أبو اليقظان: ديوان أبي اليقظان. ص 2. ضرب عبد الرحمن بن رستم نقودًا نحاسية في القيروان سنة 142هـ. انظر حسن حسني عبد الوهاب: ورقات ج 1، ص 425.

هذه من تلك التي ضربت في افريقية، فربما قامت دور فرعية للسكة بضرب النقود في أنحاء بلاد المغرب الأوسط، ويظهر هذا في طلب الخير بن محمد بن خزر المغراوي من المنصور الفاطمي ان يرسل له الخطبة والسكة ليضرب النقود باسمه في الأغواط.[1] وما كان ليطلب هذا لولا أنه أمر مألوف، وهذا يجعل من المرجح انتشار دور ضرب للسكة الفاطمية في أنحاء بلاد المغرب الأوسط.

ويكون الفاطميون قد أبقوا على الدور التي كانت قائمة قبل حكمهم مع تغيير السكة، ويظهر هذا في سلوكهم حين دخلوا مصر، فقد أمر المعز بتحويل السكة وردها الى العيار الذي عليه السكة الميمونة المعزية ـــ وحين صالح ميسور الفتى اهل مدينة فاس سنة 323هـ «كتبوا اسمه في سكتهم» فمن المحتمل أن هذا نفسه ما وقع لدور الضرب الأخرى، وظلت دور الضرب هذه تواصل عملها حتى بعد رحيل الفاطميين الى مصر، بالتحديد الى أن قطع المعز بن باديس علاقاته بالفاطميين وامر بتبديل السكة سنة 441هـ/1146م ـــ 1147م[2].

على كل، تمثلت النقود التي كانت تصدر عن دار الضرب، وكانت يتداولها الناس في الدينار والدرهم واجزائهما، ولم يشر المؤرخون الى وجود اضعافهما، والدينار كلمة ترمز الى قطعة ذهبية بشكل ووزن معين، وعليها عبارات خاصة واسم الحاكم، وقد تداول الناس الدينار في تاهرت، دلّ على هذا ابن الصغير حين أشار الى أن يعقوب بن افلح الامام «ما جس بيده ديناراً ولا درهما» وأضاف الدرجيني ان الامام عبد الوهاب قد «بعث ألف دينار الى اخوانه بالبصرة»، وأضاف الشماخي ان الامام أرسل اثني عشر ألف دينار الى امام المذهب الربيع بن حبيب[3] كما أكد ارشبالد تداوله فذكر أنه منذ حوالي 800م «كان الدينار الذهبي لا يستخدم الا في شمال افريقية

(1) ابن حمّاد: اخبار ملوك بني عبيد. ص 30.
(2) ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 278. وأضاف انه ضرب منها دنانير كثيرة وامر ايضًا بسبك ما كان عنده من الدنانير التي عليها اسماء بني عبيد، فسبكت. وكانت اموالا عظيمة ثم بث في الناس قطع سكتهم وزوال اسمائهم من جميع الدنانير والدراهم بسائر عمله. انظر: نفس المكان ابن خلدون: العبر. ج 6. ص 325. بورويبة رشيد: الدولة الحمادية. ص 44 ـــ 45.
(3) انظر ابن الصغير: تاريخ الائمة، 356، 361. الدرجيني: طبقات، ج 1 ص 56 الشماخي: السير. ص 161.

وسوريا...»(1). الا أن المؤرخين لم يقدموا أية معلومات عن الدينار الرستمي، فلم يذكروا شيئًا عن شكله أو وزنه أو الكتابات التي عليه أو درجة صفائه أو اجزائه.

أما الدنانير الفاطمية المكتشفة، فقد اتاحت للمؤرخين أن يقدموا تفاصيل وافية حول الدينار الفاطمي وتفيد النقود المكتشفة ان وزن الدينار كان يتأرجح بين 4,05غم، و 4,20غم، وأن كان ينخفض وزنه الى 3.72 غم في بعض الأحيان(2).

وكان للدينار أجزاء هي: نصف وربع أو رباعي، وثمن أو ثماني واما السدس أو السداسي فلم يرد له ذكر الا في نص واحد فجاء «دنانير ثمانية أو سداسية»(3) ونظرًا لاختلاف وتغير وزن الدينار فقد كانت تختلف أوزان اجزائه. وكان الدرهم متداولاً الى جانب الدينار، ففي عبارة ابن الصغير السابقة، دليل على تداوله في تاهرت، فأشار المقدسي الى تداوله في افريقية، وذكره ابن حماد في مطاردة المنصور الفاطمي لأبي يزيد مخلد بن كيداد، وأشار البكري من جهته الى دراهم تنس ونكور وارشكول، ولا ندري أن كانت اشارته هذه تتعلق بالدرهم في عهده أم أنها منقولة عن سابقيه.

ويختلف الدرهم عن الدينار في مادته، فهو مصنوع من الفضة ولذا فهو اقل قيمة من الدينار لأن الفضة ارخص من الذهب، فكان الصرف في أيام الرسول ﷺ الأولى كل عشرة دراهم تعادل سبعة مثاقيل أي أن الدرهم

---

(1) ارشيبالد: القوى البحرية والتجارية في البحر الأبيض المتوسط. مطبعة مصر ـــ القاهرة بدون تاريخ. ص 261.

(2) J.Farrugia de candia: Monnaies fatimites du musée du bardo. R.T. 1963. 3 et 4eme trim.

(3) H.R.Idris: la Berbérie...T.2.P.646.

وعن السكة انظر: انظر: ابن خلدون: المقدمة. ص 226، 261. أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. تحقيق حسين مؤنس. مطبعة معهد الدراسات الاسلامية. مدريد 1375هـ/1960م وما يتعلق بالدينار بصفة عامة انظر: النقشبندي ناصر السيد محمود: الدينار الاسلامي في المتحف العراقي. ج 1. الدينار الأموي والعباسي. مطبعة الرابطة. بغداد سنة 1372هـ/1953م.

يعادل 10/7 الدينار ومنه فإن وزن الدرهم الشرعي يساوي10/7 × 4,25 = 2,975 غرامًا[1].

وكما لا نعرف شيئًا عن الدينار الرستمي فلا نعرف شيئا عن الدرهم الرستمي، وبالتالي ولا عن اجزائه، وان كان من الأرجح أنه يعادل الدرهم الشرعي لضرورة نصاب الزكاة، ويبدو أن الدراهم تختلف في أوزانها عن بعضها البعض من دولة الى أخرى، فإن درهم ارشكول يزن ثماني خراريب أي 0,186×8 = 1,488 غرامًا أما الدرهم الفاطمي. فذكر هـ. ر.ادريس ان وزنه 2,975 غرامًا وهو بهذا يعادل الدرهم الشرعي، وربما كان ذلك، الا أن المقدسي يذكر ان الدرهم الفاطمي زال ــ ناقص ــ عن البُغدادي وربما كان هذا اقرب الى الواقع من خلال القطع النقدية الفاطمية الفضية التي تم العثور عليها، والمضروبة في المهدية والمنصورية والتي تتراوح أوزانها بين 1.37 ــ 45 .1 غرامًا، ويبدو انها اقرب الى نصف درهم من أي جزء ومن هذا فإن وزن الدرهم يتأرجح بين 2.74 ــ 2.90 غرامًا، فربما كان هذا الوزن هو الذي شاهده المقدسي مادام ينقص عن الدرهم الشرعي ب0.075 غرامًا وهو وزن الحبة تقريبًا.

ويذكر المقدسي ان الدرهم الفاطمي «له نصف يسمونه القيراط»[2]، وله ربع وثمن، وهناك جزء آخر للدرهم ذكره المقدسي باسم «خرنوبة» فذكر ان للدرهم الفاطمي «نصف ثمن يسمونه الخرنوبة» في حين ذكرها الدباغ والقاضي عياض باسم «خروبة» وهي تساوي 16/1×2.976 = 0.186 غرام تقريبا، وكان الدانق معروفًا في بلاد المغرب الاسلامي[3]، وهو يساوي 6/1

(1) الدينار هو المثقال. وكان وزن دينار الخليفة عبد الملك 4,25 غرامًا ونسبة الدرهم الى الدينار 10/7، انظر: الريس: الخراج والنظم المالية. ص 366. البلاذري: فتوح البلدان ص 467 وكان نصاب الزكاة من الذهب 20 دينارًا، أو من الفضة مائتي درهمًا، أي أن الدرهم يساوي 10/1 من الدينار. الا أن القيمة تتغير، فقد يرتفع سعر الذهب في حين ينخفض سعر الفضة وهذا يتوقف على العرض والطلب ويقع الاختلاف من دولة الى أخرى ومن زمن الى آخر.

(2) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.

(3) القاضي عياض: تراجم. ص 128.

الدرهم أي وزنه 6/2,975 = 0.495 غرامًا، وبما أن الدانق قيراطان، فالقيراط يساوي 0,495 /2 غراما . = 0,2.475 غراما وهذه اوزان شرعية اما الأوزان التي كان معمولا بها فهي تختلف قليلا عنها.

وهناك مضاعفات الدرهم منها: النواة، وهي تساوي خمسة دراهم أي 2.975×5 غرامًا = 14,875 غرامًا، والأوقية وهي تزن أربعين درهمًا أي = 2.975×40 غرامًا تساوي 119 غرامًا. ثم الرطل وهو تسعون مثقالا أو 7/4 128 درهما، ثم القنطار، وكان معروفًا في بلاد المغرب، فقد صالح ابن أبي السرح اهل افريقية على أن يعطوه ثلاثمائة قنطار من الذهب[1]، وذكر الواقدي انهم صالحوه على الفي الف وخمسمائة الف وعشرين ألف دينار أي أن القنطار يساوي 8400 دينارًا.

والى جانب هذه النقود الذهبية والفضية كانت هناك نقود نحاسية هي الفلوس، وقد كانت معروفة ي بلاد المغرب حتى نسب اليها مكان قريب من تنس يدعى قصر الفلوس»[2] ويزن الفلس نصف حبة، فإذا اعتبرنا وزن الحبة على ما ذكره الريس ضياء الدين، كان الفلس يساوي $\frac{0,059}{2}$ =0,0295 غراما أما إذا اعتبرناه حسبما ذكره هـ.ادريس فإن الفلس = 2,070 = 0,035 غرامًا.

وتظهر أهمية هذه العملة النحاسية ــ في أنها تساعد على اجراء العمليات التجارية البسيطة خاصة أيام الرخاء الاقتصادي وتوفر السلع حيث تنخفض الأسعار فتزداد الحاجة الى النقود البسيطة، وتقل الحاجة الى النقود الثمينة، وقد أورد المراكشي نصًا يوضح اهميتها، فأشار الى قول يحيى بن العزيز في أحد مجالس المؤمن بن علي: أما انا فقد لحقني من هذا كلفة شديدة» «وعبيدي في كل يوم يشكون إلى ما يلقون من ذلك ويذكرون أن أكثر حوائجهم تتعذر لقلة الصرف»[3]، ثم أضاف ــ المراكشي ــ أن الصروف تجري في أيدي الناس «فتتسع بياعاتهم».

---

(1) البلاذري: فتوح البلدان. ص 227. ابن خلدون: العبر. ج 4. 398.
(2) المقدسي: المصدر السابق..ص 229.
(3) المراكشي: المعجب. ص 207.

ويختلف القول حول كيفية التعامل بهذه القطع، فبينما يذكر المقدسي أن للدينار الفاطمي ربعًا صغيرًا «يؤخذان بالعدد» يذكر الخشني صلة أمر بها عبيد الله المهدي لأبي جعفر أحمد بن زياد «فوزنت له» فقبضها وخرج ليدفعها مغرمًا «فوزنها في الديوان»[1]، وذكر هـ.ر.ادريس أن التعامل عدًا كان يتم في المعاملات البسيطة.

وربما وجد الرستميون والعلويون ثم الفاطميون صعوبة في نشر نقودهم وحمل الناس على التعامل بها، خاصة وان المجتمع في ذلك الوقت محافظ تقليدي ليست له ثقة، بل ينفر من التجديد في مجال النقد[2]، ومن المحتمل أنهم سلكوا مسلك المعز الفاطمي في مصر حين أراد حمل الناس على التعامل بالنقود الفاطمية، فقد أمر بالاكثار من ضرب نقوده واغراق الأسواق بها مع رفع قيمتها بالنسبة الى النقود الأخرى التي حدّد لها سعرًا رسميًا منخفضًا، كذلك أصدر أوامره الى عمال الخراج والحسبة بألاّ يتسلموا الخراج الاّ بالدنانير المعزية، وإذا فعل الفاطميون هذا في بلاد المغرب، فقد جنوا فائدتين: أنهم نشروا نفوذهم، وأنهم اشتروا النقود السابقة من أيدي الناس بسعر أقل من قيمتها لأن هؤلاء الناس وجدوا أنفسهم قد خسروا كثيرًا من انخفاض قيمة نقودهم، فأخذوا يبيعون كل ما عندهم[3].

نظام الأوزان:

تعتبر وحدات الأوزان ضرورية لتسهيل التعامل بين الناس في الحالات التي لا يصلح فيها الكيل أو العد، فاتخذ الناس وحدات خاصة للأوزان منها.

1 ــ **الرطل**: يختلف وزنه من منطقة الى أخرى، وان اتفقت على التسمية، فنجد في ثنايا كتب المؤرخين والرحالة عبارة رطل القيروان، ورطل تونس ورطل تنس ورطل تاهرت وغيرها، بل ان الأرطال تختلف بحسب المادة التي توزن بها، فيقال رطل فلفلي، ورطل لحم وغيرهما.

(1) الخشني: قضاة قرطبة وعلماء افريقية. ص 233. القاضي عياض. تراجم. ص 325.
(2) لومبار موريس: الاسلام في مجده الأول. تعريب وتعليق اسماعيل العربي. نشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1979. ص 169.
(3) فهمي: النقود العربية. ص 62.

ويذكر المقدسي ان الارطال «كانت بغدادية في الاقليم كله — المغرب — الا الذي يوزن به الفلفل»[1]، وهو يقصد فيما بعد العهد الفاطمي، وهذا يعني أن رطل تاهرت كان رطلا بغدادياً، ويذكر الشميني — وهو اباضي — ان وزن الرطل مائة وثمانية وعشرون درهمًا بالدرهم الذي وزن الاوقية منه أربعون درهما فيجيء في الرطل البغدادي ثلاثة أواق، وخمس أوقية»[2] وبما أن وزن الدرهم = 2,975 غرامًا فإن الرطل البغدادي = 2,975×128 = 380,8غم.

وعلى كل فإن التعامل به لم يستمر، فذكر المقدسي ان الرطل الذي يوزن به الفلفل «يشف على البغدادي بعشرة دراهم والآن هو المستعمل في أعمال الفاطمي بالمغرب كله»[3] وهذا يعني أن الفاطميين حملوا الناس على التعامل بالرطل الفلفلي وبالتالي كان هذا هو الرطل المستعمل في بلاد المغرب الأوسط.

وقد حاول ابن حوقل ان يحدد وزن هذا الرطل فذكر أنه خمس عشرة أوقية بالبغدادي[4]، فإذا كان الرطل البغدادي = 12 أوقية حسبما ذكره الريس ضياء الدين فإن الرطل الفلفلي = $\frac{15 \times 382,5}{12}$ = 478,125 غراما وهذايختلف وما ذكره المقدسي في اشارته سابقًا، أي يساوي الرطل البغدادي + عشرة دراهم. = 380,8 غرامًا.

أو 382,5 + (2,975×10) = 410,55 غرامًا أو 412,25 غرامًا، وهو يختلف عما ذكره هانز W.hinz فيذكر ان الرطل في افريقية أيام الفاطميين يساوي 406,25 غرامًا[5].

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.
(2) الشميني: كتاب النيل. ج 3. ص 20. وعن الموازين انظر: نجاة ولدت السويسي باشا: التجارة. ص 88 — 89.
(3) المقدسي: المكان السابق.
(4) ابن حوقل: صورة. ص 263.
(5) أبو الحسن علي بن يوسف: اللوحة المشتبكة. ص 83. الحاشية.

كذلك كانوا يستعملون رطلاً خاصًا في وزن اللحم عرف برطل اللحم، فذكر البكرى بخصوص اهل تاهرت ان «رطل اللحم عندهم خمسة أرطال»[1]، وهو يقصد بها ارطالا قرطبية. وبما أن رطل اللحم في الأندلس تسعة أرطال ونصف بالفلفلي[2]، فإن رطل اللحم التاهرتي = 5×9,5×478 غرامًا = 23 كيلوغرام تقريبًا، وهو أمر مبالغ فيه وربما هذه المبالغة هي التي لفتت نظر البكري فذكره في كتابه.

وفي تنس يذكر البكري «ان رطل اللحم بها سبع وستون أوقية»[3] وإذا كانت الأوقية 40 غرامًا تقريبًا كان رطل اللحم هذا = 67×40=2,680 كيلوغراما تقريبا وإذا اعتبرنا الأوقية 31,875غم كان رطل اللحم هذا = 67×31,875 غراماًا يساوي 2,135 كيلوغرام تقريبًا، واما فيما يتعلق برطل تنس لغير اللحم فذكر البكري ان «رطل ساير الأشياء اثنتان وعشرون أوقية»[4]، وكان رطل اهل باغاية يقدر بعشرين رطلاً فلفلية. أي 20×478 = 9,560 كيلوغرامًا.

ولم يذكر البكري ارطال مدن المغرب الأوسط الأخرى المستعملة في مختلف المواد ويبدو انها كانت السائدة في ذلك العهد وهي البغدادي ثم الفلفلي، ولم يجد حاجة لذكره لأنه ليس في الأمر ما يلفت الانظار، وعلى كل فقد كان للرطل أجزاء استعملها المغاربة في أوزانهم فكان «نصف رطل» يزن في العهد

الرستمي $\frac{380,8}{2}$ = 190,4 غراما تقريبا، وفي العهد الفاطمي 205 ــ 206 غرامًا تقريبًا. كما كان هناك «ربع رطل»[5]، ويشير الى أنها ــ الارطال ــ

(1) البكري: المغرب. ص 69. وعن الرطل المصنوع من الزجاج انظر:
G.Marçois et Lévi Provençal: Notes sur un poids de verre du VIII°S A.I.E.O.1937.PP.7-18.
(2) ابن حوقل: صورة. ص 263. اعتبرها جولفن Golvin خمسة ارطال عادية أي بغدادية واعتبر البغدادي 403 غرام ومنه فإن رطل اللحم في تاهرت = 5×403 = 2015غم.
انظر: Golvin: Le Maghreb central...P.84. وإذا اعتبرنا الرطل الفلفلي 412غ تقريبًا كان رطل اللحم في تاهرت = 5×9,5×412 = 19,470 كيلوغرام تقريبًا.
(3) البكري: المصدر السابق. ص 62. الحموي: معجم ج 2 ص 415 مادة تنس.
(4) البكري: نفس المكان.
(5) الجوذري: سيرة الأستاذ جوذر. ص 108. القاضي عياض: تراجم. ص 98.

كانت تصنع في العهد الفاطمي وربما قبله وبعده، من الرصاص، وكان يطبع على الرطل اسم أمير المؤمنين وهذا لوضع حد لعمليات التلاعب بالأوزان والغش.

الأوقية: استعمل المغاربة الأوقية في أوزانهم[1] ويبدو أنها كانت تختلف من مكان الى آخر، والأوقية الشرعية = 119 غرامًا، وهي حسب ابن حوقل $\frac{478}{15}$ =31,86 غراما تقريبًا، وحسب المقدسي فإن الأوقية $\frac{380,8}{12}$ =31,725 غرامًا وهي ــ الأوقية ــ 37.776 غرامًا[2]، وذكر الثميني أوقية تعادل الأوقية الشرعية. **المثقال**: كما استعملوا «وزن مثقال»[3]، ويذكر الريس ضياء الدين أن «الدينار هو المثقال» أما هـ.ر. ادريس فهو يعتبر الدينار مثقالا تقريبا وقد جعل الثميني المثقال «وزن ثلاثة قراريط من فضة، والقيراط ثلاثون حبة من شعير أوسط» أي 3×30×0,059 =5,30 غرامًا وهو في هذا يختلف عن الدينار.

الدرهم: وتعاملوا في أوزانهم بالدرهم، فذكر البكري درهم تنس ودرهم ارشقول، وربما خصصهما بالذكر لمخالفتهما دراهم باقي أنحاء البلاد، فدرهم ارشقول يساوي ثماني خروبات. أي 8×0,236 = 1,888 غراما وذكر جولفن Golvin أن درهم ارشقول 8 خروبات وأن وزن الدرهم 2,97 غرامًا، ولما كان رطل أرشقول يعادل رطل تنس فربما تساوي درهما هما، وبالتالي كان درهم تنس = 1,888 غرامًا، أما باقي أنحاء البلاد فإن هـ.ر.ادريس يعتبره 3,148 غرامًا، وهو يختلف عن الدرهم الشرعي 2,975 غرامًا.

وما داموا تعاملوا بالدرهم فقد تعاملوا بأجزائه، فذكر البكري «ربع درهم» وان اهل تنس يتعاملون بوحدة تعرف «صقل أو صقلية» وإذا صح ان درهم تنس يساوي درهم أرشقول أي 1,888 غرامًا فإن الصقلية تساوي 1,888 ÷ 12 = 0,157 غم وتعامل اهل تنس بالحبة، فذكر البكري

---

(1) الجوذري: نفس المكان.

(2) H.R.Idris. La Berbérie orientale...T.2.P.649.
Golvin: Le Maghreb Central..P.84.

(3) الجوذري: المكان السابق.

بخصوصهم ان «الجاري عندهم...وحبتان مضروبة كلها»(1) فيكون وزن هذه الوحدة التي تعادل حبتين = 2×0,059 = 0,118 غرامًا، لكنهم يتعاملون بها عدّا.

الخروبة: ذكرها البكري حين تعرض لمدينة ارشقول واعتبرها تزن أربع حبات أي أن وزنها = 0,059×4 = 0,236 غرامًا.

القيراط: ذكر البكري بخصوص تنس أن «الجاري عندهم قيراط وربع درهم...مضروبة كلها»(2)، وأشار أبو الحسن علي بن يوسف أن وزنه «ثلاث حبات من وسط حب الشعير بالدينار الذي هو دينار الزكاة» أي 0,059×3 = 0,177 غرامًا، أما الثميني فيرى أن «القيراط ثلاثون حبة من شعير أوسط» أي 0,059×30 = 1,77 غرامًا.

وبخصوص قيراط تنس ذكر البكري أنه «ثلث درهم عدل بوزن قرطبة»(3) وهو لم يتطرق الى قراريط باقي نواحي البلاد.

المـــــن: لم يرد ذكر نص مباشرة في كتب المؤرخين أو الرحالة التي بين أيدينا، يكشف عن استعمال المغاربة لهذه الوحدة الا أن الاصطخري ذكر أن «من» بغداد مستعمل بجميع فارس «وعامة ما دخلته من أمصار المسلمين»، ويؤكد ابن حوقل هذا فيذكر أن المن الأصغر بفارس كمن العراق مستعمل بفارس «وعامة البلدان وأمصار المسلمين» ومثلها ذكر المقدسي.(4)، ويحدد الاصطخري وابن حوقل وزن المن بأنه يساوي مائتين وستين درهما أي = 2,975×260 = 773,5 غرامًا في حين يذكر المقدسي ان رطل العراق يساوي نصف المن أي أن المن = 2×382,5 = 765 غرامًا.

---

(1) البكري: المغرب. ص 62.
(2) نفس المكان، وعن النقود: باشا (ولدت السويسي) تجارة التجارة. ص 97.
(3) نفس المصدر: ص 62.
(4) الاصطخري: المسالك. ص 156، ابن حوقل: صورة. ص 263، المقدسي: أحسن التقاسيم. ص 99.

القنطار: ظهر القنطار في تاهرت كغيرها من المدن، وكان منه «قنطار الزيت» و«قنطار الفلفل» ويبدو أنهما يختلفان عن القنطار بصفة عامة، الذي يختلف المؤرخون في تقديره، فإن اهل افريقية صالحوا ابن أبي سرح على ألفي ألف وخمسمائة ألف دينار بيزنطي وهي ثلاثمائة قنطار ومنه فالقنطار = 3/1 8333 دينار بيزنطي، وهو يساوي الدينار الشرعي 4,25 غرامًا[1]، ومنه فالقنطار = 35,417 كيلوغرامًا وحسبما ذكره الواقدي بخصوص صلح أهل افريقية فإن القنطار 35,7 كيلوغرامًا أو بناء على ما ذكره الدباغ فالقنطار = 21,25 كيلوغرامًا. الا ان ابن خلدون يعطي وزنًا مخالفًا للقنطار حين يتعرّض الى تركة الخليفة عبد الرحمن الناصر الأموي وبناء على ما ذكره فإن القنطار = 42,5 كيلوغرامًا.

أما قنطار الزيت في تاهرت فيذكر البكري أنه قنطاران غير ثلث، وهو يعني بوزن قرطبة، والقنطار القرطبي يساوي مائة رطل وثمانية وعشرين رطلاً، فإذا اعتبرنا الرطل 382,5 فإن القنطار القرطبي = 49 كيلوغرامًا ومنه فإن قنطار الزيت في تاهرت حوالي 82 كيلوغرام[2].

ويضيف البكري أن قنطار الفلفل وغيره من المواد المستوردة في تاهرت فإنه قنطار عدل»[3]، وهو أيضًا بوزن قرطبة؛ وإذا اعتبرنا قنطار عدل هو قنطار قرطبي، فهذا يعني أن قنطار الفلفل في تاهرت = 49 كيلوغرامًا.[4].

وكانت الأوزان مصنوعة من الرصاص، وكل منها مطبوعة باسم الحاكم، وكانت تجدد من حين الى آخر فيعاد طبعها، وكان يعاقب كل من يحاول التلاعب والغش في الأوزان، ويبدو أن الفاطميين كانوا يتخذون بعض أوزانهم من الزجاج. وانهم كانوا يطبعون هذه الأوزان التي تدعى صنجًا مفردها صنجة،

---

(1) ضياء الدين الريس: الخراج. ص 364. ان القنطار العادي = مائة رطل انظر:
Golvin: Le Maghreb Central...P.84.

(2) يعتبره جولفن 47 كيلوغرامًا. انظر Golvin. Le Maghreb...P.84.

(3) البكري: المغرب. ص 69.

(4) اعتبره جولفن 150, 20 كيلوغرامًا. انظر: Golvin.Loc. cit.

ـ شأن الأوزان الرصاصية فذكر المقدسي أن «صنجهم من زجاج مطبوع»[1].

وقد ساعدت هذه الأوزان على تسهيل عملية التبادل التجاري وان كان جولفن GoLvin يرى أنها لا تؤدي مثل هذا التسهيل في مجال التجارة الخارجية بسبب اختلافها، لكن التجار الذين يمارسون تجارة خارجية هم في الغالب تجار الجملة، فحاجتهم الى الأوزان الصغيرة تكاد تكون معدومة. كذلك فإنهم لن يعدموا الوسيلة التي يتعاملون بها وإيجاد الحلول لهذا الاختلاف، ثم من جهة أخرى فإنه اختلاف مقصور على مدينة تنس.

نظام المكاييل:

كان لسكان بلاد المغرب الأوسط مكاييل يستعملونها في حياتهم اليومية وفي معاملاتهم التجارية، وقد ذكر المؤرخون والرحالة بعضها، ويبدو أنها كانت تختلف من مكان الى آخر وكان منها:

1 ـ المـدّ: ذكر البكري بخصوص مكيال اهل تاهرت ان مدهم الذي يكتالون به خمسة اقفزة ونصف قرطبية»[2]، ويبدو أن المد يختلف في تاهرت عنه في بعض النواحي، ولذا نجد: مد تاهرت، مد القيروان، مد سجلماسة، مد مليلة ومد وجدة وغيرها.

وذكر البكري ان «القفيز القروي مائتا مد وأربعة امداد في مد النبي وذلك بكيل قرطبة خمسة اقفزة غير ستة امداد «ومنه فإن القفيز القرطبي $\frac{6+204}{5}$ = 42 مدا نبويًا وعليه فإن مد تاهرت = 42 × 5,5 = 232 مدًا نبويًا وبما أن المد النبوي = 3/1 1رطلاً فإن مد تاهرت = 42×3/1 1 -

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.
(2) البكري المكان السابق. وعن الأوزان والمكاييل انظر:

H.R.Idris: La Berbérie.. T.2.P647

Ibide:Mesure de capacités de l'époque Ziride. C.T.1945.PP.119-126.

RBrunchvig: Mesures Tunisiennes. A.I.E.O.1937 P.86.

Ibid: Mesures de capacités. R.A.1935 P.87.

نجاة ولدت السويسي باشا. التجارة. ص 89.

(3) ذكر جولفن Glovin ان مد تاهرت = 185,625 لترا بناء على أن قفيز قرطبة 57 و33 لترًا. انظر: Golvin: Maghreb Central...P.84.

= 1/3 309 رطلاً أو بما أن مد النبي = 1,733 غرامًا فإن مد تاهرت = 242×1,733 = 419,386 كيلوغرامًا[1].

2 ـ المدي: يذكر الحموي أن الستة اقفزة قرطبية تساوي نصف مدى أي أن المدي يساوي 6×42×2 = 504 مدًا نبويًا، وهو بهذا يختلف عن المدي الذي ذكره محمد ضياء الدين الريس وأشار الى أنه يعادل 45 رطلاً. إذ بما أن المد النبوي = 1/3 1 رطل فإن المدي = 504 × 1/3 1 = 672 رطلاً.

القفيز: لم يشر المؤرخون الى قفيز خاص ببلاد المغرب الأوسط، ويبدو أن قفيزها هو القفيز المعروف في سائر بلاد المغرب، وربما حملت عبارة البكري: «والقفيز بالقيروان واعمالها...»هذا المعنى، وتفيد هذه العبارة أيضًا في التأكيد على أن القفيز كان مستعملاً، ويبدو أنه كان يستعمل لكيل السوائل كالزيت وكذلك الحبوب، ويظهر هذا في قول القاضي ابن غانم لخادمه: «ادفع لأبي الوزن خمسة اقفزة قمحًا وخمسين قفيزًا زيتًا»[2].

ويفيد المقدسي أن قفيز القيروان اثنان وثلاثون ثمناً، والثمن ستة أمداد بمد النبي[3]، أي أنه يساوي 32×6 = 192 مدًا نبويًا. لكن القلقشندي يذكر أن القفيز ست عشرة ويبة، كل ويبة اثنا عشر مدًا قرويًا أي أنه يساوي 16×12 = 192 مدًا قرويًا. ثم ينبّه الى تقارب المدين النبوي والقروي وهذا ما سبقه اليه البكري، فقد أشار هذا الى أن القفيز بالقيروان وأعمالها ثماني ويبات والويبة أربعة أثمان والثمنة ستة أمداد بمد أوفى من مد النبي [4] أي أنه يساوي = 8×4×6 = 192 مدًا أوفى، وقد نبه أن «مقدار تلك الزيادة في القفيز كله اثنا عشر مدًا» ومنه فإن قفيز القيروان = 192 + 12 = 204 مدًا نبويًا، ويظهر أنه يختلف عن قفيز الزيت، وحسب البكري فإن «قفيز الزيت عندهم ـ القيروان ـ ثلاثة ارطال فلفلية» أي حوالي

---

(1) ذكر جولفن Golvin ان مد تاهرت = 185,625 لترًا بناء على أن قفيز قرطبة 57 و 33 لترًا. انظر: Golvin: Le Maghreb Central...P.84.
(2) الدباغ: معالم الايمان. ج 2. ص 166.
(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.
(4) البكري: المغرب. ص 26 ـ 27.

1,23 كيلوغرام، من الطبيعي أن يختلف وزن وحدة الكيل من مادة الى أخرى بسبب اختلاف الأوزان النوعية للمواد.

وعلى كل، فقد كان للقفيز أجزاء تعامل الناسُ بها وكان منها:
أ ــ **نصف القفيز**: ذكره القاضي عياض في اشارته الى أن البهلول بن راشد «أمر أن يشتري له ربع نصف القفيز»[1] طعامًا.

ب ــ **ربع القفيز**: وقد أشار الحبيب الجنحاني الى استعماله[2]، بل يمكن أن يستدل على وجوده من عبارة للقاضي عياض «ربع النصف» إذ انها توحي بوجود «نصف النصف» والتي كانوا يقصدون بها[2]ربع القفيز، ويبدو انهم كانوا يتجنبون استعمالها لعدم الخلط بينها وبين وحدة أخرى (تدعى الربع).
وعلى كل فإن ربع القفيز يساوي = 204 ÷ 4 = 51 مدًا نبويًا، أي 51×1,733 = 383 , 88 كيلوغرامًا.

ج ــ **ربع النصف**: ويظهر استعمالها في العبارة السابقة وكانوا يطلقونها للدلالة على 8/1 (ثمن) القفيز، لكنهم كانوا يتحاشون استعمالها لوجود وحدة أخرى تدعى (الثمن) وربع النصف يساوي 25,5 مدًا نبويًا أو 25,5×1,733 = 44,1811 كيلوغرام.

4 ــ **الربع**: ذكر المقدسي أن «الربع ثمانية عشر رطلاً»[3]، وإذا اعتبرناها أرطالاً بغدادية كان الربع = 18 × 380,8 = 6,854 كيلوغرام، ومن هذا يتضح اختلافه عن ربع القفيز.

5 ــ **الثمــن**: دل الدرجيني على استعماله، فذكره في مجرى حديثه عن أبي الخطاب وسيم قائلاً: ان ابنه اعطى «كل رجل من أهل الرفقة ثمنين قمحًا»[4] كما ذكره المقدسي فأشار الى أن «الثمن ستة أمداد بمد النبي «وان قفيز القيروان اثنان وثلاثون ثمنًا» كما سلف ــ أي أن الثمن

(1) القاضي عياض: تراجم. ص 30.
(2) الحبيب الجنحاني: المغرب. ص 69.
(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.
(4) الدرجيني: طبقات ج 1. ص 116.

=6×1,1733 = 10,398 كيلوغرامًا كما ذكره البكري على صورة «الثمنة» ومساوياً «ستة امداد بمد أوفى من مد النبي» وربما كان يقصد بمد القيروان أي أنه = 11 كيلوغراما تقريبًا حسب البكري. ومن هذا يتضح اختلاف الثمن أو الثمنة عن ربع القفيز.

6 ــ **الصـاع**: ذكر الدرجيني الصاع كأداة للكيل، جاء ذلك في مجرى حديثه عن مهدي النفوسي ــ من الطبقة الخامسة ــ فقال: ان هذا كال «بصاعهم لم يطفف ولم يبخس»[2]. كما ذكره الثميني مشيرًا الى أن «الصاع أربعة أمداد» أو «خمسة أرطال وثلث رطل» عراقي. ويرجح أن يكون صاع بلاد المغرب الأوسط مساويًا صاع الرسول وذلك لضرورة الزكاة، لهذا كان ما ذكره الثميني مطابقًا لما جاء عند الماوردي وابي عبيدة صاحب كتاب «الأموال».

7 ــ **القلبة**: وهي ثمن الصاع، وعبارة عن أربعة أرباع وكل ربع يساوي نحو أربعة كيلوغرامًا بحسب الوزن الحديث.[3].

8 ــ **الويبة**: ذكرها الدباغ في عبارته «أخرج له ويبتين قمحًا» وهو بهذه العبارة قد دل على أنها وحدة لكيل الحبوب كما ذكرها البكري، مشيرًا الى أنها «أربعة أثمان»[4]، أي أن الويبة = 4×6=24 مدًا قرويًا، أو 192/24 × 204 = 25,5 مدًا نبويًا، ويبدو أن الويبة كانت مستعملة في جميع أنحاء المغرب باستثناء باغاية التي خص البكرى ويبتها بالذكر، فأشار الى أن «كيل الطعام بباغاية بالويبة وهي أربعة وستون مدًا بمد النبي» وتساوي بكيل أهل قرطبة قفيزًا ونصفًا.

---

(1) البكري: المغرب. ص 27.
(2) الدرجيني: المصدر السابق. ج 2. ص 314. الثميني: كتاب النيل ج 3. ص 19 ــ 20.
(3) لقبال موسى: الحسبة المذهبية. ص 77. وعن المكاييل والموازين في المغرب الاسلامي نفس المرجع. ص 73 ــ 78.
(4) ذكرت نجاة وللدت السويسي باشا: ان الويبة 12 مدًا بمد النبي. انظر التجارة في المغرب الاسلامي ص 89. ويبدو انها تأثرت بما ذكره ابن فضل الله العمري: «كل ويبة اثنا عشر مدًا قرويًا يقارب المد النبوي، انظر ابن فضل الله العمري: وصف افريقية والأندلس. ص 4.

ويظهر أن المقدسي يذكر الوية تحت اسم «الدوار» في بلاد المغرب. وذلك في عبارته ان «مكاييل الفاطمي الدوار وهي التي تشف على وية مصر بشيء يسير» ثم يحاول أن يصفها فيذكر أنه «قد الجم رأسها بعارضة من حديد واقيم عمود من قاعها الى العارضة فوقه حديد يدور على رأس الوية، فإذا اترعها ادار الحديدة فمسحت فم الوية وصح الكيل»[1].

10 ــ الوسق:[2] أشار المؤرخون الى مكيال آخر يدعى «الوسق» فورد عند الدرجيني «ان عندنا ارضا كريمة قدر الكساء يحمل البعير وسقه حبًا» كما ذكره الثميني مشيرا الى أنه «ستون صاعًا» وأضاف قائلاً «في الوسق أربعمائة رطل» ويعتبر أبو الحسن على بن يوسف ــ صاحب كتاب الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ــ ان الوسق هو حمل جمل، أما ضياء الدين الريس فذكر ان الوسق ستون صاعًا و = ويساوي ثلاثمائة وعشرين رطلاً ويساوي خمسة أقفزة ويساوي مائة وثلاثين كيلوغرامًا.

11 ــ الصحفــة: مكيال آخر ذكره البكري وغيره يدعى «الصحفة» وقد خص البكري صحفة تنس نكور وصحفة نكور، فذكر بخصوص أهل تنس أن «كيلهم يسمى الصحفة» وأضاف بخصوص اهل نكور ان» كيل نكور يسمى الصحفة»[1] ويبدو أن هذا التخصيص لاختلافهما عن غيرهما، فإن صحفة تنس تساوي 144 مدا نبويًا. بينما كانت صحفة نكور 25 مدا نبويًا، وكان للصحفة اجزاء ذكر البكري احدها وهو «السدس الذي يساوي نصف صحفة أي 12,5 مدًا نبويًا.

12 ــ القادوس: وهو من المكاييل التي كانت مستعملة فذكر البكري وجود هذه الوحدة في تنس، وأشار الى أن القادوس ثلاثة أمداد بمد النبي ﷺ.

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 240.
(2) الدرجيني طبقات. ج 2. ص 313 الثميني: كتاب النيل. ج 3. ص 19، أبو الحسن على بن يوسف. الدوحة. ص 86. ضياء الدين الريس. الخراج. ص 344. 347.346.
وانظر: H.R.Idris: La Berbérie..T.2.P.650
(3) البكري: المغرب. ص 62. 91. لقبال موسى: الحسبة. ص 75. ويبدو أن الصحفة غير ثابتة فكانت في العهد الحفصي = 12 مدًا حفصيًا، 58 مدًا حفصيًا = 12 مدًا نبويًا.

13 ـ الكر: واستعمل المغاربة كذلك مكيالاً يدعى «الكر» فذكره أبو المهلب هيثم بن سليمان القيس صاحب كتاب «أدب القاضي والقضاء» فجاء في احدى الفتاوي: «لو أن رجلاً اشهد على نفسه لرجل بكر حنطة...»[1] ويلاحظ من العبارة انه مكيال لكيل الحبوب، ويقدم الريس ضياء الدين توضيحًا فيذكر أن الكر ستون قفيزًا أو اثنا عشر وسقا أو سبعمائة وعشرون صاعا وثلاثة آلاف وثمانمائة واربعون رطلاً.

14 ـ القسط: كان القسط معروفا في بلاد المغرب، ذكره القاضي عياض في عبارة «...وبيده قسط زيت» وفي عبارة أخرى. «مددت يدي للقسط فانقلب وذهب ما فيه من ماء». ويفهم من هاتين العبارتين أن القسط مكيال للسوائل وأضاف الريس ضياء الدين من جهته ان القسط نصف صاع[2].

15 ـ المطر أو المطيرة: كشف البكري عن استعماله في بلاد المغرب ويعطي له تعريفًا، فيذكر أنه «كيل يسع خمسة أقفزة من الزبيب»[3]، وقد سبقت الاشارة الى أن قفيز الزيت ثلاثة أرطال فلفلية، وعليه فإن المطر يساوي 16 رطلاً فلفليًا.

16 ـ القلة: يبدو أن القلة من مضاعفات المطر، فإن هـ.ر.ادريس يذكر ان القلة ثلاثة امطار[4]، أي أنها 3×5 = 15 قفيزًا زيتًا أو 15 × 3 = 45 رطلاً فلفليًا.

17 ـ الحفنة والقبضة ـ ذكرهما هـ.ر.ادريس دون أن يذكر شيئًا بخصوصهما[5]، ويبدو أن الحفنة هي ملء كفي رجل معتدل وضعتا جنبًا الى جنب، اما القبضة فهي ملء كف واحدة مضمومة.

---

(1) أبو المهلب هيثم بن سليمان القيس: أدب القاضي والقضاء. ص 122. الريس: الخراج. ص 245.
(2) القاضي عياض: تراجم. ص 16. 159. الريس: الخراج. ص 330.
(3) البكري: المغرب. ص 27.
(4) H.R.Idris: La Berbérie...T.2. P.651
(5) Loc. Cit.

وقد ذكر البكري مكاييل محلية ولا ندري فيما إذا كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط ؟ وكان منها «الفنقة» أو الفنيقة «القرطبية. وهي حسب المقدسي تعادل نصف قفيز، وحسب البكري تعادل عشرين مدًا نبويًا[1]، ومن المرجح أنها كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط بحكم وفرة الاندلسيين فيه. ومنها «الزلافة» وهو مكيال سجلماسي يعادل ثمانية امداد نبوية وهناك مكيال سجلماسي آخر، هو «القنقل» الذي يعادل ثماني زلافات أي 8×8 = 64 مدًا نبويًا وفي أرشقول مكيال آخر يسمونه «عمورة» وهو يعادل ستين مدا نبويًا[2]. ولا ندري أن كان سكان المغرب الأوسط عرفوا «المكوك» و«الأردب» و«الجريب» أم لا ؟، إذ ان اهمال المؤرخين موضوع المكاييل لا ينفي وجودها، وان كان يجعل الصورة غير تامة الوضوح.

نظام الحسبة أو ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وهي ظيفة دينية لأن قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لقوله تعالى. «ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون»[3]، وقوله: «يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات واولئك هم الصالحون»[4]، ولقول الرسول ﷺ: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان».

وقد أشرنا سابقًا الى قيام صاحب الشرطة بهذه الوظيفة في عهد الامام افلح، وقيام القاضي بما يدخل في اطارها في عهد الامام ابي اليقظان، كما أشرنا الى تعيين هذا الامام جماعة من نفوسة يمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وهذه الوظيفة تابعة للقضاء، فإن ابن خلدون يذكر أنها «خادمة لمنصب القضاء» ويضيف أنها «كانت في كثير من الدول الاسلامية مثل

(1) البكري: المصدر السابق. ص 112. المقدسي: الاحسن التقاسيم. ص 240.
(2) البكري: نفس المصدر. ص 78. 151. وكلمة (الزلافة) كلمة شعبية في جهات في المغرب الأوسط تعني رأس الماشية.
(3) سورة اضل عمران. الآية 104.
(4) نفس السورة. الآية 115.

العبيديين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس داخلة في عموم ولاية القاضي يولي فيها باختياره.»[1].

وكان يشترط فيمن يوليه القاضي أمر هذه الوظيفة أن يكون فقيهًا عارفًا بأحكام الشريعة عفيفا عن أموال الناس متصفًا بالأخلاق الفاضلة، وورعًا تقيًا، وقبل كل شيء أن يكون مسلمًا حرًا بالغًا عاقلاً قادرًا، وكان الوالي والقاضي وصاحب الشرطة يشدون أزره في أداء مهمته.

وهذه الوظيفة واسعة شاملة لكافة نواحي الحياة لأنها تدور حول كل ما يقع فيه منكر أو كل ما يمكن أن يكون فيه أمر بمعروف، فهي تشمل التجار واسواقهم واهل الحرف، والمحافظة على الآداب العامة في الطرقات والساحات وتهتم بوضع الحق في نصابه، وقد تناولت كتب الحسبة[2] هذه الوظيفة بالتفصيل نظرًا لأهميتها في بناء مجتمع إسلامي سليم.

(1) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الحادي والثلاثون. في الخطط الدينية الخلافية: الحسبة والسكة. ص 225.

(2) لمزيد من التفاصيل حول وظيفة الحسبة انظر: أبو العباس أحمد بن سعيد: التيسير في أحكام التسعير. نشر لقبال موسى: انظر ابن عبدون: رسالة في القضاء والحسبة. المجلة الاسيوية. جوان 1934 نشر وترجمة ليفي بروفنسال الشيزري عبد الرحمن بن نصر: نهاية الرتبة في طلب اللحسبة تحقيق ونشر: الباز العريني. القاهرة 1946م نقولاً زيادة الحسبة والمحتسب في الاسلام بيروت 1963ك. بيدرو شالميتي: الحسبة بافريقية والأندلس الدفاتر التونسية C.T عدد 69 — 70. 1970م ص 87. 105.

الفصل الرابع
التجارة الخارجية

تعدى نشاط تجار المغرب الأوسط الاطار المحلي الى العالم الخارجي، فسارت قوافلهم في جميع الاتجاهات، تحمل سلعًا مختلفة في ذهابها وايابها، وقد كانت هذه الحركة نشطة مزدهرة، ويعود هذا الى عدة عوامل أسهمت مجتمعة في نشاط الحركة التجارية الخارجية.

العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية:

1 ــ **النظرة الاسلامية**: إذ أن الاسلام يشجع التجارة ويحث عليها، شريطة عدم ادخال الحرام فيها، فقال الرسول ﷺ «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون» وقال «ما من جالب يجلب طعامًا الى بلد من بلدان المسلمين فيبيعه بسعر يومه الا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد.. وأضاف «ان الجالب الى سوقنا كالمجاهد في سبيل الله» ويقول «سافروا تغنموا»(1).

2 ــ **مساهمة الدولة**: فقد مارس الرستميون والأمراء العلويون والفاطميون التجارة، فكأنهم يوحون للناس بأن يقتدوا بهم فإن الامام أفلح بن الامام عبد الوهاب أعد قافلة للتوجه الى بلاد السودان، كما أن مدن العلويين كانت تقترن غالبًا باسم «سوق...» وان المنصور الفاطمي يقول. «ملت الى التجارة في الحلال الطيب» وكانت أم الأمراء ــ زوجة المعز الفاطمي ــ قد وجهت صبية لتباع في مصر.(2)

وهذا القاضي النعمان يوصي برعاية التجار «أنظر الى التجار وأهل الصناعات، فاستوص بهم خيرًا فإنهم مادة للناس..» كما سلف ــ وساهم الرستميين وغيرهم في تشجيع التجارة من خلال نشر العدل واقامة المحتسبين، وربما حاول أبو اليقظان أن يطبق بعض النظم المتقدمة والمتطورة التي شاهدها في عاصمة العباسيين، وان سيطرة الروح الدينية، وانتساب العلويين للرسول يوحي بأن هؤلاء جميعًا لم يسنوا قوانين تعرقل التجارة، الم يمنع الامام عبد الوهاب ابنه افلح من السفر الى بلاد السودان لخطأ في مسألة فقهية.

---

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم. ج 1. ص 342. الشوربجي: التسعير ص 62.
(2) المقريزي: الخطط المقريزية ج 2. ص 159.

ونفس هذه السياسة قام بها الفاطميون فعينوا المحتسبين[1] وعملوا على نشر الأمن ونظموا التجارة وجعلوا لها قوانين محددة، فذكر ابن حوقل أن لسلطان المغرب أمناء بمرسى الخرز على ما يخرج منه من المرجان. وكان لسلطان تنس «مراصد على المتاجر الداخلة اليها والخارجة والصادرة والواردة»[2].

3 ــ الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب الأوسط:

إذ تشكل هذه البلاد حلقة وصل بين اجزاء المغرب الاسلامي وبما وراءها من البلاد فهي تربط ولاية افريقية وما وراءها بالمغرب الأقصى وما وراءه، وتربط بلاد السودان بالأطراف الأخرى، مما جعل هذه البلاد جسرًا ومعبرًا، وزاد في أهميتها. وقد سمح لها هذا الموقع أن تدخل ضمن دائرة التجارة الدولية حيث كان التجار يتجهون من عاصمة الخلافة الى أورروبة شرقًا والى شمال افريقية فالأندلس فأورروبة في دائرة مغلقة[3].

4 ــ سهولة المواصلات: فإن الطرق التجارية التي تربط البلاد بما يجاورها كانت تخترق منطقة السهول المرتفعة أو السهول الساحلية، من الشرق الى الغرب، ولا يوجد خلالها أي عائق طبيعي، فإن نهر الشلف وهو أكبر أنهار المغرب الأوسط ليس أكثر من مجرد سيل في فصل الصيف، كما أنه لا توجد جبال شاهقة تقف سدًا يستحيل أو يصعب اختراقه أمام الطريق باتجاه شرق غرب، فإن جبال كتامة والونشريس قد سهل تجنبها بحيث أصبحت على الهامش، ونفس الأمر يقال فيما يتعلق بطرق شمال جنوب.

5 ــ انتشار الأمن والهدوء: وهما أمران ضروريان للانتعاش الاقتصادي بوجه عام، وقد توقفت الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الاسلامي في حوالي

---

(1) كان محمد بن أبي سعيد الميلي صاحب السوق في القيروان ت 299هـ/912م، ولا ندري من كانوا أصحاب اسواق المغرب الأوسط.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 78. الحبيب الجنحاني: السياسة المالية للدولة الفاطمية. مجلة الاصالة. نوفمبر 1979 ص 58. ومما يدل على اهتمام الفاطميين بالتجارة ان دخل احد أبواب المنصورية في يوم واحد بلغ 26000 درهم. انظر، البكري: المغرب. ص 25.

(3) لمزيد من التفاصيل. موريس لومبارد: الاسلام في مجده الأول. ص 325 وما يليها.

منتصف القرن الثاني الهجري تقريبًا، وقد كان جوهر العلاقة التي ربطت الدولة الرستمية بجيرانها قائمًا على المصلحة وحسن الجوار(1). ويبدو أن الذي املى على جميع الأطراف هذه السياسة اقتناعهم بعدم جدوى هذه الحروب في وقت بدأت البلاد الاسلامية تشهد ازدهارًا اقتصاديًا شاملاً وانتعاشًا للطرق التجارية الدولية، فكان مفروضًا على دول المغرب الاسلامي أن تسهم في هذا المجال بحكم وقوعها بين كتل اقتصادية ثلاث: المشرق الاسلامي وغرب أورروبة وبلاد السودان.

وهكذا استمرت سياسة السلم طيلة القرن الثالث الهجري بل وطيلة القرن الرابع الهجري، فإن الحروب التي خاضها الفاطميون ليست أكثر من نزاع على السيادة وتضارب المصالح، ولم تكن تلك الحروب لتترك هزة عنيفة في الحياة الاقتصادية، لأن الفاطميين أنفسهم، كانوا أحرص من غيرهم على انتعاش الاقتصاد، وهم في أمس الحاجة الى ذهب السودان وعبيده، ليتمكنوا من تحقيق اهدافهم السياسية البعيدة وربما لهذا الغرض عمل الفاطميون على نشر الطمأنينة، فيذكر القاضي النعمان بخصوص عهد أبي عبيد الله الشيعي «ان التجار يسافرون بالأموال الصامتة والنعم الظاهرة يمر بها الواحد والاثنان في الجبال والشعارى بالفلوات والبراري فيبيت حيث أمسى ويسير حيث أحب وأشتهى كأنما هو في سوقه يبيت آمنا ويصبح سالمًا»(2). ويضيف قول أبي عبيد الله الشيعي أنه سيعمل على أن «يسلك السفر والسيارة بلا خفير ولا سفير من لدن أرض مصر الى أقصى حجر بالمغرب»(3).

وبالفعل فإن تلك الحروب لم تعرقل حركة المرور، فإن ابن حوقل نفسه جاب بلاد المغرب شرقًا وغربًا تاجرًا، وكتب التراجم حافلة بذكر الراحلين

---

(1) انظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية. مواضيع متفرقة. العدوى ابراهيم احمد. بلاد الجزائر تكوينها الاسلامي العربي. دبوز علي: تاريخ المغرب الكبير ــ القاهرة 1964.
Talbi Mohammed: L'émirat Aghlabide PP.353 et suite

(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 125.

(3) نفس المصدر. ص 235.

شرقا وغربا،[1] وحتى في خضم الصراع الفاطمي الأموي[2] فإن الخليفة الناصر الأموي حين اقدم على بناء مدينة الزهراء، ((جلب اليها الرخام من قرطاجنة وافريقية))[3].

وانقطعت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط بسبب السيطرة الاسلامية عليه، حتى غدا بحيرة اسلامية. ويرى حسن محمود ان السيادة الاسلامية هذه لم تتأثر بالصراع الأموي الفاطمي، وكأنهما شبه متفاهمين على رد عدوان الفرنجة والنيل منهم، ومما ساعدهم على هذه السيطرة اهتمام الطرفين بأساطيلهم الحربية.

وقد كان لهذه الوضعية انعكاس ايجابي على التجارة الخارجية بل وعلى مختلف النشاط الاقتصادي فاطمأن التجار على تجارتهم، لا يخافون ظلمًا أو عدوانًا.

6 ـ **المستوى الحضاري والاقتصادي**: ان ابن الصغير يشهد على تطور تاهرت ابتداءً من عصر مؤسسها فيشير الى «قصور قد بنيت والى بساتين قد غرست والى ارحاء قد نصبت والى خيول قد ركبت والى حفدة قد اتخذت السور والعبيد والخدام قد كثرت»[4]. ويصف فئة الشراة في تاهرت بأنهم «مرفهون ابناء نعم»[5] ويذكر تزايد تطور تاهرت في عهد الامام افلح حتى «عمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وأتته الرفاق والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات وتنافس الناس في البنيان حتى ابتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة»[6]

(1) انظر على سبيل المثال. المقري: نفح الطيب ج 2 ص 105، 140. ج 3. ص 13، 122، 285.
(2) حول الصراع الفاطمي الأموي: انظر: ذهاب صابر: سياسة الدول الاسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط من أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي. العبادي أحمد المختار: سياسة الفاطميين نحو المغرب والأندلس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الاسلامية 1957. فيلالي عبد العزيز: علاقة الدولة الأموية بدول المغرب الاسلامي. حساني مختار: الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب الاسلامي ـ رسالة جامعية ـ الجزائر ـ 1978م ـ 1979.
(3) ابن الصغير: سيرة ص 125.
(4) نفس المصدر ص 334.
(5) نفس المصدر ص 336.

ويظهر أن هذا الوضع قد عم مدن المغرب الأوسط، فأشار اليعقوبي الى قصور مدينة تلمسان، كا يشير الرحالة الى رخاء هذه المدن، الأمر الذي يعني وجود الأثرياء بشكل ملفت للنظر، ومن هذا فإن اليعقوبي يرى أن «المدينة العظمى مدينة تاهرت جليلة المقدار عظيمة الأمر تسمى عراق المغرب» ويشير ابن حوقل الى قصور افكان ورخاء غيرها من المدن، ويصف الأصطخري بعض المدن مثل تنس وغيرها بالرخاء.

ان هذا الرخاء الشامل يعتبر عاملا مساعدًا في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية على السواء، ذلك لأن هؤلاء المترفين واصحاب القصور يتطلعون الى كل نادر وجديد في تزيين قصورهم من تحف واثاث فيكثر الطلب على الكمالي، وهو غالبًا مستورد من الخارج ربما لهذا قيل «إن عظمة المدينة تجتذب منتوجات العالم أجمع» ويرى ابن خلدون «ان الدولة هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصل مادتها في الدخل والخرج فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك»[1] وهو ما ذهب اليه القاضي النعمان فذكر أن «السلطان سوق فما علم الناس أنه ينفق فيها أتوا به اليها».

7 ـــ سعة نفوذ الدولة:

قامت دولة الرستميين في تاهرت ثم اتسع اطارها حتى شمل جناحها الشرقي جبل نفوسة، وقد ظلوا على اتصال بأباضية المشرق، فتبادلت تاهرت والبصرة الوفود[2] وهذا ما اعطى الدولة الرستمية مجالا أوسع للتبادل التجاري.

كا أن الامارات العلوية ربطت المغرب الأوسط بالأقصى بحكم القرابة بينها وبين الدولة الادريسية، ولم يغفل الرستميون عن سجلماسة، فربطوها بهم برباط النسب[3]، وكانوا على اتصال بملوك السودان، فقد خرج محمد بن عرفة

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 286، ويذكر ابن الابار أن «الملك سوق ما نفق فيها جلب اليها» انظر: ابن الابار الحلة السيراء ج 1 . ص 201.

(2) عن وصول وفد البصرة تاهرت: ابن الصغير: سيرة. ص 322. أبو زكريا: كتاب سير الائمة ص 54. 65. الدرجيني: طبقات. ج 1. ص 49. الشماخي: سيرة. ص 147. 161.

(3) ذكر ابن خلدون أن اليسع «اصهر لعبد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت بابنه مدرار في ابنته أروى». ابن خلدون: العبر. ج 6. ص 168. ابن الخطيب: أعمال الاعلام. ج 3. ص 143. الباروني: أزهار رياضية. ج 2. ص 93.

من تاهرت الى السودان سفيرًا، وفي هذا الموقف ما يرفع من شأن الدولة الرستمية، ويوطد علاقاتها، وهو نفس الموقف الذي اتخذته من أمويي الأندلس(1)آ وهو دليل على سعة نفوذهم، الأمر الذي ينعكس على التجارة الخارجية.

وحتى حين قامت الدولة الفاطمية فقد نالت شهرة كبيرة بحكم مقارعتها الروم في ديارهم، وسيطرتها على البحر، ثم سيطرتها على معظم الشمال الافريقي، وكأنها باتت تمثل الكفة المغربية في مواجهة الكفة المشرقية وهذا ما جعل منها دولة ذات شهرة، تؤثر أيضًا على سير التجارة، الاّ أن ما خفّف هذا التأثير على بلاد المغرب الأوسط، اتخاذ الفاطميين عاصمة لهم في ولاية افريقية. ثم تقلصت هذه الشهرة بقيام دولة محلية في البلاد.

وعلى كل فإن اتساع نفوذ المغرب الأوسط مسألة نسبية، فهو لا يبلغ مكانة الدولة الرستمية ولا هو منعزل عن العالم الخارجي في منطقة نائية، وعلى أية حال، فإن هذه الشهرة وهذا النفوذ قد دفع التجار اليها من جميع الأنحاء، حتى قال ابن الصغير بخصوص سكان تاهرت أنهم «أتتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقاصي الأقطار فقال ليس أحد ينزل بهم من الغرباء الا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة امامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله»(1). ووصفها المقدسي بأنها «جلّ بها الاقليم وانتعش فيها الغريب واستطابها اللبيب»(2).

وهذا الى جانب عوامل أخرى تتمثل في تقدم النظم النقدية وتطورها، وتطور الفلاحة والصناعة بالاضافة الى عوامل تتعلق بالأطراف الأخرى للتجارة الخارجية.

---

(1) انظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية. ص 149.124. ثم انظر البلاذري: فتوح البلدان. ص 156. ابن خلدون: العبر. ج 4. ص 429. ابن الأثير: الكامل. ج 5. ص 263. ابن الخطيب: اعمال الاعلام. «القسم الخاص بالأندلس» ص 22. ابن عذاري: البيان. ج. ص 108.

(2) ابن الصغير: سيرة. ص 324. الشماخي: السير. ص 158. وجاء في النص «ابتنى بين اظهارهم» وانظر ابن تاويت: دولة الرستميين، صحيفة معهد الدراسات الاسلامية. مدريد. 1957.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص 228.

8 ـــ **التطور الفلاحي والصناعي:** تبين فيما سبق أن بلاد المغرب الأوسط كانت بلادًا فلاحية، اشتهرت بمختلف المزروعات والانتاج الحيواني، وقد كانت هذه المواد تشكل سلعًا للتصدير، الى جانب صناعاتهم المختلفة، وهذه درت عليهم أرباحًا، فظهرت طبقة ثرية الاّ أنه ثراء محدود، لولا استعمال سلع أخرى في تجارتهم مع بلاد السودان على وجه الخصوص مثل مادة الملح من مناجم تاغازا وبسكرة، وهي المادة التي تناظر الذهب.

عراقيل أمام التجارة الخارجية:

1 ـــ **النظرة الى التجارة:** وقد كانت من العراقيل التي واجهت التجارة الداخلية والخارجية على السواء، فقد كان ينظر الى التجارة نظرة ازدراء لأنهم يجمعون أموالهم بوسائل لا تستسيغها الناس[1].

2 ـــ **قطاع الطرق:** ومهما كانت الجهود التي تبذلها الدولة القائمة لتوفير الأمن، والضرب على أيدي قطاع الطرق، الاّ أن هذا الأمر صعب التحقيق، لطول المسافات وطبيعة المجتمع القبلي، فلا يخلو الأمر من وجود بعض أفراد القبيلة يعشقون الغزو والنهب والسلب وربما بسبب ما يعانونه من حرمان. فقد سبقت الاشارة الى خروج أبي حاتم الرستمي على رأس جيش لحماية قوافل قادمة من المشرق، كانت عرضة لغزو تقوم به قبائل زناتة بل أن الشاعر بكر بن حماد نفسه لم ينج من شر قطاع الطرق، فقد اعترضوه في طريق عودته من القيروان الى تاهرت فقتلوا ابنه واصابوه بجروح[2]، والأرجح أن هؤلاء القطاع تعرضوا لقافلة كان بكر بن حماد في رفقتها.

---

(1) عرض القاضي سحنون على صاحبه سعيد بن عباد صرة مال وحلف قائلاً «ما هي مال سلطان ولا من تاجر ولا من وصية» واستأذن أحد التجار الامام سحنونًا» أن يبني قنطرة يجوز عليها الناس الى دار سحنون فأبى سحنون لأن كسبه كان من بلاد السودان «وهذا يعبر عن موقف رجال الدين من التجارة مع تلك البلاد، انظر القاضي عياض: تراجم. ص 126.

(2) عن بكر بن حماد. ابن الابار: الحلة ج 1 ص 174، الدباغ: معالم الايمان ج 2 ص 282، البكري: المغرب ص 67 الحموي: معجم ج 1 ص 813 الباروني: الازهار ج 2 ص 71. البرادي الجواهر ص 173. محمود علي مكي: التاهرتي بكر بن حماد، مجلة العربي ع 53. محمد بن رمضان شاوش: الدر الوقاد. المطبعة العلوية، مستغانم 1394هـ ـــ 1974م جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية 112 ـــ 114، 200 ـــ 202.

وقد تعرضت زناتة الى وفد كان أبو عبد الله الشيعي قد ارسله بأموال الى عبيد الله المهدي في سجنه في سجلماسة ـــ كما سبق، والأرجح انهم ساروا على شكل قافلة تجارية حتى لا ينكشف امرهم، ويبدو أن جهود الفاطميين لم تفلح في القضاء على هذه الظاهرة، فإن زيري بن مناد بعدهم «كان همه وحرصه ووكده قطع آثار بوادي البربر المفسدين في الأرض والقاطعين للسبل فطلبهم بعمل جعفر»[1].

وكان هؤلاء القطاع يعترضون العامة والخاصة، فحين مسك جوذر يده عن معاقبة المفسدين كثر هؤلاء «وقطعت السبل حتى أنه خرجت رفقة من المهدية بعث فيها الأستاذ جوذر احمالاً فيها آنية وغير ذلك الى أمير المؤمنين فخرج عليها أردياء الناحية فانتهبوا ما كان لهم»[2].

ويبدو أن هؤلاء كان تأثيرهم على التجارة الخارجية كبيرًا، فهم بالاضافة الى الأضرار التي يلحقونها بالمارة، فقد كانوا عامل فزع وخوف للناس يقعدهم عن الحركة[3].

3 ـــ **تجارة السلطان:** ان هذه المسألة ذات وجهين، فإذا كانت عاملاً مشجعًا فهي في نفس الوقت يمكن أن تكون عائقًا أمام ازدهار التجارة الخارجية، فإن ابن خلدون بعدما أشار الى تكافؤ الناس في اليسار ومزاحمة بعضهم بعضًا تنتهي الى غاية موجودهم أو تقرب «وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله اعظم بكثير منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد؛ ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك اذا تعرض له غصبًا أو بأيسر ثمن، أو لايجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه»[4].

(1) ابن حيان: المقتبس ـــ طبعة بيروت ص 37.
(2) الجوذري: سيرة جوذر ص 69.
(3) قال محمد بن ثامود القابسي ـــ عاصر القاضي ابن طالب ـــ «اردت النهوض الى نفزاوة وخيفت من الغرر في الطريق «القاضي عياض: تراجم ص 319.
(4) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الأربعون ص 281.

وقد أشار المؤرخون الى مشاركة الحكام في المغرب الأوسط في التجارة الخارجية، فقد كان الامام عبد الوهاب تاجرًا حتى كان فخورًا بكثرة أمواله من الذهب، وكان افلح ابنه بعده تاجرًا، وكان خروج ابي حاتم لحماية قافلة قادمة من المشرق دليل على مشاركة الرستميين في التجارة، وقد أدلى الأمراء العلويون بدلوهم في هذا المجال، وكذلك الفاطميون.

الا أن المهم في الأمر، ان المؤرخين لا يشيرون الى استغلال هؤلاء الحكام نفوذهم وسلطتهم في الأمور التجارية، للأنفراد بالأسواق واحتكارها، أو التعرض لغيرهم من التجار بالأذى والمنافسة، كما أن المؤرخين لم ينفوا مثل هذه الأمور، ولعل اشارة ابن الصغير التي تدور حول عدم قدرة صاحب الشرطة دخول سوق ابن وردة في تاهرت[1]، لترجح القول ان الأمر كان لا يخلو من استعمال النفوذ والسلطة في الميدان التجاري.

4 ــ **قلة رؤوس الأموال**: ان القيام بالتجارة الخارجية لا يقوى عليه الاكبار الاثرياء بسبب كثرة الأموال اللازمة لاعداد القافلة الى تلك البلاد النائية فيذكر ابن خلدون انه « لهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول الى بلاد السودان ارفه الناس وأكثرهم أموالاً»[2]. فيزدادون غنى على غنى، الا أن عددهم قليل نسبيًا، فأهل الصناعة في أمان من الفقر وحسب، واثرياء الفلاحة اموالهم منتوجات زراعية وحيوانية، وكأولئك الذين كانوا يمتلكون آلاف القطعان مثل ابن زلغين وغيره، وهكذا فإن اصحاب الأموال النقدية الطائلة ينحصرون في طبقة الخاصة، وهم قلة.

ويبدو أن هؤلاء لا يستطيعوا أن يغطوا الطرق التجارية ويسيطروا على التجارة، وبذلك فسحوا المجال لمشاركة الآخرين في التجارة الخارجية التي تقع في دائرتهم. فأشار ابن الصغير الى حلول اهل العراق من بصريين وكوفيين

---

(1) ابن الصغير: سيرة الائمة. نشر موتلنسكي ص 27.

(2) ابن خلدون: المصدر السابق ص 93.

R.Lopez: Medieval trade in the Mediterranean..P.26.

وبغداديين تاهرت، بل أن هؤلاء تعدوها الى سجلماسة[1]، وربما هم الذين عناهم ابن حوقل حين أشار الى تحول الطريق التجاري الجنوبي المؤدي الى بلاد السودان الى سجلماسة[2]. وهكذا عجز تجار المغرب الاسلامي عامة عن سد حاجة الشرق الاسلامي الى سلع بلاد السودان، والتفسير لهذه الظاهرة، هو قلة عددهم بسبب قلة رؤوس الأموال، ومما زاد الأمور صعوبة بالنسبة الى توفير رؤوس الأموال، موقف الشرع من بعض الأمور ذات العلاقة بالتجارة مثل تحريم الربا.

5 ـ المنافسة الأجنبية: ان ظروف بلاد المغرب الاسلامي الاقتصادية تكاد تكون متشابهة، تعتمد على انتاج فلاحي وصناعي متشابه، وهذا لا يساعد على قيام تبادل تجاري بشكل واسع، كما أن الصناعات المحلية المغربية كانت تجد منافسة من طرف الصناعة المشرقية والتي هي في الغالب أرق وأفخر بحكم التفوق الحضاري، لهذا فإن الدور الأوسع الذي قام به تجار المغرب الأوسط هو دور الوساطة أي نقل سلع البلدان الأخرى مثل سلع بلاد السودان أو المشرق الاسلامي الى بلاد أخرى، بل وحتى في هذا المجال، كان تجار المغرب الأوسط يواجهون منافسة من طرف تجار الأندلس والمغرب الأقصى وولاية افريقية بل وتجار المشرق.

طرق المواصلات: تخترق بلاد المغرب الأوسط شبكة من الطرق تعتبر شرايين تربط بين انحائه المختلفة، كما تربطها بالعالم الخارجي، فهناك طرق تربطها بالقيروان فالمشرق الاسلامي من ورائها، وطرق تربطها بالغرب الأقصى فالأندلس، وطرق أخرى تربطها ببلاد السودان، وهكذا كانت بلاد المغرب الأوسط على صلة وتفاعل مع جيرانها في جميع الاتجاهات، ولا نغفل الطرق البحرية التي كانت تربطها ببلاد الروم.

---

(1) ابن الصغير: سيرة الائمة. الشماخي: السير ص 158. ابن حوقل: صورة ص 65.

(2) عن الطريق بين مصر وبلاد السودان الغربي عبر كانم وبورنو انظر:

B.C.Martin: Kanem,Bornu, and the Fezzan.J.A.H.1969.t.XI.P.20.

الطريق بين القيروان وتاهرت:

ذكر ابن الفقيه هذا الطريق بإيجاز شديد مكتفيًا بالاشارة الى أنه يستغرق مسيرة ثلاثين يومًا على الابل، ولم يكن الاصطخري أكثر منه تفصيلاً، فاكتفى بالاشارة الى أن بين القيروان وتاهرت ست وثلاثون مرحلة، في حين يذكرها البكري تسع عشرة مرحلة(1).

ويرجع اهمالهما ذكر تفاصيل حول هذا الطريق الى ميلهما الى الايجاز، وليس الحط من شأن القرى والمدن الواقعة عليه، فإن اليعقوبي ــ وهو سابق لهما ــ ذكر هذا الطريق فأشار الى أن الخارج من القيروان الى تاهرت يمر على سبيبة(2)؛ ومنها الى مجانه(3). ومنها الى مسكيانه(4)، ومنها الى باغاية(5)، حيث يتفرع الطريق الى فرعين: احدهما باتجاه تيجس(6) فقسنطينة فميلة ومن هذه ينطلق طريق آخر الى جيجل(7) وآخر الى سطيف، وثانيهما باتجاه دوفانه(8)، ومنها الى بلزمة(9) حيث ينطلق طريق باتجاه سطيف وآخر في اتجاه نقاوس، ومن هذه الى عاصمة الزاب مدينة طبنة، التي تبعد عشر مراحل عن القيروان، ثم يواصل المسافر طريقه الى مقرة ومنها الى أربه، ثم الى حياض بني برزال أو مسيلة فيما بعد، ومن هناك الى هاز، وهي على مسير ثلاثة أيام من أربه، ثم الى حصن مصادف بن جرتيل وهو على مرحلة من هاز ثم الى سوق كرام على نهر شلف، ومنه الى مدينة تاهرت مباشرة، أو يتجه المسافر من سوق كرام الى متيجة، ومن هناك الى مدكره ثم الى الخضراء ثم الى سوق ابراهيم ومنه الى تاهرت على أن اليعقوبي لا يشير الى طريق سطيف ــ تاهرت عبر سوق حمزة، في حين ورد ذكره عند غيره من الرحالة. لكنه ــ اليعقوبي ــ «ذكر الطريق من القيروان الى قفصة عبر قمودة حيث تقوم سبيطلة ومن قفصه الى مدائن قسطيلية ــ تقيوس

(1) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان ص 79. الاصطخري: المسالك ص 46. البكري: المغرب ص 78.
(2) انظر عنها. ابن حوقل: صورة الأرض ص 84.
(3) ابن حوقل: المكان السابق. اليعقوبي: صفة ص 10.
(4) ابن حوقل: نفس المكان.
(5) نفس المكان. ذكرها الادريسي باغي انظر: ص 96. اليعقوبي: صفة ص 11.
(6) نفس المصدر ص 77. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 128. الادريسي: المصدر السابق ص 97 ــ 98.
(8) نفس المصدر ص 85.
(9) عنها الادريسي: المصدر السابق ص 99. اليعقوبي: المكان السابق.

وتوزر ونفطه والحامة ــ ومن هذه المدائن مدائن نفزاوة وهنا يتوقف عن ذكر الطريق وكأنه يعني بداهة ان المسافر يخرج منها الى بسكرة فطبنه، ومنها يواصل المسير، وكان ابن حوقل والمقدسي ــ وهما من رحالة القرن الرابع الهجري ــ أكثر تفصيلاً من اليعقوبي ومن عاصره، كابن خرداذبه وابن الفقيه وابن رسته.

ويمكن للمسافر من القيروان الى المسيلة أن يخرج الى الأربس ومنها الى تيجس حيث يلتقي بالقادمين عبر الطريق السالف الذكر، ومنها تتفرع الطريق الى نوعين يمر أولهما الى مسيلة، ويمر ثانيهما الى قسنطينة ومنها الى ميلة ثم الى سطيف، ويفيد الادريسي ان المسافة بين قسنطينة وميلة ثمانية عشر ميلاً وبين قسنطينة وسطيف أربع مراحل. ثم يتفرع الطريق في سطيف الى سوق حمزة ثم الى أشير أو مباشرة من سطيف الى مسيلة عبر أغديروروا حسبما يذكر البكري. ويفيد ابن حوقل ان المسافة بين مسيلة وأشير ثلاث مراحل، في حين يعتبرها المقدسي ثلاثة أيام.

ويبدو أن المسافر كان ينطلق مباشرة من مسيلة في اتجاه تاهرت، فيذكر ابن حوقل الطريق من مسيلة الى هاز ومنها الى حصن لابن جرتيل مرحلة ومنه الى تاهرت مرحلتان، أو خمس مراحل بناء على الادريسي. أما الطريق من مسيلة الى تاهرت عبر أشير، فيسير المسافر الى أشير ومنها الى ابن مجبر مرحلة ثم الى ابن ماما مرحلة ومنها الى تاهرت، وتستغرق الرحلة بينهما خمسة أيام.

وإذا كان المقدسي لم يذكر الطريق الرابط مدن شمال نهر الشلف بغيرها، فقد ذكرها اليعقوبي وابن حوقل، فذكر الأول حصن ابن كرام ومنه الى متيجة ثم الى مدكره ومنها الى مدينة الخضراء ثم الى سوق ابراهيم ثم الى تاهرت، بينما ذكر الثاني ان الطريق من أشير الى رطل مازونة مرحلة ومنها الى ريغا مرحلة ثم الى ابن كرام مرحلة ثم الى مليانة مرحلة ومنها الى الخضراء مرحلة ومنها الى بني واريفن مرحلة ثم الى تنس مرحلة ومنها الى تاجنة مرحلة ومنها الى الغزة مرحلة عبر سوق ابراهيم، ومن الغزة الى يلل عبر شلف بني واطيل مرحلة، ومنها الى عين الصفصاف مرحلة ومنها الى معسكر عبر جبال توجان مرحلة ومنها الى افكان مرحلة.

وإذا كان ابن حوقل قد اغفل ذكر الطريق الرابط بين تاهرت وتنس، فإن اليعقوبي قد ذكره مشيرًا الى أنه مسير أربعة أيام، الا أن البكري وهو الذي يعتمد كثيرًا على ابن الوراق اعتبره خمس مراحل، فمن تاهرت الى الغزة ثلاث مراحل ومنها الى تاجنة مرحلة، ومن هذه الى تنس مرحلة، وتأتي أهمية هذا الطريق ــ تاهرت ــ تنس ــ أنه يربط تاهرت بالقيروان بطريق بحري، فكان المسافر يخرج من القيروان الى تونس ومنها تسير المراكب الى مدينة تنس وبينهما مسير عشرة ايام، تعرج في طريقها الى عدة موانيء، ذكر منها اليعقوبي جيجل وقلعة خطاب وسكيكدة ومابر ــ هكذا في الأصل ــ ودنهاجة، وأضاف المقدسي اليها مرسى طبرقة ومرسى الدجاج ثم جزائر بني مزغناي. ومنها الى مرسى تامدفوست ثم الى شرشال ثم الى برشك ومنها الى تنس(1).

ويواصل اليعقوبي ذكر طريق باتجاه المغرب الأقصى فيشير الى أن الخارج من تاهرت يسير الى قلعة ابن مسالة (قلعة هوارة). منها الى يلل وبينها مسير نصف يوم، ومنها الى ايزرج ثم الى تلسمان، واعتبر ابن الفقيه المسافة بين تاهرت الى أفكان ثلاث مراحل، ومنها الى تلمسان ثلاث مراحل، أي أن المسافة بين تاهرت وتلمسان ست مراحل(2).

ثم يواصل اليعقوبي ذكر الطريق الى فاس، فأشار الى أن المسافر يخرج من تلمسان الى العلويين ومنها الى نمالته ثم الى فالوسن ومنها الى ناكوز ثم لى فاس، ويذكر الاصطخري من جهته ان المسافة بين تاهرت وناكور عشرون مرحلة وبين تاهرت وفاس خمسون مرحلة، وهو في هذا يتفق والمقدسي(3).

ومما تجدر ملاحظته ان المراكز التجارية الشهيرة على الطرق الدولية كانت ترتبط بطرق أخرى فرعية بما جاورها من القرى والمدن، فمدينة مسيلة ارتبطت

(1) اليعقوبي: وصف ص 11. المقدسي: احسن التقاسيم ص 226. ابن حوقل: صورة ص 76 ــ 79.
(2) اليعقوبي: نفس المصدر ص 12 الى 13. ابن الفقيه: المختصر ص 80. ابن حوقل: المصدر السابق ص 88 ــ المقدسي: المصدر السابق ص 247.
(3) اليعقوبي: المصدر السابق. ص 14. الاصطخري: المسالك ص 46. المقدسي: المصدر السابق ص 246. وعن الطريق بين تلمسان وفاس انظر: ابن حوقل: المصدر السابق ص 87 ــ 88.
البكري: المغرب ص 87. 88. وهما يذكران الطريق دون الاشارة الى ناكور ويرى ابن حوقل ان المسافة بين تلمسان وفاس ثمان مراحل.

بطبنة عبر أدنه وبأشير عبر تامزكيدا وبهاز وبقلعة أبي الطويل، بل وكان هذا الطريق يربطها بمدينة بجاية وارتبطت أيضًا بمدينة الغديروروا وبمدينة المقره، وبمدينة سوق حمزة اضافة الى ما بينها من قرى، وكانت مدينة سوق حمزة مركزًا يرتبط بمدينة سطيف وبمرسى بني جناد وبمرسى الدجاج عبر بلياس وبمدينة قزرونة وبمدينة هاز وأشير عبر شعبة وبمسيلة عبر أزقور.

ومن الملاحظ أيضا أن هذه المدن الداخلية كانت ترتبط بسواحل البحر، ولهذه الظاهرة دلالة بالغة الأهمية في ميدان التجارة الخارجية البحرية، فيذكر اليعقوبي ان لمدينة ميلة «مرسى يقال له جيجل ومرسى يقال له قلعة خطاب ومرسى يقال له اسكيدا (سكيكدة) ومرسى يقال له مابر ومرسى يقال له مرسى دنهاجه»(1). ويضيف بخصوص تاهرت ان «الحصن الذي على ساحل البحر الأعظم ترسي به مراكب تاهرت يقال له مرسى فروخ» بالاضافة الى ميناء تنس. وبناء على ما ذكره البكري فإن مدينة تلمسان ترتبط بميناء وهران وميناء ارشكول وتافرجنيت وترنانا(2). الى غير ذلك.

ويلاحظ أيضًا ان هذه الطريق الدولية تمر عبر مناطق آهلة بالسكان «عمران كلها» فلا يسير المسافر أكثر من مرحلة أو مرحلتين حتى يصل قرية أو مدينة فهل تحكمت هذه التجمعات السكنية في مسار الطريق ؟ أم العكس أي هل أن مسار الطريق اجتذب اليه السكان فأقاموا قراهم ومدنهم ؟ قد يتداخل الأمران فتصعب الاجابة.

وعلى أية حال، فإن هذا الطريق البري كان آهلا بالمسافرين، إذ كان يفضله عامة الناس من العلماء والتجار والراحلين بعائلاتهم، فهو في مأمن من غارات القراصنة، وعامر بالقبائل والسكان، الأمر الذي ييسر لهم عملية التزود بالمؤونة واجراء المبادلات التجارية، الا أن هذا الطريق يكلف التجار ضرائب

---

(1) اليعقوبي: صفة ص 11.
(2) البكري: المغرب ص 143.

كثيرة يدفعونها للدولة أو القبيلة التي يعبرون حياضها، وكذلك يعرضهم لاخطار قطاع الطرق، هذا بالاضافة الى أنه طريق بطيء[1].

ويظهر أن هناك طريقًا آخر يربط تاهرت بالقيروان عبر مدينة ورقلة، فكان المسافر يخرج من تاهرت الى ورقلة ومنها الى بسكرة ثم الى القيروان، وكان هذا الطريق، مستعملاً حتى وأن اهمله الرحالة، إذ هو الطريق الذي سلكه الامام يعقوب الرستمي عند مغادرته تاهرت فارا أمام أبي عبد الله الشيعي، وكان هذا الطريق حافلاً بالمتاعب والمصاعب الا أنه الطريق السريع لقلة التوقف فيه وقلة العراقيل كما أنه بعيد عن امارات المغرب ودوله التي تفرض على القوافل ضرائب مختلفة، كما أن عليه قبائل حريصة على كسب ثقة القوافل لأنها همزة وصل بينها وبين العالم الخارجي، هذا بالاضافة الى الجفاف الذي يسود المنطقة شتاء، الأمر الذي يتيح القيام برحلات تجارية على مدار السنة.

وعلى أية حال، كان هذا الطريق الذي يربط بلاد المغرب الأوسط بمدينة فاس يمتد الى بلاد الأندلس فكان المسافر يخرج من فاس الى سبتة مسير ستة أيام أو الى طنجة ومن هناك تعبر المراكب الى الأندلس مضيق جبل طارق البالغ عرضه اثنى عشر ميلاً[1].

وربما إذا لم يكن هناك ما يدعو المسافرين أن يعرجوا الى فاس، فإنهم يواصلون سيرهم الى ناكور ومنها الى سبتة ومنها الى طنجة، وكان اليعقوبي قد ذكر الطريق من تاهرت الى تلمسان الى ناكور، وهو ما فعله الاصطخري حيث أشار الى أن الطريق بينهما (تاهرت وناكور) تبلغ عشرين مرحلة، وهذا لا يتفق وما ذكره المقدسي فيما بعد، حيث أشار الى أن المسافة ثلاثون مرحلة[2].

ومن جهة ثانية، فإن ابن الفقيه يذكر أن «طنجة خلف تاهرت بأربع وعشرين ليلة»[3] وهو بهذه العبارة يوحي بوجود طريق مباشر بينهما، ويفهم من عبارة اليعقوبي أن هذا الطريق يتقاطع مع طريق ناكور ــ فاس في ملحاص لخانة.

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم ص 247. وعن الطريق الذي سلكه التجار الراذانية انظر:
MGill: The Râdhanite merchants and the land of râdhan J.E.S.H.O.Vol. XVII 3oe1974 PP.299-328.

(2) ابن الفقيه: مختصر. ص 81.
(3) اليعقوبي صفة.ص 13.

أما الطريق البحري؛ فوسيلة تلك المراكب التي تسرح وتمرح ذهابًا واياباً بين موانىء بلاد المغرب الأوسط وموانيء بلاد الأندلس، فيذكر اليعقوبي ان من أراد جزيرة الأندلس ركب البحر من تونس مسير عشرة أيام «مسحلا غير موغل حتى يحاذي جزيرة الأندلس في موضع يقال له تنس... أو سار الى تاهرت يوافي جزيرة الأندلس فيقطع البحر في يوم وليلة حتى يسير الى بلد تدمير»(1) ثم يشير ابن الفقيه أن الطريق من تدمير الى قرطبة مسير عشرة أيام.

وقد احتفظت تنس بأهميتها في القرن الرابع الهجري، فيذكر ابن حوقل أنها «أكبر المدن التي يتعدى اليها الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمتاجرهم وينهضون الى ما سواها»(2)، كذلك فإن المقدسي يذكر ميناء جزيرة بني مزغنة فهي «على ساحل البحر مسورة يعبر منها الى الأندلس» ويذكر ميناء وهران فهي «يقلعون منها الى الأندلس في يوم وليلة» هذا الى جانب بعض الموانيء والمراسي ممّا سبق ذكره(3).

وكانت بلاد المغرب الأوسط ترتبط مباشرة بسجلماسة، فذكر اليعقوبي أن من «خرج من تاهرت سالكًا الطريق بين القبلة والغرب الى مدينة يقال لها أوزكا ثلاث مراحل..ومن مدينة أوزكا لمن سلك مغربًا الى أرض لزناتة ثم يسير الى مدينة سجلماسة بعد أن يسير سبع مراحل أو نحوها»(4). ويصف هذا الطريق بأنه «في قرى ليست بآهلة وفي بعضها مفازة» وهو قريب من الوصف الذي يقدمه الاصطخري حيث قال أنها «منقطعة لا يسلك اليها الاّ في القفار والرمال».

ويبدو أنه كان هناك طريق آخر الى سجلماسة، فإن البكري يذكر أنه «على مدينة وجدة طريق المارة والصادرة الى بلاد المشرق الى سجلماسة وغيرها

(1) اليعقوبي: صفة. ص 13.
(2) ابن حوقل: صورة. ص 78.
(3) عن هذه المراسي وغيرها انظر. البكري: المغرب. ص 81 ــ 82.
(4) اليعقوبي البلدان. ص 359. وعما ذكره الاصطخري. انظر: المسالك والممالك. ص 34.

من بلاد المغرب»[1]، وبذلك فالطريق اليها تكون من تاهرت الى تلمسان ثم الى وجدة ومنها الى سجلماسة.

ويظهر أن هذا الطريق يختلف عن الطريق الذي ذكره الادريسي والرابط بين تلمسان وسجلماسة، إذ بلغ أربع عشرة مرحلة، ومع هذا فإن الادريسي يذكر طريقًا آخر بين المدينتين يمر عبر فاس فيقول ان «من أراد الطريق الى تلمسان من مدينة سجلماسة بالقوافل تسير من تلمسان الى فاس ومن فاس الى سجلماسة.[2].

وهكذا فقد كان طريق يربط القيروان بسجلماسة مخترقًا بلاد المغرب الأوسط، ويرى الأصطخري أنه يبلغ ثمانين مرحلة في البرية ومائة وعشرين مرحلة في العمارة،وان كان المقدسي يرى أن المسافة بينهما ثلاثون مرحلة في البرية وخمسين مرحلة في العمارة[3]. وعلى أية حال، يبدو أن طريق تاهرت ــ سجلماسة كان قليل الاستعمال بحكم طبيعة المنطقة الصحراوية وقلة السكان فيها مما دعا الادريسي ان يشير الى أن «هذا الطريق قليل سالكوه الا ندرة في الدهر» وهؤلاء هم قوافل التجار.

ولم يكن هذا الطريق يصل سجلماسة لذاتها، بل أنها بوابة بلاد السودان، فذكر اليعقوبي ان الطريق تنطلق «من سجلماسة لمن سلك متوجهًا الى القبلة يريد أرض السودان»[4] واستمرت هذه المكانة في القرن الرابع الهجري فيذكر ابن حوقل أن القوافل من سجلماسة كانت «غير منقطعة منها الى بلد السودان»[5].

---

(1) البكري: المغرب. ص 88.
(2) الادريسي: صفة ص 81 وذكر الادريسي طريقًا آخر يربط تلمسان وسجلماسة. ومن تلمسان الى قرية تاور ثم الى جبل تامديت الى غابات الى صدرات ثم الى جبل تيوي ثم الى فنات بعر الى شعب الصفا الى تندلي الى قرية تمسنان الى تقربت ثم الى سجلماسة وهذا الطريق أربع عشرة مرحلة انظر: نفس المصدر ص 82.
(3) المقدسي. احسن التقاسيم ص 246. ثم انظر ما ذكره الاصطخري. المسالك والممالك ص 46. ويشير لويكي الى أن الاصطخري يذكر في مخطوط آخر المسافة بين تاهرت وسجلماسة خمسا وعشرين مرحلة انظر: T.Lewicki: «L'etat Nord Africaine...P.527.
(4) اليعقوبي: المصدر السابق ص 360.
يذكر الحموي ان التجار تسافر «من سجلماسة الى مدينة في حدود السودان يقال لها غانة» الحموي: معجم 2 ص 361.
(5) ابن حوقل: صورة ص 96. الغرناطي: تحفة الألباب ص 42.

وعلى كل فإن اليعقوبي يذكر أن المسافر يخرج من سجلماسة فيسير في مفازة وصحراء مقدار خمسين مرحلة ثم يلقاه قوم يقال لهم أنبية من صنهاجة ثم يصل الى بلد يقال له غسط، الا أنه لا يشير الى امتداد هذا الطريق الى غانة وربما لأنه لا يريد أن يقحم نفسه في ذكر بلاد السودان. الا أن ابن حوقل قد أزال هذا الابهام فأشار الى امتداده اليها.

ويبدو أنه كان هناك أكثر من طريق يربط سجلماسة ببلاد السودان، فذكر المسعودي طريقًا ينطلق من سجلماسة الى بلاد السودان الغربي عبر تاغازا TAGAZA[1]، وربما كانت أهمية هذا الطريق تكمن في توفر مناجم الملح في تاغازا، وذكر البكري بدوره طريقًا آخر ينطلق من سجلماسة الى وانزمين حيث «تجتمع جميع طرق السودان» ثم يخترق أرض صنهاجة الى أودغست[2]، ويضيف البكري أن المسافة بين سجلماسة وتامدلت احدى عشرة مرحلة ومن هذه الى أودغست أربعون مرحلة[3].

وعلى أية حال، فقد كانت المنطقة التي تعبرها القوافل «مفازة صحراء» مثلما يصفها اليعقوبي ويتفق معه الاصطخري حيث ذكرأن «بين المغرب وبلد السودان مفاوز منقطعة» وأضاف ابن حوقل من جهته «انها مفاوز وبراري منقطعة قليلة المياه ومتعذرة المراعي».[4]

---

(1) Gautier: L'or du Soudan dans l'histoire A.H.E.S.1935.P.114.

(1) البكري: المغرب ص 156، 158 ـــ 159. 163.

(3) يذكر اليعقوبي ان المسافة بين سجلماسة وانبية خمسون مرحلة ويذكر صاحب «كتاب الاستبصار» ان المسافة بين سجلماسة وادغست نحو خمسين مرحلة ويجعلها أبو الفداء نقلاً عن العزيزي نيف واربعين مرحلة وحددها القلقشندي نقلا عن العزيزي ستا واربعين مرحلة وجعلها ابن حوقل مسير شهرين. أما الطريق بين اودغست وغانة فجعلها ابن حوقل «بضعة عشر يوما» واعتبرها البكري خمسة عشر مرحلة، وجعلها موني مسيرة أربعة أيام، وربما تعود هذه الاختلافات الى تشعب المسالك أو الجد في السير أو البطء فيه. فيذكر الحموي أن الطريق بين سجلماسة وغانة ثلاثة أشهر ذهابًا ومسيرة شهر ونصف ايابًا.

(4) انظر عن هذه الصحراء. الأصطخري: المسالك ص 37. ابن حوقل. صورة ص 100، القلقشندي . صبح الأعشى 5 ص 172. أبو الفداء: مختصر. ص 125. القزويني: آثار البلاد. ص 057.

وهناك طريق ثان يربط بلاد المغرب الأوسط ببلاد السودان، فإن المسافرين يصلون بسكرة ومنها يتجهون الى ورقلة «ورجلان» ثم الى تادمكة مرورًا بمنطقة أدرار ــ افقاس(1)، ومن ثم الى جاو ــ كوكو، جوجو ــ يستفاد مما ذكره الادريسي ان المسافة بين بسكرة وورقلة ثمان مراحل، كما يستفاد مما ذكره البكري ان المسافة بين ورجلان وتادمكة مسير خمسين يومًا. ثم يضيف ان المسافة بين تادمكة وكوكو تسع مراحل، أي أن المسافة بين بسكرة وجاو تبلغ سبعا وستين مرحلة إذا اعتبرنا المرحلة مسير يوم.

ويبدو أن هذا الطريق كان أقل أهمية من سابقه، فابن حوقل يشير الى أن القوافل كانت تفضل دخول بلاد السودان عبر سجلماسة، فذكر أنها كانت «تجتاز المغرب الى سجلماسة» كي تعبر بعد ذلك الى بلاد السودان ويؤكد الزبيدي هذا في اشارته الى خروج اعرابي يدعى أبو هلال الى بلاد السودان قادمًا من اليمن، فاتجه الى تاهرت ومنها إلى تلك البلاد(2)، كذلك فإن القوافل التي كانت تخرج من مصر الى غانة عبر مرندة قد حولت طريقها الى سجلماسة لتعبر الى غانة.

نظام سير القوافل: كان انطلاق القافلة محدد الزمان والمكان، فكان على كل من أراد أن يرافق القافلة أن يذهب الى مكان معين خارج المدينة يجتمع فيه التجار.
فإذا حان الموعد المحدد واتخذ الناس كافة استعداداتهم انطلقت القافلة، ويوجد لها مقدم يتحكم في انطلاقها ومسيرها وفي حلها وترحالها، وقد جرت العادة أن يضرب المقدم الطبل معلنًا بداية الانطلاق، ويتضح هذا فيما ذكره القاضي عياض في مجرى حديثه عن خروج عبيد الله المهدي من قصطيلية الى سجلماسة، فقد طلب هذا الأخير من عبد له، أن يذهب الى مقدم الرفقة ليقول له

---

(1) عن ادرار وافوقاس انظر: Mauny: Tableau géographique de l'Ouest Africaine Dakar.1961.PP.116-120

T.Lewicki: traits d'histoire de commerce..P.14.

(2) ابن حوقل: صورة. ص 65. الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين ص 251 ــ 252. القزويني: آثار البلاد. ص 169.

«ان رأيت أن ترحل بنا الساعة فافعل، وكان اليه ــ المهدي ــ محسنًا يصله ويعطيه» فقال للعبد. «والله ان هذا الشيء يشتد على الناس ولكني ما أرى مراجعة أبي محمد فيما سأله وضرب الطبل ورحل الناس»(1).

ولم يكن هؤلاء المسافرون في قافلة واحدة يقصدون مكانًا واحداً بالضرورة، فقد يرافقها بعضهم لمرحلة أو أكثر ثم ينفصل عنها وفي نفس الوقت ينضم اليها مسافرون آخرون من هناك، وهذا الحرص على مرافقة القافلة ناتج عن شعور المسافرين بالانس والأمن معًا من قطاع الطرق.

وكانت القافلة تستعين بالدليل ومن له خبرة في ذلك الطريق، وربما لم يكن من المحتم أن يحمل المسافر كل مؤونته، فكان بامكانه أن يشتري ما يلزمه من المراكز التجارية التي يعبرها، فقد أوشكت جماعة قادمة من الحجاز باتجاه بلاد المغرب على الافلاس، فباعت بعض حوائجها واشترت بثمنها بعض السلع الخفيفة كالابر والمسلات والعطور، ثم كانت تبيع من هذه في كل مكان تصله بما تقتات به(2).

لكن الأمر يختلف بالنسبة للقوافل العابرة الى بلاد السودان والتي عليها أن تجتاز بحرًا من الرمال، فكانت هذه القوافل تسير وفق توفر الماء وسهولة المنطقة، وربما لهذا ذكر الاصطخري انها «لا تسلك الاّ من مواضع معروفة» ويبدو أن هذه المواضع هي أماكن تتوفر فيها المياه، فذكر العزيزي أن هذا الطريق «على مياه معروفة»، فكانوا يحملون منها حاجاتهم، فإذا اتوا على نهاية ما معهم نحروا جملا وترمقوا بما في بطنه، وذكر أبو حامد الغرناطي انهم كانوا يحملون معهم الزاد لستة شهور وهو في العادة من المواد الغذائية المجففة التي تتحمل تلك المدة الطويلة، كما حملوا معهم الخيام يستظلون بها من وهج الشمس، وحملوا الأسلحة للدفاع عن النفس إذا اقتضت الضرورة.

---

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 153.
(2) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 514.

وكانت قبائل الصحراء تفرض ضرائب على القوافل المارة مقابل تقديم الادلاء لها وهدايتها، ويذكر ابن حوقل من أوصاف هذه القوافل «المعرفة بأوضاع البر وأشكاله والهداية فيه والدلالة على مياهه بصفة المداكرة ولهم الحس الذي لا يدانيه في الدلالة»(1). وأضاف أن بدو الصحراء كانت «لهم لوازم على المجتازين عليهم بالتجارة من كل جمل وحمل ومن الراجعين بالتبر من بلد السودان وبذلك قوام بعض شؤونهم» بل أن ترمنجهام Trimingham يرجع قوة صنهاجة الى الضرائب والأموال التي جبتها من القوافل المارة في حياضها من وإلى بلاد السودان(2).

ويبدو أن القوافل كانت تسير في الشمال في فصول الربيع والصيف والخريف واما في الجنوب (الصحراء) فيذكر الادريسي ان «هذه الصحراء يسلكها المسافرون في زمان الخريف» ويرى ابن حوقل انها «لا تسلك الا في الشتاء». وكان المسافرون فيها يوقرون جمالهم في السحر الأخير ويمشون الى أن يشتد الحر، فيحطون احمالهم ويقيدون جمالهم ثم يخيمون على أنفسهم ظلالاً تقيهم حر الهجير وسموم القائلة الى أول وقت العصر، حيث يرحلون ويواصلون مسيرهم الى أن يحل الظلام فيحطون رحالهم حيثما وصلوا ويبيتون ليلتهم(3).

أما في البحر، فقد جرت العادة أن تسير السفن في قوافل بحرية، فإذا ما لحق العطب مركبا وجد الغوث من المراكب المرافقة، وكانت السفن تخضع للفحص من قبل الخبراء، قبل اقلاعها، وأفاد المقدسي أنه كانت «تفتش المراكب عند اقلاعها» في مصر الفاطمية، فربما كان هذا النظام استمرارًا لنظام الفاطميين في المغرب.

ولم تكن سفن ذلك العصر صغيرة كلها، فإن السفن الخيطية التي كانت عليها أن تنطلق من ماسه الى الصين لا بد أن تكون كبيرة جدًا، وكأنها اخذت اسمها من شكلها، وقد وصفت مثل هذه السفن بان ارتفاعها عن سطح الماء يبلغ حدًا يضطر الناس الى استعمال سلالم، فارتفاعها نحو العشرة أمتار،

(1) ابن حوقل: صورة ص 98.

(2) Trimingham: A history of islam in west Africa. P.52.

(3) الادريسي: صفة ص 31.

وكانت تحمل بضع مئات من الرجال، ويخزن فيها من الحبوب مؤونة سنة(1). فلا عجب من كبرها فإن ظروف الملاحة في البحار والمحيطات الزاخرة بالحيتان والأمواج العتيدة تقتضي أن تكون السفن كبيرة، تستطيع المقاومة وحمل مؤونة كافية لمثل هذه السفرات الطويلة، وتستطيع حمل بضائع كثيرة تدر أرباحًا تتناسب وتلك الأخطار والمشقات، وكان على هذه السفن ملاحون ونواخذة(2) وجذافون ومصلحون، ويضيف المقدسي أنه «لا بد في كل مركب من مقاتلة ونفاطين» ومن الجدير بالذكر أن البوصلة لم تكن معروفة في ذلك القرن الرابع الهجري، فكان الملاحون يوجهون سفنهم مستعينين بالشمس والقمر والنجوم كما استعملوا بعض أنواع الطيور(3).

وسائل المواصلات:

1 ــ وسائل برية: يعتبر الحيوان الوسيلة الأساسية في هذا الميدان وخاصة الجمل والحصان، وكان الجمل كثير الاستعمال لخصائصه المتعددة، فأشار الحموي الى أن التجار كانوا «يحملون الجمال الوافرة القوية» وذكر الادريسي من جهته أنه كان للتاجر «المئة جمل والسبعون والثمانون جملا كلها موقرة».

وللحصان أهمية في عبور المسافات الطويلة شأن الجمل، وان يمتاز عنه بالسرعة الا أنه لا يستطيع تحمل مشاق الصحراء، ومع هذا فقد استعمل على طريق بلاد السودان، فكان للشيخ أبي نوح الصغير ــ «عاش في القرن الرابع الهجري ــ «فرس عتيق وعليه حج وسافر الى تادمكة قيمته مئة وخمسون دينارًا(4).

---

(1) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 145. لومبار: الاسلام ص 95. وقد أشار ناصر خسرو الى سفن حمولة الواحدة منها ماتنا خردار «حمل حمار» انظر. ناصر خسرو: سفر نامة ص 80.
(2) النواخذة: هم ملاك السفن أو وكلاؤهم أو المتولون شؤونها.
(3) الدوري: نفس المرجع ص 146. ثم انظر. المقدسي: احسن التقاسيم ص 12، وانظر: المعاني: عمان ص 138، 140.
(4) نقلا عن الوسياني انظر:

T.Lewicki: Quelques extrait inédits aux relatif aux voyages.P.19.

واستعملت الحيوانات المختلفة في جرّ العربات التي كانت معروفة في ذلك الوقت، فذكر ابن عذاري أن موسى بن نصير «أجاز الأموال من الذهب والفضة والجوهر في المراكب الى طنجة ثم حملها على العربات» كما ذكر لقبال موسى أن المعز الفاطمي طوف ابن واسول في المهدية «على عجلة خاصة صنعت لهذا الغرض»[1] وقد وصف ابن بطوطه هذه العربات بأن للواحدة منها أربع بكرات ويجرها فرسان وأكثر وربما البقر أو الجمال، والذي يخدم العربة يركب أحد الأفراس التي تجرها، وعليها سرج، وفي يده سوط للضرب، وعود كبير للتوجيه وعلى العربة شبه قبة من قبضان الخشب مربوط بعضها الى بعض، وتكسى باللبد أو الجوخ، ولها طيقان مشبكة، ويرى من بداخلها الناس ولا يرونه ــ «ربما يقصد الهودج ــ واما العربة التي تحمل الأثقال والأطعمة فهي شبه البيت ولها قفل[2].

2 ــ **الوسائل البحرية**: وهي السفن المختلفة مما سبق ذكره على اختلاف احجامها.

الصادرات والواردات:

1 ــ **الصادرات**: نظرًا لشهرة بلاد المغرب الأوسط في الانتاج النباتي والحيواني وما ينبني علية من الانتاج الصناعي، فإن صادرات المغرب الأوسط كانت بالدرجة الأولى تعتمد على هذا الانتاج، فقد كانت حبوب تنس «تخرج منها الى كل الآفاق في المراكب»[3]، وقد نقل سفرجلها الى مسيلة عند بنائها فاشتهرت هذه به، حتى كان يحمل الى القيروان واصله من تنس «وأضاف ابن حوقل أن لأهل جزائر بني مزغنة «من العسل ما يجهز عنهم والسمن والتين ما يجهز ويجلب الى القيروان وغيرها»[4].

(1) لقبال موسى: دور كتامة ص 370. وعما ذكره ابن عذاري انظر. البيان ج 1ص 43.
(2) ابن بطوطة: تحفة الأنظار. ص 323 ــ 324.
(3) الادريسي: صفة ص 83. وعن سفرجلها انظر. ابن حوقل: صورة ص 85. وذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه من تنس «يحمل الطعام الى الأندلس» انظر مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار صفحة 127.
(4) ابن حوقل: نفس المصدر ص 78، الادريسي: المصدر السابق ص 89. وعن تين سوق ابراهيم ومرسى الدجاج انظر: الادريسي: المصدر السابق ص 83، 90.

كما أن شرائح تين سوق ابراهيم كانت «تحمل منها الى كثير من الأقطار «ومثلها في هذا مرسى الدجاج فكانت شرائح التين تحمل «الى سائر الاقطار واقاصي المدائن والأمصار» وكذلك مدينة تاجنة فقد ذكر ابن حوقل ان تينها «يجهز عنها» وكان الجوز في سطيف «يحمل الى سائر البلاد» كما كان بعض النباتات الطبية في أشير وسوق حمزة «تحمل الى الآفاق»، وكان يحمل من مرسى الزيتونة عمود الخرط الى افريقية وما والاها، وكان من أشهر صادرات المغرب الأوسط المرجان، حيث يذكر ابن حوقل ان هذه السلعة لم تكن توجد «في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الخرز ومدينة تنس وبمدينة سبتة»[1]. ونظرا لعدم وجود حدود واضحة المعالم بين المغرب الأوسط وولاية افريقية، فقد كان هناك تبادل تجاري في مختلف السلع، ربما لوفرته في مكان مجاور دون آخر ولفرق في السعر، ومن المرجح كذلك ان تجار المغرب الأوسط قد ساهموا في توفير العبيد لأمراء القيروان الاغالبة. وازدادت هذه المساهمة حين دخل المغرب الأوسط في اطار الدولة الفاطمية، واصبح جزءًا منها ثم من الزيرية بعد ذلك.

ويذكر الحميري في كتابه «الروض المعطار» ان الميرة كانت تجلب الى مدينة بجانة من العدوة، ويذكر ابن حوقل من جهته ان مدينة وهران «فرضة الأندلس اليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال» وهو ما أكده موريس لومبار فذكر ان هذا القمح الذي تنتجه افريقية الشمالية، يصدر بواسطة السفن الى الأندلس وصقلية وبواسطة القوافل في اتجاه سجلماسة وبلاد السودان.

وربما كانت هناك علاقة بين ما ذكره ابن غالب نقلا عن ابن النظام بخصوص اعداد الغنم الهائلة التي كانت تدخل قرطبة كل يوم والتي تبلغ مائة ألف رأس، وبين ما ذكره بخصوص مرسى الجزيرة الخضراء حيث وصفه بأنه من «أيسر المراسي للحيوان واقربها من العدوة» ويوضح صاحب «كتاب الاستبصار» هذه العلاقة فيذكر انها كانت من تاهرت «تجلب الأغنام الى بلاد

---

(1) ابن حوقل: صورة ص 89، 76. القلقشندي. صبح الأعشى. ج 5 ص 111. البكري: المغرب ص 64.

المغرب وبلاد الأندلس لرخصها وطيب لحومها»[1]ويكشف ابن خلدون عن بعض الصادرات من خلال ذكره هدية زيري بن عطية الى المنصور بن أبي عامر فكانت مئتين من عتاق الخيل وخمسين جملا من المهاري السبق والف درقة من جلود اللمط واحمال من قسي الزان والقطوط الغالية والزرافة وأصناف الوحوش الصحراوية كاللمط وغيره والف حمل من التمر واحمال من ثياب الصوف الرفيعة»[2]. وذلك سنة 381هـ/991م ويبدو أن الامويين كانوا بحاجة الى الجمال والخيول فقد «وصلت الى الزهراء الجمال التي بعث بها بنو خزر من العدوة وكانت مائة وثلاثين جملا» وقد جلب المنصور بن أبي عامر مرة ألف حصان، بالاضافة الى البغال.[3]

ومن المرجح ان بلاد المغرب الأوسط قد صدرت بعض انتاجها الفلاحي الى سجلماسة خاصة وان اليعقوبي يحصر زرعها في الدخن والذرة» وانها قاعدة الاستعداد والتجهيز للانطلاق الى بلاد السودان، فأشار ابن حوقل الى أنها كانت تدفع ضرائب على «ما يخرج عنها ويدخلها من نواحي افريقية...» وان كان لم يذكر السلع.

وإذا كان ابن الصغير قد أشار الى سير القوافل الى السودان، فإنه لم يشر بتاتًا الى السلع، الا أن الادريسي يذكر ان التجار يدخلون بلاد السودان» باعداد الجمال الحاملة لقناطير من النحاس الأحمر والملون والأكسية وثياب الصوف والعمائم والمآزر وصنوف النظم من الزجاج والأصداف والأحجار وضروب من الأفاويه والعطر وآلات الحديد المصنوع»[4] وأضاف الحموي أن التجار يسافرون من سجلماسة الى غانة «وجهازهم الملح وعقد خشب

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 178، ابن غالب: فرحة الأنفس ص296، وعما ذكره الحميري انظر: عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين ص 274.
(2) ابن خلدون: العبر. ج 4 ص 66. ابن أبي زرع: روض القرطاس ص 64. وعن هدية ثانية انظر نفس المكان.
(3) Imammuddin: Some aspects...P.93
وعن بعض الهدايا الأخرى انظر. ابن حيان: المقتبس. طبعة بيروت ص 150. ابن عذاري: البيان ج 1 ص 175. ابن أبي زرع: المصدر السابق ص 68.
(4) الادريسي: صفة 66.

الصنوبر... وخرز الزجاج الأزرق وأسورة نحاس أحمر وحلق وخواتم نحاس» وقد أكد أبو الربيع الوسياني تصدير الثياب، فذكر أن أبا صالح الياجراني «من القرن الثالث الهجري» جهز جملا ليركبه الى تادمكة فقال له رجل آخر. «احمل لي على جملك حمل ثياب»[1]، وذكر بوسنا نسكي أنه قد عثر في منطقة Igbo-Ukwu على بعد خمسة وعشرين ميلا شرق أونيتشا جنوب النيجر.. بين 1379هـ ـــ 1959م ـــ 1384هـ ـــ 1964م على أكثر من ثلاثين سوارًا من نحاس وبرونز وخزف، تبين بالكربون انها تعود الى القرن التاسع الميلادي، كما تم العثور في تقداوست على أواني فخارية مستوردة من المغرب الاسلامي ومن بينها أباريق كروية للواحد منها مصفاة في وسط واسفل العنق وهي مقعرة ومثقبة لمنع دخول الحشرات والغبار وتنظيم صب الماء، ومنها مصابيح زيتية[2].

ويظهر أن المصنوعات النحاسية كانت من بين الصادرات الى بلاد السودان وكانت على شكل قضبان بطول سبعين سنتيمترًا وزنة القضيب رطلا تقريبًا، أو على شكل سلاسل، فقد حدث سكن الصائغ قال: «كنت أعمل السلاسل من نحاس واطليها بماء الذهب الذي يجعل في اللجم وأبعث بها تباع ببلد السودان»[3].

ويشير الادريسي الى أنه ربما جلبت الحنطة الى أهل زغاوة من بلاد ورقلان وغيرها، وبما أن بلاد المغرب الأوسط تشتهر بهذه الحبوب، فربما كانت تلك الحنطة يحملها تجار هذه البلاد، وأضاف الأدريسي أنه «ليس في بلاد السودان شيء من فواكه رطبة الا ما يجلب اليها من التمر من بلاد سجلماسة أو بلا دالزاب، ويجلبه اليهم اهل ورقلان» [4] وهكذا فإن تمر بسكرة قد وصل

---

(1) أبو الربيع الوسياني: سير مشائخ الغرب ص 30. وانظر:
وعما ذكره الحموي انظر: معجم ج 2 ص 361. حسن أحمد محمود: الاسلام والثقافة ص 72 و211. وبما أن البصرة اشتهرت بالأثواب المنجبجات فربما نقلها البصريون في تاهرت الى سودان خاصة وأن هؤلاء مولعون بها. البيروني: الجماهر. ص 241.

(2) Denise: Les fouilles de Tegdaoust P.485-487/ Posonanski: Ghana and the.

(3) المالكي: رياض النفوس ص 117 ثن انظر: مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 212 الادريسي: صفة ص 3، 74.

(4) الادريسي: نفس المصدر ص 4، 35.

الى بلاد السودان، والى جانب هذا كان العنبر سلعة هامة تصدر إلى بلاد السودان لاستعماله في عدة أمور كالتطبيب والسحر والتعوذ من الجن وتحنيط الموتى[1]. ويؤكد صاحب «كتاب الاستبصار» على تصدير بعض السلع المذكورة، كما يضيف اليها سلعًا أخرى، فيذكر أن أكثر ما يتجهز الى مدينة كوغة بالملح والودع والنحاس المسبوك والتاكوت وهو أنفق شيء عندهم للدبغ وأضاف بخصوص مدينة سلى أن تبايع اهلها «انما هو بالذرة والملح وحلق النحاس وازر لطاف من القطن»[2].

وبالفعل فقد كان الملح مادة هامة للتصدير، وكان قيمًا في بلاد السودان، فذكر ابن حوقل ان حاجة ملوك غانة وكوغة «الى ملوك أودغست ماسة من أجل الملح الخارج اليهم من ناحية الاسلام» وإذا كان الملح يستخرج في بلاد المغرب الأوسط من مياه البحر، أو من نواحي بسكرة، فليس هناك ما يمنع تجار المغرب الأوسط أن ينقلوا أيضًا ملح الصحراء الى بلاد السودان الذي أشار اليه صاحب «كتاب الاستبصار» فذكر ان من عجائب الصحراء وجود معدن الملح بها تحفر عنه الأرض تحت قامتين أو أكثر» ويتجهز به الى بلاد السودان «غانة وغيرها»، ويبدو انه يقصد مناجم تاغازا التي أشار اليها القزويني، فذكر أن عمل اهل تاغازا يتمثل في «جمع الملح طول السنة يأتيهم القفل في كل سنة مرة يبيعون الملح ويأخذون من ثمنه قدر نفقاتهم والباقي يؤدونه الى ساداتهم من مسوفة»[3].

وكان التجار يبادلون الملح بوزن أو وزنين من الذهب أو أكثر على حسب كثرة التجار وقلتهم[4]، ويذكر دوفيس نقلا عن موني Mauny أن حمل الجمل مائة وخمس وعشرون كيلوغراما الى مائة وخمسين كيلوغرام يعود بكمية من الذهب 760 الى 1140 غراما، ويذكر ابن حوقل أن ثمن حمل الملح في دواخل

(1) ابراهيم فخار: اليولوتيون وتاريخ المغرب الوسيط. الأصلة ع 14 — 15 ص 52.
(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 217، 220.
(3) القزويني: آثار العباد. ص 26؛ مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 214، ابن حوقل: صورة ص 98.
(4) انظر: Bovill: Garavans of the old Sahara London.1935.P.42
وانظر. الغرناطي: تحفة الالباب ص 42.

بلد السودان وأقاصيه ما بين 200 الى 300 دينار(1) وأشار لويكي Lewicki الى أهمية الملح فذكر أنه كان يشكل أساس ثروة الملك، فكان يحتفظ به في المخازن، فقد كان بمثابة النقود، فذكر البكري ان «تجارة أهل بلد كوكو بالملح وهو نقدهم»، وتزداد أهمية الملح بالنسبة لتجار المغرب الاسلامي عامة في أنه السلعة الوحيدة التي يمكنها أن تسدد ثمن الذهب المجلوب من بلاد السودان، إذ أن دوفيس يرى أنه لا الصناعات المحلية ولا المنتوجات الزراعية كانت كافية أو ملائمة لتسديد ثمن الذهب.

ولا يشير الرحالة الى صادرات المغرب الأوسط الى المشرق الاسلامي على وجه التحديد، وان كانت لا تختلف عن السلع التي ذكروا انها وصلت المشرق من بلاد المغرب الاسلامي، وسواء أكانت هذه السلع من انتاج محلي أو مستوردة، فإن تجار المغرب الأوسط قد حملوها الى المشرق مع غيرهم من التجار، فيذكر ابن خرداذبة أن «الذي يجيء من البحر الغربي الصقالبة والروم والأفرنجيون واللمبرديون والجواري الروميات والأندلسيات وجلود الخز والوبر ومن الطيب الميعة ومن الصيدلية المصطكي» ويذكر ابن حوقل أن الذي يقع من بلاد المغرب: الأكسية الصوف الرفيعة والدنية الى جباب الصوف، وما يعمل منها والحرير والحديد والعنبر والانطاع والزئبق والرصاص والمولدات الحسان الرفقة والغلمان. ويضيف المقدسي: «الزيت والفستق والزعفران واللوز والبرقوق والمزاود والانطاع والقرب» ويذكر الأصطخري بدوره: «اللبود المغربية والبغال للسرج والمرجان والعنبر والذهب والعسل والزيت والسّفن والحرير والسمور...والخدم السود من السودان» ويضيف ابن الفقيه الدرق اللمطية والسمور الى ما ذكره ابن خرداذبة، كما يذكر الجاحظ من بين صادرات المغرب: النمور البربرية والبزاة السود واللبود المغربية الحمر والقرظ(2).

---

(1) ابن حوقل: صورة ص 98، عن أهمية الملح: البكري: المغرب ص 183. ثم انظر:
Lewicki l'état Nord Africain de Tahert, P.535.

(2) انظر: الجاحظ: التبصر بالتجارة ص 29، 30، 34. ابن خرداذبة: المسالك: والممالك ص 92، ابن الفقيه: مختصر ص 84، الاصطخري. المسالك والممالك ص 45. المقدسي: احسن التقاسيم ص 239.

ويبدو أنهم ــ التجار ــ صدروا أيضًا الخيول، فإن زيادة الله الثالث حين أرسل هدية الى الخليفة العباسي المستكفي، كان ضمنها الخيول، وهذا دليل على طلب المشرق لهذا الحيوان، وبما أن بلاد المغرب الأوسط تشتهر بترتيبه فيكون ضمن صادراتها الى المشرق.

كما صدرت بلاد المغرب الأوسط بعض منتوجاتها الى بلاد الروم الى جانب بعض السلع المستوردة فذكر. ج.ايفر G. yver ان تجار الروم كانوا يشترون من بجاية الصوف والزيت والجلود والشمع[1]، كما كانت من صادرات المغرب الأوسط «المرجان والصوف والعبيد السود المجلوبون من بلاد السودان وريش النعام والذهب» وكذلك الأثمار كالتين والتمر، وكان اهتمام الروم بحبوب المغرب الاسلامي يعود الى عهدهم في البلاد، وبالفعل فقد استوردوا القمح والشعير[2].

الواردات ــ كانت القوافل التي تغادر المغرب الأوسط تعود محملة بالسلع المختلفة ومن جميع الاتجاهات:

أ ــ ولاية افريقية : من المرجح ان يكون الموز الذي اشتهرت به مدينة قابس احدى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط، وكذلك الفستق الذي اشتهرت به مدينة قفصة، خاصة وأن الرحالة لا يشيرون الى زراعة هاتين الفاكهتين في بلاد المغرب الأوسط، هذا الى جانب بعض مصنوعات ولاية افريقية مثل الآلات الحديدية كالسيوف وسروج الخيل والادوات الزراعية، وأدوات أخرى مختلفة، خاصة وأن تلك البلاد تشتهر بانتاج الحديد بمجانة. ومن المستبعد أن يكون حديد بونة يسد الطلب المحلي في بلاد المغرب الأوسط، ومن المواد المستوردة أيضا المنسوجات الحريرية كالثياب السوسية الشهيرة والكساء الدرجيني، الى جانب حجر المطاحن، فيذكر ابن حوقل ان من هذه المدينة «الحجارة المجلوبة للمطاحن بجميع المغرب»[3].

ب ــ **الاندلس**: ربما كانت القوافل أو المراكب المتنقلة بين موانيء الاندلس تعود محملة بالمواد التي اشتهرت بانتاجها، فقد اشتهرت البيرة على سبيل

---

(1) دائرة المعارف الاسلامية ــ مادة (بجاية) ج 3 ص 351 بقلم ج ايفر G.Yver.
(2) موريس لومبارد: الاسلام ص 242.
(3) ابن حوقل: صورة ص 84.

المثال بالحديد والكتان والرصاص والنحاس، وكان فيها شجر الجوز وقصب السكر، واشتهرت طليطلة بالصبغ السماوي والزعفران «الذي يتجهز به الى الآفاق» واشتهرت المرية بالحرير الذي «كان يشحن الى جميع الآفاق»، واشتهرت شدونة بخير البر والبحر، واشتهرت قرية بغام ــ قرب طليطلة ــ بإنتاج الطين المأكول الذي كان «يتجهز به منها إلى أرض مصر وجميع بلاد الشام والعراق وبلاد الترك، وهو نهاية في لذاذة الأكل وفي تنظيف غسل الشعر» وقد صدّر الى درعة، وهذا كله يجعل من المرجح أنه صدر الى بلاد المغرب الأوسط(1).

ومن المرجح أيضًا أن بلاد المغرب الأوسط استوردت من الأندلس الحديد المغناطيسي واللا زورد والياقوت الأحمر وكذلك الزئبق، الذي كان يوجد في فحص البلوط، «ومنه ينتشر في كل أفق» ويوجد في تدمير الكبريت والتوتيا ومنه «يحمل الى الآفاق» ويوجد القرمز في أشبيلية ولبّلة وشذونة وبلنسية» ومن الأندلس يحمل الى الآفاق». وكذلك الزيت الذي كان يتجهز به الى اقاصي المشارق والمغارب برًا وبحرًا. ويذكر ابن الشباط من معادن الاندلس والحديد والرصاص والزنجفور والشب والتوتيا والزاج، واشتهرت بلاد الأندلس بالقسطل والغراسيا والجوز، وفيها السّفن بنواحي مالقة والبزاة، وقد ذكر المقدسي من جهته انه يصنع في مرسية من الأسرة المرصعة والحصر الفتانة الصنعة وآلات الصفر والحديد من السكاكين والمقاص المذهبة» ومنها تجهز هذه الأصناف إلى بلاد افريقية وغيرها»(2).

. ومن صادرات الاندلس الى بلاد المغرب الاسلامي عامة، والتي اشار اليها أمام الدين: الورق والسجاد والسلاح وكل أنواع الأدوات المصنوعة من الحديد والنحاس كالمقصات وغيرها(3).

---

(1) مما اشتهرت به بلاد الاندلس وكان يصدر منها أو يرجح أنه كان يصدر انظر. ابن غالب: فرحة الأنفس. قطعة منه نشر: لطفي عبد البديع. مجلة معهد المخطوطات العربية. المجلد الأول. ج 2. 1375هـ ـــ 1955م. مواضع متفرقة. ابن الشباط: وصف الأندلس. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية. مدريد 1967م.

(2) المقدسي: احسن التقاسيم ص 232 ــ 233، ثم انظر. ابن غالب: المصدر السابق ص 283. ابن الشباط: المصدر السابق ص 102. السّفن: تتخذ منه مقابض السيوف. انظر: الاصطخري: المسالك والممالك. ص 42.

(3) Imammudin: Some aspect...P.127.

وإذا كانت هذه بعض المواد التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط من الأندلس، والتي كانت من انتاج محلي، فقد استوردت سلعًا أخرى لعبت الاندلس فيها دور الوسيط، وهي سلع تأتي من بلاد أوروبة ومنها الخدم الصقالبة والروم والافرنجيون والجواري الروميات، وجلود الخز والوبر والفراء والسمور والسيوف وغيرها.

جـ ــ المغرب الأقصى:

أ ــ **فاس**: لا تشير المصادر التي اطلعنا عليها الى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط من فاس مباشرة إلا أنه من المرجح أنها استوردت بعض المواد التي اشتهرت بها بلاد المغرب الأقصى، حتى ولو كانت الحاجة اليها قليلة، وربما بسبب اختلاف الأسعار بين البلدين، ومن هذا بات من المرجح، أن تكون تاهرت وغيرها قد استوردت الخز السوسي، ويشير ابن حوقل الى قصب السكر في بلاد السوس الأقصى، وبلاد المغرب الأوسط تفتقر الى هذه المادة الا قليلاً، فإن زراعتها كانت محدودة في هذه البلاد، وقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» انه من ماسة «يجلب السكر الى جميع بلاد المغرب والأندلس وافريقية»[1] وأشار ابن حوقل الى شهرة مدينة البصرة في انتاج القطن، فذكر أن «لها غلات كثيرة من القطن المحمول الى افريقية وغيرها» كما أفاد الادريسي في ذكر النحاس في مدينة داي ــ قرب جبل درن ــ وانه يحمل الى سائر البلاد، وان ذكر هذه المواد لا يعني الحصر، فإن الجناح الغربي من المغرب الأوسط، كان بين مد وجزر في اتجاه الشرق حينا واتجاه فاس حينا آخر وبحكم مجاورته بلاد المغرب الأقصى وتبعيته احيانًا فقد كانت تتم مبادلات تجارية.

ب ــ **سجلماسة**: يبدو أن وضعها الفلاحي قد تغير عما كان عليه في عهد اليعقوبي فإذا كان هذا قد ذكر ان زرعهم الدخن والذرة ــ كما سلف ــ فإن المقدسي يصفها بأنها «كثيرة التمور والأعناب والزبيب والفواكه والحبوب والرمان والخيرات»[2]. ويذكر ابن حوقل ان لها نهرا «يزيد في الصيف كزيادة

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص 211.
(2) المقدسي: المصدر السابق ص 231، القلقشندي: صبح الأعشى ج 5 ص 164.

النيل فيزرع بمائة حسب زروع مصر في الفلاحة»(1). وبناء على ما ذكره الحموي فقد زرعوا على هذا النهر البساتين والنخيل حتى كان التمر عندهم ستة عشر نوعًا، ثم يذكر الادريسي من مزروعاتهم غلات القطن والكمون والكرويا والحنة ويتجهز منها الى سائر بلاد المغرب وغيرها، فمن المرجح أن بلاد المغرب الأوسط قد استوردت بعض هذه السلع. مقابل ما صدرته اليها من سلع، خاصة وان سجلماسة مركز للتزويد باتجاه بلاد السودان.

د ــ **بلاد السودان**: كانت القوافل المتجهة الى بلاد السودان تعود محملة بسلع مختلفة ومنها:

ــ **الذهب**: فقد ذكر اليعقوبي أن في بلاد ملك غانة معادن الذهب وتحت يده عدة ملوك في بلادهم الذهب(2)، وأشار الادريسي أن «بلاد ونقارة هذه هي بلاد الذهب»(3) وذكر البكري من جهته أن افضل الذهب في بلاد غانة ما كان بمدينة غياروا، ويضيف أن مدينة كوغة اكثر بلاد السودان ذهبا، كما يوجد في جالام وبوري وبامبوك(4)، ويعتبر لويكي ان الذهب شكل السلعة الرئيسية في تجارة تاهرت مع بلاد التبر الواقعة بين نهر السنغال وفالم Falme وبافنج Bafing. كما أن موني Mauny يذكر أن السودان الغربي، ظل الممول الرئيسي للعالم الغربي بمادة الذهب منذ القرن الثامن الميلادي حتى اكتشاف امريكا(5).

وعلى أية حال، فإن ذهب السودان قد عرف طريقه الى تاهرت وغيرها من مناطق المغرب الأوسط، فإن الامام عبد الوهاب يقول في اشارته وافتخاره

(1) ابن حوقل: صورة ص 90، القلقشندي: المصدر السابق ج 5 ص 164، في حين يذكر اليعقوبي ان «زرعهم علي الأمطار لقلة المياه عندهم فإن لم يمطروا لم يكن لهم زرع»، اليعقوبي: البلدان. ص 359، ويبدو أن امطارها قليلة بحكم موقعها الجغرافي.
(2) اليعقوبي: المصدر السابق ص 220، المسعودي: اخبار الزمان ص 66.
(3) الادريسي: صفة ص 8. Bovill Caravans of the old Sahara.P.59
(4) Donise: Les fouilles de Regdaoust.J.A.H. T.XI. 1971. P.472
Mauny: The question of Ghana. P.209.
(5) ثم انظر: تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر. نشر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ــ معهد البحوث والدراسات العربية. بغداد، 1404هـ/1984م.

بدور ذهبه في قيام الدولة الرستمية «ولولا انا ومحمد بن جرني وابن زلغين لخرب بيت مال المسلمين انا بالذهب ومحمد بن جرني بالحرث وابن زلغين بالأنعام»[1].

وتظهر وفرة الذهب في بلاد المغرب الأوسط في صك نقودهم دنانير، وتتجلى وفرة الذهب بشكل أوضح في الأموال التي حملها الفاطميون معهم عند رحليهم الى مصر والتي اسهم تجار المغرب الأوسط في جلبها الى جانب تجار ولاية افريقية، فذكر أبو الفداء أن المعز اصطحب معه أهله سنة 361هـ / 971م «وخزائنه وفيها أموال عظيمة حتى سبك الدنانير وعملها مثل الطواحين وشالها على الجمال»[2]، وأستمر تدفق ذهب بلاد السودان بعد رحيل الفاطمين، وبما أن المنطقة شهدت في هذين القرنين ازدهارا عمرانيا واقتصاديا، وبما أن هذه الوضعية جاءت بعد عهد من الحروب والفوضى، فانه من المرجح أن صناعة الحلي الذهبية كانت واسعة وتطلبت كميات وافرة من الذهب.

على أن هذا الذهب مستعمل محليا، في صك النقود أو صناعة الحلي، كان يمثل جزءا من الذهب المستورد من بلاد السودان الغربي، وأما الجزء الآخر وهو يشكل النسبة العظمى فقد كان يأخذ طريقه الى مراكز تجارة المرور التي تتلقى سلعا تأتيها من البلدان الواقعة خارج العالم الاسلامي مثل اسبانيا ومراكز التجارة في آسيا الوسطى، كما تتجه الى المراكز السياسية الهامة والى بلاد الملوك والأمراء، وهذا ما دعا موريس لومبار ان يرى «ان هذا الذهب لا يبقى في المغرب وانما يمر به فقط»[3].

---

(1) الشماخي: السير، ص 205.
(2) أبو الفداء، مختصر. ج ص 141. ابن الأثير الكامل. ج 3 ص 620.
(3) موريس لومبار: الاسلام. ص 174. وعن التجارة مع بلاد السودان أنظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية. ص 342ـ387. ثم أنظر:

E.F.Gaut ier: L'or du Soudan dans l'histoire A.H.E.S.1935 PP.113-123

M.Malowist: Quelques observations sur le commerce de l'or dans le soudan Occidentale au M.Age.A.S.C.Nor-Des.1970

T.Lewicki: quelques extraits inédits aus aux voyages...F.O.1960/1961 PP.1-27 ibid: L'état Nord Africaines de Tahert...

C.E.A.N.N°8 1962 «.513-535 Ibid: the ibàdites in Arabia...J.W.H.XII/1.1971-

Ibid:traits d'histoire du commerce...Etnographie.Polska.Vol.VIII.1964

ومع هذه الملاحظة، فإن بلاد السودان لم تكن الممول الوحيد، فقد كانت عدة مصادر لاستخراج الذهب في العالم الاسلامي، تعتبر منافسة لذهب السودان، وهي تؤثر على مدى اهميته فبالاضافة الى الذهب المكتشف في الكنائس وكنوز القبور. فقد كان المسلمون يسيطرون على مناجم الذهب في غرب شبه الجزيرة العربية والقوقاز وأرمينية وجبال الأورال، ومناجم التبت ومناجم افريقية الشرقية والنوبة ومناجم وادي العلاقي[1]، وقد ذكر ابن حوقل ان بلاد ما وراء النهر «بها معادن الذهب» وان بلاد د نقلة ـــ غرب النيل ـــ «فيها معادن الذهب الجيد والتبر الخالص»[2]وذكر ابن الفقيه ان كرمان «بها أكثر معادن الذهب» وأضاف أنه «فيما بين خراسان وارض الهند...أرض الذهب»[3]، وذكر الاصطخري انه من اسوان الى معدن الذهب خمسة عشر يوما «والمعدن ليس في أرض مصر ولكنه في أرض البجة»[4]، وهذا الى غير ذلك من مراكز الانتاج.

وان كان هذا يقلل من أهمية دور تجار المغرب الأوسط في جلب الذهب من بلاد السودان الغربي، فقد غيروا طريقهم الى بلاد المغرب في القرن الرابع الهجري ليتمكنوا من الوصول الى مناجم السودان بعد ما حالت ظروف طريقهم الأول دون وصولهم اليها، مثلما أشار اليه ابن حوقل، وهذا يدل على أن اقبال المشارقة على ذهب السودان مازال قائمًا، رغم تعدد المناجم المذكورة اعلاه، كما كانت تجارة ذهب السودان هامة بالنسبة لتجار المغرب الأوسط في أنه سلعة ثمينة يمكنها أن تفي بتسديد اثمان البضائع المستوردة من بلاد المشرق الاسلامي والأندلس وما وراء البحر وغير ذلك.

العبيد: يبدو أن هؤلاء كانوا في الأغلب من العبيد السود، وقد افاد الأصطخري وابن حوقل وغيرهما الى أن «الذي يقع من المغرب الخدم السود

(1) موريس لومبار: المرجع السابق. ص 162 ـــ 164.
(2) ابن حوقل: صورة. ص 62. 385.
(3) ابن الفقيه: مختصر ص 206. 325.
(4) الاصطخري: المسالك ص 54.

من بلاد السودان»، وبما أن قوافل المغرب الأوسط قد وصلت تلك البلاد، فقد عادت محملة بالعبيد السود، ورغم ما كان يلاقيه التجار من عناء في جلبهم، الا أنهم لم يتوقفوا عن ذلك، ومن ذلك أن أبا محمد عبد الله بن محمد السدراتي قال: سافر خالي الى القبلة فجعل تجارته صامتا واشترى جملا لركوبه ومعه رجل حضري، فجاء الحضري الي خالي وقال له: ماذا اجعل تجارتي ؟ فقال: لا أدري، فجعل الحضري تجارته رقيقًا، فقفلوا الى أهليهم، فكان أبو محمد لا تعب عليه ولا نصب، إذا ارتحل الناس ركب جمله وإذا نزل ضرب خيمته ويستريح، وكان الحضري يتعب وينصب في الخدم والرقيق هزلت هذه وجاعت هذه ومرضت هذه وهربت هذه»(1). وما كان هذا الحضري ليتحمل كل هذا لولا ما تدره عليه هذه التجارة من أرباح.

الا أن المصادر لا تشير الى ثمن العبد في بلاد السودان، ويبدو أنه كان رخيصًا بسبب وفرة العبيد في بلادهم في تلك الفترة، وقد أفاد لوبز R.Lopez في أن قيمة العبد لم تصل قيمة حصان(1)، و لم يكن التجار يدفعون قيمته نقدًا، بل مقايضة بما حملوا الى بلاد السودان من سلع.

و لم يكن هدف التجار اغراق أسواق النخاسة بالعبيد من أجل الاستعمال المحلي، بل كانوا يصدرونهم الى مختلف الجهات، فمن المرجح أنهم ــ تجار المغرب الأوسط ــ قد أسهموا في توفير تلك الأعداد من العبيد الهائلة التي ظهرت عند الفاطميين، وعند الزيريين من بعدهم، كما أنه من المرجح أنهم صدروا العبيد الى بلاد الأندلس، حتى أنه يمكن القول أن رحلة محمد بن عرفه الى ملك السودان كسفير من طرف الامام أفلح بن عبد الوهاب، لها علاقة بموضوع توفير العبيد ليتم ارسالهم الى قرطبة، نظرًا لحاجة الأمويين اليهم ولصفات عبيد السودان خاصة عبيد جوجو، فقد ذكر أبو حامد الغرناطي أن «سائر السودان ينتفع بهم في الخدمة والعمل الاّ قوقو ــ جوجو ــ فلا خير فيهم الاّ في الحرب»(2)،

---

(1) R.Lopez: Medieval trade in the Méditerranean wald.P:43

وعن تجارة الرقيق انظر: J.D.Pege: salavery in west African history

J.A.H.1969 vol.X.N°3.

(2) أبو حامد الغرناطي: تحفة الألباب. ص 43. وعن التجارة مع السودان. انظر: H.R.Idris: La Berbérie oriontal...T.2.P.674-676, 684-685

ومن جهة أخرى، يظهر فيما ذكره الاصطخري وابن حوقل أن هؤلاء العبيد كانوا يصدرون الى المشرق.

وعلى أية حال، فإن التجارة برقيق السودان لقيت منافسة من منابع أخرى، فقد كان الحصول على العبيد يتم من مناطق متعددة سبق ذكرها، ومع تعدد الموارد هذه الاّ أن الطلب على عبيد السودان الغربي ظلّ قائمًا بدليل القوافل التي كانت تتجه شرقًا الى البلاد الاسلامية محملة بهم، وإذا كانت مدينة أسوان مركزا لخصي العبيد السود ومدينة فردان مركزًا لخصي الصقالبة(1)، فليس هناك ما يدل على مركز خصيهم في بلاد المغرب الاسلامي، وان كان من المرجح أن تكون سجلماسة وورقلة مركزين لخصي العبيد قبل تسويقهم.

وتأتي أهمية بلاد السودان الغربي كمورد للعبيد الى جانب الموارد الأخرى في انقطاع سبل الحصول على الأسرى بسبب توقف الفتوحات الاسلامية. ثم في أن المنطقة التي كانت مسرحًا لهذه الفتوحات أصبحت اسلامية تضم مسلمين لا يحل استرقاقهم، وتضم اهل ذمة تحميهم الشريعة الاسلامية(2). وهنا دعت الحاجة الدول الاسلامية أن تتطلع باعينها الى موارد خارج البلاد الاسلامية.

ـــ **الدرق اللمطية**: ذكر الادريسي أنه بمدينة نول تصنع الدرق اللمطية التي لا شيء ابدع ولا اصلب منها ظهرًا ولا احسن منها صنعًا، وبها يقاتل اهل المغرب لحصانتها وخفة محملها، وهي مستمدة من حيوان اللمطي المتوفر في بلاد لمطه، ويذكر ابن حوقل انه «من سجلماسة الى لمطة معدن الدرق اللمطية عشرون يومًا(3)»، ويوجد في بلاد لمتونة ايضًا ومنها أودغست. ويشير ابن الفقيه الى وجوده في أنبية أيضًا.

---

(1) انظر: لويس لومبار: نفس المرجع. ص 294ـــ298. بروفنسال: حضارة العرب. ص 77. وعن الصقالبة: المسعودي: مروج الذهب. ج 2. ص 3. وعن التجارة الى بلاد الصقالبة انظر: ابن الفقيه مختصر. ص 270ـــ271.

(2) نفس المرجع ص 290.

(3) ابن حوقل: صورة ص 91. الادريسي: صفة ص 59. ابن الفقيه: مختصر ص 81.

ويبدو أن التجار كانوا يجدّون في جلبها نظرًا لأهميتها في الحروب، فغمروا الأسواق المحلية بها، ثم صدروها الى البلاد الأخرى، فقد كانت تشكل احدى الصادرات الى بلاد المشرق الاسلامي، وكانت تصدر الى الاندلس، بل انها كانت تقدم هدايا كدليل على أهميتها، فقد اشتملت هدية زيري بن عطية الى المنصور بن أبي عامر على ألف درقة من جلود اللمط[1] وقد أشار القزويني الى أن «قيمة كل واحد منها ثلاثون دينارا».

ــ **سلع أخرى**: وقد كان التجار يجلبون الجلود من بلاد السودان، خاصة جلود النمور، والنمور نفسها. إذ كانت احدى السلع التي ترد المشرق الاسلامي من المغرب. وهي هامة في صناعة السروج، وقد نالت اعجاب الجاحظ، فعبر عن ذلك بقوله ان خير النمور البربري الموشح، وهو يصفها بأنها صغيرة، «مقدار الجلد منها ما يغشى سرجًا مفردًا ومنتهي ثمن الجلد منها خمسون دينارًا»[2].

ومنها جلد حيوان البطي الذي يعمل منه المجن، وذكر القزويني أن ثمن المجن الواحد ثلاثون دينارًا، ومن خاصيته أن الحديد لا يؤثر فيه.[3] ويحمل من بلاد السودان الغربي أيضًا الذبل من ظهور السلاحف حيث تصنع منه الأمشاط. وكذلك العاج ويبدو أن تجارة هذه السلعة كانت مربحة حتى أن أحمد بن علي بن حميد التيمي ــ توفي سنة 261هـ/ 874م في القيروان ــ تنازل عن ألف دينار من تركة أبيه «فسئل عن ذلك فقال: كان من تجارة العاج فكرهته»[4].

وكان من السلع المحمولة أيضًا ريش النعام وكذلك الصمغ، وقد أشار البكري الى وجوده في منطقة أودغست والى وصوله الى الأندلس، مما يرجح وصوله الى بلاد المغرب الأوسط، ويذكر الدرجيني انه لما أصيب أبو معروف ــ من رجال الطبقة السادسة ــ ببصره وجه كتابا الى الشيخ عبد الحميد

(1) ابن خلدون: العبر ج 4 ص 66. وقد غنم باديس في حربه مع حماد عشرة آلاف درقة: ابن الأثير: الكامل ج 9 ص 255.
(2) الجاحظ: التبصير بالتجارة ص 30.
(3) القزويني: آثار البلاد ص 26.
(4) القاضي عياض: تراجم ص 322.

الفزاني وكان عالما كبيرًا من أهل الدعوة الاباضية وقاطنًا ــ وكان قاطنا ببلد السودان يستمد منه دواء العين»(1)، وربما كان هذا الدواء كحلاً هو «البشمة» الذي ذكره ابن البيطار، فأشار الى أنه يستعمل في علاج العين ضمادًا وذرورًا، لاخراج القذى، والنفعة من الغشاوة، ومن الرمد وغير ذلك كما أشار الى أنه يؤتى به «من بلاد السودان من كوار وغيرها من بلدانهم». كما ذكر ابن البيطار ــ من الأدوية المجلوبة (جوز الشرك) «يؤتى به من بلاد السودان...إذا شرب منه مثقالاً بماء أحدث الطمث وأسقط الاجنة ونفع من وجع المثانة وان صنع منه دهن نفع من أوجاع الركبتين والظهر، وزعم بعض اطباء المغرب انه متى شرب ماء طبيخه فتت الحصاة» ومن هذه الأودية أيضًا ذكر ابن البيطار «فلفل السودان» «يسمى بالبربرية حرفي وهو حبّ يشبه الجلبان واوعيته وهو أسود اللون حريف الطعم مثل الفلفل يجلب من بلاد السودان وينفع من وجع الأسنان»(2).

ويظهر أن بعض حيوانات بلاد السودان كانت من بين السلع المجلوبة مثل النمور والفيلة والأسود والزرافات، وربما كانت بعض الحيوانات التي تضمنتها هدية زيري بن عطية الى قرطبة هي مجلوبة من بلاد السودان، وكان منها «دابة من دواب المسك ومهاة وحشية تشبه الفرس وحيوانات غريبة»(3) وربما من هذه الأخيرة حيوان الكركدن أو وحيد القرن. ومن المرجح أن هذه الحيوانات كانت تجلب وهي صغيرة ثم تتم تربيتها في بلاد المغرب.

هـ ــ بلاد المشرق: لم تتوقف حركة القوافل التجارية البرية والبحرية بين المغرب الاسلامي عامة وبلاد المشرق الاسلامي، بحكم الترابط العضوي بينهما، وتكشف كتب الرحلة عن نشاط هذه الحركة وعمران الطريق بالقوافل، وقد كشف ابن الصغير بدوره عن وصول قوافل الى تاهرت قادمة من المشرق فذكر ان ابا حاتم «كان أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل

---

(1) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 327. T.Lewicki: Arabic external...P.67

(2) عن هذه الأدوية انظر: ابن البيطار: الجامع ج 1. ص 95، 177؛ ج 3 ص 167.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص 64 حوادث سنة 382هـ/92م. ابن خلدون: العبر ج 4 ص 66. وكانت هذه الحيوانات ضمن هدايا ملوك السودان الى أمراء المغرب. انظر عنها: ابن عذاري: البيان ج 1 ص 264، 273.

قد اقبلت من المشرق وفيها أموال لا تحصى» وهذه القوافل قد تكون مثلا لقوافل أخرى وصلت مدن المغرب الأوسط الأخرى. وحين وصل أبو عبيد الله المهدي قسطيلية «كان في الرفقة التي هو بها رجال من بلدان المغرب والزاب وسجلماسة»(1). ولم تتوقف تلك القوافل، فإن ناصر خسرو يذكر بخصوص طرابلس الشام ان للسلطان بها سفنًا «تسافر الى بلاد الروم وصقلية والمغرب للتجارة»(2).

ويظهر أن بعض القوافل كانت تصل بلاد الهند والصين، فإن اليعقوبي يشير الى مراكب خيطية تنطلق من ماسة على المحيط الاطلسي «يركب بها الى الصين» فمن المرجح والحالة هذه ان بعض تجار تاهرت قد رافقوا هذه المراكب المذكورة الى المشرق وكان هؤلاء التجار إذا ما وصلوا موانيء مصر سافروا برًا الى موانيء البحر الأحمر، ومنها الى عدن ثم الى الخليج فبلاد الهند والصين،واما أن يسلكوا طريقًا من مصر الى الرملة، ومنها الى دمشق، ثم الى الكوفة ثم الى بغداد، ومنها الى البصرة ثم الى الأهواز ثم الى فارس ثم الى كرمان ثم الى السند ثم الى الهند ثم الى الصين(3) وان ذكر ابن خرداذبة لهذا الطريق انطلاقًا من الأندلس الى الصين لدليل على سير قوافل التجار بين المغرب الاسلامي والشرق الأقصى.

وإذا كان محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية ــ من أهل قرطبة ــ قد رحل الى المشرق سنة 295هـ «ودخل أرض الهند تاجرا»(4) فليس هنك ما يمنع بعض تجار المغرب الأوسط أن يسير نفس دربه.

وقد أكد صاحب «كتاب الاستبصار» هذا الاتصال، فذكر ان سفن المسلمين ترسو في ميناء بجاية قادمة من «الاسكندرية بطرف بلاد مصر وبلاد

---

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص 152.
(2) ناصر خسرو: سفر نامه ص 48.
(3) ابن خرداذبة: المسالك والممالك ص 153.
(4) ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ج 2 ص 70.

اليمن والهند والصين وغيرها»(1).

وعلى أية حال، فليس من السهل حصر السلع التي كانت تستوردها بلاد المغرب الأوسط، فمن المرجح أن التجار استوردوا السيوف اليمانية، فقد ظهرت عند المنصور الفاطمي، وما داموا وصلوا اليمن فربما احضروا معهم «الحلل اليمانية والثياب السعدية والعدنية والورس» وقد ظهرت القراميد اليمنية في جامع القيروان جلبها اليه أبو ابراهيم أحمد بن الأغلب، كما أحضروا صن وبر «وهو صمغ يؤتى به من اليمن» وبما أن عدن كانت تشتهر باللؤلؤ، فمن المرجح أن التجار أستوردوه فإن «رجلا جوهريًا من تجار المشرق قصد المنصور بن أبي عامر من مدينة عدن بجوهر كثير واحجار نفيسة»(2).

ومما استورده التجار من بغداد خشب الساج والرخام، ويبدو أنه كان من نوع رفيع فإن ابا ابراهيم أحمد بن الأغلب أتى به لجامع القيروان على الرغم من وجود الرخام في افريقية. وكان لأحمد بن علي التميمي ـــ المتوفى سنة 261هـ/874م في القيروان ـــ «مائدتان زجاجًا أتى اليه بهما من بغداد لم يصلا اليه الا بمئة وتسعين دينارًا».

وقد ظهرت في خزائن الفاطميين ملابس مختلفة من صنع مشرقي منها مبطنة مروي وجبة مروي، وتكة أرمني، وثياب تستريه ـــ نسبة الى تستر ـــ التي ذكر الاصطخري أن «بها يتخذ الديباج الذي يحمل الى الدنيا» ويرتفع من بلاد فارس. ثياب كتان «تحمل هذه الثياب الى الافاق من بلدان الاسلام كلها»(3)، وجلب التجار الوشي، فإن وشيمة بن موسى بن الفرات الفارسي خرج الى الأندلس تاجرًا. وكان يتجر في الوشي، وربما كان من وشي الكوفة التي لفتت نظر ابن الفقيه بوشيها. وأشار ابن القوطية الى وجود الثياب والغفارات العراقية في قرطبة. ومن المرجح أن حرير الموصل قد وصل هذه البلاد، ويبدو

(1) مؤلف مجهول. كتاب الاستبصار. ص 130، وعن أوائل التجار العرب في بلاد الصين انظر: F.O.vol III 1961/1962
T.Lewicki: Les premiers commerçants Arabes in china F.O.vol III 1961/1962
وعن نظام التعامل انظر: التاجر سليمان: اخبار الصين والهند تحقيق وترجمة: Jean Sauvaget
ثم انظر. العماني: عمان في العصور ص 149 نقلا عن المروزي.
(2) ابن عذاري: البيان. ج 2 ص 291.
(3) الاصطخري: المسالك ص 153. وعن ديباج تستر انظر. نفس المصدر ص 92.

أن المغاربة كانوا يستوردون مختلف التحف والطرائف التي ظهرت في المشرق لتزيين قصورهم تشبها بقصور الشرق، فيذكر موريس لومبار ان المجتمع القرطبي أخذ يستعمل الأواني المصنوعة من الزجاج الشفاف المسمى «العراقي» والأثاث المغطى بالجلد الناعم والمنقوش والمطرز بالذهب طبقًا لطريقة وصلت الى قرطبة عن طريق القصور العباسية[1]. وان ما قيل بخصوص عبد الرحمن بن الحكم الأموي، يمكن أن ينطبق على أثرياء المغرب الأوسط فقد ذكر ابن عذاري أنه قد وصل الى عبد الرحمن بن الحكم «نفيس الوطاء وغرائب الأشياء وسيق ذلك اليه من بغداد وغيرها»[2].

هذا بالاضافة الى سلع أخرى تم استيرادها مثل ماء الورد الذي ينقل من بلاد فارس «الى سائر الأرض حتى المغرب وبلد الروم والأندلس»[3] وكذلك الطيب، ويظهر هذا في قول الشماخ لادريس الأول: «اني جئت من المشرق بقارورة الطيب ثم اني رأيت هذه البلاد ليس بها طيب فرأيت ان الامام أولى مني بها فخذها تطيب بها»[4]، وكذلك الكتب، فإن الامام عبد الوهاب نفسه «بعث الف دينار الى اخوانه من أهل المشرق أن يشتروا له بها الكتب...فنسخوا له أربعين حملا من الكتب فبعثوا بها اليه»[5]. وقد أفاد ابن البيطار في ذكر بعض السلع التي تستورد من الهند والصين فكان منها. بليلج وبلاذر والمايران وبوزيدان وبنك، وهذا الأخير يدخن به لطيب رائحته، وجوز الطيب والكافور والكركم وهو دواء مجفف للقروح ونافع للجرب[6]، ويحمل العود أيضًا من تلك البلاد وخشب الصندل. وربما كانت القباقيب المستخدمة في قصور بني زيري قد صنعت من هذه الأخشاب النفيسة المستوردة من الهند. وحين توفيت

---

(1) لويس لومبارد: الاسلام ص 126، وعن «وشيمة» المذكور انظر: الحميدي: جذوة المقتبس ص 363.
(2) ابن عذاري: البيان ج 2 ص 91.
(3) ابن حوقل: صورة. ص 260. الاصطخري: المصدر السابق. ص 152.
(4) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص 9. ابنا الخطيب: تاريخ المغرب العربي ص 194.
(5) أبو زكريا: السير ص 55. الدرجيني: طبقات ج 1 ص 56.
(6) عن هذه المواد انظر: ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 110، 113، 120، 122، ج 3 ص 70، 89، 120.

زوجة نصير الدولة سنة 412هـ/1012م «جعلت في تابوت من عود هندي قد رصع بالجواهر» وحمل التجار القرنفل والدارصيني «القرفة» ويبدو أن الفلفل كان يجلب بكميات كبيرة الى تاهرت، وكان المرابطون على تقشفهم في مرابطهم استعملوا التوابل في قدورهم، وعلى الجملة، فإن ابن الفقيه يشير الى أن التجار كانوا يحملون «متاع الصين كله»، ويبدو أن هذه التجارة كانت تدر أرباحًا طائلة تتناسب وبعد الشقة، فإن محمدًا بن معاوية السالف الذكر قال: «خرجت منصرفًا من أرض الهند وأنا أقرر أن معي قيمة ثلاثين الف دينار»(1).

ـ **بلاد الروم**: قامت علاقات تجارية بين المغرب الأوسط وبلاد الروم لفتت نظر ابن حوقل، ذكر ذلك في سياق حديثه عن الموارد المالية، فكتب أن «ما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والأندلس فيعشر على سواحل البحر»، وأضاف في مكان اخر بخصوص مدينة تنس أن للسلطان فيها «مراصد على المتاجر الداخلة اليها والخارجة والصادرة والورادة»(2) وبالربط بين هاتين العبارتين يتضح أن التجارة كانت قائمة بين الجهتين، وإذا كان ما ذكره صاحب «كتاب الاستبصار» لا يعني بالضرورة التجارة في عهده، إذ هو يعتمد كثيرًا على البكري الذي اعتمد بدوره على ابن الوراق، فإن سفن الروم كانت ترسو في ميناء بجاية(3)، وان مشاهدة سفينتين تابعتين للبندقية في المهدية وثالثة في طرابلس الغرب سنة 361هـ/971م لتأكيد أن سفن بلاد الروم قد وصلت موانيء المغرب الأوسط.

ومن خلال هذا الاتصال يمكن فهم أهداف السفارات والهدايا المتبادلة بين الفاطميين والروم، فذكر بن أبي الضياف بخصوص المعز الفاطمي «أن رسولا من ملك الروم كان يتردد اليه وهو بافريقية سفيرًا عن سلطانه» ويذكر الجوذري ان ملك الروم قام بارسال هدية الى المنصور الفاطمي، فقام هذا من جهته بارسال هدية قيمة قال فيها: أنها «لمباهاة الاعداء والدلالة على شرف انفسنا»(4).

(1) ابن الفرضي: تاريخ العلماء ج 2 ص 70، وعن السلع التي تجلب من الصين انظر: الجاحظ: التبصر بالتجارة ص 33، 34.
(2) ابن حوقل: صورة، ص 78، 94.
(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 130.
(4) جوذر: سيرة الأستاذ الجوذر ص 61، وعن سفير الروم انظر: ابن أبي الضياف: اتحاف، ص 163.

ومن المرجح أن الدافع وراء تمتين العلاقة وتنميتها بالسفراء والهدايا هو خدمة العلاقة التجارية بين الطرفين، ومن المرجح كذلك أن العقود والاتفاقات المبرمة بين المغرب وبلاد الروم في القرون التالية ما هي الا استمرار للعلاقات التجارية التي كانت قائمة قبل ذلك(1)، وكذلك من المستبعد أن تكون فنادق النصارى في بجاية هي بداية عهد الروم التجاري في بلاد المغرب الأوسط.

ويبدو أن تجار الروم قد حملوا على عاتقهم مسؤولية الاتصال بين ساحلي البحر الأبيض المتوسط الشمالي والجنوبي بشكل أبرز من دور تجار المغرب الاسلامي، ويرد ارشيبالد هذا الى انشغال تجار المسلمين بتجارة الشرق وتجارة الصحراء.(2)

وعلى أية حال، فإن العبيد الصقالبة قد شكلوا احدى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط، سواء عن طريق الأندلس أو عن طريق بلاد الروم مباشرة، فإن المدن الايطالية كانت تتلقى الرقيق الصقلبي الآتي من اعالي الدانوب عن طريق ممرات جبال الالب أو من جبال الالب الشرقية وأيستري والمانيا وبعد ذلك يقوم التجار بنقلهم الى البلاد الاسلامية.(3)

ومن الواردات أيضًا الفراء، وقد ظهرت في تاهرت في وقت مبكر، منذ عهد مؤسسها الامام عبد الرحمن بن رستم. فقد اشترى بما بقي من مال الصدقة «أكسية صوفًا وجبابا صوفا وفراء وزيتًا» ومنها كذلك الأسلحة وخاصة السيوف، فإن الجوذري يشير الى وجود السيوف الافرنجية في حوزة الخليفة المنصور الفاطمي، وذكر موريس لومبارد من جهته، ان الغرب الاسلامي كان يتلقى هذه السيوف عن طريق وادي الرون والبندقية، كما استورد تجار المغرب الأوسط الخشب، خاصة المستعمل في بناء السفن، بل انهم استوردوا [illegible] [illegible] أيضا

---

(1) [illegible] Idris: La Berbérie Oriontal..T.1.P.679-680.

[illegible] Latrie: Traité de paix et de commerce concernant les relations des Chrétiens avec les [illegible] au M.Age. Paris.19168.

(2) أرشيبالد: القوى البحرية ص 274.

3) موريس لومبارد: الاسلام ص 294.

نفسها، فيشير الجوذري الى مركبين اشتريا للمعز الفاطمي من الروم[1]، واستوردوا الديباج، فقد أشار ابن عذاري الى وجود الديباج الرومي في خزائن المنصور بن أبي عامر.

ولا يراد بذكر هذه السلع الحصر، بحيث أن كفة الميزان التجاري كانت تميل الى جهة بلاد الروم، فكان على تجار بلاد المغرب الأوسط أن يعدلوا الأمر بدفع الذهب الى الروم الذين كانوا بحاجة اليه.

النظم النقدية في التجارة الدولية:

خدمت النقود الحركة التجارية، وسهلت عملية التبادل التجاري، ولم يكن اختلافها بين الدول الاسلامية، عائقًا إذ ان نقود دولة ما، كانت مقبولة في الدول الأخرى، فإن الأمير محمد بن عبد الرحمن «أمير قرطبة» بعث الى الامام افلح بن عبد الوهاب مائة ألف درهم[2]، وكان الناصر الأموي يدفع عن كل سارية مجلوبة من ولاية افريقية ثمانية سجلماسية عند بنائه الزهراء، وان زيادة الله الأغلبي دفع بكيس فيه ألف دينار الى الخليفة المأمون «وكانت الدنانير مضروبة باسم ادريس»[3] بناء على ما ذكره ابن الآبار.

ومن المرجح أنه كان يراعي في مسألة قبول النقود الأجنبية اختلاف السكة أو الوزن، فربما أن التجار كانوا يفضلون وزنًا لا عدًا، وربما كانت أيضًا، تنقص قيمتها بقدر تكاليف اعادة سكها، وان كان هذا احتمالا ضعيفًا بسبب وجود الصيارفة مثلاً، وعلى أية حال، فإن استعمال النقود كقطع معدنية في التجارة الخارجية تظل مسألة صعبة، فكان على التاجر أن يحمل نقوده معه في حله وترحاله، وفي هذا ما يعرضه للخطر، كأن يتعرض لغزو يقوم به قطاع الطرق، أو ضياع أمواله ونحو ذلك، الا أن هذا الأمر قد خفت حدته بوجود الصيارفة.

---

(1) جوذر: سيرة ص 127، لومبار: الاسلام ص 346، ولدت السويسي نجاة: التجارة صفحة 66.
(2) البلاذري: فتوح ص 236. محمود اسماعيل: الخوارج ص 156.
(3) كان عبد الله الشيعي يرسل الأموال الى عبيد الله المهدي وهو في المشرق ثم وهو في سجلماسة.

ـ **االصيارفة**: أشار ابن الصغير الى وجود الصيارفة في تاهرت، ومنهم أبو محمد الصيرفي في القرن الثالث الهجري، وهي اشارة كافية للدلالة على وجودهم في أنحاء المغرب الأوسط، خاصة المراكز التجارية.

ويعتبر البيروني أن الصرف هو «مزاولة الصرف بين العين والورق في التفاضل بين النقود المختلفة»(1).

وكان الصيرفي يقوم بما تقوم به البنوك حاليا، فهو يستبدل نقودًا بنقود، وهو يدين من اراد الاستدانة، كما أنه مستودع للأمانات، فكان بعض الناس يودعون أموالهم عنده، ثم يمكنهم أن يسحبوا المبالغ التي تلزمهم منها متى رغبوا(2). لهذا كان الصيرفي من الأثرياء، ويؤدي خدمة جليلة لحركة التجارة.

ـ **البنوك**: يشير أرشيبالد الى أن أساليب أعمال البنوك قد تقدمت كثيرًا، ويضيف أن الحوالات المسحوبة على رجال المصارف من أهل المشرق والقابلة للصرف في بلاد المغرب، قد قامت مقام النقود في السودان في القرن الرابع الهجري ـ العاشر الميلادي وكان السعر السائد لعمولة صرف الشيكات والحوالات عشرة في المئة(3)، ولكي نتصور مدى دولية هذا التعامل المالي، علينا أن ننظر إلى البلاد التي كان يجوبها التجار المسلمون من مشارق الأرض الى مغاربها.

ويذكر هـ.ادريس أن الرجل كان يرسل بضاعة الى تاجر فيقوم هذا بتحويل ثمنها الى مرسلها بواسطة البنك(4)، أي أن الرجل صاحب البضاعة هو المحول اليه والتاجر البائع هو المحول والبنك هو الوسيلة. ويزيد ناصر خسرو عمل البنك وضوحًا، فيذكر أن العمل كان بأن يعطي التاجر ماله للصراف، ويأخذ منه صكًا، ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصرّاف أي أنه

(1) البيروني: الجماهر ص 242.
(2) انظر: القاضي عياض: تراجم ص 182. الدباغ: معالم ج 2 ص 129.
(3) ارشيبالد: القوى البحرية ص 263.
(4) H.R.Idris: La Berbérie oriontale.T.2.P.655.

يرسل البائع الى الصرّاف ليقبض ثمن سلعته، وبهذا كان التاجر لا يستخدم شيئًا غير صك الصراف طالما يقيم بالمدينة[1].

ثم يذكر ناصر خسرو حادثة وقعت له في أسوان، وكان له صديق فيها، فلما كان متوجها الى عيذاب كتب صديقه له كتابا الى وكيله في عيذاب يقول له فيه «أعط ناصرًا ما يريد وهو يعطيك صكاً للحساب، فلما بقيت بها ثلاثة أشهر وانفقت ما معي اضطررت أن أعطي هذه الورقة للوكيل فأكرمني وقال: ان له والله لدي أشياء كثيرة واني معطيك ما تريد وأعطيني صكًا به»[2]..

ومن المرجح أن هذا الأسلوب من التعامل كان معروفا في بلاد الغرب الأوسط، ويكون أبو محمد الصيرفي السالف الذكر قد مارس الأعمال البنكية في تاهرت، ولم يكن وحيدًا فيها، مادامت تاهرت تعج بتجار العراق من بصريين وكوفيين وغيرهم، وهم الذين حذقوا هذا الأسلوب من التعامل.

ويذكر ابن حوقل أنه رأى «باودغست صكًا فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار أودغست وهو من أهل سجلماسة باثنين وأربعين ألف دينار»[3]. ويذكر في مكان آخر من كتابه أنه رأى « صكًا كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأودغست وشهد عليه العدول» ويفهم من هذين النصين أن تاجرًا سلجماسيًا هو محمد بن أبي سعدون كان يقيم في أودغست، وقد قدم صكًا لتاجر يكون قادمًا من سلجلماسة الى أودغست وبهذه الوسيلة يستلم التاجر الثاني حقه في سجلماسة، بدفع الصك الى وكيل التاجر الأول في سجلماسة، وبهذا يرتاح من خوف الطريق على ماله.
ويبدو أن الصك كان في العادة يحمل البسملة في اعلاه ثم النص المتعلق بالحق «هذا اشترى...» ويذكر فيه إسما الطرفين، وهما حامله، ومقدمه. بالاضافة الى أسماء شهود عدل. وقد يحمل تاريخ كتابته.

(1) ناصر خسرو: سفرنامة ص 146.
(2) نفس المصدر ص 119.
(3) ابن حوقل: صورة ص 96، 65، صم انظر:
N.Levtzion «Ibn-Hawqual, the cheque...»J.A.H.1968. Vol.IX N°2. P.223-230.

ـ **السفتجة**:(1) وهي تلعب دورًا هامًا في تنشيط التجارة بالوظائف التي تؤديها، فهي يمكن أن تكون اداة لنقل النقود أو أداة وفاء دين أو أداة ائتمان، فإذا أراد رجل أن يسافر دون أن يحمل معه النقود مدة سفره، فإنه يلجأ الى رجل ثان يسلمه هذه النقود، ويأخذ بها سحبًا على عميل لهذا الرجل الثاني موجود في البلد التي يقصدها الأول، فإذا ما وصل هذا الى العميل، فإنه يقبض قيمة السحب منه، ويمكن أن تتبع هذه الطريقة بين مدن البلد الواحد(2).

وهذه السفتجة تسهل للمشتري شراء ما يلزمه من السلع دون أن يكون مضطرًا لدفع قيمتها نقدًا عند الشراء، كما تساعد البائع على تصريف سلعته بالسهولة التي يقدمها للمشتري في كيفية الدفع، ومن مميزات هذه الوسيلةأن السند الذي يحرره المشتري للبائع قابل للتداول في أي مكان اثناء عبوره الطريق. فإذا احتاج حامل السند الى بيعه في بلد ما، امكنه ذلك باللجوء الى المصرف.(3)

ولا شك أن الرجل الذي يقدم السند كان يحقق أرباحًا بهذه العملية، ويبدو أن بعض علماء الدين كانوا يعتبرونها حراماً، الأمر الذي دعى القاضي النعمان أن يصدر فتوى في هذه المسألة يرخص فيها السفتجة، ويذكر عن علي بن أبي طالب أنه أعطى مالا من مدينة وأخذه في أرض أخرى، وأضاف أن جعفرا بن محمد «رخص في السفاتج وهي المال يقرضه لرجل بأرض ويقبضه بأرض أخرى» ثم يؤكد على هذا المعنى فيذكر أنه «لا بأس في أخذ المال سفتجة على أن يعطيه بأرض أخرى ويتجر به ويضمنه»(4)

الشـركـات:

يفيد القاضي عياض أن الشركة كانت معروفة في ذلك الوقت في القيروان، ومنه فهي معروفة في غيرها من مدن المغرب الاسلامي، فهو يذكر [illegible]

(1) عن السفتجة انظر: الانطاكي: السفتجة. جامعة دمشق. 1385هـ/1965م. ويرى بعض [illegible] أن السفتجة موجودة في عهد جورلي أبي، ويرجع البعض الفضل الى الصين في ايجاد السفتجة [illegible] القرن 6 الميلادي. انظر: نفس المرجع ص 10 — 11.
(2) نفس المرجع. ص 20. عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 132.
(3) نفس المرجع : ص.19 — 21.
(4) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص 88. نفسه: كتاب الدعائم ج 2. ص 60.

بخصوص عبد الجبار بن خالد السبتي ـــ، ت 281هـ/894م أنه «كان بينه وبين حمديس القطان صحبه عظيمة وشركة في القطن يعملان في سوق الأحدفيه»، ويبدو أن بعض العلماء، كانوا يشكّون في جوازها شرعًا، مما دعا القاضي النعمان أن يزيل هذا الشك، فذكر أن «لا بأس بالشركة»[1] وهذه العبارة تؤكد وجود نظام الشركة في ذلك العهد.

ولا عجب في ظهورها، فقد يموت تاجر ثم يستمر ورثته في تجارته، أو قد يتفق بعض الأصدقاء أو الأقارب على الاشتراك في عمل تجاري، فيدفع كل منهم نصيبًا من رأس المال أو يشارك البعض بالعمل، والشركات على ثلاثة أنواع.

1 ـــ **شركة المفاوضة:** يتساوى الشريكان في رأس المال، إذ يفترض التكافؤ بينهما، كما يتساويان في الربح والخسارة ولكل منهما حق التصرف برأس المال حسب ما يراه مناسبًا وتلحق نتيجة تصرفه الطرفين، ذلك لأن التفويض أو المفاوضة تتضمن الوكالة والكفالة.

2 ـــ **شركة العنان:** يطلق العنان فيها لكل منهما، فيساهم بما شاء من رأسمال، وبذلك يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة حسب مساهمة كل منهما أو مسؤوليته أو نوع التجارة، وهي تعقد بينهما على أساس الوكالة، كما يمكن أن يتباين الربح رغم المساواة في رأس المال، ويمكن أن تكون الشركة لمختلف البضائع أو لصنف معين.

3 ـــ **شركة الوجوه:** وهي يمكن أن تحمل اسم شركة (المفاليس) لأنهما يشرعان في العمل التجاري دون رأس مال، بل انهما يشتريان ويبيعان بالنسيئة، واعتمادًا على حسن سمعتهما، ويبدو أن بعض العلماء انكر هذا النوع، في حين أجازه البعض الآخر لأن الناس تعاملوا بها «من لدن رسول الله ﷺ الي يومنا هذا من غير نكير»[2].

---

(1) نفسه: كتاب الاقتصار ص 92. قال تعالى «شركاء في الثلث» سورة النساء آية 12. وعن الشركة في الاسلام: انظر السيد سابق: فقه السنة دار الكتاب العربي ط. 6 1404 هجرية ـــ 1984م ج 3 ص 354 ـــ 369.

(2) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 128. وعن الشركة انظر: الشيباني: المخارج في الحيل. ص 57 ـــ 58. القاضي سحنون: المدونة الكبرى مج 5 ج 12. ص 40، 84.

وعلى كل، فإذا كانت الشركة تقوم بين اثنين فأكثر، فقد كان يشارك تاجر واحد في عدة شركات، وعلى أية حال، فإن هذا النظام قد وفر رأس مال وجهداً، وهذا ما يزيد التجارة ازدهارًا.

القراض:

يقوم القراض على أن يقدم شخص ثري مبلغاً من المال لرجل يستخدمه في التجارة مقابل نسبة معلومة من الربح كأن تكون النصف أو الثلث أو غير ذلك، وقد يكون القراض في البضائع، فيقدم تاجر بضاعة لرجل يبيعها ثم يستعمل ثمنها في التجارة قراضا، فيذكر هـ.ر.ادريس أن المازري عثر على رسالة لابن ابي زيد يقول فيها: عندما يأتي شخص لرؤيتك خذ البضاعة التي يملكها وأدفع له ديناراً اجرته، ثم أعطيه ثمن بيع البضاعة على سبيل القراض[1]. وهذا في العهد الزيري.

ويبدو أن هناك بعض المخالفات كان تقع، كأن يقوم المقترض بعمليات تجارية لحسابه الخاص مستعملا مال القراض، أو قد يدخل في شركة دون أن يصرح له صاحب رأس المال بذلك ــ.

و لم يكن للقراض أسلوب واحد، فقد يقوم به صاحب مركب، فيأخذ مالا من تاجر ليشتري له بضاعة من البلد التي يسافر اليها، ويأخذ في نفس الوقت اجرة مركبه، وعلى كل، فانقراض يوفر المال لممارسة العمل التجاري لمن لا يملك رأس مال، وله ركنان:

الأول: رأس المال، وشرطه أن يكون معلوما مسلما، والثاني: الربح ويكون معلوم النسبة، ويختلف القراض على السلف، فيكون الأول اجراً أو منفعة مادية، بينا يكون الثاني بقصد الأجر والثواب، ويظهر الاختلاف في عبارة ذكرها الدرجيني جاء فيها. «سأل من رجل خمسين دينارًا قراضا وخمسين سلفًا»[3].

---

(1) H.R.Idris: La Berbérie Oriontale.. T.2.P.661.

وعن القراض في الاسلام انظر: السيد سابق: فقه السنة ج 3 ص 202 ــ 210. سحنون: المدونة من ج 5. ج 12 ص 86 ــ 131.

(2) الدرجيني: طبقات. ج 2 ص 359 ثم ص 245. ثم انظر:

H.R.Idris: Commerce Ma-ritime et Kirad en Berbérie Oriontal. J.E.S.H.O.3/1961 PP.225-239.

وأشار الدرجيني الى وجود القراض حقًا فذكر «أن رجلا من مزاته قارض رجلا بمال فكان يتجربه، في القرن الرابع الهجري.

ويظهر أنه كان يقع في باب القراض بعض المخالفات والمنازعات، مما أوجب على بعض العلماء أن يؤلفوا الكتب في هذا الموضوع، فذكر القاضي عياض أن القاضي بن طالب في القيروان «ألقى كتاب القراض ثم أكثر كتاب الصرف»[1]، على مسامع أبي العباس اسحاق الصائغ.

الكـــراء

قد يملك التاجر رأس المال الكافي لكنه لا يملك وسائل السفر، وفي هذه الحالة يمكنه أن يجد حلاً باكتراء المراكب أو الحيوان، فذكر ابن عذاري أن ابن قرهب أراد جواز البحر من صقلية الى الأندلس «فاكترى مراكب وشحن فيها متاعًا كثيرة سنة 303هـ ـــ 915م»، ويرى هـ.ر.ادريس أن السفن كانت تؤجر للتجار الذين كانوا يرافقونها أولا وقد يكون جزء من حمولتها لأصحابها.[2]، فمن المرجح والحالة هذه أن مراكب تاهرت في مرسى فروخ كانت وسائل نقل عامة لمن أراد الاكتراء.

وبطبيعة الأمر، كانت تقع بعض المنازعات بين الطرفين، فقد يعطب المركب، وقد يموت الحيوان في الطريق، مما تطلب تدخل الفقهاء، فكان ابن القاسم يقول «الكراء على البلوغ» وابن نافع يقول «يعطي من الكراء بمقدار ما سار» ولا يختلف الأمر بالنسبة للعهد الفاطمي عن غيره، فقد أجازه القاضي النعمان فذكر أنه «لا بأس باجارة الدواب والسفن على حمل معلوم أو مدة معلومة بعين أو بعروض موصوفة»[3] مما يعتبر حلال.

الوكالـــة:

تريح الوكالة التاجر من عناء ومشقة السفر ذهابًا وايابًا وبشكل مستمر، إذ يمكنه أن يرسل بضاعته الى وكيله مع بقائه في بيته، فما عليه سوى أن يعد

---

(1) القاضي عياض: تراجم ص 375.

(2) H.R.IDris: La Berbérie Oriontale. T.2.P.632-633.

وعما ذكره ابن عذاري انظر: البيان ج 1 ص 174، وعن نص عقد ايجار السفن انظر. ابن أبي الفضل: كتاب الوزارات ص 164.

(3) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص 91. ثم انظر. الدباغ: معالم الايمان. ص 337.

القافلة، وهذا النظام يخدم من تترفع نفسه عن ممارسة العمل التجاري كالقضاة مثلاً، فإن القاضي النعمان يرى أن على القاضي أن يترفع عن «مخالطة السوقة ومباشرة البيع والشراء بنفسه ويولي ذلك من يثق بدينه وأمانته»[1].

وقد ذكر المقريزي أن أم الأمراء «قد وجهت من المغرب صبية لتباع بمصر فعرضها وكيلها في مصر للبيع»[2] ـــ كما سلف ـــ ، كما أن محمدا الرقادي ركب بحر القيروان الى مصر في مركب لمؤمن البوطي موكلاً له على ماله فغرق سنة 316هـ/918، وما دام هذا النظام معمولا به في افريقية، فهذا يعني أنه كان معروفاً في المغرب الأوسط، فإن الأموال التي أرسلها الامام عبد الوهاب في شراء الكتب من المشرق، هي على الأرجح كانت مرسلة الى وكيله هناك، خاصة وان الامام كان من المشتغلين بتجارة الذهب.

وعلى أية حال، فإن الوكالة وغيرها، من أساليب التعامل المذكورة تعمل مجتمعة على ازدهار التجارة بصفة عامة.

مؤسسات في خدمة التجارة:

الفنـــادق:

جرت عادة التجار الأجانب، إذا وصلوا مدينة أن ينزلوا فنادقها، فيودعون بضائعهم في مستودعاتها، فتسجل في دفاتر خاصة وتضرب عليها المكوس الديوانية، وتنظم الدولة عرضها للبيع بالمزاد العلني وبهذه الطريقة يمكن تقديرها ما يفرض عليها من مكوس.

وقد عرفت الفنادق التخصص فذكر ابن حوقل: «يقصد كل فندق بما يعلم أنه يغلب على أهله من أنواع التجارة»[3]، فكان «فندق البياض ـــ «الفحم ـــ «وفندق الكتان» الى آخره.

---

(1) نفس المصدر ص 167 وعن الوكالة في الاسلام انظر: السيد سابق: فقه السنة. ج 3. ص 228.
(2) وعن ذكر الوكيل انظر: أبو العرب: طبقات ص 163. الخشني: قضاة قرطبة ص 284. الدباغ: المصدر السابق. ص 166. لومبارد: الاسلام. 222.
(3) ابن حوقل: صورة 362، الزركشي: تاريخ الدولتين ص 117، رشيد بورويبة: الدولة الحمادية ص 46.

ويبدو أن الاقامة في الفنادق كانت تكلف غاليًا حتى أن ابن حوقل يذكر: «يسكن هذه الفنادق أهل اليسار ممن في ذلك الطريق من التجارة»، وربما ذلك للخدمات التي يلقاها التاجر، فهو اذا نزل فندقًا «سلم ماله لصاحب الفندق، وضمنه وهو يشتري له ما أحب ويحاسبه، فإن اراد التسرى اشترى له جارية وأسكنه بدار يكون بابها في الفندق»[1] ويحافظ صاحب الفندق على سلامة التاجر، فهو يعتبره ضيفه، فحين نزل أبو عبد الله الشيعي فندق فرجون في مدينة ميلة طلب صاحب المدينة موسى بن عياش من فرجون أن يسلمه اياه، فأبى فرجون، ورد القاضي النعمان موقفه هذا بقوله «لأنه قد صار ضيفه إذ نزل في فندقه وخاف ان يكون من موسى اليه ما يكرهه فيكون ذلك نقصًا عليه»[2]، وفندق فرجون يدل على أن ملكية الفنادق خاصة، مثلما هي أيضًا ملك الدولة.

وهناك مؤسسات أخرى مثل الخانات، بل يمكن اعتبار الحمامات والمطاعم من المؤسسات التي كانت تخدم التجارة الداخلية والخارجية.

والنتيجة ان بلاد المغرب الأوسط قد شهدت تجارة خارجية مزدهرة دلت عليها القوافل العديدة التي سارت الى مختلف الجهات، وذلك لتوفر عدة عوامل مساعدة على هذا الازدهار، وقد كان الرخاء الذي شهدته البلاد من أبرز هذه العوامل، إذ ازداد الطلب على المنتجات والسلع من البلاد المجاورة والبعيدة.

ويبدو أن هذا الازدهار قد وصل درجة معينة في القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي، مرتبطة بسياسة الدولة القائمة في ذلك العهد، الا أن درجة هذا الازدهار قد ارتفعت في القرن الذي يليه، خاصة باتجاه السودان، نظرًا لحاجة الفاطميين الى الذهب والعبيد، وقد اعتبر بعض المؤرخين الصراع الذي شهدته البلاد، هو صراع على السيطرة على المراكز والطرق التجارية خاصة ذات الصلة

(1) ابن بطوطة: تحفة النظار. ص 632.
(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 75.

بالتجارة مع بلاد السودان. وان كان في هذا القول شيء من المبالغة، الا أنه دليل على أهمية وحساسية الموضوع، أعني التجارة باتجاه بلاد السودان.

وقد لعبت بلاد المغرب الأوسط دورًا هاما في هذا الميدان. فاستفادت من تجارتها الذاتية أولا ومن اعتبارها جسرًا ومعبرًا وملتقى للقوافل التجارية من جميع الجهات، ثم استفادت أيضًا من تجارة العبور، أعني أنها كانت تستورد سلعًا من بلاد معينة لتصدرها الى بلاد أخرى، فلم يكن الذهب المجلوب من بلاد السودان يستقر كله في بلاد المغرب الأوسط ومثله العبيد، بل كان يعاد تصدير بعضه الى الخارج.

الفصل الخامس

المجتمع حسب أنماط المعيشة

لا يقتصر أمر مجتمع المغرب الأوسط على تعدد الاجناس أو تعدد الأديان والمذاهب، بل تعداه الى اختلاف في أنماط المعيشة، فيقسم ابن الصغير المجتمع الى أهل الحواجر والبوادي[1] ونفس هذا التقسيم يظهر في وصية المعز لدين الله الفاطمي الى بلكين بن زيري، فقد أوصاه بعدم رفع الجباية عن «أهل البادية» وان يستوصي «بالحضر» خيرًا ونتناول كلا منهما على حده:

1 ــ أهل البادية:

أشرنا سابقًا الى أن بعض سكان المغرب الأوسط عبارة عن قبائل منتشرة في أرجائه، ويعرف ابن خلدون البدو بانهم «المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح والقيام على الأنعام وانهم مقتصرون على الضروري من الأقوات والملابس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ويقصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي، ويتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة[2] وبذلك فهم ظواعن ومستقرون:

أ ــ قبائل ظاعنة:

كان بجمع الواصلية «في بيوت كبيوت الأعراب يحملونها» وقد ظهرت القبائل المنتشرة ما بين تاهرت وتلمسان ظاعنة في عهد الادريسي، فهو يذكر

---

(1) وجدت عند العرب كلمات في معنى البداوة والحضر مثل: الوبر والمدر، والحدر والحجر، والبادية والحضر:
فالوبر هو صوف الابل ونحوها من الحيوان الذي يصنع منه البدوي خيامه وملابسه وتعني البادية وكذلك الحدر فهي الأرض المنحدرة التي لا يبني عليها لتعني البادية، أما المدر فهو قطع الطين المتماسك وهو ما يبني منه ليعني الحضر، وكذلك الحجر يعني المدينة. انظر عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية ص 9 ــ 10.

(2) ابن خلدون: المقدمة ص 121.

(3) الادريسي: صفة ص 88.

بشأنها أن «كل هذه القبائل بطون زناتة ـــ..وهم قوم رحالة ظواعن يتجعون من مكان الى مكان غيره[1] ويفيد ابن خلدون بشأن قبيلة لواته القريبة من تاهرت انهم «كانوا ظواعن هناك على وادي ميناس[2] ويضيف بشأن مديونة بنواحي تلمسان انهم يتقلبون بظواعنهم في ضواحيه ـــ جبل بني راشد ـــ وجهاته، ويذكر من جهة أخرى أن بطون كتامة بين قسنطينة وبجاية «غارمة فيمتطون الخيل ويسكنون الخيام ويظعنون على الابل والبقر[3] وإن هذه القبائل ومن على نمطها، ونظرًا لأنها ظاعنة لم تبلغ بعد درجة من الرقي والتقدم الحضاري «ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم فهم ظعن في الأغلب لارتياد المسارح».

على أن هؤلاء الظواعن يختلفون عن بعضهم البعض في درجة ظعنهم، ويمكن أن نميز الأشكال التالية من الظعن:

1 ـــ **الابالة**: وهم من «كان معاشهم في الابل فهم اكثر ظعنا وابعد في القفر مجالا» إذ بالاضافة الى عدم اكتفاء الابل بمزروعات وأشجار التلول فهي بحاجة الى دفء مما يفرض عليهم الفرار بها في الشتاء الى الصحراء والبعد في النجعة، فكانوا لذلك أشد الناس توحشًا ومن هؤلاء «ظعون البربر وزناتة بالمغرب وهم يعتمدون على «سكنى الخيام واتخاذ الابل وركوب الخيل[4]»

2 ـــ **الشاوية والبقارة**: وهم من «كان معاشهم في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الأغلب لارتياد المسارح والمياه لحيواناتهم، ولكن هذه الحيوانات لا تفرض التوغل في القفر، فهي تجد كفايتها في مزروعات الشمال، بل انها تفقد مسارحها الطيبة كلما توغلت في الصحراء ولهذا فإن هؤلاء أقل ظعنا من الابالة، أي انهم انصاف الرحالة[5].

(1) ابن خلدون: العبر. ج 6 ص 236.
(2) نفس المصدر والجزء، ص 256.
(3) نفس المكان، ثم ص 303.
(4) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الثاني من الباب الثاني ويطلق عليهم محمد بن عميره «الرحالة الكبار» ـــ انظر: دون زناتة ص 10، 32 Golvin: Le Maghreb central P.32
(5) ابن خلدون: نفس المكان. محمد بن عميرة: المرجع السابق ص 11 Op.cit: P.32

3 ـ الرحالة الصغار: يتميزون بأنهم يجمعون بين القيام بالزراعة والرعي أي الترحال في آن واحد، فهم يملكون مزارع في الجبال ومراعي في السهول، وهي تستقر في فصل الشتاء وتقوم بأعمال الفلاحة، ومع حلول الجفاف تقوم بالرحيل، وتترك بعض افرادها في مواطنها لحماية مزارعها واملاكها، الى حين عودتها، وهؤلاء اقرب البدو الى الحضر «وهم الذين أسسوا المدن»(1).

ب ـ قبائل مستقرة:

بلغت هذه القبائل درجة حضارية اعلى من القبائل الظاعنة، فعرفت الاستقرار واتخذت من الاخصاص في الغالب مساكن لها، فذكر ابن خلدون ان أهل المغرب يتخذون مساكنهم اضافة الى ما سبق، من «الخوص والشجر» ويذكر ابن حماد الاخصاص فيشير الى أن المنصور «الفاطمي أحرق أخصاصاً كثيرة لأصحاب أبي يزيد ويذكر أبو راس الناصري أن في الجزائر «اخصاصا يسكنها بنو مزغنة»، بل أن ابن حوقل يذكر بشأنها أن «لها بادية كبيرة فيها من البربر كثرة واكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم سائمه في الجبال»، بمعنى أنهم بدو مستقرون، ويذكر الدرجيني من جهته الاخصاص في نواحي تاهرت، ويبدو أن للواصلية بعضها إذ حين تقدم أيوب بن العباس لمناظرتهم في عهد الامام عبد الوهاب «فأنزلوه في خص ورحبوا به» ويظهر أن سكان الغدير كانوا من هؤلاء فإن اهلها بدو ولهم مزارع وارضون مباركة والحرث بها قائم الذات(2) أي أنهم بدو مستقرون وربما كانت مطغره ـ قبلة تلمسان ـ منهم، فقد ائتلف منها مصر كبير مستبحر بالعمران البدوي وكان من هؤلاء البدو المستقرون في نواحي وهران وغيرها، فقد ذكر البكري أن رجلا من قرية قرب وهران «أراد عمل بيت فاقتطع الف كلخة(4) على أن هؤلاء المستقرين كانوا يسكنون في تجمعات سكنية يطلق على الواحدة منها اسم «القرية» وكانت منتشرة في أرجاء بلاد

---

(1) محمد بن عميرة: المكان السابق.

(2) ابن خلدون: العبر ج 6 ص 236.

(3) الادريسي: نزهة المشتاق. ص 93. ابن حوقل: صورة ص 78. ابن حماد: اخبار ملوك. ص 31.

(4) البكري: المغرب. ص 71.

المغرب الأوسط، ذكر الرحالة وغيرهم بعضها، ونحن نشير الى عدد منها على سبيل الأمثلة، فهناك قرية بني واريفن، والعلويين، والمعسكر وتاتانلوت وعين الصفاصف وريغه والعلويين الشرقيه بشرق تلمسان ـــ وعيون سي ورطل مازونه وغيرها.

وكانت القرى تنتشر حول مدينة كبرى، فقد كانت حول مدينة جراوه «عدة قرى لقبائل من البربر» وكان لتلمسان «قرى وعمائر متصلة كثيرة» ومثلها كان جبل تاورنايه «فيه القرى الكثيرة والعمائر المتصله» ـــ

ويبدو أن بعض قبائل لواتة وهوارة نواحي تاهرت كانت مستقرة، فذكر البكري أنها «في قرارات» وهذا لأن معاشهم في الزراعة ومن «كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن وهؤلاء سكان المدر والقرى والجبال وهم عامة البربر»[1] ويعتبر هؤلاء حلقة وصل بين الظواعن وأهل الحواجر.

أهل الحواجـــر:

كان تعبير ابن الصغير واضحًا، فهو يجعل أساس التقسيم يقوم على نمط السكن وما ينتج هذا من ميزات وأمور خاصة بكل نمط، وهو يقصد بعبارته هذه «أهل الحواجر» هؤلاء الناس الذين يسكنون في بيوت من الحجر أي في مدن، وهو تعبير عما وصل اليه هؤلاء على سلم الحضارة، وهناك من يحلو له اطلاق كلمة «الحواضر» وهي مرادفة للكلمة السابقة وهؤلاء الناس يختلفون الى حد ما عن البدو فلكل منهم خصائص تميزه.

خصائص المجتمع القبلي:

تأتي القبيلة على رأس التنظيم الاجتماعي للمجتمعات البدوية، وهي جماعة من الناس ينتمون الى جد واحد مشترك انحدروا منه، ويسكنون عادة في منطقة واحدة يتجولون فيها، وتجمعهم هذا مفروض عليهم لمواجهة تحديات الطبيعة من

---

(1) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الثاني من الباب الثاني.

عدم توفر الأمن وقلة توفر سبل المعيشة في أغلب الأحيان لذا لم يكن بمقدور الفرد أن يبقى طليقًا دون انتماء قبلي.

فكان على الفرد هذا أن يهب قبيلته كل ولائه وجهده وطاقته، مقابل أن تضمن له حمايته ومساعدته، فتجعله يشعر بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية، كلما احتاج الى ذلك.

لكنه إذا لم يلتزم بقبيلته، وقصر في واجبه نحوها، كانت تخلعه عن عضويتها فيتحول الى صعلوك لا يجد من يحميه، فيضطر الى امتهان قطع الطرق والغزو والسلب، أو يبحث عن قبيلة أخرى ينضم إليها بالولاء.

وقد كان افراد القبيلة يرتبطون معا برابطة الدم، لذا فهي رابطة دائمة ومتينة ولها أهمية كبرى، فهي تعمل على ابقاء القبيلة نقية وتحفظ كيانها، وهي تفرض على ابن القبيلة أن يتعصب لقبيلته، لأن هذه العصبية هي مصدر قوة القبيلة، وتتمثل هذه العصبية في الاجماع في الرأي وعدم الانقسام وعدم التنافر حفاظًا على سلامة قبيلتهم، التي هي مصدر الشعور بالمسؤولية المشتركة المتبادلة.

وكان لكل قبيلة شيخها يتولى رئاستها وإدارة شؤونها، ويشترط به أن يكون من ذوي العصبيات الكبيرة، تشد ازره، وتعينه على تنفيذ مطالبه، وأن يكون من ذوي الجاه، ورئاسة القبيلة غالبا وراثية، فقد قام يدو بن يعلى «بأمر بني يفرن بعد قتل أبيه[1]

ويساعد شيخ القبيلة مجلس قبلي، يستطيع كل فرد من أفراد القبيلة حضوره والتحدث فيه وابداء رأيه، لذلك فإن الغلبة فيه لذوي الألسن الطلقة وأولي الحجة والمنطق، ويجتمع هؤلاء في بيت شيخ القبيلة أو في ديوانها ــ إذ أن لكل قبيلة ديوان أو دار الضيافة ــ يقع اجتماع افرادها فيه فيتجاذبون أطراف الحديث، ويروون الأخبار التي تهم قبيلتهم مثل اكتشاف مناطق جديدة للرعي ويبحثون الخلافات الناشبة بين بعضهم، ويستعرضون علاقاتهم بالقبائل الأخرى،

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص 65.

ويروون القصص والروايات التي تروقهم، والتي تتعلق بالغزو والحرب غالبًا، كما ينزل هذا الديوان الضيوف الوافدون على القبيلة.

وأفراد القبيلة يحترمون شيخهم ويطيعونه، وقد لاحظ ابن حوقل هذا الموضوع، فذكر بخصوص سكان بلاد المغرب ان لهم رؤساء «يطيعونهم فلا يعصونهم ويأمرونهم فلا يخالفونهم[1]»، ومرد التزام الفرد بالحكم الصادر عن مجلس القبيلة راجع لاقتناعه بعدله، والا لكان بإمكانه وبكل سهولة ان يعتزل مجتمع قبيلته دون أن يناله أدنى عقاب بدني، ويرجع هذا الى صفات البدوي نفسه، ممثله في حبه حريته، وفي بساطته وصراحته وصدقه وعدم انصياعه للاهانة والمذلة.

وتضم القبيلة عدة جماعات داخلية ابتداء من الأسرة والرهط والعائلة، ثم العشيرة ثم الفخذ ثم البطن، وتجتمع عدة بطون فتشكل عمارة «ومن مجموع عدة عمائر تتألف القبيلة، وتشكل مجموعة قبائل شعبًا:

1 ـ الأســـــرة:

تعتبر الأسرة أصل التنظيم الاجتماعي في المجتمعات البدوية، وهي قاعدة القبيلة وتشمل عميد الأسرة وأبناءه، واحفاده وزوجاتهم والأعمام وهم مسؤولون عن اعالة افرادهم العجزة، وتعتبر ملكية الأرض مشاعًا لجميع افرادها، ويعيش هؤلاء تحت سقف واحد، يتعاونون في عملهم ويشتركون في تحمل المسؤولية، وهي أوسع من الرهط الذي يشمل الأب والأبناء فقط.

2 ـ العشيــــرة:

تتكون من اتحاد عدد من الأسر تشترك في نسب، أو ترجع الى جد واحد مشترك، ولكل من أعضائها حقوق وعليه واجبات، وهم يسكنون متجاورين حتى تسهل عليهم أمور الدفاع ويسهل تنظيم مختلف نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وفق تقاليدهم وأعرافهم، والرئاسة في العشيرة، كالرئاسة في غيرها، تعتبر رئاسة دينية ودنيوية ووراثية في معظم الأحوال.

---

(1) ابن حوقل: صورة. ص 97.

3 ـ الفخـذ:

يتكون من اتحاد مجموعة من العشائر ذات المصالح المشتركة والتي تسكن في مساكن متجاورة، والتي يشترط أن تجمعها وحدة نسب لا تتجاوز الجد الخامس. ويرتبط أبناء الفخذ بدفع الدية والمطالبة بها وبالثأر والنجدة ويشاركون بعضهم الأفراح والأتراح، وللفخذ رئيس يتولى تسيير أموره كتوفير الحماية والأمن وقد كان بنو مزغنة مثلاً فخذا من صنهاجة.

4 ـ البطـن:

أكبر من الفخذ مع أن لهما نفس الوظائف ويشترك في مختلف مصادر الثروة كالابار والعيون والمراعي ونحوها، ولكل بطن رئيس أو شيخ يتولى الرئاسة بالوراثة، ويشترط فيه أن يسير على نهج والده، ويمثله أصدق تمثيل في خصاله الحميدة.

5 ـ القبيلـة:

تتألف من اجتماع عدة بطون، وهذا التقسيم ينطبق على البربر، فهم ينتسبون الى برنس وما ذغيس الملقب بما ذغيس الابتر ولهذا انقسم البربر الى برانس وبتر، وهذا يناظر انقسام العرب الى عدنانيين وقحطانيين وهذه شعوب، ويذكر ابن خلدون أن شعوب البرانس يجمعها سبعة أجذام ـ هي ازداجه ومصموده وأوربه وعجيسه وكتامه وصنهاجه وأوريغه، ويجمع شعوب البتر أربعة أجذام هي أداسة وضريسة وبنولوا الأكبر وبنوزحيك[1].

وإذا أخذنا ضريسة فإن منها زناتة التي تنقسم بدورها الى قبائل مثل جراوة وبني يفرن ومغراوة وبني دمر وغيرها وتنقسم كل منها الى بطون، فمن بطون بني يفرن بنو واركون ومرنجيصة ومن بطون بني دمر مثلاً بنو ورغمة وبنو غرزول وبنو ورنيد وبنو ورتاتين وبنو تافورت. وإذا أخذنا أوريغة من البرانس مثلا، فمنها هوارة ومن هذه مليلة وبنو كهلان.

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر ابن خلدون: العبر ج 6 ص 175 وما يليها. ويجعل محمد بن عميره تفوسة محل بني زحيك انظر: دور زناتة ص 5 وعن قبائل البربر في المغرب الأوسط انظر مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج 2 ص 171 ـ 186.

الطبقية في المجتمع البدوي:

يعتبر أفراد القبيلة متساوين في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المشاعة كالمراعي والآبار والعيون، الا أنه لما كانت القبائل تقوم بعمليات غزو وسلب من حين لآخر، فقد كانت هذه العمليات فرصة مناسبة لبعض افراد القبيلة، تتيح لهم أن يبرزوا شجاعتهم وقوتهم وجرأتهم، وقد كانت هذه الفئة تحظى بامتيازات خاصة مكافأة على بلائها، وكان هؤلاء ينالون عددًا أكبر من الماشية، وهكذا تتحقق لهم ملكية اكبر تنمو باضطراد مع مرور الزمن وهم يتوارثونها خلفًا عن سلف. حتى بلغ لأحدهم عشرات الآلاف من البقر والغنم والحمير، وبهذه الطريقة يمكن تفسير امتلاك ابن زلغين تلك الأعداد الهائلة من الحيوانات[1].

وهذه الملكية الكبيرة للقطعان، وان لم تكن على حساب الآخرين الا أنها كانت تعني استئثار اصحابها بالموارد المشاعة واستخدام بعض ابناء القبيلة في مراقبتها ورعيها وخدمتها، وقد يلجأ الى الاستعانة بالعبيد، وهكذا يمكن أن نميز في القبيلة الواحدة فئات عدة:

فهناك عامة القبيلة وافرادها متساوون في أوضاعهم، وهناك فئة اصبحت ثرية بمواشيها العديدة، وهناك الموالي الذين لا يحملون دم القبيلة، وهناك فئة العبيد وهم من الأسرى أو ابتاعهم أسيادهم.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للمستقرين في القرى والأرياف عما سبق، فهنك فئة تتميز عن غيرها باقطاعياتها[2] والتي ورثتها في الغالب عن أبائها، ثم انضافت اليها أراض من أبواب مختلفة، كأحياء الموات، وكان هؤلاء كأصحاب المواشي يستخدمون بعض افراد القبيلة أو العبيد. على أية حال، لا نستطيع أن نقول انه كان في المجتمع البدوي طبقات بمفهومها الحديث، ولكن كانت هنك فئات متمايزة بعض الشيء، وكانت ملامح وبدايات لظهور طبقات اجتماعية فيما بعد.

---

(1) مثل ابن زلغين السالف الذكر. عنه انظر لشماخي: السير ص 205.

(2) مثل ابن جرني في عهد الامام عبد الوهاب عنه انظر: نفس المكان.

خصائص المجتمع الحضري:

يعتبر الاستقرار سمة المجتمع الحضري الأساسية أي أن القبائل التي استوطنت المدينة قد تجاوزت بداوتها بما يتبعها من ظعن وترحال وقد تبع هذا الاستقرار أن أصبح لها مواردها ومصادر عيشها اضافة الى ما كانت تعتمد عليه من تربية مواشيها ومن غزو ونهب، وكانت التجارة هي الأسلوب الملائم الذي اعتمدت عليه وما يرتبط بها من صنائع وحرف.

والسمة الأخرى التي تميز هذا المجتمع تتمثل في الاختلاف السكاني فإن المدينة تعايشت فيها قبائل عديدة وفئات تنتمي الى أجناس وأديان مختلفة، دون أن يربط بينها رباط الدم وبدأ يسيطر عليها شعور بالانتماء الى الأرض والمدينة، وتقع على عاتق افرادها جميعا مسؤولية الدفاع عنها ضد غزو خارجي، وقد سيطرت المصلحة المشتركة على الروابط الأخرى ويختلف مدى هذه السيطرة من مدينة الى أخرى، يعتمد هذا على مدى استعداد القبائل نفسها للتحرر من رابطة الدم، وعلى سياسة السلطة الحاكمة في العمل على اذابة هذه الروابط، وهكذا نقرأ في المصادر: ابراهيم بن عبد الرحمن التنسي[1] المنسوب الى تنس، وبكر بن حماد التاهرتي وغيرهما، على أن هذا لا يعني أن سكان مدن الغرب الأوسط قد فقدوا انتماءهم القبلي، فإن مدينة مثل تاهرت كان سكانها شرائح غير متجانسة التركيب، الا أن العصبية القبلية التي أذكى الرستميون أوارها قد كانت وراء الفتن والأحداث التي شهدتها المدينة، حتى أن تاريخ هذه المدينة هو من صنع تلك العصبية.[2]

ولا نغفل سمة أخرى للمجتمع الحضري، انعكست على الانفتاح السكاني فوقع تبادل حضاري وثقافي بين الحواضر والمراكز التجارية في المنطقة من جهة وبين الثقافات والحضارات الخارجية من جهة ثانية فتأثرت بلاد المغرب الأوسط بالثقافة والحضارة التي هبت عليها من المشرق ومن افريقية ومن الأندلس.

---

(1) الحموي: معجم ج 2 ص 416. ذكر أنه دخل الأندلس وسكن الزهراء وكان يفتي في جامعها 307هـ 919م.

(1) عن تلك الحوادث: ابن الصغير: تاريخ الائمة. مواضع متفرقة. احسان عباس: المجتمع التاهرتي. الاصالة. جمادي الأولى 1395هـ/ماي 1975.

وعلى كل فقد نما الوعي في المجتمعات القبلية فبعدما كان تعصبها القبلي يحول دون ائتلافها في اتحاد بشملها، أصبحت مهيأة لمثل هذا الاتحاد، فكان أن اجتمع شيوخ القبائل في منطقة تاهرت، واختاروا عبد الرحمن بن رستم أميرًا عليهم[1] وكان أن اجتمعت قبيلتان أو أكثر من مدينة واحدة فكانت مدغرة وبنو دمر ومديونة وبنو واريفن تسكن معًا في مدينة الخضراء[2] على سبيل المثال.

وذا كنا أشرنا الى وجود تفاوت في المجتمع البدوي فإن هذا التفاوت يزداد وضوحًا ومدى في مجتمع المدينة.

تقسيم المجتمع الحضري:

يميز ابن الصغير فئتين في المجتمع هما: العامة والخاصة:

1 ــ طبقة العامة: يذكر ابن الصغير «العوام» و«اهل الحرف» وكأنهما فئتان متمايزتان حسب عبارته التالية: « ـــ..والعوام واهل الحرف ومن لف لفهم[3]» ويذكر كلمة العوام ثانية حين تعرض لأمر وفد البصرة القادم بمبلغ مالي على الامام عبد الرحمن، فحين انصرف الناس من الصلاة في المسجد الجامع «انصرف عوام الناس وتخلف وجوههم[4]» ويذكر في مكان آخر حين يتعرض لمقتل محمد بن عرفة انه «ابتدر اليه العامة والخاصة» «ويلاحظ استعماله هنا العامة» عوض «العوام» ووضعها مقابل الخاصة.

وسواء استعمل هذه أو تلك، فهما كلمتان مترادفتان يقصد بهما الطبقة نفسها، وهي «طبقة العامة» وما استعماله «اهل الحرف» الا وإشادة وأشادة بوفرة عددهم، وعلى العموم، فهي تشمل الزراع والفلاحين، وأهل الصنائع والمهن وصغار التجار، ومن عبر عنهم ابن الأثير ب «طغام البربر» من العاطلين عن العمل ومن ذوي العاهات وغيرهم من المساكين والفقراء والخدام والعبيد،

(1) ابن الصغير المصدر السابق ص 321.
(2) البكري: المغرب. ص 75.
(3) ابن الصغير: المصدر السابق ص 345، 356 ــ 357.
(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص 326، 345.

وباختصار فهذه الطبقة تشمل كل من لم يرتبط بالسلطة الحاكمة أو كل من ليس له موارد مالية مستقرة.

الا أن القاضي النعمان يقسم افراد المجتمع الى خمس طبقات «فمنهم الجنود، ومنهم أعوان الوالي من القضاة والعمال والكتاب ونحوهم ومنهم أهل الخراج من أهل الأرض وغيرهم، ومنهم التجار وذوو الصناعات ومنهم الطبقة السفلى وهم أهل الحاجة والمسكنة»(1).

ويمكن أن نميز الفئات والشرائح التالية في طبقة العامة:

أ ــ الفلاحــون:

وتندرج تحت هذه الجماعة الشرائح التالية:

1 ــ أصحاب الماشية:

وهم الذي يعتمدون في معيشتهم على ما تدره عليهم حيواناتهم، فهم بالتالي تحت رحمة السماء، وهم أما أن تكون لهم أراض يستعملونها مراعي خاصة، أو يرعون بمواشيهم في المراعي المشاعة، وهؤلاء على صلة وثيقة بالمزارعين.

2 ــ المزارعــون:

أعني أولئك الفلاحين الذين يعملون في الميدان الزراعي لحساب غيرهم، مقابل جزء من الانتاج أو أجرة زهيدة، وهؤلاء غالبًا ما يعملون في اقطاعيات كبار الملاك الساكنين في المدينة، ولا يحسد هؤلاء على مستوى معيشتهم، فإن نصيب المزارع منهم من انتاج الأرض التي يتولى خدمتها لا يفي بنفقاته السنوية في أغلب الأحيان.

3 ــ أصحاب الملكيات الصغيرة:

وهؤلاء سكان الأرياف والمداشر التي ذكرها ابن الصغير والمنتشرة حول المدينة، ويبدو أنها بدأت باستصلاح قطعة أرض موات، وقد أشار ابن الصغير الى مثل هذا العمل منذ عهد عبد الرحمن بن رستم «ولم يستصلح الرجل أكثر مما يستطيع خدمته»(2)، وحتى هذه الملكيات كانت تلحقها التجزئة المتوالية على الورثة وهكذا فإنها قد لا تدر أكثر من نفقات العائلة السنوية.

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج 1 ص 357.

وازداد حالهم تدهورًا بما كانوا يحملونه على كواهلهم من مغارم وضرائب، بل أن الفاطميين على وجه التحديد قد ركزوا وشددوا الخناق على أهل البادية في موضوع جباية الأموال، ويتجلى هذا في وصية المعز لدين الله الفاطمي المشهورة لخليفته على المغرب.

ب ـ أهل الحـــرف

ها هو ابن الصغير يميزهم عن غيرهم من الفئات العديدة التي ذكرها وكأنهم أصبحوا على عهد الامام أبي حاتم فئة اجتماعية لها سماتها الخاصة، وهم ليسوا أرفع مستوى من سابقيهم، فالحرف ليست في حد ذاتها أكثر من امان من الفقر.

وبالفعل، فإن هذه الفئة كانت ضمن الفئات الدنيا، فإن أبا الفضل الدمشقي يذكر بخصوص الصانع أنه إذا صنف الناس «دخل في أدنى طبقاتهم»، بل أن القاضي النعمان نفسه يزدري الصناع حتى أنه يصفهم بأشباه البهائم فيذكر أنه رأى «كثيرًا من الناس وعوامهم ومن هو اقرب شبها بالبهائم منه بالناس كالصناع والمضاربين والحمالين يؤدون ماائتمنوا عليه مع فقر مدقع وحاجة شديدة».

جـ ـ صغار التجار:

وهم أصحاب الحوانيت المختلفة في المدينة، وحاجة الناس الى هؤلاء قليلة، تقل أكثر كلما ابتعدوا عن المدينة، فهم يعتمدون على ما يحققونه من ربح في تجارتهم البسيطة وكان على هؤلاء أن يتعاملوا مع عامة الناس على اختلاف طباعهم واخلاقهم وهنا يضطرون الى المماحكة والغش والقسم الى غيره من الوسائل المنحرفة لبيع سلعهم، وربما لهذا السبب كان لا يحترف هذا النوع من التجارة الا عامة الناس بينما يترفع عنها ذوو الجاه، وهنا يكمن الدافع الذي جعل القاضي النعمان يضعهم مع أهل الحرف الذين يبيعون بأنفسهم سلعهم.

---

(1) حول هذا الموضوع: محمود المظفر: احياء الأرض الموات. المطبعة المالية. القاهرة 1392هـ/1972م.

د ــ الفتيـان

ذكر ابن الصغير وصف العالم أبي عبيدة الأعرج له بأنه «فتى» و[illegible] وداد القاضي لهذه الكلمة مرادفا لفظ «صبي» الا أن لفظ الفتيان عند ابن الصغير يدل على أنهم فئة اجتماعية، فقد ذكر أن أبا حاتم كان «فتى شابًا وأنه كان يجمع الفتيان الى نفسه فيطعم ويكسي» وتفيد هذه العبارة أن هؤلاء الفتيان كانوا من جلسائه، ولا بد لذلك أنهم كانوا لا يقلون عنه سنًا. وذكر ابن الصغير انه «اجتمعت العوام والفتيان دون القبائل فنادوا الاطاعة لأحد الا لأبي حاتم»(1)، وان هذا الدور الذي قاموا به الى جانب العوام لا يدل على أنهم مجموعة من الصبيان(2)، بل العكس أي أنهم فئة اجتماعية.

وكانت هذه الفئة تقبل الطعام والكساء من أبي حاتم، وهذا يدل بالنسبة لها على أنها تعيش في مستوى فقير، مما جعلها تقبل ولا ترفض ذلك الطعام والكساء، وكذلك فإن ربطها بالعوام احيانًا يؤكد على طبيعة وضعهم.

ان الفتى يمكن أن يكون شابًا مثلما يمكن أن يكون رجلاً فلا علاقة للسن باللفظ، انما تطلق هذه الكلمة (الفتى) على مجموعة من الصفات يشترط توفرها في الانسان حتى يكون جديرًا بها وقد اختلف مدلولها باختلاف الزمان، فكان لها معنى في الاسلام يدل على الرق عوض كلمة عبد أو أمه فجاء في الحديث «لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ولكن ليقل فتاي وفتاتي»(3)، ويعبر الشاعر ابن الوردي عن غيظه لادعاء جماعة من الناس بالفتوة «وهم أهل جهالة وبطالة يجتمع اليهم المرد واهل اللواط، فمنهم من يتصابى ومنهم من يمشي على بطنه، فخرجوا بها عن حقيقة معناها»(4).

ولكن هذه الكلمة «الفتى» حافظت على مدلولها في بلاد المغرب الأوسط فذكر أبو زكريا في حديثه عن مناظرة الاباضية للواصلية أنه خرج مهدي

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 357. وردت في النص كلمة «يكسي» الأصح «يكسو».
(2) قال أبو يوسف قاضي هرون الرشيد لروح بن حاتم: ان بمدينة القيروان فتى يقال له عبد الله بن غانم «فولاه روح القضاء وكان عمره 42 سنة. انظر تراجم اغلبية. ص 11 وذكر المقري بشأن عبد الرحمن الداخل انه «الفتى كل الفتى». نفح الطيب. ج 1. ص 331.
(3) أحمد أمين: الصعلكة والفتوة. دار المعارف سلسلة اقرأ 111 القاهرة ص 49.
(4) نفس المرجع ص 71 ــ 72.

النفوسي «وخرج الفتي المتناظر من المعتزلة ووجوه المعتزلة معه[1]»، ويذكر القاضي النعمان في كتابه «افتتاح الدعوة» ان لاوة بين صوحان كان «فتى من لهيصه...وكانت له شدة ونجدة»[2]، ولا أدل على صفة الفتى من قول الشاعر التاهرتي بكر بن حماد في أحمد بن سفيان بن سواده والى الزاب لبني الأغلب (من البحر الطويل).

وقائلة: زار الملوك فلم يفد ... فياليته زار ابن سفيان أحمدا
فتى يسخط المال الذي هو ربه ... ويرضى العوالي والحسام المهندا

وابن حماد في هذا يعطى المدلول الذي كان شائعًا في عصره، فهو يصف ممدوحه بالكرم وبذله المال بسخاء أضافة الى الشجاعة ويبدو أن صفة البذل هذه ملازمة لمن اجتمع له مال، منهم إذ وجد فتيان معدمون ويقول الشاعر ابن حمديس الصقلي[3] (من البحر الرمل):

واغترب وارج المنى كم من فتى ... معدم نال المنى بعد اغتراب

ويضيف في وصف الفتيان. (من البحر المتقارب).

وفتيان صدق كزهر النجوم ... كرام النحائز احرارها
يديرون راحا تفيض الكؤوس ... على ظلم الليل أنوارها

فهم صادقون صرحاء، وهم كرماء، لكنهم يعشقون الكأس فيقول ابن حمديس[4] الشاعر من (بحر الرمل).

حبذا فتيان صدق اعرسوا ... بعذاري من سلافات الخمور
عربد الصحو عليهم بالأسى ... فاتقاه السكر عنهم بالسرور

ويميل الفتيان في حياتهم الى المداعبة والمزاح، فيضيف:

انما ينعم في الدنيا فتى ... يدفع الجد اليها في المزاح

---

(1) أبو زكريا: السير. ص 63.
(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 107.
(3) ابن حمديس الصقلي: ديوان ابن حمديس. ص 65، 181.
(4) ابن حمديس: ديوان ابن حمديس. ص 197.83.

وهكذا فإن كلمة «فتى» تطلق على افراد كل قبيلة جمعوا مع الشباب صفة بينة من الصفات الحسنة، قد تكون الكرم والنجدة، وقد تكون العقل والفصاحة، ولا يمكن أن يكون لها غير هذا المعنى في ذلك العصر، والا لما نطق بها العالم الكبير أبو عبيدة الأعرج، ولما قبل ابن الصغير من جهته سماعها، وإذا جرى بعضهم وراء الخمر والنساء ومالوا الى المزاح والخفة، فربما لم يكن حبًا في ذلك بقدر ما كان هروبًا من واقع اليم يعيشونه.

هـ ــ العيــــارون:

يطلق على هؤلاء عادة (اللصوص والغوغاء، الاوباش أهل الزعارة الانذال،»[1] ويسميهم ابن بطوطة «الفتاك» وقد أشار ابن الصغير الى وجود اللصوص في مدينة تاهرت، وكان أول ظهور لهم في أيام حكم الامام أبي اليقظان، عهد سيطرة البذخ والترف، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا الى الانحلال الخلقي والسياسي والى وضوح الطبقات في المجتمع ويؤدي الى ظهور جماعة اللصوص» وقد ربط ابن الصغير بين اللصوصية وبين شرب المسكر مما يعطي مفهوم «اللصوص» معنى خاصًا ليدل على هذه الجماعة من العيارين والشطار والزناطرة والأحداث.

وأورد ابن الصغير قصة أقدام زكريا ابن الامام أبي اليقظان ــ على خطف بنت من بين يدي أمها[2] وحين طلبت الأم من ابنها أن يقتفي أثره ويلحق بأخته أجاب: «أخاف أن أردت ذلك أن يقتلوني، وان لم يقتلوني خفت أن يدسوا علي عاملا من عمالهم أو لصا من لصوصهم فيقتلني»[3]. وواضح من هذه العبارة أن هذه الفئة لا تقدم على السرقة لتسد رمقها لأنها معدمة، بل انها فئة مرتزقة امتهنت اللصوصية واتخذت من نفسها سوطا بيد زكريا، يسلطه على من يشاء مقابل تحقيقها بعض المصالح، وتظهر هذه الفئة ثانية عند ابن الصغير في عهد الامام أبي حاتم فأورد أنه «شردت السراق وقطاع الطرق».

---

(1) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 93.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 351.
(3) نفس المكان.

ويجب أن لا نتعجل في رسم صورة قاتمة لها في أذهاننا لانها فئة من العامة تمردت على واقعها المر، فبدأت تتبع أسلوبًا حادًا في كسب قوتها اليومي، فاجتمعت في فئات لتكون اقدر، والمهم في الأمر، انهم لم يكونوا يعتبرون لصوصيتهم جريمة، بل كانوا يحللونها باعتبارها مهنتهم وقد حملوا على عاتقهم تطبيق الشرع في أموال الأغنياء الذين لم يطبقوه من تلقاء أنفسهم، فيذكر رئيس احدى الجماعات ان هؤلاء التجار لم تسقط عنهم زكاة الناس لأنهم منعوها وتجردوا فتركت عليهم وصارت أموالهم بذلك مستهلكة واللصوص فقراء اليها فإذا أخذوا أموالهم ـــ وان كره التجار اخذها، ـــ «كان ذلك لهم مباحًا لان عين المال مستهلكة بالزكاة وهم يستحقون أخذ الزكاة شاء أرباب الأموال أو كرهوا»[1].

ويقدم الطبري في حوادث سنة 201هـ/816م. صورة عن أعمال هؤلاء في بغداد فيذكر أنهم«: آذوا الناس أذى شديدًا وأظهروا الفسق وقطعوا الطريق وأخذوا النساء والغلمان من الطرق، فكانوا يجتمعون فيأتون الرجل فيأخذون ابنه فيذهبون به فلا يقدر أن يمنعهم وكانوا يسألون الرجل أن يقرضهم أو يصلهم فلا يقدر أن يمتنع عليهم»[2]، ونفس العمل قاموا به في القرى فكانوا يجبون في الطرق، ويقطعونها علانية.

على أن روح التمرد التي اتصفوا بها كانت عامة، فشملت اخلاقهم ونفسياتهم، فقد وصف المقري العيارين والشطار في الأندلس بأن لهم، «من النوادر والتنكيتات والتركيبات وأنواع المضحكات ما تملأ الدواوين كثرته، وتضحك الثكلى»[3]، وهو وصف عام ينطبق على غيرهم من العيارين والشطار كمثل أولئك الذين كان ينادمهم زيادة الله الثالث الأغلبي 290هـ/903م ـــ 296هـ/909م، فذكر ابن عذاري أنه «التزم التنزه على البحر وغيره واتباع اللذات ومنادمة العيارين والشطار والزمامرة والضراطين»[4].

(1) عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 80أ نقلا عن التنوخي.
(2) الطبري: تاريخ الرسل والملوك. حوادث سنة 201هـ.
(3) تغري بردي: النجوم الزاهرة. حوادث سنة 364هـ/ ج 4. ص 108.
(4) المقري: نفح الطيب. ج 3. ص 156.

و ـ العــــزابة:

ان أصل العزابة من العزبة والعزلة، والغربة والتصوف والتهجد على رؤوس الجبال[1]، وتطلق على جماعة من أهل الدين والورع، يجتمعون في مجلس ديني يتولى مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل الوسائل الممكنة كما يقع على كواهلهم القيام بالوظائف الدينية، كالآذان، وإمامة المصلين، وتجهيز الأموات، وشؤون الأوقاف الخيرية، ومحاكمة مقترف الكبائر، والبراءة منه حتى يتوب[2]، ويزداد دورها أهمية في فترة الكتمان فتكون بمثابة السلطة الدينية والدنيوية.

وهناك من يحدد نشأة هذا النظام في مطلع القرن الخامس الهجري أسسه أبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي[3]، ووضع قوانينه، الا أن الظروف التي مر بها الاباضية حتمت ايجاد نظام خاص يحفظ وجودهم في فترة الكتمان، فمن المرجح انهم وجدوا لأنفسهم مثل هذا النظام أثر هزائمهم على يد محمد بن الأشعث ويزيد بن حاتم، لكنهم عدلوا عنه بقيام الدولة الرستمية ودخول الاباضية دور الظهور.

الا أن هزائم الاباضية ثانية في موقعة مانو 283هـ/896م أولا وانهيار الدولة الرستمية ثانيا سنة 296هـ/909م فرض على الاباضية العودة الى طور الكتمان وبالتالي العودة الى ذلك النظام، وقد بدأ التفكير فيه بقيادة أبي القاسم البغطوري وأبي محمد عبد الله بن الخير[4] في جبل نفوسة أولا ثم في تاهرت ثانيا والا كيف مارسوا شعائرهم وطبقوا مبادىء مذهبهم تحت سيادة المذهب الشيعي ؟

---

(1) ابن عذاري: البيان ج 1. ص 143، أبو الفداء: مختصر ج 1. ص 80. ابن الأثير: الكامل. ج8. ص 20ــ21. القاضي النعمان: افتتاح. ص 183ــ184. لقبال موسى: دور كتامة. ومن مزاحاتهم معه وانهم اتوا بمثانة حيوان ونفخوا، ثم وضعوها مغطاة في مجلسه وحين جلس انفجرت واحدثت صوتًا عاليا. انظر: حسن حسني: ورقات ج 1. ضمن طرائف الملح.

(2) عنها انظر: أبو اسحق اطفيش: دائرة المعرف الاسلامية 3. ص 513. مادة العزابة لقبال موسى: الحسبة المذهبية. ص 87ــ88. محمد عوض خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية ص 46.31.

(3) عنه انظر: أبو زكريا: كتاب سير الائمة. ص 173. الدرجيني: طبقات ج 2. ص 377. الشماخي: السير. ص 484.

(4) عنها انظر: أبو زكريا: المصدر السابق. ص 105. الدرجيني: المصدر السابق ج 61 ص 89.

وقد عرف الاباضية نظام العشائر أو مجلس العشيرة[1] أو نحوه وهذا النظام سابق لتأسيس الدولة الرستمية، لاهتمامه بكفالة الأيتام التي ترجع عند الاباضية الى العشيرة ولاهتمامه بدفع دية القتيل، أي أن لهذا النظام ارتباطاً بنظام العزابة، فربما أن نظام العشيرة كان البذرة الأولى التي نمت فاوجدت نظامًا خاصًا في أواخر القرن الثالث الهجري ظهر بصورته المتبلورة على يد أبي بكر محمد بن بكر النفوسي.

المرابطـــون:

هذه فئة اجتماعية لها تفكيرها وفلسفتها القائمة على التشدد في أمور الدين واحتقار الحياة الدنيا والعزوف عنها فلجأوا الى أماكن خاصة يمارسون فيها عبادتهم تسمى «الربط» مفردها رباط، ولئن كانت لهذه الربط صبغة دفاعية، وحماية البلاد من الأعداء، فكانت بمثابة محارس أو قصور، واعتبر المرابطون فيها مجاهدين في سبيل الله فإن هذه النظرة قد تغيرت بسيطرة الأساطيل الاسلامية على البحر الأبيض المتوسط وجعلها منه بحيرة اسلامية.

وهكذا اصبحت الرباطات ـــ الربط ـــ دورًا للعبادة يلجأ اليها أهل الزهد والتقشف وأهل التقوى والورع فارين من الحياة الدنيا منقطعين للعبادة، وقد يفد بعض الناس في أوقات معينة من السنة كشهر رمضان وأوائل رجب وشعبان والى هؤلاء المرابطين، يرجع الفضل في تعميق نشر الدين الاسلامي في نواحيهم، وبث الزهد بين الناس، بأن كانوا قدوة لغيرهم ولم يقتصر الأمر على الرجال فقط بل كان هناك مرابطات لهن ربط خاصة، وكن من «المنقطعات الصالحات، والأرامل العابدات»[2] كان هؤلاء المرابطون يتناولون البسيط من الأكل فلا يزيد عن الشعير والخبز، حتى أن استعمال التوابل في طعامهم اعتبر تنعماً في الأكل، وخروجا على قوانينهم. فقد زار عبد الرحيم الربعي المتوفى 246هـ/860م في القيروان المنستير فوجد المرابطين هناك يستعملون التوابل فقال منكراً فعلهم: «ما هكذا أعرف المنستير حالة أنا أعرفها عند أهلها شيء من دقيق شعير وزيت،

(1) فرحات الجعبيري: نظام العزابة. ص 114. ولمزيد من التفاصيل: عوض محمد خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية عند الاباضية. ص 47 ـــ 48آ محمد علي دبوز: نهجة الجزائر دمشق 1965. ح 1. ص 233 ـــ 236.
(2) الحموي: معجم. ج1. ص 350. حسن محمود: قيام دولة المرابطين. ص 128 ـــ 141.

فإذا جاء وقت الافطار لتوا الدقيق وأكلوا لبه» بل أن منهم من كان يهيم على وجهه في البرية يأكل نبات الأرض ويقتات صيد البحر، وعلى حد تعبير البكري «يتخلون على الدنيا ويسكنون مع الوحوش».
ولشدة زهد هؤلاء المرابطين وانقطاعهم للعبادة فقد جعل لهم الناس هالة من التقدير والتعظيم حتى بلغوا بهم درجة الأولياء فنسبوا اليهم الخوارق والمعجزات[1].

ومهما كان أمر هذه الربط، فقد وجدت في بلاد المغرب الأوسط فكانت المحارس والحصن ممتدة من سبتة الى الأسكندرية في عهد الرستميين والأغالبة. وهي ذات صبغة دينية عسكرية، ثم يذكر البكري[2] عددا من ربط المنطقة، فيشير الى وجود «رباطات يجتمع اليها في كل عام خلق كثير» في مدينة شرشال، ويذكر أن لمرسى مغيلة بني هاشم «رباطًا على ضفة البحر مسكونًا» ويشير الى أن في الجبل القريب من أرزيو «قلاعاً ثلاثاً مسورة رباطًا يقصد اليه» وان لمرسى وادي ماسين ــ قرب ندرومة ــ رباطًا حسنًا مقصودا يتبرك به ويشير ابن القطان[3] الى رباط خارج مدينة بجاية يقال له رباط ملالة. كان موجودًا على عهد المهدي بن تومرت وكان لتلمسان رباط مات به احد تلامذة ابن تومرت، فربما كانا موجودين في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ي ــ العبيد:

أ ــ السودان:

انتقل هؤلاء العبيد من بلاد السودان الى الديار الاسلامية، فذكر الأصطخري أن «الذي يقع من المغرب الخدم السود من بلاد السودان»[4]، وأضاف أن «الخدم السود الذين يباعون في بلاد الاسلام منهم وليس هم بنوبة ولا بزنج ولا بحبشة ولا من البجة»[5].

---

(1) يروي الزركشي ان رجال المستنصر الموحدي ت 670هـ/طاردوا فريسة فدخلت الى مرابط فمنعها منهم، فعادوا وأخبروا السلطان، فألح عليهم باحضاره والا فليقتلوه، فرجعوا الى المرابط فهددوه فقال لهم: «وأنا قد أمرت للسلطان بالرماح، ثم طلبوه فلم يجدوه، وسقط السلطان من حينه مغشيًا عليه. انظر: الزركشي: تاريخ الدولتين ص 40.
(2) البكري: المغرب. ص 82 ــ 81. 70، 80.
(3) ابن القطان: انظر الجمان. تحقيق. محمود على مكي. تطوان. المطبعة المهدية. ص 22.
(4) الاصطخري: المسالك والممالك. تحقيق محمد جابر عب دالعال الحسيني. دار القلم. القاهرة 1961/1385، ص 45.
(5) نفس المصدر: ص 40.

وقد ظهر هؤلاء العبيد في بلاد المغرب الأوسط، ففي تاهرت يشير ابن الصغير والدرجيني الى وجودهم بشكل واضح؛ فحين قدم الوفد الأول من على الامام عبد الرحمن بن رستم وجده «في أعلى بيته يعمل بيده في السقف والعبد يناوله الطين»[1] وحين قدم الوفد الثاني على الأمام نفسه، وجد «العبيد والخدام قد كثرت»[2].

وكان الامام عبد الوهاب يمتلك عددًا منهم، فيذكر أبو زكريا ان هذا الامام قد وعد من يبشره من عبيده بقدوم وفد جبل نفوسة بالحرية[3]. وكان يزداد عددهم بازدياد رخاء تاهرت وازدهارها، حتى أن القبائل المنتشرة حول تاهرت، قد «اكتسبت الأموال وأتخذت العبيد»[4] في عهد الامام افلح.

وكان للامام أبي اليقظان عدد من العبيد في منزله بتسلونت، فذكر ابن الصغير أنه خرج يوما الى منزله «يتفقد في سائمته وعبيده»[5]. وأضاف أنه كان للرستميين حصن تماليت في طرف لواتة به مواشيهم وعبيدهم.

بل وكان للعرب والجند عبيد، وهم وأن لم يشر اليهم ابن الصغير صراحة، الا أن هذا يتضح في ذكره قول العجم: «قد أمكننا في العرب والجند ومواليهم واتباعهم...»[6]. وباختصار فإنه يمكن القول أن اثرياء تاهرت كانوا يملكون عبيداً لحاجتهم اليهم.

ولم يقتصر وجودهم على تاهرت، بل كان منهم الكثير في مختلف مدن البلاد مثل ورقلة «ورجلان»، فذكر أنه حين عاد أبو نوح سعيد بن زنغيل اليها بعد موت أبي صالح جنون وجد الناس يطلقون عبيدهم ــ أواخر القرن الثالث الهجري.

(1) الدرجيني: طبقات. ج 1. ص 42.
(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 325.
(3) أبو زكريا: السير. ص 59. الدرجيني. المصدر السابق. ج 1. ص 59.
(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 337.
(5) نفس المصدر: ص 3565. وجاء في الأصل «يتفقد في سايمته وعبيده».
(6) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 345.

ورغم أن المصادر لا تشير الى عددهم ولو بشكل تقريبي الا انه من المتوقع أن يكونوا جماعة وافرة العدد، ويعود هذا الى الثراء الذي حصل في بلاد المغرب الأوسط بسبب انتشار الأمن والازدهار الذي عم البلاد في القرن الثالث الهجري في مختلف المجالات، وبسبب الحاجة اليهم في الحروب التي شهدها القرن الرابع الهجري بالاضافة الى صفات تتوفر فيهم وتميزهم عن غيرهم، كالقوة الجسدية والصبر على الشدائد مما جعلهم مفضلين على غيرهم للأعمال التي تتطلب تلك القوة البدنية.

وبالفعل، فهم قد عملوا في الأعمال الفلاحية، والمنزلية، هذا بالاضافة الى أعمال المدينة الأخرى من حرف متنوعة ونحو ذلك. ويبدو أن وجودهم في بلاد المغرب الأوسط جنودًا كان قليلاً، نظرًا لسيطرة روح الأمن والاستقرار على البلاد خاصة في العهد الرستمي.

لكن مشاركتهم في الحروب تظهر في القرن الرابع الهجري الى حد ما، خاصة ضمن الجيش الفاطمي ثم الجيش الزيري، فقد اتخذ المهدي العبيد من السودان والروم[1]. بل أن منهم قد احتل منصبًا هامًا في الجيش الفاطمي. فذكر أن أبا القاسم صاحب افريقية قد أخرج صندلا الفتى الأسود الى أرض المغرب مددًا لمنصور الفتى»[2]. سنة 323هـ، ولا أرى أن اعتماد الفاطميين على كتامة ثم صنهاجة يقلل من اعتمادهم على العبيد السودان، لأنهم حاولوا ايجاد توازن في الجيش تخوفًا من المستقبل.

وعلى أية حال، فقد تبين أن العبيد السود قد شكلوا شريحة من شرائح مجتمع المغرب الأوسط.

ب ــ الصقالبة:

ورد في كتاب صورة الأرض أن الصقالبة قبيل من ولد يافث نصف بلدهم يسبي منه الخراسانيون والنصف الشمالي يسبي منه الاندلسيون»[3] ويشير المقدسي الى أن «بلدهم خلف خوارزم، وان الرقيق من الصقالبة من بلاد البلغار» كما أشار محقق «رسالة ابن فضلان» الى أن بلدهم يقع في شمال أوروبة

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة..ص 257.

على أطراف نهر الفولغا وعاصمتهم على مقربة من قازان اليوم في خط يوازي مدينة موسكو، ويذكر الرقيق القيرواني ان أمة الافرنج «يحاربون أمة الصقالبة المتصلين بأرضهم لمخالفتهم اياهم في الديانة فيسبونهم ويبيعون رقيقهم بأرض الأندلس، فلهم هناك كثرة»[1]. وقد أشار المقدسي الى خصيهم فذكر أن الصقالبة يحملون الى مدينة خلف بجانة اهلها يهود فيخصونهم»[2]. ثم يبيعونهم بأرض الأندلس. ومن هناك الى سائر البلدان فذكرهم الاصطخري ضمن السلع التي ترد الى المشرق من المغرب، وأكد هذا ابن حوقل فذكر من بين ما يجهز من المغرب الى المشرق «الخدم المجلوبين من أرض الصقالبة على الأندلس»[3].

وكانت بلاد الأندلس طريقًا للحصول على هؤلاء الصقالبة، أما الطريق الثاني فيمكن في أسرى الحروب، التي طالما خاضها الاغالبة ثم الفاطميون ضد الروم وكان طريقاً هاماً باعتبار أن الغلبة كانت للمسلمين.

وظهروا في العهد الفاطمي واستمروا في العهد الزيري، ويبدو أن وجودهم كان منتشرًا في كل مدينة وقرية من بلاد المغرب، فإن أبا عبد الله الشيعي اشترى الصقلبي بشرى المعروف بالايكجاني في ايكجان موضع نزوله ببلد كتامة[4].

وقد كان وجودهم في نيكور واضحًا، حتى أن ذلك الوجود يشكل خطرًا على أميرها سعيد بن صالح سنة 260هـ فقد خالف عليه صقالبة أبيه فخلعوه وولوا أخاه عبيد الله[5] الى أن تمكن من الظفر بهم.

هذا الوجود الهائل للصقالبة في بلاد المغرب عامة يستدل به على وجودهم في بلاد المغرب الأوسط، وان لم يشر المؤرخون الى وجودهم في الامارات

(1) المقري: نفح الطيب. ج 1. ص 140.
(2) المقدسي: أحسن التقاسيم. ص 142.
(3) ابن حوقل: صورة الأرض. ص 95. وعن الصقالبة انظر: الحموي: معجم البلدان. ج 5. ص372. مادة صقلب.
(4) اليماني محمد بن محمد: سيرة الحاجب جعفر. تحقيق ونشر ايفانوف. مجلة كلية الآداب القاهرة. مجلد 4. ج 1 مارس 1936. ص 129.
(5) البكري: المغرب. ص 93. ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 177.

العلوية، ربما لأنهم لا يتعرضون لها الا بإشارات قليلة، ولم يظهر من الحوادث في المنطقة ما يبرز وجودهم، فروح السلم والهدوء التي كانت سائدة إبان القرن الثالث الهجري، قد جعل دور الصقالبة مقتصرا على الميادين الاجتماعية في أغلب الأحيان، وهي ما لم يتعرض لها المؤرخون، وان بيع الصقالبة في قرية مثل ايكجان ـــ كما سبق ـــ لدليل على وجودهم في مختلف مدن المغرب الأوسط.

وفيما يتعلق بوجودهم في تاهرت الرستمية، فيرجع الفضل الى ابن الصغير في الكشف عن هذا الوجود، فربما كان غلام الامام عبد الرحمن ـــ السابق الذكر ـــ صقلبياً إذ ليس لدينا دليل على أنه من العبيد السود، وقد دلّ ابن الصغير على بيع الصقالبة في تاهرت، حين أشار الى تولي محكم الهواري القضاء في عهد الامام افلح، حيث أنزلوه دار القضاء ثم «اشتروا له خدما صفرا»[1] ويبدو ان هؤلاء الصقالبة ما كان يخلو منهم قصر، فإن عبيد إبان وحمويه هم من الصقالبة مادام ابن الصغير يشبههم بالبدور[2]، وأضاف ان جارية دخلت على القاضي محمد بن عبد الله في عهد الامام أبي اليقظان، «وهي تصطحب صقلبيا»[3].

ولم يرد بعد ذلك ذكر للصقالبة عند ابن الصغير، ومن يدري فلعل بعض العبيد الذين ذكرهم سواء أولئك الذين اتخذتهم القبائل المحيطة بتاهرت أو عبيد أصحاب القصور وكبار الشخصيات مثل محمد بن عرفة، وغيره، وعبيد الائمة الرستميين انفسهم، أو موالي العرب والجند واتباعهم من هؤلاء الصقالبة، ولم لا مادام الصقالبة يناسبون خدمة المنازل، فهم قد تم خصيهم، وما داموا مثار اعجاب أمراء المغرب في اسلوبهم القتالي»[4].

وقد اسندت للعبيد مختلف الأعمال، كما سبق، فقد عمل الخصيان منهم والجواري خدماً في المنازل ومنهن من اتخذن للمتعة خاصة الصقلبيات منهن

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 335.
(2) نفس المصدر: ص 336.
(3) نفس المصدر: ص 351.
(4) ابن خلدون: المقدمة. ص 274.

وعملوا على العموم في مختلف الصناعات والمهن فكان منهم البناء والنجار والحداد والحارس وغيرهم، وعملوا في الميدان الزراعي فذكر ابن الصغير ان الامام أبا اليقظان كان يخرج الى منزله بتسلونت «يتفقد في سائمته وعبيده» — كما سلف — وأشار الى حصن الرستميين الذي به مواشيهم وعبيدهم. ويبدو انهم مارسوا اعمالا لحسابهم الخاص، كانت تمكنهم من شراء حرياتهم.

وخدم العبيد في القصور، وكان منهم الفنانون في الرقص والغناء والتمثيل، ذكورًا واناثًا، تلبية لحاجة الترف والبذخ، وربما انشئت لهم مدارس خاصة لتعليمهم وتدريبهم على هذه الفنون قام بها النخاسون، فكان هذا مما يرفع أسعار العبيد، فمن كان ثمنها ثلاثمائة دينار، كانت تباع بعد تعليمها بثلاثة آلاف دينار أو يشتريها النخاسي بمائتي دينار، فيعلمها ويبيعها بعشرة آلاف دينار[1].

وعملوا جنودًا وقوادًا في الجيش خاصة الجيش الفاطمي ثم الزيري، فهم اضافة الى ما يمتازون به من غلظة وصبر على الشدائد فهم لا يشكلون خطرًا على الأسرة الحاكمة — كما سبق — فكان من مصلحتهم أن يكرسوا حياتهم لخدمة السلطان الذي كان بدوره يجزيهم على هذا الولاء، وكان هؤلاء أرق العبيد، ويضيف ابن خلدون، سببًا آخر لاستخدامهم في الجيش، وهو اتباعهم أسلوب الثبات في الحرب عكس المغاربة الذين يتبعون أسلوب الكر والفر كالعرب[2]. ومنهم القائد المشهور منصور الفتى، والعمال على الجهات مثل صابر ونسيم.

ويصف ابن بطلان — عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري — البربريات بأنهنّ مطبوعات على الطاعة، نشيطات للخدمة ويصلحن للتوليد لأنهن أحدب شيء على الولد، ويصف الزنجيات بأن «الغالب عليهن سوء الأخلاق وكثرة الهرب، وليس في خلقهن الغم، والرقص والايقاع، فطرة لهن وطبع فيهن...وفيهن جلد على الكدّ، فالزنجي إذا اشبع، فصب العذاب عليه صبا فإنه لا يتألم، وليس فيهن متعة لصنانهن وخشونة اجسامهن، كما يصف الروميات

(1) لومبار: الاسلام في مجده الأول. ص 289.
صحب المعز لدين الله من العبيد حين توجه الى مصر ستون الفا. انظر: عطية: نظم الحكم بمصر. ص 143. نقلا عن النويري.

بأنهن بيض شقر، سباط الشعور، زرق العيون، عبيد طاعة، وموافقة وخدمة مناصحة ووفاء وامانة يصلحن للمخزن، لضبطهن وقلة سماحتهن ولا يخلو ان يكن يألفن صنائع دقيقة(1).

ومع أهمية العبيد في المجتمع بما يؤدونه من خدمات، الاّ أن القاضي النعمان لا يشير إليهم في تصنيفه الطبقي، السابق الذكر، الاّ إذا كان يعتبرهم من اهل الحاجة والمسكنة فهم من الطبقة السفلى.

2 ــ طبقة الخاصــة:

يمثل الامام الرستمي أو الأمير العلوي ثم الوالي الفاطمي فالأمير الزيري قمة الهرم، يليه اعوانه من الوزراء ورجال الدولة وقادة الجند المرتبطين بالسلطة مثل كبار التجار والاقطاعيين وتظهر في هذه الطبقة الشرائح التالية.

1 ــ **فئة الرؤساء**: ذكرهم ابن الصغير، فإن الامام عبد الوهاب «جمع وجوه رجاله ورؤساء مقالته فاستشارهم»(2) ويضيف ان ابا يعقوب المزاتي نزل بجميع مزاته حول البلد «وكان رأس القوم وملكهم» وكان أشار الى أنه حين نزلت الاباضية تاهرت «اجتمع رؤساؤهم» ويبدو أنه من الصعب تحديد مفهوم هذه الكلمة لأنه يذكر كلمة «مشائخ» في مواضع أخرى وكأنهما فئتان مختلفتان.

2 ــ **فئة المشائخ**: يذكر ابن الصغير أن «مشائخ البلد من غير الاباضية قد استولوا عليه ــ أبي حاتم ــ وكان من الممكن أن نعتبر المشائخ هم رؤساء الجماعات غير الاباضية، لولا أنه يذكر في موضع آخر أن ابا حاتم حين دخل تاهرت «جمع مشائخ البلد أباضيتها وغير اباضيتها واستشارهم»(3)، ومن الواضح أن هاتين الفئتين هما محل استشارة الامام. والملاحظ انه يربط كلمة «مشائخ» بالبلد، ويبدو أن كلمة «رؤساء» ــ السابق ذكرها ــ يقصد بها شيوخ القبائل، فهو يذكر في موضع آخر أن رأس القبيلة يدبر امورها، بينما عبارة «مشائخ البلد»

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص 274. الفصل السابع والثلاثون.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 330.
(3) نفس المصدر. ص 362.

هم رؤساء أو شيوخ لجماعات مقيمة في المدينة كأن تكون مهنية أو قبلية، فقلت صلتها بقبيلتها الام، أو قل ضعفت عصبيتها لها، فاتخذت لها شيخًا منها فعلوان بن علوان هو أحد مشايخ البلد، في نفس الوقت له رئاسة ومحبة عند العوام[1].

3 ــ **فئة الوجوه**: ذكر ابن الصغير هذه الفئة مستقلة عن غيرها ولا شك أن مدلولها كان واضحًا في ذهنه، فهي ليست فئة الرؤساء ولا فئة المشايخ لكنه لم يوضح هذا المدلول فذكر «وجوه الاباضية» و«وجوه العجم» و«وجوه العرب» و«وجوه التجار» و«وجوه الناس» و«وجوه أهل البلد» و«وجوه أهل المدينة» ويضيف أنه حين أتى وفد البصرة بالمساعدة للامام عبد الرحمن نادى مناديه في المسجد الجامع «أن يتخلف وجوه الناس وينصرف سائرهم...ففعلوا، فلما انصرف عوام الناس وتخلف وجوههم...»[2]، فهو يضع الوجوه مقابل العامة.

ويبدو أن «الوجوه» هم أعضاء مجلس الجماعة أو هم «أهل الحل والعقد» وهم من نطلق عليهم اليوم «وجهاء» نال الواحد منهم وجاهته بفرض احترامه على الجماعة التي ينتمي اليها كأن يكون تاجر يدين له سائر التجار بالتقدير والاحترام لما عرف عنه من خصال حميدة واخلاق كريمة، انها وجاهة لا تقوم على عصبية قبلية.

4 ــ **المقدمـــون**: كشف ابن الصغير عن وجود فئة اطلق عليها كلمة «مقاديم»، وقد كان للعجم مقدم يقال له ابن وردة، وأفاد أنه كان للأوس ــ من هوارة ــ مقدم لكنه لم يذكر مدلول هذه الكلمة أو معلومات توضحها، الا أنه، أشار الى أن للشراة مقدما، هو الامام الرستمي نفسه. وأضاف أنه كان لهوارة رؤساء ميزهم عن غيرهم بوصفهم «مقدمين» وذكر أن وفود نفوسة الجبل أتوه الى تاهرت «ليقدم عليهم أميرًا من أنفسهم» فكان مقدمهم يدعى افلح بن العباس، وبالفعل فقد أصبح هذا عامل الامام الرستمي أبي اليقظان

---

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 357.
(2) نفس المصدر. ص 326.

على جبل نفوسة[1]؛ ومن هذا يمكن القول أن أولئك الرؤساء المقدمين، ومقدم الأوس هم عمال الامام على قبائلهم، أو على الأقل هم ممثلوا الامام لدى قبائلهم، والمسؤولون مباشرة امامه في الأمور الخاصة بقبائلهم، وهذا يستلزم أن يتم اختيارهم وتعيينهم من طرف الامام، وبهذا فليس كل رئيس مقدمًا.

وإذا صح هذا القول، فهذا يعني أن هؤلاء يتمتعون بمكانة هامة، وحظوة عند الامام، فهم رؤساء في قبائلهم من جهة، وهم على صلة به، بل ومحل ثقته من جهة أخرى. لكن ابن الصغير لا يضيف معلومات شافية حول هؤلاء، ما هي شروط تعيينهم ؟ مامذاهبهم ؟ وماذا عن صلاحياتهم ؟ وماذا عن أحوالهم الاقتصادية.

ومن جهة ثانية، فإن لفظ «المقدمين» يأخذ مدلولاً آخر عند القاضي النعمان، فهو يذكر هذا اللفظ ليدل به على قادة اجنحة الجيش في المعركة كقائد الميمنة وقائد الميسرة، وهم بهذا قادة أقل مرتبة من القائد العام للجيش[2] لكن هذا المدلول كان واضحًا عند ابن الصغير باستعماله لفظ «قواد» وعلى كل يشير ابن الصغير الى فئة اجتماعية أخرى هي فئة الحجاب.

5 ــ **الحجـــاب**: لما كان أبو حاتم قد وصل الى كرسي الامامة بتأييد العامة ونحوهم، فقد أراد أن يبقى بابه مفتوحًا أمامهم، أو هكذا أرادوه، لكن الرستميين أرادوا «أن يجعلوا له حجابًا وهيبة»[3]، ويدل اسمه على أن مهمته تتمثل في حجب الامام عن رعاياه، والعمل كآذن على الباب.

ولا شك أن الحاجب كان يتمتع بمكانة مرموقة، ومسؤولية على درجة كبيرة الأهمية، فهو وسيط بين الامام والرعية، وهي مسؤولية حساسة، ونظرًا

---

(1) نفس المصدر. ص 47. نشرة المجلة التونسية». ويبدو أن ولايته كانت حوالي سنة 283هـ 896. حيث كانت موقعة مانو، خرج المبارزة رجل من المسودة «وكان إذ ذاك هو والِيهم العام عليهم» انظر. أبو زكريا: السير. ص 103ــ104.

(2) القاضي النعمان: كتاب دعائم ج 1. ص 372.

(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 357.

لقربه من الامام، فقد يستطيع التأثير عليه أو على الأقل أن يحظى منه بمواقف معينة تخدم مصلحته، ولا ندري فيما إذا اسندت الى الحاجب مهام أخرى في القصر أم لا[1]، كما لا ندري مؤهلات الحاجب التي خولتهم أن يلوا هذه المسؤولية، ولا أسماءهم أو رواتبهم أو ما شابه ذلك.

6 ــ **البطانــة**: اتخذ الرستميون «بطانة» وذكر ابن الصغير ان الامام عبد الوهاب دخل عليه «وجوه رجاله وقواده واهل بطانته»[2]، وكانت الأجناد بطانة السلطان افلح وأولاده، وحشمه، ولم يقتصر أمر البطانة على الامام، بل يبدو أن كبار الشخصيات كانت لها بطانات، فهو ــ ابن الصغير ــ يضيف أنه حين لم يظهر لمحمد بن عرفة أثر، «اتصل الخبر بجيرانه واخوانه وأهل بطانته».

7 ــ **الحاشية**: هذه فئة مميزة وجدت في تاهرت، ويبدو، انها تطلق على تلك الجماعات التي تظل مصاحبة للامام. فتعطي الهيبة لشخصه في حله وترحاله، وهي تذود عن شخصه مباشرة، وعلى كل فهي ذات علاقة بالسلطان. ومحل ثقته، وكان لمحمد بن عرفة حاشية[3]، وهي تختلف عن الحشم.

8 ــ **الحشــم**: هؤلاء فئة خاصة، تختلف عن غيرها من الفئات، ظهرت في تاهرت منذ عهد الامام عبد الرحمن، فذكر ابن الصغير ان الامام المذكور كان يقتطع من مال الجزية والخراج «لنفسه وحشمه»...[4].

وإذا كان ابن الصغير لم يورد لهذه الفئة تعريفًا، الا أنه أشار الى أنهم جزء من اجناد السلطان، فذكر ان الاجناد في عهد الامام أفلح كانت «بطانة

---

(1) كان يتطور المنصب احيانا فيشمل مهام أخرى. فإن الحاجب المنصور بن أبي عامر في الأندلس كانت له سلطة سياسية، كما أن الحاجب أحمد بن محمد بن حمزة حاجب ابراهيم بن الأغلب، تمكن من الحصول على تعيين ابن عمه واليا على القيروان، وعن الحجابة انظر: هو بكنز: النظم الاسلامية. ص 53 ــ 58. ابن خلدون: المقدمة. الفصل الرابع والثلاثون. «في مراتب الملك والسلطان وألقا بهاه. ص 240.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 329.

(3) نفس المصدر. ص 344.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 327.

السلطان وأولاده وحشمه»[1]، فهل يمكن أن نطلق عليهم ما يعرف اليوم القوات الخاصة؟

وعلى أية حال، وبغض النظر عن أصولهم ومهمتهم، فإنهم ممن ارتبط بالسلطان مما يعود عليهم بالامتيازات الهامة، وهم يختلفون عن الحرس ولا شك.

9 ـــ الحـــرس: يذكر ابن الصغير الحرس كفئة مستقلة، بإشارته الى قول أبي عبيد للامام أبي اليقظان بخصوص شاب خرج في طلب معاش: «فأخذه المحروق صاحب حرسك وحبسه»[2] وكعادته فهو لا يزودنا بمعلومات اضافية عن هؤلاء الحرس، ولكن من المحتمل انهم حراس الامام واسرته وحراس المدينة، فهم الذين يتولون حراسة أبوابها ليلاً، أو هم أصحاب العسس الليلي، إذ ربما كان خروج الشاب ـــ في وقت محظور، مما دعا صاحب الحرس الى حبسه، وبالتالي فهم يختلفون عن الشرطة.

10 ـــ الشرطة: ظهر منصب «صاحب الشرطة» منذ عهد الامام عبد الرحمن، وكان يحسن اختيارهم، فذكر ابن الصغير أن «أصحاب شرطته... قائمون بما يجب»[3]، ويبدو أن أمورهم ظلت سائرة على ما يرام

لكن الفوضى التي وقعت في عهد الامام عبد الوهاب، تركت بصماتها على منصب الشرطة، فكان أن شكى جماعة من المدينة لأخوانهم من قبل سدراته ومزاته الظاعنة أن «صاحب شرطتنا فاسق» وعلى ما يبدو فإن صاحب الشرطة قد ضعف شأنه في عهد الامام افلح، إذ في الوقت الذي يشترط به عدم الخوف، نجده لا يجرؤ على الدخول الى أحد أسواق تاهرت خوفاً وهيبة لصاحبه، فذكر ابن الصغير. «كان صاحب شرطة افلح إذا تخلل للمدينة لافتقادها لم يجسر أن يدخل سوق ابن وردة، ولا يتخلله هيبة»[4].

---

(1) ابن الصغير: المكان السابق.
(2) نفس المصدر. ص 353.
(3) ابن الصغير. ص 327.
(4) نفس المصدر: ص 336.

ويبدو انه كان من الصعب ايجاد الشخصية التي تنال ثقة الجميع، إذ حين استشار الامام أبو حاتم مشايخ البلد من اباضية وغيرهم فيمن يولوه الشرطة، قال قوم: «زكار، وقال قوم ابراهيم بن مسكين فولاهما»[1] وهكذا اشترك رجلان في منصب واحد، ويظهر أن هذا الخلاف كان انعكاساً لصراع بين الاباضية وغيرهم.

ولم يذكر ابن الصغير اسماء أصحاب الشرطة ولا انتماءاتهم القبلية، ويبدو انهم كانوا ينتمون في الغالب لقبيلة نفوسة، إذ كانت تلي «انكار المنكر في الأسواق والاحتساب على الفساق» وكانت هذه المهمات من مهام الشرطة إذ أن ابن الصغير يذكر بخصوص صاحبي الشرطة زكار وابراهيم ـــ السابق ذكرهما ـــ انهما قطعا ما ساد البلاد من فساد، وحملا على الناس بالضرب والسجن والقيد، وكسرت الخوابي وشردت الغلمان واخدانهم. والسراق وقطاع الطرق[2]، هذا بالاضافة الى ما ذكر بشأن صاحب شرطة افلح الذي كان يخشى دخول سوق ابن وردة مما يدل على أن مهمة الاشراف على السوق كانت تناط بصاحب الشرطة.

لم يكن هذا دائما يلتزم الحق على ما يظهر، خاصة في فترات الانحلال والفوضى كفترة الامام أبي بكر، الأمر الذي دفع بأخيه أبي اليقظان أن يعطي لنفسه صلاحية أعلى من صاحب الشرطة، فيجلس في أعلى مسجد في المدينة، يستمع الى شكاوي الناس على صاحب الشرطة وغيره. فنظر «في ذلك نظرًا شافيا واجرى الحق على من رضي وسخط عظم قدره أو صغر»[3] وهو بهذا كان يمارس وظيفة صاحب المظالم دون أن يحمل هذا اللقب[4].

---

(1) نفس المصدر. ص 363.
(2) نفس المكان.
(3) نفس المصدر. ص 341.
(4) خطة المظالم هي اجمالا نظام مكمل للقضاء ويتولى صاحبها احقاق الحق في الحالات التي لا يستطيع القاضي أن يفعل هذا لسبب ما. وعن هذه الخطة انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية. ص 128. وما بعدها. هوبكنز: النظم الاسلامية. ص 231. 241.

ونظرًا لأن الشرطة قوة أمنية، فقد كان لصاحبها أعوان يساعدونه في آداء وظيفته، فإن أبا اليقظان قال لبشير حين طلب منه احضار عبد العزيز بن الأوز إليه: «خذ معك أعوانًا اكفاء وجيء بعبد العزيز شر مجيء»[1] وهؤلاء الأعوان هم رجال الشرطة اليوم، ويمكن أن يضاف اليهم المشرفون على السجون وخدمتها.

ولا يقدم ابن الصغير معلومات بخصوص راتب صاحب الشرطة واعوانه، سوى انه في عهد الامام عبد الرحمن كان يقتطع له هذا ما يكفيه في سنته. أي أنه كان يتقاضى راتبًا سنويًا دفعة واحدة، وربما رجع هذا الى أن جمع الجزية والخراج التي يقتطع منها كان يتم مرة واحدة في السنة، وانهما المصدر الوحيد لبيت المال في ذلك الوقت، الا أنه بتعدد الموارد فيما بعد، يجعل من المرجح ان صاحب الشرطة أصبح يتقاضى راتبًا شهريًا، ولم تتوفر معلومات اضافية عن هذا المنصب في تاهرت، وان كان من المرجح أنه لا يختلف عنه في غيرها من العواصم الاسلامية[2].

11 ــ القضـــاة: لم تستدع الظروف ايجاد منصب القاضي في الأيام الأولى للدولة الرستمية، لأن الامام عبد الرحمن نفسه تحمل عبء هذه المسؤولية، ومما أهله لها توليه القضاء في سرت في عهد الامام أبي الخطاب، لذلك لما ولي أمور المسلمين «جلس في مسجده للارملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم»[3].

لكن تطور المدينة وتشعب المهام، فرض عليه أن يتخذ أعوانا له، ومنهم القضاة وقد دل ابن الصغير على وجودهم حين أشار الى أن الامام عبد الرحمن كان يقتطع من مال الجزية والخراج للقضاة ما يكفيهم في سنتهم، وهو بهذا يشير الى موضوع رواتبهم.

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 355.
(2) حول صاحب الشرطة انظر: هوبكنز: المرجع السابق. ص 241ــ245. ابن خلدون المقدمة. الفصل الرابع والثلاثون. عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية. ص 57ــ59.
(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 322.

وكان تعيين القاضي يتم بالاختيار والتشاور، وهذه المسألة مقتصرة على جماعة الشراة فهم الذين يختارون ويرشحون القاضي ليحظى بموافقة الامام فيتم تنصيبه، ويتضح هذا في عهد الامام افلح، فذكر ابن الصغير أنه حين توفي قاض من قضاة الامام عبد الوهاب «اجتمعت الشراة وسألوه أن يولي القضاء كفؤا لذلك، فقال لهم: اجمعوا جمعكم وقدموا خيركم، ثم أعلموني به اجبره لكم وأعضده على ما يكون في الصلاح لكم، فقلبوا امرهم فلم يرتضوا أحدًا منهم واجمع رأيهم على محكم الهواري»[1]، وكان هذا الأسلوب نفسه ساري المفعول على عهد الامام عبد الرحمن فذكر ابن الصغير أن «قضاته مختارة».

وتواصلت هذه الطريقة في التعيين الى عهد الامام أبي اليقظان، فقد شاور جماعة من الناس في أمر تعيين القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الشيخ، فأشاروا به[2]، ونفس الأمر بالنسبة للامام أبي حاتم، فهو حين دخل مدينة تاهرت «جمع مشايخ البلد اباضيتها وغير اباضيتها فاستشارهم فيمن يوليه قضاء المسلمين» وحين أشاروا عليه بأبي عبد الله ـــ السالف الذكر ـــ قال لهم. «أشرتم واحسنتم وولاه القضاء»[3].

ولم يتعرض ابن الصغير لمسألة إنهاء مهمة القاضي، لكنه على أية حال أفاد أن باستطاعته أن يعتزل القضاء أن أحس بعجزه عن تنفيذ أحكامه مثلما فعل قاضي الامام أبي اليقظان أبو عبد الله ـــ السالف الذكر ـــ حين وجد نفسه عاجزًا عن تنفيذ الحكم على زكريا بن الامام لاختطافه بنتًا، والا فقد كان يستطيع أن يستمر في منصبه الى أن يظهر عليه اخلال بالشرع فكان لا يجوز عزل القاضي «الا بجرحة تظهر عليه»[4].

وكان موقف قضاة تاهرت يتصف بالشجاعة، خاصة وانهم كانوا يعتمدون على الامام في معيشتهم، أعني أنهم يأخذون رواتب من الامام الرستمي،

(1) نفس المصدر. ص 333ـــ334.
(2) نفس المصدر. ص 349.
(3) نفس المصدر. ص 362. وعن القضاء. هوبكنز: المرجع السابق. ص 195ـــ223.
(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 330.

وكان الأمر أسهل لو أن القاضي كان يعتمد في معيشته على ماله الخاص، لأن هذا يحرره من قبضة الامام مثلما كان الأمر بالنسبة للقاضي سحنون في افريقية، وعلى كل؛ فإن الأمر غير واضح، ان كان هذا الموقف خاصًا بالقاضي أبي عبد الله السالف الذكر، أم أنه موقف عام ينطبق على جميع القضاة، ومن المرجح أنه كان موقفاً عاماً، لأن الائمة الرستميين لم يكونوا يعارضون تطبيق الشرع في أمر لا يهدد الامامة، فلم يتدخلوا في عمل القاضي، ويتأكد هذا من موقف الامام افلح من محكم الهواري فقال بشأنه: «الصواب ما فعل والحق أولى أن يؤثر ولو فعل غير هذا لكان مداهنًا»(1)

وكانت شارات القضاء في تاهرت هي الخاتم والقمطر(2) فإن القاضي ابا عبد الله ــ السالف الذكر ــ رمى خاتمه وقمطره للامام أبي اليقظان تعبيرًا عن اعتزاله القضاء.

وكان يشترط في القاضي الورع والعلم، وإذا كان محكم الهواري ــ المذكور ــ اباضيًا فهل كان هذا احد الشروط ؟ لم يذكر ابن الصغير مذهب القاضي أبي عبد الله ولا خليفته القاضي شعيباً بن مدمان، ولكن من المرجح أن القاضي يشترط فيه أن يكون اباضياً لكي يحظى بموافقة الشراة وتقديم نفوسة له.

وفي هذه الحالة، ما علاقة الأديان والمذاهب الأخرى بالقاضي الاباضي ؟ أن هناك أمور اختلاف بين المذهب الاباضي وغيره، فلربما كان لكل مذهب قضاته، فقد وجد في تاهرت فقهاء كوفيون كأبي مسعود وأبي دنون ولم يكونوا يعارضون الالتجاء الى قاض اباضي إذا تعلق الأمر بينهما، وكذلك كان لأهل الاديان الأخرى قضاتهم، ومحاكمهم الخاصة، إذا انحصرت القضية بينهم لكنهم كانوا يلجأون في بعض القضايا التي يكون مسلم طرفًا فيها للمحاكم الاسلامية. مثل جريمة القتل(3).

(1) نفس المصدر. ص 336.
(2) نفس المصدر. ص 351.
(3) آدم متز: الحضارة الاسلامية ج1. ص 75ــ77.

ويبدو أن تاهرت لم تشهد منصب قاضي القضاة بهذا الاسم، لكن القاضي نفسه الذي يعينه الامام بعد المشاورة يقوم بمهام قاضي القضاة أيضًا، إذ في حين يذكر ابن الصغير تعيين الامام القاضي يضيف أن أبا اليقظان كان يجلس في أعلى مسجد في المدينة ــ كما سلف ــ يستمع الى شكاوي الناس من «العمال والقضاة وأصحاب الشرطة»[1]، مما يفيد وجود عدد من القضاة في المدينة، وفي نفس الوقت، فهل كان بينهم قاضي القضاة ؟ أم أن الامام نفسه كان يقوم بمهام قاضي القضاة أو قاضي الجماعة ؟ ويظهر أن قاضي الحاضرة كان يعتبر قاضي الجماعة، وهو الذي يعين القضاة في النواحي بصفة عامة، مثلما فعل القاضي سحنون حيث ولّى عبد الله بن سهل القبرياني قضاء قسطيلية، وولى شجرة بن عيسى قضاء مدينة تونس وهو لا يحمل لقب قاضي الجماعة أو قاضي القضاة[2]، ومع ذلك فإن القاضي كان يمارس عمله بنفسه، فإن القاضي أبا عبد الله ــ السالف الذكر ــ قام بنفسه يبحث عن الفتاة التي اختطفها زكريا كما سلف. مع أنه من الأحرى أن يقوم بهذه المهمة المحتسب أو صاحب الشرطة، وأن تدخل القاضي في مثل هذه القضية يدل على أن مهمته لم يقتصر على عقود الزواج والميراث وما شابه ذلك، لكنه كان يستعين بأعوان، فكان منهم على رأس الاحباس والمواريث والمساجد وكتاب الوثائق وغيرهم.

وحين خضعت البلاد للفاطميين، فإن هؤلاء قد ابقوا القضاة على حالهم في بداية الأمر، ثم خيروهم بين اعتزال القضاء أو العمل وفق الفقه الشيعي، ويبدو أن منهم من قبل الخيار الثاني فإن محمدًا بن عمر بن يحي المروزي كان قاضيًا للأغالبة وظل قاضيًا للفاطميين في القيروان وقد أعطاه أبو عبد الله الشيعي سلطة مطلقة فجعل اليه «تولية القضاة والحكام بسائر البلدان»[3]، وكان يكتب في كتبه وسجلاته: «من محمد بن عمر قاضي القضاة» وعلى هذا يمكن القول أن المروزي قام بتعيين قضاة على مختلف نواحي بلاد المغرب الأوسط.

---

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 341.

(2) لمزيد من التفاصيل حول القاضي: هوبكنز: النظم الاسلامية. ص 195ــ2223.
مرمول: السياسة الداخلية. ص 260ــ264.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص 215.

الا أن الفاطميين ومن بعدهم الزيريين لم يتشددوا في مسألة شيعية القاضي، بل يبدو أنهم كانوا يراعون موضوع مداراة رعاياهم من اتباع المذاهب المخالفة، ويراعون ظروف المناطق التي لم تأخذ بالمذهب الشيعي فلقد كان يلي قضاء القيروان قاضٍ مالكي هو محمد بن أبي المنصور بعد ما أرغمه على ذلك الخليفة المنصور الفاطمي وقد توفي سنة 337هـ/498م. وهو مازال يلي قضاء القيروان(1)، وكان قاضيها سنة 386هـ/996م. محمد بن عبد الله بن هاشم الذي كان مالكيًا(2)، وعليه يمكن القول أن القضاة كانوا شيعة في المناطق التي أخذت بهذا المذهب، لكنهم ربما لم يكونوا كذلك دائمًا في المناطق الأخرى، ويظهر أن تعيين القاضي في النواحي يمكن أن يقوم به قاضي القضاة، فقد قام أبو جعفر محمد بن أحمد بن هارون البغدادي الذي استكتبه عبيد الله المهدي سنة 298هـ/910م، بتعيين بن منصور الصفار قضاء ميلة.

12 ـ أصحاب الدواوين الأخرى:

لا يشير ابن الصغير الى وجود دواوين بهذا الاسم في تاهرت وان كان يشير الى بعض المسؤوليات التي تناط بالدواوين، فأشار الى وجود الكاتب للامام الرستمي، دونما اشارة الى «ديوان الرسائل»وذكر أن أبا اليقظان اجتمع بوفد نفوسة بشأن تعيين والٍ على جبل نفوسة بدار الضيافة، وهناك أمر الكاتب أن «يكتب السجل»(3)، ولا يعنينا في هذا المقام لفظ ديوان بقدر ما يعنينا وجود «صاحبه» وهكذا من الجائز أن يكون في تاهرت موظفون بمثابة أصحاب دواوين الانشاء والرسائل والبريد والمظالم والأزمة والكشف والضياع والاستصفاء والعطاء وغيرها على الأقل في العهد الفاطمي. ما دامت تاهرت «مفردة العمل والاسم في الدواوين»(4). وما دامت مركزًا لولاية الغرب. فكان الوالي فيها ممثلا للخليفة الفاطمي.

---

(1) هوبكنز: المرجع السابق. 210.
(2) ابن عذاري: البيان ج 1. ص 248.
(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 354.
(4) ابن حوقل المكان السابق. الاصطخري: المسالك والممالك. ص 93.

13 ــ فئة الشــراة:

كان هؤلاء الشراة رقباء على الامام في احكامه وصدقاته واعشاره، فإذا رأوا منه اعوجاجًا طعنوا فيه[1]، ويبدو أنهم كانوا إذا ارتابوا في الامام امتحنوه، فكان أن امتحنوا الامام افلح بأن سألوه أن يولي القضاء كفوءا لذلك، فطلب منهم أن يعينوا قاضيًا فيوافق عليه، وبالفعل، فقد أشاروا عليه بتولية محكم الهواري ففعل وكانوا يثنون على الامام ويدعمون حكمه إذا سار سيرة حسنة، فحين كان يجرى أبو اليقظان الحق على من رضي وسخط «حمد له الشراة ذلك»[2]. وهكذا ظهرت هذه الفئة وكأنها أعلى سلطة في البلاد ــ ولو نظريًا ــ تسند اليها مهمة تقديم احدهما ليتولى الامامة، فإن ابن الصغير يذكر أن ابا اليقظان هو ابن «مقدم الشراة» لكنها عمليا لم تكن قادرة على تنفيذ مهمتها، والا لما حدث الصراع على الامامة ربما لأنهم انفسهم خف التزامهم بمذهبهم وبمبادئهم المتشددة، ويظهر هذا في خوف محكم الهواري من عدم قدرته على تنفيذ الحكم فيهم، وتنبيهه على هذا الأمر مسبقًا فقال لهم: «ان الحق مرٌّ» ثم ربط مرارته برفاهيتهم فأضاف «وانتم مرفهون أبناء نعم، وغيري أحب اليكم مني وقد نصحتكم»[3].

وفيما أشرنا اليه من تدخل الشراة في تعيين القاضي محكم الهواري وما ذكره ابن الصغير من أن نفوسة كانت «تلي عقد تقديم القضاة» كما سبق ــ يدل على أن الشراة كانوا من نفوسة غالبًا، وعلى كل، لا ندري ماذا كان مصير هذه الفئة بسقوط الدولة الرستمية، فربما ظلت موجودة بعد ذلك مستترة[4].

14 ــ الجنــود:

بدأ ظهور الجيش في تاهرت باشتراك الامام عبد الرحمن في حصار طبنة 154هـ/770م، وكان مهتمًا به إذ حين تلقى الأموال من وفد البصرة جعل ثلثيه

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 341.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 341.
(3) نفس المصدر. ص 334.
(4) ومن شروط الشراء: 1 ــ لا يجوز للشراة التقية الدينية مهما كانت الظروف 2 ــ ان لا يقل عدد الشراة عن 3.40 ــ ان ينتخبوا اماما عليهم 4 ــ الا يجبروا أحدًا على الالتحاق بهم، وعن الشراة انظر اطفيش: شرح النيل ج 14 ص355. البارولي: الأزهار. ج 2 ص 210. ويحي معمر الاباضية في موكب التاريخ. الحلقة الأولى. ص 95. محمد خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية ص 112ـ113.

في الأمور العسكرية من كراع وسلاح، في حين خصص ثلثًا واحدًا لفقراء الناس.

وازداد اهتمام الرستميين به في عهد الامام عبد الوهاب، وربما لتعدد خصومه، «حتى اجتمع له من الجيوش والحفدة ما لم يجتمع لأحد قبله[1]» وفي المعركة التي خاضها ضد بني الأوس «عد في عسكره الف فرس ابلق» وخرج «بعساكره من المدينة في جموع لا يعلم عددها الا الله».

ويظهر الجيش ثانية في تاهرت حين خرج أبو حاتم «في جيش مع وجوه زناتة ليجوروا قوافل قد اقبلت من المشرق» وهذه العبارة تفيد في دافع الرستميين للابقاء على الجيش والاهتمام به فيما بعد، إذ لم تكن لديهم سياسة عدائية تجاه جيرانهم، وحين يتعلق الأمر بالفتن الداخلية في تاهرت فإن الجماعات والقبائل المتنازعة تقوم بدور الجيش، وعلى هذه الصورة تظهر الحروب عند ابن الصغير، إذ في حرب الامام عبد الوهاب مع بني الأوس — كما سبق — «اجتمع الى عبد الوهاب أمم كثيرة وخلق عظيم» وكأنها حروب عشائرية وتتجلى هذه الصورة أكثر حين قام محمود بن الوليد للثأر لابن عرفه «فضرب الطبل فبادر الناس اليه فأمرهم بأخذ السلاح»[2].

ومهما كان حجم الجيش الرستمي وطبيعته، فقد كان له قواد، إذ في حرب الامام عبد الوهاب السابقة، عبأ عسكره «ورتب قواده» وبعد ما استقبل وفد مزاتة وسدراتة، دخل عليه «وجوه رجاله وقواده» ويبدو أن الرستميين واتباعهم شكلوا عصب هذا الجيش.

ومما تقدم يظهر أن الجيش الرستمي كان ينقسم الى قسمين: قسم دائم، وهم القواد وبعض الجنود، وقسم احتياطي، يمارسون اعمالهم الخاصة في وقت السلم، لكنهم جنود في وقت الحرب، وطبيعي أن يتقاضى القسم الأول عطاءه من بيت المال.

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص 332.328.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 345.

وحين صنف القاضي النعمان الطبقات، خص الجنود بالطبقة الأولى، فذكر: أعلم أن الناس خمس طبقات لا يصلح بعضهما الا ببعض فمنهم الجنود[1]: ويرى أن أهميتهم هذه ترجع الى أنهم «تحصين الرعية باذن الله وزين الملك وعز الاسلام وسبب الامن والحفظ»[2].

15 ــ أهل العلـــم:

ظهر عدد من العلماء والأدباء على اختلاف مشاربهم في بلاد المغرب الأوسط، فكان بالاضافة الى من تولوا المسؤوليات الكبرى عدد من العلماء لا نعرف وظائفهم، فربما كان اشتغالهم بالعلم، الى جانب اعمالهم الحرة ومنهم في تاهرت: «رجل يقال له ابن الصغير لشأنه في الفقه» ومحمود بن بكر الذي كان «يرد على الفرق في مقالاتهم ويؤلف الكتب في الرد على المخالفين» وعبد الله بن اللمطي وهو الذي تصدى للمعتزلة فدخل في مناظرتهم، وأبو عبيد الأعرج الذي كان مرجعا في الفقه وعلم الكلام، وعبد العزيز بن الأوز، وكان له فقه بارع ورحلة نحو المشرق، وأن وصفه بسفه اللسان وخفة العقل من طرف الاباضية لا يحط من شأنه، وكان منهم أبو مسعود وأبو دنون من فقهاء مذهب الكوفيين[3].

وأضاف ابن الصغير عددًا من خطباء تاهرت كابن أبي ادريس، وأحمد التيه وابن العباس بن فرحون وعثمان بن الصفار وأحمد بن منصور، وكان من شعراء تاهرت أبو عبد الرحمن بكر بن حماد التاهرتي، ولد في تاهرت سنة 200هـ الموافق 815م، ثم رحل الى الشرق سنة 217هـ/832م، فنزل المدينة المنورة، وأخذ عن علمائها ومنها انتقل الى العراق فاجتمع بصريع الغواني ودعبل وعلي بن الجهم وسمع من ابن مسدد وعمرو بن مرزوق وبشر بن حجر، واتصل هناك بالخليفة المعتصم ومدحه فنال منه صلات معتبرة، وحرضه على دعبل بقصيدة مطلعها:

---

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج 1. ص 357.
(2) نفس المكان.
(3) عن هؤلاء انظر: ابن الصغير: مواضع متفرقة.

(البحر الطويل):

أيهجو أمير المؤمنين ورهطه ويمشي على الأرض العريضة دعبل

ويبدو أن وفاة الامام أبي حاتم قد عجلت في عودته من القيروان الى مسقط رأسه تاهرت، سنة 295هـ/908م، وان كان بعض المؤرخين يميلون الى القول، انه خرج من القيروان هاربًا من الأمير الأغلبي، لكن هذا الأمير كان قد وافته منيته قبل ذلك[1].

ومن شعراء تاهرت أيضًا ابن الخراز أحمد بن فتح التاهرتي. وقد مدح أبا العيش عيسى بن ابراهيم بن القاسم في قصيدة نقتطف منها أبياتًا في مدح نساء البصرة: (من بحر الرجز):

ما حاز كل الحسن الاّ قينة بصرية في حمرة وبياض
الخمر في لحظاتها والورد في وجناتها هيفاء غير مفاض[2]

وذكر البكري له: «من البحر البسيط».

أسلح على كل فاسي مررت به في العدوتين معا لا تبقين أحدا
قوم غذوا اللؤم حتى قال قائلهم من لا يكون لئيما لم يعش رغدا[3]

ومن المحدثين أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز، من مواليد تاهرت، وقد أتى الأندلس رفقة أبيه صغيرًا وقال دخلت الاندلس سنة سبع عشرة

---

(1) حول بكر بن حماد انظر البكري: المغرب ص 67. أبو العرب: طبقات. ص 175—246. الخشني: قضاة قرطبة. ص 204. ابن الفرضي: تاريخ العلماء ج 1 ص 75. الضبي: بغية الملتمس. ص 433—434. الحميدي: جذوة المقتبس. ص 330. المقري: نفح الطيب. ج 2. ص 255. ابن الآبار: الحلة. ج 1. ص173—174. الدباغ: معالم. ج 2. ص 282. الحموي: معجم. ج 1. ص 813. ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 336. البرادي: الجواهر ص 206.173. الباروني: الازهار. ج2. ص 71—72. محمد بن رمضان شاوش: الدر الوقاد في شعر بكر بن حماد. جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية. ص 112—114—174—175—200—202. محمود علي مكي: التاهرتي بكر بن حماد. مجلة العربي. ج 53. ص 78. عبد العزيز نبوي: محاضرات في الشعر المغربي القديم. الجزائر 1983. ص 128—141.

(2) الباروني سليمان: الأزهار. ج 2. ص 77.

(3) البكري: المغرب. ص 177. وعما وصلنا من اشعاره انظر: محمد رمضان شاوش: الدر الوقاد. مواضع متفرقة.

وثلاثمائة وأنا ابن ثمانية أعوام»(1)، فأخذ عنه العلم هناك موسى بن عيسى بن أبي جاج وأحمد بن محمد بن عيسى البلوي المعروف بابن الميراثي وأبو محمد بن عبد البر.

ومن العلماء ابراهيم بن عبد الرحمن التنسي الذي دخل الأندلس وجلس في جامع الزهراء يفتي سنة 307هـ/920م، ومنهم أيضًا أبو جعفر بكر بن أحمد الغساني وابنه زكريا المعروف بـ«ابن الاشج» وقد دخل الأندلس مع والده وأخيه سنة 326هـ/937م، وسمع بتنس من أبي الخطيب(2).

ومنهم يهودا بن قريش التاهرتي من أهل القرن الرابع الهجري الذي كان يحسن اللغة العربية والعبرانية والبربرية والأرامية والفارسية، ومن هذا يظهر أنه كان مهتمًا باللغات، وهو واضع أساس النحو التنظيري وله كتاب في ذلك باللغة العربية في مكتبة اكسفورد(3).

وعلى الجملة، فقد عاش في تاهرت عدد كبير منهم، فحين ضرب أبو اليقظان سرادقه «خرج اليه العلماء والقراء» وذكر الشماخي أن مهدي النفوسي «افحم تسعين عالمًا من المخالفين في تاهرت»(4).

ولا شك أن مدن المغرب الأوسط الأخرى شهدت نفس التقدم العلمي وان اغفل أصحاب التراجم ذكر علمائها، ومع هذا فقد عرفنا أبا عبد الله محمد بن أبي زيد وأبا جعفر الداودي من علماء المسيلة في القرن الرابع الهجري، وأبا القاسم سوار بن كيسان وسعيد بن واشكل التيهرتي من علماء تنس وعبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرون الوهراني المتوفى سنة 429هـ الموافق لـ1037م، وغيرهم.

16 ــ فئة كبار التجار:

ظهرت فئة كبار التجار تاهرت بشكل واضح في عهد الامام أفلح، وكان

---

(1) ابن بشكوال: كتاب الصلة. ج 1. ص 86.
(2) جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية. ص 172.
(3) مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث. ج 2. ص 70.
(4) الشماخي: السير. ص 156.

ابتناء القصور دليلاً على وجودها. بل بلغ الثراء بهؤلاء التجار أن امتلك احدهم سوقًا خاصًا به وهو ابن وردة، ولا ندري، فلعل خلف الخادم مولى الأغلب ــ الذي ذكره ابن الصغير ــ كان من كبار التجار مادام يملك أموالا طائلة، وعلى كل فإن ابن الصغير ذكر شخصين من وجوه التجار هما: أبو محمد الصيرفي وابن الواسطي، فكانا من أصحاب الأموال، وربما كانت القوافل التي خرج أبو حاتم بوجوه زناتة لحمايتها وكانت قادمة من المشرق بأموال لا تحصى، لتجار كبار.

وعلى أية حال، فإن هذه الفئة احتلت مكانة مرموقة في المجتمع، الا ترى أن صاحب شرطة الامام افلح كان يهاب دخول سوق ابن وردة وإذا كان لمحمد بن عرفة الذي سافر الى ملك السودان علاقة بالعمل التجاري أفلا ترى كيف كان يسير الناس بين يديه ومن حوله احتفاء به(1).

وقد فرضت طبيعة عمل هؤلاء التجار أن يكونوا على اتصال وثيق بالسلطة رغم ما قد يحدث بينهم من خلاف بسبب تضارب المصالح، الا أنهم وبدافع المصلحة يجتمعون معا أمام الطبقة العامة من المجتمع، ولا ندري شيئا عن ماضي أصحاب بيوت المال، وإن نرى أنهم لا بد أن يكونوا امتهنوا التجارة فاكتسبوا خبرة في الشؤون المالية اهلتهم ــ مع غيرها من المؤهلات ــ لتولي منصب صاحب بيت المال، وبعبارة أخرى من المتوقع أن يكون بعض التجار قد احتلوا مناصب عالية في الدولة.

وكان كبار التجار يقومون بدور هام في عمل الخير بما يقدمونه من صدقات ومعونات للمعوزين والضيوف والطلبة، ولعلهم كانوا يتبرعون بمبالغ طائلة لجميعات خيرية، ويساهمون في بناء المساجد وتحسينها، وقد ذكر ابن الصغير «مسجد أبي...»(2) وعليه فإن اطلاق اسم الرجل على هذا المسجد لهو دليل على أن بانيه كان أحد الأثرياء، والذي هو غالبًا من كبار التجار مثلما كان يحدث في القيروان وفاس.

---

(1) ذكر احسان عباس انه ــ محمد بن عرفة ــ كان تاجرًا. انظر. احسان عباس: المجتمع التاهرتي. الاصالة. جمادي الأولى. 1395/ماي 1977م. ص 30.

(2) اب الصغير: تاريخ الائمة. ص 345.

وكان هؤلاء التجار يجلسون مزهوين بثقافاتهم الواسعة التي اكتسبوها من تجوالهم وأسفارهم، وبمكتباتهم التي تحوي نادر الكتب، وبالتحف والطرائف التي حصلوا عليها من تلك الأسفار.[1]

ولا يحسد هؤلاء على ماهم فيه، لأنه من الممكن أن ينزل البعض منهم الى الحضيض بين عشية وضحاها، فيفقد جاهه ونفوذه، وذلك بأن يتعرض لمصادرة أمواله واستصفائها من طرف السلطة. وإذا كان هذا الأمر لم يحدث في العهد الرستمي، فهو محتمل الوقوع في العهد الفاطمي، فهؤلاء كثيرًا ما اتخذوا مثل هذا الاجراء بالنسبة لتجار من افريقية.

17 ــ كبار الملاك:

تكونت طبقة اقطاعية بسياسة احياء الموات التي بدأت في عهد الامام عبد الرحمن، وبدأت تنمو هذه الطبقة، وقد كشف ابن الصغير عنها فذكر عددا من كبار الملاك منهم محمد بن حماد، الذي كان له «على بعض أميال من المدينة منزل يقال له الثلث قد جمع الأشجار والأنهر والمزارع والنخل والقصور»[2] بينما كانت اقامته في المدينة، في عهد الامام أبي حاتم.

وربما كان ابان وحمويه وعبد الواحد مثل سابقيهم من هذه الطبقة، وكانوا من سكان المدينة ويملكون القصور خارجها، فذكر ابن الصغير بشأن إبان وحمويه انهما «خرجا يومًا الى قصورهما متنزهين»[3]، وان قوله «خرجا» يدل على أن إقامتهما في المدينة.

ويبدو أن بعضًا من كبار الملاك كانوا من قبيلة مزاته. التي قال فيها الامام عبد الوهاب «ما قام هذا الدين الا بسيوف نفوسة وأموال مزاته»[4]، وربما كان محمد بن جرني وابن زلغين ينتميان لهذه القبيلة، وهما اللذان قال فيهما الامام

(1) موريس لومبار: الاسلام في مجده الأول. ص 223.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 358.
(3) نفس المصدر. ص 336.
(4) سليمان الباروني: الأزهار الرياضية. ج 2. ص 173.

«لو لم أكن الا أنا وابن جرني وابن زلغين لأغنينا بيت مال المسلمين بما علينا من الحقوق الشرعية» ويحدد الشماخي وجه ثراء محمد بن جرني فيذكر أنه «بالحرث» مما يدل على أنه من كبار الملاك للأرض. وكان هناك كبار ملاك المواشي كابن زلغين ـــ كما تقدم ـــ فيذكر الشماخي وجه ثراء ابن زلغين أنه « بالأنعام»(1) وقد كان لهما مكانة مرموقة في نظر الامام عبد الوهاب، وهي تعتبر صورة عن المكانة التي يتمتع بها كبار الملاك، فلقد كان محمد بن حماد من خاصة الامام ابي حاتم ومن أهل المدينة.

18 ـــ الموالـــي:

ظهر الموالي في مختلف أنحاء المغرب الأوسط، وإذا كان اليعقوبي قد ذكر أن سكان مدينة بلزمة «قوم من بني تميم وموالي بني تميم» فما يمنع أن يوجدوا كذلك في تاهرت وغيرها من مدن المغرب الأوسط ؟ لقد وجد الموالي في تاهرت، فأشار ابن الصغير اليهم في عهد الامام أبي بكر ابان الحرب التي دارت بين أنصار هذا الامام وأنصار محمد بن عرفة فقال العجم «قد أمكننا من العرب والجند ومواليهم واتباعهم» وفي موضع آخر من كتابه أن العرب قبضوا «مولى من موالي الأغلب يقال له خلف الخادم» وذكر مولى آخر هو سليمان مولى القاضي محمد بن عبد الله في عهد الامام أبي اليقظان وكان للرستميين انفسهم مواليهم، فذكر بخصوص أبي حاتم أنه «خلت به عشيرته واخوته واعمامه وبنو اعمامه ومواليه»(2).

ويبدو أن الموالي وجدوا بكثرة، فقد كان الأمراء في أغلب الأحيان يبعدون العرب والبربر معا لخوفهم منهم ومن منافستهم، ويعتمدون الى حد كبير على الموالي، لأنه ليس لهؤلاء مطمع سياسي، وهكذا اعتمد عليهم الرستميون فالفاطميون فالزيريون.

ومن عوامل وفرتهم كثرة العجم والعبيد السودان والصقالبة في البلاد، فكان المسلمون من هؤلاء يتولون قبيلة ما، لأن المجتمع لم يتحرر من العصبية

(1) نفسه: مختصر تاريخ الاباضية ص 34. الشماخي: السير. ص 205.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص 357.

كلية[1] فكان والد الشاعر حسن بن رشيق القيرواني «مملوك رومي لرجل من أهل المحمدية من الأزد»[2] ومن جهة أخرى فإن وجودهم لم يكن ممنوعًا من الوجهة الشرعية، فهم ليسوا عبيدًا، بل أن الاسلام بدعوته الى تحرير العبيد زاد في عدد الموالي، وكان هذا العدد في ازدياد في العهد الفاطمي، لكثرة الحروب التي خاضوها فنتج عنها العديد من الأسرى.

وبما أن هؤلاء لا يجوز أن يصبحوا عبيدًا شرعًا، كانوا يدخلون في الولاء، وان كان اعتماد الفاطميين على كتامة واعتماد الزيريين بعدهم على صنهاجة قد «حد من هذه الزيادة» وكان بعض الموالي ممن اشتراهم الفاطميون عبيدًا صبيانًا، فربوهم منذ البدء تربية اسلامية واعتنوا بهم وتعهدوهم فغرسوا في نفوسهم حب الخليفة والوفاء له، وكانت العادة أن يعتقوا عتقًا مسجلاً بوثيقة[3] مثل جوذر وسليمان الخادم وابنه مسرور، وميسور الفتى، وصافي ووصيف وشفيع وريان وقيصر ومظفر وأفلح وطارق وصابر ونسيم ونصير ونظيف وغيرهم.

ومهما يكن أمرهم، فقد تمتعوا بوضع محترم، فأسندت اليهم المناصب السامية والحساسة في الدولة، فقد اسند القائم الفاطمي الى الأستاذ جوذر أمر قصره حين خرج في حملات عسكرية، ولما عزم المنصور الفاطمي على الخروج في طلب أبي يزيد مخلد بن كيداد استخلف الأستاذ جوذر على دار الملك وسائر البلاد واعطاه مفاتيح خزائن بيت المال[4]، وحين كتب للمنصور النصر أمر «عبده جوهر الكاتب بانفاذ السجلات على البريد على جميع الآفاق بالفتح» وكان نسيم يشغل منصب عامل القيروان الى أن عزله عبيد الله المهدي سنة 314هـ، كما شغل صابر هذا المنصب، وقاد حملة بحرية اقلعت من المهدية باتجاه صقلية ومنها شنت هجوماتها على سواحل بلاد الروم سنة 315هـ/929، وكان شفيع الصقلبي أميرًا للجيش الفاطمي الذي حارب الفضل

(1) يذكر القاضي عياض: ان عيسى بن مسكين ت 295هـ/908م في القيروان كان «اصله من العجم ويتولى قريشًا من أهل الساحل. انظر: تراجم اغلبية ص 232.
(2) حسن بن رشيق: أنموذج الزمان. ص 439 الحاشية.
(3) ابن عذاري: البيان ج 1. ص 181. المقريزي: اتعاظ. ج 1. ص 72.
(4) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 209.197. ابن حوقل: صورة ص 84.

بن أبي يزيد بن مخلد بن كيداد، وانتقل مع المعز الفاطمي الى مصر. وهنك أصبح حاملا لمظلته[1]. وحين احتل القائم الفاطمي مدينة تاهرت «ولي عليها ميسورًا الفتى في سنة 313هـ/935م الذي خرج على رأس جيش عظيم الى المغرب فهزم ابن أبي العافية واحتل مدينة فاس[2]. واما جوهر الصقلي فغني عن البيان، فقد اشتهر بحروبه في بلاد المغرب ويكفيه شهرة أنه قاد الجيش الفاطمي وفتح مصر. وكانت مرتبته عالية في الدولة حتى وصل مرتبة الوزارة[3].

على أن هذه الفئات العديدة التي ذكرناها والتي تستأثر بالمناصب والمراتب الاجتماعية، فتشكل قمة الهرم الاجتماعي، كانت قليلة العدد بالنسبة الى العامة من السكان التي كانت تمثل القاعدة العريضة للهرم.

وهكذا يتبين مما تقدم، ان بلاد المغرب الأوسط كانت نسيجًا غير متجانس التركيب اجتماعيا، فيتألف من شرائح اجتماعية متباينة بعضها ينتمي الى طبقة العامة، والبعض الآخر الى طبقة الخاصة، وربما لعب هذا التباين الطبقي دورًا في الفتن والحروب التي شهدتها البلاد.قد يصعب تحديد العوامل التي أوجدت هذه الطبقية الاجتماعية وقد لا نستطيع وقف الأمر على العامل الاقتصادي، فإذا كان هذا العامل يتدخل في الوضعية الاجتماعية للفرد، فإن هذه الوضعية نفسها تفرض على الفرد مستواه الاقتصادي. لأن الانتقال من شريحة الى شريحة في ذلك الوقت لم يكن بالأمر الممكن تقريبًا.

---

(1) ابن عذاري: البيان ج 1. ص 181. المقريزي: اتعاظ. ج 1. ص 72.
(2) ابن عذاري: البيان ج 1 ص 209.197. ابن حوقل: صورة ص 84.
(3) ابن الأثير: الكامل. ج 6. ص 354. أبو الفداء: مختصر. ج 3. ص 127.
مرمول: السياسة الداخلية. ص 128.122. لقبال موسى: دور كتامة. وعن جوهر انظر: علي ابراهيم حسن: تاريخ جوهر الصقلي. مكتبة النهضة المصرية. ط 2. القاهرة 1963. ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 221. وما يليها.

الفصل السادس

العادات والتقاليد

نظرا لاختلاف مجتمع المغرب الاوسط على سلم الحضارة، فمن الطبيعي ان تظهر لهم عادات وتقاليد تختلف تبعا لمستواهم وظروفهم وامزجتهم نذكر منها.

العصبية:

تعتبر العصبية اصلا من الاصول التي يقوم عليها المجتمع القبلي وقانونا من قوانينهم المتعارف عليها، وهي تتولد من القرابة التي تستند الى وحدة الانتساب، سواء بالدم أو بالحلف والولاء، بل ان المصاهرة تسهم بدورها في ظهور العصبية ودعمها، فان ابن فندين اليفرني مال الى مبايعة عبد الوهاب لان ام عبد الوهاب يفرنية(1)، مع ان عبد الوهاب نفسه من اصل فارسي.

وتعتبر حياة العزلة التي تحياها القبيلة من دوافع العصبية اذ انها تحافظ على اصالة الدم وتحد من اختلاط الانساب، وتنمي شعورا لدى افراد القبيلة بمسئوليتهم الجماعية في الدفاع عن قبيلتهم، فالعصبية تحمل الافراد على التناصر والتعاضد(2).

وتكون العصبية قوية، كلما ازدادت القبيلة توغلا في حياة الترحال والظعن ثم تضعف كلما اتجهت القبيلة نحو التمدن، لذا فهي ضعيفة نسبيا في المدينة لاعتماد سكانها في حماية انفسهم على السلطة الحاكمة، على ان هذا لايعني انها زالت في مدن المغرب الاوسط، بل انها تظهر من حين لآخر في مدينة تاهرت الرستمية، فان سياسة الائمة عجزت عن اذابتها، لكنها عند قبائل المدينة اقل حدة من غيرها، الا ترى انقسام قبيلة لواتة على نفسها في حرب الامام ابي حاتم

---

(1) الشماخي: السير. ص: 145.
(2) عن العصبية: انظر: احسان النص: العصبية القبيلة. طبعة دار اليقظة العربية ابن خلدون: المقدمة فصل (في ان العصبية انما تكون) الفوال: علم الاجتماع البدوي صفحة 220.

مع عمه يعقوب بن افلح، فقد وقفت لواتة في بداية الامر الى جانب الامام ابي حاتم وخرجت معه من المدينة ولكن حين ادخل اهلها يعقوب اليهم، رجعت اليه جماعة من لواتة[1].

وتبدأ العصبية في الاسرة أو العائلة، فمن الطبيعي ان يتعصب الابن لأبيه ولعمه ولغيرهما من ابناء اسرته ثم هو يتعصب لعشيرته اذا تعلق الامر بها، فحين اجتمع رؤساء القبائل في تاهرت لانتخاب الامام عبد الرحمن قالوا: لعل المقدم ان يرفع اهل بيته وعشيرته على غيرهم فتفسد النيات ويكثر الاختلاف ويقل الائتلاف[2] وحين خطب الامام عبد الوهاب ابنة مقدم لواتة غضب ابن مقدم الاوس وغضبت عشيرته لغضبه[3] ويذكر الدرجيني نقلا عن ابي الربيع من رجال الطبقة السابعة من جهته، تخاصم رجلين من قبيلة مزاتة بسبب قراض «حتى قامت عشيرة كل واحد متعصبة وتآمروا على القتال وتواقف الفريقان وقد اشرفوا على ان يتفانوا[4]»، وكان في مجلس ضم ابن الحداد وابا عبد الله الشيعي رجل كتامي يعرف بشيخ المشائخ يغضب لغضبه اثنا عشر الف سيف[5].

ويتعصب الفرد لقبيلته فان نظرة الى الحروب التي شهدتها بلاد المغرب تدل على انها في الغالب حروب عصبيات، فيحدث ان يلتف ابناء القبيلة حول أمير منهم كما فعلت مغيلة مع ابي قرة، والمغراويون مع بني خزر وبنو يفرن مع يعلى اليفرني السابق الذكر وغيرهم، فتقوم القبيلة للسيطرة على غيرها من القبائل المشتركة معها في جد واحد، فكثيرا ما وقعت الحروب بين مغراوة وبني يفرن مع انهم زناتيون، وحاربت مغراوة ابا يزيد بن كيداد مع انه من المفروض ان يقفا — محمد بن خزر وابنه — في صفه لانه زناتي مثلما[6] لكنهما لم يفعلا تحقيقا لمصالح خاصة بولائهم للفاطميين.

كذلك فهو — الابن — يتعصب لقبيلته الام، فان زيري بن عطية المغراوى كتب الى جميع قبائل زناتة يستصرخهم، فأتته الوفود من بلاد الزاب وبلاد تلمسان

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة الرستميين. ص: 360.
(2) نفس المصدر: ص: 321.
(3) نفس المصدر: ص: 331.
(4) الدرجيني: طبقات ج. 2. ص: 345. جاء في النص حتى قامت كل واحد عشيرته متعصبة.
(5) القاضي عياض: تراجم. ص: 357.
(6) محمد بن عميرة: دور زناتة في الحركات المذهبية بالمغرب الاسلامي. ص: 224.

وملوية وسلجماسة وسائر بوادي زناتة(1)، وذلك في حربه مع واضح الفتى قائد جيوش قرطبة سنة 386هـ.

وقد عادت العصبية بنتائج وخيمة على بلاد المغرب، فاضافة الى الحروب التي كانت تنشب بين قبيلتين لأتفه الاسباب، فقد حالت دون استحكام الملك في البلاد اذ يرى ابن خلدون ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الاراء والاهواء وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها(2).

وقد وجدت عصبية من نوع آخر تقوم على الرابطة المذهبية، فكان الامام عبد الرحمن بن رستم حين يقوم بتوزيع الصدقات على الناس «يؤثر باكثر ذلك أهل الفاقة من مذهبه»، وكانت كتامة وهي شيعة يكرمون من مال الى مذهبهم، ويبرون من وافق اعتقادهم(3).

2 ـ الثـأر:

كان الاعتداء على اي فرد من ابناء القبيلة يعتبر اعتداء عليها جميعها، بحكم العصبية القبلية، فكان على القبيلة ان تأخذ بثأر قتيلها ويقوم بتنفيذ العملية اقرب الناس اليه، فان لم يوجد فيحتمل المسئولية رئيس العائلة فالفخذ فالبطن فالقبيلة لان الدم، دم الجماعة كلها، والا ظلت قبيلة المقتول مثارا للسخرية والعار، فقد نادى النكار ابن ميمون الرستمي مستهزئين : «يا ابن المهدور دمه(4)».

وفي حالة عجز القبيلة عن الاخذ بثأرها كانت، ترجئه الى حين مقدرتها ربما الى اربعين عاما أو تقبل الدية، الا «ان الشائع عندهم ان الدم لا يغسله الا الدم» أما قبيلة القاتل، فكان عليها ان تقف يدا واحدة لحماية ابنها وجمع الدية من جميع افرادها.

---

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 66 لسان الدين ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي القسم الثالث من كتاب اعمال الاعلام. ص: 158.
(2) ابن خلدون: المقدمة. الفصل التاسع. ص: 164.
(3) البكري: المغرب: ص: 82.
(4) الشماخي: السير. ص: 153. ابو زكريا بن ابي بكر: كتاب سير الائمة واخبارهم تحقيق اسماعيل العربي. المكتبة الوطنية الجزائر 1979م ـ 1399ه ص: 64.

وكان الثأر شائعا في بلاد المغرب بحكم طبيعته القبلية ففي تاهرت، وحين احضرت جثة محمد بن عرفه الذي قتله الامام ابوبكر قام مناد ينادي بين يديه ألا ان القتيل يأمركم بطلب ثأره ودمه، وحين قتل العجم رجلا من بني دمر من اهل تاهرت في عهد الامام ابي حاتم، قام ابوه الى رجل من عجم المدينة فقتله غيلة من غير ان يشعر به الناس [1]، وحدث في وهران سنة 298هـ / 911م ان زحفت اليها قبائل كثيرة من البربر يطلبون ثأرا بينهم وبين بني مسكن (مسقن) فأبى من كان فيها من الاندلسيين وكان عندهم جماعة منهم من بني مسقن فنصبوا عليهم الحرب فلما ضايقوا عليهم هربوا بني مسقن ليلا.

وقد كان طلب الثأر من بين العوامل العديدة التي تكمن وراء نشوب الحروب في المنطقة، فان بلقين بن زيري بن مناد الصنهاجي على سبيل المثال قدم من افريقية قاصدا الى المغرب ليأخذ ثأر ابيه فقتل زناتة وأستأصلهم وملك المغرب باسره[2]، اما جوهر قائد المعز الفاطمي فقد اسر الى بعض المخلصين من اتباعه بقتل يعلى اليفرني، وحتى يضيع دمه جعل قتله، على ايدي رجالات كتامة وصنهاجة وذهب دمه هدرا في القبائل[3].

وكان يراعى في الدية أو الثأر مكانة القاتل والقتيل، في قبيلته ومكانة هذه بين القبائل، وكذلك الظروف التي احاطت بارتكاب الجريمة والصلات الاجتماعية بينها، فان يعلى اليفرني المذكور قد رفض الثأر لابيه برجل واحد من قبيلة القاتل ــ بني بكار من يفرن وكانوا ميالين لمغراوة ــ ليحتفظ بنفسه بحق الثأر بما يتناسب وشخصية القتيل[4].

4 ــ الغــزو:

يعد الغزو نوعا من اللصوصية، يقوم به الفقراء لنهب الخيرات والاموال ممن يملكها، فاذا شعرت قبيلة بنقص مواردها، حشدت قواها واغارت على قبيلة مجاورة على غفلة منها فتسرق، ما تجده من انعام وتسبي النساء والاطفال، وتعود فخورة بالظفر الذي حققته والسلب الذي احرزت عليه.

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق: ص: 359.
(2) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 56.
(3) ابن خلدون: العبر ج. 4. ص: 37.
(4) Golvin: Le Maghreb Central. P. 166.

ويرجع سبيهم للنساء والأطفال لسبب مادي، فهم يتخذون عبيدا لانجاز بعض الأعمال التي تعود بالمنفعة على القبيلة، أو بما ستحصل عليه هذه القبيلة من افتدائهم، ويبدو ان النظرة الى الغزو كانت تختلف عن النظرة الى السرقة، بل كان الغزو محل افتخار للقائمين به لانه تعبير عن قوتهم وشجاعتهم، وقدرتهم على اكتساب أرزاقهم بحد السيف، فهو أشبه ما يكون بمهنة خاصة بالشجعان من الرجال[1].

وكانت القبيلة التي تتعرض للغزو، تقوم بغزو معاكس ان كانت ذات مقدرة لافتكاك اموالها ومواشيها وسباياها، والا كان عليها ان تطأطىء رأسها، وتسكت على الضيم الى حين تجد في نفسها المقدرة على رد الضيم عنها، فتغزو وتتمرد ان كانت تدفع مغارم للقبيلة الاخرى.

وكانت الاسلاب والغنائم توزع بالتساوي بين المحاربين، أما القادة فينالون، ربع أو خمس الغنيمة وما يحصلون عليه من اموال وهم في طريقهم الى هدفهم، كما كان من حقهم ان يأخذوا ما يتبقى من القسمة والمسمى بالفضول[2].

ولممارسة الغزو دوافع مختلفة منها: الحاجة المادية، ونظرة البدو الى الغزو كمفخرة من مفاخرهم واشباع روحهم الحربية، وغريزة حب التملك فيذكر ابن خلدون أن «طبيعتهم انتهاب ما في أيدي الناس وأن ارزاقهم في ظلال رماحهم وليس عندهم في اخذ اموال غيرهم حد ينتهون اليه بل كلما امتدت اعينهم الى مال أو متاع أو ماعون نهبوه»، وقد يكون من الدوافع طلب الثأر أو اسباب سياسية أو العصبية القبلية، بما فيها الاجارة والحماية والولاء، فيذكر السلاوي ان ثورات البربر اتخذت صفة المعاندة والمفاخرة والمنافسة[3]، ووصف ابن حوقل سكان جبل الاوراس بانهم كانوا مستطيلين على من جاورهم من البربر وغيرهم وذكر ابن الصغير انه لما وزع الامام عبد الرحمن بن رستم اموال وفد

(1) الفوال: علم الاجتماع. ص: 304.
(2) الفوال: المرجع السابق. ص: 308.
(3) السلاوي: الاستقصاء ج. 1. ص: 111.

البصرة على الفقراء في تاهرت حسنت احوالهم وخافهم جميع من اتصل به خبرهم وامنوا ممن كان يغزوهم ورأوا انهم قادرون على غيرهم ومن كانوا يخافون ان يغزوهم»[1] واغارت هوارة يوما على نساء ادنة وذهبوا بهم فادركهم اهل ادنة فأستنقذوا النساء هناك والغنيمة وقتلوا جماعة من هوارة[2]

بل وكان يحدث الغزو بين أفراد القبيلة الواحدة إذا اختلفت عصبيتهم، فحين أنقسم بنو سكتان على أنفسهم بين مؤيد لأبي عبد الله الشيعي ومعارض، سار هؤلاء في جمع عظيم الى المؤيدين، فلما رآهم بنو سكتان ــ المؤيدون ــ ثارت فيهم الصيحة فركبوا خيلهم وأخرجوا رحلهم وعدتهم وتلقوهم[3].

وكانت كلمةمفاخرة أو انتقاص كافية لحدوث الغزو، فذكر ابن خلدون ان قبيلة وجديجين من قبائل زناتة كانت مجاورة لقبيلة لواتة في منداس ثم، حدثت بينهما فتنة بسبب امرأة انكحها بنو ويجديجن في لواتة فعيروها بالفقر فكتبت بذلك الى قومها ورئيسهم يومئذ عنان، فتذامروا واستمدوا من وراءهم من زناتة فامدوهم بيعلى بن محمد اليفرني[4]، وزحفت الى جانبهم مطماطة ثم غزو لواتة فكان بينهم وقائع وحروب.

وقد مارس زيري بن مناد نفسه الغزو في بداية امره اذ اجتمعت اليه طائفة من عشيرته فأغار بهم على من حوله من زناتة والبربر ورزق الظفر بهم مرة بعد مرة فعظم جمعه وتطلعت نفسه الى الامارة كما سبق فكأنه كان يمارس الغزو من اجل هدف سياسي.

بل ان الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الاوسط يمكن ادراجها في اطار الغزو المنظم، اذ كان المنتصر دائما يفوز بالاموال والمواشي والسبي، وعلى سبيل المثال، فقد ارسل عبد الله المهدى عساكره الى تاهرت سنة 299 هـ / 911م فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانتهبوا الاموال وحرقوا المدينة بالنار[5].

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 324.
(2) البكري: المغرب. ص: 144.
(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 97.
(4) ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 237.
(5) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 165. حوادث سنة 299هـ.

5 ــ الاستجــارة:

لم يكن امام القبائل الضعيفة الا ان تخضع وتقبل دفع المغارم بما فيه من امتهان لكرامتها أو أن تتمرد على واقعها، ولكن نظرا لعدم توفر القدرة للمقاومة، فكانت تلجأ الى الاستجارة بغيرها من القبائل.

وفي اغلب الاحيان، فان القبائل المجيرة كانت توافق على طلب الاستجارة، لان هذا مما يدعم صفوفها في مواجهة اعدائها، ولأن رفض الاستجارة يسيء الى سمعتها بين القبائل، لذا كانت تجير غيرها مع علمها بما قد يلحقها من وخيم العواقب.

فقد أشرنا الى ان بعض القبائل كانت تطلب ثأرا من بني مسقن، فاستجار هؤلاء باهل مدينة وهران، فأجاروهم، وحين طلبت القبائل تسليمهم رفض اهل المدينة، ويبدو انهم كانوا عاجزين عن حمايتهم، فجعلوهم يهربون من المدينة، فخرج عنهم بنو مسقن ليلا وأستجاروا بازداجة فأجاروهم[1]، كما لاحظنا قبل قليل كيف ان بني وجديجن قد استمدوا من وراءهم من زناتة فأمدوهم في حربهم مع لواتة.

6 ــ التحــالف:

وقد يكون لقبيلة ما اطماع سياسية، فتسعى لتحقيق هذا الهدف الى اخضاع بعض القبائل الضعيفة لنفوذها عنوة، وتحملها على السير معها في مهمتها مثلما فعلت تلكاتة بزعامة زيري كما سبق وقد تجتمع هذه القبائل حول انتماء مشترك، كأن تنتمي الى مذهب معين مثل ما فعلت قبائل منطقة تاهرت حين اجتمعت فأنتخبت الامام عبد الرحمن بن ارستم ومثل ما فعلت قبائل كتامة في احتضانها التشيع، أو تنتمي الى جد واحد، كما فعلت قبائل زناتة في تحالفها مع مغراوة في مواجهة جيش منصور بن ابي عامر[2]، أو كما فعلت قبائل صنهاجية

(1) البكري: المغرب ص: 70.
(2) ارسل المنصور بن ابي عامر من الاندلس بقيادة ابنه عبد الملك المظفر لمحاربة زيري بن عطية المغراوي، فأخذ هذا الاخير يطلب الامدادات من جميع قبائل زناتة فأتته جموعها من بلاد الزاب وبلاد تلمسان وملوية وسجلماسة، وسائر بوادي زناتة فنهض بهم الى قتال عبد الملك انظر ابن ابي زرع: روض القرطاس ص: 66 ابن خلدون العبر ج. 2 ص: 45 مؤلف مجهول مفاخر البربر ص: 29 ابن الخطيب اعمال الاعلام ج. 3 ص: 158 السلاوي الاستقصاء ج. 1 صفحة 93.

في مواجهة زناتة نفسها ثم الم ينزل الامام عبد الرحمن بن رستم عند فراره من القيروان عند قبيلة لماية لقديم حلف بينه وبينها[1].

على كل، كان الحلف المنتصر ينتهي به الامر الى اقامة دولة تفرض الضرائب على القبائل المغلوبة، وتستأثر قبائله بالامتيازات والمناصب الهامة والاموال، وتتمتع كل قبيلة بشخصيتها واستقلالها الذاتي، فلها شيخها واشرافها، وهؤلاء يشاركون الرئيس في ادارته مثلما كان حال قبائل تاهرت المتحالفة مع الرستميين على ان امر اقامة دولة لم يكن امرا محتما ودائما، لان التحالف قد يتم بين قبيلتين ضعيفتين أو أكثر بقصد رد اطماع الغزاة.

7 ـــ النظــام الحــربي:

لم تكن الحرب تتم خبط عشواء، بل كان لها نظام دقيق معين يتبعونه، فذكر ابن عذاري ان حشد ابي عبد الله الشيعي للكتاميين كان بغير ديوان انما كان يكتب لرؤساء القبائل فيحشدون من يليهم طاعة له ورغبة فيه[2]، ومثله كان الرستميون، فلم يكن لهؤلاء في الواقع جيش بمعني الكلمة انما كان يعتمد على الحشد، ولكن هل كان اسلوب الحشد هذا هو الاسلوب الوحيد ام كان هناك جيش منظم دائم ؟ واذا وجد فهل كان طليقا ام يقيم في معسكرات خاصة ؟ وما نظامها ؟ هذا ما يتعلق بالدول أما القبائل فكان نظامها واضحا، اذ اشرنا الى ان مسئولية الدفاع عن القبيلة جماعية يتحمل عبئها الرجال القادرون، فكلهم جنود يوم المعركة.

ومهما كان امر الجيش، فقد كان يسير بترتيب محكم، مقسما الى اربعة اجزاء، بين الجزء والذي يليه مسيرة يوم، وينطلق في سيره مع الفجر حتى منتصف النهار حيث يخيم الى صباح الغد، وكان الطبل يدق ثلاث مرات اعلانا بالرحيل، وكان لكل قبيلة رايتها، وتسير في المؤخرة الخيام واللوازم محمولة على

(1) ابن خلدون: المصدر السابق ج. 6. ص: 247.
(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 138.

البغال والجمال وترافقها الاغنام الحية يسوقها رعاة لتتخذ مؤونة[1] ولكن الجيش بصفة عامة لايأخذ معه مؤونته بل كان عليه ان يعتمد في معيشته على البلد الذي يمر فيه، صديقا كان أو عدوا[2]، ويقول ابو عبد الله الشيعي، من البحر السريع.

سل عن خميس إذ طلعت به يوم الخميس ضحى على الفج[3]

ويفهم من هذا انهم كانوا يقسمون الجيش الى خمسة اقسام الا انه في حصاره للاربس جعل ميمنة وميسرة وقلبا، بينما احاط نفسه بعدد من الفوارس، وصعد كدية يرقب سير المعركة، وكان النظام متبعا في تاهرت الرستمية، في حرب الامام عبد الوهاب لهوارة، فحين تراءى العسكران عبأ الامام جيشه ورتب قواده وقسمهم الى ميمنة وميسرة وقلب، بينما كان هو يرقب المعركة من على ظهر راحلته[4].

الا أن القاضي النعمان يصف لنا نظامه الحربي، فيذكر تحت عنوان ذكر صفة القتال في كتابه «دعائم الاسلام» انه اذا تم الزحف، تعبأ الكتائب ويفرق بين القبائل ويجعل كل منها رجلا يحمل الراية ويقسم الجيش الى ميمنة وميسرة وقلب ويجعل على هذه الاقسام مقدمين بينما يمكث القائد في الجيش.

يتقدم الرجالة والرماة فيرشقون بالنبل وتوضع الخيل الروابط والمنتجبة ردءا للواء والمقدمة وفيما اذا عزم الجيش على الحملة على عدوهم تقدم صاحب المقدمة، فان تضعضع دعمته شرطة الخميس، وان تضعضع هؤلاء حملت المنتجبة ورشقت الرماة، في حين تقف الطلائع والمسالح في الاطراف والغياض والأكام لحماية الجيش من المكامن أو الكمائن.

الا ان الامر يختلف في حالة الدفاع، اذ عليهم ان يثبتوا في اماكنهم ويشرعوا الرماح، ثم يبرز في وجه المهاجين أصحاب الجواشن والدروع، ويبدو

---

(1) Golvin: Le Maghreb Central P. 177.

(2) Ibid: Op Cit. P. 176.

(3) ابن الآبار: الحلة ج. 1. ص: 95. كلمة خميس في صدر البيت يقصد بها الجيش لانقسامه الى خمسة اقسام.

(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 332 وعن حصار الاربس انظر: القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 202.

ان هؤلاء كانوا لايحاربون دفعة واحدة، واذا حمل عليهم الاعداء جثوا على الركب وأستتروا بالتروس صفا محكما لاخلل فيه، فاذا شاهدوا العدو ولى الادبار حملوا عليه بالسيوف، واذا انهزم ركبوا الخيل يطلبونه(1).

وقد نبه ابن خلدون الى اعتماد البربر والعرب على اسلوب الكر والفر في القتال ولكن كان لابد على اهل الصف ان يكونوا معتادين على الثبات في الزحف، فأحتاج ملوك المغرب ان يتخذوا جندا من هذه الامة المتعودة الثبات في الزحف وهم الافرنج(2)، ويعتبر هذا احد الدوافع في اتخاذ العبيد في جيوش دول المغرب.

كانت المعركة تدور يوما واحدا، لذلك كانت تسمى عند العرب والبربر بالايام، الا انه اذا حدث ان رفضت قبيلة الاقرار بالهزيمة، فكانت المعركة تتواصل يوما آخر(3)، وهكذا الى ان يقر احد المتخاصمين بالهزيمة أو يصطلحا.

وكان الفوز بالغنائم يجذب الرجال الى خوض غمار الحرب، اذ للمقاتلين نصيب من الغنيمة، ويمكن ان ينال المقاتل حصة اكثر اذا اظهر بلاء حسنا في المعركة ثم ان الحرب تعتبر فرصته ليظهر شجاعته ورجولته فيكون مدعاة للفخر ونسج القصص، والروايات للتندر بها في ليالي سمرهم، بينما تشارك قبائل اخرى في المعركة كمرتزقة مقابل مبالغ مالية يوزعها الامام أو الامير، تختلف بين الفوارس والمشاة، فان الامام ابا حاتم لما خرج من تاهرت اجتمعت لواتة كلها اليه، فاعطى الاموال وحمل على الخيل فاجتمعت قبائل الصحراء اليه(4).

وكانت للحرب آدابها، فلم يتعرض المقاتلون الى العجزة والضعفاء من الشيوخ والنساء والاطفال، فكان يأنف المقاتل من إبراز شجاعته على امرأة

(1) القاضي النعمان: دعائم الاسلام. ج. 1. ص: 372. المنتجبة: مشتقة فعل (نجب) اصطفى واختار.
(2) ابن خلدون: المقدمة. ص: 271.274.
(3) القاضي النعما: افتتاح الدعوة. ص: 115.
(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 359.

أو شيخ، ربما لهذا السبب، حين اراد ابو عبد الله الشيعي الانصراف من عند صاحبه الشيخ الكتامي صرفوه مع امرأة تدله على الطريق لان الحرب كانت بينهم ـــ جماعة الشيخ الكتامي ـــ وبين بني عمهم[1]، كما ان الاباضية لم يكونوا يتبعون موليا ولا يجهزون على جريح ولا يغنمون الاموال التي يخلفها العدو، ويظهر هذا جليا اثر انهزام ابن طولون امام اباضية جبل نفوسة بقيادة ابي منصور الياس النفوسي بتحالف مع الاغالبة، فلم يمس الاباضية الغنائم، فاستولى عليها جيش الاغالبة[2].

8 ـــ الفروسيـــة:

يميز ابن خلدون بين مجتمع المدينة ومجتمع البادية في موضوع الشجاعة، فانه يلصق الجبن بالمجتمع الاول لان افراده أوكلوا أمر المدافعة عن اموالهم وانفسهم الى واليهم والحاكم الذي يسوسهم، واذا كان هذا حالهم فلا يبلغون في فروسيتهم مستوى اهل البادية، الذين يصفهم ابن خلدون بالشجاعة ذلك لانهم قائمون بالمدافعة عن انفسهم لايكلونها الى سواهم فهم دائما يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق ويتجافون عن الهجوع الاغرارا في المجالس وعلى الرحال[3].

كما ان بيئتهم وطبيعة معيشتهم كاقتنائهم المواشي تجعلهم يقضون وقتا اطول على ظهور الخيل، فيتقنون فن الفروسية بل تكون جبلة فيهم فيبزون غيرهم ممن لاعهد له بركوب الخيل كأهل المدينة.

وهكذا كان امرا طبيعيا ان تشتهر بوادي المغرب الاوسط بالفروسية فيصف ابن عذاري قبائل زناته بأن «أكثرهم فرسانا يركبون الخيل[4]»، وهي نفس الصفة التي أوردها الادريسي بشأن قبائل زناتة المنتشرة بين تاهرت وتلمسان، فذكر أن اكثر زناتة فرسان يركبون الخيل ولهم عادية لاتؤمن[5].

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 136.
(2) الشماخي: السير ص: 255.
(3) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان اهل البدو اقرب الى الشجاعة.
(4) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 200.
(5) الادريسي: نزهة. ص: 88.

وكان بنو برزال من مشاهير فرسان بلاد المغرب حتى انهم نالوا إعجاب الحكم المستنصر بالله الاموي، فأستقدمهم اليه، وقد وقف يوما ينظر الى فرسان البربر حين تحركوا للعب فأبدى اعجابه بهم لمن حوله قائلا: انظروا الى انطباع هؤلاء القوم على خيولهم فكأنهم الذين عناهم الشاعر بقوله: (من البحر الكامل).

فكأنما ولـدت قيامـا تحتهم وكأنهم ولدوا على صهـواتها
ما أعجب انقيادها لهم كأنها تفهم كلامهم[1].

ويهتم سكان المغرب بالفروسية، فيربون ابناءهم عليها منذ نشأتهم ويحببونها اليهم، حتى كان اطفالهم يلعبونها بالعصي فكانوا يصطفون على صفين ويركبون عصيهم كأنهم فرسان.

9 ــ الشـــرف:

يعتبر الشرف صفة ملازمة للمجتمعات القبلية فالمحافظة عليه تعبير عن الحرص على اعلاء سمعة العائلة والقبيلة، وعلى صفاء دمها، وان البعض يعتبره من انانية الرجل، فهو يعتبر المرأة متاعا خاصا به ليس لأحد ان يشاركه بها.

كان الاعتداء على شرف المرأة يلحق عارا بالقبيلة لاتستطيع احتماله، فتهب لغسله، فذكر ابن عذاري ان منيبا الداعي الاسماعيلي بجبل الونشريس اظهر التشريق بالجبل سنة 309هـ / 921م فكان الرجل المتشرق يدخل الى حليلة جاره فيطأها وزوجها حاضر ينظر اليه، ثم يخرج فيبصق في وجهه ويصفع قفاه ويقول له تصبر فاذا صبر عد كامل الايمان وسمي من الصابرة[2]، وبغض النظر عن مدى صحة هذه الرواية فان الناس ومع خضوعهم للسلطة الفاطمية الا انهم لم يحتملوا هذا الامر فقام عليهم الناس وقتلوا بعضهم[3]، وقيامهم هذا هو تعبير عن حرص القبائل على شرفها حتى لو تعلق الامر بالسلطة الحاكمة ورفضهم التشريق.

---

(1) ابن حيان: المقتبس من انباء اهل الانندلس طبعة بيروت ص: 193 ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 11.
(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 185.
(3) نفس المكان.

وفي تاهرت لجأت امرأة الى القاضي تشكو امرها حين اختطف زكريا ابن الامام ابي اليقظان ابنتها بعدما أعوزتها حيلة الانتقام، ولو كان أمر الزنا مشاعا لما قام أولئك الناس على المتشرقين فقتلوهم ولما لجأت هذه المرأة الى القاضي.

ويروي صاحب «كتاب الاستبصار» قصة ابنة احد اصدقاء حماد بن بلقين مؤسس الدولة الحمادية كانت من سبايا باغاية، وكان الجنود قد نالوا شهوتهم، وحدث ان تقدم والدها لصديقه حماد طالبا فك اسرها، فدعاها اليه، لكنها نجحت في تمرير حيلة على حماد ادت الى قتلها بحد السيف، ذلك لانها كرهت العيش بعد الذي جرى عليها(1)، ألا يدل هذا على أن الموت اهون من عار الزنا.

ولو حدث ان أقدمت امرأة على ارتكاب الزنا، لضعف في تربيتها أو في شخصيتها فان الزوج لم يكن يستطيع ان يحتمل خيانة زوجته بل ولا الاهل، فروى البكري قصة امرأة خانت زوجها، فأخبر اهلها بالامر وحين استبانوا الريبة فيها قتلوها، وقصة امرأة تزوجت زوجا ثانيا ثم قامت باستقبال زوجها السابق وهي ترتدي قميصا ينم عن خبايا جسمها، فلما رأى زوجها ذلك لم يتمالك غيرة ان قام اليها وطعنها طعنة كانت فيها نفسها(2).

ان هذه الامثلة على محافظة قبائل المغرب على شرفها تجعلنا ننظر بعين الشك الى ما ذكره ابن حوقل، من ان اكثر بربر المغرب من سلجماسة الى بونة يبذلون انفسهم لأضيافهم على سبيل الاكرام ولا يحتشمون من ذلك، اذ ما دام هو لنفسه قد زار المنطقة فلماذا يعتمد على السماع فيقول: اني سمعت ابا علي بن ابي سعيد يقول: انه ليبلغ بهم فرط المحبة في اكرام الضيف ان يؤمر الصبي الجليل الاب، والاصل الخطير في نفسه بمضاجعة ضيفه ليقضي منه نهمه وينال منه الحرام(3)، فان هذا يضعف روايته، ويبدو ان الامر لايزيد عن حادثة وقعت لابي علي المذكور مما لايخلو منه مجتمع، واذا كان موقف الناس على ما ذكرنا من محافظتهم على شرفهم، فكيف تقبله اخت امير مثل يعلى بن محمد اليفرني، فذكر ابن خلدون انها جاءت بولد من غير أب سموه

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص: 170.
(2) البكري: المغب. ص: 185 — 187.
(3) ابن حوقل: صورة ص: 91 — 93. الادريسي: نزهة ص: 99.

كلمام[1]، وقد يكون صحيحا اثر هزيمة يعلى امام الفاطميين ومقتله، فمن المحتمل ان اخته كانت اسيرة.

10 ــ الكــرم:

يرى بعض الباحثين ان ظاهرة الكرم تعم المجتمع الريفي على فقره وبساطته اكثر من المجتمع الحضرى على غناه وتحضره[2]، وربما كان من بين أسباب وجود الكرم عند المجتمعات القبلية ضعف وسائل القبيلة في حفظ ما تجمعه من طعام لفترات طويلة لاتتيح للمسافر ان يكفيه من المؤونة طيلة رحتله ونظرا لحاجة المسافر عندئذ الماسة الى من يقريه ونظرا لاهمية هذه الصفة، فقد احتلت مكانة بين الصفات حتى كانت من مفاخر الفرد والقبيلة.

على ان هناك دوافع اخرى للكرم، كأن يتخذ مطية لتحقيق هدف سياسي أواجتماعي، فقد كان محمد بن عرفة في تاهرت جوادا سمحا كما سلف فكان اذا سار مشى بين يديه ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره امم من الامم، وكان الامام ابو حاتم يجمع الفتيان الى نفسه فيطعم ويكسو حتى جذب العامة اليه وقدموه على تاهرت.

ويظهر اتصاف سكان بلاد المغرب الاوسط بالكرم وحرصهم عليه من خلال عبارات ذكرها القاضي النعمان خاصة بقبائل كتامة، فذكر ان حجاج كتامة الذين صحبهم الشيعي ابو عبد الله اشتروا شاة وهيأوها له طعاما، ثم اتوه به فقال: ما هذا؟ قالوا: سنتنا في الضيف وانت ضيف فينا وحين هاجر باتباعه من الكتاميين الى سماتة وأستضافهم السماتيون فذبح كل واحد شاة لضيفه واحتفل في بره واكرامه[3].

ويذكر ابن الاثير وهو يتكلم عن زيري بن مناد ان اباه كان حسن الضيافة لمن يمر به بل انه بنى مسجدا كان يأوي اليه الغرباء، وكلما رأى مسافرا استضافه، وعند ذهابه زوده بأسباب العيش والملابس.

---

(1) ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 211.
(2) الفوال: علم الاجتماع. ص: 251.
(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 69. انظر ص: 63. من نفس المصدر.

وكان ابو جعفر احمد بن خيران اباضي من الطبقة التاسعة يؤخر عشاءه فاذا صلى نادى في المسجد أهاهنا ضيف؟ الا لا يبيتن احد دون عشاء، ثم لا يفته ذلك حتى ينتظر انصراف الناس، فاذا انصرفوا طاف على زوايا المسجد بعكازه يفتش هل من طارق ؟ هل من ابن سبيل ؟[1].

والكرم صفة حميدة تعم بلاد المغرب الاسلامي قاطبة فابن حوقل يذكر ان اكثر بربر المغرب من سجلماسة الى السوس واغمات وفاس الى نواحي تاهرت والى تنس والمسيلة وبسكرة وطبنة وباغاي الى اكربال وازفون ونواحي بونة الى مدينة قسنطينة الهواء وكتامة ومسيلة وسطيف يضيفون المارة ويطعمون الطعام[2].

ويبدو ان آدابهم في اكرام الضيف ان يتناول المضيف الطعام مع الضيف حتى اذا ما انتهيا رفع ما تبقى من الطعام الى باقي افراد العائلة[3]، بل ربما كان الضيف ينفرد بالاكل في حين يقف صاحب الدار لخدمته، بدليل ما كان يفعله زيري بن مناد السابق الذكر في صغره حين كان يدخل واصدقاؤه الى داره حيث يطعمهم واثناء الغداء كان يقف وراءهم ولا يأكل شيئا[4]، فكان لسان حالهم يقول: من البحر الطويل.

واني لعبد الضيف مادام نازلا ومالي سواها شيمة تشبه العبدا

لكن الامر يختلف عما تقدم بالنسبة لسكان المدينة، حتى ان ابن خلدون عقد فصلا في مقدمته جعله بعنوان: في ان اهل البدو اقرب الى الخير من اهل الحضر، ويعطي البكري صورة عن مجتمع المدينة، وهو ان تعرض الى مجتمع مدينة تنس، الا انه يمكن ان ينطبق على مجتمع المدينة بصفة عامة للتشابه الكبير في طبيعة تكوين مجتمعات المدن يقول البكري بشأن اهل تنس نقلا عن احد الشعراء: (من بحر الرمل).

ايها السائل عن ارض تنس مقعد اللؤم المصفى والدنس
بلدة لاينزل القطر بها للندى في اهلها حرف درس
فصحاء النطق في لاابدا وهم في نعم بكم خرس[5]

---

(1) الدرجيني: طبقات. ج. 2. ص: 404.
(2) ابن حوقل: صورة ص: 91. الادريسي: صفة ص: 99.
(3) القاضي عياض: تراجم. ص: 168.
(4) بورويبة: الدولة الحمادية، ص: 9. نقلا عن النويري.
(5) البكري: المغرب. ص: 62. 63. الحموي: معجم البلدان ج. 2 ص: 415 وجاء عجز البيت الاول في كتاب الاستبصار بلد اللوم لعمري والدنس.

11 ـــ الغضــــب:

يتصف المغاربة بالغضب فيصفهم ابن عبدون بانهم «إذا غضبوا قتلوا أو جرحوا»[1] ويؤكد ابن الفقيه هذه الصفة فيذكر ان الحدة عشرة اجزاء تسعة منها في البربر وجزء في الناس[2]، ويبدو أن هذه الصفة ملازمة للبداوة تتولد من المعيشة في الارياف، لما يتبع هذا من سعة خيال وارهاف حسي، بالاضافة الى الشجاعة، ولما كانت نفس البدوي عامة ترفض الخضوع وتحب الحرية، فانها تكون متمردة واذا اجتمعت هذه الصفات خلقت منه رجلا غضوبا.

وما صفة الثأر التي سبقت الاشارة اليها الا وجه من وجوه الغضب، فحين اقدمت المرأة المذكورة على خيانة زوجها لم يتمالك غيرة ان قام اليها وطعنها فهو لم يعد يملك زمام نفسه، وحين اقدم الزوج على طعن زوجته كما سبق امام اهلها لم يضبط هؤلاء اعصابهم فاقدموا على قتله، مع انه لم يقم الا بما كانوا سيقومون به انفسهم.

ويرتبط بصفة الغضب هذه صفات اخرى كالخشونة والجلافة، وهذه من صفات البربر حتى انهم اذا رأوا شخصا يظهر الظرافة قالوا عنه تمشرق وانظر قول الامام افلح بشأن القاضي محكم الهواري من انه رجل نشأ في بادية ولا يعرف لذي القدر قدره ولا لذى الشرف شرفه.

12 ـــ حسن الجـوار:

اورد القاضي عياض قصة تدل على وجود رابطة الجوار بين الاسر في بلاد المغرب، وهي وان كانت تتعلق بالقيروان الا انها تنطبق على مجتمع بلاد المغرب عامة لتشابه تكوينها الحضاري، ذلك انه نزل ضيف على صديق له فقير، فلما جلسا لتناول العشاء سمع طرقا بالباب، فخرج الرجل، واذا به يعود بصحفة ثريد عليها لحم خروف سمين، ثم سمع طرقا ثانية فخرج وعاد بطبق فيه صحفة زيت وتين فاخر فأستغرب الضيف من ذلك فسأل صديقه عن هذا الطعام، فأجابه: اتاني به جارلي[3].

---

(1) ابن عبدون: رسالة ص: 218. القاضي عياض ازهار الرياض ج. 3 ص: 89.
(2) ابن الفقيه: البلدان ص: 81.
(3) القاضي عياض: تراجم. ص: 169.

وحين ارسل صاحب ميلة الى بني سكتان من كتامة يطلب منهم تسليمه ابا عبيد الله الشيعي قالوا: ما كنا بمن يسلمه ولا يخذله ولا يدع يد احد تمتد اليه وهو ضيفنا وبين اظهرنا[1].

وحسن الجوار صفة طبيعية في المجتمع الاسلامي، نظرا لشدة الحاح الرسول (ص) على احترام حقوق الجار وأحاديثه في ذلك كثيرة ومعروفة.

من جهة اخرى فان الجيران ينتمون الى عشيرة أو قبيلة واحدة، فهم مرتبطون ببعضهم برباط الدم اضافة الى رابطة الجوار، فتكافل بعضهم امر طبيعي.

13 ــ الأمـــانة:

حض الاسلام على الامانة، فقال تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها[2]»، وهي صفة ملازمة للمغاربة، لان البداوة غالبة عليهم، وبالتالي فهم لايعرفون المداراة والتحايل، وقول الامام افلح بخصوص القاضي محكم الهواري، السالف الذكر دليل على هذا، فهم صرحاء مع نفسهم ومع الآخرين كذلك فان حرص البدوي على سمعته يفرض عليه ان يحافظ على الامانة تجنبا وهروبا من الاتصاف بالخيانة، وقد وصف القاضي النعمان المغاربة وقد عاشرهم بأنهم «يؤدون ماآئتمنوا عليه مع فقر مدقع وحاجة شديدة»[3].

14 ــ القيـــافة:

هي من صفات اهل البادية، يكتسبونها بالممارسة ودقة الملاحظة حتى يبلغ بهم الامر، اذا رأوا آثار أقدام عرفوا صاحبها، وتتجلى هذه الصفة في حادثة مقتل محمد بن عرفة من قبل الامام ابي بكر كما سلف ذلك انه لما طلع الفجر وارتقى النهار ولم يعثروا عليه خرج الناس مقتفين أثره ومفتقدين خبره حتى اتوا الموضع الذي كان فيه مصرعه[4].

---

(1) القاضي النعمان: ص: 77. 78. 96.
(2) نفس السورة: الآية 58.
(3) القاضي النعمان: كتاب الهمة. ص: 44.
(4) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص: 344.

15 ــ النظــافة:

حض الاسلام على النظافة وطبيعي ان يكون المسلم نظيفا مادام يتوضأ يوميا اكثر من مرة على الاقل، ويتطهر من حين الى آخر وقد لاقت هذه الصفة إقبالا من السكان، دلت عليه الحمامات المنتشرة في كل مدينة عظم قدرها أو صغر، وذكر محمد بن يوسف الوراق ان بتاهرت حمامات كثيرة يسمى منها اثني عشر حماما[1] وكذلك في إفكان والغزة وسوق ابراهيم وجراوة ابي العيش وارشكول وغيرها، هذا بالاضافة الى الحمامات الخاصة التي تقام في المنازل.

وقد كان من النظافة ان يقص الشعر وتقلم الاظفار وينتف شعر الابطين وتؤخذ الزينة، يستدل على هذا من خلال قيام رجل يدعي النبوة في تلمسان سنة 237هـ / 851م بوضع شرائع تنهى عن الاتيان بتلك الاعمال بدعوى انه لاتغيير لخلق الله[2].

وكان للمحتسبين دورهم في المحافظة على النظافة، فان الامام ابا اليقظان قد امر قومًا من نفوسة يمشون في الاسواق فإن رأوا قذرا في الطريق امروا من حول الموضع ان يكنسه[3].

16 ــ تقبيــل اليــد:

ذكر القاضي النعمان ان الشيعة كانوا إذا دعا احدهم الآخر دون ان يعرف اسمه قال: «يا أخانا» واذا التقيا تصافحا وتعانقا وقبل كل واحد يد صاحبه لايأنف ذلك شريفهم عن مشروفهم[4] ويبدو ان عادة تقبيل اليد لم تكن خاصة بالشيعة، اذ يخبرنا القاضي عياض ان حفصا بن عمارة «خر بهلول بن راشد على يده يقبلها» في القيروان والارجح ان هذه العادة عامة، وفي المجتمعات القبلية على وجه الخصوص، لان طأطأة الرأس تعني الخضوع والطاعة كناية عن الاحترام.

---

(1) البكري: المغرب. ص: 68.
(2) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 60.
(3) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 350.
(4) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 126.

17 ـ الطالع والتنجيم:

يبدو ان سكان بلاد المغرب الاوسط كانوا يعتقدون بالطالع، فيدعوهم الى التشاؤم أو التفاؤل، من ذلك ما قاله الشاعر سعيد بن واشكل التيهرتي السابق الذكر في ذم مدينة تنس: (من البحر الطويل).

هو الدهر والسياف والماء حاكم   وطالعها المنحوس صمصامة الدهر

واشتهر البيت الرستمي بالتنجيم فكان الامام عبد الوهاب عارفا بهذا العلم حتى قال: «معاذ الله ان تكون عندنا امة لاتعلم اين بات القمر[1]»، وكان الامام يعقوب بن افلح منجما، فنظر يوما الى جماعته بعد هزيمة امام الفاطميين فقال: «لايجتمع منكم ثلاثة الا طلبوا فقد ذهب ملككم».

وكان العلم بالتنجيم يرفع من مكانة صاحبه في نظر العامة اذ يستطيع ان يخبرهم بحوادث قبل وقوعها، فيعظم امره بينهم.

ويبدو ان الفاطميين قد اهتموا به، فان المعز الفاطمي «كان مغرما بالنجوم ويعمل باقوال المنجمين» وكان جوهر الصقلي قائده لما قصد اقامة السور وبناء القاهرة جمع المنجمين وامرهم ان يختاروا طالعا لحفر الأساس وطالعا لرمي حجارته[2].

18 ـ خط الرمل:

باب من ابواب العرافة، اذ يستطيع العامل به ان يخبر بأشياء تحصل في المستقبل فيكون الامر كما قال أو شبيها، وهذا الامر ونحوه يجري على الجهلة من الناس، فقد افاد المراكشي ان ابن تومرت كان أوحد عصره في علم الرمل[3]، ولا شك انه لم يكن وحيد عصره في هذا المجال.

---

(1) الشماخي: السير. ص: 162.
(2) ابو الفداء: مختصر ج. 1 ص: 145. تغري بردي: النجوم الزاهرة ج. 4. ص: 41. حوادث سنة 358ه.
(3) المراكشي: المعجب في تلخيص اخبار المغرب. ط. القاهرة. 1949م ص: 180.

19 علـم الكتـف:

اشتهرت زناتة على وجه الخصوص بهذا العلم، حتى ان الادريسي يصفهم بان «لهم معرفة وحذقا وكياسة، وبدا جيدة في علم الكتف، ولا يدري ان احدا من الامم اعلم من زناتة بعلم الكتف»[1].

ويمكن ان نقدم تعريفا لهذا النوع من العرافة بما ينقله بورويبة عن النويري بخصوص مناد بن منقوش الصنهاجي السابق الذكر فقد رأى هذا يوما غريبا في المسجد فضيفه واطعمه وبعدما انتهى الضيف من الاكل اخذ يتأمل عظم كتف الكبش الذي كان مناد ذبحه[2]، ثم اخبره ان زوجته ـــ زوجة مناد ـــ الحامل ستلد له ابنا يملك المغرب وابناءه بعده، فكان زيري هو المولود الجديد.

20 ـــ القـرعة:

تقوم القرعة على الحظ وهذا ما يجعل الانسان يرضى بالامر الواقع، ويضع حدا لتردده، وقد اشار البكرى الى وجود القرعة في مدينة مليلة في المغرب الاقصى التي يسكنها بنو ورتيدي، فقد كانوا يقترعون على من يدخل عندهم من التجار فمن اصابته قرعة الرجل منهم كان تجره على يده[3]، ووجودها في مليلة يجعلها ليست غريبة عن مجتمع بلاد المغرب الاوسط.

21 ـــ الخـرافات:

تنتشر الخرافات في المجتمعات التي يسودها الجهل، فهي حين تقف امام ظاهرة عاجزة عن تفسيرها علميًا، تلجأ لردها ونسبتها الى الغيبيات، ومن ذلك ماروي من ان الشيخ ابا يعقوب يوسف التفريسي ـــ من سكان تلمسان ـــ كان يقرىء الانس والجن بمسجده والناس يسمعون صوت الجان، وحدث ان دخل عليه يوما حنش عظيم، ففر الحاضرون، ثم كتب الشيخ ورقة ووضعها في فم الحنش، فتمرغ

(1) الادريسي: صفة. ص: 88.
(2) بورويبة رشيد: الدولة الحمادية. ص: 7 ـــ 8.
(3) البكري: المغرب. ص: 88.

بين يديه، ثم قفل راجعا بالورقة، فسئل عن فعله فأجاب هذا رسول بعثته قبيلة من الجن من ارض العراق بهذا السؤال[1].

ومنها ماروي عن ظهور نيران الجن في صحراء صنهاجة قرب فجيج ويسمع عزفهم وغناءهم وهم يختطفون الناس ويحملونهم معهم وربما يفلت الانس من بينهم ويرجع الى اهله.

ويروي البكري عن بني ورسيفان انهم اذا ارادوا مباشرة الحرب تقربوا بذبح بقرة سوداءللشماريخ وهم عندهم الشياطين، ويقولون هذا ذبح الشماريخ، ويفتحون اوعية الطعام لها، فاذا غدوا للقتال، توقفوا حتى يروا الزوابع، فيحملوا على عدوهم ظنا منهم ان الشماريخ جاءت لنصرتهم، وكأن هذه الشماريخ قد سيطرت على حياتهم اليومية، حتى انهم اذا نزل عليهم ضيف، جعلوا من طعامه للشماريخ، ويزعمون انهم يأكلون ما يوضع لهم[2].

ويضيف البكري من الخرافات ما يروى عن وجود عين ماء في مرسى سبيبة بين بجاية وجيجل تعرف بعين الاوقات، اذ ان ماءها يجري خمس مرات في اليوم والليلة في اوقات الصلوات، وينقطع بين ذلك.

ويبدو ان اعتقادهم هذا بالخرافات قد ولد فيهم خرافة جديدة، فراحوا يعلقون التمائم من عين الحسد، وقد اشتهر سكان مرسى الخرز بها، حتى لايكاد يخلو عنق احد منهم من تميمة[3].

ناهيك عما يلصق برجال الدين والصالحين من كرامات ويعزى اليهم من خوارق.

---

(1) ابن خلدون ابو زكريا: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد. تحقيق الفريد بل، الجزائر 1093م ص: 35.
(2) البكري: المغرب. ص: 189.
(3) نفس المصدر: ص: 55. وانظر: القاضي عياض، تراجم ص: 200.

الولايـة والبـراءة:

تعني الولاية «القرب والقيام للغير بالامر والنصر والاهتمام بالحفظ والاتصال[1]»، وهي ولاية الله لعباده بتوفيقه اياهم ونصرتهم.

ويرى بعض الاباضية ان الولاية فرض لقوله تعالى: ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض[2].

وكما هي عند الأباضية كذلك عند الشيعة الاسماعيلية، فهؤلاء يعتبرونها من دعائم الاسلام بل هي افضل هذه الدعائم، وهم يرون انه اذا أطاع المؤمن الله تعالى واقر برسالة الرسول الكريم، وقام باركان الدين كلها ثم عصى الامام أو كذب به فهو آثم في معصيته وغير مقبولة منه طاعة الله وطاعة الرسول[3]، وكأن نظام الولاية قصد بوضعه حمل الناس على التزام تمسكهم وانقيادهم للامام، وقد كان الامام عبد الرحمن بن رستم يؤثر اهل الفاقة من مذهبه، كما كانت كتامة تكرم كل من هو على مذهبها كما سلف.

والى جانب الولاية هناك البراءة وهي فرض كذلك لقوله تعالى: «قد كانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله[4]»، ويعتبرهما ــ الولاية والبراءة ــ الاباضية جزءا من الايمان فيذكر ابو الربيع سليمان بن يخلف ق 5هـ «اعلم ان الولاية والبراءة من الايمان لايسع الناس جهلهما ولا تركهما وهما فريضتان على العباد»[5].

وتكون البراءة اذا ثبت قطعا ان فلانا عصى احكام الله في العقيدة أو الشريعة، وبلغ امره الى مجلس الاباضية كمجلس العزابة[6]، فينخلع عن الجماعة ولم يعد له حقوق أو واجبات، ويذاع بين الناس انه لم يعد على طريقتها.

---

(1) الجعبيري: نظام العزابة. ص: 99.
(2) سورة الانفال. الآية 72.
(3) مصطفى غالب: اعلام الاسماعيلية بيروت 1964م ص: 29 ــ 30.
(4) سورة الممتحنة: الآية. 4.
(5) الجعبيري: المرجع السابق. ص: 104.
(6) عن العزابة انظر: ابو عمار عبد الكافي رسالة العزابة مخطوط عوض محمد خليفات: النظم الاجتماعية والتربوية عند الاباضية في شمال افريقية ط1 عمان 2982 ص: 31 ــ 61.

وكانت الولاية والبراءة معمولا بهما عهد الائمة الرستميين فذكروا في جوابات الامام الرستمي عبد الوهاب أو افلح، انه لايبرأ من مسلم وان شهد الشهود على براءته حتى يكون حاضرا فيدافع عن نفسه، وكان محمود بن الوليد في تاهرت تذكر عنه البراءة من امير المؤمنين علي بن ابي طالب.

بل ان الولاية والبراءة موجودة في مجتمع القبيلة فمادام الشخص مؤديا واجباته تجاه قبيلته نال منها حقوقه من رعاية وحماية، واذا اخل بواجباته تجاهها فقصر في الدفاع عنها أو أساء الى سمعتها مثلا، برئت القبيلة منه وطردته، فيهيم على وجهه صعلوكا الى أن يرتبط بأخرى.

الـزواج:

لاتكاد عادة الزواج في بلاد المغرب الاسلامي، في القرون الاسلامية الاولى تختلف عما عليه الآن، فاذا وقع اختيار شاب على فتاة ورضيها زوجة له، ارسل وفدا خاصا لخطبتها من ولي امرها ولنا في القيروان مثال: فقد ارسل احمد بن لبدة تـ 261هـ / 874م ابا داود العطار الى سحنون يخطب ابنته خديجة(1).

ويبدو ان الامر هذا يختلف قليلا بالنسبة لكبار رجال الدولة، فحين عزم الامام عبد الوهاب خطبة بنت لواتية ارسل الى والدها فأحضره فأجلسه وخطب اليه ابنته فزوجه اياها(2).

لكنها لم تكن عادة عامة، فكثيرا ما يتبادل الشاب والفتاة الغرام قبل الخطبة، بل ان الشاب كان يتبع الفتاة التي نالت اعجابه في الشارع، فقد كان لاسماعيل بن عبيد الانصاري ـــ تاجر الله ـــ في القيروان جارية وكان لها جار يتبعها اذا خرجت فشكت ذلك الى مولاها؛ فأرسل اليه وقال له: ما حملك على هذا التعرض الى جاريتي؟ فقال الرجل: سلهاهل كلمتها؟ فسألها فقالت: صدق فقال : ماحملك على اتباعها؟ قال: المحبة لها(3).

---

(1) القاضي عياض: تراجم اغلبية. ص: 189.
(2) ابن الصغير: سيرة الائمة. 331.
(3) الدباغ: معالم الايمان: ج. 1. ص: 193 ـــ 194. وجاء في كتاب تراجم اغلبية: كان شاب جميل حسن البشرة يمشي في الرصيبة. انظر: ص: 298.

لم تكن هذه الحادثة خاصة بهذا الشاب بل هي وليدة بيئة المدينة التي يعيش فيها، بما فيها من اختلاط سكاني ونعيم وترف، حتى ان ابن خلدون يصف مجتمع المدينة بانهم ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في احوالهم وهذا يجعل من المحتمل انتشار تلك العادة في كافة مدن بلاد المغرب الاوسط.

وكان الشاب يراعي عند اختيار شريكة حياته ان تكون بمستواه الاجتماعي والاقتصادي فيطلبها على قدر ذات يده في مؤونتها وقناعتها حتى يبق في يده ما يستغني به[1]، واذا تم الاتفاق، حددوا يوما لاجراء الملاك ـــ عقد القران ـــ يحضره عدد من المدعوين، وقد افادنا المقدسي بحضوره املاكا، ومثله فعل ابن زرياب كاتب القاضي عيسى بن مسكين توفي 295هـ / 908م، وكانت هذه العملية تكلف الشاب مبلغا ماليا وربما كان ينفقه على اعداد وليمة وتقديم بعض الهدايا للخطيبة.

ويقوم اصحاب الوثائق بكتابة عقد النكاح ويسجل فيه شرط كل من الخاطبين، «ثم يشهد على هذا الشهود، وذكر المقدسي قائلا: امرني ابو الطيب حمدان ان اكتب شهادتي» ويرجع هذا الى حض القرآن على كتابة العهود والمواثيق والى توفر الكتاب في المدن.

الا ان الامر يختلف في القرى والارياف والقبائل الظاعنة، فيبدو انهم كانوا يكتفون بقراءة الفاتحة بحضور الشهود، دون كتابة شيء ما، ويظهر هذا من قصة رواها البكرى بشأن شيخ خرج رفقة امرأته الشابة الى قلعة بني حماد، فصحبة فتى، أوقع المرأة في غرامه فاتفقا على ان يدعي كل منهما زوجية الآخر ويسقط الشيخ[2]، وحين شكا الشيخ امره الى حماد ـــ مؤسس الدولة الحمادية ـــ، لم يجد وسيلة لاثبات زوجيته لها الا اللجوء الى كلب كان يرافقهما، وما كان حماد ليلجأ الى هذه الوسيلة لو كان هناك عقد نكاح بل ما كانت المرأة والشاب ليقدما على الامر.

---

(1) القاضي عياض: تراجم. ص: 96.
(2) البكري: المغرب. ص: 184.

ولم يحدد الاسلام صداق المرأة وان كان لايمنع ان يكون خاتما من حديد، الا أن الناس كانوا يبالغون في الصداق، ولا نجد ما يكشف عن مبلغه في بلاد المغرب الاوسط في تلك الفترة، فمن الممكن ان يقدم بعض رجال الدين على زواج بناتهم من فقراء بمساعدات مالية منهم، وهناك من يدفع مئات الدنانير صداقا، اما كبار الشخصيات فيبالغون في دفع المهور، فذكر ابو اسحق الرقيق القيرواني صداق ام العلو اخت المعز بن باديس الزيرى عند زواجها من عبد الله بن حماد انه حمل في عشرة أحمال على عشرة بغال على كل حمل جارية حسناء وجملته مائة الف دينار عينا(1)، وكان جهازها.

وكان العروسان يشتركان في التجهيز، فقد شكى رجل لابن طالب(2)، — قاضي القيروان — انه يتعذر عليه ان يجهز ابنته عند زواجها، فما كان من القاضي الا ان مال الى ابنته فاخذ ما كان عندها من حلي وملابس فقدمها للرجل ليجهز ابنته.

كذلك فان اسماعيل — تاجر الله — جهز جاريته ووهبها للشاب الذي كان يتبعها — السابق الذكر — واعطاه ثلاثين دينارا، من ناحية اخرى، فان الشاب الذي خانته زوجته فقتلها — كما سبق — قد تخلص من عشيرة امرأته وأسترجع جميع حقه وهو صداقها وما تكلف لها عند املاكها(3).

واذا كان الزواج سنة الله في خلقه، تدفع الانسان اليه غريزته الجنسية وحب البقاء، فقد كانت له دوافع اخرى واعتبارات ذاتية، كتوفر الجمال أو الثراء أو الجاه، والا فكيف تقبل الزوجة الشابة الزواج بشيخ طاعن في السن كما سلف الا أن يكون طمعا بماله أو جاهه، ثم هل تم زواجها به بمحض ارادتها واختيارها، ذلك امر مستبعد، الاان يكون الامر مفروضا عليها، كما ان هناك

---

(1) بورويبة: الدولة الحمادية: ص: 38. وعن نوازل النكاح بصفة عامة انظر: الونشريسي المعيار المعرب. ج. 3.
(2) هو ابو العباس عبد الله بن احمد بن طالب عنه انظر: ابو العرب: ابو طبقات علماء افريقية وتونس ص: 240. 241. المالكي: رياض النفوس ج. 1. ص: 376. الدباغ: معالم الايمان ج. 2. ص: 105.
(3) البكري: المصدر السابق. ص: 185.

زواجا سياسيا كزواج الامام عبد الوهاب من الفتاة اللواتية أو زواج اروى بنت الامام عبد الرحمن بن رستم بمدرار بن اليسع في سجلماسة.

وقد سمح الاسلام للرجل بالزواج من اربع نساء مع اشتراط العدل بينهما، هذا بالاضافة الى ما ملكت ايمانكم من الجواري وقد انتشرت عادة تعدد الزوجات في بلاد المغرب الاوسط، فقد اقدم الامام عبد الوهاب نفسه على الزواج ثانية من اللواتية، وكان لمناد بن منقوش والد زيري عدة زوجات، ويظهر تعدد الزوجات كذلك في نصيحة المعز لدين الله الفاطمي لعدد من شيوخ كتامة: «بأن الزموا الواحدة التي تكون لكم ولا تشرهوا الى التكثير منهن والرغبة فيهن فيتنغص عيشكم وتعود المضرة عليكم وتنهوا ابدانكم وقد تذهب قوتكم فحسب الرجل الواحد الواحدة[1]».

مكانـــة المـــرأة:

احتلت المرأة مكانة محترمة في مجتمع بلاد المغرب الاوسط، سواء في البادية أم في المدينة فكانت المرأة داخل القبيلة تتمتع بحرية واسعة، ولها نفوذ معتبر، فكانت تشارك في جلسات بحث القضايا القبلية، كتنظيم الرحيل واختيار الزمان والمكان لنصب الخيام[2].

و لم تظل المرأة عالة على المجتمع وخادمة للرجل في منزله، بل كانت تشارك في الانتاج، فبالاضافة الى قيامها بالاعمال المنزلية، كانت تقوم باعمال يدوية كالغزل والنسيج وباعمال فلاحية فذكر الدرجيني ان امرأة نفوسية وجدت في الحرث مع مهدي النفوسي زوجها وهي تنقل التراب على رأسها لاصلاح الجسور[3].

وكانت المرأة تشهد مجالس العلم والادب، فقد بات الامام عبد الوهاب مع اخت له يتعلمان مسائل الفرائض فلم يطلع عليهما الفجر الا وهما قد تعلماها جميعا، وكانت نساء كتامة يشهدن المجالس ويسمعن الحكمة عند ابي عبد الله الشيعي.

---

(1) ابن ابي الضياف: اتحاف اهل الزمان ج. 1. ص: 160.

(2) Golvin: Le Maghreb Central P. 178.

(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 65.

وكان للمرأة دور انساني اجتماعي، فذكر عن امرأة كتامية من اتباع ابي عبد الله الشيعي انها «كان لها مال فأنفقته في الجهاد وكانت تصنع بيدها الطعام للمجاهدين وضعفاء المؤمنين حتى ان يديها كانتا تدميان من الطحن وعلاج الطعام لهم[1]» ويضيف القاضي النعمان ان النساء «كن كذلك يخدمن ويعالجن» المرضى ويواسين الجرحى على نيات وبصائر لماكن يسمعن من الذكر والحكمة وقومن عليه من الادب والسياسة[2]».

ولم تقدم المصادر التي بين ايدينا صورة عن دورها السياسي، الا ان الامر لايخلو من ظهور عدد ممن كان لهن شأن في هذا الميدان، فهذا الامام ابو اليقظان يحذر زوجته قائلا: احذري ياغزالة فقد اصبح اليوم ابنك باغيا وهذا التحذير يدل على انها تشارك في الحياة السياسية، ولا عجب في هذا مادامت دوسر ابنة الامام ابي حاتم قد خرجت الى ابي عبد الله الشيعي، تفاوضه في امر اعلانها الولاء له أو أمر تعيين اخيها واليا على تاهرت من قبله، وهذه الشخصية التي تحلت بها تنم عن انها كانت تلعب دورا سياسيا في تاهرت[3].

الولائم:

اعتاد سكان بلا المغرب الاوسط ان يقموا الولائم في مناسبات مختلفة منها:

الوفــاة:

فكانت عائلة المتوفي تقوم باعداد وليمة يدعى لها الناس لتناول الطعام صدقة على روح المتوفي، وللترحم عليها، فقد توفى كتامي فجاء بنوعمه يعزون اخاه فيه «فذبحت البقر وصنع طعاما لبني عمه ونعى لهم اخاه[4]».

ب ــ مولــود:

فكان الرجل الذي يولد له طفل يقيم وليمة «في يوم سابعة يذبح عنه شاة عن الذكر والانثى يعطي القابلة ربعها ويقطع باقيها اعضاء ويطعم للجيران[5]».

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 133.
(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 133.
(3) عنها انظر: ابو زكريا سيرة الائمة ص: 112. الدرجيني طبقات ج. 1. ص: 94 الباروني الازهار ج. 2. وعن دور المرأة عامة انظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب ص: 315 ــ 348. ويتلخص دورها في الارضاع، التطبب، التجميل، الكهانة الخياطة، خدمة البيت، التجارة، الطحن والخبز، البغاء، والموسيقى، الرعي، جمع الكمأة.
(4) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 128.
(5) القاضي النعمان: كتاب الاقتصار. ص: 107.

جـ ـــ الختـــان:

وكان والد الطفل يقوم باعداد وليمة ثانية بمناسبة ختان طفله وربما كانت هذه المناسبة كغيرها من المناسبات تعتمد على حالة الرجل المادية[1].

الـزواج: وكانت الولائم تقام بمناسبة زواج، اذ كان يدعي الى العرس الأقارب والاصدقاء فيتناولون طعاما في هذه المناسبة في تلك الليلة[2].

هـ ـــ النــذر (الوعدة):

فكان من عادة الناس أن ينذروا على أنفسهم اقامة وليمة اذا تحقق ما يتمنون، كشفاء مريض أو عودة غائب، ونحو ذلك، وكان الناذر يحدد مسبقا الجهة التي تقدم اليها الوليمة كأن تكون للفقراء خاصة أو وقفا لمسجد، أو صدقة على روح ولي صالح، من ذلك ما ذكر في كتاب «معالم الايمان» بشأن رجل كان يقيم الى جانب قبر ابن لبابة في قابس فكان «يصح له من وعدات الناس ما يكفيه هو وعياله برفاهية[3]»، فربما كانت تقدم بعض هذه الوعدات للربط جمع رباط ـــ المنتشرة في أنحاء البلاد وكانت عادة الناس في هذه الولائم ضرب البوق والكبر ـــ طبل أو ضرب مزهر ـــ دف ـــ أو ضرب عود أو طنبور وفي بعض الأحيان تقدم المشروبات[4].

تشجيــع العلــم:

لم يتوقف الاهتمام بالعلم على الأمراء مثلما فعل الامام عبد الوهاب، ولا على كبار الأثرياء الذين كانوا ينفقون الأموال الطائلة في طلب العلم، ويتحملون

---

(1) أشار ابن رشيق الى اعداد وليمة بمناسبة الختان. انظر: انموذج الزمان. ص: 368.
(2) حسن حسني عبد الوهاب: ورقات ج. 2. ص: 188.
(3) الدباغ: معالم الايمان. ج. 1 ص: 12 ـــ 13.
(4) سئل يحيى بن عمر عن الرجل يدعى الى العرس فيسمع فيه ضرب بوق أو ضرب كبر أو ضرب مزهر أو ضرب عود أو ضرب طنبور ويعلم أن فيه شربا مسكرا أترى له أن يجيب؟ انظر يحيى بن عمر: أحكام السوق. ص: 119

مشقة السفر فيرحلون الى المشرق الاسلامي مثلما فعل الشاعر بكر بن حماد بل كان عامة الناس من اهل القبائل يشجعون الطلبة على تلقي العلم، فكانت على سبيل المثال زنزفة ولماية ومزاتة وما حولها من القبائل يبذلون الجهد في معاونة الطلبة بالهدايا والتحف والعطاء واللطف[1]، في العهد الزيرى.

الفكـاهـة:

اشرنا الى ان الظرافة وروح النكتة هي وليدة الفقر وشظف العيش، اكثر منها وليدة الثراء والترف، ذلك ان بعض الفقراء يتمردون على وضعهم المزري، فيهربون من واقعهم بالنكتة، ويظهر هؤلاء في العيارين والشطار والذين تجمعهم كؤوس الخمر، فتسيطر عليهم روح المرح وتنطلق نفوسهم بالنكتة، فيقول ابن حداد ــ عاصر ابا عبد الله الشيعي ــ (من البحر الطويل) :

تراني وفي صدري هموم كثيرة ضحوكا لأخفي عن جليس وصاحب[2].

وقد أشار ابن عذاري الى وجود هؤلاء الظرفاء في تاهرت، فذكر انه قيل لبعض الظرفاء من أهلها، كم الشتاء عندكم من شهر في السنة، قال: ثلاثة عشر شهرا. ونظر رجل من اهل تاهرت توقد الشمس بالحجاز فقال: احرقي ماشئت فوالله انك بتاهرت لذليلة.

استعمـال البخـور:

عرفت بلاد المغرب البخور، ويبدو ان استعماله كان شائعا للمساجد، فان القاضي عياض يوصي الناس بالمساجد فيقول جمروها بخروها في كل سبعة ايام وربما استعملت بعض فئات المجتمع البخور في منازلهم لطرد الارواح الشريرة.

استعمـال الحنـاء والكحـل:

كان استعمال الكحل للعين عاما للنساء والرجال على السواء، فنقل ابن القطان انتشار استعماله في مدينة بجاية عندما مر بها ابن تومرت سنة 511 هـ ــ

---

(1) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 193.

(2) القاضي عياض: تراجم. ص: 361. وعن الفكاهة بصفة عامة انظر: محمد بلقراد: الفكاهة والضحك في الأدب العربي، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، اشراف احسان النص بجامعة الجزائر 1973 فتحي محمد: الفكاهة في الادب العربي. الجزائر 1970.

512هـ / 1107 / 1118م، ويبدو ان استعماله خاص بمناسبات الفرح، وذلك ان ابن تومرت نفسه حضر عيدا في بجاية فرأى فيه من اختلاط الرجال والنساء والصبيان المتزينين المتكحلين(1).

كما كانوا يستعملون الحناء في تخضيب الكفين والقدمين وفي تخضيب اللحية، وربما كانوا يستعملونه علاجا لما قد يصيب الاطراف من تشقق أو بقصد الزينة، أو اقتداء برسول الله (ص).

وعلى العموم، يمكن اجمال صفات المغاربة بما كتبه عنهم ابن خلدون من تخلقهم بالفضائل الانسانية وتنافسهم في الخلال الحميدة، وما جبلوا عليه من الخلق الكريم مرقاة الشرف والرفعة بين الامم ومدعاة المدح والثناء من الخلق من عز الجوار وحماية النزيل ورعي الاذمة والوسائل والوفاء بالقول والعهد، والصبر على المكاره، والثبات في الشدائد وحسن الملكة، والاغضاء عن العيوب والتجافي عن الانتقام ورحمة المسكين وبر الكبير وتوقير اهل العلم وحمل الكل(2) وكسب المعدوم وقرى الضيف والاعانة على النوائب وعلو الهمة وابابة الضيم ومشاقة الدول ومقارعة الخطوب وغلاب الملك وبيع النفوس من الله في نصر دينه(3).

وهم ككل مجتمع، لايخلو من صفات سيئة، فذكر ابن حوقل ان في بعض نواحيهم التهور الشديد والجنون العتيد وبذل السيف وبداد الطيش(4)، ويضيف الحموي ان المغاربة اجفى خلق الله واكثرهم طيشا واسرعهم الى الفتنة واطوعهم لداعية الضلالة واصغاهم لنمق الجهالة، ولم تخل جبالهم من الفتن وسفك الدماء قط، وقد حسن لهم الشيطان الغوايات وزين لهم الضلالات حتى صارت الى الباطل مائلة، فكم من ادعى فيهم النبوة فقبلوا، وكم زاعم فيهم انه المهدي فاجابوه(5).

---

(1) ابن القطان: نظام الجمان. ص: 41.
(2) الكل: الضعيف. الذي ولا ولد، كاليتيم وغيره.
(3) ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 207.
(4) ابن حوقل: صورة. ص: 95.
(5) الحموي: معجم البلدان ج. 2 ص: 104.

ولا حرج في هذه الصفات، لانها خاصة بمجتمع البادية، تكاد تكون عامة في كل مجتمع قبلي، فبعضها وليد فطرتهم صرحاء شجعان، لايقيمون على ضيم فما اسهل ان يمتشقوا السيوف لازالته، وما اتباعهم ادعياء النبوة أو المهدي الا هروباً من واقع الفقر والانحطاط الذى يتخبطون فيه.

وأما مجتمع المدينة فهو مثلما يصف المقدسي مجتمع تاهرت بأنه: «جيد الاهل» ويشبهها تاهرت بمدينة بلخ ذات الأخلاق الجميلة والشجاعة وشدة الخلق والعقل وجودة الرأى ونبل الهمة وحسن المعاشرة والحرص على قضاء الحقوق.

آلا أن طبيعة تكوين مجتمع المدينة تحتم وجود فئات ترى أن رأس الايمان بالله مداراة الناس واظهار خلاف ما يبطن وأن وجود حياة الترف في المدينة تؤدى الى ظهور فئة من الناس، تظل تكد وتتعب لمسايرة حياة الترف فيكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه فتجدهم جروا على الكذب والمقامرة والغش والخلابة والسرقة والفجور في الايمان[1]».

المـأكولات والمشـروبات:

ليس من السهل تحديد المأكولات التي كانوا يتناولونها في ذلك الوقت، وان كانت في العادة من المنتوجات الزراعية والحيوانية تخلط بكيفيات متعددة، وتحضر بأوجه مختلفة، فتنتج مأكولات متنوعة وهذا لايمنع من ذكر بعض المأكولات رغم شح المصادر، اذ يبدو أنه لم يكن هناك اهتمام بالتأليف في هذا الموضوع، لأن أقدم كتاب مغربي وصل الينا هو «كتاب الطبيخ» لمؤلف مجهول يرجع تاريخه الى العهد الموحدى، كان أكل الثريد شائعا، وهو الخبز المفتت في المرقة ويثرد في الزيت أو بالزبد كذلك، أو بمرق الدجاج أو بلحم الخروف السمين أحيانا تتم عملية الثرد بلحوم الخراف والزيت أو يثرد باللبن ويضاف اليه السمن أو الزبد[2]، ويؤكل الثريد في اناء يدعى «صحفة» أو «جفنة»

(1) ابن خلدون: مقدمة ص: 372 — 373. وجاء في الأصل تجدهم اجرياء على الكذب.
(2) القاضي عياض: تراجم ص: 417. الدرجيني: طبقات .ج. 2. ص: 507.

وأضاف القاضي عياض «القصعة» ويبدو أن الطعام الذى قدمه المعتزلة الى أيوب بن العباس في تاهرت كان ثريدا، فذكر الدرجيني أن هؤلاء قدموا له جفنة طعام عليها شاة ووطب من لبن.

وأكلوا البسيس، وكانت الكاهنة عمدت الى دقيق شعير مفلق فأمرت به فلت بزيت والبربر تسمي ذلك بسيسة[1] وذلك عند مؤاخاتها بين يزيد بن خالد وابنيها وكانت هذه الأكلة واسعة الانتشار، الآ أن بورويبة يذكر أنها تصنع بسميد الشعير المحمص والزيت والماء.

وعرفوا الدشيش وهو شوربة مصنوعة بالشعير المدشش، أى مطحون طحنا خشنا أو قل مجروشا وربما هو البرغل أو الفريك مطبوخ باللحم ولحيانا بالتمر، وأكلوا العصيدة وهي دقيق يلت بالسمن ويضاف اليه العسل، واكلوا الهريسة، وهي لحم مطحون وقمح مقلي في الدهن، واكلوا الجنانية وهي تتألف في الصيف والخريف من الرجلة واليربوز والقرع والباذنجان وعيون البسباس وعيون الثعلب والقثاء والخيار وأما في فصل الربيع، فمن الخس والبسباس والفول الأخضر والاسبناخ والسلق والجزر والكزبرة[2].

واكلوا لحم الدجاج بالزيت بل بالزيتون أيضا، والبسار وهو الفول المطبوخ في اللبن والسمن، والسلق المطبوخ بالحمص والجزر أو الفول، والخبز المسقى بشوربة البقول.

وكانت بعض العائلات تتناول الخبز والتمر، أو الخبز والزيت، بل كان بعض الفقراء والزهاد يكتفون بشيء من دقيق الشعير يلت بالزيت فيأكلونه، أو بخبزة وسمن وقليل من الملح[3]، ومنهم من كان يخرج الى البرية فيجمع من بقلها ثم يجعله في قدرة على النار، ويلقى عليها قبضة دقيق فيكون طعامه بل كان منهم من يغمس الخبز بالماء ثم بالملح فيتناوله.

---

(1) الدباغ: معالم الايمان. ج.1 ص: 93. بورويبة: الدولة الحمادية ص: 162.
(2) مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ. ص: 172. وجاء في النص الاسفناخ.
(3) ابن الصغير: سيرة الائمة ص: 332. وعن الأطعمة بصفة عامة في بلاد المغرب الاسلامي انظر: ابن رزين التجيبي: فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان. تحقيق محمد ابن شقرون. دار الغرب الاسلامي. بيروت. ط. 2. 1984م.

أما الاثرياء منهم، فكانوا يجلسون الى خروف مشوي في التنور، وقد وضع الى جانبه من الزيتون والخبز وبقل المائدة ما يصلح به امره، والغريب في الامر أن الاسماعيلية من سكان البلاد كانوا لايسلخون الاغنام اذا[1] شووها، كما اكلوا المركاز أو النقانق وهي الضفادع والغزلان تحشى باللحم المرحي وتطبخ[2] ثم اصبحت المعي (المصارين) المحشوة كما يلاحظ ان الاكلة الشعبية الآن وهي (الكسكسي) لم تذكر بين مأكولاتهم في ذلك الوقت، مع انهم كانوا يعرفون السميد ولا ندري فلعلهم عرفوها، دون ان يذكرها المؤرخون.

وقد ذكر الدباغ طعام عائلة يبدو انها فقيرة، فأشار الى قول رب العائلة بخصوص طعامهم من الجمعة الى الجمعة انه رطل لحم نطبخ عظامه في ليلة وشرائحه في ليلة ثم نأكل في الليلة الثالثة حريرة، وفي الليلة الرابعة سلقا وحمصا وفي الخامسة سلقا واسفنارية وفي الليلة السادسة سلقا وفولا وفي الليلة السابعة لحما[3]، وكانوا يضيفون التوابل الى طعامهم ليضفي عليه نكهة افضل.

اما قبائل الصحراء، فهم لايعرفون حرثا أو زرعا، ولا خبزا فكان عيشهم من اللحم واللبن، وينفذ عمر احدهم وما رأى خبزا ولا أكله الا ان يمر بهم التجار من بلاد الاسلام أو بلاد السودان فيطعمونهم الخبز[4]، فكان اعتمادهم على حيواناتهم، فيأكلون صفيف اللحم الجاف مطحونا يصب عليه الشحم المذاب أو السمن وشرابهم اللبن قد غنوا به عن الماء يبقى الرجل منهم الاشهر لايشرب ماء[5]، ويبدو أن هذا طعام المتوغلين في الصحراء.

أما من كان قريبا من المنطقة التلية أو من الطرق التجارية فقد اضافوا الى طعامهم ما ابتاعوه من السابلة أو الارياف والمدن الصغيرة كالقمح والتمر، هذا بالاضافة الى ما يستخرجونه من بعض النباتات الطبيعية، وما يصطادونه من ارانب وغزلان وطيور وجراد وغيرها.

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 238.
(2) عن المركاز: مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ. ص: 21 وهو يذكره على صورة مركاس العماد الاصفهاني: خريدة القصر وجريدة العصر. قسم 4، ج. 1. ص: 213.
(3) الدباغ: معالم الايمان. ج. 2 ص: 311. وجاء في الأصل تجعل عظامه في ليلة كما جاءت الكلمة: سلقا وفولا وحمصا ولحما مرفوعة.
(4) البكري: المغرب. ص: 162.
(5) نفس المصدر: ص: 170.

كما عرف السكان انواعا مختلفة من الحلويات، فأكلوا اللحم الحلو واكلوا الزلابية وهي تتألف من عجين يقلى ثم يوضع عليه العسل واللوز وغيرهما، واللوزينج، والكعك وهو عجين محلى ومحمر بالسمن، والمشهدة وهي تصنع من السميد والعسل واكلوا الجوز نيقات والقطائف والكنافة التي تحفل بالزبد، هذا بالاضافة الى العسل وقصب السكر الذي كان يقطع قطعا صغيرة تمضغ.

ويبدو انه لم تكن لديهم طريقة معينة في تناول الطعام من الجفنة فيمد الآكل يده الى حيث شاء بحثا عن اللحم والزبد، ويظهر هذا في وصية القاضي النعمان للذين يتناولون الاكل صحبة الامام الفاطمي، فهو يوصي بان يتناول الرجل مما يليه من الطعام ولا يجيل يده الى كل ناحية في المائدة ولا في الصحفة ولا يتناول الأكل من ذروة الثريد[1].

كما يظهر انهم كانوا يضعون طعامهم على المائدة مهما تعددت انواعه دفعة واحدة، اذ أن نظام التعاقب لم يكن معروفا في بلاد المغرب الاسلامي حتى وصول زرياب ابي الحسن علي بن نافع فعلمهم نظام الاكل، وانه يجب الا تقدم الوان الطعام بلا نظام وانما يبدأ باطباق الشوربة ويتبعها مقدمات من اللحم ثم الطيور المتبلة بالبهارات، وفي الخاتمة اطباق الحلويات[2].

وكان سكان المغرب الاوسط يتناولون اشربة عديدة، كان يؤخذ بعضها من نباتات طبيعية نافعة وقد افرد صاحب «كتاب الطبيخ» بابا خاصا بها، فذكر منها شرابا يصنع من قشر عروق النافع ومن قشر عروق الكرفس ومن قشر عروق السفنارية ومن قشر عروق الهندبا، من كل صنف رطل، وذكر شرابا آخر من الحلحال وكزبرة البير والضومران والطرفية وفلية والغافت والهندبا والنعنع والحبق والقرنفلي وحبق الترنج من كل منها ثلاث قبضات، ثم ذكر شرابا آخر من زريعة الكرافس وزريعة السفنارية وزريعة الورد والنافع وحبة حلاوة ونانوخة، من كل منها أوقية كما ذكر شرابا من بزر الكشوت والصرة والقرفة

(1) القاضي النعمان: كتاب الهمة. ص: 120.
(2) بروفنصال: حضارة العرب في الاندلس. ص: 50.

ونوار القرنفل والزنجبيل والراوند الصيني والسنبل الهندي والنبل الهندي والمصطكى وجوزة الطيب والعود القماري من كل منها نصف أوقية[1].

ومن الاشربة التي كانت معروفة عندهم ما ذكره رجل لضيفه قائلا: عندنا شراب الورد وشراب الجلاب وما اشبهها ومطبوخ العنب ومطبوخ الزبيب ونبيذ العسل ونقيع الزبيب فأخترايها شئت[2] وكان عندهم شراب يدعى السويق، فقال حنظلة بن صفوان في حديثه عن حروبه مع عكاشة وعبد الواحد «خرجت لنا الصبيان والنساء بالماء والسويق[3]».

وكانوا يشربون النبيذ الذي كان يستخرج من الحنطة والشعير والذرة أو من بعض الفواكه كالعنب والتمر وغيرهما، بل ان بعضهم كان يشرب الخمر نفسه، ويبدو ان اختلافا كان يقع بين الفقهاء في مسألة النبيذ بين من يراه حلالا ومن يراه حراما، فكان الطرف الاول يرى تحليله لان النبيذ لايسكر، لكنه اذا وصل حد الاسكار اصبح خمرا وهنا يكون حراما، في حين يرى الطرف الثاني ان ما اسكر كثيره فقليله حرام، وهذا الاختلاف كان يدفع بالفقهاء الى تأليف الكتب ولا ندرى فلعل الامام عبد الرحمن بن رستم قد تعرض لهذا الموضوع في كتابه الذى وضعه اجوبة لمسائل نفوسة الجبل، كما وضع القاضي سحنون «كتاب الاشربة» ضمن كتابة «المدونة الكبرى» ومما جاء فيه عن الامام مالك انه يرى ان عصير العنب يشرب مالم يسكره فالعصير حلال عند مالك حتى يسكر والنبيذ حلال عند مالك حتى يسكر فاذا أسكر كان خمرا[4].

---

(1) مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ. ص: 235آ

(2) حسن حسني عبد الوهاب: ورقات ج. 2. ص: 186، وعن مطبوخ العنب: يؤخذ عصير العنب فيطبخ على النار الى ان يذهب ثلثه فيرفع ويشرب، ولا سبيل الى شربه الا ان يخلط بمثله ماء واهل السوس الاقصى يرون به حلالا مالم يتعد به الى حد السكر، انظر: الادريسي: صفة ص: 63.

(3) حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق ج.2. ص: 284. وعن حروب حنظلة مع عكاشة انظر: محمد بن عميرة: دور زناتة: ص: 70 ــ 75. ثم انظر قائمة المصادر التي اعتمد عليها في دراستها السويق: نوع من المشروبهد يتخذ من دقيق القمح والشعير يسمى بذلك لانسيابه في الحلق. وحبة حلاوة هي اليانسون.

(4) القاضي سحنون: المدونة الكبرى. ج. 6. ص: 261 ــ 363.

ويظهر ان الناس يتفننون في النبيذ عن طريق الخلط، فقد يضيفون العجين المربى أو الدقيق أو السويق لنبيذ الحنطة أو الشعير أو ينبذون التمر والبسر معا أو يشرب الزهر والتمر معا، أو الزبيب والتمر والرطب وقد نهى الرسول (ص) عن هذا الجمع.

كما شرب سكان المغرب الاوسط القهوة، وقد سئل عنها الامام أبو الحسن البكري ــ من متصوفة القرن الثالث الهجري فأجاب ــ : من البحر الطويل.

أقول لأصحابي عن القهوة انتهوا ولا تجلس في مجلس هي فيه
فليست بمكروه ولا بمحرم ولكن غدت شراب كل سفيه(1)

المـلابس:

لم تتناول المصادر التي بين أيدينا موضوع الملابس في بلاد المغرب الاسلامي بصفة عامة، الآ ان عبارات عديدة متناثرة هنا وهناك قد تساعد في رسم صورة لهذه الملابس ومن الممكن اعتبار ملابس الخلفاء الفاطميين هي ملابس كانت في متناول طبقة أو فئة معينة من المجتمع، وليست حكرا على أولئك الخلفاء.

وقد تناول جولفن(2) Golvin] هذا الموضوع بشيء من التفصيل معتمدا على ماوراه المقريزي والقلقشندي بالدرجة الاولى، وعلى كل، فقد أشار ابن عذاري الى انه حين دخل الامام عبيد الله المهدي رقادة كان عليه ثوب

---

(1) الجليدى: كتاب التيسير في احكام التسعير ص:69 ثم انظر عن القهوة نفس المصدر ص: 68. ارسل منصور الطنبذى الى جنود زيادة الله الأغلبي 290هـ / 824م بقرا وغنما واحمال قهوة. دليل على انها كانت معروفة انظر: حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق ص: 284 وقد كان الأمير بن المعز لدين الله الفاطمي ممن يتعاطون الخمر، انظر قصيدة في هذا الموضوع في ديوانه تحقيق: محمد حسن الأعظمي. دارالثقافة. بيروت 1971. ص: 84. ومما جاء فيها:

أنـــا مـــا بين ندامـــي وراحـــي وسقـــاني
ثمل لاأعـــرف الصحـــو ولا وقت الصلاة
واذا نومـــي السكـــر على تـــلك الهيـــات
لم ينبهـــي سوى حـــس مثـــاني الغانيـــات

(2) Golvin: Le Maghreb Central P. 169.

خز ادكن وعمامة دكناء وكان على ابي القاسم الفاطمي ابنه ثوب خلوقي وعمامة مثله، بينما كان على ابي عبد الله الشيعي ثوب توني وظهارة كتان وعمامة ومنديل اسكندراني، وبيده سبنية يمسح بها العرق والغبار عن وجهه(1).

وحين طلب جوذر من ملابس الائمة الفاطميين من المعز لدين الله تبركا بهم، بعث اليه مبطنة مروية وقميصا تحتها، ومن ثياب المهدى مبطنة مصمتة وقميصا، ومن لباس القائم الفاطمي قميصين وسراويل وعمامة وتكة ارمنية بيضاء ومن لباس المنصور بالله جبة مروي وقميصا من تحتها(2).

وكان الخليفة الفاطمي يلبس الثياب البيضاء الموشحة في صلاة عيد الفطر، ويلبس في الاحتفال بصلاة عيد الاضحى ثيابا من الحرير الاحمر الموشح كما كان له ثياب خاصة يلبسها في قصره تتميز بان اكمامها كانت نصف اكمام ثيابه التى كان يلبسها في المواكب، وهو يلبس من الكساء قفطانا وجبة وقباء ويتشح بالعباءة ويلبس قلنسوة طويلة مزينة بجوهرة غالية، ويلبس في ايام الجمع الثلاث الاخيرة من شهر رمضان توقيرا للصلاة الثياب البيضاء والمنديل والطيلسان(3).

وقد اتخذ الفاطميون البياض شعارا لهم، من ذلك انه حين دخل جوهر مصر منتصرا لبس السواد ولبس الخطباء البياض، وكان عليه نفسه ـــ جوهر ـــ ثوب ديباج مذهب ويبدو ان الفاطميين كانوا يميلون الى اظهار انفسهم بمظهر المتقشف في اجتماعهم بانصارهم من الكتاميين، ذلك ان المعز استقبل وفدا من اشياخ كتامة في يوم ممطر بارد وعليه جبة(4).

وكان سكان البلاد يلبسون البرانس(5)، لاحظ ذلك المقدسي فذكر أن البربر ببرانس سود بل يوجد منها البرانس البيضاء وهي البسة صوفية تستعمل

---

(1) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 158. عن الخلوقي: R. Dozy: Supplément T. 1 P. 399.

(2) الجوذري: سيرة جوذر. ص: 183. وعن المبطنة: R. Dozy: Op. Cit. T, 1 P. 96.

(3) عطية مصطفى مشرفة. نظم الحكم بمصر الفاطميين. ص: 71 ـــ 73.

(4) ابن ابي الضياف: اتحاف اهل الزمان. ج. ص: 159.

(5) القاضي النعمان: دعائم ج. 1. ص: 176. المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 239. سيرة الحاجب جعفر. ص: 126.

شتاء للوقاية من المطر والبرد، وربما كان هذا اللباس وراء اطلاق ابن خلدون لقب برانس على الذين يلبسونها، ولقب البتر على الذين يلبسون المعاطف القصيرة، ويظهر انه وقع جدل حول جواز لبس البرنس في الصلاة، فراح القاضي النعمان يبرر جوازه بقوله للناس ان عليا بن الحسين كان يصلي بالبرنس، وان جعفر ابن محمد اعتبر البرنس كالرداء.

وذكر المقدسي ان اهل الرساتيق ـــ الاقاليم ـــ باكسية وبالفعل، فقد أشار ابن الصغير الى الاكسية قبله، فذكر ان الامام عبد الرحمن بن رستم امر بجميع ما بقي من مال الصدقة فأشترى اكسية صوفا[1] فوزعها على الناس وهي البسة صوفية غير مفصلة، يلتحف بها كالحائك دون ان تغطي الرأس.

ويضيف المقدسي ان عامة السكان من البربر وهم الذين عبر عنهم بالسوقة كانوا يلبسون المناديل، والمنديل لباس صوفي يغطي الرأس ويتدلى على الكتفين والظهر ويمكن ان يكون المنديل عمامة أو زنارا يتمنطقون به من نفس نوع القماش الذي يلبسونه.

ولبسوا الجبة، وهي في العادة من الصوف الا انها قد تكون احيانا من الحرير، وقد اشار ابن الصغير الى انتشار لبسها، فذكر ان الامام عبد الرحمن اشترى اضافة الى الاكسية السالفة الذكر جبابا صوفا واشرنا الى ان المعز الفاطمي كان عليه جبة، وهي لباس طويل تتدلى الى الركبة وقد تزيد، ويبدو أنها لباس متواضع، إذحين أخذ الشاعر ابن النحوي على نفسه بالتقشف سنة **394**هـ / **1004**م «لبس جبة صوف الى ركبته» وكان هذا شأن ابن تومرت، فذكر ابن القطان عنه، انه ما لبس «الاثياب الصوف من قميص ومن سراويل ومن جبة تواضعا[2]».

ولبسوا السراويل، فذكر ابن الصغير ان الامام يعقوب بن افلح كان يلبس السروال فضفاضا حتى كان حجره في جنبه، وقد كان السروال لباسا شائعا في بلاد المغرب، كما لبسوا الاقمصة، فقال الخليفة المهدي لابي عبد الله الشيعي

(1) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص: 327.
(2) ابن القطان: نظم الجمان ص: 132. وجاء في الاصل عن قميص وعن سراويل وعن جبة.

اری قمیصك منذ ثلاث ويبدو ان الاثرياء كانوا يعمدون الى اقمصة مستوردة، فقد ظهرت التسترية منها في القيروان على البهلول بن راشد.

ولبسوا القلنسوة، فقال مهدي النفوسي عند مناظرته المعتزلة في تاهرت في عهد الامام عبد الوهاب ان علامة ظفري بالمعتزلي ان انزع القلنسوة عن رأسي. بل ان الامام افلح نفسه لبس الطرطور وهو قلنسوة طويلة دقيقة الاعلى وحين القى المنصور القبض على ابن كيداد البس قميصا وقلنسوة بيضاء، وكان المعز لدين الله نفسه يلبس على رأسه قلنسوة حمراء، وجعل جوهر على رؤوس الاسرى الذين عادبهم من المغرب، قلانس من لبد مستطيلة ويصف المقدسي سكان بلاد المغرب بصفة عامة انهم «اصحاب قلانس مصبغة»[1].

ولبسوا العمائم، فاورد الرقيق القيرواني ان باديس بن المنصور كان يلبس عمامة حمراء، كما كان الفاطميون وموظفو دولتهم يلبسونها، واستعملوا الشاشية لباسا على الرأس، فأشار إليها الدرجيني كما ذكر ابن القطان أن ابن تومرت حين مر ببجاية، وجد الصبيان بزي النساء ومنها شواشي القز[2] ويفهم منه انها لباس النساء مثلما هي من لباس الرجال وكان القاضي سحنون يلبس الشاشية الطويلة، مما يدل على انها مستعملة في بلاد المغرب عامة.

ويذكر المقدسي انهم المغاربة اقل ما يتطلسون وكثيرا ما يجعلون الرداء نطاقين ثم يطرحونه على ظهورهم مثل العباءة[3].

ويبدو ان هذا اللباس لم يكن لائقا، مما دعا القاضي النعمان الى نهيهم عن لبسه، فنسب الى الرسول (ص) نهيه عن «الاشتمال بالثوب الواحد يجمع بين طرفيه على شق واحد كاشتمال البربر اليوم» وعبارته هذه تؤكد استعمال البربر لهذا اللباس، ولعل الفوطة الفضفاضة التي لاحظها ناصر خسرو على الخليفه الفاطمي في القاهرة، كانت الرداء المغربي أو لباسا غيره، لانه يشبهها بتلك «التي تلبس في بلاد المغرب»[4].

---

(1) المقدسي: احسن التقاسيم ص: 239. عن القلنسوة:

R. Dozy: Supplément au Dictionnaire... T. 2. P. 401.

(2) ابن القاضي: المصدر السابق ص: 41.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 239 وعن العباءة.

R. Dozy: Supplement. T.2 P. 90.

(4) ناصر خسرو: رحلة ناصر خسرو ترجمة يحيى الخشاب بيروت 1970م ص: 96.

ولبسوا الفرو، فان الامام عبد الرحمن كان يشترى ايضا بما بقي من مال الصدقة «الفراء» اضافة الى الاكسية والجباب، فيوزعها على الفقراء ويدل فعله هذا على ان لبس الفرو كان شائعا، وان كان لايقوى على شرائه الفقراء.

ولا تشير المصادر المتوفرة بين ايدينا الى الغلالة في بلاد المغرب الاوسط، لكنها اشارت الى انها كانت معروفة في القيروان مما يجعل وجودها في هذه البلاد امرا مقبولا.

ولبست النساء المعجر[1]، وهو ثوب تشده المرأة على رأسها أو عمامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك ـــ الذقن ـــ واورد القاضي النعمان ذكر البرقع في اطار ذكر الملابس التي يحذر على المحرم لبسها، وكانت المرأة تلبس المحفة، ويبدو انها خاصة بنساء البادية، ولم يرد لها وصف.

ولبس الناس النعال، وهي عادة من الجلد ويبدو ان الاثرياء كانوا يلبسون النعال المستوردة فلبس البهلول بن راشد في القيروان نعلا طائفيا وكان ابو عبد الله الشيعي قد انتعل نعلا عربية غداة توجهه الى سجلماسة.

وعرف سكان المغرب الاقصى لباسا يدعى الكرزي، ذكره ابن القطان، وعرفت خزائن الفاطميين زانات الخز، وعرف اهل القيروان لباس الساج وهو طيلسان واسع مدور ويبدو انه لباس فاخر، ذكره القاضي عياض على البهلول بن راشد، والقاضي سحنون، ولعل بعض فئات المغرب الاوسط قد عرفت هذه الألبسة وذكر القاضي عياض ان ابن طالب ـــ قاضي القيروان ـــ خرج يوما في ثوب البيت[2] وهذا يدل على ان الناس ـــ على الاقل بعضهم ـــ كانوا يرتدون ملابس خاصة بالمنزل، وربما خاصة بالنوم.

اما سكان الصحراء فكانوا «يتلثمون بعمائمهم سنة فيهم ولا يلبسون قمصا انما يتشحون بثيابهم»[3] وأضاف البكري ان «جميع قبائل الصحراء يلتزمون النقاب وهو فوق اللثام حتى لايبدو منه الا محاجر عينيه».

---

(1) الدباغ: معالم الايمان. ج. 2. ص: 216.
(2) القاضي عياض: تراجم ص: 211.
(3) اليعقوبي: وصف ص: 17 البكري: المغرب. ص: 170.

وبخصوص ملابس اهل الذمة، فلم يتعرض احد لهذا الموضوع في المصادر التي اطلعت عليها، وربما كانوا لايختلفون عن المسلمين في شيء، مما كان يدعو بعض القضاة الى اجبارهم على وضع علامات فارقة يميزون بها عن المسلمين من ذلك ان القاضي ابن طالب ــ السالف الذكر ــ جعل على اكتاف اليهود والنصارى رقاعا بيضا فيها صورة قرد أو خنزير، وكتب الى قضاته بان يتخذ اهل الذمة زنانير عريضة لثيابهم ليعرفوا بها[1].

الملاهي:

لجأ السكان الى وسائل ترفيهية مختلفة تساعدهم على قضاء فراغهم والترويح على أنفسهم بعد طول عيائهم، وليس من السهل حصر هذه الوسائل، فهي كثيرة ومتنوعة، كما أن المصادر قد اغفلت الكثير منها مما يتعلق بمنطقة المغرب الأوسط.

وعلى كل، فقد ذكر و ــ ل. ديورانت ان من اهم وسائل التسلية في ذلك العهد كانت الاعياد والولائم والصيد ومغازلة النساء والشعر والموسيقى والغناء وأضاف ان الطبقات الدنيا كانت تمارس قتال الديكة والرقص على الحبال والشعوذة والسحر ولعبة العرائس المتحركة القراقوز وأستدل من كتاب القانون لابن سينا على ان المسلمين كان لديهم في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي كل ما هو معروف حاليا الالعاب الرياضية كالملاكمة والمصارعة والعدو والرمي بالنبال وقذف الحراب ورفع الاثقال[2] وغيرها.

وأكد الفوال من جهته ان المجتمعات البدوية كانت لها فنونها الشعبية كالاساطير والامثال والقصص والغناء والرقص، وكانت لها فنونها الرياضية كالمهرجانات ومبار اة شد الحبل والصيد والفروسية والرمي هذا بالاضافة الى وسائل ترفيهية اخرى كالترويح الجنسي ولعب الميسر ومقارعة كؤوس الخمر[3] وغيرها، وتشير بالخصوص الى بعض هذه الوسائل.

---

(1) يحي بن عمر: احكام السوق. ص: 128. ويظهر ان هذا الاجراء قصد به تمييزهم حتى يعرفوا بانهم اهل ذمة. فان يحي بن عمر سئل عن يهودي تشبه بالمسلمين وقد جاء هذا في شرط وضعه نصارى الشام على انفسهم في كتابهم الذي وجهوه الى عمر بن الخطاب «...ولا نتشبه بهم في شيء لباسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق للشعر انظر نص رسالتهم كاملة: الجيلدي: كتاب التيسير...» ص: 79.

(2) و ل: ديورانت: قصة الحضارة. ج. 13. ص: 142.

(3) الفوال: علم الاجتماع. ص: 283. وحول الخمر وما يتعلق به من كؤوس ونحوها انظر: الرقيق القيرواني. قطب السرور مواضع متفرقة.

فقد عرفت تاهرت المنتزهات والحدائق، وهي ظاهرة تنم عن سمو في الذوق ورقة في الشعور، ويبدو أن ظهورها في تاهرت رافق تطورها الاقتصادي وحصول عن الثراء فكانت المنتزهات صورة حياة الترف التي بدأت تدب في المدينة، وكان هذا في عهد الامام افلح، فذكر ابن الصغير ان ابان وحمويه السابق ذكرهما «خرجا يوما الى قصورهما متنزهين»[1] مما يوحي ان لكل قصر حديقة تزينه وتحيط به، وكان للامام الرستمي ابي بكر متنزه خاص به، يعرف بـ «جنان الامير» كان يخرج اليه رفقة محمد بن عرفه وغيره من الشخصيات ذات العلاقة الوطيدة بالامام.

وقد اغفل الرحالة الاشارة الى هذه المنتزهات، الا ان وجودها في تاهرت يعني وجودها في غيرها من المدن، وهناك اشارة للادريسي وان كانت متاخرة الا انها تصلح دليلا على اهتمام سكان بلاد المغرب الاوسط بها فذكر نهرا لمدينة مليانة يسقي أكثر مزارعها «وحدائقها» وأضاف بخصوص تدلس أن لها ديار ومنتزهات[2].

ولا توجد صورة عن الاسلوب والنمط الذي قامت عليه منتزهات المغرب الاوسط، الا انه بناء على التأثير الاندلسي البالغ في بعض مدنه، خاصة الساحلية منها، يمكن ان تكون المنتزهات على صورة لاتختلف في شيء عنها في الاندلس فكانت تخلو من التماثيل لامر ديني وكان يطغي عليها تزيين الجدران بالجص، بأشكال والوان مختلفة ووجود بعض الاقواس الجميلة، واستعمال القرميد الأزلج، بألوان عديدة، وكان يستعمل لزخرفة العيون والاحواض والمقاعد والممرات والأدراج حتى كان يعول به على تجميل المنتزه أكثر من الاعتماد على اختلاف الوان الأزهار، التي كانت تزرع في قوارير، مما يسمح بنقلها من مكان الى مكان آخر، فيتغير شكل الحديقة ومنظرها حسب الرغبة[3].

---

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 336 ــ 343. وعن حياة اللهو: انظر أحمد أمين: ضحى الاسلام. ج. 1. ص: 101 ــ 131. عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية صفحة 137 ــ 145. حسن حسني عبد الوهاب: ورقات ج. 2. ص: 180 ــ 202.

(2) الادريسي: نزهة المشتاق: ص: 85. وربما كانت هذه العبارة تقوم دليلا على وجود الديار في بلاد المغرب الأوسط قبل عهد الادريسي خاصة وانها معروفة في المشرق قبل ذلك عنها انظر: اسامة مرشد الكناني: كتاب المنازل والديار الفصل الثاني. ج. 1. ص: 105 ــ 193. المكتب الاسلامي للطباعة والنشر. ط1. بيروت 1385هـ / 1965م.

(3) عن الحديقة في الاندلس انظر: ابو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة. ص: 213 ــ 215.

وكانت بعض فئات سكان المغرب الأوسط تمارس الصيد، فكان مما طعن به نفاث بن نصر على الامام افلح بن عبد الوهاب خروجه للصيد فكأنه كان مولعا به. ويقدم ابن الخطيب في شخص الامير يحيى بن العزيز الحمادي صورة عن المولعين بالصيد فذكر انه كان يستدعي المضحكين وجوارح الصيد فيختبر هذا البازي ويتفقد هذا الكلب وينتهض هذا المضحك بالنوع الذي سلكه فيلهيه ويضحكه(1)، ويؤكد هـ.ر. ادريس على ممارسة المسلمين صيد الطيور واستعمالهم كلب الصيد والحراب والسهام(2).

وكانوا يقضون أوقاتا في ممارسة الفروسية التي اشتهروا بها كما سبق وهم في هذا الشأن اشبه الناس بالعرب، الامر الذي يحتمل معه ان تكون المباريات قد جرت، ليس بين فرسان ينتمون لنفس القبيلة فحسب، بل ينتمون لقبائل مختلفة ومن الطبيعي مادامت أكثر زناتة فرسانا يركبون الخيل ان يشغلوا انفسهم بركوبها والتفنن فيها، بل والتدريب عليه، فيشير ابو زكريا الى ان المعتزلة بتاهرت طلبوا من ايوب بن العباس ان يلاعب فتيانهم على فرسه ففعل. ثم ان فتيان الحي المعتزلة ركبوا خيولهم واتخذوا قضبانا يترامون بها(3) أما الصبيان فكانوا يتخذون من العصي خيولا يركبونها ويتلهون بها مثلما كان يفعل زيري كما سبق.

ويبدو انهم ـــ السكان ـــ اتخذوا من بعض الحيوانات المروضة وسائل لتسليتهم، وكانت القردة من بين هذه الحيوانات وان فيما ذكره ابن حماد بخصوص فعل المنصور الفاطمي بأبي يزيد مخلد بن كيداد، حين القى عليه القبض لدليل على ذلك، فقد الصق على جانبيه عودين وجعل عليهما قردان قد علما فكانا يصفعانه ويعبثان بلحيته(4)، وهذه العبارة تدل على ان عملية الترويض ليست حديثة النشأة بل كانت معروفة في ذلك الوقت.

---

(1) ابن الخطيب: اعمال ج. 3. قطعة منه بعنوان ذكر قسم الملوك من صنهاجة من ذرية حماد بن بلكين بقلعة حماد وبجاية نشر رابح بونار مجلة الاصالة ع. 19. 1394هـ الموافق لـ 1974م الجزائر. ص: 95. وقد اشتهرت بلاد المغرب بالبزاة السود. انظر: الجاحظ التبصر بالتجارة ص: 30.

(2) H.R. Idris: La Berbérie Orientale T. 2. P. 634.

(3) ابو زكريا: كتاب سيرة الائمة. ص: 72.

(4) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد ص: 37. وذكر البكري ان مرسى موسى بالمغرب الاقصى اكثر بقع الارض قردة وهي تحكي تقلد ما ترى من فعل من يمر من الناس فاذا رأت النواتي يجذفون في القوارب اخذت عيدانا وجعلت تحكي عملهم انظر: البكري المغرب.. ص: 105.

وان هذا الامر بالذات يسمح بترجيح معرفة بلاد المغرب الاوسط لمهرجانات الحيوانات (السيرك) في تلك الايام، بالاضافة الى عوامل اخرى مساعدة لوجود مثل هذه الظاهرة، اهمها اتصالها الوثيق ببلاد السودان التي تعتبر مصدرا لحيوانات غريبة الخلقة لاتتوفر في بلاد المغرب كالزرافة، وبالفعل فقد وصلت زرافة هدية من ملك السودان الى الامير المنصور الزيري، مما يوحي بوصول حيوانات اخرى كالنعامة والفيل والكركدن والثعبان الضخم وغيرها، وكان المغاربة قد وصلوا الى مرحلة من التطور اهلتهم لصنع اقفاص حديدية تزج بها الحيوانات المفترسة، وقد ظهرت ضمن هدية زيري بن عطية المغراوي الى المنصور بن ابي عامر سنة 382هـ / 989م والتي كان منها طائر فصيح يتكلم بالعربية والبربرية ودابة من دواب المسك ومهاة وحشية تشبه الفرس، وحيوانات غريبة واسدان عظيمان في قفصين من حديد[1].

وكان لهذه الهدية علاقة بموضوع السيرك، والذي كان الاندلسيون على علم به، فقد جرى احتفال بقدوم جعفر بن علي يحمل رأس زيري في مدينة الزهراء اشتمل على الاسود الفاغرة والنمور الجائشة والعقبان الكاسرة والثعابين المضطربة وكانت عدتها مائة صورة[2]، وهذا يرجح ان يكون السيرك معروفا في تاهرت وغيرها بحكم الاتصال الوثيق بين الاندلس والمغرب الاوسط.

وهناك فئات اتخذت من معاقرة الخمر وسيلة للترفيه عن النفس وللتسلية، مع أن الآية صريحة في شأنه في اعتباره رجسا من عمل الشيطان والامر الرباني واضح في الدعوة الى اجتنابه وهذه الفئات لها نظرة خاصة في قضية تحريم الخمر كبعض الاحناف والمنحرفين عن المذهب الحنفي الحقيقي[3] وغيرهم، أو انها متمردة على الواقع وكل القيود متخذة من المسكر وسيلة.

---

(1) السلاوي: الاستقصا ج. 1. ص: 193. وعن وصول الزرافة انظر: ابن عذاري البيان ج. 1. ص: 246.

(2) ابن حيان: المقتبس في اخبار بلد الاندلس تحقيق عبد الرحمن علي الحجي: طبعة بيروت. 1965 ص: 49.

(3) كان الاحناف المستقيمون يرون تحريمه. انظر: عبد العزيز المجدوب الصراع المذهبي صفحة 72.

وبالفعل، ففي ظل غياب السلطة الحازمة في تاهرت ابان الفتن الداخلية بين الامام ابي حاتم وعمه يعقوب «فسد اهلها في تلك الحروب واتخذوا المسكر اسواقا والغلمان اخدانا». وفي مرسى الخرز كان العاملون بصيد المرجان هناك «يكثرون الاكل والشرب والخلاعة ولهم بها مكاسب وافرة وينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الاسكار العظيم» كما سبق ذكره.

وانتقلت لعبة الشطرنج الى بلاد المغرب من المشرق، فإذا كان محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الرحمن بن رستم لاعبا بالشطرنج[1] فهذا يدل على ان الاسرة الرستمية كانت على معرفة بهذه اللعبة، وعلى كل، فقد كانت لعبة الشطرنج خاصة بالنخبة، وكان يرافق لعبها فنون الهزل والنوادر المدهشة، لانه يترك اثرا في نفوس اللاعبين لايقل عن اثر الارتجاز في نفوس المحاربين.

فلعبة الشطرنج كما يصفها المسعودي: (من البحر البسيط).

أرض مربعة حمراء من أدم، ما بين الفين موصوفين بالكرم
تذاكرا الحرب فأحتالا لها شبها من غير ان يسعيا فيها بسفك دم
هذا يغير على هذا وذاك على هذا يغير وعين الحرب لم تنم
فأنظر الى الخيل قد جاشت بمعرفة في عسكرين بلا طبل ولا علم[2]

والسباحة رياضة معروفة فقد حض الرسول (ص) على ممارستها، ويمكن القول ان سكان المدن الساحلية قد وجدوا في السباحة وسيلة ترفيهية، ومن المرجح كذلك ان بعض السكان في المناطق الداخلية قد مارسها في مياه الاودية والبرك وهو أمر شائع حتى اليوم.

ويظهر انهم عرفوا من الالعاب خيال الظل أو مسرح العرائس، فينقل عبد المنعم ماجد عن «الاحكام السلطانية» للماوردي ان اللعب بالعرائس مباح للبنت اذ ليس القصد بها المعاصي وانما إلف البنات لتربية الاولاد[3].

(1) ابن الآبار: الحلة ص: 273. ابن حيان: المصدر السابق. ط القاهرة ص: 262. «الحاشية».
(2) المسعودي: مروج الذهب ج. 4 ص: 235. وعن الشطرنج انظر: نفس المصدر. ص: 233. 235، دائرة المعارف الأسلامية: مادة (شطرنج) ج. 13. ص: 294 — 296.
(3) عبد المنعم ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية ص: 144 — 145.

ان هذه الانواع المختلفة من وسائل التسلية واللهو تدل على ان الحياة في تلك الفترة لم تكن كلها جد وتزمت من جهة، وعلى أت منها ما يناسب الطبقة العليا في المجتمع ومنها ما يناسب طبقة العامة.

الفصل السابع

التطور العمراني

عاش سكان المغرب الاوسط في انماط مختلفة من المساكن تبعا للمستوى الحضاري ويمكن ان نقسمهم الى سكان البادية وسكان المدن.

1 ـ سكنى الخيام:

تنتشر حياة الترحال بين القبائل المتأصلة في بداوتها والتي لم يستطع البيزنطيون ولا المسلمون من بعدهم عمل شيء يساعدهم على حياة الاستقرار، كاحداث تغيير في مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والفكري.

فمن الوجهة الاقتصادية، كانت هذه القبائل تعتمد في معيشتها على تربية مواشيها كما سبق حتى ان ابن حوقل يصف قبائل الصحراء في القرن الرابع الهجري «انها لاتعرف البر ولا الشعير الا ما يصلها من سجلماسة» وهذا يعني بساطة وانخفاض مستواها الاقتصادي وبعدها عن الترف والكمالي مما لايدعوها لحياة الاستقرار.

ثم ان اعتمادها على تربية المواشي تعني خضوعها تماما للظروف الطبيعية، فهي دائمة الحاجة الى مسارح ومشارب لمواشيها مما يحتم عليها مواصلة الترحال بحثا عنها، وبعبارة اخرى فان مجتمع البدو الرحل يقف مكتوف الايدي امام تحديات الطبيعة، فهو اسير ظروفها، وهذا يعني ان مستواهم الفكرى لم يصل بعد الى مرحلة التحدي، والضرورية لكل عملية تطور.

من جهة اخرى، فان اعتماد هذه القبائل على الغزو والسلب يجعلها تعيش حالة نفسية قلقة، فهي تتوقع من حين لآخر غزوا تقوم به قبيلة اخرى اكبر منها، وهذا ما لا يساعدها على الاستقرار بل على العكس انه يحتم عليها ان تكون دائما على أهبة الرحيل، ورغم ما في حياة الترحال من الشقاء، الا أنهم كانوا قانعين بها لأن الترحال في نظرهم يعبر عن حبهم للحرية ورفضهم الذل والخضوع والمغارم.

لهذه الدواعي ظلت الخيام تمثل بيوت عدد كبير من القبائل، فكانت بعض بطون كتامة بين قسنطينة وبجاية، ــ على سبيل المثال ــ «يمتطون الخيل» ويسكنون الخيام»[1]، كانت القبائل المنتشرة بين تاهرت وتلمسان، ووظواعن ينتجعون «من مكان الى مكان»[2] في عهد الادريسي (سنة 560هـ)، وكانت مديونة يتقلبون بظواعنهم في نواحي جبل بني راشد، وباختصار فان من كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الاغلب لارتياد المسارح[3].

وكانت الخيمة تدل على مركز صاحبها ومكانته الاقتصادية والاجتماعية في القبيلة، فكلما ارتفع عمادها ازدادت اتساعا وعبرت عن مكانة عالية لسكانها، بل ان نوع نسيجها وجودته تدل على المستوى الاقتصادي، وفي اغلب الاحيان يدل ارتفاع المكان الذي ضربت فيه على علو مكانة صاحبها، فقد جرت العادة في مجتمع البدو الرحل ان يضرب رئيس القبيلة خيمته في مكان مرتفع يشرف على خيام بقية افراد القبيلة.

وكانت الخيمة تضم تحت سقفها جميع افراد الاسرة، بما فيهم الابناء وزوجاتهم والاحفاد، واذا كنا ننظر لسكنى الخيام نظرة متواضعة، فربما لم يكن الامر كذلك بالنسبة لسكانها انفسهم، بل اننا اذا اعتبرنا قول ميسون الكلبية زوجة معاوية بن ابي سفيان معبرا عن المجتمع القبلي عامة، شعرنا انهم كانوا يفضلون سكناها على سكنى القصور، وكأنها ضمن نظرة ازدراء شاملة ينظرونها الى المستقرين ومما جاء في قصيدة لها (من البحر والوافر):

لبيت تخفق الأرياح فيه أحب الي من قصر منيف

وعلى كل يبدو أن ريح التطور قد هبت على بعض هذه القبائل فانتقلت الى مرحلة بين الاستقرار والترحال.

المساكن القارة:

ان انتقال القبيلة من حالة الظعن الى الاستقرار يتبعها حتما تطور في المفاهيم القبيلة، إذ أن الاستقرار نفسه يعني بالضرورة استعداد هذه القبلية

(1) ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 303.
(2) الادريسي: المصدر السابق. ص: 88.
(3) ابن خلدون: المقدمة. ص: 121.

أو تلك لقبول الذل والخضوع ودفع المغارم للقبائل الاقوى، الا اذا كانت لها قوة ذاتية أو مكتسبة بالولاء أو الحلف، فان ابن خلدون يرى ان «معاش المستضعفين منهم بالفلح والدواجن السائمة[1]».

ولما كانت طبيعة العمل الزراعي تقتضي الاستقرار، ويتطلب هذا بدوره اتخاذ منازل قارة، والتي هي غالبا على نحو ما ذكر ابن خلدون من «الحجارة والطين ومن الخوص والشجر ومن الشعر والوبر[2]»، في نفس الوقت، يشير الدرجيني في معرض حديثه عن مناظرة وقعت بين ايوب بن العباس الاباضي وبين المعتزلة في تاهرت، ان هؤلاء «انزلوه في خص ورحبوا به[3]»، ويشير البكري من جهته الى عزم رجل من احدى قرى وهران على بناء بيت له «فأقتطع الف كلخة» كما سلف، ويبدو أن الاخصاص كانت واسعة الانتشار فان المنصور الفاطمي احرق اخصاصا كثيرة لاصحاب ابي يزيد[4]، اما استعمال المنازل الحجرية فغني عن البيان.

ويبدو ان هذه المساكن تشكل سكنى اغلبية سكان المغرب عامة، فيذكر ابن خلدون ان من كان معاشه «في الزراعة والقيام بالفلح كان المقام به أولى من الظعن وهؤلاء سكان المدن والقرى والجبال وهم عامة البربر[5]»، وقد أشار الجغرافيون الى كثير من قرى المغرب، فذكروا أن تلمسان قرى وعمائر متصلة وان جبل تاورناية معمور فيه القرى الكثيرة وان حول مدينة جراوة عدة قرى لقبائل من البربر وهناك قرى اخرى كبيرة مثل المعسكر وتانسمالت وبايلوت، كما سلف.

ب ــ المــدن:

لم يكن ظهور مدينة في بلاد المغرب حدثا عفويا، بل لابد من توفر ظروف موضوعية ينشأ عنها ميلاد مدينة جديدة، ولم تكن عملية الميلاد هذه بالأمر

(1) ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 176.
(2) نفس المصدر: ج. 6. ص: 175.
(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 63.
(4) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد ص: 31 ــ 32.
(5) ابن خلدون: مقدمة: ص: 121.

السهل في بلاد لم تتخلص بعد من سيطرة النظام القبلي، فقد كانت مفاهيم النظام تعرقل ظهور المدن، فكان لابد من حدوث انحلال فيها الى حد ما، فمثلا كانت الحاجة تستدعي تحولا في شعور الفرد بالانتماء الى قبيلته الى شعور بالانتماء لمدينته، ومن شعور القبيلة بانها كل لايتجزأ بشيخها وابنائها الى شعور افرادها بانهم جزء من مجتمع المدينة ينصاعون لحاكم مشترك للمدينة، وربما ينتمي لقبيلة اخرى.

وقد كان التحول البطيء الذي حدث لبعض القبائل وانتقل بها من حياة الظعن الى حياة الاستقرار خطوة متقدمة لاحداث ذلك التغيير، فكان هذا الاستقرار أو اعتماد الفلاحة كمصدر انتاج يعني وجود فائض عند بعض افراد القبيلة اي وجود ثراء، وهذا يعني تحولا في معيشة هذه الفئة اجتماعيا واقتصاديا، وهذا ينعكس على المجتمع القبلي ويساعد على خلخلته.

ومع الوقت، وجدت هذه الفئة الثرية نفسها جنبا الى جنب وعلى علاقة بفئات ثرية اخرى، فبدأ ينمو بينها شعور بالتحالف ولو بشكل جنيني بل ربما شعرت الى حد ما بانها تشكل معا طبقة اجتماعية، وهكذا فان اجتماع رؤساء قبائل تاهرت واختيارهم الامام عبد الرحمن لم يكن حدثا اعتباطيا تم بمجرد نزول الامام عليهم، دون اعتبار لطبيعة المنطقة، بل انه تعبير عما وصلت اليه هذه الفئات من استعداد للانضواء تحت سلطة رئيس من خارج قبائلهميلتهم واذا كان الرؤساء قد أوجدوا حلا توفيقيا مؤقتا بتعيين الامام عبد الرحمن، فما ذلك الا كخطوة أخيرة في اقامة حكم المدينة.

من جهة اخرى، فان حصول تلك الفئات على الثراء، بغض النظر عن الوسيلة جعلها تتعدى الاكتفاء بالضروري من المعاش الى الحاجي والكمالي، فبدأ الترف يظهر على نمط معيشتهم سواء في مسكنهم أو مأكلهم أو اثاثهم، من هنا يتطور العمران البدوي الى العمران الحضري، وظهور مدينة تاهرت هو تجسيد لهذه الفكرة إذ لم يكن بالامكان قيامها بين قبائل فقيرة متأصلة في بدواتها كالابالة.

أما منشأ ذلك الثراء فمتعدد الجوانب، فبالنسبة للبدو الرحل، فقد ظهرت فئات عليا من الرؤساء وعائلاتهم تمتلك اعدادا هائلة من المواشي، ولما كانت

تمثل قيمة نقدية في مجتمع البدو، فقد اصبحت تربية المواشي بالنسبة للرؤساء تمثل عملا انتاجيا يزيد الدخل، ولنا في ابن زلغين السالف الذكر خير مثال.

واما بالنسبة للمستقرين الزراع، فان امتهانهم الزراعة تطلب وجود اعمال مهنية تقوم بانتاج ادوات زراعية لازمة، مما كان له تأثير ايجابي على الانتاج الزراعي، فقد سمح للانسان ان يتحدى الطبيعة، فيحرث ويحفر ويسوق الماء، وزيادة الانتاج هذه كانت تعني بروز فئة ثرية مثل محمد بن جرني السابق الذكر تأخذ مسارها في حياة الترف والتفنن في المسكن والملبس والاثاث وقد نبه ابن خلدون الى هذه الملاحظة فذكر انه «اذا فتشنا اهل مصر من الامصار وجدنا أولية اكثرهم من اهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وعدلوا الى الدعة والترف الذي في الحضر[1]»، ويضيف في مكان آخر من مقدمته ان «البناء واختطاط المنازل انما هو من منازع الحضارة التي يدعو اليها الترف والدعة[2].

ويلعب الموقع الجغرافي دورا في الثراء كأن تكون المنطقة معبرا تجاريا، مما يعود بالخير على قبائلها وخاصة زعمائها بما يحصلون عليه من جعالات مقابل ما يقدمونه من امن وحماية، كذلك يتيح لبعض الفئات ان تلعب دور الوسيط بين سكان المنطقة وقوافل التجار.

ولابد لنجاح هذه العوامل من توفر شروط الامن والهدوء في المنطقة، اذ لا يمكن ان يكون هناك ممارسة اعمال اقتصادية فرخاء في ظل الحروب والخوف، ولابد من مراعاة هذه النواحي عند بحث موضوع تأسيس المدن في تلك الفترة، اضافة الى معطيات اخرى تختلف من مدينة الى اخرى.

فمن الملاحظ ان بلاد المغرب الاوسط لم تشهد ظهور اية مدينة جديدة منذ الفتح الاسلامي حتى بناء مدينة تاهرت، وربما كان السبب الرئيسي يتمثل في تلك الحروب والثورات المتكررة التي شهدتها المنطقة وبالتالي فقدان عنصر الامن والاستقرار، وهكذا كانت تاهرت هي المدينة الاولى المحدثة في البلاد.

---

(1) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان البدو واقدم من الحضر وسابق عليه وان البادية اصل العمران ص: 122.

(2) نفس المصدر: فصل في ان الدول من المدن والامصار... وهو الفصل الاول من البلب الرابع ص:342.

بنـاء تـاهـرت[1] 161هـ / 777م):

تعتبر منطقة تاهرت ارضا زراعية، اشتهرت بزراعة الحبوب، اي انها تسمح بايجاد الحياة المستقرة، ويساعد على هذا وجود عدة انهار مثل نهر مينا، كما انها منطقة رعوية اشتهرت بتربية المواشي، وهكذا لم يكن غريبا ان تظهر فئة من الاثرياء كمحمد بن جرني وابن زلغين السابق ذكرهما.

من جهة ثانية، فقد كانت معبرا بين شرق البلاد وغربها، فان مسير عقبة بن نافع في تلك المنطقة لم يكن خروجا عن الطريق الواصل بين شرقي المغرب الاسلامي وغربه، بل دليل على مرور هذا الطريق العام فيها مما يترك اثرا على قبائل المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

كذلك عرفت المنطقة هدوءا على الاقل منذ قيام الدولة العباسية، وان اشتغال امراء افريقية بأمر تثبيت سلطة الخلافة في القيروان قد سمح لبلاد المغرب الاوسط ان تعيش في جو الهدوء، وان اشتراك عبد الرحمن بن رستم في حصار طبنة لم يكن عملا حربيا أكثر منه نزهة عسكرية قام بها مشاركة لابي قرة اليفرني، كما ان امراء افريقية لم تكن لديهم سياسة عدائية تجاه المغرب الاوسط[2].

أضف الى هذا، اشتراك القبائل في شعور عدائيٌ تجاه السلطة الحاكمة في القيروان باعتبارها تمثل مجتمع المدينة بما فيه من ثراء وترف، على حين ان القبائل هذه تمثل مجتمع الريف بما فيه من قسوة وفقر، أي ان العداء بينهما يمثل صراع الريف ضد المدينة، وقد البس صراعها هذا لباسا مذهبيا، فاعتنقت مذهب الاباضية، ووضعت مطالبها في مبادىء مذهبية.

---

(1) نشأت في القرن الثاني الهجري، ونظرا لانها اتخذت شكلها النهائي بعد ذلك ولانها تصلح نموذجا للمدينة الاسلامية فقد ادرجناها ضمن هذه الدراسة.

(2) انظر ما ذكره حجاج كتامة لابي عبد الله الشيعي حول نفوذ الاغالبة في كتامة: القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 64. 65.

ادرك الامام عبد الرحمن ان المنطقة مهيأة لاحتضان مدينة مثل تاهرت، وحاول اتخاذ مدينة تاهرت القديمة، فوجد معارضة من اهلها عبر عنها البكرى بقوله: «انهم لما أرادوا بناء تاهرت كانوا يبنون النهار فاذا جن الليل واصبحوا وجدوا بنيانهم قد تهدم فبنوا حينئذ تاهرت السفلى وهي الحديثة[1]» ومن مميزات الموقع الذي اختاره الامام:

ان هذه المنطقة بعيدة عن القيروان تفصل بينهما منطقة الزاب وجبال الاوراس، اي انها بمنأى عما يمكن ان يقوم به والى القيروان، لو فكر في ذلك ضد الاباضية، وهي بعيدة عن الساحل، فكانت بمنأى عن ضربات الاسطول البيزنطي[2]، واعمال القرصنة التي كان يقوم بها من حين الى آخر.

كذلك فهي منطقة زراعية كما ذكرت، وذات مناخ ملائم للاقتصاد الزراعي، وهي وفيرة المياه فهي على نهر ناتش، وتتعرض لهطول الامطار الغزيرة وان هذه الطبيعة الزراعية تحقق شرطا ضروريا لبناء المدن نبه اليه ابن خلدون، فذكر أن «مما يراعى ايضا المزارع فان الزروع هي الاقوات فاذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك اسهل في اتخاذه واقرب الى تحصيله»[3].

كذلك فان المنطقة غيضة اشبة، وهذا يعني توفر مادة الحطب التي هي مادة الوقود، حتى قيل «لاتبنى المدن الاعلى الماء والكلأ والمحتطب»[4] وقيل «أحسن موضوعات المدن أن تجمع المدينة خمسة أشياء وهي النهر الجاري والمحرث الطيب والمحطب القريب والأسوار الحصينة والسلطان اذ به صلاح حالها[5]».

---

(1) البكري: المغرب. ص: 66.
(2) ارشيبالد: القوى البحرية: ص: 162. وعن بناء تاهرت انظر: جودت عبد الكريم يوسف العلاقات الخارجية للدولة الرستمية. ص: 29. 36. الحبيب الجنحاني: المغرب الاسلامي. ص: 100. 106. نفسه تاهرت عاصمة الدولة الرستمية. المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية فصل من عدد 40. 41. 42. 43. سنة 1975م ص: 9 وما يليها. G. Marçais et dessus lamare: Tihert, Tagdemt, R. A. 1946 PP. 24 . 57.
(3) ابن خلدون: المقدمة. فصل في ما تجب مراعاته في المدن.
(4) ابو الحسن علي يوسف: الدوحة المشتبكة. ص: 68.
(5) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص: 16.

وأضاف الى أن الموقع يتوسط قبائل المنطقة حتى يبدو أنه كان سوقا لها، فهو يتوسط بين التل والصحراء، فكانت تلك القبائل حلقة وصل بين تجارة ما وراء الصحراء وما وراء البحر، وهي على الطريق بين الشرق والغرب كما سبق، ولكن هذا الموقع لم يكن من الدرجة الأولى، لذا فانه اذا كان يتيح ظهور مدينة في المنطقة فلم يكن من المتوقع أن تكون من كبريات المدن أعني أن أهمية الموقع محليا ودوليا تتحكم في ظهور المدينة وعظمتها وديمومتها.

وكان اختيار الموقع يختلف من مدينة الى اخرى، فقد تقع في سهل مثل تاجنة فيوفر لها المزارع والمسارح، أو على مرتفع كتاهرت القديمة وبرشك فيتيح لها مراقبة الأعداء قبل اقترابهم، أو بين أرباض كجراوة، أو بين جبال كأشير فيخفيها عن عيون الأعداء، وقد تقع عند اقدام جبل كمليانة وتلمسان فيسمح لسكانها بمطاردة العدو اذا غلبوه وإلى الالتجاء الى الجبل اذا هزمهم، وقد عبر القاضي النعمان عن هذا المعنى بذكره صياح الناس في احدى حروب أبي عبد الله الشيعي وتناديهم «الجبل، الجبل يعنون أوراس، نجعله خلف ظهورنا فان كان علينا امر تحصنا به وان كان لنا اتبعنا العدو بطول الفحص[1]»، ويرى البعض أن أصبح البلاد ما كان على الجبال والأماكن التي تواجه مهب الصبا[2].

وتكاد تاهرت تجمع في موقعها بين هذه الامور، فهي من جهة تقع في سفح جبل قزول[3]، وبين تلال، فذكر ابن الصغير كدية النكار، واعلى موضع في المدينة، واشار ابن عذاري الى ارباضها[4]، وكانت امامها سهول السرسو وهضبة منداس، وكان في مكان يواجه مصب الصبا، حتى اطلق على احد ابوابها «باب الصبا».

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 166. 167.
(2) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان. ص: 153. وعن شروط بناء المدينة انظر: ابن خلدون: المصدر السابق. ص: 347.
(3) يذكره ابن خلدون «كزول» انظر: العبر ج. 6. ص: 247. ويذكر صاحب كتاب الاستبصار «قرقل» انظر: ص: 178. من المصدر وقد اعتبر ابن رستة تاهرت على البحر من بلاد ادريس انظر: ابن رستة: الا علاق النفسية مكتبة المثنى بغداد ص: 129.
(4) انظر: ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 341. 345. ابن عذاري البيان ج. 1. ص: 5.

على كل، قامت مدينة تاهرت وظهرت للوجود، ولكن ليس هناك تحديد قاطع لتاريخ بنائها، اذ يظهر اضطراب على ما أورده بعض المؤرخين والرحالة، فذكر البكري ـــ نقلا عن ابن الوراق ـــ ان الامام عبد الرحمن ترك القيروان فاجتمعت اليه الاباضية واتفقوا على تقديمه وبنيان مدينة تجمعهم فنزولوا موضع تاهرت اليوم وابتدأوا من تلك الساعة(1)، فيفهم من هذا ان بناء المدينة كان حوالي سنة 144هـ / 761م.

ويذكر الرقيق القيرواني من جهته ان الامام عبد الرحمن قد وصل الى تاهرت منهزما اثر فشل حصار صبنة سنة 154ه / 771م وهذا يعني انها كانت قائمة في هذا التاريخ الا اذا كان يقصد انه وصل الى حيث قامت فيما بعد، واذا ربطنا بين اجتماع القبائل وانتخاب الامام، الذي جعله ابو زكريا في سنة 160ه أو 162ه(2) / 776 ـــ 778م فيكون هذا التاريخ نفسه هو خاص بناء تاهرت كذلك.

وبالنظر الى عدم اتفاق المؤرخين على تاريخ محدد، والى ظروف الامام عبد الرحمن والمهاجرين بعده والى سير حركة تطور المجتمع القبلي، امكن استبعاد ان يكون بناؤها في سنة 144هـ / 761م لان عملية بناء المدن لاتتم بين عشية وضحاها لكي يحدد تاريخ معين.

فقد نزل الامام عبد الرحمن، «على قبيلة لماية لقديم حلف بينه وبينهم»(3) واقام المهاجرون مشتتين بين القبائل، وكانوا في طور الكتمان، وهذا الوضع لايساعد على الشروع في تأسيس عاصمة لدولة جديدة، والاقرب الى الواقع، ان المنطقة شهدت بناء منازل لاثرياء تلك القبائل ومترفيها، وهذا يتفق ومبدأ تطور المجتمع القبلي، وازدادت تلك المنازل بفضل اهمية الموقع التجاري على الخصوص، وحين نضجت الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكان

(1) البكري: المغرب. ص: 68.
(2) ابو زكريا: السير. ص: 7 ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 197. الباروني: مختصر ص: 37.
(3) ابن خلدون: العبر. ج. 6. ص: 247.

المنطقة اجتمعوا الى عبد الرحمن فأختاروه اماما، مما أوجب عليه ان يشرع في بناء المؤسسات الحكومية وينتقل بها من مجرد تجمع سكني الى عاصمة لدولة.

على كل، يذكر المؤرخون ان عبد الرحمن نزل بجماعته ارضا غيضة اشبة، كانت لقوم مستضعفين من مراسة وصنهاجة، فاتفق معهم على ان يدفع لهم ما تدر عليهم ارضهم من الاسواق، مقابل ان يبيحوا له بناء المساكن، فاختار موضعا لا شعراء فيه فبني مسجدا من اربع بلاطات وقطع خشبه من تلك الشعراء[1].

ولكي يضفي الامام عبد الرحمن على نفسه وعلى مدينته هالة من البركة والتكريم، تشبه بعقبة بن نافع في تأسيسه القيروان، فامر مناديا ان ينادي بسباع المنطقة ووحوشها يدعوها للخروج، فشوهدت خارجة تحمل أولادها[2] ويبدو انه كان يدرك ما سيتركه هذا من اثر في نفوس البربر، فقد ذكر حسين مؤنس ان بعض البربر اسلم حين رأى عقبة بن نافع يخرج الحيات من موضع القيروان[3]

ما ان تم الاتفاق بين الامام وأصحاب الارض حتى قسم المنطقة الى خطط ثم شرع الناس في البناء، ويذكر ابن الصغير ان الشروع في العمارة والبناء تم بعد مجيء وفد البصرة الاول، ثم بدأت المدينة تتسع بمن وفد عليها من كل الاقطار، اجتذبتهم بأمنها وعدلها ورخائها وازدهار تجارتها، فما ان قدم وفد البصرة الثاني حتى وجدوا تاهرت قد تطور عمرانها، ذلك «انهم نظروا الى قصور قد بنيت[4]».

وصلت تاهرت أوج ازدهارها في عهد الامام افلح، فأزداد اقبال الناس عليها لانه متى عظم الدخل والخرج اتسعت احوال الساكن فوسع المصر[5]

(1) البكري: المغرب. ص: 68.
(2) ابو زكريا: المصدر السابق: ص: 39. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 41.
(3) حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب مكتبة الآداب القاهرة 1947م ص: 273.
(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 325.
(5) ابن خلدون: المقدمة.

وبأطراد هذا الاقبال تزداد المدينة رخاء، اي ان هناك علاقة متكافئة أو تناسب طردي بين ازدهار البلد واتساع عمرانها، وبالفعل فقد انعكس رخاء البلد على تطور عمرانها «حتى ابتنى الناس القصور»، فكانت العجم قد ابتنت القصور ونفوسة قد ابتنت العدوة والجند القادمون من افريقية قد بنوا المدينة العامرة اليوم[1]» ايام ابن الصغير في القرن الثالث الهجري.

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل تواصل في عهد الامام ابي بكر، فكانت البلد زائدة في العمارة[2] ولكن لم يذكر أي من المؤرخين شيئا عن عدد مساكنها أو سكانها لافي بداية عهدها ولا في اوج تطورها، بل ولا مساحة المنطقة التي شغلتها، فكان من الصعب تقدير عدد سكانها، الا ان المقدسي يصفها بـ «بلخ المغرب» التي يصفها ابن حوقل بربضها نحو فرسخ في مثله[3] واذا اعتبرنا نصف هذه المساحة غير مسكون لسبب أو لآخر كان يكون مخصصا للطرق والساحات، واذا اعتبرنا مساحة المنزل 25 مترا في مثلها كانت مساكنها حوالي اثنين وعشرين الف منزل واذا اعتبرنا الأسرة بين 4 ـــ 5 افراد، كان عدد سكان تاهرت حوالي المائة الف ساكن.

وقد سبقت الاشارة الى ان ظروف المنطقة الطبيعية واهمية موقعها تتحكم في تطور المدينة العمراني، وهكذا مهما بلغت من تطور فهي لم تخرج عن حد معلوم يتوقف على تلك الاهمية والظروف، نعم كانت مدينة عظمى وجليلة المقدار في عهد اليعقوبي، لكن العظمة مسألة نسبية، ثم الا ترى ضعف مكانتها في القرن الرابع الهجري مما لا يسمح بالمبالغة في تقدير اتساع المدينة.

ويأخذ التطور العمراني صورا متعددة فان الوافدين الجدد يضيفون الى المدينة منازل جديدة ووفاة رجل تعني احتفاظ احد الابناء بالمنزل في حين يضطر باقي الابناء الى بناء منازل جديدة خاصة بهم، أو ان تحسن وضع العائلة المادي يعني هدم المنزل أو تركه واقامة منزل احدث منه.

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق: ص: 336 واذا اعتبرنا الفن المعماري في تاهرت شبيها بالفن المعماري بسدراته فأنظر: Marguerite Von berchem: Sedrata Ici Alger N° 1953.
(2) نفس المصدر: ص: 341.
(3) ابن حوقل: صورة. ص: 373.

وهناك مايدعو الى الاتجاه المكسي، فان بلوغ تاهرت درجة عالية من الرخاء والترف يعني ظهور هجرة عكسية لان المصر الكثير العمران يختص بالغلاء في اسواقه وأسعاره[1] فلم تعد اجور العمال والصناع وصغار التجار تكفيهم، فيضطر بعضهم الى مغادرتها، ثم ان ما يتبع الحضارة والترف من فساد في الاخلاق قد يدفع ببعض المتعصبين لدينهم الى هجرة المدينة[2].

من جهة اخرى، فان ازدياد عدد سكان المدينة يعني ابتداء مواجهتها لمشكلة وهي تراكم الاوساخ والفضلات البشرية والحيوانية وغيرها، ولم يكن المسلمون يراعون موضوع التخلص من هذه الفضلات عند تأسيس مدنهم، فلم يشر الرحالة أو المؤرخون الى وجود هيئة أو جماعة مسئولة عن نظافة المدينة، أو قل عن اعمال البلدية في وقتنا الحاضر، ولم يكن يتعدى دور المحتسب حمل الناس على رفع الاوساخ من الشوارع وكنسها امام منازلهم، لكنها لم تكن تخرج من المدينة، بل تلقى في المزابل، وقد اشار ابن الصغير الى وجودها، حتى ان دار الامام ابي اليقظان حين هدمت في احدى الفتن الداخلية «كانت مزبلة من المزابل[3]»، مما يعمل على نشر الاوبئة والامراض، والمناظر والروائح الكريهة، ويضطر بعض الناس الى الفرار عن المدينة الى البادية.

كما تعتبر الفتن التي شهدتها تاهرت في اواخر العهد الرستمي، والحروب التي خاضتها تاهرت في عهد الفاطميين عاملا حاسما في هجرتها اذ كيف يمكن ممارسة أوجه النشاط الاقتصادي مع عدم توفر الامن والهدوء.

كانت تاهرت مقسمة الى احياء، اختصت كل قبيلة أو جنس بحي منها، مثلما جرى العمل به في المدن الاسلامية عامة، فكان للقرويين مسجدهم[4] وكان للكوفيين وللبصريين مثل القرويين، واقامت نفوسة في «العدوة»، وربما المقصود بها الظاهر المشرف على المدينة[5]، وكان لها درب تخترقها تعرف بـ

(1) ابن خلدون:: المقدمة فصل في ان الحضارة غاية العمران.
(2) نفس المكان.
(3) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 349.
(4) نفس المصدر: ص: 324.
(5) نفس المصدر: 348.

«درب النفوسيين» اكثره للعجم وبعضه لنفوسة مما يدل على اقامة العجم في حي خاص بهم مجاور للنفوسيين، وكان للعرب حي يجاور مدينة الجند.

ويبدو ان الرستميين قد خرجوا عما جرت عليه العادة في بناء المدن الاسلامية، والتي كانت تبدأ ببناء المسجد الجامع، ثم تقام بجانبه دار الامارة والسوق، فقد بدأ الرستميون بالمسجد الجامع حقا، لكن ابن الصغير لايشير الى وجود «دار امارة» في تاهرت طيلة العهد الرستمي بل ذكر ان الامام عبد الرحمن كان يصرف امور الناس في المسجد الجامع[1] الا ان الشماخي يكشف عن وجود دار الامارة، فيذكر ان المسلمين بايعوا عبد الوهاب بيعة عامة «فحملوه الى دار الامارة[2]»، ويبدو ان الامام عبد الرحمن قد اتخذ دارا للامارة بعدما قوي امره وعظم، ثم يشير ابن عذاري الى وجودها في العهد الفاطمي فيذكر دخول بني خزر وزناتة مدينة تاهرت، وانهم نزلوا «دار الامارة[3]»، مما يدل على انها ظلت قائمة.

وقد تعددت المساجد في تاهرت فيما بعد، فكان للاباضية مساجدهم وجامعهم، ويبدو ان حي الرهادنة اشتمل على اكثر من مسجد، فيذكر ابن الصغير اعلى مسجد بالرهادنة، وإذا كان الشيعة لايصلون خلف الحروري[4] فهذا يعني انه كان لهم مسجدهم أو مساجدهم الخاصة، وقد لاحظ المقدسي وجود جامعين على ثلثي البلد، وكانت تلك المساجد تحمل اسماء مؤسسيها، فذكر ابن الصغير «مسجد أبي...[5]».

ويميل بعض المؤرخين الى ذكر وجود كنيسة في تاهرت، معتمدين على عبارة أوردها ابن الصغير، لكنها ليست كافية للدلالة على وجود كنيسة، فان ابن الصغير نفسه يذكر أن «دار هذين الرجلين ــ احمد ــ ومحمد تعرف بالكنيسة»

(1) حين قدم وفد البصرة قال: نخرج لهم الامام عبد الرحمن: نخرج الى المسجد الجامع نصلي بالناس ونعلمهم بما جئتم به وتم ذلك انظر: ابن الصغير: المصدر السابق.
(2) الشماخي: السير. ص: 145.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 198.
(4) القاضي النعمان: الدعائم ج. 1. ص: 151.
(5) لم يذكر الاسم ربما لعجز المحقق عن قراءته.

وجلي من اسميهما أنهما مسلمان، فلربما كان اطلاق لفظ كنيسة على دارهما بحكم الجوار أو التشابه المعماري، بل أن ابن الصغير يذكر ان أعلى موضع في المدينة يعرف بالكنيسة[1]، لهذا لانريد ان ننفي وجود كنيسة في تاهرت بل هو امر محتمل ما دام النصارى فيها.

وكان عبد الرحمن قد اتخذ من المسجد مقرا للقضاء، فذكر ابن الصغير انه جلس في مسجده للارملة والضعيف لكن اتساع المدينة وتعقد الحياة الاجتماعية فرض تطور القضاء، فخصص له «دار القضاء» التي اشار ابن الصغير الى وجودها في عهد الامام افلح.

وكان هذا شأن اموال الزكاة، فلم يكن امرها يتطلب دارا خاصة في عهد الامام الاول، لكنها اصبحت ضرورية فيما بعد، فظهرت في تاهرت في عهد الامام ابي اليقظان، وقد اشار ابن الصغير الى وجودها باسم «دار الزكاة» هذا بالاضافة الى وجود «دار الضيافة» وباختصار، فان الرستميين بنوا جميع المؤسسات الحكومية التي يتطلبها تسيير شؤون البلاد.

وقد فرضت ظروف تاهرت الامنية على الرستميين بناء قصبة[2]، كانت مشرفة على السوق تسمى المعصومة[3]، ولئن لم يشر اليعقوبي ولاابن الصغير الى وجود مثل هذه القصبة، الا ان تاهرت بدأت تشهد بناء الحصون والقلاع بابتداء احتدام الصراع الداخلي، فان ابن الصغير يشير الى بعض الفتن دونما اشارة الى وجود حصن، ويبدو ان الهزائم التي مني بها العجم والنفوسيون والرستميون في عهد الامام ابي بكر، فرضت عليهم لأول مرة بناء حصن، فاجتمعوا بعدوة نفوسة «فبنوا حصنهم فيه وشيدوه» وهنا تقدم التجار «فقالوا للعرب والجند لو بنيتم حصنا تأمنون فيه ليلكم وتتحصنون فيه ان دهمكم شيء من عدوكم، وهذه اموالنا في ايديكم فشرعوا في بناء الحصن»[4] بل ان بعض الحصون لم تظهر

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 345.
(2) عنها انظر: بورويبة رشيد: الرستمي الاصالة عدد 41 الجزائر ص: 182 G. Marçais: Tihert, Togdemt. PP. 24. 57.
(3) البكري: المغرب. ص: 66.
(4) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 347.

الا في عهد الامام أبي حاتم، إذ حين علمت العامة ومشائخ البلد ان الحرب دهمتهم «اسرعوا ببنيان حصنهم»، فتكون هذه الفترة هي فترة ابتداء ظهور الحصون والقلاع في تاهرت ثم خذت تتسع انتشارا بسبب هذه الحروب، خاصة في العهد الفاطمي، الذي يعتبر عهد الحروب والفتن بالنسبة لتاهرت، واليه يمكن ان ترد جميع المنشآت التحصينية التي ظهرت في تاهرت كقصبة المعصومة[1]

مدينة العباسية: (239هـ / 853م).

يعتبر كتاب «فتوح البلدان» اقدم مصدر يشير الى هذه المدينة فقد ذكر البلاذري ان محمدا بن الاغلب بنى في سنة 239هـ / 853م مدينة بالقرب من تاهرت سماها العباسية ايضا فاخربها افلح بن عبد الوهاب الاباضي[2] الا انه لم يحدد موقعها، ولم يتعرض لدوافع محمد بن الاغلب الكامنة وراء اقدامه على بناء العباسية قريبة من تاهرت.

ولا ندري، فلعل البلاذري لم تتضح مسألة «العباسية» أمامه، فقد ذكر في موضع آخر إن عمرا بن حفص بلغ اقصى بلاد البربر وابتنى هناك مدينة سماها العباسية وهدمت تلك المدينة التي ابتناها[3]، وكذلك يذكر القلقشندي ان ابراهيم بن الاغلب، ابتنى مدينة العباسية بالقرب من القيروان سنة 184هـ / 800م.

وبناء على ما ذكره البلاذري، وعلى ان اقصى ما بلغه عمرو بن حفص هو مدينة طبنة، بات من المقبول ان نرجح ان بلاد المغرب الاوسط شهدت

---

(1) عنها انظر: لقبال موسى: من قضايا التاريخ الرستمي ص: 58 وقد ذكر ابو زكريا ان ابا عبد الله الشيعي حين دخل تاهرت وجد بها صومعه مملؤة كتبا فاستخرجها كلها واقتني منها كل ما يصلح للملك والحساب واضرم النار في بقيتها ويبدو ان بعض المؤرخين اعتبروا هذه الصومعة هي المعصومة وهو خطأ.

(2) البلاذري: فتوح البلدان ص: 236 وينقل عنه ابن خلدون لكنه جعل تاريخا 227ه 841م انظر: العبر. ج. 4. ص: 429.

(3) البلاذري: فتوح البلدان ص: 234 وعن عمر بن حفص وحصار طبنة انظر: الرقيق القيرواني تاريخ. ص 143 ابن خلدون: العبر ج 6. ص 226. ابن عذاري: البيان. ج 1. ص 76. وعن طبنة اليعقوبي: وصف ص: 11 ابن حوقل: صورة ص: 85 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 172 لقبال موسى: طبنة بين ماض حافل الجاهد الثقافي ماي 1968م.

بناء مدينة تدعى «العباسية» سواء بالقرب من تاهرت أو في منطقة الزاب، وبما ان عمرا بن حفص كان قد خرج الى طبنة لتحصينها، اصبح من المرجح ان تكون العباسية هذه عبارة عن مجموعة من الحصون بناها هناك، ثم تلاشت بعد ذلك اثناء الحصار الذي فرضه الخوارج على طبنة أو نتيجة سيادة السلم وحسن الجوار على العلاقات التي ربطت الاغالبة بجيرانهم الرستميين(1).

لكن الامر يختلف بالنسبة للعباسية القريبة من تاهرت، والتي توحي طبيعة العلاقة بين الطرفين بأنها لم تقم لاغراض عسكرية، فلا الامام افلح ولاالامير محمد بن الاغلب يضمر نواياها عدوانية تجاه الاخر، والاقرب الى الواقع، ان شهرةمدينة تاهرت التجارية، وسيطرتها على الطرق التجارية الى بلاد السودان الغربي والاوسط، وبما تجنيه من مكاسب مادية، قد اثارت في نفس الامير الاغلبي روح الغيرة والحسد، فارتأى بناء مدينة تنافس تاهرت وتشاركها في اهمية موقعها ومكاسبها(2).

ومن المستبعد ان يكون الامام افلح قد اقدم على تهديمها وتخريبها، لانه كان عليه ان يستعد لرد فعل الامير الاغلبي، ولان فعله ذلك لو تم، لكان إعلانا للحرب، ولم يذكر المؤرخون أي رد فعل لهذا الأمير، وما كان الأمير الاغلبي ليلتزم الصمت وهو يرى الامام الرستمي يهدم مدينته، فالارجح اذن، ان هذه المدينة الناشئة لم تستطيع الصمود الى جانب مدينة تاهرت ذات الشهرة الواسعة، ولم ينلها حظ من حظوظ تاهرت التجارية، فانهارت تلقائيا.

سـوق حمـزة: (أوائل القرن الثالث الهجري ــ التاسع الميلادي).

تقوم هذه المدينة في سهل فسيح يعرف بسهل حمزة، الذي نسبت اليه المدينة، فذكر انها «نزلها وبناها حمزة بن الحسن بن سليمان بن الحسين»(3)، ويذكر اليعقوبي من جهته الحسن بن سليمان بن الحسين بن علي بن أبي طالب ويضيف

(1) عن هذه العلاقات: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ص: 73 ــ 123.
(2) عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب العربي الكبير ج. 2. ص: 568. ابن تاويت: دولة الرستميين ص: 119.
(3) البكري: المغرب ص: 64 ــ 65.

وان أول المدن التي في يده مدينة يقال لها هاز والى هاز ينسب البلد»[1] وكان للحسن هذا من البنين حمزة وعبد الله وابراهيم واحمد ومحمد والقاسم، ويبلغ انه فرق اعماله على بنيه مثل ما فعل محمد بن سليمان في تلمسان، فكان نصيب حمزة السهل المذكور حيث اقام مدينته.

ونظرا لان ادريس الثاني عقد على تلمسان لمحمد بن سليمان حوالي 202هـ / 817م بات من المحتمل ان يكون نزول الحسن مدينة هاز بعد هذا التاريخ المذكور بقليل، ومنه فإن بناء مدينة حمزة يكون في اوائل القرن الثالث الهجري على وجه التقريب.

ويورد ابو عبد الله التنسي في كتابه «نظم الدر والعقيان» رواية مختلفة فيذكر ان حمزة الذي نسب اليه وطاء حمزة من احواز بجاية، هو ابن علي هذا صاحب تنس[2] اي حمزة بن علي بن يحى بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب وتبدو عبارة اليعقوبي اقرب الى الواقع، فانه اقرب عهدا من التنسي الى تلك الفترة، كما انه زار المنطقة بنفسه ويؤيده البكري الذي يعتمد كثيرا على ابن الوراق.

وعلى كل، فان اليعقوبي يذكر طريق سطيف تاهرت دون ان يشير الى مدينة (سوق حمزة) ربما لانها لم تكن ذات شأن حتى ذلك الوقت، وربما لان اليعقوبي اكتفي بذكر مدينة هاز التي ينسب اليها البلد والتي نزلها الحسن بن سليمان السابق ذكره متخذا منها قاعدة ملكه.

واذا كان الاصطخري وابن الفقيه لايذكران مدينة سوق حمزة ربما لميلهما الى الايجاز، فان ابن حوقل يذكرها على طريق سطيف آشير باسم (حائط حمزة) حين زال عنها ظل مدينة هاز، اذ ان زيري بن مناد الصنهاجي «أجلب على مدينة هاز وخربها[3]»، واجلى عنها أهلها ربما لان سكانها بني برينان من،

(1) اليعقوبي: وصف ص: 12.
(2) التنسي ابو عبد الله: نظم الدر والعقيان ضمن نشره حاجيات في مجلة التاريخ النصف الاول من سنة 1981. الجزائر ص: 13 — 33.
(3) الميلي: تاريخ الجزائر ج. 2. ص: 89.

زناتة، منذئذ بدأ نجم سوق حمزة يسطع، فظهرت لاول مرة عند ابن حوقل كما سبق الى ان تغلب القائد جوهر على مملكة بني الحسن وحمل بني حمزة منهم الى القيروان[1]، وهذه العبارة تدل على انه لم يتعرض للمدينة أو لسكانها ربما لانهم صنهاجة، واستمرت المدينة سوق حمزة مشهورة حتى لفتت نظر المقدسي فذكرها على طريق سطيف تاهرت.

كانت الظروف مهيأةلانبثاق مدينة سوق حمزة، فان موقعها في ارض صنهاجة رمز الاستقرار والحضارة والانسجام السكاني، ووقوعها في فحص افيح[2]، رمز الخصب ووقوعها على طريق دولي يربط المشرق بالمغرب وعلى طرق داخلية، رمز التأثر الحضاري واتساع دائرة التبادل التجاري، هذه العوامل هيأت أصحاب المنطقة لان ينتقلوا الى حياة المدن، وكان ظهور حمزة يمثل القطب الذي تجتمع عليه تلك القبائل شأن غيره من المشارقة الذين أسسوا ملكا في بلاد المغرب.

ويبدو من خلال الاسم الذي اطلقه عليها بانيها سوق حمزة انها كانت مدينة تجارية بالدرجة الاولى، وان هذه الصيغة غلبت عليها، ويؤكد موقعها في سهل على الغاية التجارية من بنائها واستبعاد اية غاية عسكرية، فربما كانت في شأنها محطة تجارية تجتمع فيها القبائل المجاورة لتقوم بعمليات تبادل تجاري مع القوافل المارة، ثم اخذت تلك المحطة تنمو وتتطور بما عاد عليها موقعها من رخاء، واما نسبتها الى حمزة فذلك لانه يكون اشرف على تنظيمها وتوسيعها مثلما فعل غيره في مدنهم.

هذا بالاضافة الى ان حمزة وخلفاءه ساسوا البلاد في طريق الامن والاستقرار كغيرهم من العلويين مما كان له انعكاس ايجابي على علاقة المدينة بالبادية، والى وجود آبار عذبة ونهر جار[3] مما وفر لهم الماء الدائم، وقد اثر

(1) البكري: المغرب. ص: 64.
(2) نفس المصدر: ص: 65. المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 228.
(3) البكري: المغرب. ص: 142. وهي تقع جنوب مليلة شرق نكور وعن امراء جراوة وصراع الحسن بن ابي العيش وموسى بن ابي العافية أنظر: البكري المغرب ص: 77 — 78. ابن خلدون: العبر ج. 4. ص: 35. 306 ابن حزم: جمهرة انساب العرب ص: 48. ابن عذاري: البيان ج. 1 ص: 194 — 196.

وقوعها في السهل على بنائها، فوصفه المقدسي انه من الطوب، وربما لهذا اضطروا ان يحصنوا مدينتهم بحفر خندق حول سورها.

جــرواة ابي العيــش: (257هـ / 870م).

قامت مدينة جرواة في سهل من الارض[1] ووصفت بان حولها فحوصا للزرع والضرع[2] وهذا يعني ان سكان منطقتها عرفوا الاستقرار ماداموا يمارسون الزراعة، فكان من نتائج هذا ان تحسنت احوالهم المادية والمعاشية فظهرت منهم طبقة ثرية.

وكان موضعها مركزا لعدة قرى لقبائل من البربر من مطغرة وبني يفرن وودانة ويغمر الجبل وبني راسين وبني باداسن وبني وريمش وغيرهم وبهذا يرجع ان يكون المكان سوقا لها.

ومما زاد في اهمية موقعها، وجوده على الطريق الرئيسي الخارج من تلمسان باتجاه فاس فالاندلس والذي كان معمورا بالمارة، الا انه لاتجوز المبالغة في هذه الاهمية لانها تقع في ظل مدينة تلمسان المشهورة ولا تبعد عنها بأكثر من مرحلتين، وهكذا فقد انتزعت تلمسان هذه الاهمية الى حدما.

من ناحية اخرى، فقد كان المحتطب قريبا من الموقع، فكان في اسفل جبل ممالوا على اربعة اميال منها شعاري أشبة لاتسلك.

ويروي التنسي ان محمد بن سليمان قد فرق اعماله على بنيه، فكان ان اقام ابنه ادريس بجراوة[3] ويفهم من هذا، اما ان المدينة كانت قائمة في ذلك التاريخ واما انها كانت نواة لمدينة جراوة، واما انه نزل على تلك القبائل حيث ستقوم جراوة فيما بعد.

---

(1) نفس المكان.
(2) نفس المكان.
(3)التنسي: المصدر السابق. ص: 24.

فاذا كانت المدينة قائمة فهذا ينفي ما ذكره البكرى وابن عذاري وغيرهما من ان ابا العيش عيسى هو الذي اسس المدينة 257هـ / 871م وهو ابن ادريس بن محمد بن سليمان، الا اذا كان المقصود بالتأسيس هو التمدين والتوسيع وادخال إصلاحات وتعديلات، اما اذا كان التأسيس يعني بداية خلق المدينة وظهورها الى الوجود، فهذا ينفي ما رواه التنسي، بخصوص نزول ادريس على مدينة جراوة، ويبدو أن الاحتمال الاول أكثر قربا الى الواقع.

فيكون ابو العيش عيسى بن ادريس قد اعطى المدينة طابعا معماريا اسلاميا، فأتبع نفس عادة المسلمين في بناء مدنهم، فلابد انه بنى مرافقها الضرورية، فبنى مسجدها الجامع من خمس بلاطات على اعمدة حجارة[1] وأشار البكري الى وجود خمسة حمامات، ويبدو ان طبيعة ارضها السهلية قد اثرت على مادة البناء، فكانت البيوت البسيطة من الطوب، بدليل استعماله في بناء سورها نفسه، كذلك فان تلك الطبيعة قد حالت دون بناء حصن لعدم توفر المكان المرتفع، مما دفع بابنه الحسن الى الخروج الى جبل ممالوا فبنى حصنه هناك.

وقد استمرت جراوة ابي العيش تنمو، بفضل الاستقرار الذي شهدته طيلة عهد مؤسسها، اذ مكث اميرا عليها ابتداء من 254هـ / 291م الموافق لـ 870هـ / 903م حيث وليها ابنه الحسن الذي استمر في امن وهدوء الى 319هـ / 931م ثم بدأت تعيش جوا من الاضطراب، مما ادى الى تدهورها حتى ان ابن حوقل يذكرها وكأنها من المدن المندرسة، مكتفيا بقوله انها «كانت عامرة آهلة» ولا يضيف المقدسي أكثر من ذكر اسمها مما يدل على انها فقدت اهميتها.

تنس: (262هـ / 875م).

قامت تنس في منطقة تعرف بالخصب، فكانت كما وصفها ابن حوقل «من الخصب في جميع الرفهة ــ هكذا ــ بامر مستفاض[2]..» فيها الفواكه المختلفة

---

(1) البكري: المكان السابق.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 78 وعن المدن الاسلامية في شمال افريقية انظر: Le Tourneau: Les Villes musulmanes de L'afrique de nord. ALGER. 1957.

وأنواع الحبوب، وكان انتاجها يفيض عن الحاجة المحلية، فكان مفروضا على المنطقة ان تلعب دورا تجاريا، وبالفعل، فقد كانت يحمل منها الطعام الى الاندلس والى بلاد افريقية والى بلاد المغرب لكثرة الزرع فكان والحالة هذه لابد ان يقوم في المنطقة مركز تجاري تجتمع فيه القبائل للتبادل التجاري اذ لم يقتصر الفائض على منطقة تنس بل ان المناطق المجاورة لها لاتختلف عنها في خصبها وزيادة انتاجها مثل مدينة تاجنة وبني جليد اسن والغزة والخضراء وبني واريفن، وان اشترك هذه المدن في الخصب ونوع الانتاج فرض عليها ان تشارك في تصدير الفائض منه الى مناطق ابعد، مما زاد في اهمية موقع تنس كمرفأ للتصدير البحري، وقد صادف بروز أهمية تنس هذه ازدهار تاهرت التجاري، فكانت تنس من مرافيء تاهرت وهذا مما زاد في اهميتها.

وازدادت هذه الاهمية باعتبارها معبراً الى الاندلس، فكان على المسافر القادم من افريقية بحرا ان يسير محاذيا الساحل الى تنس، أو يسير من افريقية الى تاهرت برا، ومنها الى تنس ثم يعبر البحر الى الاندلس، واكد الاصطخرى هذا الدور، فذكر انها «عدوة الى الاندلس» كما كانت تنس محطة لاستقبال التجار الاندلسيين، فكانوا يتعدون بمراكبهم اليها ويقصدونها بمتاجرهم وينهضون منها الى ما سواها[1] وهكذا فان ابتداء امر تنس كان سوقا بدأ ينمو ويجذب الناس اليه، ويبدو أن الارباح التي حققتها القبائل المجاورة هي التي دفعت بها الى دعوة التجارة الاندلسيين الى قلعة تنس لكي يتخذوها سوقا ويجعلوها سكنى،[2] ووعدتهم بالعون والرفق وحسن المجاورة، وحسن علاقة البادية بالمدينة عامل هام في تطور المدينة، ولما كان التجار انفسهم بحاجة الى قاعدة آمنة ينزلونها ويشتون بها، فقد لبوا دعوة القبائل ونزلوا القلعة وخيموا بها وانتقل اليهم من جاورهم من اهل الاندلس وغيرهم من اهل البيرة واهل تدمير[3].

(1) نفس المكان.
(2)البكري: المغرب. ص: 61.
(3) تدمير مدينة على ساحل الاندلس تصلها المراكب المقلعة من تنس في يوم وليلة وعن تدمير: الحموى: معجم ج. 2. ص: 371.

واذا كان بعضهم قد غادرها، فان البعض الآخر ـــ الذين يعرفون بالبحريين ـــ قد ظلوا هناك فأسسوا مدينة تنس الحديثة، فكان منهم الكركرني، وابو عائشة والصقر وصهيب وغيرهم سنة 262هـ / 875م[1]، وأخذوا يمارسون تجارة التصدير والاستيراد فلم يزالوا في تزايد ثروة وعدد. وينعكس هذا الرخاء على عمران تنس ولاشك ويبدو انه كان الدافع الى انتقال اهل سوق ابراهيم ـــ وكانوا اربعمائة بيت ـــ الى تنس فوسع لهم اهل تنس في منازلهم وشاركوهم في اموالهم وتعاونوا على البنيان[2]، ومما سهل عملية الانتقال ان المدينتين تقعان في دائرة نفوذ ابراهيم بن محمد بن سليمان.

على انه لابد من الاشارة الى ان تنس كانت موجودة قبل البحريين، فان محمدا بن سليمان المذكور اعلاه حين فرق ابناءه على اعماله كانت تنس من نصيب ابنه ابراهيم، فاقام فيها ثم خلفه ابناؤه كما كان يقوم في ذلك المكان مدينة قرطاجنة الفنيقية ويبدو ان ما فعله البحريون هو بناء حي خاص بهم وبالقبائل التي استدعتهم، بعد ما أحرزوا على ثراء مكنهم من الميل الى سكنى المدن، والا فأين تنس التي نزلها العلويون ؟

وعلى كل، فلا يقودنا ما تقدم ذكره الى المبالغة في تصوير ماوصلت اليه تنس، فقد اقتصرت أهميتها التجارية على حركة التجارة بين الاندلس والمغرب الاوسط، وبين المناطق المجاورة للمدينة هذا مع وجود موانيء اخرى منافسة مثل وهران، والى وجود الطريق البري عبر المغرب الاقصى وهو اكثر ازدحاما بالمارة، اذ من المعلوم ان طريقا بحريا يحتاج الى يوم وليلة لاجتيازه مثل طريق تنس الاندلس، لن يلجه الا المغامرون أو المحترفون.

كذلك فان بعض الناس لم يكونوا يتحمسون لسكناها لوجود الوباء فيها، واعتمادا على البكري، فقد كان هذا العامل من بين الاسباب التي دفعت بعض البحريين الى الرحيل عنها، ونزولهم المرية وبجاية، وينظر البعض من الناس الى

(1) البكري: المصدر السابق. ص: 371.
(2) نفس المصدر: ص: 62. الحموي: المصدر السابق. ج. 2. ص: 415.

تنس على انها مدينة النحس والبخل والدنس، لاشهامة ولا كرامة، حتى ان المسافر اليها يؤثر مغادرتها في المساء على قضاء ليلته فيها، وهذه الامور وان كانت تعبر على نظرة زائر، الا انها دعاية سيئة للمدينة على اية حال.

هذه العوامل وغيرها، جعلت من تنس مجرد «موضع يقال له تنس[1]» في عهد اليعقوبي، فقد كانت حديثة النشأة في عهده، لكنها تطورت فكانت مدينة فوق الصغيرة، حين شاهدها ابن حوقل، الا ان الاصطخري يعتبرها مدينة كبيرة[2] وعلى كل، فان الكبر والصغر مسألة نسبية، فليس على البحر فيما قاربها على شكلها بنواحيها في الكبر بل هي اكبر المدن التي يتعدى اليها الاندلسيون بمراكبهم.

وكانت تنس تتوزع بين سهل وجبل، بينها وبين البحر ميلان، وهي مسورة حصينة، داخلها قلعة صعبة المرتقى ينفرد بسكناها العمال في عهد ابن حوقل لحصانتها، وبها مسجد جامع واسواق، يمر بقربها نهر تناتين ومنه شربهم، ونظرا لانه يغلب على عمل اهلها الطابع التجاري بما يدره من ثروات يمكن للمرء أن يتصور قصورها، وهي وان كان المؤرخون لايشيرون الى شيء من ابنيتها، الا ان المرجح انها تأثرت بالطابع المعماري الاندلسي.

سوق ابراهيم: (مطلع القرن الثالث الهجري ــ التاسع الميلادي).

يعتبر اليعقوبي اقدم رحالة اسلامي يورد اسم المدينة، اذ بعدما ذكر مدينة الخضراء انتقل الى ذكر مدينة سوق ابراهيم ثم مدينة تاهرت، وأشار الى انها آخر مدن العلويين باتجاه تاهرت، وحاول ابن حوقل تحديد موقعها فذكر انها «على نهر شلف[3]»، وهي تلي مدينة شلف طير الغزة (الغزة)، فيذكرها المقدسي عقب المدينة المذكورة ــ الغزة ــ ومثله فعل الادريسي الذي أضاف ان المسافة بين المدينتين مرحلة وان موضعها على نهر شلف وقد حدد مبارك الميلي موقعها بشكل ادق فذكر ان سوق ابراهيم حيث مصب نهر اسلي في شلف.

---

(1) الاصطخري: المصدر السابق ص: 38. البكري: المصدر السابق. ص: 62.
(2) اليعقوبي: صفة. 13.
(3) ابن حوقل: صورة الارض. ص: 89.

ويتفق المؤرخون على ان هذه المدينة نسبت الى مؤسسها الذي يدعى ابراهيم لكنهم اختلفوا حول هذه الشخصية، فيذكر اليعقوبي ان في مدينة سوق ابراهيم رجل يقال له عيسى بن ابراهيم بن محمد بن سليمان وهذا يدل على انها كانت قائمة في عهد عيسى بن ابراهيم، وعليه فان مؤسسها وبانيها والده ابراهيم بن محمد بن سليمان الذي اقطعه ابوه محمد مدينة تنس، بعد ما عقد الامام ادريس الثاني له على تلمسان حوال سنة 202هـ / 817م.

الا ان ابن حزم في كتابه «جمهرة انساب العرب» وابن خلدون في كتابه «العبر» يذكران أن مؤسس المدينة سوق ابراهيم هو احمد بن عيسى بن ابراهيم بن محمد بن سليمان الا ان ابا عبد الله التنسي لايشير الى وجود ابن لعيسى بهذا الاسم[1] أحمد، بينما يذكر له ابنا يدعى ابراهيم فيقول: «ومن ولد عيسى هذا كان ابراهيم الذي ينسب اليه سوق ابراهيم بشلف[2]» فاذا صح وجود ابنين لعيسى احمد وابراهيم فمن المرجح انهما اشتركا معا في بناء المدينة، وهذا امر محتمل الوقوع ما دام والدهما نفسه شارك عمهما محمدا الحكم، ثم نسبها بعض المؤرخين الى الأول بينما نسبها البعض الآخر الى الثاني، الا ان تسمية المدينة منسوبة الى ابراهيم ترجح ان يكون ابراهيم هو مؤسسها وبانيها، وسواء نسبت المدينة الى ابراهيم بن محمد وهو الارجح أو الى ابراهيم بن عيسى، وبأخذ تعيين ابراهيم بن محمد على مدينة تنس في مطلع القرن الثالث الهجري بعين الاعتبار، فان المدينة تعتبر احدى المدن التي نشأت في القرن المذكور في بلاد المغرب الاوسط.

وكان شأن هذه المدينة شأن مدينة سوق حمزة، فان ظهور كلمة «سوق» في اسمها تدل على انها مدينة تجارية بالدرجة الاولى، وليست لها اية صبغة عسكرية، اكتسبت اهميتها من وقوعها على الطريق الرئيسي الرابط شرق البلاد بغربها، مع ما لهذا الطريق من مميزات هامة.

وهذه الاهمية بالنسبة لموقعها قد تدل على ان امرها ابتدأ محطة تجارية على الطريق من الخضراء الى تنس ومن الخضراء الى تاهرت، ثم

(1) ابو عبد الله التنسي: المصدر السابق. ص: 26، وان كان المحقق، حاجيات ذكره في شجرة السليمانيين، نفس المصدر ص: 29.
(2) نفس المصدر.

اخذت تنمو وتزدهر، بفضل مالحق قبائل المنطقة من ثراء وتقدم فمالت نفوسهم الى سكنى المدينة، ولا يزيد مافعله ابراهيم عن تخطيطها، وإضفاء صبغة علوية عليها، على ان تطورها لم يصل حدا بعيدا، فهي اذا كانت «المدينة المشهورة[1]» في عهد اليعقوبي فقد كانت مدينة صغيرة فيها حمام وسوق في عهد ابن حوقل، ربما لانها قريبة من مدينة تنس التي طغت شهرتها على ما جاورها، حتى اجتذبت اليها اربعماية بيت من سكان سوق ابراهيم كما سلف.

وهـران: (290هـ / 902م).

بنى مدينة وهران محمد بن ابي عون ومحمد بن عبدون وجماعة من الاندلسيين الذين ينتجعون مرسى المدينة سنة 290هـ / 902م[2] الا ان ظهورها لم يتم فجأة اذ ان هناك ظروفا انبثق عنها ميلاد مدينة جديدة، فان قبيلة مغراوة ذات عهد بالتمدن، وعاشت قبائل المنطقة كنفزة وإزداجة عهدا من الامان والهدوء، وكانت منطقة وهران تتصف بالخصب[3] فحصل فائض في الانتاج، مما فرض على المنطقة ان تدخل الميدان التجاري ونتج ثراء بعض الافراد الذين بدأوا ينزعون الى الاستقرار والتمدن.

ويبدو ان امرها لايختلف عن تنس، فبدأت سوقا مركزيا للمنطقة، ازداد اهمية بنزول التجار الاندلسيين عليه فجعلوه قاعدة تجارية ينطلقون منها الى الاندلس والى ما حولها، فذكر ابن حوقل انها «فرضة الاندلس اليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال».

ونظرا لقيام اهمية منطقة وهران على التجارة الفلاحية، فقد سارت في نموها سيرا بطيئا فتأخر ظهور وهران ونموها، حتى ان اليعقوبي لايشير الى

(1) اليعقوبي: صفة ص: 13.
(2) البكري: المصدر السابق ص: 78. فكانت مغراوة قد اختطت وهران قبل الاسلام انظر محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر ص: 18.

وجودها بتاتا، ومثله فعل ابن الفقيه، وهذا يعني انها حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لم تنبثق عن ظروف المنطقة مدينة تلفت نظر الرحالة وهذا يدل على ان التجار الاندلسيين لم يفعلوا أكثر من تنظيم تجارتهم في اماكن خاصة وحولها مساكنهم.

وربما يرجع بطء نموها الى احاطتها بمدن اكثر اهمية فكانت اقطابا تجذب السكان اليها مثل تلمسان المدينة العظمى وتاهرت وتنس وهكذا أقتصر نشاط وهران على المنطقة الضيقة المحيطة بها، وهذا الوضع لايسمح بظهور مدينة عظيمة.

بل حتى بالنسبة للتجارة مع الاندلس، لم تستطع ان تفرض نفسها كبوابة اليها، ففي الشرق كانت تنس وفي الغرب كانت ناكور وطنجة بوابتين لتلمسان ونواحيها، و لم يشر لا اليعقوبي ولا ابن الفقيه الهمذاني ولا الاصطخري الى وجود طريق يربط تلمسان بوهران، بل لم يشيروا الى وقوع هذه الاخيرة على اية طريق تجاري، وكان هذا حالها على عهد ابن حوقل والمقدسي اي طيلة القرن الرابع الهجري.

ولقد لعبت الفتن الداخلية دورا هاما في إعاقة تطورها فما ان مضت سبع سنوات على تأسيسها حتى تعرضت الى زحف قبائل كثيرة للثأر من بني مسقن من سكان المدينة، فحاصرت وهران، ثم خربتها واضرمتها نارا في ذي الحجة 297هـ / 910م[1]، ثم عاد اليها سكانها بامر عامل الفاطميين على تاهرت سنة 298هـ / 911م وابتدأوا بنيانها في شعبان من هذه السنة فعادت احسن مما كانت[2] وعاد اليها محمد بن ابي عون.

ويضيف البكري انها لم تزل في عمارة وزيادة وحسن حال الى سنة 343هـ / 961م حيث دخلها يعلى بن محمد بن صالح اليفرني بن صالح فملكها ونقل اهلها الى مدينته وخرب مدينة وهران ثانية وحرقها وبقيت كذلك

(1) البكري: المصدر السابق. ص: 70. محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر ص: 18.
(2) نفس المكان: بنو مسقن أوردها صاحب كتاب الاستبصار بنو مسكين ص: 134.

سنين[1] ثم تراجع الناس عنها وبنيت مرة اخرى، وهكذا فلم يكتب لها ان تصبح مدينة عظمى في القرن الرابع الهجري.

ولم تتوفر معلومات عن بنائها، وان كان من المرجح انه خضع للفن المعمارى الاندلسي، كما لم تتوفر معلومات عن احيائها، ووصف منازلها وعدد سكانها الا ان ظهورها كمدينة جديدة يدل على دخول بلاد المغرب الاوسط عهدا جديدا من التمدن.

المسيلة: (315هـ / 917م).

اشرنا سابقا الى القبائل التي كانت تقطن المنطقة التي بنيت فيها المسيلة، فكانت قبيلة بني برزال[2] ولهم كانت ارض المسيلة وبنو كملان من هوارة وزنداج وسدراته ومزاتة وعجيسة وهي قبائل اباضية في جملتها[3] فكانت من الطبيعي ان تناهض الفاطميين وتقض مضاجعهم.

كذلك فان هذه القبائل تقع خارج الدائرة الاغلبية فقد حافظت على استقلالها في مضاربها ولكنها وجدت نفسها فجأة تحت سيطرة الفاطميين فقاومت هذا الوضع الجديد، فكانت خطرا يطرق ابواب الفاطميين عن قرب، ولم تكن مما يستهان بها فقد كادت بتحالفها مع ابي يزيد مخلد بن كيداد فيما بعد ان تضع حدا ونهاية لدولة الفاطميين.

من جهة ثانية فان بلاد المغرب عامة، لم تصف للفاطميين فكانت جيوشهم تحارب بعيدة عن العاصمة ولم يكن من السهل امدادها بالمؤونة والنجدات، فكان هؤلاء بحاجة الى قاعدة متقدمة تتخذ رباطا للجيش الفاطمي.

---

(1) نفس المصدر: ص: 71.
(2) ابن خلدون: العبر ج. 7. ص: 50 — 57 وعن بني برزال انظر: ابراهيم فخار: بنو برزال المسيلة في البرازيل مجلة التاريخ. 1980 ص: 70 — 84 نفسه: بنو البرزال. مجلة الثقافة عدد 20 ماي 1974 ص: 30 وما يليها.
(3) عن علاقة المذهب الاباضي بالشيعي العدائية: انظر عبد العزيز المجدوب: الصراع المذهبي ص: 231 وفحص عجيسة قرب مدينة الغدير ومن حصونهم جبل كيانة وقد نصروا ابا يزيد مخلد بن كيداد ثم خضعوا للعبيديين وبقاياهم في عهد ابن خلدون (ق 8هـ) في ضواحي تادلس والجبال المطلة على المسيلة وعن عجيسة انظر: ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 293.

ومن هنا أرتأى الفاطميون ضرورة اقامة حصن في تلك المنطقة ــ مسيلة ــ تكون قاعدة للجيش، ومصدر تموين، وسدا امام ماقد تتعرض له الخلافة من هجومات زناتية، ويبدو أن أبا القاسم الفاطمي قد أدرك حاجته الى مثل هذه القاعدة، وأهمية موقع مسيلة، فأمر ببنائها، ومما يوضح الغرض العسكرى من بنائها، أن أمر أبي القاسم الفاطمي ببنائها جاء في انصرافه من حملته التي قام بها الى بلاد المغرب سنة 315هـ / 917م وحين وصل وادى سهر قافلا «اختط مدينة المسيلة، وسمها برمحه وهو راكب على فرسه[1]» ثم انه أمر عليا بن حمدون «أن يبنيها ويحصنها» وبالفعل فقد أحاطها بسورين، تحيط بهما ساقية من وادى سهر وقد عبر الشاعر ابن هاني الأندلسي عن هذه الوظيفة العسكرية للمسيلة في قصيدة قالها في بني حمدون جاء فيها (من البحر الكامل).

سد الامام بك الثغور وقبله   هزم النبي بقومك الأحزابا[2]

من ناحية أخرى فان لمنطقة المسيلة كروما واجنة كثيرة، ومن غلاتهم القطن والحنطة والشعير، وتكثر عندهم المواشي من الدواب والأنعام والبقر، أى أنها تتمتع بثروة اقتصادية، لفتت أنظار الفاطميين اليها، فاعتبروها موردا هاما للمؤونة التي هم بحاجة اليها.

وتتجلى هذه الغاية في الأمر الذى وجهه أبو القاسم لابن حمدون والمتعلق في أن «يدخر فيها الأقوات وأنواع المأكولات وكل ما تنضم اليه الضرورة ففعل وزاد»[3] ويتبادر الى الذهن أنها سياسة اقتصادية يراد بها مواجهة الأزمات الاقتصادية في المنطقة فان ما ذكره ابن حماد من ان ابن حمدون كان يكتب

(1) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد ص: 12 ابن عذارى: البيان ج. 1 ص: 190 وعن خروج أبي القاسم في حملته الى بلاد المغرب ص: 315 هـ انظر: ابن خلدون: العبر ج. 4. ص: 82 وحين مر بمكان بلد المسيلة وبها بنو كملان من هوارة وكان يتوقع منهم الفتن فنقلهم الى فحج القيروان ولما نقلهم أمر ببناء المسيلة في بلدهم، ابن خلدون: نفس المكان ويذكر ابن عذاري خطأ ان عبيد الله الشيعي ابتدأ بناء المسيلة 313هـ في وسط أرض بني برزال وبني كهلان على قرب من هوارة، البيان ج. 1. ص: 190.
(2) ابن هانيء الأندلسي: ديوان ابن هانيء قصيدة 6 بيت 40.
(3) ابن حماد: المصدر السابق ص: 13 وردت هذه الجملة هكذا في الكتاب وتبدو وكلمة تنضم في غير مكانها، ولم يتمكن محقق الكتاب من تصويبها في الجملة ويفضل أن تستبدل بكلمة «تدعو».

الى أبي القاسم «واذا ارتفعت الأسعار واغبت الأمطار يستأذنه في البيع ويعمله بما في ذلك من الزيادة والنفع فيأباه بل يأمره بالاستكثار والادخار»[1] وقد أكد ابن خلدون الوظيفة التموينية للمسيلة بذكره أنها كانت ميرة للعساكر عند محاصرة المنصور لابي يزيد بجبل كيانة[2].

على كل، أسس ابو القاسم الفاطمي مدينة المسيلة 315هـ / 917م وقد اسند امر بنائها الى علي بن حمدون[3]، كانت ظروفها الاقتصادية قد ساعدته على ان يجعلها مدينة مزدهرة، وساعده على هذا، اقبال الاندلسيين عليه، ويقدم الشاعر ابن هانيء الاندلسي[4] صورة عما وصلت اليه المسيلة من رخاء وترف حتى صاروا يستخشنون النسيم العليل لفرط حساسيتهم ويصفها ببغداد المغرب فيقول (من البحر الطويل):

تبغدد منه الزاب حتى رأيته يهب نسيم الروض فيه فيستجفي
ارضا وطئت الدر رضراضا بها والمسك تربا والرياض جنابا

ويشير الى قصورها:

ديوان ملك لو رأته فارس ذعرت وخر لسمكه ايوانها

الا انه تجدر الاشارة هنا الى ان تأسيس المسيلة لم يكن نابعا من ظروف المنطقة نفسها، فان سكان هذه المنطقة لم يصلوا مرحلة من التحرر من القيود القبلية، حتى ان بني برزال، أنفسهم لم يبلغوا مرحلة سكنى القرى، كما ان الموقع نفسه ليس على تلك الاهمية فلم يكن مؤهلا لاحتضان مدينة، لهذا نرى أن المسيلة ظلت على درجة اقل من بعض المدن الاخرى كالقيروان وفاس.

---

(1) نفس المكان.
(2) ابن خلدون: المصدر السابق ج. 4. ص: 175.
(3) علي بن حمدون بن سماك بن مسعود الجذامي، اتصل بالمهدية وابنه القائم بالمشرق وصحبهما الى المغرب، ولما بلغوا طرابلس ارسله المهدي الى ابي عبيد الله الشيعي فادى الرسالة وانصرف الى سجلماسة وبقي في خدمة المهدي هناك وقد اسندت اليه مسؤولية بناء مدينة المسيلة ثم اصبح عاملا عليها الى ان مات 334هـ في حروب ابي يزيد مخلد بن كيداد، فخلفه ابنه جعفر لكنه انحرف الى طاعة الأمويين، وانتهت حياته على يد المنصور بن ابي عامر.
(4) ابن هانيء الاندلسي: ديوان ابن هانيء قصيدة 36 بيت 54 قصيدة 62 بيت 26 قصيد 57 بيت 4 وعن امارة ابن حمدون: انظر مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج. 2 ص: 128 — 132 محمد اليعلاوى: بلاط ابن حمدون بالمسيلة مجلة الاصالة 243 ص: 48 — 61.

ولم يذكر المؤرخون أو الرحالة شيئا عن جغرافيتها العمرانية فلم يصفوا أبنيتها أو أحياءها ولا عدد سكانها، الخ....، لكنها على أية حال مدينة جديدة تضاف الى قائمة المدن التي ظهرت في المنطقة.

أشير: (324هـ 935م[1]).

يكاد يجمع المؤرخون والرحالة على أن مؤسسها هو زيرى بن مناد واستدلوا على هذا من أبيات لعبد الملك بن عيشون ذكرها البكرى نقلا عن محمد بن يوسف الوراق جاء فيها: (من البحر السريع).

يـاأيها السائـل عـن غربنـا وعـن محل الكفـر اشير
عـن دار فسق ظـالم أهلهـا قـد شيـدت لـلافك والـزور
أسسهـا الملعـون زيـريها فلعنـة اللـه على زيـرى[2]

ويظهر ان تأسيسها لم يكن لغاية عسكرية فان الصنهاجيين لم يكونوا قد أعلنوا تأييدهم للفاطميين حتى ذلك التاريخ، بل كان نتيجة حتمية لما بلغه بعض الصنهاجيين من الثراء، نالوه خاصة بانتصاراتهم المتواصلة على زناتة فذكر ابن الأثير[3] أن اتباع زيرى كثروا بعد انتصاره على زناتة فضاقت بهم أرضهم فقالوا له: لو اتخذت لنا بلدا غير هذا، فسار بهم الى موضع مدينة أشير، الا أن ضيق الأراضي لايكفي لاقامة مدينة جديدة، لولا أنهم كانوا من أهل الثراء، وان اطلاق اسم أشير التي هي «ياشير» بلغة البربر وتعنى المخالب كناية عن انقضاضها على كل من تسول له نفسه المساس بأمنها، لايقوم دليلا على غايتها العسكرية، بقدر ما يدل على اعتزاز زيرى بنفسه وبقومه.

وكان كبير قبيلة تلكاته مناد بن منقوش بن صنهاج كثير المال والولد، حسن الضيافة لمن يمر به، وقد ملك جانبا من افريقية والمغرب الاوسط مقيما لدعوة العباس مراجعا الى امر الأغالبة[4] وفي هذا البيت نشأ زيري بن مناد.

---

(1) لمزيد من التفاصيل: بروبية رشيد: أشير عاصمة بني زيري. مجلة الأصالة ع. 2. ص: 133 119 وهي تقع في ولاية التيطري حاليا قرب قرية عين بوسف.
(2) البكري: المغرب ص: 60 وعن زيري: ابن عذارى: البيان ج. 1. ص: 306 الحموى معجم ج. 1 ص: 264 ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 317 ابن الأثير: الكامل ج. 8. ص: 47.
(3) ابن الأثير: المكان السابق.
(4) ابن خلدون: العبر. ج. 6. ص: 212.

وكان زيري هذا سيدا في قومه يسكن الجبل، فأثرت في شخصيته ومنحته القوة والشجاعة، ثم جمع حوله جيشا من ابناء عشيرته فأغار بهم على من حوله من زناتة والبربر ورزق الظفر بهم مرة بعد مرة، ثم تابع هجوماته على زناتة، فعظم جمعه وطار صيته وطالبته نفسه بالامارة(1) فكان عليه ان يضع حجر الاساس لدولة صنهاجية ترأسها تلكاته، وكان عليه ان يشرع في بناء مدينة له، خاصة وان صنهاجة كانت بصفة عامة من البربر المتحضرين، ولما كان القرن الثالث بل وأوائل الرابع الهجريين عهد أمن وهدوء بالنسبة لصنهاجة على الاقل، مما ادى الى تطورها فمالت نفوسهم الى ترك حياة الجبال والنزول في المدن.

فخرج زيري بن مناد يرتاد مكانا مناسبا، وقد دل على بعد نظره حين وقع اختياره على موضع خال وليس به أحد مع كثرة عيونه وسعة فضائه وحسن منظره(2)، وبعبارة اخرى كان يتوفر لهذا المكان الامن والماء والخصب وهي «بين جبال شامخة محيطة بها(3)»، مما يوفر لها الحماية والمحتطب، كذلك فهو على الطريق الرئيسي الرابط بين افريقية وبلاد المغرب مرورا بالمسيلة.

فشرع زيري في بناء المدينة 324هـ / 935م مستعينا ببنائين من المدن القريبة كالمسيلة وطبنة وغيرها(4) فتمت على احسن حال وقد اعانه الخليفة الفاطمي القائم في تشييدها فبعث له مهندسا ماهرا، وعمالا ومواد البناء وخاصة الحديد، وربما أنه اتبع النمط الاسلامي في بناء المدن ويذكر ابن الأثير أن بلكين بن زيري حاصر مدينة تلمسان وحين نزلوا على حكمه عفا عنهم الا أنه نقلهم الى مدينة أشير ومن المرجح أن هؤلاء كانوا من ذوى الحرف والمهن والذين سيعطون روحا جديدة للمدينة.

وقد أدرك زيرى أن منطقة أشير معين يزخر بالخير والرزق، فحمى «أهل تلك الناحية وزرّع الناس فيها»(5) مما اجتذب اليها غيرهم من تلك النواحي «طلبا

---

(1) الحموى: معجم. ج. 1 ص: 264.
(2) نفس المكان.
(3) البكري: المغرب. ص: 60.
(4) الحموى: المكان السابق.
(5) نفس المكان. ثم انظر بورويبة رشيد: أشير عاصمة بني زيرى ص: 118.

للأمن والسلامة» وهذا بدوره أدى الى تطور أشير واتساعها حتى صارت مدينة مشهورة وكان أهل نواحيها من الرحالة يتعاملون بالمواشي، ويفيد بورروية رشيد نقلا عن النويرى أن الشعوب الرحالة التي كانت ساكنة بنواحي أشير رضيت بخدمة الأرض.

ولم تمض سنوات قليلة حتى انتشرت فيها اجنة ومزارع سمحت لزيرى بمديد العون للخليفة الفاطمي بمائة حمل من القمح وبمائتى فارس ويبدو أن زيرى قد استكثر من العبيد حتى ان مساعدته تلك اشتملت على مائة عبد وهذا ما يدل على اطراد اتساعها ولم تقم المدن الحديثة في المناطق الصنهاجية فحسب، بل ظهرت مدن اخرى في مناطق زناتة ومنها مدينة أفكان.

أفكـان(1):

تقع مدينة أفكان في منطقة وصفت بأنها «عمران كلها» تقطنها قبائل زناتة كما سبق وهي قبائل رحالة بدرجات متفاوتة وعرف بعضها الاستقرار حتى قال عنها الادريسى أنهم «ينتجعون من مكان الى مكان غير أنهم متحضرون(1)» ويظهر انها ابتدأت سوقا لهذه القبائل، ثم تطورت امورها حتى اصبحت مدينة، فان البكري يذكر ان موضعها كان سوقا قديمة من اسواق زناتة(3).

وربما كان تطور هذه السوق باعتبارها ملتقى قبائل عديدة ووقوعها في منطقة خصبة وعلى وادي الصفاصف، وهو واد جار، كذلك وقوعها على الطريق الرئيسي بين تاهرت وتلمسان فالمغرب الاقصى، مما سمح لها ــ إفكان ــ ان تدخل باب حركة تجارية دولية كان لها تأثير حضاري على المنطقة اضافة الى تأثيرها الاقتصادي ولا يغيب عن البال أن بعض قبائلها قد عرفت التمدن فاذا كانت مدينة تلمسان نفسها من بناء قبيلة بني يفرن قبل الاسلام،، فليس غريبا ان يشرع احد زعمائها يعلى بن محمد بن صالح اليفرن ــ وكان قد عظم صيته ــ في اتخاذ مدينة له ولقومه، فما كان منه الا ان قام بتمدين تلك السوق(4).

(1) عنها انظر: البكري المغرب ص: 79 ابن حوقل: صورة الارض ص: 88 الادريسى. نزهة ص: 82 ــ 83.
(2) الادريسى: نفس المصدر ص: 88.
(3) البكري: المكان السابق. بينا يذكر صاحب كتاب الاستبصار انها مدينة ازلية كبيرة فيها آثار للاول ص: 135.
(4) نفس المكان.

اضافة الى ذلك فان ظروف المنطقة نفسها ساعدت على هذا الظهور والنمو، فهي تقع في سفح جبل أوشيلاس ويتوفر الماء الدائم لوقعها على نهر سيره ومنبعثه من عيون بشرقيها كما كان بغربها مجمع وادي سيره ووادي سي ووادي هنت، كذلك يتوفر لها المحتطب، فقد كان جبل أوشيلاس المذكور «شعراء غامضة».

ولكن، يبدو ان هيمنة تاهرت التجارية في العهد الرستمي كانت حجر عثرة امام ظهور مدينة افكان، اذ ما ان انهارت تاهرت حتى خلا الجو امام السوق القائم في موضع افكان لتأخذ مكانتها مما اتاح ليعلى ان يمدنها كما سلف سنة 338هـ / 954م ولم يكن يلقى معارضة فاطمية مادام يتبع بولائه لهم حتى مقتله سنة 347هـ / 961م.

ولما اشتهرت نواة مدينة افكان في المنطقة، ارتحل اليها اهل المعسكر من اهل تاهرت ويلل وشلف[1] بني واطيل ووهران وقصر الفلوس وعمرت وتمدنت وعظمت[2] فبنوا المرافق الضرورية كالجامع والحمامات ونظرا لسيطرة الطابع التجاري عليها فقد بنوا الخانات والفنادق وكانت القصور من الكثرة بحيث لفتت نظر ابن حوقل، الذي اقتصر على الاشارة الى أرحية وحمامات وقصور افكان.

واذا كانت ظروف قد ساعدت على ظهورها فان ظروفا اخرى قد حالت دون بلوغها حدا أعلى مما وصلت اليه، فإن استمرار الصراع بين قبائل زناتة والفاطميين ودخول مؤسسها يعلى حلبة الصراع حتى مقتله، قد اثر على المدينة فخربت فبعث اليها المنصور بن ابي عامر من بناها وعمرها[3] ثانية، ومهما كان امرها فقد كانت مدينة جديدة وثمرة تطور اقتصادي واجتماعي للمنطقة، ثم اصبحت بدورها نقطة اشعاع اثرت فيما حولها ماديا واجتماعيا.

---

(1) يذكرها ابن حوقل. شلف بينما جاءت عند البكري بصورة شاطيء واطيل ص: 79. وبصورة شلف بني واطيل ص: 69.
(2) البكري: نفس المصدر ص: 79. وعن المعسكر انظر: ابن حوقل: المصدر السابق ص: 88 — 89 الادريسي: المصدر السابق ص: 84 وهي مسير مرحلة عن افكان.
(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 135.

جزائر بني مزغنة[1]: (حوالي 336هـ / 947م).

ذكر اليعقوبي ان المسافر يخرج من حصن ابن كرام الى بلد يقال له متيجة... وهو بلد واسع فيه عدة مدن لكنه لم يذكر جزائر بني مزغنة ربما لميله الى الايجاز، وربما لأنها اقل اهمية من متيجة، التي طغت شهرتها على المنطقة حتى نسب البلد اليها، ولم يكن اغفاله ذكرها لينفي وجودها، إذهي على اية حال قديمة البنيان فيها آثار للأول وازاج محكمة تدل على انها كانت دار مملكة لسالف الامم[2].

ولم يتعرض المؤرخون الى هذه المدينة في القرون الاولى من الفتح الاسلامي، لكن اليعقوبي أشار من جهته الى ان المنطقة ــ متيجة تغلب ــ عليها رجل من ولد الحسن بن علي بن ابي طالب، يقال لهم بنو محمد بن جعفر ولم يفصح التاريخ عن هذه الاسرة في هذه المنطقة، الاعبارة ذكرها ابن عذاري فقال: انه في 15 رمضان سنة 337هـ / 949م قد وصل الى الخليفة الناصر وهو في الزهراء قرب قرطبة منصور وابو العيش ابن ابي العافية ومعهما حمزة بن ابراهيم صاحب جزائر بني مزغني[3]، وهذا يدل على ان المدينة كانت يقيم فيها العلويون طيلة القرن الثالث الهجري والثلث الأول تقريبا من القرن الرابع.

ويمكن الربط بين اسناد الولاية الى زيري بن مناد سنة 335هـ / 946م، من طرف المنصور الفاطمي، وبين ظهور حمزة بن ابراهيم السابق الذكر في بلاط قرطبة سنة 337هـ / 948م، فيستنتج انها خضعت لزيري بين هذين التاريخين وبالتالي، فانه من المرجح ان يكون اختطاطها على يد بلكين قد وقع في هاتين السنتين، وكان بلكين قد حصل على امر اختطاطها من والده، فذكر ابن خلدون «ثم اختط ابنه بلكين بامره وعلى عهده مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة[4]» دون ان يحدد التاريخ بالضبط.

---

(1) وردت عند المقدسي على صورة جزيرة بني زغناية وعند ابن حوقل وصاحب كتاب الاستبصار جزائر بني مزغناي وعند البكري وابن عذاري جزائر مزغني ابن خلدون جزائر بني مزغنة وعن المدينة انظر: عبد الرحمن الجيلالي تاريخ المدن الثلاث ط2 الجزائر 1392ه / 1972م.
(2) البكري: المغرب. ص: 62.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 2. ص: 241.
(4) ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 154.

وتجدر الاشارة هنا الى ان صنهاجة كانت صنفين فهناك بعض قبائلها يخضع لامارات علوية بمعنى انها تعيش في نظام دولة، واذا تذكرنا سياسة العلويين القائمة على المسالمة وحسن الجوار ادركنا ان قبائلهم الصنهاجية كانت في نعيم ورخاء، فقد لاحظ ابن حوقل ان فيها اسواقا كثيرة وان اكثر اموالهم المواشي من البقر والغنم سائمة ولهم من العسل ما يجهز عنهم والتين، وقد حازت خير البر والبحر، وهذا الحال يستدعي تطورا في عمران المدينة.

وفي نفس الوقت، كانت بعض قبائل صنهاجة تعيش تحت امرة امرائها وشيوخها بمعنى انها تعيش في ظل نظام قبلي، كان منهم مناد بن منقوش والد زيري، واذا كان دخول زيري المدينة يمثل الصراع بين الصنفين، فانه يعني ايضا إحتضان المدينة لاعداد من اتباع زيري دخلوا بدخوله.

مما تقدم، يمكن ان نعطي الاختطاط معنى التجديد والتوسيع فيتمثل دور زيرى في اجراء اصلاحات داخل الاسوار واختطاط مساحات خارجها وتوزيعها على الطارئين على المدينة وعلى من كانت له رغبة في البناء، مع مراعاته النمط الاسلامي في بناء المدن، وتقاليد البربر في البناء[1]، وطبع المدينة بطابع صنهاجي موال للعبيديين، والاستئثار بالامتيازات التي كانت للعلويين فيها.

كانت مدينة الجزائر قانعة في اطار قناعة العلويين[2] كل في امارته، فكانت دائرة علاقتها ضيقة، فلم يشر اليعقوبي مثلا الى انها عدوة الى الاندلس، لكن امرها تغير بدخولها الحظيرة الزيرية، فقد اصبحت جزء من الدولة الصنهاجية تحت امرة رجل طموح زيري وصل بخيوله الى الجناح الغربي من بلاد المغرب الاوسط ضد زناتة، ولا يمكن ان تكون بمعزل عن هذا الوضع، فتأثرت به فأثرت من الغنائم التي طالما استولى عليها الزيريون، وتأثرت بسياسة زيرى الاقتصادية وتشجيعه الزراعة، واتسعت دائرة علاقاتها فكانت في عهد المقدسي «يعبر منها الى الاندلس»[3].

---

(1) يراعي البربر ان تكون المدينة على رابية تشرف على منطقة واسعة تسمح باكتشاف العدو من بعيد، يتوفر فيها مياه الشرب والعيون الجارية، خاصة اذا كانت في الجهات العلوية، انظر حليمي عبد القادر: اثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر ضمن كتاب: تاريخ المدن الثلاث السالف الذكر. ص: 83.

(2) عن الامارات العلوية في بلاد المغرب الاوسط انظر: لقبال موسى: دور كتامة في تاريخ تلمسان والمغرب الاوسط مجلة الاصالة ع. 26. ص: 91 ــ 98.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 228.

ولا نغفل توسطها قبائل بربرية صنهاجية علاقتها طيبة بالمدينة الصنهاجية، وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق مصلحة اقتصادية متبادلة، ويزيد في ثرائها مما ينتج عنه حدوث تطور في حياة المجتمع، ويمكن ان نتخيل قصورها، ما دام ابن حوقل يذكر انها مدينة وفيها اسواق كثيرة كما سلف مادام الاصطخرى مع ميله الى الايجاز يصفها بانها مدينة عامرة ومادامت على ما يصفها به المقدسي كما سلف بل يبدو انها انتزعت الاهمية عن مدينة متيجة، واصبحت بؤرة المنطقة، فان ابن حوقل يصف مدينة الجزائر في حين لم يورد حتى ذكر متيجة عكس ما فعله اليعقوبي.

مليـانة[1]: (حوالي 337هـ/ 949م).

تقع مليانة في سفح جبل يسمى زكار، مشرفة على فحص واسع فيه بنو واريفن ويبدو انها كانت مركزا تجاريا في بداية امرها، اذ حولها قبائل كثيرة من البربر، وكانت قبيلة مليانة اهمها حتى نسبت المدينة اليها.

ولم تكن مليانة محدثة، شأن غيرها من المدن الاسلامية، فان البكري يذكر انها مدينة رومية فيها آثار ويظهر انها كانت قليلة الشأن في القرن الثالث الهجري فاكتفى اليعقوبي بذكرها تحت اسم مدكرة[2] مشيرا الى انها امارة علوية فيها ولد محمد بن سليمان بن عبد الله، وهي على الطريق الرابط بين متيجة والخضراء، فهي اذن ليست اكثر من محطة كغيرها من المحطات على الطريق باتجاه تنس، وهذا الوضع لايسمح لها ان تكون من كبريات المدن.

لكنها على اية حال، استفادت من موقعها على هذا الطريق ومن فحصها الواسع، ومن حياة الاستقرار والهدوء في ظل العلويين، فظهرت طبقة ثرية تاقت نفوسها لسكنى المدينة، ثم دخلت عهدا جديدا بظهور زيري السابق الذكر فبدأت تتفاعل مع حوادث وظروف البلاد شأن جزائر بني مزغني، وأصبحت

(1) نسبت الى بطن من بطون صنهاجة: انظر: ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 313 وعنها انظر ابن حوقل: صورة الارض ص: 89 البكري: المغرب. ص: 61. الادريسي نزهة ص: 84. 85. الحموي: معجم ج. 7. ص: 55.
(2) ذكر الميلي ان لم تكن مدكرة هي مليانة فقريبة منها: انظر الميلي: تاريخ الجزائر ج. 2. ص: 93. وانظر: الجيلالي: المدن الثلاثة ص: 300. الحاشية.

جزءا من دولة صنهاجة فنالت من اهتمام الزيريين، وشاركت في حروبهم فعاد عليها من جرائها اموال طائلة كغنائم ورواتب، وكانت علاقة المدينة باديتها طيبة، فكلها تنسب الى صنهاجة.

ويبدو ان بعض العلويين على الاقل الذين اقاموا في مدن قديمة، قد اكتفوا بامرتهم عليها، دون ان يحدثوا تغييرا يذكر في بنية المدينة، والا كيف يفسر اختطاط زيري لهذه المدينة وكان يقيم فيها امير علوي؟ فالارجح في نظري ان يكون زيري وابنه بلكين وضعا حدا لامرة العلويين على هذه المدن، فطرأت ظروف جديدة على المدينة، كأن يدخلها ويقيم فيها اتباع لزيري و مؤيدوه، الى جانب سكانها، وهذا ما كان يدعو زيري ان يكلف ابنه بلكين باختطاطها مع جزائر بني مزغنة، بل ان البكري يذكر بخصوصها انها جددها زيري بن مناد وأسكنها ولده بلجين[1] فاذا صح هذا القول، فقد نزل اتباعه ومؤيدوه الى جانبه، ويفهم من تجديدها انه ادخل تعديلات واصلاحات معمارية دلخل اسوار المدينة ثم قسم الاراضي الواقعة خارج السور على القبائل الراغبة في البناء.

ومما ساعد بلكين على اختطاطها، توفر مواد البناء لوجود السهل والجبل، ووجود شعراء مما يوفر المحتطب، ثم وقوعها على نهر يسقي أكثر مزارعها، وكان لها آبار عذبة منها شربهم، واستفادت المدينة من وجود عين خرارة عظيمة تنبعث من جبلها ما يسهل عملية تسيير الماء الى المنازل ويضمن لهم توفر الماء اذا داهمهم عدو.

المدية[3]: (حوالي. 337هـ / 949م).

وكان شأن هذه المدينة شأن سابقتيها الجزائر ومليانة واذا كانت حسبما ذكرها البكري بلدا جليلا قديما فإن أهميتها برزت حين أمر زيري إبنه بلكين أن يبني مدينة المدية، فإن ابن خلدون يذكر أن بلكين اختط على عهد والده

---

(1) البكري: المغرب. ص: 61.

(2) عنها انظر: مولاي بلحميسي: مدينة المدية عبر العصور ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث ص: 320 وما يليها وقد ذكر تأسيس الجزائر ومليانة والمدية قد وقع بين استلام زيري حكم تيهرت من يد الفاطميين سنة 349هـ / 960م ووفاته سنة 360هـ / 970م.

زيري وبامره «مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة بساحل البحر ومدينة مليانة بالعدوة الشرقية من شلف ومدينة مدية»(1).

ويظهر ان المدينة كانت قبل ذلك طي النسيان، اذ لم يرد لها ذكر عند رحالة القرن الثالث الهجري كابن رستة وابن خرداذبة واليعقوبي ولا عند رحالة القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي كالاصطخرى وابن حوقل وابن الفقيه والمقدسي، وما دامت لم تلفت نظر الرحالة هؤلاء فهذا يدل على انها لم تلعب دورا مهما في الميدان التجاري، ولم تكن حتى محطة تجارية بل ولا حتى في الميدان الزراعي.

ان ابن خلدون يذكر ان مدية هم بطن من بطون صنهاجة، فيكون ظهور مدينة مدية برز باعتبارها كذلك، وهذا يوحي ان زيري ادرك اهمية موقعها، لوجوده في أحضان قبيلة صنهاجة التي بدأت تبرز على مسرح الاحداث في بلاد المغرب الاوسط، فبدأت تخوض حروبا ضد زناتة، مما يجعلنا نميل الى اعتبار الغاية من اختطاط مدية شبيهة بالغاية من اختطاط المسيلة، واعني أنها كانت قاعدة عسكرية، اذ منها يمكن لزيرى ومن جاء بعده، بسط السيطرة على القبائل الصنهاجية في تلك المنطقة، وتجييش الجيوش لمواجهة زناتة، وبهذا يمكن أن تفسر اهمال الرحالة هذه المدينة، وبغض النظر عن الغاية من اختطاطها، آلا أنها تعتبر مدينة من المدن التي ظهرت في القرن الرابع الهجري، مما كان له انعكاسات حضارية واقتصادية على المنطقة والقبائل المحيطة بها.

قلعة بني حماد: (398هـ / 1004م ـ 1005).

يبدو أن هزيمة حماد بن بلكين امام زيري بن عطية المغراوى سنة 389هـ / 998م(2)، قد فتحت عينيه على ضعف اشير كقاعدة عسكرية امام زناتة، وعلى ضرورة تعزيزها بحصن آخر، ولم تكن المسيلة بحكم موقعها في بسيط من الارض مؤهلة لأن تكون قاعدة عسكرية لمواجهة مغراوة، فارتأى ان يبني حصنا

(1) ابن خلدون: العبر ج. 6 ص: 313.
(2) عنها انظر: ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 358 بورويبة رشيد: الدولة الحمادية ص: 18 ـ 19 وعن حماد وولايته على اشير انظر: ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 321. 349.

يعتبر نواة مدينة قلعة بني حماد في سفح الجبل المشرف على سهول مسيلة واعني به جبل كيانه أو جبل عجيسة، وهو الجبل المعروف اليوم بجبل المعاضيد، ويصف الادريسي موقع القلعة فيذكر انها في سند جبل سامي العلو صعب الارتقاء وقد استدار سورها بجميع الجبل ويسمى تاقربست واعلى هذا الجبل متصل ببسيط من الأرض[1].

ولم يكن حماد هو أول من تنبه الى اهمية هذا الموقع، فان المؤرخين يشيرون الى وجود انقاض أو حصن قديم، وقد عرفه الرومان من قبل، وتحصن به ابو يزيد مخلد بن كيداد، فذكر ابن حماد الصنهاجي ان أبا يزيد دخل «قلعة كيانة وهي تاقربوست المطلة على قلعة حماد» ثم اشار الى حصانتها فذكر أن المنصور الفاطمي وهو يطارد أبا يزيد صعد في وعر بين صخور ومشى فيه راجلا في أماكن كثيرة[2]، كما يذكر الحموى ان بلكين بن زيرى والد حماد بنى قلعة في ذلك الموقع سنة 370هـ / 980م، فربما ان حمادا بنى قلعته على انقاض قلعة ابيه أو بجوارها.

وقد لعبت شجاعة حماد وشخصيته دورا في تأسيس مدينة القلعة فقد نجح في القضاء على ثورة اعمام اب الامير الزيري باديس بن المنصور (حكم من 386هـ الى 401هـ) (996 ـ 1011م) على يطوفت عامل أشير، فأعاد السلم الى بلاد المغرب الاوسط، ثم نجح في الحاق الهزيمة بالمعز بن زيري بن عطية المغراوي سنة 395هـ / 1004م ـ 1005م، فعظم شأنه في عين الامير الزيري باديس فولاه على المغرب الاوسط وفي سنة 398هـ / 1007 ـ 1008م اذن له باديس بتأسيس قلعة بني حماد التي سميت ايضا قلعة حماد وقلعة

---

(1) الادريسي: صفة ص: 89 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 167 والقلعة يحدها شرقا وادي فرج الذي يجرى بين جبل الرحمة وجبل رزوق، وكان يسمى في عهد بني حماد بوادى جرارة وفي المغرب تحدها قمة القورين التي يفصلها عن جبل الرحمة مضيق، وفي الجنوب يقع المدخل الوحيد الى المدينة وهو طريق كثير التعاريج وادى فرج ووراء جبل يساير تقربست تنبسط سهول الحضنة على مدى البصر، اسماعيل العربي: الدولة الحمادية الجزائر 1980، ص: 52.
(2) ابن حماد ابو عبد الله محمد الصنهاجي: اخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم تحقيق وتعليق جلول احمد البدوى المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984م ص: 20.

أبي طويل[1] والارجح ان يكون حماد قد بني القلعة للضرورة العسكرية ثم اتاه اذن الامير باديس بتمدين القلعة، فشرع في ذلك مدة عامين اي من 398هـ / 400 هـ الموافق (1007 ــ 1008) م، (1009 ــ 1010 م)، وشرع في حمل الناس على سكناها فيشير لسان الدين بن الخطيب الى ان حمادا نقل اليها الناس من سائر البلاد وعلى وجه الخصوص من اهل المسيلة واهل سوق حمزة واهل جرواة بالمغرب[2]، الا ان هؤلاء كانوا من اهل الحرف والصناعات من بنائين ونجارين وغيرهم.

وان اعتماد حماد على هؤلاء الصناع القادمين، ليوحي بأن القبائل التي شكلت جمهور سكان المدينة كانت قبائل بدوية، شاء لها حماد ان تتحضر وتسكن المدينة فهو بهذا احدث تطورا في مستواها الاقتصادي والاجتماعي، فأصبحت المنطقة كثيرة الزرع وفيها جميع الخيرات، وهي كما وصفها الادريسي أكبر البلاد قطرا وأكثرها وأغزرها خيرا وأوسعها أموالا وأحسنها قصورا ومساكن وأعمها فواكه وخصبا وحنطتها رخيصة ولحومها طيبة سمينة[3].

وما تجدر ملاحظته أن هذه العاصمة لم يكتب لها الحظ أن ترقى الى مستوى العواصم المعاصرة أو السابقة لها مثل المهدية وفاس والقيروان وتاهرت قبلها ويرجع هذا الى وقوعها متقدمة في اتجاه الصحراء والى قربها من المسيلة، فالمسافة بينهما ست وثلاثون كلم، ثم عدم وقوعها على طريق تجارى دولي هام، الى جانب أن حمادا كان يزور مدينة أشير من حين الى آخر، أى أنه كان يعطيها جزءا من اهتمامه.

على أية حال، فان مدينة قلعة بني حماد تضاف الى قائمة المدن التي شهدتها بلاد المغرب الاوسط، وكانت مدينة قال صاحب «كتاب الاستبصار» أن

---

(1) بوروبة رشيد: المرجع السابق. ص: 20 المهدي البو عبدلي: الحياة الفكرية في بجاية مجلة الاصالة عدد 19 خاص ببجاية صفر ربيع الاول 1394ه مارس ابريل 1974 ص: 34.
(2) لسان الدين: بن الخطيب: تاريخ بني حماد قطعة كتاب اعمال الأعلام الجزء الثالث نشر وتقديم رابح بوناو. مجلة الاصالة عدد 19 ص: 90. المكان السابق اسماعيل العربي: المرجع السابق.
(3) الادريسي: صفة ص: 89. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 167.

فيها مباني عظيمة وقصورا منيعة متقنة البناء عالية السماء منها قصر يسمى بدار البحر، وقد وضع في وسطه صهريج عظيم تلعب فيه الزوارق يدخله ماء كثير ويضيف لسان الدين ابن الخطيب أنه كان فيها القصاب المنيعة والمساجد الجامعة[1].

ويلاحظ بالنظر الى هذه المدن السالفة الذكر، أن من بينها مدنا كانت عواصم لدول عاشت في المغرب الاوسط مثل تاهرت وقلعة بني حماد، وكان من بينها من قام بتأسيسها خوارج مثل اباضية مدينة تاهرت، أو علويون مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم أو اندلسيون مثل تنس ووهران أو الفاطميون مثل مسيلة وأشير ومليانة والمدية وجزائر بني مزغنة، كما يلاحظ ان بعض هذه المدن كانت زناتية مثل تاهرت وجراوة ابي العيش ووهران وسوق ابراهيم وافكان، وبعضها الآخر صنهاجية مثل أشير ومليانة والمدية وجزائر بني مزغنة.

بعض المنشآت العمرانية:

1 ـــ الأسوار: كانت حاجة المدن الى بناء الاسوار ضرورية، يحتمون وراءها من هجمات القبائل المجاورة، ذلك أن حياة الاستقرار وانغماسهم في الترف أضعف فيهم الشجاعة وروح المدافعة فاذا داهمهم عدو يريد النيل منهم، لجأوا الى غلق الابواب، واعتلوا الأبراج يرشقون منها عدوهم، ولهذا كان لابد ان تحاط كل مدينة تبرز للوجود بسور وعلى سبيل المثال تاهرت وتلمسان.

تاهرت:

وصف اليعقوبي تاهرت نقلا عن ابي معبد الرستمي[2] دون ان يشير الى احاطتها بسور، وبينما يذكر ابن حوقل سور القديمة، الا انه لايشير الى مثل هذا بالنسبة لتاهرت الحديثة بل ان صيغة عبارته «والقديمة ذات سور» تدل على أن الحديثة ليست كذلك.

---

(1) مؤلف مجهول: المصدر السابق: ص: 168، لسان الدين بن الخطيب: تاريخ بني حماد ص: 90 وعن قلعة حماد انظر: قائمة المصادر والمراجع في بوروبية رشيد: الدولة الحمادية ص: 354 ـــ 361.
(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن ميمون بن عبد الوهاب بن رستم انظر: اليعقوبي: البلدان ص: 358.

الا ان ابن الصغير يشير الى وجود باب للمدينة هو الباب المعروف بباب الصفا[1] ثم يشير الى ان ابا حاتم وصل الى باب المدينة وحين يتعرض الى قتال ابي حاتم وعمه يعقوب بن افلح يذكر ان هذا الاخير أمر بابواب المدينة فغلقت الا بابا واحدا وان وجود هذه الابواب لدليل على وجود السور في العهد الرستمي، وقد كان ضروريا لها مادامت هناك قبائل خارجها تقف لها بالمرصاد.

ويصف العزيزي سور تاهرت بانه من الحجر[2]، واذا كان البكري يكتفي بالاشارة الى سورها فان صاحب «كتاب الاستبصار» وهو ينقل عن البكري يصف سورها بانه من الحجر، وقد دلت الابحاث الاثرية على انها حقا كانت محاطة بسور من الحجر محصن بابراج زواياه ذات قواعد على شكل مضلع وبدعائم مربعة يبلغ طول ضلعها خمسة امتار، تبعد كل دعامة عن الاخرى 20 مترا[3].

الا ان عبارة ابن حوقل السابقة الذكر والتي تفيد ان تاهرت لاسور لها لايمكن تفسيرها الا ان يكون سور تاهرت قد تهدم من جراء الاضطرابات التي شهدتها المدينة أواخر الحكم الرستمي وأثناء الحكم الفاطمي، فأصبحت على ماوصفها، ثم اعيد بناء سورها ثانية بعودة الهدوء اليها فيما بعد.

كان لسور تاهرت ابواب، ذكر البكري انها أكثر من اربعة: باب الصبا وباب المنازل وباب الاندلس وباب المطاحن وأضاف وغيرها[4]، وبالنسبة لباب الصبا، إما ان أصل الكلمة «الصفا» فتاكلت الفاء وكانت نقطتها اسفلها فقرئت 'الصبا» وهي تسمية محتملة تيمنا بباب الصفا في مكة واما انها اصلا «الصبا» وهي ايضا تسمية محتملة تعبيرا عن مواجهته لريح الصبا.

الا ان الغموض الذي يعترى هذا الباب جاء في عبارة ابن الصغير السابقة الذكر فلم يطلق عليه الاسم مباشرة فيقول باب الصفا دون ذكر «المعروف»

---

(1) ابن الصغير: المصدر السابق: ص: 323.
(2) القلقشندي: صبح الاعشي ج. 5. ص: 111. نقلا عن العزيزي.
(3) بوروبة رشيد: الفن الرستمي معتمدا على G. Marçais: Tibert. R.A. 1946: PP. 24. 57.
(4) البكري: المصدر السابق ص: 66.

والارجح انه يقصد الباب المعروف الآن بباب الصفا فكأن هذا الباب كان يحمل اسما آخر في بداية أمره، أو ان عبارته تعني ان وفد البصرة دخل من حيث قام باب الصفا فيما بعد، اي ان السور لم يكن قائما في عهد الامام الاول.

ب: تلمســـــان:

يصف اليعقوبي مدينة تلمسان «عليها سور حجارة وخلفه سور آخر حجارة»[1] «فكانت بذلك محاطة بسورين من الحجر، الا ان ابن حوقل يصفها «بانها ذات سور من آجر حصين منيع»، فهل هدم في الاضطرابات الفاطمية ثم اقيم لها فيما بعد سور من الآجر على كل، ذكر لها البكري خمسة ابواب، ثلاثة منها في القبلة باب الحمام وباب وهب، وباب الخوخة، وفي الشرق باب العقبة وفي الغرب باب ابي قرة[2].

وكانت الاسوار تدور على جميع المدن كما سلف حتى مدينة ابن ماما التي يصفها ابن حوقل بانها مدينة صغيرة[3] من مدن اقليم تاهرت، كان يحيط بها سور طوب، وهكذا كانت وهران وتنس وأفكان وجراوة وغيرها.

وكانوا يهتمون بحصانة الاسوار وللوصول الى هذه الغاية، كانوا يعمدون الى عدة وسائل، كأن يبنوا سورا متينا حصينا أو يلجاوا الى بنائه في غاية الارتفاع والعرض كسور مدينة افكان، وفي حالات اخرى كانوا يلجأون الى بناء سورين يدوژ احدهما بالآخر، وتقتضي الغاية ان تفصل بينهما مسافة لايقوى رجل على قفزها مثلما كان الامر بالنسبة لمدينة تلمسان ومدينة المسيلة، وفي بعض الاحيان ولظروف ما، ربما لضعف طبيعتها الجغرافية، وتكالب الاعداء عليها، وكانوا يلجأون الى حفر خندق حول السور يدور بالمدينة مثلما كانت عليه مدينة ابن ماما، أو كان يحفر الخندق بين سورين، فكانت المسيلة عليها سوران بينهما جدول ماء جار يستدير بالمدينة[4].

---

(1) اليعقوبي: صفة ص: 13.
(2) البكري: المغرب. ص: 76. وربما الى ابي قرة اليفرني الذي حاصر طبنة سنة 154هـ / 770م.
(3) عنها انظر: ابن حوقل صورة ص: 86. وربما كانت هي يممة التي ورد ذكرها عند المقدسي فذكر ان تاهرت اسم القصبة ايضا ومن مدنها يممة انظر: احسن التقاسيم ص: 215.
(4) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص: 174.

ولاندري ان وجدت في بلاد المغرب الاوسط مدينة على حال مدينة تهودا، فقد كانت هذه يدور بجميعها خندق ولها نهر كبير ينصب اليها من جبل أوراس، فاذا كانت بينهم وبين احد حرب وخاف النزول اليهم اجروا ماء ذلك النهر في الخندق المحيط ببلدهم فامتنعوا[1].

وكانت هذه الاسوار تبنى بالصخر كسور تاهرت أو اسلن، أو بالحجر كسور تلمسان، أو بالطوب كسور مدينة جراوة وغيرها، أو يبنى بالتراب كسور وهران وبرشك، وفي احيان اخرى يبنى السور من مادتين معا كأن يكون من طوب وتراب، فقد كان لمدينة ابن ماما سور تراب واكثره من طوب[2] وهذا السور الترابي يدعى «الستارة» لانه يستر المدينة عن الانظار.

وكانت عوامل تتدخل في تحديد نوع السور، منها اهمية المدينة وحالة اهلها المادية، فان عملية البناء تتطلب نفقات باهظة لاتقوى عليها الا مدينة تتوفر منطقتها على مقالع الحجارة.

وفي حالة المدن السهلية خاصة، حيث يصعب الحصول على الحجارة فانهم يلجأون الى صنع الطوب لتوفر التراب عوض الحجارة، فلا عجب ان يحيط بتاهرت سور من الصخر أو الحجر، بينما يحيط بمدينة وهران سور تراب كما سبق اذ يلاحظ جغرافيا وقوع تاهرت على أرباض في سفح جبل جزول بينما يمتد امام وهران سهل فسيح.

2 ــ الحصـون والقـلاع:

دعت الضرورة الدفاعية إلى ظهور عدد من الحصون كانت منتشرة في ارجاء المغرب الاوسط، واذا لم تكن القبائل الظاعنة بحاجة الى مثل هذه الحصون فان المستقرين كان لزاما عليهم ان يقيموا لانفسهم حصونا يلجأون اليها في حالة تعرضهم لهجوم خارجي، اذا وقفوا موقفا دفاعيا.

---

(1) الادريسي: مقتطف. ص: 87 يصفه ابن حوقل بانه «سور طوب».
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة مواضع متفرقة انظر. ص: 347 ــ 348 ــ 359.

وبالفعل فقد كان هناك غزو قبلي، وفتن داخلية في المدينة الواحدة، وهجوم خارجي تعرضت له المنطقة كهجوم الفاطميين، بل ان المنطقة باسرها كانت مسرحا لصراع قوتين تتمثلان في الفاطميين والامويين أو في الفاطميين والادراسة، فكانت المعطيات تستلزم اقامة الحصون.

وهكذا انتشرت الحصون والقلاع حول تاهرت، وقد أشار ابن الصغير الى عدد منها، فذكر حصن لواتة، وكان للرستميين حصنهم بنهاليت في طرف لواتة، يقع على نهر مينة فيه مواشيهم وعبيدهم، وحصن آخر لنفوسة، وكان للعجم حصنهم بموضع تنابغيلت على مرحلتين من تاهرت وهناك حصن تالغمت، خارج المدينة، لم يذكر ابن الصغير اصحابه أو موقعه، ويبدو أن هذه الحصون هي بعض من كل، اذ من المستبعد ان تقيم زواغة أو مكناسة أو مطماطة دون أن تتخذ لنفسها حصونا وإن غفل عن ذكرها ابن الصغير.

كما تطلبت الضرورة الدفاعية ان تظهر بعض الحصون في داخل المدينة، ففي الفتن التي شهدها عهد الامام ابي بكر، للعجم ونفوسة والرستميين موضع واحد في العدوة المعروفة بعدوة نفوسة فبنوا حصنهم فيه وشيدوه[1]. وهنا لم يكن بد لخصومهم من العرب والجند من بناء حصن لهم، فشرعوا في بناء الحصن، ولم يكن بين حصنهم وحصن عدوهم الاقدر رمية رام بسهم حتى استدار حصنهم وركبوا له ابوابه وعلته أبرجته[2].

ومن القلاع التي كانت منتشرة في انحاء البلاد نذكر منها قلعة ابن الحرب وقلعة مغيلة دلول التي كانت في أعلى جبل منيف شديد الحصانة[3] وحصن ابي حمليل، ذكر ابن عذاري أن حميدا بن يصل قام بمحاصرته سنة 320هـ / 932م وقلعة هوارة ويسمونها تاسقدالت وهي قلعة في جبل لها، خصيب ليست بعيدة عن تامزغران وتحتها فحص سيرات.

---

(1) نفس المصدر: ص: 347.
(2) نفس المكان.
(3) البكري: المغرب. ص: 69.

ومنها حصن برقجانة المعروف بتيهرت القديمة واضاف ابن عذاري انها كان لها حصن معروف بأغزر[1] وكان ابو القاسم الفاطمي قد حاصرهم ونقب السور عليهم حتى سقط، ويبدو ان صاحبها كان يدعى ابن حمة حتى اطلق عليها ايضا قلعة ابن حمة، وفيها كان مولد الشاعر بكر بن حماد التيهرتي ووفاته. وذكر البكرى عددا من الحصون مثل حصل ابن زيني، وحصن الفروس وحصن الوردانية وحصن هنين[2]، وكانت قلعة ابن الجاهل في جنوب تلمسان كما بنى الحسن بن ابي العيش السابق الذكر حصنا منيعا وبجبل بينه وبين جراوة اربعة اميال وحوله قرى لمدغرة وبني يفرن وغيرهم من القبائل. وكان لمدينة الشلف سور وحصن كما كان سوق كرام نفسه حصنا، وكانت قلعة ابي طويل من اهم القلاع، وهي التي اصبحت تعرف فيما بعد بقلعة بني حماد، وهي في جبل عظيم كما كانت أشير نفسها حصنا، وكانت لايوصل الى شيء منها الا من موضع يحميه عشرة رجال وهو في شرقيها ينفذ الى عين مسعود وسائر نواحيها تزل عنها العيون فكيف الاقدام[3]، وكان داخل مدينة تنس قلعة صغيرة صعبة المرتقى ينفرد بسكناها العمال لحصانتها بل ان مدينة تنس القديمة كانت قلعة.

القصــور[4]:

يعتبر بناء القصور ظاهرة حية تعبر عن المستوى الحضارى العالي الذى بلغته المنطقة، وهي نتيجة منطقية للثراء الحاصل في منطقة ما، اذ ان الكسب المادي المستمر يدعو الناس إلى التفتن في المنازل، فتهجر منازل لتبني منازل افخم منها.

واذا اعتبرنا مدينة تاهرت مثالا لما شهدته بلاد المغرب الاوسط ولاحظنا تطور قبائل المنطقة واستقرارها كما سلف ثم ما شهدته من رخاء اقتصادي، ادركنا لماذا لم تمر سوى سنوات قليلة، حتى «كانت قصور قد بنيت»[5] وبفضل اطراد

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 193. 153.
(2) البكري: المغرب ص: 79 ــ 80. بين حصن هنين هذا ومدينة ندرومة ثلاثة عشر ميلا انظر: نفس المصدر ص: 80.
(3) نفس المصدر. ص: 60.
(4) كانت كلمة «قصر» تدل على الحصن ايضا، فذكر ابن عذاري نقلا عن ابن القطان في وصفه تاهرت ان في شرقها قصرا لبعض القبائل ويقصد بها في هذه الدراسة مساكن الاثرياء الفخمة.
(5) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 336.

تقدمها الاقتصادي الذي يتضح جليا في عهد الامام افلح «تنافس الناس في البنيان حتى ابتنى الناس القصور»[1] دون ان يقتصر الامر على القصور التي أقامها الامام افلح نفسه، وبنى العجم قصورهم وابتنى ابان وحمويه القصرين المعروفين لهما باملاق وابتنى عبد الواحد قصره، وكان ابن الصغير قد لاحظ ظاهرة اتساع انتشار القصور في تاهرت، فراح يذكرها ضمن الحوادث التي لفتت نظره، في عهد الامام افلح، [illegible] ان يطيل الحديث فيها فأضاف وغيره مما يطول ذكره.

واستمر بناء [illegible] عهد من جاء بعده من الرستميين، فكان للأمام ابي بكر قصره، ولابي اليقظان [illegible] قصره بيتساونت، كما كان لأبي حاتم قصره بنهر مينا، ولكبار الشخصيات قصورهم كمحمد بن حماد الذي كان له على بعض اميال من المدينة منزل يقال له الثلث وقد جمع الاشجار والانهر والمزارع والنخل والقصور.

ومما يلفت النظر أن هذه القصور المشار اليها تقع جميعا خارج مدينة تاهرت، وربما كانوا يتعمدون ذلك لأن بناءها بين البساتين وعلى الانهر يضفي عليها جمالا ورونقا أكثر. ولا عجب أن تكون لقبائل تاهرت قصور، فهي قد اكتسبت الأموال ونالها من الكبر مانال أهل المدينة منذ عهد الامام افلح.

وما قيل عن تاهرت يمكن أن يقال عن تلمسان، فان سياسة العلويين في تلمسان، التي انتجت الهدوء والاستقرار أتت أكلها، فأثمرت القصور التي لفتت نظر اليعقوبي على ميله الى الاختصار الشديد، فأشار الى وجود قصور ومنازل مشيدة[2] في المدينة.

واذا كانت مدينة افكان حديثة بالنسبة لعهد ابن حوقل، آلا أنها لفتت نظره بقصورها على الرغم من ميله للاختصار كغيره من الرحالة، ويلاحظ تنافس

(1) نفس المصدر: وان كانت كلمة منزل في هذه العبارة لاتحمل معنى القصر، الا انها تفيد انه كان يملك قصرا في هذا المنزل، والمنزل اقل اهمية من القرية ربما لايتجاوز عدد دوره الثلاثين انظر: حسن حسني عبد الوهاب: ورقات في الحضارة ج. 1. ص: 86.
(2) اليعقوبي: وصف. ص: 12.

الناس في البناء حتى ابتنوا القصور في القرن الثالث الهجري، آلا أن ابن حوقل يصف تاهرت بأنها «تغيرت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء» مما يدل على أن حركة بناء القصور قد تقلصت بابتداء الحكم الفاطمي.

ولكن من الطبيعي أن تقوم بعض القصور في المدن التي انشئت مثل أشير وغيرها، فيشير بوروبية[1] الى أن الحفريات التي أجريت بأشير 1954م 1956م أدت الى اكتشاف قصر زيرى بن مناد وكان بنيانه من الحجر.

جـ المســاكن الخاصــة:

تخضع مساكن بلاد المغرب الاوسط الى عاملين، يحددان طرازها وأثاثها وهما يتمثلان بالتراث المتوارث عبر الاجيال والمستوى الحضاري الذي بلغه المسلمون في القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر الميلاديين) وهي وان اختلفت بدرجات متفاوتة من منطقة الى اخرى، بسبب ظروف طبيعية كالمناخ أو الارض، أو بسبب الاحوال المادية لاهلها، لكنها تظل بصفة عامة متشابهة في اطار المغرب الاسلامي لخضوعها لنفس التأثيرات.

هذا الامر يسمح لنا ان نستلهم من هنا وهناك وصفا للمساكن فتكون صورة تقريبية لما كانت عليه مساكن بلاد المغرب الاوسط، ولا نقصد في هذا المجال بيوت الاعراب التي هي الخيام، اذ هي غنية عن البيان سواء في وصفها أو في الاثاث الذي تضمه، والذي هو في العادة لايزيد على الضروري كالفراش وأدوات الطعام ونحوها الا ان المقصود هنا بيوت المستقرين وكانت ابسط هذه المساكن هي الاكواخ والتي هي غالبا مبنية بالكلخ ونحوه.

وكانت بعض المنازل تبنى بالطوب، في حين كان بعضها يبنى بالحجر، ويبدو أن بعض المساكن المبنية بالحجر، كانت حجارتها منحوتة منتظمة، فذكر

---

(1) بوروبية رشيد: أشير ... ص: 119. وعن آثار أشير أنظر رودى RODET خرائب أشير المجلة الافريقية R.A 1908. ص: 86 — 104.

ابن خلدون ان المنصور الفاطمي وقف في وادي ميناس ـ مينا ـ على اثر من آثار الاقدمين بالقصور على الجبال الثلاثة مبنية بالحجر المنحوت وهي ان كانت للاقدمين الا انها كانت ملهمة للمعماريين في المنطقة.

اما سقوفها فكانت من الخشب على الاطلاق، فذكر الدرجيني ان سقف بيت الامام يعقوب بن افلح كان من الخشب، بل ان ابن خلدون يذكر ان سقوف مساكن تلمسان كانت من الخشب في عهد متأخر وهو عهد بني عبد الواد وينصح ابن ابي زرع باستعمال خشب الارز لانه يعمر الف سنة دون ان يعفن أو يتسوس[1].

وكانت المنازل متلاصقة، ليكون بالامكان احاطة المدينة بسور، وتشقها ازقة وشوارع تؤدي الى الساحة العامة والاسواق وابواب المدينة وكان المنزل يتكون من عدة حجرات[2]، اما بابه فهو من الخشب الا ان يكون صاحبه اميرا أو خليفة، فقد اتخذ الامام افلح بابا من حديد ويتألف احيانا من مصراعين ولابد ان يكون واسعا يسمح بدخول الاحمال، وفي اسفل الحائط وربما تحت العتبة يوجد ثغر يسمح بتصريف المياه الى خارج الدار[3].

وتشتمل الدار بالاضافة الى الحجرات الخاصة بالعائلة، على موضع للحيوانات ـ الاسطبل ـ وعلى ما اطلق عليه القاضي عياض المستراح ـ المرحاض ـ وعلى بئر يسيل إليه الماء شتاء من على سطح الدار بواسطة مزاريب[4]، وكذلك على مطامير لخزن الغلال أو على خوابٍ.

وكانت الدار تتألف من طابق ارضي أو أكثر، ولم لا، مادامت تتألف في القاهرة من خمس أوست طبقات حسبما وصفها ناصر خسرو وكان الناس يستعملون الدرج للصعود الى الطابق الاعلى، ويبدو ان سكانها كانوا يميلون الى عدم بناء الدرج والاعتماد على السلالم في عهود الفتن[5].

---

(1) البكري: المصدر السابق. ص: 71.
(2) ابن خلدون: العبر ج. 1. ص: 237.
(3) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 22.
(4) القاضي عياض: تراجم. ص: 378. ويقال ايضا: ميازيب.
(5) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 225.

وكان هذا التفاوت في ارتفاع المنازل يثير مشاكل حساسة بين الجيران، اذ ان الساكن الاعلى يشرف من عليته على نساء وبنات من هو اخفض منه(1)، فمن الممكن ان المحتسب كان يتدخل من حين الى آخر لتحديد الابواب والنوافذ أو بناء سور آخر للعلية.

ومن أثاث المنزل: الأسرة وهي اما من الخشب والطوب، عليها فراش محشو بالصوف والريش، ومن الآثاث كذلك الحصر، فكان في بيت الامام عبد الرحمن حصير فوقه جلد، ويبدو ان بيوت الاغنياء كانت حافلة بالفاخر من الآثاث كالسجاد والارائك والاجواخ وغيرها(2) بل ان جدرانها كانت تغطي باللبود.

وكان القنديل من ضرورات المنزل، يضيء باستعمال الزيت وقودا، وذكر صاحب «كتاب الاستبصار» ان اهل طبرقه يستخرجون دهن سمك البورى ويستعملونه في مصابيحهم فهل استعمله سكان المغرب الاوسط، ولهذا القنديل فتيل يغمر في زيت القنديل بينما يشعل طرفه البارز.

وكان من الضروري ان يوجد في كل دار كانون(3) لاتقاء برد الشتاء، وادوات لرفع الماء ونقله وحفظه وادوات المطبخ وغيرها، ذكرها صاحب «كتاب الطبيخ» المغارف والملاعق والعود الذي يقطع عليه اللحم، واللوح الذي يمد عليه الكعك(4) وأضاف المهراس الذي كان يصنع من حجر أو عود.

وهكذا يتبين مما تقدم ان قطاعا كبيرا من السكان قد تطورت ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، فأنتقل من حياة البداوة الى سكنى المدن وحياة الحضارة، ومن هنا كان ظهور المدن السالفة الذكر.

---

(1) السلاوى: الاستقصاء. ج. 1. ص: 207.
(2) القاضي عياض: المصدر السابق. ص: 204.
(3) GOITEIN: THE MAIN INDUSTRIES... P. 172.
(4) القاضي عياض: المصدر السابق. ص: 287.
(5) مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ. ص: 84.

فصل الثامن

الموارد المالية

تهتم الدولة الاسلامية بمواردها المالية التي تدر عليها أموالا، تودعها في بيت يعرف في المصادر ب، «بيت مال المسلمين» أو «بيت المال» وقد كان للرستمين «بيت مال» أشار اليه ابن الصغير في مواضع متفرقة من كتابه(1)، وكان للفاطمين «بيت مال» أشار اليه ابن عذارى(2) وغيره واستمرت الحاجة الى بيت المال في العهد الزيرى.

وكان الاهتمام بامر جباية الاموال تختلف من دولة الى اخرى، بل يختلف في الدولة الواحدة من طور الى طور(3)، فالدولة في طورها الاول، طور التأسيس لا تكون بحاجة الى المال مثلما يكون الامر في طورها الاخير، طور الترف والرفاهية لهذا فان ابا عبد الله الشيعي لم يكن له بيت مال معين، الى ان جاء المهدى فدون الدواوين وجبى الاموال، كما تختلف الحاجة الى المال باختلاف الدول و سياستها، فان حاجة الدولة الرستمية كدولة داخلية، ليست لها سياسة توسعية ولا تقوم بجهاد، بل قانعة بما هي عليه، تختلف عن دولة اخرى كدولة الفاطميين لها اهداف استراتجية(4) بعيدة المدى تتوسع على حساب جيرانها، وتخوض المعارك في صقلية وبلاد المغرب، وتتهيأ للتوجه الى المشرق، وبحسب حاجة الدولة تتنوع مواردها فقد تكتفي بالموارد الشرعية، وقد تضطر الى ان تجبي الاموال من موارد اخرى، وكان من اهم الموارد المالية:

الزكاة: قال تعالى: «قد افلح من تزكى وقال:

«واقيموا الصلاة واتوا الزكاة واقرضوا الله قرضا حسنا» فالزكاة فريضة ومورد شرعي(5) ولذا اهتمت بها جميع الدول الاسلامية، فذكر الدرجيني

---

(1) ابن الصغير: سيرة أيمر الائمة. ص: 327. 329. 337. 349. 356. 362. البرادي: الجواهر. ص: 177 وحول الموارد المالية في الاسلام انظر: حسن ابراهيم حسن: النظم الاسلامية ص: 200. 239.

(2) ابن عذارى: البيان ج 1. ص: 159.

(3) ابن خلدون: المقدمة. ص: 279.

(4) عن هذه الاهداف انظر: لقبال موسى: وحدة الخلافة الاسلامية تحت راية الفاطميين هدف الاستراتيجية الاسماعيلية تجاه العباسيين. مجلة وحضارة المغرب. ع: 12 ديسمبر 1974.

(5) انظر بعض الآيات الخاصة بالزكاة: سورة التوبة. آية 103. سورة المزمل. آية 20. سورة الماعون. آية 24. 25. وانظر قول الرسول (ص): محمد الطاهر بن عاشور: اصول النظام الاجتماعي في الاسلام، وحول الزكاة انظر: الثميني: النيل ج 3. الجيطالي: قواعد الاسلام. ج 2. سحنون: المدونة. ج 2. القاضي النعمان: كتاب دعائم ج 1.

ان ابنا لميمون بن عبد الوهاب «خرج ساعيا[1]» يطوف بالناس لجمع الزكاة المستحقة، وطوافه هذا يدل على تقاعس الناس أو بعضهم عن دفعها، في حينها، بسبب الاختلاف المذهبي، فقد كان خروجه الى جماعة النكارية وهم الذين خاضوا الحروب ضد الرستميين، فيبدو أنهم امتنعوا عن دفع الزكاة لهم.

وكانت تعترض الساعي بعض الصعوبات، منها ان بعض الناس كانوا يخفون اموالهم فيضطر السعاة الى تحليف الناس الايمان، ولكن القاضي النعمان نهى السعاة عن هذه الوسيلة فذكرهم بقول علي بن ابي طالب ان رسول الله (ص) نهى ان يحلف الناس على صدقاتهم، بل هم مأمونون، وكان رفض البعض دفع الزكاة يرجع الى الاختلاف المذهبي كما أشرت، اذ ما كان لمسلم ان يرفض دفعها وهي فريضة وركن من اركان الاسلام الخمسة، لكن كثيرًا من العلماء المالكيين يرون أن ما يدفع الى بني عبيد على انه زكاة لايجزي وهذا رأي الجبنياني والقابسي، واذا راى بعضهم ان ما يؤدى الى بني عبيد يجزي، فانهم يقولون ذلك لخوفهم أن لا يؤدي الناس شيئا، ولأن يؤدي الناس بتأويل خير من ان يتركوا الزكاة عامدين، وربما كان امتناع الناس عن دفع الزكاة وغيرها من اهم اسباب الحروب التي شهدتها البلاد.

ومن المشاكل ايضا صعوبة حصر اعداد الماشية، فان اغنام القرية تعود الى دور اصحابها ليلا، فاذا كان النهار غدا بها رعاتها فجمعوها من بيوت اهلها فأنطلقوا بها الى المراعي في ابان خروج السعاة[2]، ويرى القاضي النعمان حلا لهذه المشكلة «تؤخذ صدقات اهل البادية على مياههم ولا يساقون عن مواضعهم التي هم فيها الى غيرها» ويذكر هوبكنز HOPKINS نقلا عن الشماخي ان بعض الناس كانوا يخفون أفضل مواشيهم عن السعاة ليقع اختيارهم على ما دون ذلك، بينما يذكر اطفيش بخصوص يبيب بن زلغين انه اذا جاء العامل وقت الزكاة قال لرعاته:

---

(1) الدرجيني: طبقات ج 1. ص 156. وعن الزكاة في العهد الزيرى انظر: H.R. Idris: La bérberie Orientale..... t 2.pp. 64. 614.

(2) سحنون: المدونة. ج 1. ص 377.

«اختاروا خيار النوق فيفعلون فيأمر العامل باخذها[1]» فربما اذا وقعت بعض التحايلات فلعدم اقتناعهم بدفعها للمخالفين، مما دعا العلماء الى وضع فتاوى للحيلولة دون وقوع مثل هذه التحايلات في فرض من الفرائض، فقال ابو يعقوب الورجلاني الاباضي «ليس علينا ان نمتنع من احكامهم ـــ المخالفين ـــ اذا اجروها علينا في جميع ما لم نقطع عذره فيه وهم لانستطيع ان نمنع لهم ـــ يأخذوا من اموالنا ما وجب علينا من الزكاة والعشر والفطرة[2]» وقال القاضي النعمان يحث المخالفين على الدفع: « ان كان عندهم ائمة فما ينبغي لهم ان يمنعوهم زكوتهم، وعليهم ان يدفعوها اليهم كما فرض الله عزوجل، وليس عليهم ما قلدوهم من وضعها في غير مواضعها لان الفرض عليهم قد سقط عنهم». وأضاف القاضي النعمان: «المسلمون مجمعون على ان من منع الزكاة جاحدا لها انه مشرك يجاهد مع امام الحق ويقتل وتسبى ذريته ويكون سبيله سبيـــل المشرك[3]»

ويظهر ان بعض الناس يمتنع عن دفعها لملاحظتهم عدم انفاقها في ابوابها الشرعيةواستئثار السلطان بها، مما جعل القاضي النعمان ينبه الناس الى ان هذا ليس من شأنهم، وان عليهم ان يؤدوا واجبهم ثم يتحمل السلطان وحده تبعة عمله، كما يذكر النعمان «ان أكثر الناس خاصة مصرون على منع أئمتهم زكاة اموالهم، وبعضهم يدفع زكاته الى من لم يأذن الله عزوجل يدفعها اليه» بل هو يذكر ان أكثر الناس يؤثر بزكاته اقاربه» وأكثرهم لايخرج شيئا على الجملة[4] وهكذا يتبين ان الفاطميين جمعوا الزكاة ولكنهم واجهوا مشاكل وصعوبات.

وكان الرستميون قبلهم قد اهتموا بالزكاة، فخصصوا لها داراً عرفت باسم «دار الزكاة»، واذا كان هناك اقبال من الاباضية على دفعها لهم حتى «كان الاباضية بسجلماسة يبعثون إليه ـــ الامام ابي اليقظان ـــ بزكاتهم يصرفها حيث شاء» الا ان هناك من كان يرفض دفعها لهم كما سبق وهؤلاء من المخالفين لهم كالنكارية والنفاثية وغيرهم فقد أقدم النكارية

(1) اطفيش: تفقيه الغامر. ص: 77.
(2) ابو يعقوب الورجلاني: الدليل ج 2. ص: 76.
(3) القاضي النعمان: كتاب الدعائم. ج. 1 ص: 248 و 261.
(4) نفس المصدر. ص: 262.

على قتل ميمون السالف الذكر وهو تعبير عن رفضهم تنفيذ قوانين الدولة، أما النفاثية فقد انكروا «على الامام استعمال العمال والسعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت مال المسلمين من الرعايا»، بل ان نفاثا زعيم النفاثية افتى ان «من اعطى لعامل أفلح فكمن اعطاها لنوبار ملك السودان[1]».

وكان هناك خلاف مذهبي حول الاموال التي تجب فيها الزكاة، وسيكون الأمر سهلا لو كان نظريا بحتا، أو لو كان المجتمع متجانسا مذهبيا لكن المسألة كانت قيد التطبيق العملي، وكانت الرعية مختلفة المذاهب، ومنه فبينما يرى الاباضية ان الزكاة واجبة في ستة اشياء من المزروعات وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والسلت، ويرى المالكية ان الزكاة في العنب والتمر والزيتون والحب والقطاني، فان الاسماعيلية يرون ان الزكاة «تجب في كل ما أنبتت الارض[2]».

كما وقع خلاف آخر، حول كيفية انفاق اموال الزكاة المجبية فيذكر ابن الصغير ان الامام عبد الرحمن بن رستم كان اذا حضرت اموال الصدقة صرف الطعام الى الفقراء وبيعت الشاة والبعير، فاذا صارت اموالا دفع الى العمال العاملين عليها ثم نظر في باقي المال فاذا عرف مبلغه امر باحصاء من في البلد وفيما حول البلد من الطعام ثم امر جميع ما بقي من مال الصدقة فأشترى منه أكسية صوفية وجبابا صوفيا وفراء وزيتا ثم دفع في كل اهل بيت بقدر ذلك، ويضيف ابن الصغير انه كان «يؤثر أكثر ذلك أهل الفاقة من مذهبه[3]»، ويبدو ان الاباضية انفسهم لم يتفقوا دائما حول زكاة اتباع المذاهب الأخرى فبينما يرى بعضهم كابن عبد العزيز وشعيب «ان الزكاة كلها لأهل الاسلام مسلمين كانوا او من قومنا تؤخذ منهم وتوضع فيهم». فإن ابن خلفون يذكر عن كتاب «الاجوبة» للامام افلح بن عبد الوهاب «ان الزكاة لا توضع الا في أهل الولاية من المسلمين[4]»، فهل كانت الزكاة تجبى من غير الاباضية ولا توضع فيهم؟ ثم هل كان هؤلاء يدفعونها للائمة الرستميين؟ ان ابن الصغير يذكر ان الاباضية

(1) يحي بن معمر: الاباضية بين الفرق. ص: 267.
(2) انظر: قول الاباضية في الجيطالي: قواعد الاسلام. ص: 19 وقول المالكية في سحنون: المدونة. ج. 1. ص: 294 والاسماعيلية القاضي النعمان: المصدر السابق. ص: 265.
(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 64.
(4) ابن خلفون: أجوبة ابن خلفون. ص: 64.

وحدهم كانوا يبعثون بزكاة اموالهم من سجلماسة الى الامام ابي اليقظان، فاذا حدث ان دفع المخالفون الزكاة للرستميين فربما لم تكن عن طيب خاطر، فقد كان النفاثية وهم اباضية يقولون لا تعطي الزكاة للقرابة اي قرابة المزكي[1]، وربما كانت الاحداث التي شهدتها تاهرت تدور غالبا حول موضوع الجباية.

اما الفاطميون فيقولون «لايعطى من الزكاة الا اهل الولاية من المؤمنين» ويضيف القاضي النعمان حول الزكاة «لاتعط قوما ان دعوتهم الى امرك لم يجيبوك ولو كان الذبح» يقصد القتل وربما لهذا السبب كان الناس يحبسون اموالهم عن الشيعة يفضلون اقاربهم والسائلين.

وهناك ملاحظة اخرى جديرة بالاهتمام وهي ان الاباضية يرون «ان لاتخرج الزكاة من بلد الى آخر وأهل بلدها احق بها ولو كانوا فساقا ان كانوا لايجعلونها في معصية» وهو نفس موقف المالكية، فقال سحنون نقلا عن الامام مالك: «تقسم الزكاة في اهل البلد التي تؤخذ فيها فان فضل نقلت الى اقرب البلدان اليهم» وهكذا فحتى لو دفع سكان بلاد المغرب الاوسط الزكاة، فكان يجب أن تنفق في نفس المكان، لكن الفاطميين كانوا يستأثرون بها كما سلف فترسل اليهم، وهو عامل مثير للفتن بين الفاطميين وسكان البلاد.

وحين نقول الزكاة فاننا نعني بها الصدقات كذلك فقال تعالى «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها[3]» وذكر ابن عذاري ان ابا عبد الله الشيعي «قبض مال الصدقة من الابل والغنم» ويؤكد ابن حوقل على ان الفاطميين جبوها، فيذكر بخصوص مدينة تنس ان «لسلطانها بها وجوها من الاموال كثيرة... والصدقات»[4]، ولكن يبدو انهم ــ الفاطميين ــ لم يكونوا يجبونها من الكتاميين، فقد عزم المعز الفاطمي على جمعها منهم فبعث خفيفا الصقلي الى شيوخ كتامة «يا اخواننا قد رأينا ان ننفذ رجالا الى بلدان كتامة يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم[4]» ولكنهم ــ الكتاميون ــ رفضوا دفعها، وكان القاضي النعمان يحث

(1) يحي بم معمر: الاباضية بين الفرق. ص: 277.
(2) سورة التوبة. الآية 103.
(3) ابن حوقل. صورة. ص: 78. 94.
(4) ابن ابي الضياف: اتحاف اهل الزمان. ص: 166. المقريزي اتعاظ الحنفا ج. 1 ص:97.

الناس على دفعها فذكر عن علي بن ابي طالب انه قال: «يدفع الصدقة الداء والدبيلة ــ داء في الجوف ــ والغرق والحرف والهدم والجنون حتى عد سبعين نوعا من البلاء(1)» كما اعتبرها الخليفة المنصور الفاطمي وسيلة للتقرب الى الله، فذكر بخصوصها في خطبة اعلان موت ابيه: «عباد الله... فتقربوا الى الله في يومكم باداء فطرتكم التي هي زكاة صومكم وسنة نبيكم... كل امرىء منكم عن نفسه وكل واحد من اهله ذكورهم واناثهم وصغارهم صاعا من بر أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير من طعامكم واهلكم لامن غير(2)».

وعلى اية حال، فان المصادر لاتذكر شيئا عن مبالغ الزكاة والصدقات التي جمعت في بلاد المغرب الاوسط، ولو لعام واحد، أو لمنطقة واحدة، كما لم تذكر مبلغ كل باب من ابواب انفاقها، ولم تصل الينا سجلات دار الزكاة التي ذكرها ابن الصغير في تاهرت، والا لسدت فراغا واسعا في مجال الزكاة.

الجزيـــة:

قال تعالى: «قاتلوا الذين لايؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون(3)»، وقد فرضت الجزية عليهم مقابل حمايتهم، فقد جاء في كتاب خالد بن الوليد الى اهل الحيرة «اني عاهدتكم على الجزية والمنعة فان منعناكم فلنا الجزية، والا فلا حتى نمنعكم(4)» ويعتبرها آدم متز أنها اشبه بضريبة للدفاع الوطني فكان لايدفعها الا الرجل القادر على حمل السلاح، بل وكانت تسقط عنه اذا اعان المسلمين في حروبهم ضد المشركين، وهي لم يقصد بها استغلال أو استهانة، فقد فرضت عليهم مقابل فرض الزكاة على المسلمين.

---

(1) القاضي النعمان: دعائم. ج. 1. ص: 242.
(2) الجوذرى سيرة الاستاذ جوذرى، ص: 56. القاضي النعمان: دعائم. ج. 1 ص: 267.
(3) سورة التوبة. الآية 28.
(4) الريس ضياء الدين: الخراج، ص: 165، انظر آدم متز: الحضارة الاسلامية ج1 ص: 78 عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين دار الفكر العربي ص: 171.

وكانت تجبى من احرار اهل الذمة الرجال البالغين ولا يدفعها الاطفال ولا النساء ولا العبيد ولا ذوو العاهات كالعميان والمقعدين والزمنى وغيرهم، ولا المترهبون ولا المجانين، بل ويضيف القاضي النعمان وهو يمثل العهد الفاطمي انها لايدفعها الفقراء الذين لايجدون شيئا ولا يستطيعون العمل، مثلهم في هذا الشيوخ العاجزون عن العمل.

وكانت الجزية تسقط عن من اسلم منهم، فذكر القاضي النعمان «من اسلم وضعت عنه الجزية» ومن المستبعد ان يكون هذا الامر وراء اقبالهم على الاسلام ذلك ان قيمة الجزية لم تكن شديدة الوطأ ويؤكد ارنولد توماس هذا فيذكر انها «كانت من البساطة بحيث لم تكن تثقل كاهلهم[1]». لان الشريعة الاسلامية كانت تحض دائما على الرفق في اهل الذمة حتى ان رسول الله (ص) قال: «الا من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته أو اخذ منه شيئا بغير طيب نفسه فانا حجيجه يوم القيامة»[2].

وقد كان الفاطميون يراعون عند جبايتهم الجزية احوال الناس وظروفهم من يسر وعسر، فيذكر القاضي النعمان انها كانت تجبى من الدهاقين وامثالهم من اهل السعة في المال عن كل رجل منهم ثمانية واربعين درهما في كل عام ومن الطبقة الوسطى اربعة وعشرين درهما ومن الطبقة السفلى اثنى عشر درهما[3] وزيادة في التسهيل فقد رخص الفاطميون في اخذ الجزية من اهل الذمة عروضا بقيمتها. بل وفي اخذها من ثمن بعض السلع المحرمة كالخمر والخنزير، ولعل الفاطميين جبوها في بلاد المغرب الاسلامي مثلما جبوها في مصر، فاذا كان الامر كذلك فقد جبوها في مصر اربعة دنانير من الطبقة العليا وديناربن من الطبقة الوسطى ودينارا واحدا من الطبقة السفلى، يضاف الى هذه المبالغ درهمان وربع درهم للعاملين عليها، كما يذكر هـ.ر. ادريس انها — الجزية —

(1) ارنولد توماس: الدعوة الى الاسلام. ص: 57 وعن الجزية انظر ايضا محمد بن يوسف طفيش: شرح كتاب النيل، دار الفتح بيروت ط. 2 1392هـ / 1972م ج. 17 ص: 568.
(2) الريس ضياء الدين: المرجع السابق ص: 173، 174. عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الاسلام دار الفكر العربي بدون تاريخ ص: 65 رواه ابو داود وفي رواية اخرى «فانا خصيمه يوم القيامة».
(3) آدم متز: الحضارة الاسلامية ج.1. ص: 78.

كانت في عهد بلكين بن زيرى محددة باربعة دنانير أو أربعين درهما، لكن آدم متز يشير الى ان أغلبية دافعي الجزية كانوا يدفعون الحد الادنى حتى ان بنيامين BENJAMIN يقول «ان اليهود في كل بلاد الاسلام يدفعون دينارا واحدا[1]».

اما بخصوص أوان دفع الجزية، فيذكر ابن ابي الفضل ان سبيل «الجوالي ان يفتتح في أول يوم من المحرم في كل سنة» بينما يذكر ضياء الدين الريس ان أوان دفع الجزية كان «في آخر العام لا في أوله تماما كأموال الزكاة» ويقف «متز موقفاً وسطا فيذكر الجزية تؤخذ مقسطة على ستة اجزاء أو خمسة وذلك لان عمال المسلمين كانوا يتقاضون منها مرتباتهم في كل شهر وكذلك كان الحال في الاندلس في القرن الثالث الهجري[2]»، ويرجح ان النظام الذي كان معمولا به في بلاد المغرب هو ما ذكره الريس، ويؤكد ابن عذاري ما ذهب اليه حين تعرض لابي عبد الله الشيعي، فحين فتح بلزمة وطبنة سنة 293 هـ / 905 م، سأل احد الجباة من اين هذا المال الذي بيدك ؟ قال: «جبيته من اليهود والنصارى جزية عن حول مضى لهم» مما يدل على انها كانت تجبى في نهاية العام، وهذا يتفق وشرط جباية الجزية من الذمي والمتمثل في اقامته حولا كاملا في ديار الاسلام.

وقد جبى الرستميون الجزية، فذكر ابن الصغير ان الامام عبد الرحمن بن رستم كان «ينظر الى ما اجتمع من مال الجزية[3]»، ويدل هذا على وجود اهل الذمة في تاهرت مما يرجح استمرار جمعها بعدهم، كما جباها الفاطميون فقد قال ابو عبد الله الشيعي للجابي السالف الذكر «هذا مال طيب» ثم امر احد الدعاة بان يفرقه في اصحابه، وهذا الموقف يكشف عن نظرة الفاطميين الى مال الجزية، من جهة ثانية فقد أشار ابن حوقل في ذكره مدينة تنس انه كان لسلطانها بها وجوه من الاموال كثيرة... والجوالي ثم يذكر الجوالي ثانية

(1) آدم متز: الحضارة الاسلامية ج. 1 ص: 78.
(2) آدم متز: نفس المرجع ج. 1 ص: 80. H.R. Idris: La Bérberie.... t 2 p. 616.
(3) ابن الصغير: سيرة الأئمة. ص: 327. وعن الجزية انظر: هو بكتز: النظم الاسلامية في المغرب. ص: 67. 70.

حين يشير الى وجوه دخل المغرب «عن خراج وعشر وصدقات وجوال ومراصد[1]» الا ان ما يلفت النظر ان ابن حوقل فضل استعمال «الجوالي» على كلمة «الجزية» وان كان هو بكنز HOPKINS ويعتبرهما كلمتين مترادفتين.

وان كان ابن الصغير وابن حوقل قد كشفا بذكرهما الجزية أو الجوالي عن وجود اهل الذمة في بلاد المغرب الاوسط، بشكل جعل جزيتهم ملفتة للنظر وذات اعتبار، الا انهما لم يذكرا مبلغ الجزية هذه ولا عدد اهل الذمة، وعلى كل فقد كانت موردا شرعيا يضاف الى موارد الدولة في بلاد المغرب الاوسط كمورد الخراج.

الخـــــراج:

ومهما كان الامر، فان الخراج[2] كان موردا من موارد بيت المال الرستمي وقد ابتدا الامام عبد الرحمن بن رستم جبايته، فهل مسح الامام الارض وميز ارض العنوة ثم وضع الخراج ؟ وهل وضع الخراج على اراضي المسلمين المخالفين ؟ أم هل جباه من اهل الذمة الذين كانوا في تاهرت وحدهم بدليل أن ابن الصغير ربط الخراج بالجزية ؟ فمن المرجح انه لم يكن يقصد بكلمة «كلمة الخراج» لتدل على «العشر» لانه استعمل كلمة «الاعشار» في مكان آخر من كتابه مما يدل على انه كان يدرك تمام الادراك الفرق بين اللفظتين وان كانت «الخراج» تأتي مرادفة «العشر» احيانا، فذكر اليعقوبي بخصوص اهل جبل نفوسة وهم اباضية انهم «لايؤدون خراجا الى سلطان ولا يعطون طاعة الا الى رئيس لهم بتاهرت وهو رئيس الاباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن[3]» لكنها اي «الخراج» تحتفظ بمعناها اذا كان جبل نفوسة من اراضي العنوة، ولكن هذا الامر يثير تساؤلا، هل استمر تمييز ارض الصلح من ارض العنوة الى القرون المتأخرة، عصر قيام دويلات اسلامية ؟.

---

(1) ابن حوقل: صورة ص: 94.
(2) حول موضوع الخراج بصفة عامة انظر، ابو يوسف: كتاب الخراج. قدامة ابو جعفر: كتاب الخراج وصنعة الكتابة، يحي بن آدم القرشي: كتاب اخراج دانيل دينيت : الجزية والخراج، ترجمة فوزي فهيم جاد الله الريس ضياء الدين: الخراج والنظم المالية. الماوردي :الاحكام السلطانية ص: 146.
(3) اليعقوبي: البلدان. ص: 346.

لم يذكر ابن الصغير كلمة «الخراج» بعد الامام عبد الرحمن، لكن هذا لا ينفي استمرار الرستميين جباية هذا المورد، كما ان المصادر الاباضية وغيرها قد اهملت الموضوع، فلم تشر الى تفاصيل حوله، كطريقة وضعه، فان الخراج على ثلاثة اصناف على المساحة والمقاسمة والقوانين، التي هي مقاطعات معروفة لاتزيد ولا تنقص زرع أو لم يزرع[1]، ومن المستبعد ان يكون الرستميون لجأوا الى المساحة والقوانين ـ نظام الالتزام ـ لانهما ليسا من العدل في حق الرعية، والمرجح انهم اتخذوا نظام المقاسمة، اي ان لهم حصة معلومة من الانتاج، فان سعاة الامام كانوا ممن «لايظلمون ولا يظلمون».

كما لم تشر المصادر الى كيفية جباية هذا المورد، ويظهر ان الرستميين وغيرهم واجهوا مشاكل في جبايتها بسبب اختلاف السنة الهجرية عن السنة الجبائية الشمسية اذ ينتج عن هذا الاختلاف ان تنتهي السنة الهجرية و لم يبدأ جني المحصول بعد، لان تلك النهاية تدور على مدار السنة الشمسية فتصادف الفصول الاربعة وربما لجأوا في مواجهة هذه المشكلة الى ان كل اثنتين وثلاثين سنة شمسية تعادل ثلاثا وثلاثين سنة قمرية، فنقلوا خراج السنة المتقدمة الى السنة المتأخرة، اعني انهم جبوا خراج الثانية والثلاثين في السنة الثالثة والثلاثين[2]، كما ان المؤرخين لم يشيروا الى موعد جباية الخراج، فهل كانت تتم شهريا ام سنويا ؟ اذ يذكر ابن الصغير ان اهل الصدقة كانوا يقبضون «اعشارهم في هلال كل... من اهل الشاة والبعير»[3] ويبدو ان المحقق لم يستطيع تحقيق الكلمة المحذوفة بعد «كل» الا ان استعمال كلمة «هلال» تدل على ان الكلمة المحذوفة هي «شهر» ومنه يمكن القول ان الجباية كانت تقع شهريا، وربما كان من الصعب تطبيق هذا القول على الخراج، اذ يبدو ان جبايته كانت سنوية، بعدما ينتهي الناس من جمع محصولهم مع بعض الاستثناءات وقد يفهم هذا من أن الامام عبد الرحمن كان ينظر في مال الجزية والخراج فيقتطع منه «ما يكفيهم في سنتهم[4]» فكأن هذا المال كان يجتمع مرة واحدة في السنة.

---

(1) الاصطخري: المسالك. ص: 157 ابن حوقل: صورة. ص: 263.
(2) آدم متز: الحضارة الاسلامية ج. 1 ص: 191 انظر ايضا عن الخراج. هو بكنز: النظم الاسلامية ص: 74. 87. مرمول: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية. ص: 238. 239.
(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 327.
(4) نفس المكان.

ولم يشير المؤرخون الى مبلغ الخراج الذي جباه الرستميون وغيرهم، ويبدو انه متذبذب بين سنة واخرى، بل وبين امام وامام ومن حيث الخصب والقحط وربما لهذا الامر كان القاضي النعمان ينصح الخليفة الفاطمي فيما يصلح احوال اهل الخراج وفي مساعدتهم على عمارة ارضهم والتغلب على مشاكلهم، وفي تخفيف الجباية عنهم فيقول: «تعاهد اهل الخراج وانظر كل ما يصلحهم فان في صلاحهم صلاح من سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا هم لانهم الثمال دون غيرهم والناس عيال عليهم فليكن نظرك في عمارة ارضهم وصلاح معاشهم[1].

وجبى الفاطميون الخراج، فذكره ابن حوقل ضمن موارد الفاطميين حين تعرض الى ذكر وجوه جباية الاموال في تنس كما سبق، «وكان ديوان الخراج قد احرق لما هرب زيادة الله آخر امير أغلبي، فأمر به ابو عبد الشيعي فأحيي»، وهذا يدل على ان موقف الشيعي هذا من خراج بلزمة وطبنة لم يكن ثابتا بل يقصد به الدعاية ونشر السمعة الطيبة وجذب الناس اليه لان الخراج مورد شرعي وفق جميع المذاهب.

وان وجود ديوان له يعني تسيير الامور بدقة وان الدقة ومحاسبة الناس تجعلهم يهتمون بارضهم وبتحسين انتاجها، وكان الفاطميون لايسامحون في صغيرة ولا كبيرة وهذا لحمل الناس على العمل والانتاج، ففي سنة 305 هـ / 917 م «اخذ اهل الضياع باعمال افريقية بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقسيط[2]» كما سلف لكن التنظيم والدقة لاتعني ظلم الناس، وان كان هؤلاء يرون كل خروج عن المألوف لديهم ظلما، فان الخليفة المنصور الفاطمي لم يتردد في اسقاط الخراج عن الرعية حتى صلحت احوالهم في اعقاب الاحداث الخطيرة التي عاشتها بلاد المغرب اثناء انتفاضة ابي يزيد وما ادت اليه من تدهور اقتصادي، واذا ظهرت بعض المظالم بسبب الجباة، فربما كان وراءها العمال

(1) القاضي النعمان: كتاب الدعائم. ج. 1 ص: 362.
(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 181. البقايا: اموال تتركها الخلافة في ايدي الفلاحين والتقسيط هو الخراج.

انفسهم، فقد كان هؤلاء «لايريدون من ينظر فيما تقلدوا امره من الاعمال بالنواحي ويجعلون ما امروا به من ذلك سببا لتأخر المال[1]»، وحين ولى الخليفة المنصور الفاطمي ميسور الفتى على تيهرت اضطرب عليه اهل البلد لانه سار فيهم بسيرة غير مرضية[2] سنة 333 هـ / 945 م. واحتسب ابو يزيد مخلد بن كيداد على جباة الاموال، فيبدو أن العمال بيت الداء في السياسة المالية الفاطمية، فكان الخليفة القائم على سبيل المثال متعففا عن المال الحرام والفاطميون ليسوا بحاجة الى اثارة السكان عليهم وهم يعدون انفسهم لتحقيق مطامحهم في المشرق الاسلامي.

ومن الجدير بالملاحظة ان بلاد كتامة كانت تمتنع عن الدفع، فحين اقترح عليهم الخليفة المعز الفاطمي ان ينفذ إليهم رجالا لجمع الاموال والزكوات رفضوا اقتراحه، وظلوا على رفضهم حتى شحن المنصور بن بلكين بن زيرى سنة 379هـ «بلاد كتامة بالعساكر وبث عماله فيها ولم يدخلها عامل قبل ذلك فجبوا وضيقوا على أهلها»[3]، ويدخل هذا التصرف في اطار الاهتمام الزيرى بالجباية استمرارا للسياسة المالية الفاطمية، ومن المستبعد ان المقصود بالعبارة «ضيقوا على اهلها» السالفة الذكر انهم حملوهم فوق طاقتهم لان المنصور بن بلكين كان معروفا بانه «حسن السيرة محبا للعدل والرعية أوسعهم عدلا واسقط البقايا عن اهل افريقية وكان مالا جليلا[4]»، فان الامر اذن لايخرج عن ان الكتاميين رأوا في الجباية منهم ظلما بعدما ألفوا عدم الدفع.

ولم يشر المؤرخون ولا الرحالة الى مبلغ الاموال المجبية خراجا من بلاد المغرب الاوسط، وحين اراد ابن حوقل الاشارة الى خراج مسيلة اكتفى بوصفه «خراجا غزيرا» ويرجح ان الفاطميين قد جبوا اموالا طائلة من الخراج ذلك ان عبيد الله المهدي امتحن مالكا بن عيسى القفصي سنة 305 هـ / 915 م «بصحبته وبتعديل الارض لتوظيف الخراج الذي يسميه المقسط» اي ان المهدي

(1) الجواذي: سيرة الاستاذ جوذر. ص: 69.
(2) ابن عذاري: البيان ج 1. ص: 198.
(3) ابن الاثير: الكامل ج. 9 ص: 67.
(4) نفس المصدر ج. 9 ص: 127 حوادث سنة 386 هـ.

يكون قد امره بمسح ارض المغرب الخاضعة للنفوذ الفاطمي، ليتمكن من تنظيم الخر... ...سبطه تنظيما ادق مما كان عليه، وهو ما قام به عبد المؤمن الموحدي فيما بعد اي سنة 554 هـ/ 1159 م، فقد مسح هذا ارض المغرب بالفراسخ والاميال طولا وعرضا «فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والانهار والسباخ والطرقات، وما بقي قسط عليه الخراج والزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق»(1)، وبناء على هذا فان كلمة «امتحنه» الواردة في العبارة السابقة هي من الامتحان لامن المحنة الا اذا قصد بها أنه وضع على عاتقه مسؤولية ...مة وقد تكون «الباء» في العبارة بصحبته وبتعديل ...» سببية، وعليه فان المه... يكون قد نكبه بسبب صحبته وتعديل الارض، اي ان مالكا هذا قام في موضوع تنظيم الخراج وتعديل الارض بما أوجب على المهدي ان ينكبه.

ويبدو ان الفاطميين كانوا حريصين كل الحرص على ضبط مبلغ الخراج ومعرفة حساباته بالتحديد، ومن اجل هذا الغرض، قام ابو معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن ابي محرز القاضي بتوظيف التقسيط على ضياع افريقية بعد أن وزع جميعها ونظر الى «أوفر مال ارتفع من العشور في سنة أو اقله ثم جمع المالين ووظف الشطر على كل ضيعة» سنة 303 هـ(2).

الا ان عملية توظيف التقسيط على الضياع بحاجة الى اعادة نظر لا... تعديل الارض نفسه، بحاجة الى اعادة نظر من سنة الى اخرى لمعرفة الاراضي الجديدة التي تم استصلاحها وادخالها في التعديل، فيذكر المقريزي انه اذا مضى من الزمن ثلاثون سنة حول الولاة السنة وراكوا البلاد كلها وعدلوها تعديلا جديدا فزيد فيما يحتمل الزيادة من غير ضمان البلاد ونقص فيما يحتاج الى التنقيص منها(3).

---

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 126 هو بكنز: النظم الاسلامية ص: 81.
(2) ابن عذري: البيان ج1 ص: 173.
(3) المقريزي: الخطط ج1. ص: 147.

العشـــور:

العشور ضريبة ورسوم تؤخذ على الأراضي التي يزرعها المسلمون وعلى اموال وعروض تجارة اهل الحروب، واهل الذمة المارين بها على ثغور البلاد الاسلامية والاراضي تلك هي اراض اسلم اهلها عليها، وهي في ايديهم، واراضي احياها المسلمون واخرى اخذت عنوة ثم قسمت على المحاربين وأراضٍ جلا عنها العدو فأستولى عليها المسلمون، واراض تعرف بالصفايا وهي التي كانت ملكا للاسرة الحاكمة من الاعداء كما سلف.

وقد جبى الرستميون العشور ــ الاعشار ــ فذكر ابن الصغير ان «أهل الصدقة على صداقتهم يخرجون في اواني الطعام فيقبضون اعشارهم» ــ كما سلف ــ ويفهم من «أواني الطعام»، أنهم كانوا يجبونها على المحاصيل الزراعية وان اختلف العلماء في المحاصيل التي يفرض عليها العشر[1] وعبارة ابن الصغير لاتدل على نوع الاراضي التي جبى الرستميون عشرها، وان كان الارجح انها أراضٍ اسلم اهلها عليها، واراض احياها المسلمون، فقد كانت منطقة تاهرت عندما شرعوا في بنائها «غيضة اشبة».

أما بخصوص العشور المجبية من تجار اهل الذمة فيذكر ابو يعقوب الورجلاني الاباضي «لانعشر اموالهم الالعام واحد فان ادعوا انهم اعطوا العشر لبعض اهل تلك البلاد التي جاؤا منها أو لأهل الخلاف ولهم على ذلك براوات فانا نحط عنهم تلك الجزى، أو الخراج ونعشرهم لعامنا الذي جازوا فيه علينا[2]» وبما ان تاهرت تقع في منطقة داخلية فهذا يقلل العشور المجبية من اهل الذمة في الثغور.

واستمر الرستميون يجبون العشور على الحاصلات الزراعية فان ابن الصغير يذكر ان الشراة لم تكن تطعن الامام أفلح «في شيء من احكامه ولا في صدقاته ولا في اعشاره[3]»، ولم يشر المؤرخون الى مبلغ هذه الضريبة

---

(1) المظفر محمود: احياء الارض الموات. المطبعة العالمية القاهرة. 1392 هـ/ 1972 م ص: 189.
(2) ابو يعقوب الوجلاني : الدليل ج 3. ص: 52.
(3) ابن الصغير: سيرة الائمة ج1. ص: 333.

ولا الى طريقة جبايتها والارجح ان الرستميين اتبعوا طريقة المقاسمة كالخراج، لان فرض مبلغ محدد على مساحة معينة دون اعتبار لانتاجها تظهر ثقيلة على الفلاحين.

وجبي الفاطميون العشور كذلك، فحين سأل عبد الله الشيعي احد جباة بلزمة وطبنة ــ السالف ذكرهم ــ عن المال الذي معه، قال له: «من العشر، فقال ابو عبد الله: اذهبوا بهذا المال فليرد على كل رجل ما اخذ منه، واعلموا الناس انهم امناء على ما يخرج الله من ارضهم وسنة العشور معروفة في اخذه وتفرقته»[1] فهو لم يرفض مبدأ العشور، كما ان ابن حوقل يذكر العشر ضمن موارد الفاطميين، وأضاف ان للسلطان الفاطمي في تنس «وجوها من الاموال الكثيرة... والاعشار» ثم أشار الى جباية العشر من التجار فذكر ان تعشير تجار الاندلس كان يتم في طبرقة»، وعلى العموم، فان ما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والاندلس فيعشر على سواحل البحر[2].

وكان شأن العشور كغيره من الموارد المالية، فلم يذكر المؤرخون والرحالة تفاصيل عن الموضوع، فلم يشيروا الى مبلغ جبايته من بلاد المغرب الاوسط، ولا الى عشور كل ناحية من البلاد، كما يلاحظ ان كتامة لم تكن تدفع عشورا في العهد الفاطمي بل ولا قبله في العهد الاغلبي، إنما كانوا يجمعون الاعشار فيوزعونه في بلادهم، لكن التجار منهم كانوا يدفعون عشورا اذا دخلوا المدن، اذ كان عمالها يعشرونهم الى ان قاموا عليهم مع ابي عبد الله الشيعي.

الفــيء والغنيمــة:

يعتبر الفيء كل مال وصل الى المسلمين من المشركين من غير قتال ولا ايجاف خيل ولا ركاب، وجاء فيه قوله تعالى ﴿ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دُولة بين الاغنياء منكم[3]﴾.

---

(1) ابن عذاري: البيان ج 1. ص: 141.
(2) ابن حوقل: صورة. ص: 78. 94.
(3) سورة الحشر. آية 7.

وأما الغنيمة فهي كل ما اصابه المسلمون من عساكر الكفار عن طريق الحرب، وجاء فيه قوله تعالى: ﴿واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى المساكين وابن السبيل[1]﴾.

ولم تشكل الغنيمة موردا للدولة الرستمية لانها عاشت في امن وهدوء، وارتبطت بعلاقات حسن جوار. لكنها شهدت فتناً داخلية كانت تنشب من حين الى آخر، فربما احرز الرستميون على بعض الغنائم خاصة وان موقف الرستميين من الغنائم غير واضح، فهل كانوا يتعففون عن جمعها ؟ ام كانوا يجمعونها ؟ فان ابا يعقوب الورجلاني يقول بخصوص المخالفين: «اننا اذا حاربناهم وهزمناهم فان اموالهم مردودة عليهم الا ما كان لبيت المال فانا نجيزه على وجهه...» ولا نستعمل معهم في ذلك طريق الزهاد مثلما فعل ابو منصور في ولد احمد بن طولون[2].

ولكن الامر يختلف في العهد الفاطمي بسبب انه عهد حروب مستمرة، بل وكذلك العهد الزيرى، فقد دخل ابو عبد الله الشيعي تاهرت بالامان، فقتل بعض الرستمية وهرب البعض الآخر فيكون قد حصل على فيء وغنائم، كما دخلت عساكر المهدي تيهرت سنة 299 هـ / 911م «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانتهبوا الاموال»، ومثل هذا يكون قد حدث عقب كل انتصار احرزه الفاطميون في بلاد المغرب الاوسط[3]، ومثل هذا وقع في عهد الزيريين، ففي سنة 379هـ / 986م، دخلت عساكر المنصور بن بلكين تاهرت «فنهبوا وقتلوا» بل وهناك غنائم كانت تجبيها جيوش موالية للامويين وتحارب الفاطميين والزيريين من بعدهم وعلى سبيل المثال فقد ولت جيوش حماد بن يوسف «صاحب القلعة» ويطوفت الادبار امام زيرى بن عطية وقد «اسلموا محلاتهم ومضاربهم وكل ما فيها من الاموال والسلاح وغير ذلك فأحتوى زيرى بن عطية على جميع ما ذكرنا[4]».

---

(1) سورة الانفعال. الآية: 40.
(2) ابو يعقوب الورجلاني: الدليل ج 30 ص: 54. وقال الامام أبو الخطاب في موضوع الغنيمة: اذا فعلنا كما فعلوا المخالفون فحق على الله ان يرفضنا ويدخلنا معهم جهنم، اي اذا جمعوا الغنيمة انظر: الدرجيني طبقات ج. 1 ص: وعن موضوع ابي منصور مع العباس بن احمد بن طولون انظر: محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي. دار العودة بيروت. 1976 ص: 144.
(3) عن انتصاراتهم هذه انظر: ابن عذاري: البيان ج. 1 مواضع متفرقة ابن خلدون : العبر ج. 4 مواضع متفرقة محمد بن عميرة: دور زناتة ص: 173 وما يليها لقبال موسى: دور كتامة مواضع متفرقة.
(4) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1 ص: 250.

والجديد في الامر ان الفاطميين يعطون «الغنيمة» تفسيرا خاصا، فهم يقولون: «ليست الغنيمة ما اخذ من ايدي المشركين خاصة بل ذلك كل كسب كسبه المرء فهو غنيمة» وأضاف القاضي النعمان ان الله أوجب «لنا الخمس في اموال عباده المؤمنين وجعله لنا حقا عليهم فمن منعنا حقنا ونصيبنا في ماله لم يكن له عند الله حق ولا نصيب[1]»، وقد كانوا ـالفاطميون ـ يعتبرون المسلمين المخالفين لهم من أهل البغي ويحل قتالهم بل ويعتبرون قتالهم هذا جهادا، فذكر ابن عذاري انه حين خرج ابو القاسم الفاطمي الى المغرب قال والده المهدي: «اللهم انك تعلم اني ما اردت باخراجه الى المغرب الارضاك ونصرة دينك واذلال اعدائك» كما سلف.

واذا كانت الشريعة قد حددت أوجه قسمة الفيء والغنائم، فان الفاطميين يرون ان «ما لم يقاتل عليه فهو لله ورسوله كما قال الله عزوجل وهو من بعد الرسول للامام في كل عصر وزمان» ويرون ان «الخمس لنا اهل البيت في اليتيم منا والمسكين وابن السبيل وليس فينا مسكين ولا ابن السبيل اليوم بنعمة الله فالخمس لنا موفر ونحن شركاء الناس فيما حضرناه في الاربعة الاخماس[2]».

ويظهر ان توسعهم في مفهوم الغنيمة حتى شمل كل ما كسبه المرء، انهم كانوا يهدفون الى جباية اقصى ما يمكن من اموال الاغنياء، ولا ارى ان عيونهم كانت ترنو الى ما بيد الفقير، ذلك ان الفاطميين اسماعيلية حاولوا ان يقيموا بين الناس نوعا من المساواة الفعلية، ففرضوا من الضرائب ما يساعد على تقليل التفاوت في الثروات، ومن كان فقيرا فيهم اسعفوه، فجذبوا اليهم أغلب من عضهم الفقر بانيابه[3].

وعلى كل فان هذه الغنيمة، كانت ترسل كغيرها من الموارد الى خارج بلاد المغرب الأوسط شرقا وغربا، وكان في القيروان حسب قول ابن حوقل «ديوان جميع المغرب واليها تجبى الاموال».

---

(1) القاضي النعمان: كتاب الهمة. ص: 69.
(2) نفسه: كتاب دعائم الاسلام ج1 ص: 386 وعن موقف الاباضية من الغنيمة الورجلاني: الدليل ج. 3 ص: 54.
(3) عطية مصطفى مشرفه: نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ص: 49 ـ 40.

المكـــوس:

عبارة عن ضرائب غير شرعية[1] تجبى على المصنوعات المحلية والواردات الاجنبية وعلى كل ما يباع ويشترى، فوضعت على الحوانيت والاسواق، وقد أشار المقدسي الى ذلك بخصوص القيروان فذكر ان «الضرائب موضوعة على اصحاب الدكاكين[2]» ولم تكن الضرائب في المغرب الاوسط تختلف على تلك المعروفة في افريقية في القرن الرابع الهجري، لخضوع البلدين الى نفس القوانين.

ويرى هـ.ر. ادريس ان المكوس كانت تفرض بشكل جماعي، يقوم المغرمون بتوزيعها على انفسهم، ويبدو أن هذه العملية كانت تواجهها صعوبات، فهل كان التوزيع على الرأس أم على درجة الغنى ؟ وربما هرب البعض عند التوزيع ثم عاد بعد الانتهاء منه[3].

وكانت قيمة المكس تختلف من حين لآخر فتترواح بين 8 % — 20 % وقد حددها الفقهاء بنسبة 10 % على التجار المشركين و5 % على تجار اهل الذمة و2,5 % على التجار المسلمين، لكن المؤرخين لايشيرون الى المبالغ التي كانت مكوسا من بلاد المغرب الاوسط.

ونظرا لان المكوس ضرائب غير شرعية كما سلف فان الرستميين والامراء العلويين لم يجبوها، أو على الاقل ان المؤرخين لم يشيروا الى انهم جبوها، لكن الفاطميين فعلوا ذلك فأقاموا مراصد في مواضع مختلفة من البلاد، تتولى جباية المكوس، فذكر ابن حوقل بخصوص تنس ان للسلطان الفاطمي بها «مراصدعلى المتاجر الداخلة والخارجة والصادرة والواردة[4]» وبذلك تكون مراصد اخرى في جميع الموانىء البحرية والبرية.

(1) عن المكس: انظر سحنون : المدونة ج2 ص: 279 كتب عمر بن العزيز الى عامل المدينة ان يضع المكس فانه ليس بالمكس ولكنه البخس «وانظر عطية مصطفى مشرفه: نظم الحكم. ص: 184 وما يليها هو بكنز: نظم الحكم ص: 94 — 96.
(2) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 225.
(3) لمزيد من التفاصيل انظر: H.R. Idris: La Berberie... t. 2 P.614.
(4) ابن حوقل: صورة ص: 89 وأنظر ص: 94.

وكان متولي المكوس باب المدينة مقرا له مما يسمح له بالاشراف على كل صغيرة وكبيرة داخلة أو خارجة، وكان التاجر دافع المكس يحمل رخصة بالسماح له بالمرور، وهي اشعار بدفعه ما عليه من المكوس، ويوضع اسمه في سجلات خاصة بهذا الشأن، فان الاستاذ جوذر يكتب الى المعز الفاطمي «امر طريق السفر وغيره من المناصب هناك، وان كثيرا من رجال الدولة ليست في ايديهم سجلات ولا اطلاق بالجواز(1)».

وكان الفاطميون يضعون ضرائب تدعى «القبالة» وهي تختلف عن نظام التقبيل، فهي تعني الضرائب التي كانت يؤديها اهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية بينما التقبيل نظام الجباية ــ كما سيأتي ــ، ولئن كان ابو عبد الله الشيعي قد اعلن في اجتماعه بجباة بلزمة وطبنة كما سبق ان «لاقبالة ولا خراج على المسلمين في اموالهم» الا ان الخليفة المنصور الفاطمي كتب الى مداد الفتى بخصوص زناتة» حين اعلن الخير بن محمد بن خزر ولاءه «ان لايكلفهم قبالة ولا مغرما(2)» وهذا يعني انه كان يكلفهم قبل ذلك، فهل كان الفاطميون اذن يفرضونها على المخالفين لهم والخارجين عن طاعتهم فحسب ؟.

وعلى اية حال، فليس هناك معلومات كافية حول هذا الموضوع ولا تفاصيل، فان المؤرخين لايشيرون الى مبالغه، ولا الى المبالغ المجبية من كل ولاية أو كل مرصد ومع هذا فقد كانت موردا هاما(3).

---

(1) الجوذري: سيرة الاستاذ جوذر. ص: 110.
(2) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد ص: 30.
(3) بعث المعز الفاطمي الصقلبي الى شيوخ كتامة يخبرهم بانه يريد ان يبعث رجاله ليقيموا بينهم فيأخذ صدقاتهم ومراعيهم فاذا احتاج اليها استعان بها فقال شيوخ كتامة لخفيف قل لمولانا: «والله لافعالنا هذا ابدا كيف تؤدي كتامة الجزية ويصير عليها في الديوان ضريبة وقد اعزها الله قديما بالاسلام وحديثا معكم بالايمان وسيوفنا بطاعتكم في الشرق والمغرب فعاد خفيف فأخبر المعز بذلك، فأستدعى شيوخ كتامة فقالوا له: هذا جواب جماعتنا، فتظاهر لهم بانه يريد اختبارهم كيف يكون حالهم بعده انظر المقريزي: الخطط ج. ص: 352، نفسه: اتعاظ الحنفاء ج. 1 ص: 98 لقبال موسى: المعز لدين وجيل جديد لكتامة، من خلال وثيقة فاطمية معاصرة الاصالة ع. 29 محرم صفر 1396 هـ/ جانفي فيفري 1976 م ص: 40.

المستغلات:

يعرفها ابن حوقل بان «تربتها للسلطان وقد ابتنى فيها التجار الاسوق وغيرها فالبناء لهم ويؤدون اجر الارض[1]» اي انها تشمل جميع المنشآت التي يقيمها الناس على ارض حكومية من اسواق وخانات وفنادق وطواحين.

وقد اشار ابن الصغير الى ان الرستميين شرعوا في «اتخاذ الارحاء والمستغلات»[2] لكنه لم يقدم اية اضافات أخرى حولها مثل عددها، جبايتها، ملكياتها وغير ذلك، فاكتفى باشارة اخرى الى انها كثرت في عهد الامام افلح بن عبد الوهاب.

وهي بطبيعة الحال موجودة في كل مدينة وفي عهد الفاطميين والزيريين كذلك، وتظهر عند رحالة القرن الرابع الهجري، الذين أشاروا الى خانات وفنادق بعض المدن لكنهم علي اية حال لم يقدموا توضيحات بشأنها فلم يذكروا جبايتها كذلك ولا كيفية تأجيرها للناس.

المصادرة:

لم تشر المصادر بين ايدينا الى قيام الرستميين والامراء العلويين بمصادرة اموال بعض الناس، لكنها أشارت الى قيام الفاطميين بالمصادر في افريقية، وهذا يعني انها المصادرة كانت موردا ماليا لهم، مما يرجح انهم مارسوها في بلاد المغرب الاوسط خاصة مع اضطراب امر البلاد عليهم.

فبخصوص افريقية، ذكر الخشني ان ابا العباس بن السدري كان «ممن ضربه الشيعي وعذبه واخذ نعمته[3]»، وذكر ابن عذري ان المهدي الفاطمي كان يظهر «التعلل على اموال الناس في كل جهة[4]» وهذه العبارة توحى بانه تعلل على اموال الناس في بلاد المغرب الاوسط، وبما انه المهدي خصص «ديوانا لاموال الهاربين مع زيادة الله آخر امير اغلبي واستصفى اموالهم[5]»

---

(1) ابن حوقل: صورة. ص: 265 السامرائي: المؤسسات. ص: 229.
(2) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص: 324.
(3) الخشني: قضاة قرطبة. ص: 283.
(4) ابن عذاري: البيان ج1. ص: 181.
(5) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 257.

فهذا يوحي بدوره انه فعل نفس الامر مع الهاربين من سكان المغرب الاوسط، وما أكثرهم، فقد هرب الزناتيون الى المغرب الاقصى حتى كاد المغرب الاوسط ان يكون خلوا منهم على حسب تعبير بعض المؤرخين، هذا بالاضافة الى مصالة بن حبوس حين انتصر على إمام فاس 309 هـ / 921 م يحيى بن ادريس «عذبه بانواع العذاب حتى استصفى امواله وذخائره» وربما كانت هذه السياسة وراء منح المالكية وغيرهم تأييدهم لابي يزيد مخلد بن كيداد، فهو على الاقل «معه حفظ الاموال» لكن المصادر لاتشير الى تفاصيل حول هذا الموضوع، كغيره من الموارد المالية، فلم تذكر مبالغه، ومهما كانت هذه المبالغ فانها كانت تأخذ طريقها الى بيت المال الفاطمي.

أموال الامتحان:

يقول القاضي النعمان: «جعل عز وجل للأئمة صلوات الله عليهم عند استنقاذهم أولياءهم في أموالهم وفيما أحبوه ومارأوا أن يمتحنوهم به ما رأوه من ذلك» ثم يضيف أن «من امتحنه أولياء الله منكم أيها المؤمنون فليصبر للمحنة وأيسر ذلك المال وليس فيه توقيت على الائمة عليهم السلام ولا فيما يمتحنون به أولياءهم عند ارتضائهم احوالهم وابلاغهم درجة الفضيلة عندهم»[1].

وبالفعل فقد امتحن الفاطميون بعض الناس، فذكر القاضي عياض بخصوص مالك بن عيسى بن نصر القفصي ت 305 هـ / 917 م انه «امتحن آخر عمره بمغارم السلطان الحادثة على اهل الضياع»، وكانت ستين دينارا وحين مات القاضي المروزي ت 303 هـ / 915 م «طولب اهل القيروان بماله فأمتحن بذلك جماعة من وجوه اهل القيروان وفضلائهم وتجارهم» ولا يعنينا هذان المثلان الا لأنهما يكشفان عن مورد فاطمي وزيري ، يكون من الارجح انهم طبقوه على بلاد المغرب الاوسط، ومن الجائز ان يكون دعاة التشريق في البلاد امثال منيب بن سليمان المكناسي داعي التشريق في جبال الونشريس قد امتحنوا الناس في اموالهم ماداموا امتحنوهم في اعراضهم الى ان قام عليهم الناس فقتلوا بعضهم[2].

(1) الحبيب الجنحاني: السياسة المالية ص: 50 وعبارة «فليصبر للمحنة» الارجح انها فليصبر للامتحان لكي تنسجم مع ما سبق.
(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 185 حوادث سنة 309 هـ.

أموال التطوع

يذكر القاضي النعمان موردا آخر من موارد الدولة الفاطمية وهو «التطوع» فيقول: «المؤمنون بعد ذلك مندوبون الى التطوع بالانفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع اعمالهم منها الى اوليائهم أو من اقاموه لقبض ذلك منهم وذلك مفوض فيه اليهم وليس عليهم فيه توقيت ولا فرض معلوم وانما هو تطوع»(1) ثم يلح على أهمية هذا التطوع مركزا على ان المال أمانة بايدي الناس. فمن المرجح والحالة هذه ان يكون بعض شيعة المغرب الاوسط، قد دفعوا مبالغ إلى الفاطميين على سبيل التطوع.

ويمكن ان يدخل في باب التطوع اموال تدفع على شكل هدايا، فحين دخل الامير المنصور الزيري مدينة رقادة قادما اليها من أشير سنة 374 هـ / 1081 م «اتاه العمال بالهدية» وذكر الرقيق القيرواني ان عامل افريقية يوسف بن ابي محمد كان يخرج في كل سنة على كور افريقية ومعه ابو الحسن البوني «يجبي الاموال ويقبض الهدايا» وذكر ابن عذاري بخصوص باديس بن المنصور الزيري أنه «اهدى اليه جماعة من الناس على قدر أحوالهم» سنة 382 ه / 988 م.

وقد ذكر ابن حوقل ان لسلطان المغرب في مرسى الخرز ناظر يلي صلاتها ومعاونها وما يلزم ما يخرج من هذا المعدن(2) ـــ المرجان ـــ، ومن المستبعد ان يقصد «بصلاتها» الصلاة بل ان الاقرب الى الواقع انها جمع صلة، فلم يسبق ان كانت الصلاة وظيفة مستقلة تسند لموظف، لانها من مهام امام المسجد، فيكون الارجح ان مهمة هذا الناظر هي جباية الصلات والاعانات التي يقدمها الناس هناك بالاضافة الى الضرائب المفروضة على المرجان، ومن المرجح ان يكون مثل هذا الناظر في مناطق مختلفة من بلاد المغرب الاوسط.

اموال الهجـرة والفطـرة: يشير القاضي النعمان الى أن أبا عبد الله

الشيعي «افترض لله على كل امرىء دخل في امره دينارا اسماه دينار الهجرة ودرهما زعم انه درهم الفطرة وجعل حقا واجبا في اموال الامة(3)» ولا تشير

(1) الحبيب الجنحاني: المكان السابق.
(2) ابن حوقل: صورة ص: 76.
(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 17. ليس لهذا الدرهم علاقة بصدقة الفطر.

المصادر التي بين أيدينا الى أية معلومات اضافية حولها في بلاد المغرب.

الأحبـاس:

وهي الأموال الموقوفة على جهات برّ لا تنقطع كالدور والفنادق والاراضي وغيرها، وقد شكلت موردا للرستميين وغيرهم ممن حكم بلاد المغرب الأوسط، فهي أموال شرعية وان اغفال المؤرخين لهذا المورد لاينفي وجوده فقد اهتم الفاطميون به، فكان القاضي محمد بن عمر المروذي يأخذ «أموال الأحباس والحصون(1)».

وهناك احباس أخرى يمكن ان نطلق عليها اموالا محجوزة، فان القاضي النعمان يرى ان ما كان من اموال اهل البغي المخالفين في ايدى اهل العدل «الفاطميين» فينبغي ان يحبسوه عنهم ما داموا على بغيهم، فاذا فاؤا أعطوهم أياه ولا يكون غنيمة ولكنه يحبس(2)».

المغـارم:

لاتشكل المغارم موردا من موارد بيت المال عند الرستميين، ولا بيوت الأموال في الامارات العلوية، لكنها كانت موردا هاما عند الفاطميين ثم الزيريين من بعدهم، ويبدو ان قبائل المغرب الأوسط قد تحملت الكثير من هذه الضريبة، وذلك راجع الى حروبهم العديدة، اذ من المرجح أن الفاطميين كانوا يغرمون القبائل التي حاربوها جميع التكاليف التي أنفقوها في اعداد وتسيير حملاتهم، ونظرا لأن مؤونة الجيش تقع على عاتق المناطق التي يمر بها، سواء في حالة السلم أو الحرب، فان الفاطميين قد فرضوا مغارم على مثل هذه المناطق.

فقد جبى الفاطميون اموالا عظيمة من اهل طرابلس سنة 300 هـ على سبيل المثال من الذين اثاروا الخلاف، وغرم ابو القاسم الفاطمي اهل البلد جميع ما اخرجوه على عسكره»، فمن المرجح انهم فعلوا نفس الامر مع اهالي تاهرت وغيرهم من القائمين ضدهم.

---

(1) الدباغ: معلم الايمان. ج. 2. ص: 292 عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم. ص: 183.

(2) القاضي النعمان: كتاب دعائم الأسلام ج. 1. ص: 397. وعن الأحباس انظر: H.R. Idris: La Berbérie Orientale... T2 P. 606 . 608 وعن نوازل الأحباس بصفة عامة في بلاد المغرب الاسلامي انظر: الونشريسي: المعيار المعرب. ج. 8.

ويظهر حرص الفاطميين واهتمامهم بجباية المغارم في ان عبيد الله المهدي امر ان يكون طريق الحاج على المهدية لاداء ما وظف عليهم من المغارم في الشطور وألا يتعدى هذا الطريق احد(1)، وهو في هذا الأمر لايستثني احدا، اعني انه يشمل حجاج المغرب الأوسط.

مـوارد أخـرى:

فقد عرف عن الفاطميين انهم جبوا ضريبة في مصر تدعى النجوى فمن المرجح انهم جبوها قبل ذلك في المغرب الاسلامي، وكانت قيمتها 3/2 33 دينارا، فرضت على الرجل والمرأة لصندوق الاخوة، فتخرج لدافعها رقعة كتب عليها الخليفة «بارك الله فيك وفي مالك وولدك ودينك فيدخر ذلك ويتفاخر به(2)».

وكانوا يفرضون ضرائب على المراعي، ويبدو انها كانت موردا هاما حتى ان ابن حوقل عدها بين موارد الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، ولئن كانت المصادر لا تشير إلى مبالغ هذه الضريبة الاّ أن المرجح أن بلاد المغرب الاوسط دفعت مبالغ معتبرة لكثرة مراعيها.

وفرضوا ضرائب على التراب، فذكر القاضي عياض ان تميما بن ابي العرب ت 359 هـ / 969م «كان اذا اراد ان يطين سقوفه حفر اصل داره من اجل قبالة السلطان (الخليفة) على التراب» ومثل هذه الضريبة قد تكون سرت على بلاد المغرب الاوسط.

كما ادخل الفاطميون بيوت اموالهم أموالا اخرى عن طريق المواريث والحشرية وهي الاموال التي مات اصحابها ولم يتركوا وارثا، فحين مات ابو حفص القلاس سنة 313 هـ / 912 م ولم يتخلف هذا المتوفي وارثا فورثه عبيد الله (المهدي(3)).

---

(1) ابن عذاري: البيان ج.1 ص: 186. وعن المغارم في العهد الزيري: H.R. Idris: La Bérberie Orientale... T2 P. 616 . 619.

(2) عطية: نظم الحكم ص: 65. ناصر خسرو: سفرنامة ص: 25. ربما كانت المغارم بين اسبلب قيام الثورات على الفاطميين في بلاد المغرب الأوسط، ذلك لان زناتة يغلب عليها طابع بدوي ويذكر ابن خلدون ان «في المغارم والضرائب ضيما ومذلة لا تحتملها النفوس الابية ومن هنا يتبين غلط من يزعم ان زناتة بالمغرب كانوا شاوية يؤدون المغارم لمن كان على عهدهم من الملوك وهو غلط فاحش» ابن خلدون: المقدمة ص: 142.

(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 190 وانظر: عطية: المرجع السابق. ص: 181 وما يليها.

وجبى الفاطميون اموالا من دور الضرب، كأجرة لضرب النقود، حتى بلغ دخل دار الضرب بافريقية اربعماية الف دينار والاجرة هذه نسبة معينة تشمل فرق قيمة الدينار عن وزنه ذهبا.

وكان بعض الموظفين يأخذون الرشوة ليجمعوا اموالا يتقدمون بها الى الخليفة لتكون لهم عنده حظوة، فذكر ابن عذاري ان القاضي محمد بن عمران النفطي، كان قد جمع «اموالا من الرشى والاحباس ورفعها الى عبيد الله فكانت له وسيلة اليه[1]».

وقد دخل بيت المال الرستمي اموال عن طريق الوصايا فقد كان ابو مرداس مهاصر السدراتي اذا اراد زيارة تاهرت «اخذ الوصايا من اهل الدعوة من اهل الجبل» جبل المسلمين نفوسة فيرفعها الى تاهرت لنفع بيت مال المسلمين ولنفع ارباب الوصايا[2]».

ويشير ابن حوقل الى ان الفاطميين جبوا بعض موارد اخرى من صقلية، فربما جبوها من باقي مناطق نفوذهم في بلاد المغرب الاوسط وربما جباها الزيريون بعدهم وكان منها: مال اللطف، ومال البحر وربما يقصد بهذه ضرائب الملاحات وقبالة الصيد، كما كانت ترد بيت المال اللقط التي لم يعثر على اصحابها، ويمكن ان نضيف اليها الضرائب المفروضة على مياه الري والذبائح، وبعض انواع الصناعات، كما كانوا يجبون اموالا تدعى «الهلال» وهي اموال تؤخذ على البضائع الموجودة في الأسواق بحسب الشهور الهلالية[3].

وهكذا فلئن اقتصر الرستميون والامراء العلويون على جباية الاموال من مواردها الشرعية فان الفاطميين جبوها من موارد شرعية، وموارد تعتبر شرعية من وجهة نظر مذهبية فاطمية لكنها ليست كذلك في نظر اهل المذاهب المخالفة.

(1) ابن عذاري: نفس المصدر ج. 1. ص: 188.
(2) الشماخي: السير. ص: 177.
(3) مرمول: السياسة الداخلية. ص: 244.

وبناء على ما ذكره ابن حوقل «دخل المغرب من جميع وجوه امواله وسائر كوره ونواحيه واصقاعه عن خراج وعشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد وما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والاندلس فيعشر على سواحل البحر ولا يلزم الخارج من القيروان الى مصر ويلزم ما يرد منها من الورق والمقوم بقيمة العين المجتبي من هذه الوجوه فيكون من سبعمائة الف دينار الى ثمانمائة الف دينار[1]».

وهذا المبلغ بعيد عن الواقع، لاتؤيده المبالغ والاموال الطائلة التي حملها الفاطميون معهم الى مصر، والتي استطاعوا جبايتها بسياستهم المالية، فيرى لسان الدين بن الخطيب ان «جملة ما أستظهر به المعز الفاطمي على وجهته الى المشرق بعد ازاحة علل الجيوش وانصابها الى السفر البعيد الف حمل من الذهب» ويذكر علي ابراهيم حسن ان الارزاق والعطايا التي انفقها الفاطميون على هذا الجيش بلغت اربعة وعشرين الف الف دينار[2].

نظــام الجبــاية:

كان يتولى الاشراف على جباية الاموال وانفاقها موظف يعرف في العهد الرستمي بـ «صاحب بيت المال» وكانت هذه الاموال تودع في مكان يطلق عليه «بيت المال» أو «بيت مال المسلمين» كما سبق ذكره، ويبدو أن اختصاص صاحب بيت المال كان يشمل جميع الموارد المالية، لانه يفهم من ابن الصغير ان وظائف الدولة في ايدي ثلاثة موظفين هم «صاحب الشرطة، والقاضي، وصاحب بيت المال.

وكان يساعد صاحب بيت المال عدد من الموظفين، فذكر ابن الصغير دار الزكاة وصاحبها وأهلها[3]، وهذا يعني انها تخضع لاشراف موظف يعمل من تحت يده السعاة أو العاملون عليها، ومن هذا يمكن استنتاج انه كان هنك موظف يشرف على جباية الخراج يساعده موظفون يشرفون على كل ما يتعلق

---

(1) ابن حوقل: صورة. ص: 94.
(2) لسان الدين بن الخطيب: تاريخ المغرب. «وهو الجزء الثالث ص: 55 ابن خلدون: المقدمة ص: 433 طبعة بيروت علي ابراهيم حسن: تاريخ جوهر. ص: 36.
(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 351.

بهمته، ومن المرجح انه كان للخراج ديوان خاص وان لم يشر المؤرخون اليه، فان الامام عبد الرحمن بن رستم كان يفصل اموال الجزية والخراج عن اموال الزكاة، كما يمكن التكهن بان جباية الخراج كانت تسند للمشرف على الخراج لان ابن الصغير يوحي بأن اموال الجزية والخراج كانت تجمع معا وبشكل مستقل عن غيرها من الموارد.

وكان يساعد صاحب بيت المال في الولايات موظفون يعرفون بالعمال، وكلمة عامل كثيرا ما تعني وكيلا للسلطات المالية[1] مع وجود واجبات اخرى، فقد سبقت الاشارة الى قول اليعقوبي بان سكان جبل نفوسة لايؤدون خراجا الى سلطان ولا يعطون طاعة الا إلى رئيس ـ امام ـ لهم بتاهرت، وكان الموظف الذي يعينه الامام الرستمي على جبل نفوسه يدعي «العامل»، ويذكر ابن خرداذبة ان قبيلة مزاتة في منطقة سرت «لايقبلون الا اوامر تاهرت» وكان العامل يعين من طرف الامام نفسه[2]، ومن العمال سلام بن عمر اللواتي عاملا للامام عبد الوهاب على سرت، ووكيل بن دراج النفوسي على قفصة ومحمد بن اسحق الخزرى على نفزاوة وسلمة بن قطيعة على قابس، وأضاف الشماخي عمالا من قبل الامام افلح كأبي يونس وسيم على قنطرارة وميال بن يوسف على نفزاوة[3]،ويبدو انه كان للرستميين نفوذ اقتصادي على هذه المناطق، فذكر الوسياني ان الامام عبد الوهاب اقطع ارضا للخارجين عليه في جبل نفوسة من منطقة الساحل وكتب اليهم « اغرسوا فيه بامرنا واحرثوا فيه باذننا» الا ان المؤرخين لايشيرون الى العمال في مناطق المغرب الاوسط لحساب الرستميين.

ويذكر ابن الصغير ان نفوسة في تاهرت كانت تشرف على تعيين صاحب بيت المال، لكنها لم تكن تفعل ذلك بالنسبة للعمال.

---

(1) هو بكنز: النظم الاسلامية ص: 108.
(2) انظر تعيين العامل افلح بن العباس على جبل نفوسة من طرف الامام ابي اليقظان ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 354 . 355.
(3) الشماخي: السير. ص: 195. 203. يوسف اطفيش: الرد على العقبي.

وكان للفاطميين بيت مال وعليه موظف يدعى «صاحب بيت
«صاحب بيت مال اهل المغرب» ويشير ابن حوقل الى وجود «ديوان
المغرب» أو «ديوان المغرب» وعليه موظف يدعى صاحب ديوان المغرب
هو بكنز HOPKINS[1] ان هذا الموظف هو الذي يتولى جباية الاموال وانفاقها
عند الفاطميين، فهو الذي يذكره ابن خلدون بـ «كاتب الخراج» وهو على رأس
«ديوان الخراج».

وقد ذكر المؤرخون هؤلاء الموظفين دون ان يضعوا فواصل بينهم تميزهم عن بعضهم البعض، فذكر ابن عذاري ان المهدي الفاطمي ولى على بيت المال ابا جعفر الجزرى سنة 297 هـ / 910 م، وفي نفس الوقت ولى على ديوان الخراج ابا القاسم بن القديم، ثم ولى عليه سنة 303 هـ / 916 م، ابا معمر عمران بن احمد بن عبد الله بن ابي محرز القاضي.

ويشير ابن عذاري الى «اصحاب الخراج» ضمن حوادث سنة 379 هـ / 989 م، مما يدل على وجود اكثر من صاحب خراج في وقت واحد ويبدو ان كلا منهم كان يشرف على جباية الخراج في ناحية من النواحي، فربما كانوا يعملون تحت اشراف ديوان مركزي هو «ديوان الخراج» ومما يدل على لختصاص هؤلاء بهذا المورد أن ابن الاثير يذكر بخصوص المعز الفاطمي انه «جعل على جباية اموال افريقية زيادة الله بن القديم وعلى الخراج عبد الجبار الخراساني وحسين بن خلف المرصدي» وحين توفي هذا الاخير سنة 380 ه / 990 م، امر المنصور الزيرى ان يتولى محمد بن عبد القاهر بن خلف وسلامة بن عيسى الخراج فجلسا معا في ديوان خراج المنصورية[2]، وكانت هذه الولاية الثنائية دليلا على اهتمام الدولة بمورد الخراج.

وعلى كل، يلاحظ ان ابن الاثير قد فصل الخراج عن جباية الاموال الاخرى في عبارته السابقة، ومن جهة ثانية فان جوذر قد تولى النظر في بيت

(1) هو بكنز المرجع السابق. ص: 104 وعن كتاب الخراج المذكور انظر. ابن خلدون العبر ج. 6. ص: 254. وكان هو عبد الله بن ادريس من مطماطة.
(2) انظر: ابن الاثير. الكامل ج. 8. ص: 261. ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 254.

المال وخزائن البز والكساء» في عهد الخليفة القائم، وهو قد فصل في هذه العبارة بين «بيت المال» والخزائن فكأنهما ليسا شيئا واحدا، ومن هذا يمكن الترجيح أن بيت المال اختص بالأموال النقدية في العهد الفاطمي أو الزيري وان الخزائن اختصت بالاموال العينية، وهذه النظرة تفسر عبارة ابن الاثير، كما تفسر وجود «بيت المال» والى جانبه «ديوان الخراج» الا ان عبارة للدرجيني تثير غموضا امام هذه النظرة فهو يذكر ان الخليفة المعز «امر خازنه بأن يملأ كم ابي نوح مالا ودنانير ودراهم قال ابو نوح: «فدخلت مع الخزان الى بيت المال[1]» لكن النظرة تبقى سليمة ان كانت كلمة «الخزّان» عند الدرجيني معاصرة له.

ومن المرجح ان تعيين الخليفة صاحبا لبيت المال، فصاحبا لديوان الخراج لايعني بالضرورة الفصل بينهما بقدر ما يعني اهتمامه بامر الخراج، وتوليه شخصيا مهمة تعيين صاحب الخراج دون صاحب بيت المال، لدليل على ذلك، كما يمكن الفصل بين «بيت المال»، و «بيت مال اهل المغرب» فربما كان الاول محليا، كأن يكون خاصا بالقيروان أو تاهرت، أو عاما تصب فيه بيوت المال الفرعية، في حين كان «بيت مال اهل المغرب» خاصا بما وراء حدود افريقية، وربما خاصا بجميع الدواوين الفاطمية في المغرب الاسلامي.

ويبدو ان دواوين الخراج وبيوت الاموال وبيت مال اهل المغرب، كانت جميعا تخضع لاشراف «ديوان جميع المغرب» أو «ديوان المغرب» فذكر ابن حوقل أن خليلا كان صاحب ديوان المغرب، وخليل هذا هو أبو العباس خليل بن اسحق الذى كان المهدى يصرفه في الأموال وجبايات الأموال ومحاسبة الدواوين والعمال[2]»، وواضح من العبارة أن مهمته كانت تشمل كافة الموارد المالية.

وكانت المناصب المالية هامة وحساسة، فهي بحاجة الى شخصية قوية الايمان والارادة، لاتضعف امام الاموال المكدسة، فتحدث بعض الاختلاسات مثلما يظهر في العهد الرستمي فقد ذكر ابن الصغير قول مقدمي مزاتة وسدراتة

---

(1) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 135.
(2) ابن عذارى: المصدر السابق. ج. 1. ص: 215 حوادث سنة 325 ه.

الى رؤساء قبائلهم وطعنهم في استقامة وأمانة صاحب بيت المال في عهد الامام عبد الوهاب فقالوا «صاحب بيت مالنا خائن وامامنا لايغيرن من ذلك شيئا»[1].

اما في العهد الفاطمي، فقد وردت امثلة تتعلق بولاية افريقية[2]، ولكن لم يرد مثلها بخصوص بلاد المغرب الاوسط، وان كان هذا لاينفي وقوعها، خاصة وأن البلاد تتأرجح بين النفوذ الفاطمي والنفوذ الأموى، فقد انتخب حميد بن يصل عامل المغرب «وانحرف عن طاعة الشيعة ودعا للأموية[3]»، فمن المرجح أنه استولى على الأموال التي كانت بيده.

وبخصوص اسلوب الجباية، فقد سبقت الاشارة الى أن أهل الصدقة والسعاة كانوا يخرجون ليجبوا الأموال المستحقة في العهد الرستمي، الآ أن الفاطميين يبدو أنهم اتبعوا في الجباية «نظام القبالة» أو «الالتزام» وتفيد اشارة للجوذرى ان المزايدة تقع على تقبيل النواحي، ومن رست عليه المزايدة ارسل عاملا الى تلك الناحية، وظل متقبلا اربع سنوات، بسبب اختلاف السنوات عن بعضها من حيث القحط والخصب، وهناك يتولى زراعتها واصلاح جسورها، وسائروجوه اعمالها بنفسه واهله ومن ينتدبه لذلك ويحمل ما عليه من الخراج في ابانه على اقساط، ويخصم له من مبالغ قبالته وضمانه لتلك الاراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وغير ذلك، وفق حسابات محددة في ديوان الخراج.

ويبدو ان جعفرا بن علي قد وجد نفسه عرضة للخسارة، فأشار الجوذري الى كتاب ورد منه — من جعفر — «يصف دخل البلد وانه ينصرف وتافه ويسير بالاضافة الى ما اعطى فيه من الزيادة» فجاء رد المعز على كتابه «لقد بذل لنا فيه جماعة من الاولياء والعبيد سبعين الف دينار في السنة واقل واكثر

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص: 329.
(2) كان ابراهيم الفزارى عاملا للفاطميين على خراج الساحل فهرب بالمال الى مصر، وكتب المنصور الى جوذر بخصوص خباب ابن الطبرى الاشترى ورجاء بن أخي حية أن «طالبهم بما سرقوه من أموالنا واقتطعوه» كما ان الخليفة المهدى عزل نسيما الفتى عن عمالة القيروان وحبسه عند جوذر «وقبض على أمواله».
(3) عنه انظر: ابن خلدون: العبر. ج. 4. ص: 93 ورد عنده على صورة حميد ابن يصلتن، ابن عذارى: البيان. ج. 1 ص: 204.

فرفضنا اقوالهم ولم نغير نعمتنا عنده ظنا منا به بانه يفي بدون ذلك» ثم يضيف المعز أنه وقد علم الآن «ان مقدار دخل البلد ــ المسيلة ــ على ما كره جعفر في كتابه ثم سألنا عنه وحاسبناه عليه فلا جعل الله لنا رزقا غيره[1]».

ويوحي هذا النص بان المتقبل لم يكن يرهق كاهل الناس بجمع اقصى ما يمكن جمعه لتحقيق اقصى ما يمكن ربحه، والا لما احتاج جعفر الى رفع كتاب الى المعز الفاطمي يسأله التخفيف. ويظهر ان المتقبل عند الفاطميين هو أشبه بالمقاول أو الضامن، الذي يحصل على ربحه من فرق الجباية والضمان فاذا لم يحسن حسابهما معا تعرض للخسارة مثلما كاد يحدث لجعفر، وان ابن حوقل نفسه يوحي بهذا المعنى، فأشار الى ان ارباح أصحاب الاعمال هي المال الذي يستأثرون به والذي «يزيد على القوانين في ايديهم[2]».

وقد استجاب المعز لطلب جعفر فجاء في رده «تركت ذلك لك فاي دين يصح لي اذا انا اعنت ورضيت بهذه الحالة» يقصد خسارة جعفر، وهذا يدل على ان الجباية «القبالة» محددة الوجوه لا يملك العامل المتقبل حرية تجاوزها حتى ولو ادى الامر الى تعرضه للخسارة ويتجلى هذا فيما ذكره ابن حوقل، فبعدما اشار نقلا عن ابي الحسن بن ابي علي صاحب بيت مال اهل المغرب الى ان دخل المغرب من جميع وجوه امواله كان سبعمائة الف الى ثمانمائة الف دينار، يضيف قوله «ولو بسطت يده فيه لبلغ ضعفه[3]».

ويظهر ان الخليفة الفاطمي كان يتابع ويراقب العامل المتقبل، ويتدخل في امره، مما كان يثير غضبه (العامل) فقد كتب جوذر الى المنصور الفاطمي، ان العمال بالنواحي لايريدون من ينظر فيما تقلدوا امره من الاعمال بالنواحي ويجعلون ما امروا به من ذلك سببا لتأخر المال «توحي هذه العبارة فيما توحيه، ان مبلغ الضمان لم يكن يدفع مقدما على عكس نظام الالتزام المعروف في الدول الاخرى.

(1) نفس المصدر: ص: 129 ــ 130.
(2) ابن حوقل: صورة. ص: 93.
(3) نفس المكان.

جاء بعدهم، ولكن يمكن حصر هذه النفقات في رواتب الموظفين ونفقات الجيش والأشغال العامة.

فقد كان للدولة موظفون يقومون بادارة شؤونها، فهناك قضاة وأعوانهم، ويبدو انه كان للرستميين ديوان خاص بالقضاء، فان محكم الهواري ــ قاضي تاهرت ــ نزل «في الدار المعروفة بدار القضاء فأشتروا له خادما أصفر وأجروا عليه من بيت المال قوته»[1]، وكان له أعوان، وهناك أصحاب الدواوين المختلفة[2]، وأعوانهم وما يتعلق بدواوينهم، وهؤلاء جميعا يتقاضون رواتب على أعمالهم، ولم يشر المؤرخون الى مبالغ هذه الرواتب ولا الى عدد الموظفين، لكن ابن عذاري أشار الى أن متولى الصلاة في جامع رقادة وهو محمد بن حفص الفهم «كان يرتزق في كل شهر عشرة مثاقيل»[3].

وكانت الظروف احيانا تفرض على الرستميين حشد المقاتلين، فقد عد الامام عبد الوهاب في عسكره الف فرس ابلق، وكان الامام ابو حاتم قد اخرجه ابوه في جيش، هو من الحشدة والمتطوعة وهؤلاء كانوا يكلفون «بيت المال» اموالا، فحين دخل الامام ابو حاتم حربا ضد العوام «واعطى الاموال وحمل على الخيل».

ولكن الامر يختلف بالنسبة للفاطميين والزيريين، فقد كان الجيش الفاطمي محاربا يخوض حروبا في البر والبحر، وكان المغرب الاوسط ميدان هذه الحروب في اغلب الاحيان، بل وكانت تاهرت قاعدة للجيوش الفاطمية التي تنطلق منها الى الجناح الغربي من البلاد، وهكذا كان على عامل تاهرت وغيره من العمال ان يسدوا نفقات هذه الجيوش، فيدفعون رواتبهم ويؤمنون لهم المؤن والعتاد الحربي، وهذا الى جانب نفقات المتطوعين ومن يتم حشدهم من القبائل، وفوق هذا كان عليهم ان يحتملوا الاموال التي تنفق في كفالة اسر الجنود الذين قتلوا في المعارك، فان القاضي النعمان يذكر «إن اصيب احد من فرسانك ــ الخليفة ــ

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 335.
(2) من بين هذه الدواوين: ديوان المظالم، ديوان الكشف، ديوان العطاء، ديوان الضياع، ديوان البريد وغيرها.
(3) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 189.

وأهل النكاية المعروفة في اعدائك فاخلفه في اهله باحسن ما يخلف به الوصي الموثوق به في اللطف بهم وحسن الولاية لهم حتى لا يرى عليهم اثر فقده[1].

وربما كان يخفف من عبء نفقات الجيش الغنائم التي كان يحرزها في انتصاراتهم، وربما لجأ الفاطميون الى اقطاع بعض افراده ارضا زراعية يقومون باستثمارها كرواتب لهم، فان عبيد الله المهدى قد نصب «ديوانا للضياع»، لكنهم كانوا يدفعون كذلك رواتب نقدية في وقت معين ـــ فإنه المهدي ـــ نصب كذلك «ديوات للعطاء» وجعل عليه عبدون بن حباسة.

ويمكن ان نلحق بهؤلاء جميعا نفقات عيون الخليفة وجواسيسه، فكان أبو عبد الله الشيعي يرسل إلى افريقية قوما يأتونه بالاخبار لايقطع ذلك عنه فقيل «كان لا يمر يوم الا وعنده منها خبر[2]»، ويبدو ان هؤلاء كانوا تحت اشراف صاحب الحرس.

اما الاشغال العامة، مثل اصلاح الطرق والجسور ومد القنوات واصلاحها وبناء بعض المرافق مثل المساجد والحمامات، بل وبناء المدن ايضا، يبدو أن نفقاتها كانت تافهة، فلم يكن امام الدولة ما تقوم به من مشاريع عامة تثقل كاهل «بيت المال» خاصة وان هذه الاشغال كان يقوم بها السكان في مناطقهم في اغلب الاحيان.

ويمكن إضافة الهبات والصلات الى ما سبق، اذ عرف عن الفاطميين انهم كانوا يغدقون الاموال هنا وهناك لكسب الناس الى جانبهم ويستغلون في هذا المناسبات المختلفة، حتى ان المعز الفاطمي قال مخاطبا ابا نوح الاباضي «اين صاحبك بغلي ؟ قلت: (ابو نوح) لاادري فقال: لو كان صاحبك في غانة لجاءت به دراهمنا[3]. وكان المهدي قد قسم الاموال في رجال كتامة وفي حرب ابي

---

(1) القاضي النعمان: كتاب دعائم الاسلام ج. 1. ص: 259. وكان عدد الجيش الذي رافق المعز الى مصر مائة الف كتامي واربعين الف بربري وستين الف زنجي، انظر عطية: نظم الحكم بمصر ص: 143 ويبدو انه يقصد بالبربر هنا غير الكتاميين من البربر.
(2) نفسه: افتتاح الدعوة ص: 140 نفسه كتاب الدعائم ج. 1. ص: 361. وذكر نفسه بخصوص مسير الشيعي ابي عبد الله الى تاهرت «اتصل به عنها سوء حال» هذا لاشك بواسطة جواسيسه: انظر نفسه: افتتاح ص: 236 ـــ 237.
(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 135.

واذا كان الجوذري قد افصح عن اتباع الفاطميين هذا النظام فان ابن حوقل يذكر «جميع المغرب في ايام آل عبيد الله يعمل بالامانة من غير ضمان حتى تقبلت برقة وليس بجميع المغرب ضمان غيرها[1]»، وان استعمال ابن حوقل كلمة «الامانة» يقصد بها ماذكرناه سالفا، وينفي بها نظام الالتزام المعروف قديما، عن الفاطميين.

وعلى كل، كانت هناك مرحلة اخرى تتبع نظام القبالة وهي عملية مسح الارض ثم توظيف التقسيط ــ الخراج ــ والذي يعني في مجمله توزيع الضريبة على كل ارض وابلاغ المالك أو الساكن بالمبلغ المطلوب منه أو بالنسبة المطلوبة فان ابا معمر عمران ــ السالف الذكر ــ حين ولي الخراج «تولى توظيف التقسيط على ضياع افريقية بعد ان وزع جميعها[2]».

ولم يكن نظام الضمان أو القبالة يسري على الاراضي الزراعية فحسب، بل كان يقع تضمين الحمامات والقياسر والمساكن والفنادق وغير ذلك من المستغلات.

ومن المرجح ان الفاطميين لم يضيقوا الخناق على دافعي الضرائب خلافا لما يذكره البعض الذين ربما اعطوا هذا الحكم لخلاف مذهبي، أو من خلال الاموال التي حملها المعز الفاطمي عند رحيله، أو من خلال وصيته بلكين بعدم رفع الجباية عن البادية، مع ان شاهد عيان وهو ابو الحسن بن ابي علي، السالف الذكر ــ قد حدد دخل بلاد المغرب، وهذا المبلغ لا يدل على تعسف وظلم، لكن الفاطميين كانوا يبقون ما عجز بعض الناس عن دفعه من ضرائبهم الى السنوات المقبلة، وهذه المبالغ هي التي عرفت باسم «البقايا» أو «البواقي» وربما كانوا في هذا المنهاج يحثون الناس على عدم التقاعس والتكاسل في اعمالهم الفلاحية، فأظهروا نوعا من الضبط الجبائي، فذكر ابن عذاري انه في سنة 305 هـ / 917 م، «اخذ اهل الضياع باعمال افريقية وتاهرت ــ كورة من افريقية ــ بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقسيط[3]»، لكن الفاطميين

(1) نفس المكان.
(2) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 173.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 181.

أو الزيريين كانوا يتنازلون عن هذه البقايا في مناسبة ما، فذكر ابن عذاري ان المنصور الزيري ترك «البقايا للرعية[1]»، وقد اكد المقريزي على ان الفاطميين كانوا يتشددون في طلب البقايا حينا والتسامح فيها حينا آخر.

ويبدو ان كثيرا من اهل البادية كانوا يمتنعون عن دفع ما عليهم من ضرائب ربما لغلبة الطابع القبلي، فلم يكونوا يألفون دفع مثل هذه الضرائب، ولا ندري ما موقف الرستميين من هؤلاء، لكن موقف الزيريين ــ وربما هو استمرار لموقف الفاطميين ــ كان يتمثل في استعمال العنف، واجبارهم، فقد كان عامل افريقية يوسف بن أبي محمد «يخرج في كل سنة فيدور على كور افريقية ويجبي الأموال ويأخذ الهدايا من كل بلد ويرجع[2]»، ويشير ابن عذاري نقلا عن أبي اسحق الرقيق القيرواني ــ ان خروجه كان على رأس جيش، وقد ظهر في سنة 385هـ / 995م عاملا على متيجة.

ولم يذكر المؤرخون أجناس القائمين على جباية الأموال في العهد الرستمي والأمراء العلويين، وان كان الأرجح انهم اعتمدوا على البربر وخاصة انهم عصب الدولة، وان أهل مكة أدرى بشعابها كما يقال، الا أن الفاطميين يختلفون عنهم، فقد استعملوا عربا فولى عبيد الله المهدي الخراج بافريقية أبا معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن أبي محرز القاضي ــ من قبيلة كنانة العربية ــ واستعملوا بربرا، فكان عبد الله بن ادريس المطماطي كاتبا للخراج، كما استعملوا الأجانب فقد صرف القائم الفاطمي النظر في بيت المال وخزائن البز والكساء الى جوذر.

نظام النفقات:

يستفاد من كتاب جعفر بن علي ــ السالف الذكر ــ الى المعز الفاطمي أن العامل كان يتولى جباية الأموال في عمالته، لكن المؤرخين لا يقدمون توضيحا وتفصيلا حول أوجه الانفاق، لا فيما يتعلق بالعهد الرستمي ولا في عهد من

---

(1) نفس المصدر. ج1. ص 246.
(2) نفس المصدر. ج1، ص 245.

يزيد مخلف بن كيداد، جاءت للمنصور الفاطمي القبائل من كل جهة «استمالهم بالطعام والكسي ووسع على كل من جاء بعده» وكاتب زيري بن مناد وماكسن بن سعد «وبعث اليهما أموالا جمّة وثيابا جمة ومن الذهب والعين واللجين ومن التحف والترف ما استمال به النفوس[1]»، وكانوا يدفعون صلات بمناسبة رمضان حتى قيل ان صاحب بيت المال دفع اليه بتحصيل ما اخرجه من الصلات في شهر رمضان فبلغ ذلك مائة الف دينار[2].

ودفعوا بمناسبة الاعياد، فان المنصور الفاطمي قد انهض في عيد الفطر من اهل القيروان الف شيخ والف حدث فلما وصلوا خيرهم في التعييد معه أو الانصراف، فعيد البعض وانصرف البعض. ودفعوا للشعراء، فقد انشد الشاعر سعدون الورجيني الخليفة المهدي فأمر له «بصلة جزيلة وبأن يجري عليه لكل عام» الى غير ذلك، ونظرا لان العمال في مناطقهم هم ممثلون للخلافة فمن المرجح انهم ساروا على نفس الدرب، ولنفس الغرض، وعلى كل فان أوجه الانفاق تظل غامضة، فلم تقدم المصادر ما يساعد على ازالة هذا الغموض، وكان الفرق بين الجبايات والنفقات تلك الاموال الضخمة التي حملها الفاطميون معهم الى مصر، كما سبق ذكرها.

(1) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد. ص: 27.
(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. ص: 257.

الفصل التاسع

الازمات والعوارض الاقتصادية والاجتماعية

مستوى المعيشة:

كانت الازمات التي مرت بها البلاد محدودة التأثير، فالكوارث الطبيعية تخص سنوات معينة قليلة اذا ما قورنت بقرنين من الزمان، والحروب والفتن الداخلية تتعلق بفترات ومناطق وقبائل محدودة، فيرى الملاحظ ان القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي يكاد يخلو منها اذا استثنينا بعض الفتن المحلية التي شهدتها تاهرت كما سبق، ويرى ان الحروب التي شهدها القرن الرابع الهجرى تكاد تنحصر في منطقة تاهرت وبعض مناطق غرب البلاد كبني يفرن ومغراوة الاقليلا، وهي قليلة العدد بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة، وذات طابع محلي في اغلب الاحيان، ولا توجد واحدة منها اخذت طابعا شموليا عم البلاد، وبهذا فاذا كان لها تأثير على الحياة الاقتصادية في البلاد، فهو تأثير محدود، لم يؤثر على المجمل العام لاحوال سكان البلاد المغرب الاوسط.

ففي القرن الثالث الهجري، وبناء على ما ذكره اليعقوبي، كانت مدن صنهاجة شرق البلاد «اصحاب عمارة وزرع وضرع[1]» وكان متيجة في الشمال بلد زرع وعمارة وكانت مدينة الخضراء التي اكتسبت اسمها من اخضرار منطقتها بسبب بساتينها وهي وما حولها ذات مزارع وكانت تاهرت المدينة العظمى الجليلة المقدار العظيمة الامر في المنطقة، وكانت تلمسان في غرب البلاد لاتقل مكانة عن تاهرت، مدينة عظمى مشهورة بها خلق عظيم وقصور ومنازل مشيدة، اى ان بلاد المغرب الاوسط عاشت في رخاء بصفة عامة في هذا القرن.

وان ملاحظة ما ذكره ابن حوقل والمقدسي بشأن حالة البلاد الاقتصادية في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادى يرى الرخاء يكاد يكون سائدا جميع مناطق البلاد.

---

(1) اليعقوبي: ص: 120.

ونظرا لان مجتمع المغرب الاوسط زراعي، فقد طبع رخاؤه بطابع فلاحي، وبذلك فهو رخاء محدود ونسبي، ومن بين العوامل التي اثرت في ظهور الرخاء جودة المنطقة وملاءمتها للزراعة من جهة، واشتغال الجزء الاعظم من السكان بها، ثم اكتظاظ البلاد بالسكان بسبب توقف الحروب في المنطقة ابتداء، من منتصف القرن الثاني الهجري، ويضيف ارشيبالد الى ما تقدم، ان بلاد المغرب قد اثرت من الطريق التجارية البرية وغمرها ذهب السودان تماما مثلما أثرت بحرا من الاعمال التجارية ومن قيامها بدور الوسيط في تجارة البحر الابيض المتوسط[1].

وعلى العموم، لقد كانت بلاد المغرب الاوسط على حد قول ابن ابي زرع في «رخاء مفرط» سنة 307 هـ / 919 م، ويضيف ابن حوقل بخصوص اسعارهم بانها على تنائي مدنهم وديارهم فعلى غاية الرخص في الاطعمة والاغذية والاشربة واللحمان والادهان[2]، وهذا القول يجعل من وصفه تاهرت وكتامة بالفقر يعبر عن موقفه السياسي من بني بلكين بن زيرى أكثر مما يعبر عن واقع المستوى المعيشي، ويستشف موقف ابن حوقل من بلكين من عبارته عنه «استباح الجميع»، وان كان هذا لاينفي تعرضهما ــ تاهرت وكتامة ــ لفترات من الفقر، وعلى كل، فمهما كان امر الرخاء فقد صاحبه انقسام السكان الى: فقراء واغنياء بدرجات متفاوتة.

الفقــراء:

يندرج في اطار الفقراءطبقة العامة، ومنها العبيد الذين لايملكون حتى حرية انفسهم، ويبدو ان بعض اسيادهم كانوا يبخلون عليهم بمؤونتهم، فقد عاتب ابو نوح سعيد بن زلغين اهل ورجلان بورقلة ...ى عودته اليها بان الواحد منهم «يطلق عبيده فلا يعولهم ولا يمونهم ولا يكفيهم طلب معاشهم فينطلقون الى اموال الناس على غير رضى أصحاب الاموال»[3] وان لم يكن هذا الحكم مطلقا.

(1) ارشيبالد: القوى البحرية والتجارية في البحر الابيض المتوسط، تعريب، احمد محمد عيسى مطبعة مصر القاهرة، ص: 255.
(2) ابن حوقل: المصدر السابق. ص: 95.
(3) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 154.

وتشمل الاجراء وهم العاملون لغيرهم مقابل اجرة أو حصة معينة، قد اثر على مستواهم المعيشي، وفرة اليد العاملة، ويمكن ان يضاف الى هؤلاء النازحون من الريف الى المدينة، الذين لايجدون عملا فيها، فيمتهنون اللصوصية أو يكونون عالة على المجتمع، واذا أستثنينا كبار الملاك من سكان الارياف، فان هؤلاء وهم اجراء أو صغار الملاك، كانوا في وضع لايحسدون عليه، فذكر ابن خلدون في «المقدمة» ان فوائد العقار والضياع غير كافية لمالكها في حاجات معاشها اذ هي لاتفي بعوائد الترف وأسبابه وانما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش[1].

ولا يختلف سكان الصحراء الصنهاجيون عن سابقيهم، فهم لايعرفون الطعام ولا رأوا الحنطة ولا الشعير ولا شيئا من الحبوب والغالب عليهم الشقاء والاتشاح بالكساء وقوام حياتهم باللبن واللحم[2].

ولا يعتبر الصناع احسن حالا من غيرهم، فهم في صراع مع الفقر ليس اكثر، فقد خاطب شيخ من سكان تاهرت ابن حفصون الثائر في الاندلس اثناء اقامته عند خياط في المدينة قائلا له: «يامنحوس تحارب الفقر بالابرة» وقد ذكر ادريس H.R. Idris بخصوص مستوى معيشة الخياط وهو يمثل فئة الصناع انه كان ينفق درهمين في اثنين وثلاثين يوما اي خروبة في كل يوم للاكل، فكانت الخروبة تمكنه من اكل الخبز المسقي بشوربة البقول[3]».

وقد وجد الفقراء في تاهرت منذ عهد الامام عبد الرحمن، فهو ما ان تم تنصيبه اماما حتى «جلس للارملة والضعيف» وكان اذا اجتمع اليه مال الصدقة «أمر بإحصاء الفقراء والمساكين[4]» ليوزع عليهم، كما انه من الطبيعي أن تكون هناك فئات لم تستطع ان تساير كبار التجار وأصحاب القصور وهي التي تبلورت فيما بعد فظهرت في عهد الامام أبي حاتم مجتمعة باسم «العوام»، أو العامة فلا عجب ان يظهر رجل من عجم اهل المدينة «سيء الحال».

---

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص: 367.
(2) ابن حوقل: صورة. ص: 84 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار. ص: 179.
(3) بورويبة رشيد: الدولة الحمادية. ص: 347.
(4) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص: 327.

ووجد الفقراء في غير تاهرت من مناطق بلاد المغرب الاسلامي، وهم من وضعهم القاضي النعمان في الطبقة السفلى من التدرج الطبقي، ووصفهم بأنهم أهل الحاجة والمسكنة وتشمل العجزة من شيوخ ومرضى وذوي عاهات، ويمكن ان نتلمس الفقراء في نواحي تلمسان كامارة علوية في حادثة اجتماعية، ذلك انه في سنة 237 هـ / 851 م، قام رجل مؤذن بناحية تلمسان يدعي النبوة وتأول القرآن على غير وجهه وتأويله، فاتبعه خلق كثير من الغوغاء(1)، ومهما كانت الدوافع وراء هذا المتنبيء، فان الخلق الكثير الذي اتبعه، ووصفهم بانهم من الغوغاء يدل على ان دعوته تحمل اهدافا مادية اجتماعية. فرأى هؤلاء فيه مهديهم المنتظر بل ورسولهم المنقذ، فاعتقدوا ان انقيادهم له سيحقق لهم تلك الاهداف مثلما رفع انقياد العرب لرسولهم محمد ﷺ من مكانتهم، واذا كان هؤلاء ظهروا وراء مدع للنبوة فهناك فقراء في باقي الامارات العلوية لم تجد الوسيلة التي تعبر بها عن فقرها وتململها الاجتماعي.

كان هؤلاء الفقراء يلبسون الخشن من الثياب ويمكن ان نتخيلها مرقعة، ثم هم لا يجدون ما يقوت به انفسهم من عاديات الطبيعة، وكانوا يأكلون البسيط من الطعام كخبز وعليه شيء من الملح أو شوربة البقول ونحو ذلك، وهؤلاء يتمسكون بفضلات طعامهم فلا يطرحون منها شيئا، فيأكلون ما بات منها، وكأن الشاعر عناهم وعبر عن حالهم في قوله:

سليخة وحصيرة ... لبيت مثل كثير
وفيه شكرا لربي ... خبز وماء نمير
وفوق جسمي ثوب ... من الهواء ستير(2)

الا ان ما خفف الوطأ على هؤلاء الفقراء، كثرة الصدقات التي يدفعها المسلمون التماسا لرضى الله، سواء الامراء منهم أو غيرهم، فكان هؤلاء ينتهزون المناسبات العديدة للقيام بدفع مثل هذه الصدقات الى مستحقيها، ويمكن ان يكون فعل الامام عبد الرحمن بن رستم مثالا لما كان يقوم به الصالحون، فكان يشترى الاكسية والجبات الصوفية والفراء والزيت والطعام فيوزعها على اهل الفاقة(3).

---

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس ص: 59.
(2) ابن الآبار: التكملة. ج 2. ص: 687.
(3) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص: 327.

وكان الامام ابو بكر سمحا جوادا ومثله في الجود محمد بن عرفه فكان كما وصفه ابن الصغير «جوادا سمحا» ومن بديهيات الامر ان يقوم الامراء العلويون بتوزيع مثل تلك الصدقات وهم المنتسبون الى الرسول ﷺ وعلى بن ابي طالب ورافعو علم الدين في امارتهم.

ولا يقل الفاطميون عن سابقيهم في تسارعهم لتقديم الصدقات فان المنصور الفاطمي قد امر باخراج «الصدقة على الفقراء[1]»، بمناسبة انتصاره على الثائر ابي يزيد، وهي واحدة من عادة متبعة عند امراء ذلك العصر.

هذا الى جانب الصدقات التي نص عليها الشرع، ككفارة اليمين والتي يمكن ان تكون باطعام عشرة مساكين كبارا ما يشبعهم أو كسوة كل منهم بثوبين[2]، أو ككفارة من لم يحرم، وهي (فدية من صيام أو صدقة) أو نسك ـــ شاة ـــ وقيمة هذه الصدقة ثلاثة اصواع توزع على ستة مساكين بالتساوي، وكذلك صدقة الفطر التي كان يحرص الامراء عليها، فهذا المنصور الفاطمي يدعو الناس الى التقرب الى الله «باداء فطرتهم التي هي زكاة صومكم وسنة نبيكم» وقيمتها صاع من بر أو من زبيب أو من شعير من طعامكم[3].

ولا نقلل من اهمية صدقات العلماء الزهاد ومساعداتهم وهباتهم الخيرية للفقراء، ثم ان اجتماع ذوي العصبية الواحدة في حي واحد، امر يدعو الى التخفيف عن الفقير، اذ تسهل مساعدته من قبل ابناء عصبيته ولو عن سبيل المساعدة البسيطة اليومية التي يتلقاها الفقراء من جيرانهم الأحسن حالا، هذا بالاضافة ما تتركه سنوات الخصب من اثر على حياة الفقير، فان وفرة الانتاج تؤدي الى زيادة في صدقاتهم وإكرامهم، والى رخص الأسعار.

---

(1) الجوذري: سيرة جوذر ص: 51.
(2) القاضي النعمان: الاقتصار. ص: 94.
(3) الجوذري: المصدر السابق. ص: 56.

الاغنيـــاء:

يندرج في اطار هؤلاء فئة قليلة العدد اذا ما قورنت بعدد الفقراء وهي تشمل، الفئة الحاكمة، حققت هذه الفئة بحكم موقعها في قمة الهرم الاجتماعي وبحكم كونها صاحبة الامتيازات ثروات طائلة، ففي تاهرت ابتدأ في عهد الامام افلح الذي كان تاجرا، ظهر ثراؤه في انه «ابتنى القصور واتخذ بابا من حديد وبنى الجفان واطعم فيها ايام الجفاف[1]» ومثله كان الامام ابو بكر الذي ظهر ثراؤه في جوده وميله الى الشهوات وامتلاكه الجنات والعبيد، واذا كان الامام ابو اليقظان لم يخلف أكثر من سبعة عشر دينارا تركة، الا ان ذلك لم يكن عن فقر بل عن زهدنابع من سمو خلقي تشبها بالخلفاء الراشدين.

ولا يختلف الامراء العلويون عن الرستميين في ثرائهم فهم امراء أولو جاه بقرابتهم من الرسول ﷺ وعلي بن ابي طالب تقع اماراتهم في شمال البلاد، اعني في مناطق زراعية، وعلى طريق تجاري هام، يبدو أنهم اشتغلوا بالتجارة حتى ظهرت مدن كانت اسواقا خاصة لهم، مثل مدينة سوق حمزة، ومدينة سوق ابراهيم، وما قيام المتنبيء السابق الذكر في نواحي تلمسان الا حسدا لامرائها ومحاكاة لهم.

ويمكن ان نضيف الى هذه الفئة الحاكمة شيوخ القبائل وامراءها مثل، يعلى اليفرني الذي استطاع بثرائه ان يمدن السوق فتظهر مدينة افكان، ويمكن ان يكون مثله امراء مغراوة ومثلهم مناد بن منقوش كبير تلكاتة الذي قيل عنه انه «ملك جانبا من افريقية والمغرب الاوسط مقيما لدعوة بني العباس وراجعا الى امر الاغالبة» ووصفه ابن الاثير بانه «كثير المال والولد[2]».

ويتصل بهذه الفئة موظفو الدولة، فهم بحكم قربهم من السلطان قادرون على كسب امتيازات لصالحهم، «بل أن هذا القرب يحيطهم بهالة من الجاه امام العامة، وهم يصنفون ضمن الطبقة العليا في المجتمع حسب تصنيف القاضي النعمان، وهذا الجاه «يعود عليهم بالكسب المادي[3]».

(1) ابن الصغير: سيرة الائمة. ص: 336. كذا جاءت في الاصل ولعلها «ايام الجفاف».
(2) ابن الاثير: الكامل. ج. 7. ص: 47.
(3) ابن خلدون: المقدمة. ص: 390.

فظهر الشراة على سبيل المثال بثوب الرفاهية، وخاطبهم بهذا محكم الهواري السابق ذكره بقوله: «انتم مرفهون ابناء نعم» ثم ان مواردهم ـــ الموظفون ـــ المالية ثابتة لا تتأثر بالاحوال الطبيعية، ماداموا يتقاضون رواتب.

ومن المرجح ان رجال الدين كانوا اثرياء، في اغلب الاحيان، اذهم في نظر العامة يمثلون التقوى والعدل والامانة، ينزهونهم عن الغش والتدليس فتعود عليهم هذه النظرة بالكسب، ولنا مثال في القيروان على هذه الفكرة في شخص ابن طالب، الذي ولي القضاء ومعه «ثمانون الف دينار[1]».

ويعتبر كبار التجار من اثرياء الناس خاصة اذا كانوا ممن يمارسون تجارة خارجية، ويتجلى تأثير التجارة في وصف المنصور الفاطمي لمستوى معيشة افراد عائلته اثناء ممارسته التجارة فقال بأنهم «ماكانوا يرضون مني بما يكفي ويزيد حتى يأخذوا مني اسرافا وجزافا[2]».

وأشار ابن الصغير الى بعض اغنياء التجار، فكان منهم ابن وردة السابق الذكر الذي كان يمتلك سوقا خاصا به في تاهرت، وابو محمد الصيرفي وابن الواسطي، وغيرهما من وجوه التجار، وهم ذوو اموال حتى ان هؤلاء تبرعوا للعرب والجند ببناء حصن في حربهم مع الرستميين وحلفائهم العجم ونفوسة، كما أشار ابن الصغير الى الثراء دون ان يذكر سبله، ويبدو ان فيضا من الثراء قدعم تاهرت في عهد الامام أفلح حتى ان القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت «اكتسبت الاموال واتخذت العبيد والخيول».

ولا سبيل الى مثل هذا الثراء الا ان يكونوا مارسوا التجارة الكبيرة وأنهم من أصحاب الملكيات العقارية الواسعة كابن زلغين وابن جرني السابق ذكرهما.

ومن مظاهر الثراء في بلاد المغرب الاوسط، انتشار القصور في كل مدينة من مدنه كما سلف والتفنن في المأكل والملبس فتحفل موائدهم بالطعام الفاخر

---

(1) القاضي عياض: تراجم. ص: 215.
(2) الجوذري: سيرة جوذر. ص: 62.

من خراف مشوية وحلويات متنوعة، ويلبسون الفاخر من الثياب من الديباج الموشي، والحلي والجواهر، وان كانت المصادر لاتقدم صورة واضحة عن هذا التفنن واقتصر الشماخي على الاشارة الى ان الامام أفلح كان يعاب عليه ما فيه من خفض العيش، دون وصف، كما تفرش منازلهم بسجاجيد ثمينة وتحفل بالاواني المتنوعة وتجهز خيولهم بالاسرجة المحلاة المذهبة.

الهجـــــرة:

شهدت بلاد المغرب الاوسط هجرتين، هجرة داخلية واخرى خارجية، الهجرة الداخلية: وهي مرتبطة الى حد كبير بالمرحلة الاجتماعية التي تعيشها بعض القبائل والقائمة على الظعن والترحال ويتوقف هذا الامر على كمية الموارد المعيشية والمتوفرة في حياضها، وعلى مدى الامن الاجتماعي والطبيعي السائد، فاذا ما احست قبيلة بنضوب الماء واضمحلال الكلأ، او اذا ما داهمها غزو قبلي أو كارثة طبيعية كالقحط، وجدت نفسها مضطرة الى الرحيل والهجرة الى مناطق اخرى، فان قبائل مزاتة وغيرهم كانوا ينتجعون من اوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في اشهر الربيع الى مدينة تاهرت واحوازها لما حولها من الكلأ(1) وغيره، وكانت مزاتة وضريسة في فحص باغاية « يظعنون في زمن الشتاء الى الرمال حيث لا مطرا ولا ثلجا خوفا على نتاج ابلهم(2)»، ويمكن ان نميز اربعة انماط من الترحال.

الارتحال العادي: وهو ان تنقل القبيلة من مكان الى آخر طلبا للكلأ والماء.
ــ الارتحال الطارىء: وهو هروب حتمي من ظروف طارئة.
ــ الارتحال الموسمي: وهو ارتحال الشتاء فرارا من قسوة الطبيعة الى مناطق اكثر ملائمة، للاستقرار ثم العودة الى تلك المناطق صيفا مثلما كانت عليه مزاته وضريسة.
ــ الارتحال الدوري: حيث تكون القبيلة على علم مسبق بالمنطقة التي سترحل اليها شتاء أو صيفا، أو في اي وقت سواء كان الاتجاه شرقا غربا، أم شمالا جنوبا، فان مزاته وسدراته ظلتا تنتجعان الى نواحي تاهرت طليلة العهد الرستمي، وربما قبل وبعد ذلك.

(1) ابن الصغير: سيرة. جاءت كلمة الكلأ على صورة الشلا وربما كانت من المحقق بسبب تآكل الكاف.
(2) زهير حطب: تطور بني الاسرة العربية. ص: 27.

وهناك هجرة داخلية تتمثل في الانتقال من الريف الى المدينة، فان هذه الاخيرة تجتذب اليها بعض الفقراء ليكونوا عالة عليها أو عمالا فيها، وتجتذب الاثرياء من الريفيين تستويهم حياة الترف والرفاهية وتوفر الكماليات فيها[1] ويمثل هؤلاء نسبة كبيرة من سكان المدن التي نشأت صغيرة ثم نمت وتطورت في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ومما ساعد على الانتقال ان باب المدينة كان مفتوحا نهارا للجميع دون خضوع الداخلين للمراقبة، فقد دخل عمرو بن حفصون على سبيل المثال ومكث اربعين يوما دون ان يشعر به الرستميون، وقد يرجع انتقال الناس الى المدينة لقضاء حوائجهم، وتصريف سلعهم، أو للاستيطان فيها، خاصة اذا كانت المدينة ذات موقع هام، كأن تكون سوقا للمنطقة، وذات صبغة تجارية فيذكر الادريسي ان سوق المدينة الخضراء «يجتمع اليها اهل تلك الناحية[2]» وحين بني البحريون مدينة تنس، انتقل اليهم من جاورهم من اهل الاندلس كما سلف، بل ان سكان سوق ابراهيم قد انتقلوا الى تنس وكانوا اربعمائة بيت مثلما تقدم، وكانت اليها هجرات فردية فكان يسكنها سعيد بن واشكل التيهرتي[3]، وكان ابو سهل الفارسي مترجم الامام افلح فالامام ابي حاتم يوسف مقيما في مرسى الخرز أو مرسى الدجاج[4] مما يوحي ان هجرته الى هناك من تاهرت ذات طابع تجاري.

وكانت مدينة افكان قد ارتحل اليها اهل المعسكر من تاهرت ويلل وشاطيء بني واطيل ووهران وقصر الفلوس، وما قيل عنها يمكن ان ينطبق على بعض المدن الاخرى.

كما قد يكون للهجرة دافع آخر يتمثل في طلب العلم فكانت تاهرت عاصمة للمذهب الاباضي على وجه الخصوص، فطبيعي ان ينتقل اليها من هنا ومن هناك طلاب علم اباضيون، كالشيخ ابي يوسف يعقوب بن يوسف

---

(1) الادريسي: نزهة المشتاق. ص: 84.
(2) الادريسي: نزهة المشتاق. ص: 84.
(3) البكري: المغرب. ص: 62.
(4) الشماخي: السير ص: 289.

بن سهلول السدراتي المعروف بالطرفي الذي «كانت قراءته على الائمة بتاهرت[1]»، وكان طلاب المذاهب الاخرى ينتقلون الى علماء مذاهبهم في نواحي البلاد.

وقد تكون العصبية وراء بعض الهجرات الداخلية من ذلك انه حين استصرخ زيري بن عطية سنة 387هـ / 998م قبائل زناتة اتته الوفود من بلاد الزاب وبلاد تلمسان وملوية كما مر آنفا.

ولا يخلو الامر من هجرة البعض الى المدينة هروبا من واقع ملؤه الخوف والقلق، كأن يكون طريدا من طرف قبيلته فيلجأ الى المدينة حيث تنقطع روابطه بقبيلته وعائلته ويصبح انتماؤه للمدينة ويعتمد في امنه على السلطة الحاكمة، بل ان هذا الامر قد يدفع بمجموعات أو عشائر لان ترحل الى المدينة، من ذلك انه حين بنى زيري أشير «قصدها اهل تلك الواحي طلبا للامن والسلامة»[2].

واذا كانت هذه بعض الدوافع الكامنة وراء الهجرة الداخلية فهناك هجرة قسرية تتم بظهور قوة خارجية تقوم بتهجير بعض الناس من مواطنهم من ذلك هجرة بني مسالة هوارة من تاهرت الى قلعة هوارة في عهد الامام عبد الوهاب، واغارة زناتة على قبيلة سدراتة بامر من المنصور الفاطمي كان من نتائجها انهم سبوا حريمهم» كذلك اقدم يعلى اليفرني على مهاجمة وهران سنة 343هـ / 998م كما مر ثم نقل اهلها الى مدينته المعروفة «افكان»، ويكاد هذا ان يكون نفس ما حدث في مدينة هاز بحيث اجلى أهلها زيري بن مناد الصنهاجي الى بورة[3]» وهم من بني برنائن.

ويمكن ان نلاحظ نشاط الهجرة الداخلية نحو المدينة في هذه الفترة من خلال نشوء مدن جديدة كما سلف.

---

(1) نفس المصدر: ص: 228. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 339.
(2) الحموي: معجم البلدان. ج. 1. ص: 264.
(3) البكري: المغرب. ص: 74. بورة هي سوق حمزة والبويرة حاليا.

الهجـرة الخارجيـة:

عرفت بلاد المغرب الاوسط هجرة الى المحيط الخارجي، كالاندلس والمغرب الاقصى وبلاد السودان وافريقية والمشرق الاسلامي، ويفيد ابن خلدون «ان جموع البربر التي دخلت الى الاندلس مع الفتح وبعده بقليل كانت من قبائل مطغرة ومديونة وهوارة[1]»، ويبدو ان عبارة «بعده بقليل» تخص عهد أموبي» الاندلس، فيذكر ابن سعيد نقلا عن الحجاري ان عبد الرحمن الداخل قام «باصطناع البربر» فكان ان ظهرت هجرة جماعية، حتى ظهرت قرى في الاندلس تحمل اسماء لقبائل من المغرب الاوسط مثل مكناسة وهوارة ونفزة وأضاف اليها الاصطخرى مديونة[2]، هذا بالاضافة الى مغيلة وولهاصة ويفرن وغيرها.

واذا كانت هذه الهجرة اختيارية بمحض ارادتهم، فقد كانت هناك هجرة جماعية اخرى مفروضة عليهم كأن يكونوا ــ المهاجرون ــ منهزمين فارين أمام عدوهم او خائفين من بطشه، ويظهر هذا النوع من الهجرة في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي على الخصوص، من ذلك ان بني برزال بعدما نجحوا في قتل زيري بن مناد الصنهاجي «نبت بهم دارهم بالعدوة رهبة لابنه بلقين بن زيري طالب ثأره[3]»، فوجد استدعاء الحكم الاموي لهم آذانا صاغية واستجابة عند بني برزال «فأنحازوا الى الاندلس».

وهاجرت بعض القبائل بسبب وقوع انفصام وانشقاق في القبيلة الواحدة، مثلما وقع لبني يفرن اثر وفاة زعيمها يدو بن يعلى اليفرني، فأجمع بعضهم على تعيين ابنه محمد بن يدو، فما كان من ابن عمه الا ان ثار عليه حسدا وقتله، فأحتفظ بالامارة لنفسه، في حين فر البعض الى الاندلس.

(1) ابن خلدون: العبر: ج. 6. ص: 286. وانظرص: 220، 256.
(2)انظر: ابن سعيد المغرب. ص: 60. المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 247. الاصطخرى: المسالك والممالك. ص: 44.
(3) ابن حيان: المقتبس. طبعة بيروت ص: 192. وانظر. عن هجرة بني برزال الى الاندلس مؤلف مجهول: مفاخر البربر. ص: 44. نقلا عن ابي مروان عبد الملك بن موسى الوراق.

وكان وراء الهجرة كذلك دافع مادي، فان الذين التحقوا بابن ابي عامر، كان الرجل منهم حسب قول ابن عذارى «بلباس الخلق على الاعجف فيبدل له بلباس الخز الطرازي وغيره ويركب الجواد العتيق ويسكن قصرا لم يتصور له» في منام له(1).

وكان حب الجهاد دافعا للهجرة، فان أولئك القادمين على ابن ابي عامر، «كانوا من متطوعة العدوة المهاجرين للحسبة فيهم جماعة كبيرة من امرائهم وزعمائهم وعصابة كثيرة من فقهائهم يبغون مشاهد هذه الغزوة» وحين ثار على باديس بن المنصور اعمام ابيه، ثم نجح في قمع ثورتهم، كتب زاوي منهم الى المنصور بن ابي عامر يستأذنه في العبور بقومه الى الاندلس للجهاد في سبيل الله فاذن فعبورا اليه سنة 391هـ / 1000م.

الا ان الاعداد الهائلة التي هاجرت الى الاندلس كانت بدافع الفرار امام جيوش افريقية في القرن الرابع الهجري، وعلى سبيل المثال، فان بني يفرن «لحق الكثير منهم بالاندلس(2)» في اعقاب انتصار جوهر الصقلي على يعلى اليفرني، وهو ما قامت به ازداجة اثر الوقيعة التي الحقها بها يعلى بن ابي محمد اليفرني السابق الذكر سنة 334هـ / 345م.

ويرى الدمشقي انه اذا اجتمع الجور والفقر والضعف فيجب ان يبادر الانسان بالانتقال عن مملكته فهو احمد واحزم في المبدأ والعاقبة(3).

ولست ارى ان استقبال الاندلس للزناتيين الفارين كان بسبب ولاء زناتة للامويين فحسب، لانها ــ الاندلس ــ استقبلت زاوي السابق الذكر وهو صنهاجي، ان الامر يتعلق بشعور المهاجرين اليها بالأمان وقد اصبحوا في منأى من ضربات

(1) ابن عذاري: البيان ج. 2. ص: 279.
(2) ابن خلدون: العبر. ج. 4. وعن القادمين على ابن ابي عامر انظر: ابن عذاري البيان ج. 2. حساني: الصراع بين الفاطميين والامويين رسالة جماعية اشراف لقبال موسى، الجزائر 1978 ــ 1979 ص: 158.
(3) الدمشقي: الاشارة الى محاسن التجارة تحقيق البشري الشوربجي مطبعة الغد الاسكندرية. 1397هـ / 1977م ص: 73.

القوة التي قهرتهم، كالفاطميين، في نفس الوقت، كان باب الرزق مفتوحا لهم في الاندلس، فكان الامير الاموي كعبد الملك المظفر ينادي في المهاجرين على من «اراد الاثبات في الديوان بدينارين في الشهر على ان يستوطن في هذا الحصن فعل، وله مع ذلك المنزل والحرث فرغب في ذلك خلق عظيم واستقروا به[1]».

وكانت الاندلس نفسها مهيأة وعلى استعداد لاستقبالهم، فهي دار الجهاد من جهة، فكان الامويون بحاجة الى الرجال، وقد وجدوا في بلاد المغرب مصدرا لهم، كما انها كثيرا ما شهدت فتنا داخلية، كان يصعب القضاء عليها احيانا، ومن جهة اخرى، فقد كان يخاف بعض الامويين من الاعتماد على جنس واحد، من ذلك ما ذكره الامير عبد الله بن زيرى في مذكراته من توقع المنصور بن ابي عامر من اجناده الاتفاق على بعض ما يخل بدولته اذا كانوا صنفا واحدا وتألبهم على معصيته فارتأى ان الحكمة في ان تكون «اجناده قبائل مختلفة وأشتاتا متفرقة ان همّ احد الطوائف بخروج على الطاعة غلبها بسائر الفئات الاخرى مع احتياجه الى ترقية عسكره والزيادة فيه بمن يستطيع[2]».

ويبدو ان عملية الهجرة الى الاندلس، كانت بين مد وجزر، تعتمد على وقوع حروب طاحنة في بلاد المغرب تفرض على بعض القبائل الهجرة زرافات ووحدانا، لتخف حركتها في ظل سيادة الهدوء بعد ذلك وتعتمد على سياسة الخليفة الاموي نفسه، فمنهم من كان يحث المهاجرين على العبور الى الاندلس، ويطلب المزيد، كهشام المؤيد، في حين كان البعض يزهد في استقبالهم ولا يشجعهم على العبور كالناصر، وذكر ابن حيان بخصوص موقفه من هجرة المغاربة الى الاندلس انه كان «معتليا على من جنح من امرائها منطويا على الحذر من بوادرهم معتقدا قلاهم والازورار عنهم مقتصرا على من اظهر مكاتبته منه وموالاته على بعد واحتراس من كيادهم، مطيبا لهم بالاهداء والرفد غير مستدع لهم الى العبور عليه، ولا مستكثرا منهم بالامداد لهم[3].

(1) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 2 ص: 278. عبد الملك المظفر: ولي الحجابة للخليفة هشام ابن الحكم سنة 392ه / عنه انظر: بغية الملتمس ص: 106.
(2) عبد الله بن زيري: مذكرات الامير عبد الله بن زيري.
(3) ابن حيان: المقتبس ص: 189.

وكانت هناك هجرة فردية الى الاندلس للعلم، أو للتجارة أو نحو ذلك، ويبدو أن المهاجرين من تاهرت كان عددهم وافرا حتى اطلق على احد ابواب المدينة «باب الاندلس» وكان من بين هؤلاء المهاجرين دحيون وعبد الغني وبهرام أبناء الامام عبد الوهاب، فذكر ابن سعيد أنه «قدم بنو عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم صاحب تيهرت» على الامير عبد الرحمن بن الحكم، كما كشفت المصادر عن وجود عدد من الشخصيات الرستمية كانت مقيمة في الاندلس، منهم سعيد بن محمد بن عبد الرحمن ابن رستم، وابناه محمد والقاسم، وعبد الرحمن بن رستم الذى يرى ليفي بروفنسال LIVI - provençal أنه الأخ أو الابن الاكبر لمحمد بن سعيد[1].

وكان من التاهرتيين المهاجرين قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي، دخل الاندلس مقيما سنة 317هـ / 929م وابنه ابو الفضل احمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز، ولد هذا في سنة 309ه / 921م، ورحل رفقة والده الى قرطبة فأقام فيها الى أن وافته المنية سنة 395هـ / 1004م ــ 1005م[2]، وان اصطحاب القاسم ابنه احمد وعمره 8 سنوات ثم إقامة هذا في قرطبة حتى وافته المنية، دليل على أن هجرتهم كانت فرارا مما آلت اليه تاهرت في العهد الفاطمي.

وكان منهم زكريا بن بكر بن احمد الغساني التاهرتي ويلقب بابن الاشج «من اهل تاهرت يكنى ابا يحيى دخل الاندلس مع ابيه واخيه سنة 326هـ / 937م[3]» ويذكر صاحب كتاب «بغية الملتمس» من جهته ان زكريا بن بكر بن الاشج التاهرتي توفي بقرطبة سنة 524هـ وواضح اتفاقهما بشأن هجرته وان اختلفا بشأن تاريخ هذه الهجرة، وربما عاد هذا الاختلاف الى خطأ مطبعي.

---

(1) عن هجرة هؤلاء الرستميين انظر: ابن سعيد: المغرب. ج. 1. ص: 448 ان الابا: الحلة. ج. 2. ص: 372.

(2) ابن بشكول: الصلة. ج. 1. ص: 86. الضبي: بغية الملتمس. ص: 188. 436. الحميدى: جذوة المقتبس ص: 132.

(3) الباروني سليمان: الازهار الرياضية. ج.2. ص: 75. الضبي: المصدر السابق. ص: 279.

وأشار ابن رشيق في كتابه «انموذج الزمان» في ذكره الشاعر ابي حبيب عبد الرحمن بن احمد أن هذا «ولد بالمحمدية وتأدب بالاندلس دخلها صغيرا مع ابيه» الذى كان قد ترك التجارة لشيء اطلع عليه من شريك له «وخرج فقيرا الى الاندلس غازيا فذكر هناك ولم يخف حاله وسكن الثغر مرابطا حتى قبض قبل الاربعمائة[1]».

ومنهم عبد الله بن حمود بن هلوب بن داود بن سليمان، وهو وان كان طنجيا الا ان «اصله من تاهرت[2]» من علماء القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي اذ انه أخذ بقرطبة عن ابي محمد الاصيلي المتوفي سنة 399هـ / 1008.

ومنهم ابو حفص عمر بن مالك المعروف بالتاهرتي، كان حيا في النصف الاول من القرن الخامس الهجري، فربما كان دخوله أو دخول ابيه الاندلس في القرن الرابع الهجري، ومنهم احمد بن فتح اعتبره ابن الفرضي مليليا، بينما اعتبره البكري وسليمان الباروني تاهرتيا، قدم الاندلس سنة 325هـ / 936م، فارا من عساكر الشيعة، هذا بالاضافة الى الحسن بن علي بن طريف التاهرتي الذي تخرج على ائمة الاندلس في القرن الرابع الهجري[3].

ولم يقتصر امر الهجرة الى الاندلس على اهل تاهرت، بل هاجر اليها من مختلف انحاء البلاد، فكان منهم[4]، احمد بن ابي عون من اهل وهران وقاضيها، قدم قرطبة على عبد الرحمن الناصر في وجوه اهل بلده سنة 341هـ / 952م، وعبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرون الوهراني، وهو وإن قدم الاندلس سنة 429هـ / 1037م الا انه ربما هاجر اليها قبل ذلك، انه يمثل حلقة من سلسلة من المهاجرين الوهرانيين الى الاندلس.

---

(1) ابن رشيق القيرواني: انموذج الزمان. ص: 141.
(2) ابن بشكوال: المصدر السابق ج. 1. ص: 299.
(3) البكري: المغرب. ص: 177. ابن القاضي. تاريخ العلماء ج. 1. ص: 75. الباروني سليمان: الازهار ج. 2. ص: 77.
(4) عنهم انظر. ابن الآبار: التكملة ج. 1. ص: 127. ابن بشكوال: الصلة. ص: 75. 298.

وهاجر من تنس الى الاندلس[1] ابراهيم بن عبد الرحمن التنسي، دخل الاندلس ثم اصبح مفتيا لجامع الزهراء وتوفي سنة 387هـ / 997م، وهاجر من المسيلة احمد بن خلف المسيلي، دخل الاندلس فآستوطنها وتوفي بقرطبة سنة 393هـ / 1003م وأبو حسين بن سلمون الميلي، دخلها ــ قرطبة ــ ايضا وتوفي فيها سنة 431هـ / 1039م.

الى جانب هؤلاء ظهرت في الاندلس جماعة من العلماء ينتمون لبعض قبائل المغرب الاوسط[2]، دون ان يتضح ما اذا كانوا مهاجرين ام مستوطنين مثل خلف بن يوسف بن نصر المغيلي المتوفي سنة 396هـ / 1005م وعبد الله بن سلام الصنهاجي المتوفي سنة 402هـ / 1011م وابن ابي العظام عبد الله بن خلوف بن موسى الزواغي.

ثم ظهرت جماعة اخرى من المهاجرين منتمية الى قبائلها دون ان تعرف المدن التي ينتمون اليها، مثل سرواس بن حمود الصنهاجي الذي هاجر إلى الاندلس فسكن طليطلة وتوفي فيها سنة 391هـ / 1000م، واحمد بن عبد الله بن موسى الكتامي، واكتفى ابن بشكوال بالاشارة الى انهم من الغرباء القادمين الى الاندلس.

وكانت هناك هجرة عكسية من الاندلس إلى المغرب الاوسط، عرفتها تاهرت منذ تأسيسها فظهر مسعود وعمران بن مروان الاندلسيان ضمن مرشحي الامامة بعد وفاة الامام عبد الرحمن بن رستم، وأشار ابن القوطية إلى وجود خياط بتاهرت «كان اصله من رية»، وأستقبلت تاهرت كذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالبلنسي، في اعقاب نزاعه مع اخيه امير قرطبة، فكان نزوله ارض تاهرت في عهد الامام عبد الوهاب[3].

---

(1) عن ابراهيم انظر: الضبي: بغية الملتمس ص: 204 ــ 205 وجعل ياقوت الحموي سنة 307هـ تاريخا لوفاته لكن الزهراء لم تكن قد بنيت بعد انظر الحموي: معجم ج. 2. ص: 416.

(2) ابن بشكوال: المصدر السابق. ص: 161. 250. 274.

(3) عن مسعود وعمران انظر: الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 46. الشماخي: السير ص: 145. وعن عبد الله انظر: L. PROVENCAL: HISTOIRE ... T. 1 P. 108. وعن ابن حفصون: ابن القوطية: تاريخ افتتاح الاندلس ص: 109.

بالاضافة الى عمرو بن حفصون الثائر على امير قرطبة محمد بن عبد الرحمن سنة 267هـ / 880م فذكر ابن القوطية انه «جاوز البحر الى تيهرت[1]» وهكذا كانت تاهرت على وجه الخصوص ملجأ الفارين من الاندلس.

بل ان بعض المنفيين كانوا يفضلون النزول ببلاد المغرب الاوسط، فحين أمر بنو ذكوان بالخروج عن الاندلس حملوا الى المرية ومن هناك خرجوا الى وهران، كما يمكن ان يكون بعض اصحاب وقعة الربض قد نزلوا بلاد المغرب الاوسط مثلما نزلوا مدينة فاس وسجلماسة، فان ابن الآبار يشير الى ان بعضهم لجأ الى «سواحل بلاد البربر».

وحتى الافراد الذين كانوا غير مرغوب فيهم في الاندلس لموقف، مذهبي أو تهمة تجسسية، ونحو ذلك، كانوا يرحلون الى المغرب الاوسط، فان محمد بن احمد بن ابراهيم بن ابي بردة الشافعي البغدادي، «كان ينسب الى الاعتزال ورفع ذلك الى السلطان فأمر باخراجه من البلد وذلك سنة 373هـ / 988م فصار بتيهرت عند بنت له[2]»، وغيره كثيرون سبقه منهم: الشاعر ابو القاسم محمد بن هانيء الاندلسي الذي «خرج على غير اختيار» من الاندلس فنزل على امراء المسيلة من بني حمدون، بل ان حمدون هذا نفسه غادر البيرة الى بجاية فنزل بها بقرية تعرف بقسطلنانة فأستقر بها ونسله[3].

ولعبت التجارة دورا بارزا في هجرة الاندلسيين الى المغرب الاوسط فمنذ عهد الامام الرستمي الاول «استعملت السبل الى بلد السودان والى جميع البلدان من مشرق ومغرب» وتشتمل كلمة «مغرب» على الاندلس ايضا وان استعمال السبل يعني الحركة في الاتجاهين ذهابا وايابا كما أشرنا سابقا عند ذكر بناء مدينة تنس، ان الاندلسيين كانوا يقصدونها بمتاجرهم ويضطرون ان يشتوا فيها وكذلك في وهران.

---

(1) ابن القوطية: نفس المصدر: ص: 87.
(2) ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة. ج. 2. ص: 116.
(3) ابن حيان: المقتبس ص: 33 — 34. طبعة بيروت.

ويبدو ان بعض الاندلسيين هاجر الى بلاد المغرب طلبا للعلم فذكر الخشني ان ابا العباس أحمد بن عيسى بن محمد المقرى حدث احمد بن فرج بن منتيل ــ من اهل الاندلس ــ في مدينة تنس، وأشار ابن الفرضي من جهته ان سعيدا بن حسان بن علاء القرطبي سمع بتنس من ابي عمر وعثمان بن محمد بن السمرقندي وابي حفص بن الحداد.

وبهذا تكون قد وقعت هجرة عكسية بين بلاد المغرب الاوسط وبلاد الاندلس، وكانت فردية مرغوبة في القرن الثالث الهجري، ثم أصبحت جماعية مفروضة بوجه عام في القرن الرابع الهجري، ولم تكن للعلاقات القائمة بين الاندلس وبين تاهرت والامارات العلوية والفاطميين دخل وتأثير في هذه الهجرة.

وكانت هناك هجرة بين المغرب الاوسط والمغرب الاقصى، وهي هجرة طبيعية بحكم التجاور وعدم وجود حواجز طبيعية، وبحكم وحدة بلاد المغرب الاسلامي البشرية، اذ ان كل قبيلة تشعر ان بلاد المغرب بأسرها موطنا لها، فكان ان ظهرت فروع لقبيلة واحدة في مناطق متعددة، فاذا كانت قبائل زواغة ولماية ولواتة ونفزة ومكناسة من قبائل تاهرت، فقد ظهرت فروعها مبايعة للامام إدريس الاول[1]، مما يدل على ذلك الانقسام وحرية التنقل ويمكن ان يصدق هذا القول على القبائل الظاعنة التي لم تعرف الاستقرار بعد، وخاصة في غرب بلاد المغرب الاوسط.

وان حياة الهدوء والامن التي سادت في القرن الثالث الهجري، قد حالت دون وقوع هجرات جماعية باتجاه المغرب الاقصى، لكنها اتسعت وقويت في القرن الذي يليه، وكأنها كانت عملية تفريغ، بسبب الحملات العسكرية الفاطمية فالزيرية، التي كانت ترسل لاخماد فتن داخلية أو مقاومة النفوذ الفاطمي[2].

---

(1) الكتاني: الازهار العاطرة الانفاس: ص: 55 اسماعيل العربي: دولة الادارسة ص: 64.

(2) عن الصراع الفاطمي الاموي: انظر حساني مختار: الصراع بين الفاطميين والامويين. العبادي أحمد مختار: سياسة الفاطميين نحو المغرب والاندلس. صحفية للمعهد المصرى للدراسات الاسلامية ج. 5. مدريد 1957. فيلالي عبد العزيز: علاقة الدولة الاموية بدول المغرب الاسلامي. الجزائر.

في بلاد المغرب، فكان من نتائجها ان فرض على القبائل المناوئة للحكم الفاطمي أو الزيري ان تهاجر باتجاه الغرب، وبالفعل فحين انتصر جوهر على يعلى اليفرني كما سبق وخرب مدينة افكان «تفرق شمل بني يفرن وتقلص نفوذهم وبدأت جموع زناتة المغرب الاوسط ترحل تدريجيا الى المغرب الاقصى[1]» فرارا من غضب الفاطميين وانتقامهم ولما تغلب بلكين بن زيري الصنهاجي على بلاد المغرب الاوسط سنة 369ه / 979م «لحق مغراوة فيمن بقي من بني خزر بالمغرب الاقصى[2]» بل ان السلاوي يفيد انه حين اجفلت ملوك زناتة من بني خزر المغراويين وبني محمد بن صالح اليفرنيين امام بلكين بن زيري «انحازوا جميعا الى سبتة[3]».

ويمكن ان ينطبق هذا القول على الحروب العديدة التي شهدتها بلاد المغرب الاوسط بين افريقية من جهة وبين المغرب الاقصى والاندلس من جهة ثانية في اطار الصراع على السيادة على بلاد المغرب، التي لم تتوقف طيلة القرن الرابع الهجري.

هذا بالاضافة الى السبايا والاسرى التي كانت ضمن غنائم الجيش المنتصر، من ذلك ما ذكره ابن خلدون بخصوص المعركة التي دارت بين زيري بن عطية ويدو بن يعلى اليفرني كما سلف والتي انتهت بانتصار زيري على يدو فكان ان «سبى حرمه[4]» وغيرهم سنة 383هـ / 993م.

وان الامثلة القليلة التي ذكرها المؤرخون قد تفيد في ان تكون دليلا على ان المغرب الاقصى كان يشكل عمقا لبلاد المغرب الاوسط امام القوة الفاطمية فالزيرية، فكانت الهجرة إليه في تناول جميع فئات الفارين من البلاد فقيرها وغنيها، وضعيفها وقويها، على العكس من الهجرة الى الاندلس.

(1) حسن محمود: قيام دولة المرابطين ص: 79.
(2) القلقشندي: صبح الاعشى. ج. 5. ص: 185.
(3) السلامي: الاستقصا ج. 1. ص: 190.
(4) ابن خلدون: العبر ج. 3. ص: 43.

التي لم يكن يقوى عليها الا كل من له روح المغامرة لركوب البحر، وربما كانت ترى بعض الفئات المهاجرة في بلاد المغرب الاقصى الخطوة الاولى نحو توفير الامن.

وعلى كل فقد هاجر الشاعر بكر بن حماد التاهرتي[1] الى البصرة ــ بصرة ــ المغرب ــ فنزل على اميرها أحمد بن القاسم فمدحه متكسبا بشعره، ومثله فعل احمد بن فتح[2] كما سلف ويبدو ان هذا لم يتمكن من الاستقرار في البصرة فأنتقل منها الى مدينة مليلة، فكان قاضيا فيها، فطالت اقامته حتى نسب اليها وعرف باحمد بن فتح المليلي، لكنه وفي خضم الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الاقصى «خشي من عساكر الشيعة فأجاره الناصر» سنة 325هـ / 936م وظل في قرطبة الى ان توفي سنة 332هـ / 943م.

ومن الراحلين من تاهرت الى المغرب الاقصى عبد الله بن حمود بن هلوب بن داود بن سليمان، «وهو طنجي فقيه» اصله من تيهرت عاش في القرن الرابع الهجري، ومنهم محمد بن عيسى بن حسين بن ابي السعد بن سيد الدار بن يوسف التميمي من مواليد مدينة فاس سنة 428هـ / 1036م، وكان جده حسين قد خرج اليها من تاهرت[3] وقد اصبح محمد هذا قاضيا، فلعله اخذ الفقه ابا عن جد، وربما كان جده اذن قاضيا، فيكون من المحتمل ان هجرته وهجرة سابقه بسبب تعرض الفقهاء المخالفين للشيعة لمحنة كتلك المحنة التي تعرض لها علماء القيروان.

ومن العلماء الفارين من غير تاهرت عبد الله بن حمو[4] اصله من المسيلة وكان قاضيا في مدينة سبتة ثم رحل الى الاندلس، ثم توفي سنة 473هـ / فربما كان المهاجر من المسيلة والده أو جده، والذي ربما كان بدوره قاضيا.

---

(1) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 236.
(2) البكري: المغرب. ص: 110. 117. ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 203. الحموي: معجم البلدان ج. 2. ص: 208. الباروني: الازهار ج. 2. ص: 77 ابن الفرضي: تاريخ العلماء والرواة ج. 1. ص: 75.
(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك ج. 3. ص: 584 ابن الآبار: التكملة ج. 2. ص: 914.
(4) ابن بشكوال: الصلة ج. 1. ص: 298.

هؤلاء بعض العلماء الذين نالوا شهرة علمية لفتت نظر أصحاب التراجم، ناهيك عن أولئك الراحلين من العلماء وغيرهم الذين لم يلتفت اليهم المؤرخون أو اصحاب التراجم لأمر ما. وناهيك عن القبائل الظاعنة من سكان بلا المغرب الاوسط المجاورة لبلاد المغرب الاقصى.

اما عن الهجرة باتجاه سجلماسة، فيبدو انها كانت ضعيفة، لاتزيد عن قوافل تاهرت التجارية الصادرة الى سجلماسة أو مرورا بها باتجاه بلاد السودان، و لم تشر المصادر الى الهجرة العادية اليها، فاذا استثنينا الغاية التجارية فليس هناك ما يدعو سكان المغرب الاوسط للرحيل اليها، اللهم الا اذا تعلق الامر ببعض القبائل المجاورة لها.

ولقد اشار ابن الصغير الى وجود الاباضية في سجلماسة، كما أشار الى وجود الصفرية في تاهرت، لكن ليس هناك ما يدل على ان هؤلاء أو أولئك كانوا من المهاجرين.

ويظهر ان هناك بعض الافراد، هاجروا الى سجلماسة تحت تأثير دوافع اجتماعية، فذكر ابن خلدون ان اليسع «اصهر لعبد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت في ابنه مدرار في ابنته اروى» كما سبق.

ويكاد الوضع لا يختلف بالنسبة للسودان الغربي عن سابقه، فليس هناك داع عسكري أو ثقافي أو اجتماعي يحتم على سكان بلاد المغرب الاوسط الهجرة الى بلاد السودان، بل ان اهمية هذه البلاد تنحصر في تجارتها مما يدعو الى القول ان المهاجرين اليها كانوا في مهمات تجارية وحتى إن قامت بعض الهجرات لاغراض سياسية فهي في خدمة تلك المهمات.

من ذلك عبارة ابن الصغير الخاصة باستعمال «السبل الى بلاد السودان بالتجارة وضروب الامتعة» وبالفعل فان الامام افلح كان قد اراد السفر الى جوجو[1]، وهو وان لم يكتب له ان يسافرالا ان القافلة التي كان سيرافقها

(1) وردت على صور كوكو KAWKAW انظر: الادريسي: ص: 11. وهي مدينة السودان الغربي تربطها طريق بتاهرت تمر عبر ورقلة ثم تادمكة.

قد سافرت، كما وفد من سكان تاهرت محمد بن عرفه على ملك السودان سفيرا من قبل الامام افلح ولا يوجد في المصادر ما يدل على انها كانت السفارة الاولى أوالاخيرة أو ما يدل على انها كانت ردا لسفارة سودانية، أو فاتحة عهد جديد لتبادل السفارات.

ومن الصعب ان نعتبر هؤلاء التجار مهاجرين، وان كان لايخلو الامر من وجودهم، اذ في ظل تلك العلاقة الطبيعية ربما أقامت مجموعات في بلاد السودان، و لم يكن امر الاقامة هناك جديدا مستهجنا، فان ابا يزيد مخلد بن كيداد نفسه كان «مولده ببلد السودان(1)» وذكر لويكي LEWICKI بدوره رجلا من بني ويسين يقال له تملا من رجال القرن الرابع الهجري كان يقيم في تادمكة ويبعث منها الاموال الى بلده في القصور، وهما وان لم يكونا من سكان المغرب الاوسط الا انهما يقومان دليلا على امكانية اقامة بعض افراد تجار المغرب الاوسط في بلاد السودان.

ولاندري، فلعل ظروف البلاد في القرن الرابع الهجري قد فرضت على بعض القبائل ان تشد رحالها الى بلاد السودان هربا، وطلبا للامن، فقد ظهرت في اودغست قبائل من برقجانة ونفوسة ولواتة وزناتة ونفزاوة(2) على عهد البكري.

و لم تكن بلاد المغرب الاوسط منعزلة عن افريقية أو العكس، فقد عرفت تاهرت القرويين قبل حلول القرن الثالث الهجري كما سبق وربما يرجع القرويون في مدينة بني جليد اسن الذين أشار البكرى الى وجودهم الى هذه الفترة بسبب حياة الفوضى التي سادت افريقية في عهد الولاة.

اما في العهد الاغلبي، وقد عم الامن والهدوء فلم يكن هناك ما يدعو الى قيام هجرات جماعية من افريقية بل وحتى في عهد الفاطميين ومن يليهم، لم تكن هناك ضرورة لمثل هذه الهجرات، وقد وقعت بلاد المغرب الاوسط نفسها تحت نفوذهم اذا استثنينا بعض الحاميات التي كانوا يرسلونها

(1) ابن ابي دينار: المؤنس في اخبار افريقية وتونس. ص: 57 المقريزي: اتعاظ الحنفاء ص: 109.
(2) البكري: المغرب. ص: 158.

لحفظ الامن في البلاد، وان كانت في الغالب كتامية أو صنهاجية بدورها الى بلاد المغرب الاوسط.

فمن الارجح والحالة هذه ان الهجرة اقتصرت على الهجرات الشخصية الفردية التي كانت بهدف تجاري أو ثقافي أو نحو ذلك فقد رحل من القيروان الى تاهرت ابو عبد الله فضل وسعيد الحداني وابو الغدير الهواري، وابو الفتاح وغيرهم[1] وهم من علماء الاباضية في القيروان.

ولم يتوقف الامر على هجرة الاباضية، بل هاجر الى تاهرت غيرهم مثل ابي بكر بن اللباد[2]، وكان قد دخل على الشاعر بكر بن حماد التاهرتي في أواخر ايامه في تاهرت، ويذكر ابو العرب ان ابا بكر هذا من سكان القيروان.

كذلك فان الذي صلى على جنازة الشاعر بكر بن حماد هو الفقيه موسى بن البادسي[3] وتدل نسبته الى انه من سكان بادس في افريقية.

هذا بالاضافة الى المهاجرين من جبل نفوسة مثل محمد بن يانس ومهدى النفوسي وابو الحسن الابدلاني وايوب بن العباس الذين وفدوا نجدة للامام عبد الوهاب في حربه مع الواصلية، ثم ارسل ابو يونس وسيم بن سعيد عامل الامام افلح على قنطرارة «ابنه سعدا الى تيهرت ليتعلم العلم ومعه نفاث بن نصر فتعلما عند الامام» وأشار الشماخي الى خروج جماعة من جبل نفوسة الى تيهرت ونزولهم على الامام عبد الوهاب دون ان يذكر اسماءهم وأضاف ان «مهديا النفوسي وابن خالته فرحا تخاصما عند الامام بتيهرت» ومشيرا بذلك الى وجودهما في عاصمة الدولة الرستمية، ويبدو أن ابا مرداس مهاصرا السدراتي كان كثير الزيارة لتيهرت، وكان منهم ابو يوسف يعقوب بن سيلونس الطرفي السدراتي الذي «كانت قراءته على الائمة في تاهرت[4].

(1) الشماخي: السير. ص: 261.
(2) الدباغ: معالم الايمان ج. 2. ص: 282. ابو العرب: طبقات ص: 117.
(3) الحموي: معجم ج. 1. ص: 459 مادة بادس مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 175. ابو العرب: المصدر السابق ص: 246. وذكره ابن عذاري الفارسي «انظر البيان ج. 1. ص: 211. الا ان الارجح ما جاء عند ابي العرب لانه معاصر للبادسي.
(4) الشماخي: السير. ص: 288.

وعلى اية حال، فان عدد المهاجرين من جبل نفوسة الى تاهرت الرستمية كان عاليا ما دام الجبل يدخل ضمن اطار الدولة الرستمية، اما بعد ذلك ق 4هـ فلم يعد هناك ما يدعوهم الى مواصلة الهجرة، اذ كانت تاهرت قد فقدت مكانتها كعاصمة الاباضية، فلا تشير المصادر الى هجرة اباضية من افريقية أو الجبل الى المغرب الاوسط، ويبدو ان الهجرة اقتصرت على دعاة التشريق في بلاد المغرب الاوسط، من ذلك منيب بن سليمان المكناسي الداعي للتشريق في جبل ونشريس، وقيل ان عبيد الله المهدي وجهه وغيره الى الاطراف وامرهم باظهار التشريق[1].

وكانت هناك هجرة فردية من المغرب الاوسط باتجاه افريقية، قام بها العلماء أو التجار، فكان منهم الشاعر بكر بن حماد التاهرتي السابق الذكر الذي اتخذ من القيروان موطنا له، فهو حين رحل الى المشرق سنة 217هـ / 832م مر بالقيروان فأخذ العلم عن سحنون وعون بن يوسف، وفي طريق عودته اقام في القيروان فظهر فيها مجالسا لسحنون ومادحا الامير الاغلبي ابراهيم الثاني سنة 261هـ / 874م، 289هـ / 902م متكسبا بشعره، فوصله منه مال كثير، وفي حين يذكر الدباغ ان بكرا بن حماد «رحل الى القيروان فأقام بها الى ان سافر الى تاهرت سنة 295هـ[2]» فان البكرى يذكر ان الشاعر المذكور «سكن تاهرت وبها توفي» وهذا كله يفيد على الاقل في ان الشاعر كان متنقلا بين العاصمتين.

وكان من المهاجرين ابو القاسم الوهراني السابق الذكر كان من علماء القرن الرابع الهجري اذ سمع من تميم بن محمد التميمي بن ابي العرب صاحب طبقات علماء افريقية وتونس المتوفي سنة 359هـ / 969م بالقيروان، وعمران بن سليمان بن محمد بن عمران التيمي المسيلي فقد «نشأ بالمسيلة وتأدب بالمنصورية» وابو علي الحسن بن محمد بن احمد بن الربيب التميمي القيرواني الذي

---

(1) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 185 حوادث سنة 309.
(2) ابن الآبار: الحلة السيراء. ج. 2. ص: 282. ج. 2. ص: 174 وعن صلته بسحنون وعون انظر: ابو العرب: طبقات ص: 164. الدباغ: معالم الايمان ج. 2. ص: 281 وانظر محمود مكي: التاهرتي بكر بن حماد مجلة العربي ع. 53 افريل 1963 ص: 78.

يذكر ابن رشيق بشأنه في كتابه «الانموذج» «ان اصله من تاهرت[1]» وعبد الواحد بن فتوح الزوّاق الكتامي وابو محمد عبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرون الوهراني، الذي له رواية واسعة عن شيوخ افريقية كأبي محمد بن ابي زيد ونظرائه وله علم بالحساب والطب.

وفيما يتعلق بالهجرة الجماعية، فيبدو ان القرن الثالث الهجري لم يشهد مثل هذه الهجرة، اذا استثنينا هجرة بعض النكارية الى جبل نفوسه في عهد الامام عبد الوهاب، الآ أن الأمر يختلف بالنسبة للعهد الفاطمي ثم الزيرى فان سقوط مدينة تاهرت في يد ابي عبد الله الشيعي سنة 296هـ / 909م يعتبر بداية فعلية لهذه الهجرات الجماعية، وقد فر عنها بعض سكانها خاصة الاباضية منهم، ومن تساعده احواله المادية على الهجرة، واذا كان بعض هؤلاء المهاجرين قد نزلوا واحات الصحراء في وادي ريغ وبني ورجلان فان البعض الآخر يكون قد توجه الى جبل نفوسة.

كما ظهرت جماعات تاهرتية في القيروان بعد ذلك، فكان بعضهم منافسين وشركاء لعائلة ابن أوكل[2] وأشار غواتين Goitein من جهته الى ظهور التاهرتيين في القيروان في القرن الخامس الهجرى الحادي عشر الميلادى اصدقاء لعائلة سعد التسترى، والارجح أن هؤلاء يرجعون في اصولهم الى أولئك المهاجرين ولا ندرى، فلعل بعض هؤلاء المهاجرين قد احتل منصبا حكوميا، فذكر القاضي عياض: ان ابا بكر بن اللباد المتوفي سنة 333هـ / 944م بالقيروان كان قد امتحن على يد تاهرتي طالبه بوديعة، وحين انكر ابو بكر دعا التاهرتي اعوانه فأخذوه وبطحوه على وجهه وجلس على اكتافه وضربوه[3]، ثم هل كان اعوانه تاهرتيين ؟.

---

(1) انظر: ابن رشيق: انموذج الزمان في شعراء القيروان ص: 111، 226، 311. ثم انظر: المقرى: نفح الطيب. ج. 3. ص: 156. وعن ابي القاسم الوهراني انظر: القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج. 3. ص: 532.

(2) هاجرت هذه العائلة من بلاد فارس الى افريقية منتصف القرن العاشر الميلادي ثم هاجرت مع الفاطميين الى مصر.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج. 3. ص: 310.

اما وقد قامت الدولة الفاطمية على اكتاف الكتاميين، وكانت الدولة الزيرية بعدها صنهاجية، فقد هاجرت اعداد هائلة من القبيلتين كتامة وصنهاجة بصفتهم جنودا ومسئولين في الدولة حتى بلغ ما حشده المعز الفاطمي عند رحيله الى مصر «من جند كتامة وعبيد زويلة وطبقة الفتيان نحو مائة الف[1].

وقد اتسعت حركة الهجرة الجماعية بسبب الحروب العديدة التي شهدتها البلاد في العهد الفاطمي ثم الزيرى، كما سبق فكان هؤلاء، وفي اعقاب كل حملة يحرزون فيها انتصارا يقومون بعمليات سبي واسعة، وان لم يشر المؤرخون الى عدد السبايا والاسرى.

فحين خرج ابو عبد الله الشيعي الى ارض المغرب سنة 297هـ 910م قتل «وسبى[2]» وفي العام التالي حارب صدينة وزناتة «وسبي الذرية» وفي عام 299هـ / 912م اخرج عبيد الله المهدى العساكر الى تيهرت «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية» وفي سنة 312هـ / 924م حارب مصالة بن حبوس قرب تاهرت فقتل «وسبى» ولما مر ابو القاسم الفاطمي بمواطن بني كملان، في مكان مدينة المسيلة نقلهم الى فج القيروان لانه كان يتوقع منهم فتنة، ثم بنى بعد ذلك المدينة المسيلة، وحين وصل حصن برقجانة سنة 316هـ / 928م قاتله اهله، حتى قتلوا واسر منهم من استأسر وهكذا كان شأنهم.

ويلاحظ اهتمام الفاطميين بسبي النساء والذرية ويمكن ان يكون لهذا علاقة باعدادهم الجيوش التي سيسند اليها امر فتح مصر اذ سيمكنهم هؤلاء الاسرى من تجهيز ما يمكن ان يشبه بالجيش الانكشاري.

وخلاصة القول، فان بلاد المغرب الاوسط قد شهدت هجرة، منها واليها، قام بها افراد لدوافع مختلفة سلمية اغلب الاحيان كأن تكون علمية أو تجارية، وقامت بها جماعات بشكل اضطراري في الغالب كأن يكون فرارا أو وقوعا في الاسر، واذا كان النوع الاول قد سيطر على ظاهرة الهجرة في القرن الثالث

---

(1) ابو المحاسن: النجوم الزاهرة ج. 4. ص: 73. لقبال موسى: دور كتامة ص: 474.
(2) عن بعض عمليات الاسر انظر: ابنعذاري: البيان ج. 1. ص: 160. 166. 189. 193.

الهجري، فان النوع الثاني قد برز في القرن الرابع الهجري، وكان هؤلاء خاصة من المهاجرين من بلاد المغرب الاوسط.

الازمـات:

تعرضت بلاد المغرب الاوسط الى محن وشدائد خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، بعضها من جراء الفتن والحروب والبعض الآخر من جراء الكوارث الطبيعية كالقحط والاوبئة، وقد جمعها ابن حوقل في اشارته الى اهل تاهرت وفقرهم بسبب «تواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت.»

الفتن والحـروب:

فان الحروب التي خاضها الامام عبد الوهاب ضد ابن فندين السالف الذكر، قتل فيها من جماعة هذا الاخير «اثنا عشرة الف قتيل» وكان من نتائج حروب نفس الامام مع قبيلة هوارة ان «سال الوادي ذلك اليوم دما وقتل في ذلك اليوم خلق كثير»، ولم تتوقف الفتن في عهد الامام ابي بكر «فلم تزل حروب كذلك وعلى ذلك سبع سنين حتى خلت وذهبت الاموال» ناهيك عن الحروب التي دارت رحاها بين الامام ابي حاتم وعمه يعقوب بن افلح، مما ادى الى ان «قطعت السبل وفرغ من ايدى الناس الحرث والنسل».

ومع ابتداء امر ابي عبد الله الشيعي ابتدأت الحروب في بلاد كتامة بين مؤيدين ومعارضين له، ثم في نواحي الزاب في حروبه ضد الاغالبه[1] وعند دخوله مدينة تاهرت سنة 296هـ / 909م، قتل فيها جماعة من الرستميين وغيرهم، وفي سنة 298هـ / 911م، تجول عبيد الله المهدي في بلاد البربر، «فحارب صدينة وزناتة» وقتل الرجال واخذ الاموال وسبى الذرية واحرق بعض المدن بالنار[2]، وفي سنة 299هـ / 912م اخرج عبيد الله المهدي الى المغرب

---

(1) عن هذه الحروب انظر القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. مواضع متفرقة ابن عذاري البيان ج. 1. ص: 131 وما يليها في مواضع متفرقة.
(2) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 162.

جماعة من قواده لمحاربة زناتة في عساكر عظيمة، فكانت وقعة «قتل فيها من زناتة عدد لايحصى» ثم دخلت عساكره تاهرت «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانتهبوا الاموال وحرقوا المدينة بالنار وبلغ عدد القتلى بها ثمانية الآف رجل[1]».

وفي سنة 312هـ / 924م خرج مصالة بن حبوس من تيهرت «الى زناتة فأداخ بلدهم وقتل وسبى واخرج خيلا الى بعض نواحي ابن خزر المغراوي فدارت بين الفريقين حرب عظيمة، وفي سنة 314هـ / 926م دارت وقائع كثيرة بين عبد الله والي تاهرت من قبل اخيه محمد بن خزر ومعه قبيلة لماية وما جاورها من القبائل وبين جيوش عبيد الله المهدى وفي سنة 315هـ / 927م فتح ابو القاسم الفاطمي بلد مزاتة ومطماطة وهوارة وسائر الاباضية والصفرية ونواحي تاهرت قاعدة المغرب الاوسط الى ما ورائها[2]».

وفي سنة 316هـ / 928م حاصر ابو القاسم الفاطمي حصن برقجانة ـــ تاهرت القديمة ـــ ونقب السور على اهله حتى سقط «وهلك ممن كان تحته وفوقه عدد كثير فلما نظروا الى الغلبة احرقوا الامتعة وعرقبوا الدواب والمواشي وقاتلوا الشيعة حتى قتلوا واسروا منهم من استأسر وانتهب ما في الحصن[3]» وفي سنة 336هـ / 947م توجه الفاطمي يرافقه زيرى بن مناد وجموع صنهاجة الى تاهرت، فحاربوا قبيلة لواتة فهرب اللواتيون الى الجبال وفي سنة 347ه / 958م خرج جوهر الصقلي الى المغرب فقبض على يعلى بن محمد اليفرني صاحب افكان فناشته سيوف كتامة واسر ابنه يدو.

ولم يكن سكان المغرب الاوسط اهدأ بالا في العهد الزيرى، ففي سنة 379هـ / 989م زحف المنصور الزيرى الى تيهرت فدخل عسكره المدينة «فنهبوا وقتلوا[5]» وهناك حروب خاضها عامل افريقية يوسف بن ابي محمد حين خرج

---

(1) نفس المصدر: ج. 1. ص: 166.
(2) ابن خلدون: العبر ج. 4. ص: 82.
(3) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 193.

يجبي الاموال ويأخذ الهدايا فكان اهل الحاضرة معه في امن وعافية واهل البادية في عذاب وغرامة(1) وفي سنة 383هـ / 993م تعرض بنو يفرن بقيادة يدو بن يعلى لهجوم مغراوى بقيادة زيرى بن عطية انتهى بانتصار هذا الاخير فسبى حرمه، واستلحلم من قومه زهاء ثلاثة الآف فارس(2) هذا، الى جانب حروب حماد بن بلكين ضد زيرى بن عطية ثم ضد ابنه المعز بن زيري من بعده.

وعلى اية حال، فان هذه الفتن والحروب وغيرها قد عادت بعواقب وخيمة على البلاد من نواحي اقتصادية واجتماعية وغيرها، بغض النظر عن دوافعها، والتي هي في مجملها تمثل صراع البدو والحضر، وصراع البدو ضد الخضوع للسلطة المتمثلة في دفع الضرائب، فاذا امعنا النظر في هذه الفتن نجد انها موجهة في اغلبها ضد قبائل زناتة، مثل قبائل تاهرت ونواحيها وظواعن مغراوة وغيرها، والارجح ان رفضهم الخضوع هذا يعني رفضهم دفع ما يفرض عليهم من جبايات وضرائب، اذ علينا ان نتذكر أن كتامة كانت ترفض دفعها كا تقدم، وربما ان تحالف صنهاجة مع الفاطميين قد اعفاها من دفعها أو على الاقل خفف عنها، لهذا كان على زناتة ان تتحمل القسط الاعظم منها، ونظرا لانها قبائل بدوية في الغالب، فقد كانت تأبى دفع الضرائب لانها ترى فيها الذل والخنوع وهذا ما تأنفه.

واذا كانت عملية الجباية في المدن سهلة، بحكم سهولة تحديدها على التاجر أو الصانع، فانها عكس ذلك في الارياف، من جهة ثانية، فاذا كانت التجارة والصناعة في حقيقتهما لاتعدان انتاجا فان الزراعة هي الباب الوحيد للانتاج الحقيقي، ومن هنا وقع تركيز الفاطميين على الارياف واهل البادية.

القحـط:

يذكر ابن ابي زرع انه كانت ببلاد العدوة ــ المغرب والاندلس ــ قحوط كثيرة عظيمة فنضبت المياه، ولم يزل القحط يتوالى من سنة 253هـ / 867م

---

(1) نفس المصدر: ج. 1. ص: 245.
(2) ابن خلدون: العبر. ج. 4. ص: 43.

— 265هـ / 878م بل ان ابن عذاري يذكر ان القحط كان ايضا في سنة 266هـ / 879م[1] ثم حلت مجاعة اخرى سنة 285هـ 898م حتى اكل الناس بعضهم بعضا، وفي سنة 303هـ /916م كانت في البلاد «مجاعة عظيمة شبهت بمجاعة عام ستين ومائتين، بلغت فيها الحاجة مبلغا لاعهد لهم مثله»، وتكررت مثل هذه المجاعة الناجمة عن القحط سنة 307هـ / 919م، ثم لحقت بالبلاد شدة عظيمة سنة 395هـ / 1004م كانت من الفظاعة حتى «انكشف فيها الستور وهلك الفقير وعدمت الاقوات وجلا اهل البادية عن أوطانهم وخلت أكثر المنازل» وكان الناس يوقدون ابواب بيوتهم وخشب سقوفهم، بل ان ابن عذاري ينقل عن ابي اسحق الرقيق ان اهل البادية اكلوا بعضهم بعضا[2].

الاوبئــة:

ويذكر ابن ابي زرع انه قد رافق سنوات القحط من 253هـ / 265ه وباء عظيم فمات فيها خلق كثير[3]، «كما اعقب سنة 285هـ / 898م وباء» «ومرض وموت كثير هلك فيها من الناس ما لا يحصى فكان يدفن في القبر الواحد اعداد من الموتى لكثرتهم حتى انهم كانوا يدفنون دون غسل ولا صلاة» وفي سنة 303هـ / 916م وقع الموت في الناس حتى عجزوا عن دفع موتاهم، فأشار ابن عذاري الى وقوع وباء كثير في هذا العام مات بسببه عدد كثير من الناس، ومثل هذا تكرر في سنة 307هـ / 919م، فكان فيها طاعون شديد، ولا شك انه ذهب ضحيته عدد كبير من الموتى، ثم شهدت البلاد في سنة 317هـ / 929م على الاقل الاجزاء الشرقية منها «وباء عظيما» وانتشر الوباء مرة اخرى 344هـ / 955م وكان دون ريب لايقل وطأة عما تقدم من الاوبئة، وكانت مثل هذه منتشرة بمدينة تنس حتى اشتهرت عند الرحالة والمؤرخين بانها «وبية» ولم يتعرض ابن عذاري الى كوارث حتى سنة 395هـ / 1005م، حيث يشير الى اصابة افريقية بشدة عظيمة صحبها وباء طاعون هلك فيه أكثر الناس،

(1) ابن عذاري: البيان. ج. 1. ص: 117. السلاوي: الاستقصاء ج. 1 ص: 164. ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 65.
(2) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 257.
(3) ابن ابي زرع: المصدر السابق ص: 60. السلاوي: المصدر السابق ج. 1. ص: 164.

فلا ترى أحدا إلا في علاج أو عيادة مريض أو تجهيز ميت أو تشييع جنازة، وكانت المائة من هذه الجنائز تدفن في اخدود واحد ولم يخطىء الموت احدا من طبقات الناس» فمات من جراء الشدة والوباء «من طبقات الناس اهل العلم والتجارة والنساء والصبيان مالا يحصى عددهم الا خالقهم تعالى(1)».

الحـرائق:

وقعت في بلاد المغرب الاوسط حرائق كانت خسائرها فادحة، وخاصة في القرن الرابع الهجري لما شهده من حروب، من ذلك ان عبيد الله المهدي تجول في بلاد البربر سنة 298هـ / 911م فحارب صدينة وزناتة وأحرق بعض المدن بالنار وحين دخلت جنوده تاهرت سنة 299ه / 912م «حرقوا المدينة بالنار(2)» كما ان المنصور الفاطمي توجه الى تاهرت بعدما انتصر على ابي يزيد مخلد بن كيداد «واحرقها بالنار واحرق منبر جامعها(3)»، وكان قبل ذلك قد احرق اخصاصا لأبي يزيد المذكور اعلاه، ويذكر ابن عذاري «احرق ابن ابي العافية بسيط جراوة» ابن ابي العيش.

الفيضـانات:

اذا كانت السماء تبخل في بعض السنين بمائها فيكون القحط، فانها كانت تجود في سنين اخرى، فتهطل الامطار الغزيرة التي تسبب الفيضانات وما ينجر عنها من تهديم للجسور والقناطر واغراق بعض المساكن وتهديمها، واتلاف المزارع وتكون عواقبها أوخم على سكان المنازل البسيطة كأصحاب الخيام وما أكثرهم وأصحاب المنازل الطينية، ومن هذه الامطار تلك التي هطلت على ابي القاسم الفاطمي وفرضت عليه الاقامة شهرا متواصلا في سوق ابراهيم سنة 315هـ / 997م، هذا الى جانب العواصف العاتية.

---

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 256. 257.
(2) نفس المصدر: ج. 1. ص: 201.
(3) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد. ص: 45.

الــــزلازل:

كانت الزلازل تحدث من حين الى لآخر، ففي سنة 267هـ / 880م تعرضت البلاد الى «زلزلة عظيمة ما سمع الناس مثلها ولا قبلها» فتهدمت منها القصور وانحطت منها الصخور والجبال فهرب الناس الى البرية من شدة اضطراب الارض وتساقط السقوف والحيطان والدور دون ان تخلف موتى.

الغــــــلاء:

كانت هذه الازمات والجوائح تترك اثرا على الانتاج الفلاحي، عصب الحياة الاقتصادية، فيعم الغلاء وترتفع الاسعار فقد رافق القحط الذي وقع سنة 253هـ / 265هـ «غلاء السعر وانعدام الاقوات» وبسبب القحط سنة 303هـ «ارتفعت الاسعار حتى وصل مد القمح ثلاثة دنانير»(1)، وعقب القحط سنة 317هـ / 929م، حدث «غلاء السعر فبلغ قفيز القمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب» وعلى اثر القحط سنة 395ه / 1004م ارتفعت الاسعار ايضا حتى كانت الرمانة بدرهمين للمريض في ذلك الوقت والفروج بثلاثين درهما(2) وكانت الحرب تؤثر في الاسعار ايضا من ذلك انها ارتفعت اثناء حصار المنصور الفاطمي لابي يزيد مخلد بن كيداد حيث «بلغت ـــ الجرة ربما الخبزة ـــ ثلاثة دراهم وشربة ماء كذلك»(3).

الانتفاضات المذهبية وأثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية فيها:

كان سكان بلاد المغرب الاوسط، نسيج غير متجانس، فهناك الاغنياء ويقابلهم الفقراء، وهناك طبقة عليا يقابلها طبقة سفلى، وهناك حضر ويقابلهم بدو، فنشأ عن هذا التضاد تذمر وتململ اجتماعي اقتصادي، فالطبقة العليا تحاول

---

(1) ابن ابي زرع: روض القرطاس. ص: 61. السلاوي: الاستقصاء ج. 1. ص: 174. ابن عذاري: البيان: ج. 1. ص: 173.
(2) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 257.
(3) ابن حماد: اخبار ملوك بني عبيد. ص: 39. ان كلمة الجرة غير منسجمة مع النص كيف يكون ثمن الجرة ماء مساويا ثمن شربة فالارجح انها الخبزة.

تحافظ على موقعها على حساب الطبقة السفلى، وهذه الطبقة الاخيرة تحاول ان ترفع من مكانتها الاجتماعية، والاغنياء يحاولون بدورهم ان يحافظوا على ثرائهم على حساب الفقراء وهؤلاء يحاولون رفع مستواهم، وهذا بقدرما يستطيعون انتزاعه من الاغنياء، ثم هناك من يعيش في رفاهية وتفنن في معيشته وهم الحضر وآخرون يعيشون على الكفاف ينظرون اليهم شزرا وهم البدو ومن هذا وذاك كان لابد ان ينشأ عن ذلك التذمر والتململ، الذي كان يتخذ اشكالا متعددة، ويصطبغ بصبغات مختلفة، كإعلان الثورة وشن الحروب والقيام بغزوات للسلب والنهب، وهذا طابع عنف، أو يكون الانتماء الى المعارضة المذهبية فتأخذ طابعا دينيا.

وكانت الحركات الاجتماعية في القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي، موجهة أساسا ضد الخلافة وممثليها في بلاد المغرب الاسلامي واتخذت طابع الانفصال والاستقلال، فاعتناق منطقة تاهرت المذهب الاباضي واحتضانها عبد الرحمن بن رستم واقامتها الدولة الرستمية، تدخل في هذا الاطار، ومثلها كان قيام الامارات العلوية، في المغرب الاوسط ودولة بني مدرار في سجلماسة ودولة الادراسة في المغرب الاقصى.

فبخصوص اهل منطقة تاهرت، تظهر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية وراء حركاتهم في حاجتهم الى امام وحسب قولهم «نرجع اليه في احكامنا وينصف مظلومنا من ظالمنا ويقيم لنا صلواتنا ونؤدي اليه زكاتنا ويقسم فيئنا[1]» وتتأكد نظرتهم الاجتماعية والاقتصادية في تعطشهم الى العدل، واشتراطه على من يولونه امورهم، حتى قال احدهم بشأن اختيار عبد الرحمن بن رستم، «فان عدل فذاك الذي اردتم وان سار فيكم بغير عدل عزلتموه[2]».

وبالفعل، فقد سار فيهم الامام عبد الرحمن سيرة حسنة، فجلس في مسجده «للأرملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم» ثم أخذ يجبي الأموال من مواردها الشرعية فيضعها حسبما يقتضيه الشرع، واعتمد مبدأ الشورى

---

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 321.
(2) نفس المكان. وعن عبد الرحمن بن رستم انظر: ابو زكريا: سيرة الائمة واخبارهم ص: 53. 56. الشماخي: السير. ورقة 144. 145. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 44. 46. الزركلي: الاعلام مادة عبد الرحمن بن رستم ابن خلدون العبر: ج. 6. ص: 246. 225. محمد تاويت: دولة الرستميين صحيفة معهد الدراسات الاسلامية مدريد. 1957. ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 197. البكري: المغرب ص: 66. 68.

فكان يستشير وجوه الناس في كل مسألة تعرض أمامه، واعتمد على رجال أكفاء ساعدوه على انتهاج سياسة العدل، فكان قضاته مختارين وأصحاب شرطته والطائفون به قائمون بما يجب وأهل الصدقة على صدقاتهم لايظلمون ولا يظلمون[1]».

وبفضل هذه السياسة، قوى الضعيف وانتعش الفقير، وخافهم «جميع من اتصل به خبرهم وأمنوا ممن كان يرجوهم من عدوهم» وهكذا نال الامام عبد الرحمن رضى الجميع، فكانت «الكلمة واحدة والدعوة مجتمعة ولا خارج يخرج عليه ولا طاعن يطعن عليه[2]»، آلا أن من جاء بعده قد حاد عن طريقه، فبدأت تظهر حركات اجتماعية.

انتفاضة النكارية[3]: تنسب هذه الحركة الى الجماعة التي انكرت امامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، بزعامة يزيد بن فندين من قبيلة يفرن، من اعظم بطون زناتة وكان انتاؤها للمذهب الاباضي عنوان تذمرها الاجتماعي والاقتصادي، ولئن اتاحت فترة حكم الامام عبد الرحمن لهذه القبيلة ان تحصل على بعض المكاسب التي تخفف من حدة ذلك التذمر الا انها كانت فترة قصيرة من جهة، اخذت منعرجا في عهد الامام عبد الوهاب.

ذلك ان هذا الامام اظهر خروجا عن مبادىء المذهب الاباضي، فنزع ثوب المثالية وأظهر تكالبه على السلطة دون اعتبار للوسيلة، فجعل الحكم وراثيا[4]»، ولتحقيق مآربه اعتمد على جماعة مثل نفوسة والعجم دون اخرى مثل يفرن ولماية وغيرها حتى أن ابن فندين وجماعته اتهموه قائلين: «انه يحابي بعض الناس علينا وولاهم الامور دوننا ونحن اولى بالامور ممن ولاّه»[5]

(1) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 327.
(2) نفس المكان.
(3) اطلق على هذه الجماعة ايضا: النجوية، الشعبية، الملحدة، النكاث، انظر: أبو زكريا: سيرة. ص: 60. وعن انقسامات الاباضية انظر: T. Lewcki: Les Subdivisions de L'Ibadiyya. S.I. 9. 1958.
(4) عن الامام عبد الوهاب انظر: بو زكريا: نفس المصدر: ص: 54 ابن الصغير: سير الائمة ص: 327. 333. جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ص: 45 — 46.
(5) ابو زكريا: المكان السابق. محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي ص: 117. الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 51.

هذه المحاباة تعني بالنسبة لقبيلة يفرن حرمانها من المناصب الادارية والامتيازات التي ستتمتع بها جماعات اخرى، كان يراعي عبد الوهاب ان يكون هؤلاء ممن ليست لهم رغبة في الولاية.

كان سلوك الامام عبد الوهاب هذا، مخيبا لآمال اليفرنيين إذ كان يعني ابعاد كل من كان يلي منصبا هاما منهم، وهم الذين باتوا يرجون فيه ان يؤثرهم في الامور بحكم علاقة النسب، هذه العلاقة التي جعلتهم يوافقون على مبايعته، ويؤكد ابو زكريا على النقطة التي كانوا يركزون اهتمامهم عليها، فذكر انهم «طمعوا فيه ان يؤثرهم على غيرهم[1]» وما الايثار في نظرهم الا تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

واذا كان ما سبق ذكره يصدق على يفرن المدينة فان يفرن البادية، عارضت الامام عبد الوهاب باعتبارها تمثل البدو بينما هو يمثل مجتمع المدينة، وعند ابن خلدون، فان جميع حوادث المجتمع هي ثمرة تضاد البدو والحضر، وهي ناتجة عن الهوة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينهما.

فكان ان تحالف اليفرنيون، فأخذوا يسرحون ويمرحون بين منازلهم في المدينة ومنازلهم في البادية، ثم انضمت قبائل اخرى معارضة للامام مثل قبيلة مزاتة وقبيلة سدراتة وكانت هاتان القبيلتان كيفرن تنقسمان الى بدويين وحضريين، فكان البدويون منهم «ينتجعون من أوطانهم التي هم بها من المغرب وغيرها في اشهرالربيع الى مدينة تاهرت واحوازها وكانوا اذا انتجعوا دخل وجوههم ورؤ ساؤهم المدينة فيكرمون ثم يخرجون الى شياههم وبعيرهم فيقيمون بها الى ظعنهم[2]»، فهم في اختلافهم مع الامام كاختلاف بني يفرن معه.

اما الحضريون من هذه القبائل، فربما كان شأنهم شأن حضر يفرن، حيث خيب الامام آمالهم، الا ان دوافع اختلافهم معه الاجتماعية والاقتصادية تتضح في شكواهم التالية لاخوانهم البدويين، فذكر ابن الصغير انه «لما خلا كل قبيلة

(1) ابو زكريا: نفس المكان.
(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 328.

من سكان المدينة بمن انتجع اليهم من رؤسائهم فقالوا لهم: ان الامور قد تغيرت والاحوال قد تبدلت قاضينا جائر وصاحب بيت مالنا خائن وصاحب شرطتنا فاسق وامامنا لايغير من ذلك شيئا[1]» وكانت شكواهم هذه من القاضي وصاحب بيت المال وصاحب الشرطة، الذين لهم علاقة بوضعهم الاجتماعي مسألة جوهرية، حتى حلفوا الا يدخلوا المدينة أو يعزل ما سألوه عزله ويحاكموا عبد الوهاب ومن معه[2].

وهكذا فما قيل عن الاسباب والدوافع التي أوجدت الشقاق بين يزيد بن فندين والامام عبد الوهاب سياسية أو مذهبية، فلا يمكن اغفال الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وقد حاول النكار معالجة الموضوع بالاسلوب السلمي فأمتنعوا عن مبايعته في بداية الامر، ثم بدأوا يطعنون في اهلية عبد الوهاب وكفاءته بالامامة، فأثاروا موضوع اشراك جماعة معلومة مع الامام في اتخاذ القرارات، وعدم جواز تولية الامام وفي جماعة المسلمين من هو اعلم منه ثم وافقوا الامام على تحكيم الربيع بن حبيب[3]، بل انهم عادوا وبايعوا عبد الوهاب وأقروا له بالامامة، ربما آملين ان ينالوا مكافأة على موقفهم الجديد، ويظهر هذا في قولهم: «نحن اولى بالامور ممن ولاّه على الناس انه انما كانت ولايته على ايدينا[4]».

فشلت السياسة في التوفيق بين الطرفين، وقد لعب اصحاب الامتيازات دورا في عرقلة الحل، ومنهم وجوه رجال الامام وقواده واهل بطانته، وكما يقال تقوم الحرب عندما تفشل السياسة ولهذا كان على السيف ان يقول كلمته،[5]، لكنها لم تكن الفاصلة، اذ وان انتصر الامام وقتل ابن فندين، فانه لم يقض على اسباب الانتفاضة بل ازداد الامر تدهورا لان الحزازات والضغائن بقيت في قلوب عشائر من قتل.

---

(1) نفس المصدر: ص: 328 ــ 339. وأضاف انهم طلبوا منهم الدخول على الامام ليطلبوا عزل المذكورين اعلاه.
(2) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 330. محمد بن عميرة: دور زناتة ص: 120.
(3) عنه انظر: الشماخي: السير ص: 102 ــ 103. الدرجيني: طبقات ج. 2. ص: 213. 242. 243. 271. 278.
(4) ابو زكريا: كتاب سير الائمة ص: 56.
(5) عن سير المعركة انظر: نفس المصدر. ص: 63.

ويعود النكار ثانية الى الظهور منتفضين بقيادة ابي يزيد مخلد بن كيداد، وكانت انتفاضتهم هذه نتيجة حتمية للتذمر الاجتماعي والاقتصادي الذي خلقته السياسة المالية الفاطمية في بلاد المغرب، فقد راى الناس ان الفاطميين اثقلوا كاهلهم بالضرائب الفادحة التي كانوا بحاجة ماسة اليها.

فكان امام الفاطميين مسيرة طويلة وشاقة لتحقيق هدفهم الاساسي المتمثل في الخلافة الاسلامية، وان الاموال اللازمة لتغطية هذه الحملات، كان على الفاطميين جمعها من غير الكتاميين، لان هؤلاء كانوا يرفضون دفع مثل هذه المغارم والضرائب، ويتضح هذا في قول المعز الفاطمي لهم: «ياإخواننا قد رأينا ان ننفذ رجالا من قبلنا الى بلدان كتامة يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم ويحفظونها علينا في بلادهم، فاذا احتجنا اليها انفذنا خلفها فأستعنا بها على ما نحن في سبيله[1]» وهذه العبارة تدل عن عدم وجود جباة للفاطميين في بلاد كتامة كما سبق.

ولا ندري فلعل صنهاجة قد حذت حذوها باعلان زيرى بن مناد تأييده للفاطميين، وهكذا يمكن القول ان الاموال اللازمة لتحقيق الاستراتيجية الفاطمية[2]، قد فرضت على قبائل البتر بصفة خاصة، مثلما سبق ذكره فولدت التذمر عند الناس، وكانت انتفاضة ابي يزيد هي التعبير العملي عن هذا التذمر، وتمتد جذوره الى أوائل ايام الدولة الفاطمية حيث انطلقت ايادي كتامة بالنهب والسلب ولم يراع الفاطميون تدهور الحالة الاقتصادية احيانا فجمعوا العشور

(1) وكان ردهم «والله لافعلنا هذا كيف تؤدي كتامة الجزية ويصير عليها في الديوان ضريبة» انظر المقريزي: اتعاظ الحنفاء ج. 1 ص: 98 لقبال موسى: المعز لدين الله وجيل جديد من كتامة مجلة. الاصالة ع. 29. 30. ص: 39. 40.

(2) تتضح هذه الاستراتيجية فيما قاله الشاعر سعدون الورجيني في مدح الخليفة عبيد الله المهدي: (من البحر الكامل).

هذا الامير الفاطمي ومن به ... أمنت مضاربها من المحذور
والشرق ليس لشامه وعراقه ... من مهرب من جيشه المنصور

انظر: القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص: 255. كذلك، حرص المعز على استبقاء ما حازه من ملك المغرب بافريقية وما اليها الى حواز تلمسان الى صقلية ليكون له ردءا وملكه بالمشرق عدلا، انظر: ابن الخطيب: المغرب. ص: 61. اضف الى الهدف البعيد هدفا قريبا يتمثل في اخضاع قبائل بلاد المغرب وتسيير الحملات الى المشرق.

على اساس نصف مجموع اعلى عشور واقله، ثم فرضوا ضريبة «التضييع» سنة 305هـ / 917م، وزاد الحالة سوءا الجور الشامل من الشيعة والتعليل على اموال الناس في كل جهة[1] اي فرض ضرائب جديدة تحت اسماء وذرائع جديدة.

فكان من البواكير السيئة لهذه السياسة قيام جبل اوراس نقطة انطلاق حركة ابي يزيد بقتل ابي معلوم فحلون الكتامي من قواد عبيد الله المهدي «وكان قد اخرجه الى هذا الجبل فكلف اهله فوق وسعهم[2]»، ومن المرجح انهم سألوه التخفيف قبل ان يقدموا على قتله.

وبخصوص سنة 313هـ / 925م ذكر ابن عذاري ان المهدي ابتدأ ببناء مدينة المسيلة في وسط ارض بني برزال وبني كهلان ــ كملان ــ على قرب من هوارة[3]، واذا كان البكري قد ذكر ان عبد الرحمن بن رستم قد اتفق مع اصحاب الارض التي اقام عليها مدينة تاهرت على دفع ثمن ارضهم من خراج الاسواق، فان ابن عذاري لم يشر الى مثل هذا الاتفاق بين المهدي وأصحاب الارض، والارجح انه اغتصبها اغتصابا، ذلك ان ابن خلدون يذكر مرور ابي القاسم الفاطمي «بمكان بلد المسيلة وبها بنو كملان من هوارة وكان يتوقع منهم الفتنة فنقلهم الى فحج القيروان ولما نقلهم امر ببناء المسيلة في بلدهم[4]»، ويتضح من هذه العبارة ان بني كملان كانوا يضمرون التذمر قبل تهجيرهم، وان تهجيرهم هذا سابق لبناء المدينة.

ويظهر ان امر ابي القاسم شمل بني برزال الى جانب بني كملان فان ابن عذاري يشير الى بناء مدينة المسيلة في وسط ارض بني برزال وبني كهلان (كملان).

---

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 181. وحول مصادر ثورة ابي يزيد انظر: احسان عباس: مصادر ثورة ابي يزيد. مجلة الأصالة ع. 60. ص: 65 ــ 82.
(2) نفس المصدر: ج. 1. ص: 187. حوادث سنة 301هـ.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 190.
(4) ابن خلدون: العبر. ج. 4. ص: 82.

وفي سنة 316هـ / 928م والسنة التي تليها كان هناك غلاء في الاسعار، دليل على قلة الانتاج وبالتالي على ضعف الحالة الاقتصادية حتى بلغ قفيز قمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب[1]، وقد ربط ابن عذاري بين هذه الحالةوإبتداء امر ابي يزيد.

ومن مظاهر ظلم السياسة الفاطمية المالية تقسيم الصدقات، فاذا كانت الآية القرآنية واضحة في هذا الموضوع فان القاضي النعمان يذكر ان الصدقات «لا يعطاها غير اهل الولاية» وهذا يعني حرمان مستحقيها مالم يعتنق المذهب الشيعي، كذلك فقد اعتبر الفاطميون اموال القبائل المهزومة امامهم وهي بترية بمثابة اموال المشركين، اعني غنائم تخمس فذكر القاضي النعمان «ماجلب به اهل البغي من مال وسلاح وكراع ومتاع وحيوان وامة وقليل وكثير فهو فيء يخمس ويقسم كما تقسم غنائم المشركين» مثلما تقدم.

ولو توقف الامر عند هذا الحد، ربما لخف الوطأ، لكن الفاطميين يعطون كلمة «الغنيمة» مفهوما خاصا بهم كما سلف، وهذا يعني مقاسمة الفرد على ماكسبه في يومه بعرق جبينه، اضافة الى الاموال المفروضة عليه شرعية وغير شرعية، من مصادرة اموال، ومكوس، وجوال، واتباعهم أسلوب التقبيل أو الالتزام الى غير ذلك مما سبق ذكره.

وربما كانت هذه السياسة وراء ميل بعض القبائل الى الفتنة كما سبق ووراء استعدادها للخروج على السلطان بانتظار الشخصية الكفيلة بهذه المسئولية، ووراء اعتقاد ابي يزيد الخروج على السلطان واحتسابه على الناس في كثير من افعالهم وعلى جباة الاموال[2]، اذ ان موضوع الاحتساب وجباة الاموال مما له علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، فيكون هؤلاء قد اشتطوا في عملية جمع الاموال من مصادرها الشرعية وغير الشرعية، دون مراعاة لاحوال الناس المالية، ويكون بعض الناس كالتجار مثلا قد حاولوا استغلال هذه الازمة الاقتصادية بالاحتكار والتلاعب بالاسعار والغش، كل ذلك على مرأى ومسمع السلطان الفاطمي.

---

(1) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 194.
(2) ابن عذاري: المصدر السابقج. 1 ص: 193 الجنحاني: العلاقات السياسية والاقتصادية بين افريقية والمغرب الاوسط، جريدة الشعب 1979/2/10 الجزائر.

وكان ابو يزيد هو الشخصية المنتظرة فهو زناتي من بني يفرن، وكان على حال الخصاصة والفقر فكان اهل القيطون يصلونه بفضل اموالهم[1] واكد ابن حماد فقره فذكر انه كان «في أول امره يلبس خشين الصوف» وقد لاقى ما لاقاه من ظلم العمال، فحين اعتقل والي توزر ابا يزيد، ثم طالبه سرعان زناتة وابو عمار الاعمى باطلاق سراحه «تعلل عليهم في الخراج».

ومما يدل على غلبة الطابع الاقتصادي الاجتماعي على حركة ابي يزيد، ان اتباعه كانوا من الفقراء ويظهر هذا في معرض ذكر ابن حماد مطاردة المنصور الفاطمي لابي يزيد وجماعته، فقد احرق المنصور «اخصاصا كثيرة لاصحاب ابي يزيد[2]».

وتتجلى النزعة الاقتصادية عند هؤلاء الاتباع في تشبههم بالكتاميين في عمليات السلب والنهب فهم حين دخلوا باغاية استباحوا قصورها، وحين دخلوا الاربس نهبوها واحرقوها، وهو ما فعلوه حين دخلوا باجة فتذكر المصادر انهم نهبوها واحرقوها، وحين دخلوا القيروان اخذوا «يقتلون وينهبون» وحتى بعدما اعطى ابو يزيد الامان «بقي طائفة من البربر اتباع ابي يزيد ينهبون حتى لم يبق في افريقية موضع معمور ولا سقف مرفوع»، ويضيف ابن حماد انهم «كانوا يشقون بطونهم» الفارين من المهدية احيانا فتشا عن المال وتوهما انهم ابتلعوه ويشقون بطون الحوامل[3]»، كما كان ابو يزيد يبعث السرايا الى كل ناحية فيغنمون ويعودون، ولم تكن مزاتة على سبيل المثال هدفها من الخروج مع ابي يزيد، فخاطبه احدهم «انما خرجنا معك نحن نشاركك في اكل هذه الميتة يريد بالميتة الاموال التي كانوا ينهبونها[4]».

---

(1) ابن خلدون: العبر ج. 4 ص: 27.
(2) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد. ص: 31 ــ 32.
(3) نفس المصدر: ص: 20 ابن الاثير: الكامل ج. 8. ص: 428. 425. 426. البكري: المغرب. ص: 57. المقريزي: اتعاظ ج. 1. ص: 76.
(4) الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 100.

كذلك فان هؤلاء الاتباع، قد تفرقوا بعد حصار قسنطينة سنة 333هـ / 945م «في الغارات والنهب» وأضاف ابن الاثير بخصوص بعضهم انهم كانوا يأتون اليه — الى ابي يزيد — ينهبون ويقتلون ويرجعون الى منازلهم فلما لم يبق ما ينهب توقفوا عن المجيء[1].

وبذلك قد تكون هذه الحركة بطبيعتها سياسية مذهبية وتمثل عنصرية البتر ضد الفاطميين وبربر كتامة وصنهاجة، آلا أنه يمكن القول ان الدافع الاقتصادى الاجتماعي كان هو المحرك الفعلي لهذه الجموع، وهل ادل على ذلك من أن إصلاح أحوالهم كان يتوقف على اسقاط الخراج، فذكر صاحب كتاب «معالم الايمان» ان المنصور الفاطمي «اسقط الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم[2]»، وهذا الدافع هو الذي ألف بين قبائل متنوعة ومذاهب مختلفة، فجمعهم على صعيد الثورة، لتحقيق مصلحة مشتركة اهمها رد الظلم الواقع عليهم، فذكر احسان عباس نقلا عن كتاب «تثبيت دلائل النبوة» أن ابا يزيد «قد اتبعه الناس لأنه ازال الظلم والمكوس عنهم[3]».

وبصفة عامة فقد «كان البربر يأتون الى ابي يزيد من كل ناحية ينهبون ويقتلون ويرجعون الى منازلهم[4]» وأضاف ابن الاثير أنه اجتمع الى ابي يزيد خلق عظيم من افريقية والبربر ونفوسة والزاب وأقاصي المغرب[5] ويجمل لقبال موسى الاتباع بقوله «بخصوص الحركة هذه انها كانت ميدانا مفضلا لرجال المذاهب المتصارعة ولرجال الحكم والسياسة ولفروع البرانس ولسائر الطموحين فكل فريق من هؤلاء وجد ضالته» حتى ان علماء السنة المالكيين

---

(1) ابن الاثير: المصدر السابق. ج. 8. ص: 429. المقريزي: المصدر السابق ج. 1. ص: 79.
(2) الدباغ: معالم الايمان ج. 1. ص: 26.
(3) احسان عباس: مصادر أبي يزيد. ص: 71 ثم انظر فلفرد: مادلونغ: ثورة ابي يزيد الخارجي جريدة الشعب الاحد والاثنين 8/11/ فيفرى 1979. وعن ثورة أبي يزيد انظر: عماد الدين ادريس: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، تحقيق: محمد اليعلاوى، دار الغرب الاسلامي. 1985. ص: 264. وما يليها.
(4) ابن الاثير: الكامل ج. 8. ص: 429.
(5) نفس المصدر: ج. 8. ص: 428.

المالكين المتعصبين انضموا الى ابي يزيد[1] وهم يعلمون انه نكاري لانهم قالوا «هذا وان كان من الشراة فليس ينكر الربوبية ولا يكذب الرسل ولا يلعن الانبياء ومعه حفظ الاموال» ومن قولهم هذا يلاحظ انهم لم يهملوا الجانب المادي.

ولم تكن هذه القبائل على مذهب واحد، فكان منها النكارية مثل بني برزال ومزاتة، ومنها الوهبية مثل هوارة، مع ما بينها من تناقض وخلاف، حتى ان احد عزابة النكار يذكر ابا يزيد بالثأر لابن فندين السالف الذكر فأنذره ابو يزيد الى ما بعد انتهاء القتال.

كما ان مذهب ابي يزيد نفسه لم يكن واضحا كل الوضوح، فهناك من اعتبره نكاريا مثل ابن حماد وابن الاثير وغيرهما، بينما اعتبره القاضي عياض صفريا، فيذكر بخصوصه انه «كان يبطن راي الصفرية» واعتبره جوذر انه وجماعته ازارقة فذكر: «انهزم الفسقة الازارقة» يقصد ابا يزيد واتباعه امام المنصور الفاطمي وهذا ما يضعف دور الدافع المذهبي في هذه الحركة، الا بقدر ما يخدم الدافع الاقتصادي والاجتماعي، ويرى لقبال موسى أن تؤخذ هذه الاعتبارات على معناها وهو التشدد والتعصب وسبي المسلمين وقتل أطفالهم واستحلال حرماتهم واسترقاق حرائرهم شأن الأزراقة، هذه الفرقة التي اندثرت آثارها قبل حركة أبي يزيد.

ولم يكتب لهذه الحركة النجاح اذ تمكن الفاطميون من اخمادها بعدما تركت آثارا اقتصادية واجتماعية على الطرفين المتصارمين.

انتفاضــة الواصليــة:

لم يذكر ابن الصغير حروب الواصلية بتاهرت، في حين أشار اليها المؤرخون الاباضيون[2]، وهؤلاء وان تغنوا بانتصارات الامام عبد الوهاب آلا أنهم اغفلوا ذكر الأسباب الحقيقية الكامنة وراء حروبهم، فيذكر أبو زكريا

(1) حول هذا التحالف انظر: لقبال موسى: «الحلف بين اهل السنة والنكارية في ق. 4 هجرية — 10م الاصالة 60. 61. ص: 55. 64.

أن هؤلاء الواصلية «حين احسوا ببعض الفرقة في الاباضية وأرادوا أن ينتهزوا بعض الفرصة... فتكاتفت كلمة الواصلية واجتمعوا من كل نقب وجازوا من كل أوب فأنحازوا عن تاهرت وأظهروا مخالفة الامام[1]» وتجنب ابو زكريا ذكر دوافع موقفهم هذا من الاباضية.

ثم يشير الى وقوع مناظرات بين الواصلية والاباضية، وهي ما يمكن اعتبارها محادثات سياسية دون ان يشير الى فحواها، ربما لأن في ذكرها احراجا للامام، فذكر بخصوص معتزلي أنه «جرت بينه وبين الامام مناظرات كثيرة وكان شديد المعارضة حديد العارضة» ويبدو أنه كان يفحم الامام حتى قال هذا الى مهدي النفوسي[2]، «أنه جرى بيني وبين هذا المعتزلي المنتحل للمناظرة وجوه أريد أن أعرضها عليك».

وظل مؤرخو الاباضية يتجنبون ذكر طبيعة هذه المناظرات، فذكر الدرجيني ان معتزليا واباضيا 'دخلا في مناظرات لم يفقهها احد غير الامام، ثم دخلا في وجوه لم يفقهها أحد ولا الامام[3]، ومن المرجح انها ليست في امور شرعية والا فكيف لايفقها الامام عبد الوهاب وهو امام المذهب، وهو الذي لم يستفد من وقر اربعين جملا كتبا وصلته من المشرق الاسلامي الا مسألتين.

ولا يغيب على الاذهان ان المعتزلة لاتجيز القتال الا اذا اتضح البغي[4]، فحربهم الامام اذن كانت بعد ما تبين لهم بغيه، الذي كان جوهر المناظرات على الارجح وكان لسان حالهم يقول للامام، «ادعنا بعد ذلك تسخ نفوسنا بعونك، ببابك الف مظلمة اردد منها شيئا نعلم انك صادق[5]»

---

(1) نفس المكان: وحول الواصلية أو المعتزلة انظر: ابو القاسم البلخي: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة الدار التونسية للنشر 1393ه / 1974م، هويدى يحيى: تاريخ الفلسفة الاسلامية مكتبة النهضة المصرية 1966.
(2) اباضي من جبل نفوسة، وفد على الامام عبد الوهاب لنجدته مع الواصلية، عنه انظر: نفس المكان الشماخي: السير ص: 170 — 172. الدرجيني طبقات ج. 2. ص: 313 — 314.
(3) الدرجيني: المصدر السابق ج. 1. ص: 61. 62. ابو زكريا: المصدر السابق ص: 71.
(4) احمد امين: فجر الاسلام. ص: 291.
(5) هذا ما قاله عمرو بن عبيد من زعماء الواصلية لأبي جعفر المنصور انظر نفس المرجع ص: 301.

ويتمثل بغي الامام في استيلائه على الامامة وجعلها وراثية وخروجه بذلك عن مبدأ اباضي يتفق ومذهب الواصلية ذلك ان هؤلاء يرون بانها حق لكل مسلم ويعترضون على حصرها في قريش[1] وهم في تاهرت يعترضون على حصرها في البيت الرستمي.

كما يرون ـــ المعتزلة ـــ الخروج على السلطان الجائر، ويتمثل بغيه ـــ الامام ـــ كذلك في محاباته نفوسة والعجم كما سبق دونهم، وهكذا فان سر مخالفتهم الامام، يتعلق بحرمانهم من المناصب والامتيازات، وان البسوا الموضوع لباسا مذهبيا، الا انه يعالج موضوعا سياسيا له علاقة بمطامحهم.

ويظهر ان المعتزلة احرجوا في موضوع الامامة، خاصة وانهم يتفقون والاباضية كما سلف وهذا سر تحالفهم مع النكار[2]، وسر اغفال مؤرخي الاباضية الافصاح عن جوهر المناظرات، وتحاشيهم ذكرها والا لما كانوا يترددون لو كانت في صالح الامام.

ومن المستبعد ان يكون موضوع المناظرات خارجا عن هذا الاطار لان الواصلية أعراب بدو زناتيون ليسوا في مستوى استيعاب مباديء المعتزلة وفلسفتهم العميقة، والارجح انهم اعتنقوا المباديء التي تمس حياتهم اليومية مباشرة، مما يسهل فهمه، ومنها مبادىء الامامة والعدل ونحوها.

من جهة ثانية فان مجمع الواصلية في عهد الرستميين كان قريبا من تاهرت، وكان عددهم نحو ثلاثين الفا في بيوت كبيوت الاعراب يحملونها[3] وهم في هذا يمثلون البداوة، في حين يمثل الامام واتباعه مجتمع المدينة كما سلف فكانت مخالفتهم الامام تدخل في اطار الصراع القائم في كل عهد بين البدو والحضر.

---

(1) عن اراء المعتزلة انظر: فخر الدين الرازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص: 38. 39. 63.
(2) ابن تاويت: دولة الرستميين: ص: 114. الحبيب الجنحاني: تاهرت ص: 44.
(3) البكري: المغرب. ص: 67 الحموي: معجم البلدان مادة «تاهرت» ج. 2. ص: 815.

وربما ان الامام اراد ان يبسط سيطرته على الواصلية، ماداموا يقيمون في اطار الدولة الرستمية ويتجلى بسط السيطرة في استقبال جباة الامام، فربما ان الامام حاول ان يرسل جباته اليهم، فرفضوا دفع المغارم، ذلك لانهم بدو غير مستقرين، وهؤلاء في العادة يرفضون دفع المغارم[1] طواعية، عكس المستقرين الذين هم على استعداد لدفع مثل هذه المغارم، فيكون من المحتمل ان وقع الخلاف بين الطرفين ـــ الامام والواصلية ـــ حول هذا الموضوع.

ومما تقدم، فسواء كان احتجاجهم على موقف عبد الوهاب من الامامة أو بصفتهم بدوا زناتيين، فإن حركتهم تحمل طابعا اجتماعيا اقتصاديا بغض النظر عن الصورة التي ظهرت عليها أو الطابع الذي اتخذته قد عبرت عن تذمرهم الاقتصادي والاجتماعي باشكال مختلفة.

ويبدو أن تلك المناظرات لم تثمر، فأحتكم الطرفان الى السيف، فما كان من الامام إلاّ ان خرج اليهم بعساكر كثيرة فقاتلهم مرة بعد مرة حتى اعياه الامر وأظهر عجزه، فأستنجد بنفوسة الجبل، فذكر ابو زكريا ان الامام حين رأى ان حربهم جد ارسل الى جبل نفوسة يستمدهم ان يبعثوا اليه جيشا نجيبا[2].

وقد نجح الامام في نهاية المطاف في احراز انتصار على الواصلية، فان ابا زكريا يذكر انه «لما امعن اهل العسكر ـــ الاباضية ـــ في قتل الواصلية واثخن وضعت الحرب أوزارها و لم يكد يفلت من المعتزلة الا اليسير» ثم انقاد هؤلاء الى الرستميين، فظهر ميمون بن عبد الوهاب بعد ذلك على رأس الاباضية وامامهم وامام الصفرية والواصلية[3] وهم وان لم تقم لهم قائمة بعد ذلك، الا انهم ربما انساحوا في انتفاضة اخرى هي انتفاضة العامة.

(1) عن رفض زناتة دفع المغارم: انظر. ابن خلدون: المقدمة. ص: 142 وذكر ابو زكريا ان الواصلية قوم من البربر اكثرهم من قبائل زناتة، المصدر السابق ص: 67. ويفهم من هذا انهم متحالفون مع غير زناتيين ربما صنهاجة.
(2) ابو زكريا: ويشير الى ان المعتزلة يرون الخروج على السلطان الجائر.
(3)البكري: المغرب ص: 67. ابن خلدون: العبر ج. 6. ص: 248.

انتفاضــة العامــة:

يشير بعض المؤرخين الى حروب خاضها الامام عبد الوهاب ضد هوارة ويردونها الى خطبة مقدم هوارة ابنة احد رؤساء البربر، ويستشف مما ذكره ابن الصغير ان الخلاف قائم قبل قيام الخطبة، بل ان هذه الخطبة نفسها كانت لمواجهة تحالف ضد الامام فأشار ابن الصغير الى قول رجل للامام عبد الوهاب: «انه اذا تم زواج الهواري من تلك البنت وقعت المصاهرة واذا وقعت المصاهرة صارت نسبة واذا انظمت ــ هكذا في الاصل ــ قبيلة الى قبيلة ناواك من في البلد [1]»، فيقترح على الا مام للحيلولة دون وقوع هذه المصاهرة، وبالتالي هذا التحالف ان «اخطب الى هذا الرجل ابنته اما على نفسك أو على ابنك أو على من سوف يؤثرك عليه[2]»

ويستبعد ان يكون هذا السبب المباشر لهذه الحرب، بل انه كان السبب الذي اشعل الفتيل، أو العود الذي قصم ظهر البعير ــ كما يقال ــ اذ ما كان هذا الموضوع ليأخذ هذا النهج وهذه الحدة، لولا ماكان يعتمل في النفوس من ضغائن واحقاد، ولاقتصر الامر على هوارة، الا ان ابن الصغير يذكر انه «تالف اليهم الهواريين من نحا نحوهم وهوى هواهم[3]».

ولا يستبعد ان يكون نزاع هوارة مع الامام عبد الوهاب لايختلف عن نزاع يفرن معه، ذلك ان هوارة تنتمي الى المذهب الاباضي، وقد لعبت دورا بارزا في مسيرته، حتى عدها الجنحاني دعامة أساسية في قيام الدولة الرستمية، وهذا يعني احساسها بهضم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فانتمت الى هذا المذهب رغبة في استعادة تلك الحقوق الا ان استئثار الامام واتباعه من نفوسة والعجم غالبا كما سبق، خيب آمال هوارة وحال دون تحقيق رغبتها شأن يفرن.

فاذا كان الاستئثار هو سبب نزاع هوارة المدينة مع الامام، فقد كانت هناك بعض قبائل هوارة تسكن في بوادي تيهرت قبلي المدينة فكان نزاعها مع

---

(1) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 331.
(2) نفس المكان.
(3) نفس المكان. ربما كانوا من المعارضة الاخرى مثل النكارية والواصلية.

الامام يدخل في اطار النزاع بين البدو والحضر، فتحالفوا وتعصبوا لهوارة المدينة ــ بني مسالة أو الاوس ــ وهكذا ارتحل هؤلاء «نحو المغرب حتى نزل، رئيسهم بوادي هوارة وبينه وبين المدينة نحو عشرة أميال أو أكثر فعبروا النهر من اعلاه الى موضع إذاك قبائل جمعهم اسم هوارة(1)».

ولا نغفل ان الله جعل للفقراء حقوقا في اموال الاغنياء فاذالم يؤدوها طواعية فقد حل للفقراء انتزاع حقوقهم بالطريقة التي يرونها، ويظهر ان هذا الامر هو سر الغارة التي قامت بها هوارة على رجل من ابناء المدينة تبدو عليه مظاهر الثراء وربما كان من اتباع الامام، ــ فاستولوا ــ الهواريون على خاتمه دليلا على نظرتهم المادية وتأكيدا لهذه النظرة فقد قال فيهم قوم المدينة انهم «استحلوا الاموال(2)».

فخاض الامام عبد الوهاب معهم حربا ضروسا حتى «قتل في ذلك اليوم خلق كثير وامم من الامم وكان القتل في هوارة افضح واشنع(3)»، ويظهر من هذه العبارة «امم من الامم» تحالف هوارة مع قبائل غيرها مهضومة حقوقها، وان انتصار الامام في هذه الحرب لاينهي الازمة لانه لم يعالج أسبابها من جذورها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد بدأت سياسة الرستميين الاقتصادية تؤتي اكلها، فظهرت الثروة وحياة الرفاهية في مدينة تاهرت يدل عليها ما ذكره ابن الصغير بخصوص الامام افلح، فقد ابتنى القصور واتخذ بابا من حديد وبنى الجفان وأطعم فيها وعمرت معه الدنيا وكثرت الاموال والمستغلات(4) كما سلف.

ويبدو ان هذا الوضع غمر الامام ومن دار في فلكه من أصحاب السلطة والامتيازات، فيذكر ابن الصغير ان الناس تنافسوا في البنيان فبنوا القصور والضياع خارج المدينة، كما يشير الى وفرة الاموال في ايدى القبائل دون ان يذكرها، علما انه لايفهم من هذا الشمولية والتعميم، فهو ربما اطلق

(1) ابن الصغير: المصدر السابق ص: 330 محمد بن عميرة: دور زناتة ص: 120.
(2) نفس المصدر: ص: 332.
(3) انظر عنها: ابو زكريا: كتاب سير الائمة. ص: 67.
(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة: ص: 336.

الكل على الجزء اعني رؤساء هذه القبائل وكبار ملاكها، اذ هو يذكر في مكان آخر ان القبائل لما اكتسبت الاموال واتخذت العبيد والخيول قد نالها من الكبر ما نال اهل المدينة[1] فاتخاذ العبيد والخيول لايقوى عليه عامة الأفراد.

ويواصل ابن الصغير اشارته الى ثراء انصار الرستميين فيذكر ان العجم قد ابتنت القصور ثم يذكر ان نفوسة قد ابتنت العدوة، وكانت تتمتع بمكانة اجتماعية، ويبدو ان نفوذهم كان واسعا وكلمتهم فاصلة بشأن تعيين الامام[2].

على ان ما تقدم لايعني بالضرورة فقر المعارضة، بل نال هؤلاء الثراء وعاشوا حياة الرفاهية، فذكر ابن الصغير ثراء الجند القادمين من افريقية حتى بنوا المدينة العامرة، وثراء بعض القبائل وثراء بعض العرب، وبالجملة فقد «كثرت الاموال حتى أطفت اهل الحواجر والبوادي[3]».

هذا الثراء الفاحش يقابله في الجهة الأخرى، فقر مدقع في أوساط العامة، واذا كان ابن الصغير لم يشر اليه فقد دل عليه من خلال قيام نفوسة بانكار المنكر في الاسواق، والاحتساب على الفساق كما سلف وظهور الفقراء في ولاية ابي حاتم سراقا وقطاع الطرق، كما ظهروا حول محمد بن عرفة المذكور سالفا، يتلقطون صدقاته وهباته، فقد كان جوادا سمحا، وربما كانت هذه الصفة وراء ما أشار اليه ابن الصغير بخصوصه، من انه كان اذا «ركب من داره يريد ابا بكر الامام مشى بين يديه ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره امم من الامم» مما كان يثير حفيظة الرستميين وغيرهم، وربما هؤلاء هم الذين عناهم ابن الصغير حين أورد دخول جثة ابن عرفة المدينة فأبتدر اليه العامة يطالبون بثأرهم، وكانت هذه العبارة تدل على وجود هذه الطبقة في عهد الامام ابي بكر، بينما كان أول ظهور مؤثر لها في أواخر عهد الامام ابي اليقظان

(1) نفس المصدر: ص: 337.
(2) هذا ما دعا عبد العزيز بن الاوز ان ينادي باعلى صوته معلنا احتجاجه: «والله سائلكم معاشر نفوسه اذا مات واحد جعلتم مكانه اخر ولم تجعلوا الأمر للمسلمين وتردوه اليهم فيختارون من هو اتقي وارضى» انظر: نفس المصدر ص: 340.
(3) نفس المصدر: ص: 336.

اذ ذكر ابن الصغير انه لما مات ابو اليقظان قامت العوام «واهل الحرف ومن لف لفهم فقدموا ابنه ابا حاتم بلا مشورة احد من الناس لامن القبائل ولا من غيرهم[1]»، ويضيف انه «اجتمعت العوام والفرسان ـــ ربما الفتيان ـــ دون القبائل فنادوا لاطاعة لاحد الا لابي حاتم ثم ارسلوا الى القبائل فبايعته» ولكنه يكشف سر هذا الموقف من ابي حاتم وهو رستمي.

يظهر ان تحالف العامة مع ابي حاتم لانه كان قريبا منهم فذكر ابن الصغير بخصوصه انه كان يجمع الفتيان الى نفسه فيطعم ويكسو[2] ثم انه على ما يبدو لم يكن على وفاق مع الرستميين ويظهر هذا في تذمره «نازعني ابي كذا وحل على اخي بكذا» من جهة ثانية فقد كان المرشح للامامة اخاه يقظان باعتباره الابن الاكبر وحتى لوخرجت الامامة عنه فهناك عدد من الاخوة منافسون لابي حاتم، فكانت الامامة بعيدة المنال، فوجد طريقه اليها بتحالفه مع العامة.

وقد رحب العامة بهذا التحالف من جهتهم، مادام ابو حاتم رستميا واباضيا موافقا لهم، مما يسكت القبائل والاباضية، ويظهر هذا في قول وجوه اهل المدينة، «ان الاباضية قد كلبت علينا وهم لايكفون من حربنا مالم يكن عندنا رائس ـــ رئيس ـــ من الرستميين ينحل مذهب الاباضية» وربما لعوامل اخرى، كأن يكون الرستمي الوحيد بينهم لاينحاز لاحد مثلما كان الشأن بالنسبة للامام عبد الرحمن.

ان حمل العامة ابا حاتم وفرضه اماما، يعني اعلانهم مرحلة الكفاح المسلح من اجل احقاق حقوقهم، بعدما اصبحوا شريحة واسعة لايستهان بها، رأت في نفسها القدرة علي التغيير، ومما يلفت النظر انها قامت بصفتها «العامة أو العوام» دون اي اعتبار آخر مذهبي أو قبلي أو عرقي ويتجلى الامر اكثر في اعلانها عن اهداف حركتها «انما قمنا لمحاربة هؤلاء القوم لنأمر بالمعروف وننهي عن المنكر[3]»، وهذه العبارة تدل على غايتهم الاجتماعية والاقتصادية.

(1) ابن الصغير: نفس المصدر. ص: 356 ـــ 357.
(2) نفس المصدر: ص: 358.
(3) ابن الصغير: تاريخ الائمة. ص: 359. ويبدو ان نفوسة لم تحسن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بدليل ان ابا مرداس من الطبقة الخامسة جاء دار الامام افلح فجعل يضرب فيها بالحجارة ويقول: بهلة ـــ لعنة ـــ الله اليوم على من سكن هذه البلد ـــ تاهرت ـــ لتقصير اهلها في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر انظر الدرجيني: طبقات ج. 2. ص: 493.

ولكن كان على العامة الا تنخدع بابي حاتم، فهو ثري وربيب اسرة حاكمة ثرية اقصد انه لاينتمي الى طبقتهم وان تحالف معهم، ولهذا ما ان نال الامامة حتى قلب ظهر المجن كما يقال وتنكر لهم، فأنحاز الى اسرته وحلفائها ضد العامة التي رفعته.

استنكرت العامة موقفه هذا، فقامت عليه، وكانت من القوة بحيث جعلته يدرك ان تاهرت ليست بدار قرار «فخرج قومه منهزمين الى حصنهم تماليت في طرف لواتة البادية وخرج معهم العجم الى حصنهم وخرجت نفوسة كذلك، ثم تبعها ابو حاتم مع وجوه اهل البلد، في حين اقامت العامة ومشايخ البلد في المدينة في جمع عظيم[1]».

ويبدو ان الظروف لم تكن تسمح للعامة بتحقيق انتصار، وحسم الموقف، ذلك انهم محاصرون وان الرستميين ومن معهم مؤازرون بمن انضم اليهم من القبائل مثل لواتة، وان الثراء الرستمي بدأ يلعب دوره، فان ابا حاتم «اعطى الاموال وحمل على الخيل فأجتمعت قبائل الصحراء اليه[2]»، لهذا بدأت الدائرة تدور على اهل المدينة من العامة ومن معها، فأرتأى هؤلاء التحالف ثانية مع شخصية رستمية، كانت هذه المرة تتمثل في يعقوب بن افلح، وقد عللوا ذلك بانه ــ يعقوب ــ مصارم لابن اخيه ابي حاتم منذ زمان وان ابا حاتم منذ ولي «ترحل يعقوب ونزل بزواغة فلم يدخل للرستمية جمعا ولا اعان ابن اخيه[3]».

وهكذا تجددت الحرب بين العامة وحلفائها تحت قيادة يعقوب بن افلح من جهة وبين ابي حاتم حلفائه من الرستميين وغيرهم من جهة ثانية، دون ان يحقق طرف الانتصار الحاسم على الطرف الآخر، فلم تتوقف الحرب الا عندما اعاد التاريخ نفسه فوقع التحكيم «فعقدوا ان يرفعوا ايدي ابي حاتم ويد يعقوب عن النظر اربعة أشهر ويمشي الناس الى الناس ويدخل بعضهم على بعض وتأمن الساحات فتم العقد على ذلك[4]» وبمعنى آخر تم عقد الصلح بين الطرفين، وحققت العامة بعض المكاسب.

---

(1) عن خروج الرستميين وحلفائهم من تاهرت انظر: نفس المصدر ص: 358. 359.
(2) نفس المصدر: ص: 359.
(3) نفس المصدر ص: 360.
(4) ابن الصغير: تاريخ الائمة ص: 361.

وعلى كل حال، انتهى الامر بتولية ابي حاتم الامامة ثانية ودخوله تاهرت، ويبدو انه حاول في امامته الثانية انتهاج سياسة توفيقية، فحين دخل المدينة جمع مشائخ البلد اباضيتها وغير اباضيتها للتشاور فعينوا على القضاء محمد بن عبد الله بن ابي الشيخ، بينما لم يقع الاجماع على صاحب الشرطة مما اضطره الى تعيين رجلين هما زكار وابراهيم بن مسكين.

وانتهت الدولة الرستمية و لم تحقق العامة اهدافها، لكنها اعلنت عن وجودها وعبرت عن مطامحها، واذا اهمل المؤرخون ذكرها بعد ذلك كفئة متميزة فهذا لايعني انها اختفت أو تلاشت بل الارجح انها لجأت في كفاحها الى صور مختلفة، وربما كان منها استقبالها وترحيبها بالعبيديين فذكر ابو زكريا ان ابا عبد الله الشيعي حين وصل تاهرت «خرج اليه وجوه اهلها من المخالفين والشيعة والواصلية ومن بها من الصفرية وتلقوه وشكوا اليه الامارة ووعدوه العون من انفسهم على جميع الرستميين وامروهم باستئصال شافتهم وتوهين شوكتهم[1]» معلقين آمالهم بهذا على الفاطميين

ثم قامت انتفاضة اخرى في الجناح الشرقي من بلاد المغرب الاوسط وبالتحديد في بلاد كتامة الذين كانوا يخضعون لرجال منهم، هم شيوخ قبائلهم، وهم يجمعون ما وجب عليهم من اموال من تلقاء انفسهم فيوزعونها على مستحقيها وهم كغيرهم من القبائل، فأضاف وفد الحجاج السالف الذكر الى الشيعي ابي عبد الله «نحن نحارب بعضنا بعضا ثم نصطلح بعد القتل ويصالح القوم منا قوما ويحاربون آخرين كذا دأبنا[2]»، ويتبع هذه الحروب عادة عمليات سلب ونهب، وتقع القبائل الضعيفة تحت وطأة القبائل القوية.

و لم تفعل الحضارة فيهم فعلها، فظلوا قوما اشداء يرهب جانبهم، ويبدو انه لم يحاول احد قط الزحف اليهم، فحين سألهم الشيعي: فان دهمكم غيركم اتجتمعون ؟ قالوا: مارام ذلك منا احد قط، وهم قوم محاربون، فحين سألهم

(1) ابو زكريا: سيرة الائمة ص: 112 الدرجيني: طبقات ج. 1. ص: 94.
(2) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص: 65 — 66.

«الشيعي» عن الخيل والسلاح، قالوا: ذلك أكثر كسبناوبه نفتخر، لحاجتنا اليه لما بيننا من حروب، وقد اثرت فيهم طبيعة بلادهم الجبلية.

كما ان انحراف الطرق الرئيسية ــ طريق الجادة ــ التي تخترق بلاد المغرب الاسلامي، قد جعلهم قوما منعزلين عن العلاقات العامة والتأثر الحضاري، فظلت نفوسهم خاضعة لتأثير البيئة الجبلية، محافظين على الطبيعة البدوية وربما كان هذا وراء وصف ابراهيم بن احمد بن الاغلب لهم بانهم «أوباش»، ووصف زيادة الله الثالث لهم «برابر أغتام وجهال طغام» ثم وصف المعز الفاطمي لهم كمغاربة بانهم «الهمج الرعاع[1]».

واذا كان هذا هو وضعهم الاجتماعي، فان وضعهم الاقتصادي لايحسدون عليه فأراضيهم جبلية كما سلف، ولم يشر الرحالة الى مشاركتهم في التجارة الدولية، بل ولا حتى في اطار المغرب الاسلامي بدليل عدم اشارتهم الى ممرات أو طرق تجارية تخترق بلادهم، فكانت الفلاحة عماد ثروتهم وحياتهم، وهذه مهما عظمت، لاتوفر الاموال الطائلة ولا يدل وضعهم العمراني على وضع اقتصادي حسن، فلم يشر الرحالة الى وجود مدينة غير ما ذكرنا في اعماق بلادهم، فكانت سطيف مثلا في عهد الاصطخرى مدينة كبيرة لها كورة تشتمل على قرى وعمارة متصلة[2]، وهذه القرى لاتزيد عن اكواخ واخصاص.

في نفس الوقت كان كتاميون آخرون يسكنون المدن التي سلف ذكرها على مقربة منهم، وهؤلاء ولا شك احسن حالا من كتامة الجبال، فكانت قسنطينة تداني ميلة ونقاوس في حالها «لها مياه كثيرة واجنة عظيمة وبها جميع الفواكه كاللوز والجرز ــ الكرز ــ أو حب الملوك والكروم وزرعهم كثير[3]» وكانت مدينة سطيف كثيرة الخير تقارب ميلة والمسيلة، وكانت ميلة في عهد اليعقوبي «مدينة عظيمة جليلة عامرة وهذا البلد كله عامر كثير الاشجار والثمار».

(1) الجوذري: الاستاذ جوذر. ص: 107. القاضي النعمان: المصدر السابق ص: 79 ــ 171.
(2) الاصطخري: المسالك والممالك ص: 39.
(3) ابن حوقل: صورة الارض ص: 91. وعن هذه المدن انظر ابن حوقل: المصدر السابق ص: 91. 93. اليعقوبي: وصف ص: 11. البكرى: المغرب ص: 63. 64.

وكان على هذه المدن امراء لديهم العدد والقوة في ايديهم الاموال الكثيرة[1]، ساعدتهم خصوبة اراضيها ووقوعها على الطريق ــ الرئيسي طريق الجادة السابق الذكر ــ على احراز هذا الثراء، وبهذا يمكن ان نتخيل القصور في هذه المدن الى جانب البناء الحضري، ونتخيل الرفاهية والنعيم التي يعيشونها على الاقل بالنسبة لقبائل كتامة الضاربة في الجبال المجاورة.

ولا نغفل الاشارة الى وضعهم الحضاري، باعتبارهم سكان مدن، وقوعهم على طريق المارة، مما يسمح لهم ان يتفاعلوا مع غيرهم من المجتمعات، وهذه الحياة تؤثر في اسلوب حياتهم وفي نفسياتهم، فيميلون الى الراحة والدعة، ويتخلقون بالظرافة واللين، وتضعف فيهم روح الحمية والمدافعة.

ويرتبط بهذه المدن، طوائف من القبائل ممن قارب المدائن وعاشر اهلها واستمالهم امراؤها[2] فهؤلاء بحكم هذا الارتباط وهذه الصلة، افضل حالا من سواهم من القبائل، لما يكسبونه من اموال المدينة وبتأثرهم بالحياة الحضارية فيها.

هذه نظرة ضيقة محدودة في بلاد كتامة، لكن اذا وقفنا على قمم جبالها، واجلنا ابصارنا في الافق تظهر دول غرقت في حياة الترف والنعيم فكثرت في ايدي الناس الاموال، والفوا حياة القصور والتفنن في الكمالي.

فهناك القيروان التي يصفها الاصطخرى بانها «اجل مدينة بارض المغرب خلا قرطبة[3]»، وكان على رأسها زيادة الله الثالث الذي كان مدمنا على الخلاعة والمجانة والفساد، وفشى عنه شرب الخمر فأظهر الغناء والمعازف وجمع اليه اهل اللهو والمخنثين والمضحكين، في قصور رقادة. وفي الجهة الاخرى كانت تاهرت بثرائها وانغماس اهلها في حياة الترف والقصور، وهي التي وصفها اليقوبي بانها المدينة العظمى جليلة المقدار عظيمة الامر[4]، وهناك الامارات العلوية التي حقق لها العلويون ازدهارا، حتى وصف اليعقوبي مدينة تلمسان بانها «المدينة العظمى المشهورة بالمغرب[5]».

---

(1) القاضي النعمان: المصدر السابق. ص: 94. 64. 65.
(2) القاضي النعمان: افتتاح. ص: 122.
(3) الاصطخرى: المسالك ص: 39. اليعقوبي: صفة ص: 8.
(4) اليعقوبي: صفة: ص: 13.
(5) نفس المصدر: ص: 14.

كان هناك اذن اختلال توازن اقتصادي حضاري في بلاد المغرب، تمثل كتامة الكفة المتخلفة الفقيرة، و لم تخضع لنظام دولة كغيرها، يقودها الى حياة التمدن والازدهار، و لم يلح في افقهم احتمال قيام نظام من انظمة الحكم القائمة، بمحو الظلم ونشر العدل والمساواة، مع انها تحمل مذاهب وعقائد تدعو الى ذلك، لذلك كانت مهيأة لأن تنهض الى هؤلاء المترفين في المدن المجاورة أولا ثم الى المدن الابعد ثانيا، فتشاطرهم ترفهم وترفع من مستواها الاقتصادي، لكن الشعور بالحرمان والنظر بعين الحسد والغيرة لايكفي، اذ لابد من عصبية تجمعهم ومن شخصية تقودهم الى تحقيق النصر.

لكن الكتاميين كانوا جبليين، فهم اهل انفة وكبرياء، وهم وان كان يجمعهم اسم كتامة الا انهم يفترقون قبائل وافخاذاً وبطونا وبيوتات، مما يجعل امر المنافسة على الرئاسة بينهم قائما، شأن قبائل تاهرت في بداية عهدها بالرستميين، ويجعل امر الانقياد لبعضهم البعض مسألة صعبة، وكانوا يفتقرون الى الشخصية التي تقود دفة الثورة.

في هذه الظروف، حل بين ظهرانيهم ابو عبد الله الشيعي سنة 280ه / 893 م[1]، يحمل دعوة تقوم على الدين وما يوجبه الحق، فبدأ يعمق فيهم الايمان فيحضرهم على المحبة والتعاون واطعام الطعام وصلات الارحام، ويحضهم على العدل والمساواة والامانة ونحو ذلك، وكان يلزم نفسه بما يلزمهم ويشرف بنفسه على معاقبة المنحرفين، وقد كان نفسه محتسبا يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ومبدأ تركيزه على الدين امر ضرورى، فان كتامة ليست عصبيته، إذ جمعتهما المصلحة على صعيد واحد، لكنها يمكن ان تكون كذلك بدعوة ذات طابع ديني دعمها بإشاعة مسألة انتساب المهدي الى فاطمة بنت الرسول (ص).

كما ان الدين يمكن ان يكون مظهرا من مظاهر الصراع السياسي اي يتخذ ستارا يخفي وراءه اهدافا سياسية بصورة مذهبية، خاصة وان المجتمعات المتخلفة

---

(1) القاضي النعمان المصدر السابق: ص: 71. جعل ابن خلدون وصوله سنة 288هـ انظر: العبر ج. 4. ص: 32.

لاتعنيها كثيرا المبادىء بقدر المكاسب المحسوسة فماذا يعني كتامة في جبالها، إن تولى الامامة زيد أو عمرو كما يقال، كما ان الصراع السياسي ليس مقصودا لذاته بل لانه الوسيلة الى الصعود الى السلطة والمنصب، لما تدره من مكاسب ومغانم مادية(1)

كذلك اخذ الشيعي يبث فيهم افكارا ومباديء تتفق ومستواهم الاجتماعي ومطامحهم الاقتصادية، فركز على فكرة المهدي المنتظر، الذي سيظهر يوما فيملأ الارض عدلا وخيرا، وعلى المهدى القريب، فقد وعدهم باللقمة الطرية التي في افواه أولئك المترفين، وذكر ابن عذاري ان الشيعي كان قد وعد قبل ذلك قواد كتامة ورجالها بان يؤكلهم القيروان ويسلط ايديهم فيها ويقطعهم جميع اموال أهلها(2).

فأقبل عليه الكتاميون من بني سكتان وغشمان ومسالته واجانة وغيرهم، فأزدادوا اقبالا حين راوا اتباعه مقبلين على الصلاة والصيام واعمال الخير وتجنب المعاصي وتورعهم عما كانوا يعرفون عليه من الفساد، فسار الناس اليه، ولم يكن انتسابه الى المشرق الاسلامي ليوقف هذا الاقبال، فهم يرون على جميع رؤوس دول المغرب الاسلامي امراء من اصل مشرقي(3) ساسوها الى الامن والرخاء.

وقد اتسع انتشار حركته في أوساط الكتاميين، فمنهم من رأى أنه يدعو الى الدين الحق فتبعه يطلب ثواب الله ومنهم من اراد الدين والدنيا، وآخر يبغي الفخر والشرف والرئاسة، وغيرهم اراد الكسب والفائدة، ومنهم حسدا ومنافسة أو خوفا وتقية أو مداراة(4) وواضح ان وراء كل اهدافهم هذه منفعة اقتصادية واجتماعية.

(1) احسان النص: العصبية 265 ـــ 266.
(2) ابن عذاري: البيان ج. 1 ص: 150.
(3) كان الاغالبة في القيروان والرستميون في تاهرت والعلويون في اماراتهم في المغرب الاوسط، والادارسة في المغرب الاقصى، والامويون في الاندلس.
(4) القاضي النعمان: افتتاح ص: 122.

ولا ادل على ذلك مما ذكره ابن عذاري، فحين انتصر الشيعي على ابراهيم الحبشي قائد زيادة الله سنة 292هـ / 904م «اشتغلت عنهم كتامة بالغنيمة والاموال والسلاح والسروج واللجم وضروب الامتعة[1]» ودليل آخر يتمثل في قيامهم بالنهب والسلب إثر كل انتصار ففي وقعة القيروان سنة 299ه / 912م» كانوا ـــ كتامة ـــ يسألون عبيد الله ان يطلق ايديهم على نهب القيروان، وكان يسوفهم في ذلك ويعلق اطماعهم به وهم يتحاملون على اهل القيروان وأرادوا نهب الحوانيت، فصاح أهل الأسواق: النفير[2] هذا بالاضافة الى انتهابهم القيروان وتاهرت وسجلماسة وغيرها من المدن التي دخلوها والجيوش التي هزموها.

بل ان الكتاميين حز في انفسهم الأمان الذى قدمه الشيعي لأهل القيروان، فذكر ابن عذارى انهم لما «سمعوابأمنته للقوم ساءهم ذلك وكلموه فيه» وكأن ابا المقارع كان ينطق بلسانهم حين خيره الشيعي بالمقام معه أو الانصراف فأجابه: «وكيف أختار المسير الى قوم قد ادبرت عنهم الدنيا وأدعك وهي مقبلة عليك[3]».

ويبدو ان أوائل المنتسبين الى حركة الشيعي كانوا من الطبقة الدنيا في المجتمع، مما دعا الامير ابراهيم بن احمد الأغلبي السابق الذكر أن يصفهم بالأوباش ودعا زيادة الله الثالث الى جمعهم بمنزلة «الحمر النافرة والأنعام السائمة» ويذكر لقبال موسى قول أبي زاكي في عروبة بن يوسف بأنه «ابن راعي البقر[4]».

على ان ما تقدم لايعني ان كافة كتامة بمختلف طبقاتها قد انضوت تحت لوائه، اذ بعدما يشير القاضي النعمان الى بسط الشيعي نفوذه على عامة كتامة والى ظهور دعوته في كل ناحية، يشير الى ان هناك من أصر على معارضته، ممن رأى في الشيعي خطرا على مكانته الاقتصادية والاجتماعية وهم رؤساء القبائل

(1) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 138. القاضي النعمان المصدر السابق ص: 159.
(2) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 166.
(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص: 153.
(4) لقبال موسى: دور كتامة ص: 437.

وولاة البلدان[1] ومن انضم اليهم، وقد أوضح النعمان سبب معارضتهم حيث اشاع الى انهم خافوا ان تقوم حجته الشيعي فيستحكم امره، وتزول رئاستهم من ايديهم بسببه[2] هذا بالاضافة الى اسباب اخرى مثل الحذر من كل دعوة جديدة خاصة وان الشيعي لم يفصح عن سر دعوته، والى انفهم الانقياد الى من كان اقل منهم مرتبة اجتماعية ثم علا شأنه لسبقه الى الحركة وغير ذلك، وهذه المعارضة تلقاها كل حركة ثورية ناشئة.

ولا يعنينا هنا الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة بقدر ما يعنينا المكاسب التي حققها الكتاميون، فقد تحققت آمالهم وأصبح عندهم ما كان الشيعي يعدهم من النصر[3]، وهكذا انقطع الفساد والخيانة وفشى الورع والدين والايمان وانتشر العدل والامن، وتحسنت احوالهم الاقتصادية بفضل الغنائم والعطايا فلبسوا اثواب الحرير وتقلدوا السيوف المحلاة وركبوا بسروج الفضة واللجم المذهبة وكثر عندهم السلاح، فشرفت انفسهم [4] كما بداوا بالتزين والتجميل فلبسوا خير ثياب وحلوا سروجهم ولجمهم واظهروا زيا حسنا فخرجوا من الحالة التي كانوا عليها، واتسعت اموالهم وكثرت نعمهم لما أصابوا من الاعمال وملكوا من البلدان واجريت عليهم الصلات والعطايا[5].

كما ان كتامة دخلت التاريخ من بابه الواسع، واخذت تساهم في الحوادث التاريخية الجليلة الشأن وبعد ما كانت مجرد قبائل هائمة في جبالها، اصبحت الآن تتحكم في تاريخ مناطق شاسعة وامتدت شرقا وغربا[6].

---

(1) القاضي النعمان: ص: 93. 122. كان هؤلاء الولاة هم (موسى بن عياش صاحب ميلة وعلي بن عسلوج صاحب سطيف وحي بن تميم صاحب بلزمة وهؤلاء أمراء هذه المدائن «نفس المصدر» ص: 94، بينما يذكر اليعقوبي أن في ميلة رجلا من بني سليم هو موسى بن العباس من قبل ابن الأغلب، وفي سطيف قوم من بني أسد بن خزيمة وفي بلزمة من بني تميم ومواليهم. انظر: صفة. ص: 11. وهؤلاء ليسوا كتاميين، وهكذا فان المعارضة انحصرت في رؤساء القبائل ومنهم: فتح بن يحي المسالتي ومهدى بن أبي كناوة الهيصي وفرح بن جيران الاجاني وأبو تميم فحل بن نوح رئيس لطاية وزيادة المتوسي.
(2) نفس المصدر: ص: 96. 97.
(3) ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 138.
(4) نفس المكان.
(5) القاضي النعمان: المصدر السابق. ص: 256.
(6) انظر لمزيد من التفاصيل: لقبال موسى: دور كتامة مواضع متفرقة.

وبدأ الكتاميون مع هذه الحركة يحتلون أعلى المناصب وهي هدف الجماعات التي تشد أزر كل حامل دعوة، يطلب ملكا في أرض غير موطنه، فهم يأملون منه اصطفاءهم مراتب الملك وخططه من وزارة أو قيادة أو ولاية ثغر، ولا يطمعون في مشاركته في شيء من سلطاته تسليما لعصبيته[1]، فكان من قادتهم أبو يوسف مكنون بن ضبارة الاجاني ولاه أبو عبد الله الشيعي على ميلة، ثم على تيفاش، وأبو عبيد الله يحي بن سليمان ولاه الشيعي على طبنة، وأبو زاكي خليفة الشيعي على رقادة عند خروجه الى سجلماسة ومنهم صولات القاسم السكتاني وعروبة بن يوسف الملوسي وأبو حميد دواس بن صولات اللهيصي، وأبو مالك بن يغمراسن بن أبي شحمة اللهيصي وغيرهم.

وهكذا فمهما قيل في الحركة العبيدية في بلاد المغرب، وفي طبيعتها وأهدافها مذهبية كانت أو سياسية، فانها تحمل في ثناياها طابعا اقتصاديا اجتماعيا، فهي ثورة قامت بها جهة ــ كتامة ــ متخلفة اجتماعيا واقتصاديا ضد جهات تحيط بها متحضرة مترفة، ولم تكن هذه الحركة الأخيرة في بلاد المغرب، فقد قامت حركات أخرى مماثلة منها حركة أبي يزيد مخلد بن كيداد السالف الذكر.

(1) ابن خلدون: المقدمة 156.

الخاتمـــة

يتضح مما تقدم، ان هناك عدة عوامل جعلت بلاد المغرب الأوسط تشتهر بالزراعة، مثل الموقع والتربة والتطور الاجتماعي وتوفر الأمن وغيرها، وقد لفتت نظر الرحالة رغم ميلهم الى الايجاز بمزارعها وبساتينها، فأشاروا واشادوا بها، حتى كانت تصدر من انتاجها الى البلاد المجاورة، وكانت تشتهر بزراعة نباتات حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي اطار اهتمامهم بالزراعة فقد عملوا على زراعة بعض النباتات المدارية فنجح بعضها مثل القطن دون البعض الآخر، وكانت المزارع تنتشر حول القرى والمدن، بل وفي مناطق التجمعات القبلية، فان الأغلب من قبائل الشمال كانت بدوية لكنها متحضرة.

الا أن الزراعة في القرن الثالث الهجري كانت غالبا لسد الحاجة المحلية، مع دخولها الميدان التجاري بشكل محدود، ذلك أن الأمراء في بلاد المغرب الأوسط من رستميين وعلويين وغيرهم، لم تكن لديهم أهداف بعيدة، تستلزم حشد الأموال والطاقات، بل قنع كل منهم بما عنده، ومن هنا، كان الانتاج الفلاحي غالبا محدودا بحاجة الاستهلاك.

لكن الوضع يختلف في القرن الرابع الهجري، فقد كان الفاطميون يجدون في تحقيق اهدافهم البعيدة، بل انهم كانوا يعتبرون وجودهم في هذه البلاد مرحلة انتقالية، وان عليهم استغلال امكاناتها وطاقاتها المادية والبشرية، وكانوا يدركون ان طموحهم يتطلب جمع مبالغ مالية ضخمة، وليس هناك من سبيل امامهم سوى الانتاج الزراعي، ومن هنا، فقد اعطوا هذا المجال اهتماما خاصا، فأتبعوا سياسة زراعية تفرض على الفلاحين بذل مزيد من الجهد أكثر مما اعتادوا عليه، ومثلهم فعل الزيريون، فقد أشرنا الى ان زيري قد وفر الامن للقبائل وزرّع الناس.

وعلى اية حال، عرفت بلاد المغرب الاوسط الانظمة الزراعية التي كانت متبعة في مختلف انحاء الدولة الاسلامية، واستعملوا نفس الادوات، وهي عادة يدوية، وفي اطار اهتمامهم بالزراعة فقد عملوا على استغلال جميع موارد المياه، فأستعملوا وسائل مختلفة وانظمة متعددة للري والزراعة المروية.

وقد قامت علاقة جدلية بين الانتاج الفلاحي وتربية المواشي، وكانت الظروف مواتية لنجاح واتساع تربيتها، منها الازدهار الزراعي وطبيعة البلاد بمراعيها، وطبيعة المجتمع، وهو في الاعم قبلي، والقبائل تهتم بتربية المواشي بل هي تعتبرها اموالا عوض النقود.

وقد ترك هذا الازدهار آثارا ايجابية على الصناعة بالمغرب الاوسط، اذ ان الصناعة في ذلك الوقت هي عملية تحويلية للمنتوجات الزراعية والحيوانية، من هنا نشأت صناعات عديدة، منها ما يقوم على تجفيف الفواكه أو معالجة الحبوب أو تصنيع الاخشاب، أو استغلال النباتات الصناعية في الحصول على النسيج الى غير ذلك من المصنوعات.

ومن جهة ثانية، فان الازدهار الفلاحي أوجد طبقة ثرية، بنت القصور، وراحت تطلب الاثاث والتحف المناسبة لحياة القصور، وهذا بدوره انعكس على ازدهار الصناعة وميل الصناع الى التفنن في صناعاتهم.

ويبدو ان الصناع قد نما بينهم شعور يربطهم ويوحدهم حتى أصبحوا يمثلون جماعة بارزة في المجتمع، فأشار اليهم ابن الصغير بـ «اهل الحرف»، وان هذه الظاهرة تعتبر بذرة للتنظيم النقابي وان لم يظهر في ذلك الوقت الى الوجود بشكل واضح، لقد كانوا يمارسون العمل النقابي دون ان يحملوا الاسم.

وتطورت الصناعة في بلاد المغرب الاوسط، حتى ان الصانع فقد انتماءه القبلي، وحمل الانتماء الى الصنعة، فيقال له: الصفّار، أو الصيرفي، أو البزاز الى غير ذلك.

وان هذا الازدهار الصناعي، قد تولد عنه ازدهار ونشاط تجاري سواء في الميدان الداخلي أو الخارجي، والواقع ان هناك علاقة جدلية بين الصناعة والتجارة، فان ازدهار التجارة اي تصريف السلع يعني طلب سلعة جديدة وهكذا، كان على الصانع ان يستمر في صناعته ما دامت نافعة.

وعلى كل، فقد تبين لنا في الفصل الثالث والرابع ان بلاد المغرب الاوسط قد ازدهرت تجارتها الداخلية والخارجية بسبب وجود عدة عوامل، وقد عملت الدولة نفسها على هذا الازدهار، من خلال توفير الأمن، ووجود المحتسب

وغير ذلك مما ذكرناه، ومما يبرز هذا الازدهار ان رجلا واحدا مثل ابن وردة كان يمتلك سوقا خاصة به.

ويمكن ان نتخيل السوق في ذلك الوقت، وقد عجت بالناس، ويجول بها الدلالون والسماسرة وهم ينادون على السلع، وهنا وهناك محتسب يراقب اسعار بعض السلع، ويمنع الاحتكار ويراقب الموازين والمكاييل ونحوها، ونتخيل السوق وقد امتدت الحوانيت على جانبي شارع مسقوف أو ساحة، ونتخيل الاسواق منها داخل المدينة قريبة من المسجد ودار الامارة، ومنها خارج المدينة، خاصة تلك التي تنطلق منها روائح كريهة واصوات مزعجة.

وقد ازدهرت التجارة الداخلية في القرن الثالث الهجري مثلما ازدهرت في القرن الرابع الهجري، اذ يجب ان لانبالغ في الانعكاسات السلبية للسياسة الفاطمية أو الزيرية، فان احتراق سوق في حرب ما، لا يعني انهيار الحركة التجارية قرنا من الزمن، وان السلبيات التي ذكرها المؤرخون السنيون حول السياسة الفاطمية لايعني بالضرورة انها تعبر عن الواقع، لان الفاطميين قد اهتموا بحياة المدينة الصناعية والتجارية من اجل ازدياد دخلهم الجبائي من الحوانيت والمراصد المنتشرة ويتجلى هذا الاهتمام في وصية المعز لبلكين بن زيري حين عزم على الرحيل الى مصر ان يستوصي بالحضر خيرا، وكان الاهتمام الزيري في الحياة الاقتصادية عامة هو الذي مكن المنصور بن بلكين ان يرسل هدية الى العزيز بالله بالقاهرة «قيل ان قيمة ما كان فيها من الامتعة والدواب والطرف الف الف دينار عينا» سنة 374هـ.

وقد ادى ازدهار التجارة الداخلية الى اتساع نطاق الحركة التجارية، فشملت مختلف الجهات، وسارت القوافل الى الاندلس وبلاد السودان والشرق والمراكب الى بلاد الروم، اعني ان التجارة الخارجية بدورها شهدت تطورا ونشاطا، ويمكن اعتبار بداية العهد الرستمي هو بداية بعث التجارة الخارجية فان ابن الصغير يذكر «واستعملت السبل الى ...» لكنها ازدادت حيوية في القرن الثالث الهجري، ويبدو ان بعض المؤرخين قد حاولوا انتقاص دور بلاد المغرب الاوسط في ميدان التجارة الخارجية، ومركزين على اعتبارها مجرد جسر يربط افريقية ببلاد المغرب الاقصى والاندلس، لكن هذا الامر يتضاءل متى تذكرنا

ان تاهرت كانت من كبريات مدن بلاد المغرب الاسلامي، حتى ان المقدسي شبهها بدمشق، ولا أرى انها كانت تقل شأوا عن مدينة فاس خلال القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، كما وجدت مدن كبيرة تعتبر مراكز تجارية هامة في بلاد المغرب الأوسط مثل تلمسان.

الا أن المرجح هو اتساع دائرة التجارة وازدياد حيويتها في القرن الرابع الهجري، فقد اهتم بها الفاطميون والزيريون، ولم تحل الحروب التي شهدتها المنطقة دون سير القوافل التجارية، ويرى بعض المؤرخين ان هذه الحروب كانت من أجل السيطرة على الطرق التجارية، خاصة المؤدية الى بلاد السودان، لكن سيطرة الفاطميين عليها لم يكن يمنع سير القوافل القادمة من مختلف الجهات الى بلاد السودان، فحتى قوافل المشرق كانت تعبر بلاد المغرب الى بلاد السودان، ولا أرى ان الضرائب المجبية في المراكز التجارية التي هي معابر الى بلاد السودان مثل سجلماسة وورقلة، كانت سببا كافيا من أجل قيام تلك الحروب، التي أرجح انها كانت لأسباب جبائية من أجل توطيد حكم الفاطميين في بلاد المغرب الاسلامي، وتركيز نفوذهم فيه، كقاعدة خلفية أساسية لهم عند رحيلهم الى مصر، والى ابقائه خط رجعة إذا فشلوا في المشرق، وكان اهتمام الفاطميين بالتجارة الخارجية خدمة لمصالحهم وأهدافهم البعيدة.

وقد ساعد على ازدياد نشاط التجارة، وجود نظم متطورة في التعامل التجاري، مثل الصيارفة ونظام البنوك والسفتجة والشركات، والقراض والكراء والوكالة وهي نظم تسهل التعامل التجاري، بالاضافة الى بناء الفنادق والخانات والقيصاريات «القياصر».

وهكذا سارت القوافل التجارية في جميع الجهات كما ذكرت، وكان موقع بلاد المغرب الأوسط عاملا هاما في اشتراكها في التجارة الدولية، كما أن تجارها استفادوا من السياسة التجارية الفاطمية، فقد شارك تجارها الى بلاد السودان مثلا في جلب العبيد الى الجيش الفاطمي، وجلب الذهب الى خزائنهم.

وينتهي بنا القول في الميدان الاقتصادي الى ان بلاد المغرب الأوسط قد شهدت رخاء اقتصاديا ترك تأثيرا في الحياة الاجتماعية فأحدث بلورة في الطبقات

الاجتماعية وفي نوعية الحياة الاجتماعية أيضا وبالتالي احداث انقلابا في الحركة العمرانية، بل وفي المفاهيم السائدة.

على اننا نذكر ان السكان كانوا يصطبغون بصبغة اسلامية بصفة عامة، وان المذهب السني كان له الانتشار الأوسع، وكأنه الغالب على البلاد فان الامارات العلوية ابتداء من سوق حمزة الى حدود المغرب الأوسط الغربية كانت سنية وكانت مناطق زناتة وصنهاجة سنية إذا استثنيا بعض الجيوب الخارجية. ولا نرجح ان كتامة قد اعتقدت المذهب الشيعي بأكملها.

وكان هؤلاء السكان يختلفون في انماط معيشتهم، فقد كانوا بدوا وحضرا ويبدو أن القبائل كانت تتركز غالبا حول التجمعات الحضرية مثلما كان الشأن بالنسبة لتاهرت، فقد كانت تحيط بها مجموعة من القبائل الزناتية، وربما كانت هذه الصورة تمثل العلاقة بين البدو والحضر، ولا نستطيع ان نلصق كلمة «البدو» بقبيلة محددة من قبائل المغرب الأوسط الثلاث المشهورة، واعني بها زناتة وصنهاجة وكتامة. فكل منها يظهر البدو والحضر فيها، الا أن هناك تفاوتا بينها في درجة البداوة والتحضر، فالمعروف أن أكثر قبائل زناتة بدوية، وعلى العكس منها فان أكثر قبائل صنهاجة متحضرة.

وان وجود المدن والقرى العديدة في بلاد المغرب الأوسط، ومنها مدن جليلة عظيمة باعتراف اليعقوبي لدليل على تحضر قطاع كبير من السكان، وحتى المدن التي فقدت شهرتها وبدت قليلة الأهمية تعني أن مجتمعها متحضر، وكانت هذه المدن تنتشر من شرق البلاد الى غربها، وان مدينة مثل تاهرت القديمة التي غطت عليها تاهرت الحديثة، قد لفتت نظر ابن حوقل فأشاد بعظمتها.

ويجب ان نلاحظ ان المجتمع البدوي يمتاز بانغلاقه ومحافظته على القديم، ولهذا تظهر بين أفراده الصفات البدوية سيئها وحسنها، فيسودها النظام القبلي المعروف، وقد حاول بعض المؤرخين ان يرجعوا حروب المنطقة الى صراع ناجم عن عداء بين القبائل الثلاثة المشهورة، خاصة بين زناتة وصنهاجة، ولا أرجح مثل هذا القول، ما دامت هذه القبائل متداخلة أحيانا ولا تتقع بينها حروب،

والارجح انها تعود الى سيطرة النزعة القبلية التي تجعل طرفا يأبى الخضوع للطرف صاحب السيادة، ففي ظل سيادة صنهاجة على سبيل المثال، وما ينجم عنه من قضايا جبائية ونحوها، تأبى زناتة الخنوع والرضوخ، وهكذا.

وعلى اية حال، فاذا كان المجتمع القبلي يكاد يكون متجانس التركيب، فلا تكاد الفوارق الاجتماعية تظهر بوضوح واتساع، فان المجتمع الحضري على العكس منه، فالفوارق الاجتماعية واضحة للعيان والبعد الاجتماعي واسع، فبين قمة الهرم وقاعدته، مسافة واسعة ففي القمة اصحاب الامتيازات وأصحاب الثراء والقصور، وفي القاعدة الفقراء والمحرومون، ويمكن ان نرجع الى هذا التفاوت الطبقي الصراعات الداخلية في بلاد المغرب الاوسط.

وهناك عادات وتقاليد لدى سكان بلاد المغرب الاوسط،بعضها صفات حسنة مثل الشرف والكرم والفروسية وحسن الجوار والامانة والصدق الى غير ذلك، وبعضها الآخر صفات سيئة مثل العصبية والثأر والغزو والغضب وغيرها الا ان هذه الصفات تكون على درجة اخف في المجتمع الحضري، فقد احدث التحضر فيها خللا، فضعف تعصب الفرد بل مجرد انتمائه لقبيلته كما اسلفت، وقد يلجأ الى المداراة والغش في معاملته، ويظهر هذا في افعال بعض التجار والصناع.

وقد كان للبربر على وجه الخصوص لباس معروف وزي خاص يعرفون به، الا ان الحضارة قد اثرت فيه، فظهرت ملابس وازياء مختلفة وعرفوا احدث ما وصلت اليه الحضارة العباسية من ملابس، كانت تعود قوافلهم محملة بها.

ويظهر انهم عرفوا المأكولات الشائعة في ذلك الوقت، سواء في المجتمع البدوي أو الحضري، ماداموا يعتمدون على نفس الخضار والحبوب والفواكه في طعامهم، بل وكذلك يعرفون نفس الاشربة والتي هي العصير والنبيذ والقهوة، والخمر لدي بعض الناس، الا ان التفاوت الطبقي يبرز في المأكولات فطعام الغني يختلف عن طعام الفقير في كل مصر وعصر، وشرابه مختلف بل ان الاوعية نفسها توضح الفوارق الطبقية.

وعلى كل، فاذا كان الفراغ من اوعص المشاكل الاجتماعية واخطرها، حتى انه الدافع الخفي وراء معظم المشاجرات والفتن، فقد عرفوا بعض انواع وسائل

الترفيه والتسلية، للترويح على انفسهم والقضاء على اوقات فراغهم مثل الفروسية والقصص الشعبية، والالعاب الرياضية والمنتزهات والمسارح والمهرجانات وغيرها.

من جهة اخرى، فقد كان السكان يختلفون في مساكنهم، فالقبائل تسكن في خيام من الوبر أو الشعر وبعضها اتخذ الاخصاص مساكن له، الا ان الرخاء الاقتصادي الذي عم البلاد في القرنين الثالث والرابع للهجرة قد نقل كثيرا من السكان الى حياة المدن، وكان من نتيجته كما ذكرت ظهور مدن عديدة الى حيز الوجود في بلاد المغرب الاوسط، وهذه الظاهرة، بقدر ما كانت نتيجة، فهي ايضا تعتبر عاملا مهما في الازدهار الاقتصادي، اذ كان على الفلاحة والفلاحين ان يسدوا حاجات سكان هذه المدن من المواد الغذائية، وبعبارة اخرى زيادة الانتاج، وكذلك فان ظهور مدينة جديدة يعني وجود فئة صناع جديدة وفئة تجار جديدة ايضا، ويعني ايضا اتساع القطاع الحضري على حساب القطاع البدوي، وما يتبع ذلك وينجر عنه من تغيرات اجتماعية، وقد ذكرنا خمس عشرة مدينة تم انشاؤها، وهذا يعني ان قطاعا كبيرا من السكان قد تحضر.

وبطبيعة الحال، فان هذه المدن قد شهدت منشآت عمرانية كتلك التي تشهدها كل مدينة في ذلك العصر، من حصون وقلاع، ومن قصور ومساكن خاصة، ومن اسوار تحيط بها، وقد كان بناء المدينة يكلف خزينة الدولة اموالا باهظة، لكنها كانت هذه النفقات من الموارد المختلفة التي تدر عليها الاموال.

وقد اشرنا الى ان القرن الثالث الهجري امتاز ببساطة الضرائب المجبية، فأقتصرت على الموارد المتعارف عليها انها شرعية باتفاق جميع المذاهب، اعتمادا على ما جاء في كتاب الله مثل الزكاة والجزية والخراج والعشور، ويبدو انه بسبب الرخاء في ذلك الوقت، كانت اموال هذه الموارد كافية لسد نفقات الدولة، والتي كانت متواضعة نظرا لعدم وجود طموح واطماع بعيدة، لا للرستميين ولا للامراء العلويين، وقد اعتاد الناس على دفع هذه الموارد.

الا ان الفاطميين عرفوا كيف يوجدون ويفرضون ضرائب متنوعة عديدة بأسماء مختلفة، وان كانوا يعطونها صبغة مذهبية، ساعدت على جمع الاموال الطائلة التي مكنتهم من بناء دولتهم في بلاد المغرب وتحقيق طموحهم واهدافهم

في مصر بعد ذلك، وقد مال بعض المؤرخين الى الاستناد على ما ورد في كتب المؤرخين السنيين والتي تعبر عن موقف أصحابها من التشيع، ويظهر فيها التجني على السياسة المالية الفاطمية، الا ان المؤرخ اذا تجرد من احكام مسبقة، واخضع تلك العبارات الواردة في مصادرهم للتحليل والمنطق سيتبين منها ان سياسة الفاطميين قامت على قاعدة الاهتمام بالحياة الاقتصادية عامة، ولن يتأتى لهم هذا الا باتباع سياسة الحزم والضبط وبهذه السياسة تمكنوا من جمع الاموال اللازمة وبها ايضا ظهرت المدن السالفة الذكر، اي الرخاء الاقتصادي.

الا ان انتقال الناس من وضعية في عهد الرستميين ومعاصريهم، قائمة على البساطة والقناعة في الانتاج، الى وضعية فيها ارغام على العمل، وفيها ضرائب جديدة لم يعهدها الناس من قبل، اظهرت الفاطميين بمظهر الظالمين مع ان ماقاموا به هو حسن استغلال للطاقات البشرية والمادية في البلاد، عاد بالنفع على الطرفين.

وقد تعرضت بلاد المغرب الاوسط خلال القرن 3 ــ 4هـ الى مجموعة من الازمات والعوارض تتمثل في الفتن والحروب، وفي انتشار القحط في بعض السنين، والى حرائق وفيضانات وزلازل من حين الى آخر كان من نتائجها ان شهدت البلاد هجرة داخلية من منطقة الى اخرى وهجرة خارجية باتجاه البلاد المجاورة، فان قبائل زناتة قد فرت باتجاه المغرب الاقصى في الاغلب، حتى كادت مواطنها ان تكون خالية منها على حد قول ابن خلدون.

وعلى اية حال، فقد رافق هذه الحياة الاقتصادية وجود فوارق اقتصادية بين الناس ورافق الحياة الاجتماعية فوارق اجتماعية، وهكذا ظهر في المجتمع طبقتان متمايزتان اقتصاديا واجتماعيا فكان الصراع ينشب من حين لآخر بين هاتين الطبقتين، وقد كانت دوافع هذا الصراع كامنة وراء الاختلافات المذهبية، بمعنى انها دوافع اقتصادية اجتماعية، تتخذ المذهب ستارا لها، وهكذا قامت انتفاضات أتخذت بعضها النكارية ستارا مثل انتفاضة يزيد بن فندين وابي يزيد مخلد بن كيداد، واتخذت بعضها مذهب الواصلية ستارا، في حين قامت العامة بانتفاضات مماثلة ظهرت في اواخر ايام الدولة الرستمية، كما ان اخذ كتامة بالتشيع ومساندتها له يدخل في اطار انتفاضات العامة.

ثبت المصادر والمراجع

1 ـ ابن الأبار
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القاضي: ت سنة 658هـ / 1260م.
الحلة السيراء.
تحقيق وتعليق حسين مؤنس ط1 القاهرة. 1963.
التكملة لكتاب الصلة. صححه ونشره عزت العطار الحسيني 1375هـ / 1956م. مكتبة الخانجي. القاهرة مكتبة المثنى بغداد.
2 ـ ابراهيم بحاز:
الدولة الرستمية. مطبعة لافوميك. الجزائر. ط. 1 1985.
3 ـ ابن الأثير
عزالدين أبو الحسن علي بن ابي الكرم الجزرى: ت 630هـ / 1232م.
الكامل في التاريخ. دار الكتاب العربي ط 2. 1387هـ / 2967م. بيروت.
4 ـ احسان النص:
العصبية القبلية: مطبعة دار اليقظة العربية.
5 ـ أحمد أمين:
ضحى الاسلام. ط 7. مكتبة النهضة المصرية. 1343ه / 1935م. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1964م.
الصعلكة والفتوة. دار المعارف سلسلة اقرأ رقم 111. القاهرة.
فجر الاسلام. ط 10. دار الكتاب العربي. 1969.
6 ـ ابن الأخوة:
معالم القربة في أحكام الحسبة. تحقيق ونشر روبن ليفي. كمبردج 1938م.
7 ـ اخوان الصفاء:
رسائل اخوان الصفاء. دار بيروت للطباعة والنشر دار صادر للطباعة ج. 1. بيروت. 1376ه / 1957م.

8 ــ ادريس عماد الدين:
تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار. تحقيق: محمد اليعلاوى. دار الغرب الاسلامي بيروت ط1 سنة 1985م.
9 ــ **الادريسي**
ابو عبد الله بن محمد بن عبد الله تـ 560هـ / 1166م. **صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس**. مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق مطبعة بريل ليدن 1968م.
10 ــ **آدم متز:**
الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري. ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة. طبع لجنة التأليف والترجمة ط3 القاهرة 1377ه.
11 ــ ارشيبالد:
القوى البحرية والتجارية في البحر الابيض المتوسط. تعريب أحمد محمد عيسى مطبعة مصر القاهرة بدون تاريخ.
12 ــ **اسماعيل العربي:**
دولة بني حماد، ملوك القلعة وبجاية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر. 1980.
دولة الادارسة: ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1983.
13 ــ **الاصطخري:**
أبو اسحق ابراهيم بن محمد الفارسي ت بعد 340هـ / 951م.
المسالك والممالك. تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني دار القلم القاهرة 1381هـ / 1961م.
14 ــ **ابن ابي أصيبعة:**
ابو العباس احمد بن القاسم السعدى تـ 688هـ / 1270م.
عيون الانباء في طبقات الاطباء. تحقيق نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة. 1965م.
15 ــ **اطفيش بن يوسف:**
الرد على العقبي: المطبعة المديرية الحجرية. تونس. 1321 هـ.

شامل الاصل والفرع: طبعه وصححه ابراهيم اطفيش الجزائرى المطبعة السلفية القاهرة 1348هـ / 1929م.
شرح عقيدة التوحيد. طبعة حجرية الجزائر 1326هـ
تفقيه الغامر. بترتيب لقط موسى بن عامر (د.م) (د.ن) 1901م.

16 ـ **الباروني ابو الربيع سليمان**
بن الشيخ عبد الله النفوسي: تـ 1350هـ / 1940م
الازهار الرياضية في ائمة وملوك الاباضية ج. 2. مطبعة الازهار البارونية.
مختصر تاريخ الاباضية: مطبعة الارادة. نشر مكتبة الاستقامة. تونس 1357هـ / 1938م.

17 ـ **باشا محمد مختار**:
التوفيقات الالهامية. ط1 المطبعة الاميرية ببولاق مصر 1311هـ / 1893م.

18 ـ **البرادي ابو القاسم بن ابراهيم**:
ق. 8هـ / 14م.
الجواهر المنتقاة: مطبعة محمد يوسف الباروني. القاهرة 1302هـ.

19 ـ **البراوي راشد**:
حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين. القاهرة. 1948م.

20 ـ **ابن بشكوال ابو القاسم**
خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي: تـ 578هـ / 1183م.
كتاب الصلة: الدار المصرية للتأليف والنشر 1966م.

21 ـ **ابن بصـــال**
عبد الله محمد بن ابراهيم الطلبطلي: ق 5ه / 11م.
كتاب الفلاحة: معهد مولاي الحسن تطلوان 1955م.

22 ـ **ابن بطوطة**
ابو عبد الله محمد بن ابراهيم اللواتي: تـ 779ه / 1377م.
تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار.
المعروفة برحلة ابن بطوطة. دار صادر للطباعة والنشر دار بيروت للطباعة والنشر بيروت 1379ه / 1960م.

23 ـ البكـري:
ابو عبيد عبد الله بن العزيز: تـ 487هـ / 1094م.
المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. مطبعة الحكومة. الجزائر 1957م نشر مكتبة المثنى. بغداد.
24 ـ البـلاذري:
احمد بن يحيى بن جابر البغدادي. تـ 279هـ / 892م.
فتوح البلدان: تحقيق رضوان ط 1. المطبعة المصرية. الازهر 1932م.
البلخـي:
ابو القاسم وآخرون.
فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تحقيق فؤاد سيد. الدار التونسية للنشر: 1393هـ / 1974م.
26 ـ بنيامين التطيلي:
(تـ 6هـ):
رحلة بنيامين التطيلي: ترجمها عن الأصل العبرى عزرا حداد المطبعة الشرقية. بغداد 1945م.
27 ـ بوروبية رشيـد:
الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1977م.
28 ـ بورويبة رشيد وآخرون:
الجزائر في التاريخ. العهد الاسلامي. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.
29 ـ البيروني ابو الريحان
محمد بن احمد: تـ بين 420هـ / 430هـ.
كتاب الجماهر في معرفة الجواهر. ط . 1. مطبعة جمعية دائرة المعارف. العثمانية حيدر أباد. 1355هـ.
30 ـ ابن البيطار:
الجامع لمفردات الأدوية والأغذية. القاهرة. المطبعة العامرة 1261ه.

31 ــ ابن تغرى بردى
جمال الدين أبو المحاسن:
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: القاهرة.
32 ــ التنسي أبو عبد الله:
تـ 899هـ / 1494م
نظم الدرر والعقيان. نص نشره: حاجيات عبد الحميد. مجلة التاريخ. الفصل الأول. سنة 1981م الجزائر.
33 ــ تميم بن المعز لدين الله الفاطمي:
ديوان تميم بن العز لدين الله الفاطمي: تحقيق محمد حسن الأعظمي دار الثقافة بيروت. 1971م.

34 ــ توماس ارنولد:
الدعوة الاسلامية: تعريب حسن ابراهيم حسن وآخرون القاهرة مكتبة النهضة. 1970م.
35 ــ الثميني عبد العزيز:
النيل وشفاء العليل. الجزائر. 1967م ط. 2. اشراف بكلي.
36 ــ الجاحظ ابو عثمان
عمرو بن بحر الكناني الليثي: تـ 255هـ / 868م.
التبصير بالتجارة. تحقيق حسن حسني عبد الوهاب. بيروت. دار الكتاب الجديد. 1966م.
37 ــ الجعبيري فرحات:
نظام العزابة عند الاباضية الوهبية في جربة. المطبعة العصرية تونس. 1975.
38 ــ جودت عبد الكريم يوسف:
العلاقات الخارجية للدولة الرستمية. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 1984م.

39 ـ الجوذري:
ابو علي منصور العزيزي: أواخرق 4هـ / 10م
سيرة الاستاذ جوذر. تحقيق محمد كامل حسن ومحمد عبد الهادي شعيرة. مطبعة الاعتماد. مصر. 1954م.

40 ـ الجيطالـــي
اسماعيل بن موسى: تـ 750هـ.
شـرح قواعد الاسلام. ج. 2. تحقيق بكلي عبد الرحمن بن عمر الجزائر. المطبعة العربية. 1976م.

41 ـ الحبيب الجنحاني:
المغرب الاسلامي. الحياة الاقتصادية والاجتماعية (ق. 3 ـ 4هـ / 9 ـ 10) الدار التونسية للنشر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1398هـ / 1978م.

42 ـ حركات ابراهيـــم:
المغرب عبر التاريخ. ط1. مطبعة دار السلمي. الدار البيضاء. 1965م.

43 ـ ابن حــزم
ابو محمد علي بن سعيد الاندلسي: تـ 465هـ / 1064م
جمهرة انساب العرب نشر وتحقيق وتعليق ليفي بروفنصال. دار المعارف. مصر القاهرة. 1368هـ / 1948م.

44 ـ حساني مختار:
الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب الاسلامي. رسالة جامعية. اشراف الدكتور لقبال موسى. جامعة الجزائر 1978م ـ 1979م.

45 ـ حسن ابراهيم حسن:
النظم الاسلامية: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة. 1939م.

46 ـ **حسن أحمد محمود:**
الاسلام والثقافة العربية في افريقية. دار النهضة العربية. القاهرة 1963م
47 ـ **حسن بن رشيق القيرواني:**
أنموذج الزمان في شعراء القيروان. تونس 1406هـ / 1986م.
48 ـ **حسن حسني عبد الوهاب:**
ورقات عن الحضارة العربية بافريقية. مكتبة المنار. تونس 1965.
49 ـ **ابن حماد**
أبو عبد الله محمد بن علي الصنهاجي: ق 6هـ / 12م.
أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم. تحقيق وتعليق جلول أحمد البدوى. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.
50 ـ **ابن حمديس**
(تـ 527هـ):
ديوان ابن حمديس. تحقيق احسان عباس. بيروت. دار صادر 1960م.
51 ـ **الحموى ياقوت**
بن عبد الله شهاب الدين الرومي: (تـ 627هـ / 1229م).
معجم البلدان. بيروت. 1967م.
52 ـ **الحميدى أبو عبد الله**
محمد بن ابي نصر فتوح بن عبد الله الازرى: (تـ 488هـ / 1095م).
جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس. مطابع سجل العرب القاهرة. الدار المصرية للتأليف والترجمة. 1966.
53 ـ **ابن حوقل**
ابو القاسم النصيبي: تـ بعد 367هـ / 977م.
كتاب صورة الارض. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. بدون تاريخ.

54 ــ ابن حيان

ابو مروان حيان بن خلف بن حسين الاندلسي: ت 469هـ / 1076م.

المقتبس من انباء اهل الاندلس. تحقيق محمود علي مكي. نشر لجنة احياء التراث الاسلامي. القاهرة. 1390هـ / 1971م.

55 ــ ابن خرداذبة

ابو القاسم عبيد الله بن عبد الله: ت حوالي 272هـ / 885م.

المسالك والممالك. مكتبة المثنى. بغداد. 1889م.

56 ــ الخشنـــي

ابو عبد الله محمد بن حارث القروي: ت 361هـ / 971م.

قضاة قرطبة وعلماء افريقية. نشر جوليان ريبرا. مدريد 1914م.

57 ــ ابن الخطيب

لسان الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني: ت 776هـ / 1374م.

أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام. القسم الثالث. تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط. تحقيق احمد مختار العبادي ومحمد ابراهيم الكتاني. نشر دار الكتاب الدار البيضاء 1964م.

58 ــ ابن خلدون

عبد الرحمن بن محمد: ت 808هـ / 1406م.

المقدمة: القاهرة المكتبة التجارية بدون تاريخ.

كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر. دار الكتاب اللبناني للطباعة بيروت. 1959م.

59 ــ ابن خلدون

ابو زكريا يحيى بن ابي بكر:

بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ــ مطبعة بير فونتانا الشرقية الجزائر 1321هـ / 1903م.

60 ـ خولة شاكر الدجيلي:
بيت المال. نشأته وتطوره من القرن الاول الى القرن الرابع الهجري نشر جامعة بغداد.
61 ـ ابن الخير الاندلسي:
الفلاحة الاندلسية. المطبعة الجديدة. فاس 1938م.
62 ـ دانيل دينيت:
الجزية والخراج. ترجمة فوزي فهيم جاب الله. بيروت 1960م.
معالم الايمان في معرفة اهل القيروان. تحقيق ابراهيم شبوح مكتبة الخانجي مصر 1968م.
63 ـ الدباغ:
أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسدي: 669هـ/1297م.
64 ـ ديوز علي:
تاريخ المغرب الكبير. ط. 1. القاهرة مطبعة عيسى الحاج 1964م.
نهضة الجزائر دمشق. 1965م ج. 1.
65 ـ الدرجيني
أبو العباس أحمد بن سعيد: ت حوالي 670هـ / 1272م.
طبقات المشائخ بالمغرب. تحقيق ابراهيم طلاى مطبعة البعث قسنطينة 1394ه / 1974م.
66 ـ ابن ابي دينار
ابو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: ألف كتابه 1110هـ / 1698م.
المؤنس في أخبار افريقية وتونس. تحقيق وتعليق محمد شمام. مطبعة 20 مارس نشر المكتبة العتيقة. تونس 1967م.

67 ــ **الرازي فخر الدين:**
اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. مراجعة علي سامي النشار نشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة. 1356هـ/1938م.
68 ــ **رزق الله انطاكي:**
السفتجة. جامعة دمشق. 1385هـ / 1965م.
69 ــ **ابن رزين التجيبي:**
فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان. تحقيق: محمد بن شقرون. دار الغرب الاسلامي ط. 2. 1984م. بيروت.
70 ــ **ابن رستة**
أبو علي أحمد بن عمر: تـ بعد 290هـ / 903م.
الاعلاق النفيسة: مطبعة بريل ليدن 1891م نشر مكتبة المثنى بغداد.
71 ــ **الرقيق القيرواني**
أبو اسحق ابراهيم بن القاسم: تـ بعد 417هـ / 1026م.
تاريخ افريقية والمغرب. تحقيق: المنجي الكعبي. نشر رفيق السقطي. تونس. 1963م.
72 ــ **الزبيدي أبو بكر**
محمد بن الحسن: تـ 379هـ / 989م.
طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم. ط. 1. 1373هـ / 1954م.
73 ــ **ابن ابي زرع**
أبو زرع ابو الحسن علي بن عبد الله الفاسي: تـ ق. 8هـ / 14م.
الانيس المطرب بروض القرطاس في اخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. تصحيح وطبع كارل يوحن يورنبرغ. طبع في مدينة أو بسالة. دار الطباعة المدرسية. 1963م.
74 ــ **الزركشي**
تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تونس. 1966م.

75 ــ **الزركلي خير الدين:**
الاعلام: ط. 3. بيروت. 1969م.
76 ــ **ابو زكريا**
يحيى بن ابي بكر الورجلاني: ت 471هـ / 1073م
كتاب سير الائمة واخبارهم. تحقيق وتعليق اسماعيل العربي.
المكتبة الوطنية. الجزائر. 1399هـ / 1979م.
77 ــ **زيدان عبد الباقي:**
العمل والعمال والمهن في الاسلام. القاهرة 1398هـ / 1978م.
نشر مكتبة وهبة. مطبعة السعادة.
78 ــ **السامرائي حسام قوام:**
المؤسسات الادارية في الدولة العباسية. مكتبة دار الفتح. دمشق.
1391هـ / 1971م.
79 ــ **سحنون بن سعيد:**
المدونة الكبرى: القاهرة مؤسسة الحلبي وشركائه للنشر والتوزيع.
80 ــ **سعفان حسن شحانة:**
دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. معهد البحوث
والدراسات العربية المطبعة العالمية القاهرة. 1971م.
81 ــ **سعيد الافغاني:**
اسواق العرب في الجاهلية والاسلام. دار الفكر بيروت.
1394هـ / 1974م.
82 ــ **ابن سعيد**
المغربي عبد الملك: ت 672هـ / 1274م
المغرب في حلى المغرب. تحقيق ونشر شوقي ضيف. دار المعارف
القاهرة. 1953م.
83 ــ **السقطي**
ابو عبد الله الاندلسي.
رسالة اندلسية في الحسبة. نشر ليفي بروفنسال ونولان المجلة الاسيوية
1934م. عدد 224. ص:133 ــ 252.
84 ــ **السلاوي**
ابو العباس احمد بن خالد الناصري: ت 1315هـ / 1397م.

الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى. 1305هـ .

85 ــ سليمان التاجر:

تـ 237هـ / 851م.

اخبار الصين والهند: تحقيق وتعليق. جون سوفاجي باريس 1948م.

86 ــ سيجريد هونكة:

فضل العرب على أوربا. ترجمة وتحقيق وتعليق. فوائد حسنين علي دار النهضة العربية مطبعة الرسالة 1384هـ / 1964م.

87 ــ سيد سابق:

فقه السنة. ط. 2. دار الفكر مصر 1977م.

88 ــ السيدة اسماعيل كاشف:

مصر في عصر الولاة. مكتبة النهضة المصرية. سلسلة الالف كتاب القاهرة رقم 241.

89 ــ ابن سيده:

تـ 458هـ.

المخصص. المكتبة التجاري للطباعة والتوزيع والنشر بيروت. بدون تاريخ.

90 ــ ابن الشباط

أحمد بن علي التوزري.

صلة السمط وسمة المرط. قطعة في وصف الاندلس وصقلية. نشر احمد مختار العبادي صحفية معهد الدراسات الاسلامية مدريد 1967م.

91 ــ الشماخي:

ابو العباس احمد بن سعيد: تـ 928هـ / 1521م.

كتاب السير طبع في القاهرة. 1301هـ.

مقدمة التوحيد وشروحها صححها وعلق عليها ابراهيم اطفيش القاهرة. 1353هـ.

92 ـ شنيتي محمد البشير:
التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 1984م.
93 ـ الشيرازي:
نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق ونشر الباز العربي. القاهرة 1946م.
94 ـ الشيخلي
صباح ابراهيم سعيد.
الاصناف في العصر العباسي. نشأتها وتطورها. بحث في التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الاسلامي .بغداد. وزارة الاعلام. 1976م.
95 ـ الشوربجي البشري:
التسعير في الاسلام. دار المعارف بمصر. 1393هـ / 1973م.
96 ـ صابر محمد دياب:
سياسة الدولة الاسلامية في حوض البحر الابيض المتوسط من أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي نشر عالم الكتب. ط. 1. القاهرة 1973م.
97 ـ صالح بن قربة:
المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة بني حماد. بحث لنيل درجة دكتوراه الدور الثالث اشراف الدكتور رشيد بورويبة جامعة الجزائر 1982 / 1983م.
98 ـ ابن الصغير.
كان حيا أو اخرق 3هـ / 9م.
تاريخ الائمة الرستميين. نشر موتلنسكي اعمال المؤتمر الرابع عشر للمستشرقين المنعقد في الجزائر 1905م باريس 1908م نشرة اخرى: دفاتر تونسية عدد 91 ـ 92. سبتمبر 1975. ص: 315 ـ 368.

99 ـ الضبي
احمد بن يحيى بن احمد بن عميرة: ت 599هـ / 1203م.
بغية الملتمس في تاريخ رجال اهل الاندلس. طلع بمدينة مجريط (مدريد). بمطبعة روخس 1884م.
100 ـ ضياء الدين الريس:
الخراج والنظم المالية: ط. 2. مكتبة الانجلو المصرية 1961.
101 ـ ابن ابي الضياف احمد.
اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان تحقيق ونشر لجنة من كتابة الدولة للشئون الثقافية والاخبار. تونس 1963م.
102 ـ الطبري
ابو جعفر محمد بن جرير. ت 310هـ / 922م
تاريخ الامم والملوك. مطبعة الاستقامة. القاهرة 1358هـ / 1939م.
103 ـ الطرسوسي
مرضي بن علي.
تبصرة الالباب في كيفية النجاة في الحروب. نشر كلود كاهن في 1948 ـ 1947. B.E.O.XII
104 ـ ابن عبد الحكم
ابو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله: ت 257هـ / 871م.
فتوح مصر والمغرب. تحقيق عبد المنعم عامر. نشر لجنة البيان العربي. القاهرة.
105 ـ ابن عبد الرؤوف
ثلاث رسائل اندلسية في الحسبة. تحقيق ليفي بروفنال. القاهرة 1955م.
106 ـ العبدري
ابو عبد الله محمد بن محمد بن علي: ت 688هـ / 1289م.

رحلة العبدري المسماة بالرحلة المغربية. تقديم وتحقيق وتعليق محمد الفاسي الرباط. 1968م.

107 ــ عبد العزيز الدوري:
تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري بغداد 1948م.

108 ــ عبد العزيز سالم:
تاريخ المغرب العربي الكبير. الدار القومية للطباعة والنشر 1966م القاهرة.
تاريخ المسلمين وآثارهم في الاندلس. دار المعارف ط. 1. لبنان.

109 ــ عبد العزيز المجدوب:
الصراع المذهبي في افريقية الى قيام الدولة الزيرية. الدار التونسية للنشر. تونس. 1975.

110 ــ عبد العزيز نبوي:
محاضرات في الشعر المغربي القديم. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. 1983.

111 ــ عبد الكريم الخطيب:
السياسة المالية في الاسلام. دار الفكر العربي بدون تاريخ.

112 ــ عبد الله علي غلام.
الدولة الموحدية. دار المعارف. مصر.

113 ــ عبد المنعم ماجد.
تاريخ الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى. القاهرة نشر مكتبة الانجلو المصرية. 1963.

114 ــ ابن عبدون:
رسالة في القضاء والحسبة. المجلة الاسيوية. جوان 1934م نشر ليفي بروفنصال.

115 ــ العدوي ابراهيم احمد.
بلاد الجزائر، تكوينها الاسلامي والعربي. ط. 1. المطبعة الفنية الحديثة 1970م.

116 ـ ابن عذاري
ابو عبد الله محمد المراكشي: (ق 7هـ / 13م).
البيان المغرب في اخبار المغرب. مطبعة المناهل بيروت 1947م 1950م.
117 ـ ابو العرب
محمد بن احمد بن تميم القيرواني: تـ 333هـ / 944م
طبقات علماء افريقية وتونس. تحقيق علي الشابي. ونعيم حسن الباقي الدار التونسية للنشر. 1968م.
118 ـ عطية مصطفى مشرفة.

نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ط. 2. دار الفكر العربي بدون تاريخ.
119 ـ علي ابراهيم حسن:
تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي مكتبة النهضة المصرية. ط. 2. القاهرة. 1963م
120 ـ علي بن يوسف الحكيم ابو الحسن:
الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. حسين مؤنس مطبعة معهد الدراسات الاسلامية. مدريد. 1379هـ / 1960م.
121 ـ ابن العوام أبو زكريا.
(ق. 6هـ / 12م).
كتاب الفلاحة الأندلسية. الترجمة الفرنسية
122 ـ عماد الدين ادريس:
تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار تحقيق: محمد اليعلاوى. دار الغرب الاسلامي بيروت ط. 1. 1985م.
123 ـ عماد الدين الأصفهاني:
خريدة القصر وجريدة العصر. قسم شعراء افريقية. تونس 1966.

124 ــ **عوض محمد خليفات:**
النظم الاجتماعية والتربوية عند الاباضية في شمال افريقية في مرحلة الكتمان. طباعة شركة المطابع النموذجية عمان. 1982م

125 ــ **ابن غالب محمد**
بن أيوب الأندلسي: (ق 6هـ / 12م).
فرحة الأنفس. قطعة نشر لطفي عبد البديع مجلة معهد المخطوطات العربية. ج. 1. ج. 2. 1375هـ / 1955م.

126 ــ **الغرناطي أبو حامد**
محمد بن ابي الربيع الأندلسي: تـ 565هـ / 1969م
تحفة الألباب. نشر فراند. المجلة الاسيوية. 1925. باريس.

127 ــ **فتحي محمد معوض أبو عيسى.**
الفكاهة في الأدب العربي الى نهاية القرن الثالث الهجري
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1970.

أبو الفداء
عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر: تـ 732هـ / 1331م
تقويم البلدان. اعتنى بتصحيحه وطبعه. رينود ودسلان بتصحيحه. باريس. دار الطباعة السلطانية 1940م.
المختصر في أخبار البشر. بيروت. دار الكتاب اللبناني. بدون تاريخ.

129 ــ **ابن الفرضي**
أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الاسدى: تـ 1403هـ / 1013م.
تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس. تحقيق عزت العطار الحسيني. 1373هـ / 1954م. نشر مكتبة المثنى. بغداد.

130 ــ **فروخ عمر:**
العرب والاسلام في الحوض الغربي من البحر الابيض المتوسط.
ط. 1. منشورات المكتب التجاري. بيروت. 1378هـ / 1959م.

131 ــ **أبو الفضل الدمشقي:**
(ق 6هـ / 12م).
الاشارة الى محاسن التجارة. تحقيق: البشرى الشوربجي. ط. 1. مطبعة الغد. الاسكندرية. نشر. مكتبة الكليات الازهرية 1397هـ / 1977م.
132 ــ **ابن فضل الله العمرى:**
وصف افريقية والاندلس. نشر حسن حسني عبد الوهاب. تونس بدون تاريخ.
133 ــ **ابن الفقيه**
أبو بكر أحمد بن محمد الهمذاني: تـ بعد 290هـ / 902م.
مختصر كتاب البلدان. مطبعة بريل. ليدن. 1302هـ / 1885م.
134 ــ **الفوال مصطفى صلاح:**
علم الاجتماع البدوي. دار النهضة العربية. القاهرة ط. 1. 1974م.
135 ــ **فيلالي عبد العزيز:**
علاقة الدولة الاموية بدول المغرب الاسلامي.رسالة ماجستر. جامعة عين شمس القاهرة.
136 ــ **القاضي عياض**
موسى بن عمرو اليحصبي السبتي: تـ 544هـ / 1149م.
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعلام مذهب مالك. تحقيق احمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة. بيروت 1387هـ 1967م.
تراجم اغلبية. نشر. محمد طالبي. الجامعة التونسية. تونس 1968م.
137 ــ **القاضي النعمان**
ابو حنيفة بن ابي عبد الله بن حيون. تـ 363هـ / 973م.
رسالة افتتاح الدعوة. تحقيق وداد القاضي. مطبعة دار الكتب.

ط. 1. بيروت 1970م. نشر دار الثقافة بيروت.
كتاب الهمة في اداب اتباع الائمة. نشر وتحقيق محمد كامل حسين. دار الفكر العربي. سلسلة المخطوطات الفاطمية. (3).
كتاب الاقتصار. تحقيق محمد وحيد ميرزا. المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق. دمشق. 1379هـ / 1957م.
دعائم الاسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والاحكام. تحقيق آصف بن علي أصغر فيفي. ط. 3. دار المعارف القاهرة 1389هـ / 1969م.

138 ــ قدامة بن جعفر

ابو الفرج: تـ بعد 320هـ / 932م.
كتاب الخراج وصنعة الكتابة. بريل. 1889م نشر مكتبة المثنى.

139 ــ القزويني

زكريا بن محمد بن محمود: تـ 682هـ / 1283م.
آثار البلاد وأخبار العباد. دار صادر بيروت.

140 ــ ابن القطان:

نظم الجمان. تحقيق. محمود علي مكي تطوان المطبعة المهدية.بدون تاريخ.

141 ــ القلقشندي

أحمد بن علي بن أحمد الفزاري: تـ 821هـ / 1418م.
صبح الاعشى في كتابة الانشاء. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة بدون تاريخ.

142 ــ قنون عبد الله:

النبوغ المغربي. تطوان المطبعة المهدية. بدون تاريخ.

143 ــ ابن القوطية

ابو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الاندلسي: تـ 367هـ 927م.
تاريخ افتتاح الاندلس. تحقيق عبد الله أنيس الطباع دار النشر للجامعيين. 1377هـ / 1958م.

144 ـ الكناني

أسامة بن مرشد: تـ 584هـ / ط. 1. بيروت 1385هـ / 1965م.

كتاب المنازل والديار. المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ط.1 بيروت 1385هـ/1965م

145 ـ لقبال موسى:

الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي. نشأتها وتطورها. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ط. 1. 1971م.

دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها الى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1979م.

146 ـ المالقي

ابو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي:

تاريخ قضاة الاندلس. كتاب المرقبة العليا فيمن يستحق القضا والفتيا. المكتب التجاري. للطباعة والنشر والتوزيع بيروت بدون تاريخ.

147 ـ المالكي

أبو بكر عبد الله: تـ 453هـ / 1061م

رياض النفوس في طبقات علماء افريقية وزهادهم تحقيق ونشر حسين مؤنس تونس 1951م.

148 ـ الماوردي

ابو الحسن بن محمد بن حبيب البصري البغدادي.

كتاب الاحكام السلطانية القاهرة 1376هـ / 1962م ط. 2.

149 ـ المبرد

(أبو العباس محمد بن يزيد).

الكامل في اللغة والادب باب الخوارج. ط. 2. منشورات دار الحكمة دمشق. 1972م

150 ــ **الجيلدي أحمد سعيد:**
كتاب التيسير في احكام التسعير. تقديم وتحقيق موسى لقبال الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر.

151 ــ **محمد بلقراد:**
الفكاهة والضحك في الادب العربي. رسالة دكتوراه الدرجة الثالثة اشراف احسان النص جامعة الجزائر 1973.

152 ــ **محمد بن رمضان شاوش:**
الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد. المطبعة العلوية مستغانم 1385هـ / 1966م.

153 ــ **محمد بن عميرة:**
دور زناتة في الحركات المذهبية بالمغرب الاسلامي. رسالة جامعية اشراف الدكتور لقبال موسى جامعة الجزائر. 1977م / 1978م.

154 ــ **محمد الحجوى:**
النظام في الاسلام. محاضرة ضمن كتاب (خطب ومحاضرات) ــ المطبعة الأهلية الرباط. 1326هـ.

155 ــ **محمد سلطان ابو علي:**
محاضرات في اقتصاديات النقود والبنوك. دار الجامعات المصرية 1972م.

156 ــ **محمد الطاهر بن عاشور:**
أصول النظام الاجتماعي في الاسلامي. تونس. المطبعة الرسمية 1964م.

157 ــ **محمد الشريف الرحموني:**
نظام الشرطة في الاسلام. الدار العربية للكتاب 1983م.

158 ــ **محمد عبد القادر:**
تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر. ط. 2. شرح وتعليق ممدوح حقي. بيروت دار اليقظة 1964م.

159 ـ محمد محمد عبد الجواد:
ملكية الأراضي في الاسلام. المطبعة العالمية. 1971م.
160 ـ محمود المظفر:
احياء الموات، المطبعة العالمية. القاهرة. 1392هـ / 1972م.
161 ـ محمود اسماعيل:
الخوارج في المغرب: الدار البيضاء. 1976م.
162 ـ المراكشي
محيي الدين أبو محمد عبد الواحد: (ق 7هـ).
المعجب في تلخيص أخبار المغرب. مطبعة القاهرة. 1949م.
163 ـ مرمول محمد الصالح.
السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الاسلامي
ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1983.
164 ـ المزاتي
(أبو يعقوب يوسف خلفون): ق 6هـ / 12م.
أجوبة ابن خلفون. تحقيق وتعليق. عمر وخليفة النامي. دار الفتح بيروت ط. 1. 1394هـ / 1974.
165 ـ المسعودي
(أبو الحسن علي بن الحسين بن علي): تـ 346هـ / 957م.
مروح الذهب ومعادن الجوهر. دار الاندلس بيروت ط. 1. 1385هـ / 1965م.
166 ـ المقدسي
(أبو عبد الله محمد بن أحمد): تـ 378هـ / 988م.
احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم. ط. 2. مطبعة بريل ليدن. 1906م.
167 ـ المقري
(شهاب الدين أبو العباس التلمساني): تـ 1041هـ / 1681م.
نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب.. تحقيق محي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي بيروت 1337هـ / 1949م.

168 ـ المقريزي
(تقي الدين ابو العباس باحمد بن علي): تـ 845هـ 1442م.
الخطط المقريزية. مطبعة الساحل الجنوبي. بيروت.
اتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفاء. تحقيق ونشر جمال الدين الشيال دار الفكر العربي. القاهرة 1367هـ / 1948م.
169 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:
تجارة القوافل ودورها الحضارى حتى نهاية القرن التاسع عشر بغداد. 1404هـ / 1984م.
170 ـ المهدى البو عبد اللي:
تاريخ المدن الثلاث. الجزائر. المدية. مليانة. ط. 2. الجزائر 1392هـ / 1972م.
171 ـ موريس لومبار:
الاسلام في مجده الأول. ترجمة وتعليق اسماعيل العربي. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979م.
172 ـ مؤلف مجهول:
(ق 6هـ / 12م).
كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار. نشر وتعليق. سعد زغلول عبد الحميد. كلية الآداب. مطبعة جامعة الاسكندرية. 1958.
173 ـ مؤلف مجهول:
كتاب الطبيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية ج. 9 ـ 10. نشر امبروزيوا ويثي ميراندا 1961 ـ 1962م.
174 ـ مؤلف مجهول:
(ق 8ه / 14م).
مفاخر البربر. تحقيق ليفي بروفنسال. الرباط 1934م.
175 ـ مؤنس حسين:
فتح العرب للمغرب. القاهرة مكتبة الآداب 1947م.

176 ـ الميلي مبارك:
تاريخ الجزائر في القديم والحديث. مطبعة بدران وشركائه بيروت. 1963م نشر مكتبة النهضة الجزائرية.

177 ـ الناصر الاطروشي:
كتاب الحسبة. نشر سارجنت .R.S.O. 28 - 1952 - 11953

178 ـ ناصر خسرو:
(ق 5هـ / 11م).
رحلة ناصر خسرو الى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية في القرن الخامس الهجري. (437هـ / 444) ترجمة يحيى الخشاب. دار الكتاب الجديد. بيروت 1970م.

179 ـ ابو النصر عادل:
تاريخ الزراعة القديمة. ط 1. 1960م.

180 ـ النقشبندي ناصر السيد محمود:
الدينار الاسلامي في المتحف العراقي. الجزء الأول.
الدينار الاموى والعباسي. مطبعة الرابطة بغداد. 1372هـ / 1953م.

181 ـ نقولا زيادة:
الحسبة والمحتسب في الاسلام. بيروت 1963م.

182 ـ هوبكنز ج. ف. ب:
النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى. ترجمة أمين توفيق الطيبي الدار العربية للكتاب ليبيا. تونس. 1980م.

183 ـ هويدى يحيى:
تاريخ الفلسفة الاسلامية في القارة الافريقية. مكتبة النهضة المصرية. 1966م.

184 ـ واضح الصمد:
الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي. ط. 1. بيروت 1402هـ / 1981م المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

185 ــ الورجلاني:
(أبو يعقوب يوسف بن ابراهيم السدراتي) تـ 570هـ / 117م.
الدليل والبرهان. طبعة حجرية. المطبعة البارونية القاهرة 1306هـ .
186 ــ الوسياني
أبو الربيع سليمان عبد السلام: (ق 6هـ / 12م).
سير مشائخ المغرب. تحقيق وتعليق. اسماعيل العربي ديوان المطبوعات الجامعية 1985م الجزائر.
187 ــ ول ديورانت:
قصة الحضارة. ترجمة السيد بدران. الادارة الثقافية ول العربية. ط. 3. 1973م.
188 ــ الونشريسي
أحمد يحيى: (تـ 914هـ).
المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب اشراف الدكتور محمد حجي. دار الغرب. الاسلامي بيروت 1401هـ / 1981م.
189 ــ يحيى بن آدم القرشي:
كتاب الخراج. تحقيق أبو الأشبال محمد لاهور 1395هـ.
190 ــ يحيى بن عمر
(ق 3هـ / 9م).
أحكام السوق. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية مدريد 1956م نشر محمود مكي.
191 ــ يحيى معمر:
الاباضية بين الفرق الاسلامية. القاهرة 1976م.
الاباضية في موكب التاريخ. القاهرة 1966م.
192 ــ اليعقوبي
(أحمد بن أبي يعقوب بن واضح) تـ 284هـ / 897م.

البلدان: نشر م. ج. جوية. ط. 2. بريل. ليدن. 1892م.
وصف افريقية الشمالية. مأخوذ من كتاب البلدان اعتناء ونشر. هنرى بريس. الجزائر 1380هـ.
193 ــ **اليعلاوى محمد**:
الادب بافريقية في العهد الفاطمي. دار الغرب الاسلامي. بيروت ط. 1. 1986م.
194 ــ **أبو اليقظان**
ابراهيم بن الحاج عيسى الميزابي. تـ 1393هـ / 1973م.
ديوان ابي اليقظان. ط. 1. المطبعة العربية. الجزائر 1350م.
195 ــ **اليماني محمد بن محمد**:
سيرة الحاجب جعفر. تحقيق ونشر ايفانوف. مجلة كلية الاداب القاهرة ج. 4. ج. 1. مارس 1936.
196 ــ **أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم**:
كتاب الخراج. القاهرة 1302هـ

الأبحــاث

1 ــ **ابن تاويت محمد**:
دولة الرستميين. صحيفة معهد الدراسات الاسلامية. مدريد 1957م.
2 ــ **احسان عباس**:
المجتمع التاهرتي في عهد الرستميين. الاصالة. جمادى الأول 1395هـ / ماى 1975م.
مصادر ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد. الاصالة محرم 1397هـ / جانفي 1977م.
3 ــ **أحمد عبد المنعم البهي**:
العرب والزراعة. مجلة العربي. الكويت يونيو 1970م.
4 ــ **اطفيش ابو اسحق**.
مادة **العزابة** دائرة المعارف الاسلامية الجزء الثالث.

5 ـ باشا ولدت السويسي نجاة:
التجارة في المغرب الاسلامي. تونس 1976م.
6 ـ ج ـ ايفر:
مادة (**أودغشت**) دائرة المعارف الاسلامية الجزء الثالث.
7 ـ بلحميسي مولاي:
مدينة المدية عبر العصور ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث. الجزائر 1392هـ / 1972م.
8 ـ بوروية رشيد:
الفن الرستمي بتاهرت وسدراته. الاصالة. ع. 41. محرم **1397هـ / جانفي 1977م. الجزائر.**
أشير عاصمة بني زيرى. مجلة الاصالة ع 12.
9 ـ بيكر:
دلال. دائرة المعارف الاسلامية. ج. 9. ص: 257.
10 ـ الحبيب الجنحاني:
تاهرت عاصمة الدولة الرستمية. المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية. عدد. 40. 43. تونس 1975.
السياسة المالية للدولة الفاطمية. مجلة الاصالة نوفمبر 1977م.
العلاقات السياسية والاقتصادية بين افريقية والمغرب الاوسط. جريدة الشعب الجزائر 10 ـ 2 ـ 1979م.
11 ـ حليمي عبد القادر:
اثر التضاريس في تخطيط مدينة الجزائر ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث. الجزائر. 1392هـ / 1972م.
12 ـ حبيب الزيات:
الصيارفة في الاسلام. مجلة الشرق. تشرين الاول كانون الاول 1937هـ بيروت ص: 491 ـ 496.
13 ـ شالميتي:
الحسبة بافريقية والاندلس. دفاتر تونسية C.T. عدد 69 ـ 70م، ص: 87 ـ 105.

14 ـ العبادي أحمد مختار:
سياسة الفاطميين نحو المغرب والاندلس. صحيفة المعهد المصرى مدريد 1957م

15 ـ عبد العزيز الدوري:
نشوء الاصناف والحرف في الاسلام. مجلة كلية الاداب بغداد 1939م.
نشأة الاقطاع في المجتمعات الاسلامية. مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد 20. 1970م.

16 ـ فخار ابراهيم:
بنو برزال المسيلة في البرازيل. مجلة التاريخ الجزائر. 1981.
بنو برزال. مجلة الثقافة. عدد 20. ماي 1974.
الجماعات الاباضية في شمال افريقية. مجلة الثقافة عدد 3. سبتمبر 1971م.

17 ـ فيلفرد مالونغ:
ثورة ابي يزيد الخارجي. جريدة الشعب الجزائر 18 ـ 19 ـ 2 ـ 1979م.

18 ـ لقبال موسى:
طبنة بين ماض حافل عريق وحاضر متواضع غريب. المجاهد الثقافي. ماي 1968.
من قضايا التاريخ الرستمي. الاصالة عدد 41. محرم 1397هـ / جانفي 1977م.
زناتة والاشراف الحسينيون في مجال تلمسان والمغرب الاوسط مجلة الاصالة ع. 26.
المعز لدين الله وجيل جديد من كتامة من خلال وثيقة فاطمية معاصرة. مجلة الاصالة عدد 29 ـ 30. محرم صفر 1396هـ جانفي ـ فيفري 1976م.
وحدة الخلافة الاسلامية. مجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد 12 ديسمبر 1974م.

الحلف بين اهل السنة والنكارية في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي. الاصالة عدد 60 ــ 61.
19 ــ **لونغ وورث دامز:**
مادة دهقان دائرة المعارف الاسلامية ج. 9.
20 ــ **ج. مارسيه:**
تاهرت: دائرة المعارف الاسلامية ج. 10. ص: 92 ــ 95.
21 ــ **محمد شوقي الفنجرى:**
الاسلام ومشكلة الفقر. مجلة العربي الكويت عدد 69.
22 ــ **محمد اليعلاوي:**
بلاط بني حمدون بالمسيلة من خلال شعر ابن هانيء الاندلسي. مجلة الاصالة عدد 24 ربيع الأول ربيع الثاني 1395هـ / مارس ــ افريل 1975.
23 ــ **محمود مكي:**
التاهرتي بكر بن حماد. مجلة العربي عدد 53. افريل 1963م الكويت.
24 ــ **المهدي البو عبدلي:**
لمحات من دور الدولة الرستمية في ميادين الحضارة والفكر لبعض القدماء والمتأخرين. الاصالة ع. 41. محرم 1397هـ / جانفي 1977.
الحياة الفكرية في بجاية. مجلة الاصالة ع. 19. خاص ببجاية صفر ربيع الاول 1394هـ / مارس افريل 1974م.
25 ــ **مؤنس حسين:**
فزان ودورها في انتشار الاسلام في افريقيا مجلة كلية الأدب ليبيا. 1969م.
26 ــ **هشام البساط:**
النقد العربي في التراث. المصارف العربية ج. 3. ع. 30. جزيران (يونيو) 1980م ص: 23 ــ 46.
27 ــ **دائرة المعارف الاسلامية:**
مادة شطرنج ج. 13.

مادة **بسكرة**.

مادة **سكة** ج. 12.

مادة **السوق** ج. 12.

مادة **ذراع، دانق، دينار، درهم** ج. 9.

قائمـــة المـراجع باللغات اللاجنبيـــة

Iben - ALAWAM: Le livre de l'agriculture, traduit de l'arabe par J.J. Clément Mailet Paris 1964 In - 8ᵉ 2Vol.
- BASSAC: 'Sidjilmassa' B.S.G.A.A.N. 1930.
- L. De Beylie: La Klaa des beni hammad. Un capitale berbére de L'Afrique du nord au X1ᵉ Siécle Paris 1959.
- Brunschvig:
  - Mesure Tunisiennes A.I.E.O. 1937.
  - Mesure de capacité R.A. 1935.
- R. Bourouiba: Tahert à L'époque Rostemide Algérie Actualité Nᵉ 495 1975.
- G.W. Bovill.
  - Caravans Of the old sahara. London 1935.
- Cheikh bekri: Le Kharidjisme berbérie. extrait des annales de L'institut d'études orientales T. XV. 1997 Alger.
- G.S Colin: Monnaies de la période Idrisite trouvés à volubilis.
  - Hespérés 1936 T. XXII Fase 1.
- E. Demougeot:
  - Le chameau et L'Afrique du nord Normaine A.E.S.C. Mars avril 1930.
- Denise Robert, serge Robert et Jean Devisse:
  Tegdaoust 1. Recherches sur Aoudeghost T.1. Paris 1970.
- R. Dozy:
- Supplément au dictionnaires arabes T. 1. 11. 2ᵉme éd. leide Paris 1927.
- Farrigia Canadia:
  - Monnaie Fatimites R.T. 1936 3ᵉme et 4ᵉme trim.
- E.F. Gautier:
  - L'or du Soudan dans L'Histoire A.H.E.S. 1935.

M. Gil:
- THe RHadhanite merchants and the land of Radhan J.E.S. H.O. VOL XVII 13.
- S.D. Goitein:
  - THe main Industries Of the Méditerranean Area as reflected in the recordes Of the cairo Geniza J.E.S.H.O. 1961 V. IX August.
GOLVIN:
  - Le Maghreb central à L'époque de Zirides Paris 1957.
- Hassan Ibrahim Hassan:
  - THe relations between the fatimide and the umayyads in Spain 4ᵉmece Bulletin Of arts caire university VOL X. part II Décembre 1948.
- Imammudin:

- Some aspects Of the socio - économic and cultural History of Muslim Spain 711 - 1492 AD. Leiden Brill 1965.
- Bayt almal and Bank in the Medieval world I.C. 1961.
- H.R. Idris:
- La berberie orientale sous les Zirides. Adrien Maisonneuve Paris 1962.
-Les courtiers en vetements en Afriqiya au IX. Xs J.E.S. H.O 2. 1962 PP. 160. 194.
- Commerce maritime et kirad en berberie Orientale J.E.S.H.C. 3 - 1961 PP. 225.
- Lavoix:
- Cataloque des monnaies musulmanes de la B. Nationale de Paris 1831.
- N. Levtzion:
- Ibn Hawqal, the cheque and awdaghost J.A.H. 1968.
- Levi - provencal
Histoire d'espagne musulmane Ed. G.p: Maisonneuvre Paris 1930.
- T. Lewicki:
- Arabic external sources for the history of Africa the south of sahara krako 1969.
- Notice sur le chronique Idadite d'ad. Dargini R.C. 1936 T.X. 1.
- Mélanges berbers Ibadites R,E,I, 1936.
- Un chronique ibadite, As. Siyar d'Abul Abbas As Samahi R.E.I. 1934.
- Etude Ibadites Nord Africaines 1. Wars Zawa 1955.
- La Répatition géographique des groupements Ibadites dans L'afrique du nord au Moyen Age R.O. t. 21. 1957.
- Les Subdivision de L'Ibadiyya S.I. 9. 1958.
- L'Afrique du nord du VIII au VIéme Siécle F.O. vol III 1961. 62. P.1. 134.
- Les premiers commerçants arabes en chine R.O. vol XI 1935 P. 173. 186.
- Un documents ibadites inédit sur l'émigration des nafusa du Gabal F.O T.1.2 1959.
- Les Ibadites in tunisie au Moyen Age, conferenze publicate a cure Accademia di Scienze lettre Rome 1959.
- Quelques extraits relatifs aux voyages des commerçants et des missionnaires Ibadites Nord Africaines au pays du sudan F.O. 1960. 61.
- L'état nord africain de tahert et ses relations avec le soudan occidental è la fin du VIII°me et au IX°me siécle C.E.A. N°8 1962.
- The Ibadites in Arabia and africa J.W.H. Unesco 1971 XIII. 1.
- Traits d'histoire du commerce transsahirien marchands et missionnaires Ibâdites en soudan occidental et au cours des VIIIéme - XIIéme Siécles Etnographia polska vol VIII 1964.
- M. Lombard:
- L'or Musulman du VII - XIéme S. A.E.S.C. Avril - Juin 1942 N°2.
- R. Lopez and I.W. Raymond:
- Medieval trade in the Méditerranean World New - york 1955 printed in G. Britain Glasgow:

- Les poteries et faiences de la kalaa des beni - hammad, Constantine 1978.

- Notes sur un poids de verre du VIIIéme S. A.I.E.O. 1937.

-La Berberie au IXé Siécle d'aprés Alyagubi R.A. N• 386 - 387 1•R et 2éme trim. 1941.

- G. Marçais et Dessus - Lamare:

- Tihert Tagdemt R.A. 1946.

- Margeurite von Brechem, Sedrata Ici Alger N• 18 NOV. 1953.

- Mas - Latrie:

- Traité de paix et de commerce concernent les relations des chrétiens avec les arabes de l'afrique septentrionale au moyen Age plon Paris 1968.

- R. Mauny:

- Notes sur Aoudaghost B.I.F.A.N. 1942 T. N• 1. 2.

- Notes d'archéologie au sujet de GOP B.I.F.A.N. 1951.

- Muhamed Abdul - Jabbar:

- Agriculture and Irrigation labourers I.C. N•1 VOL. XI. VII. 1970.

- T. Muhammed: Les courtiers en vÊtements en IFriquiya au IX - X• Siécle- J.E.S.H.O. 2. 1962. PP 160. 194.

- A. Negre:

- Le fin de l'état rostamide R.H.C.M. Juillet 1967 N• 6. 7.

- M. Posnanski:

- GHana and the origines of west Africa trade A.Q. 1971. VOL XI N•2.

فهــرس المحتــوى

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية ـ بن عكنون

الجزائر

رقم النشر: 4.07.3102

السعر: 145,00 دج